

التحوي العربي



الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

الجزء الثالث



دار النشر للجامعات - مصر

التَّحْوِ الْعَرَبِي

الجزء الثالث

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات



دار النشر للجامعات - مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بطاقتة الفهرستة

فهرستة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

بركات، إبراهيم إبراهيم
النحو العربي / إبراهيم إبراهيم بركات - ط ١ - القاهرة، دار
النشر للجامعات، ٢٠٠٧.
٥ مج ٢٤١ سم.
تدمك ٤ ٢٠٤ ٢١٦ ٩٧٧
١ - اللغة العربية - النحو
أ - العنوان
٤١٥،١

حقوق الطبع، محفوظة للناسر

تاريخ الإصدار: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

الناسر: دار النشر للجامعات

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥٤٨٩

الترقيم الدولي، 4 - 204 - 316 - 977 - ISBN:

الكود: ٢/١٩٦

تحذير: لا يجوز نسخ أو استعمال أى جزء من هذا
الكتاب بأى شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من
الوسائل (المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد
مستقبلاً) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على
أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات
واسترجاعها دون إذن كتابى من الناسر.



دار النشر للجامعات - مصر

ص.ب. (١٢٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨

تليفون: ٦٢٤٧٩٧٦ - تليفاكس: ٦٤٤٠٠٩٤

E-mail: darannshr@Link.net

شبكة الألوكة - قسم الكتب



الحال^(١)

لفظة الحال تؤنث وتذكر لفظاً ومعنى، ويرجع التذكيرُ في اللفظ، والتأنيثُ في المعنى. جمعها (أحوال)، وتصغيرها (حويلة)، لذلك فإن الألفَ فيها منقلبةٌ عن واو (٢).

حدها:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ يذكر لبيان هيئة ما وضع له من صاحبه أثناء إجراء حدث ما، أو ما فيه معنى الحدث، فقد تكون الحالُ لبيان هيئة الفاعلِ، أو المفعولِ به، أو الاسمِ المجرورِ، أو غيرها، أو اثنين أو أكثر منها معاً، أو لتأكيدِهِ، أو لتأكيدِ عاملِهِ، أو تأكيدِ مضمونِ الجملةِ قبلَهُ.

ويضاف إلى ما سبق أن تكونَ مبينةً لهيئة وقوع الحدث، ولذلك فإنها سميت حالاً لاقتربانها بحدوثِ الحدث.

ويصح السؤالُ عن الحالِ باسمِ الاستفهامِ (كيف)، وتكون موافقةً لعاملها في الزمانِ الواقعِ فيه.

مثال ذلك: عُدْتُ إليه آمناً، (فآمناً) حال من ضمير المتكلم (التاء)، وهو فاعل، وتلاحظ معي أن (آمناً) تدلُّ على هيئة المتكلم أثناء حدوث الإتيان، لذلك

(١) اعتمدت هذه الدراسة على المصادر الآتية:

الكتاب ١-٣٤٠، ٢-٥٤ وما بعدهما/ المقتضب ٢-٦٥، ٣-٢٣٦، ٤-٢٥، ١٢٢، ٣٠٨ وما بعد كل منها/ الأصول في النحو ١-٢١٣/ الإيضاح العضدي ٢٢٠/ المتصنّف ١-٦٧١/ نتائج الفكر ٣٩٤/ التبصرة والتذكرة ١-٢٩٧/ شرح ابن يعيش ٢-٥٥/ الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب ١-٣٢٦/ المقرب ١-١٤٤، ١٥٢/ الكافية في النحو ١-١٩٨/ شرح الكافية الشافية ٢-٧٢٦/ التسهيل ١٠٨/ عمدة الحفاظ ٣-٣/ شرح الفية ابن معطى ١-٥٥٣/ شرح المقدمة النحوية ٢٥٣/ شرح الألفية لابن الناظم ٣/١١/ المساعد على التسهيل ٢-٥/ شرح ابن عقيل ٢-٢٤٢/ شفاء العليل ٢-٥٢١/ ارتشاف الضرب ٢-٣٣٤/ شرح شذور الذهب ٢٤٥/ شرح التصريح ١-٣٦٥/ الفوائد الضيائية ١-٣٨١/ الهمع ١-٢٣٦/ الأشباه والنظائر ٢-١٨٩/ شرح القولسى ١-١٨٩/ الصبان على الأشمونى على الفية ابن مالك ٢-١٦٩/ النحو القرآنى ٣٢٧.

(٢) التصغير وجمع التكسير يردان الأشياء إلى أصولها، فباب أبواب وُسُوب، ونبأ أنيَاب ونُييب.



فإنك تلمس أن الحالَ بمثابةَ جملةٍ فاعلُها صاحبها، وهو فاعلُ الحدثِ الأولِ، وتقديرها: (وقد أمنتُ)، أو: (وأنا آمن).

ومن أمثلةِ الحالِ:

* (تركتُ كسبيَ منظماً)، فمنظمة تبين هيئةَ الكتبِ، وهي مفعولٌ به أثناءَ تركي لها، وهو الحدث.

* استمعت إلى الدرسِ مفهوماً، فالحالُ (مفهوماً) بينت هيئةَ الدرسِ أثناءَ الاستماعِ إليه.

* قابلتُ صديقي مبتسمين، فالحالُ (مبتسمين) بينت هيئةَ تاءِ المتكلمِ والصديقِ، وهما الفاعلُ والمفعولُ به أثناءَ حدوثِ المقابلةِ.

* تناقشتُ مع أخى متفاهمين، الحالُ (متفاهمين) بينت هيئةَ تاءِ المتكلمِ وأخى: الأولُ فاعلٌ، والثاني اسمٌ مجرورٌ، وذلك أثناءَ حدوثِ التناقشِ.

* لقد ماتَ عطشاً، (عطشاً) حالٌ منصوبةٌ بينت هيئةَ الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (مات)، على تأويلها بـ (عطشان)، أو بينت حالَ الحدثِ في الفعلِ (مات)، وهو الموت.

* جئتُ وأخى راكباً، (راكباً) حالٌ منصوبةٌ بينت هيئةَ المفعولِ معه (أخى) أثناءَ إحداثِ المجيءِ، ويجوز أن تجعلها حالا من الفاعلِ ضميرِ المتكلمِ.

الصفاتُ الواجبُ توافرها في الحالِ مبنيةٌ ومعنى،

مما ذكرَ من أمثلةٍ يتبينُ لنا أن المعنى الواقعَ حالا يجبُ أن يتوافرَ فيه صفاتٌ، هي:

أولاً: أن تكونَ متقلّةً:

وهي صفةٌ معنويةٌ، أي: تكونُ الصفةُ فيها غيرَ ثابتةٍ فيما وُضعتَ له، بل هي متجددةٌ متغيرةٌ متقلّةٌ مع تغييرِ إحداثِ صاحبها، ولذلك فإن الحالَ لا يجوزُ أن تكونَ خلقةً، فلا يجوزُ أن تقولَ: أقبلَ أحمدُ أحمرَ، ولا طويلاً... إلخ.



فالحال إنما سميت بذلك - في رأي- لما فيها من معنى التحول، وهو التنقل، فإذا قيل: أقبلَ صديقي مبتسماً، فإنَّ الحالَ (مبتسماً) تصفُ هيئةَ الصديقِ أثناء إجراء حدث الإقبال، فإذا انتهى الحدثُ في التعبيرِ تنهى معه صفةُ الابتسام؛ لذلك تكونُ الحالُ متقلبةً متحوّلةً متجددةً غيرَ ثابتة.

لكن النحاة يثبتون مواضعَ تأتي فيها الحالُ صفةً ثابتةً في صاحبها، ملازمةً له، وهي ثلاث^(١):

أ- أن تكونَ الحالُ مؤكدةً لما قبلها. كأن تكونَ مؤكدةً لعاملها، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مریم: ٢٣]، فالحالُ المنصوبة (حياً) تؤكدُ معنى الفعل (أبعث)، حيث المعنى واحد، فمعناها مستفادٌ بدونها.

أو تكونَ مؤكدةً لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَأَمِّنَ مِن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمَّ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، الحالُ (جميعاً) مؤكدةٌ لصاحبها الدالُّ على العموم، فالجمعيةُ مستفادةٌ بدونِ ذكرها.

أو تكونَ مؤكدةً لمضمونِ الجملةِ قبلها، نحو: هذا أبوك رحيمًا؛ فالحالُ (رحيمًا) مؤكدةٌ لمضمونِ الجملةِ السابقةِ عليها؛ إذ إن الرحمةَ مستفادةٌ من معنى الأبوة.

وأنت تلحظُ أن الحالَ في المواضعِ الثلاثةِ التي تفيدُ فيها التأكيدَ حالٌ ثابتةٌ ملازمةٌ.

ب- أن تكونَ الحالُ لعاملٍ يدلُّ على تجدد. إما أن يكونَ التجددُ في ذات صاحبِ الحال، كما هو في القول: خلقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يديها أطولَ من رجليها^(٢)،

(١) ينظر: شرح التصريح ١-٣٦٧.

(٢) الكتاب: ١-١٥٥ / شرح الجمل لابن عصفور ١-٢٢٧ / شرح الكافية الشافية: ٢-٧٢٨.

(يديها) بدل من الزرافة منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة. (أطول) وبالنصب، حال من يديها منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (من رجليها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بأطول.

قد ينطق ما سبق بالرفع، فيكون: يداها أطول من رجليها، وحينئذ يكون الإعراب على الوجه الآتي: (يداها) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وضمير الغائبة في محل جر بالإضافة. (أطول) بالرفع خبر للمبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الزرافة، وقد تكون في محل نصب، صفة للزرافة على أن الزرافة محلاة بالجنسية.

حيث الحال المنصوبة (أطول) تبنى هيئة الزرافة في خلق يديها، وهي صفة ملازمة للزرافة، وفيها تجدد يأتي من النمو المتدرج، وينمو معه وينسبته الحال الملازمة.
ومنه: **وَلِدَ رَيْدٌ أَسْوَدٌ**^(١). ومنه قول الشاعر:

وجاءت به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء^(٢)

حيث (سبط) حال من ضمير الغائب في (به)، وهي صفة ثابتة ملازمة، لكن صاحبها متجدد في النمو والكبر، ويتجدد معه معنى الحال بنسبته في الحجم، فكلمة كبر حجمه كبر معه معنى سبط العظام.

وأرى أنه يمكن أن يكون من ذلك - أي الحال الملازمة الثابتة لعامل يدل على تجدد - قولهم: أخذت الزكاة شاة لكل أربعين، حيث تنصب (شاة) على الحالية، وهي شاة واحدة فيما إذا كان عدد الشاة أربعين وكلما تضاعف العدد تضاعف مقدار عدد شاة الزكاة، وهكذا نلمس في المثل تجددًا كالتجدد الحادث فيما سبق من أمثلة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾. [النساء: ٢٨]، حيث إن ضعف الإنسان يساير تطور حياته، فهي حال ثابتة ملازمة.

ج- من الحال الملازمة ما كان مرجعه السماع، ولا ضابط يحده.

يذكر من ذلك: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(٣) [الأنعام: ١١٤] (مفصلاً) حال من الكتاب.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١-٣٣٨.

(٢) (عمامة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (بين الرجال) بين: ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والرجال: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل نصب، حال من (لواء)، حيث تقدمت الصفة على الموصوف النكرة. (لواء) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٣) (هو) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (الذي) اسم موصول مبني في محل رفع، خبر المبتدأ. (أنزل) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (إليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالانزال. (الكتاب) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(١)
[آل عمران: ١٨]، حيث يعرب (قانمًا) حالا من فاعل (شهد)، وهو (الله) تعالى.
- ومنه: دعوت الله سميعًا. فصقاتُ الله - تعالى - غيرُ منتقلة.
- ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٤١].
- ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]^(٢)، والخلود في الجنة دائمٌ ملازم.

- بعثُ الشاةِ شاةً ودرهمًا، وأصله: شاةٌ بدرهم، أى: شاةٌ مع درهم، فنصبوا شاةً نصبَ يدٍ في القول: بايعته يداً بيد، وأصله: يداً ويداً، وأبدلوا من واو المصاحبةِ باءً، فوجب أن يعربَ ما بعدها إعرابَ ما قبلها^(٣).

ثانيتها: أن تكون الحال مشتقة:

الحالُ وصفٌ لصاحبها أثناءَ إحداث حدث ما، وبذلك فإنها يجب أن تكون مطابقةً له في العدد والنوع؛ لذا فإن الغالبَ في الحال أن تكون مشتقةً، واشتقاقها يؤدي ذلك، حيث إن المشتق يتضمن ضميراً يطابقُ صاحبَه في النوع والعدد، أما الإعرابُ والتعيينُ (التعريف والتكثير) فإنها تلزم فيهما نوعاً واحداً، وهو النصبُ والتكثيرُ.

- (١) (لا إله إلا هو) جملة في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول في محل نصب، مفعول به.
(الملائكة) معطوف على لفظ الجلالة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. أو فاعل لفعل محذوف تقديره: (شهد)، أو مبتدأ خبره محذوف. (أولو) معطوف على الملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.
(٢) (أما) حرف فيه معنى الشرط مبني، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (سعدوا) فعل ماضٍ مبني على الضم مبني للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ففي) الفاء جواب جزاء حرف مبني واقع في جواب (أما)، لا محل له من الإعراب. (في) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (الجنة) اسم مجرور بعد (في)، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل رفع، خبر الاسم الموصول، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره (هم)، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر الاسم الموصول.
(٣) ينظر: شرح ابن الحاجب على الإيضاح ٢٤٠/ شرح الكافية ١-٣٠٨/ شرح ابن يعيش ٢ - ٦٢.

تقول: أكرمت الطالبَ مرتفعةً درجاته، تُحترَمُ الفتاةُ كريماً خلقها.

هذا إلى جانبِ أن تقولَ: استمعتُ إلى الدرسِ فاهماً، وصنعتُ البابَ واسعاً.

لكن النحاةَ ذكروا أن الحالَ قد تأتي من الاسمِ الجامدِ، سواءً أكان مصدرًا أم غيرَ مصدرٍ، مؤولاً بالمشقِّ أو غيرَ مؤولٍ. كما يذكر في الصورِ التي تأتي عليها الحال في موضعها من الدراسة.

ثالثتها: أن تكون الحالُ نكرةً،

من الصفاتِ التي تكونُ عليها الحالُ أن تكون نكرةً؛ لأنها جوابٌ عن السؤالِ باسمِ الاستفهامِ (كيف)، و (كيف) سؤالٌ عن نكرةٍ، فيكونُ جوابُها نكرةً، وكذلك لأن صاحبها يغلب أن يكون معرفةً، فيكون مبناهُ نكرةً؛ لثلاث تلتبسُ بالصفةِ تابعةً أو مقطوعةً، فيما إذا قلت: رأيتَ محمدًا الراكبَ، أعجبتُ بمحمدِ الفاهمِ (بالنصب)، وجاء محمدُ المسرعُ (بالنصب) على سبيلِ قطعِ الصفةِ عن الموصوفِ، حيث إن الموصوفَ وصفتهُ يتطابقان في التعريفِ والتنكيرِ. كما أن الحالَ بمثابة خبرٍ ثانٍ، والخبرُ نكرةً، وهي تشبه التمييزَ فكانت نكرةً مثله.

«والحالُ زيادةٌ في الفائدةِ، والفائدةُ في الخبرِ نكرةٌ؛ لأنه لو كان معرفةً لم يستفدهُ المخاطبُ، ألا ترى أنك لو أخبرتَ المخاطبَ بما يعلمُه لم تكن فيه فائدةٌ؟ إنما الفائدةُ أن تخبره بما لا يعلم»^(١).

فتقول في الحال: رأيتَ محمدًا راكبًا، وأعجبتُ بمحمدٍ فاهمًا، وجاء محمدُ مسرعًا.

والفرقُ في هذه الأمثلةِ بين الصفةِ والحالِ - كما أرى - أن الصفةَ ترتبطُ بموصوفها ارتباطًا كلياً، أما الحالُ فإنها ترتبطُ بالحدثِ المسندِ إلى صاحبِ الحالِ، أو الذي له علاقةٌ معنويةٌ ما بصاحبِ الحالِ.

(١) التبصرة والتذكرة: ١ - ٢٩٧.

ففى حال الصفة وقعت الرؤية على محمد الذى هو راكب، ولكنه فى الحال وقعت الرؤية على محمد حينما كان راكباً، فالرؤية فى حال الصفة مطلقة على محمد، ولكنها فى حال الحال مقيدة بالركوب.

وأنت تأتى بالصفة لتفرق بين الموصوف بها وغيره عن يمانه. وتأتى بالحال لتبين هيئة صاحبها أثناء ارتباطه بحدث ما.

من هنا كان الفرق المعنوي بين الصفة والحال، وهو ما أدى إلى الفرق فى المبنى من حيث التعريف والتكثير.

هذا إلى جانب أن هناك فرقاً معنوياً بين صاحب الحال والموصوف، حيث إن صاحب الحال مقصود بذاته فى معناه فى الجملة، أما الموصوف فإنه لا يقصد فى المعنى بذاته دون اعتبار صفته معه، فكان صاحب الحال منفصل عن الحال، وليس كذلك الموصوف مع صفته، وإنما كانت الحال لتبين كيف كان الحدث مع صاحبها، وما دامت علاقتها بالحدث علاقة أكيدة أوجب ذلك أن تكون نكرة؛ لأن فيها معنى المصدرية، أى الحدثية مع فاعلها، أو مفعولها، أو غيرهما، والمصدرية تكثير، فالحال بمثابة الحدث، فتقدير: جاء محمد راكباً، أى: يركب، أو: وهو يركب، أو: وقد ركب... لذا كانت الحال نكرة.

فإذا ورد مبنى الحال معرفة فإن النحاة يؤولونها بالنكرة، «محافظة على ما استقر لها من لزوم التكثير»^(١)، ويجعل جمهور النحاة الحال التى تأتى فى مبنى المعرفة ليست معرفة، وإنما هى فى صورة المعرفة، وقد تأتى الحال معرفة سواء أكانت مصدرًا أم جامدًا غير مصدر.

ومن الأحوال التى جاءت معرفة وأوكت بالنكرة:

- جاء وحده، أى: منفردًا، أهد الله وحده، وما ورد فى حديث أبي ذر أنه يمشى وحده، ويموت وحده^(٢).

(١) ينظر شرح التصريح: ١-٣٧٣.

(٢) (وحده) منصوب على الحالية فى جميع كلام العرب إلا فى خمسة مواضع، فإنه يخفض فيها بإضافته إلى ما قبله، وهى:

- رجع عودَه على بدئه. أى: عائداً من الجهة التى بدأ منها.

- ادخلوا الأولَ فالأولَ، أى: مترتين.

- جاءوا الجماءَ الغفير. أى: جميعاً، ويعنى بها جيئةٌ تستوعبهم وتشملمهم جميعاً.

- أرسلها العِراكَ، أى: معتركةً، أو معاركةً.

- رجع عَوْدَه على بَدئه، أى: رجع عائداً من الجهة التى بدأ منها.

- مررت بهم ثلاثتهم.

- طلبته جهديك وطاقتك.

- تفرقوا أيادى سبا، أى: مثل أيادى سبا.

ومن ذلك قولُ لييد:

فأرسلَهَا العِراكَ ولم يَدُدْهَا ولم يشفقْ على نغص الدخَال^(١)

أى: فأرسلها معتركةً، أو معاركةً.

ومنه قولُ الشماخ بن ضرار الذبياني:

- فلان نسيجٌ وحده، (لن يطبع طبعاً لم يجبل عليه العامة).

- فلان رجيلٌ وحده.

- فلان قريعٌ وحده (القريع: الفحل من الإبل شبه به الرجل).

- وهو جمحيش وحده، وعُبيير وحده. (لن لا يخالط الناس، ولا يشاورهم، وفيه مهانة وضعف).

وقد يثنى ويجمع فيقال: هما نسيجا وحدهما، ونسيجو وحدهم، وهما عييرا وحدهما، وأعيار وحدهم، وهما جمحيشا وحدهما، وأجمش وحدهم.

ينظر فى ذلك: شرح ألفية ابن معلى: ١-٥٦٩ / شرح القمولى على الكافية: ١٩٨ / مجمع الأمثال للميداني: ١-٤٠، ٢-١٣.

(١) ينظر: الكتاب ١-٣٢٧ / المقتضب ٢-٢٣٧ / أسرار العريفة ١٩٣ / شرح ابن عيش ٢-١٢ / شرح

التصريح ١-٣٧٣ / مع الهوامع ١-٢٧٩ / ديوانه ٦.

يصف إيلا أو عيرا وأنتها حين ورودها الماء، وهى مزدحمةٌ معاركة، وكان عليه أن يمنعها لتلا يتكدر الماءُ بسبب ازدحامها وعراكها، فلا تم الشرب.



أَتْنَى سُلَيْمٍ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحٌ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا^(١)

حيث (قضاها) مصدر معرف بالإضافة إلى الضمير منصوبٌ واقعٌ موقعٌ حالٍ،
ويقدر المعنى: منقضا آخرهم على أولهم.

ويجعلُ من ذلك (زهرة) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمَدِّنْ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١] حيث (زهرة) حالٌ من ضمير الغائب في (به).

وَيُخْرِجُ عَلَىٰ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾ [المنافقون: ٨].
بناء الفعل للمجهول، مع رفع الأعزِّ، ونصبِ الأذلِّ، فيكون التقدير: ليخرجن الأعز منها ذليلاً، ويُنصب (الأذل) على الحالية، وهو معرفةٌ.

وتقرأ بالبناء للمعلوم مع التنون (لنُخْرِجَنَّ)، ونصبِ كلِّ من الأعزِّ والأذلِّ، على أن (الأعز) مفعولٌ به، و(الأذل) حالٌ، أى: لنخرجن الأعزَّ منها ذليلاً. وهى قراءة الحسن وابن أبى عتبة .

أما قراءتها بالبناء للمعلوم، مع الياء المضمومة، فإن (الأذل) يكون مفعولا به. وهى قراءة العامة.

(١) ديوانه ٢٩٠/الكتاب ١-٣٧٤/ شرح ابن يعيش ٢-٦٣/الأغنى ٨-١٠٠٠ سبأها: جمع سبلة، وهى مقدم

المحبة، ومسح اللحي كتابة عن التهديد والوعيد.

(أتنى) أى: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. والتاء حرف تائيث مبنى لامحل له من الإعراب. والتون حرف وقاية مبنى، لامحل له من الإعراب. وضمير التكلم الياء مبنى فى محل نصب، مفعول به. (سليم) فاعل سرفوح، وعلامة رفعة الضمة . (قضاها) قضى: مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . و هو مضاف، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر، مضاف إليه.(بقضيضها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالفض.(تمسح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعة الضمة. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هى.(حولى) ظرف مكان منصوب مضاف، وضمير التكلم مضاف إليه. وشبه الجملة متعلقة بالتمسح.(بالبقيع) جار ومجرور وشبه الجملة متعلقة بالتمسح. (سبأها) سبأل: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف وضمير الغائبة فى محل جر، مضاف إليه، والجملة الفعلية فى محل نصب، حال ثانية.



* آراء النحاة في إعراب المعارف التي تقع حالا:

للنحاة في إعراب مثل هذه المعارف التي ذكرناها سابقاً مذاهب، هي:

أ- أنها أحوالٌ تؤول بالنكرة، على غرار ما وضحنا سابقاً. كما تؤول بالمشق، فهي تؤول بالنكرة المشتقة.

ب- ذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه إلى أنها مفعولٌ مطلقٌ بفعلٍ مقدر، والحال هو الجملة من الفعل والفاعل والمصدر، ويكون التقدير في القول: أرسلها العراك، أرسلها تعترك العراك، فجملة: (تعترك العراك) في محل نصبٍ على الحالية.

ج- ذهب آخرون إلى أنها معمولٌ لاسمٍ فاعلٍ مقدرٍ منصوبٍ على الحالية، ويكون التقدير: أرسلها معتركة العراك، ومررت به منفرداً وحده، وطلبته مجتهداً جهدي...

د- ذهب قومٌ إلى أنها منصوبةٌ على الحالية بنية حذف مضاف هو الحال، وإقامتها مقامه، فهي من باب إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فيتخذ إعرابه، ويكون التقدير: أرسلها ذات اعتراك، ومررت به ذا توحد، وأتيته ذا مشى، في القول: أتيته ماشياً... إلخ.

رابعها: أن تشمل صاحبها في معناها ولفظها:

الحال صفةٌ لصاحبها في حدث معين، وإخبارٌ عنه في إحداث هذا الحدث، والصفة والخبر يشملان الموصوفَ والمبتدأ، فعندما نقول: محمدٌ الطويلُ جاء، فالطويلُ محمدٌ، وكذلك إذا قلت: محمدٌ فاهمٌ، فالفاهمُ هو محمدٌ، وكذلك قولك: علىُّ المسرعُ أبطأ، فالمسرعُ و (أبطأ) يشمل كلَّ منهما محمدًا، من هنا وجب أن تشمل الحال صاحبها في المعنى، فإذا قلت: أقبل محمدٌ مسرعًا، فإن محمدًا هو المسرعُ، والمسرعُ هو محمد، وتضمنت الحال (مسرعًا) الضميرَ العائدَ على صاحبها؛ لذا كانت الحال وصفًا شاملاً في مبناء ما وضع له، أو ما يبين هيئته.



وقد ذكرنا مجيء مبنى الحال من المصدرِ والاسمِ الجامدِ غيرِ المصدرِ.

خامستها، هذا إلى جانب ما ذكره في حد الحال من كونها:

- جوابا لكيف؟
- تذكر بعد كلام تام، أو في حكم التام، نحو: فهمي الدرس مشروحاً.
- تقع بعد المعرفة، حيث إن صاحبها يكون معرفة غالباً.
- منصوبة لفظاً أو محلاً.
- تقدر بفي، لشبهها بالظرف، مع مراعاة الفروق اللفظية والمعنوية بينهما.
- فضلةً.

بين الحال وغيرها مما يوصف به معنويًا:

يلحظ أن الحالَ بوضعها هذا في التركيبِ العربي تتداخلُ مع الخبرِ والنعتهِ والتمييزِ في أحدِ أقسامه، وقد يكون النائب عن المفعول المطلق في بعض معانيه، حيث إن الخبرَ والنعتهِ يشتركان مع الحالِ في معنى الوصفية.

فإذا قلت: محمدٌ قائمٌ، ف (قائم) خبرُ المبتدأ (محمد)، حتى إذا قلت: أجب محمدٌ قائمًا، تحول الخبرُ إلى الحال، وذلك لإجراء حدثٍ، وهو الإجابة، وكونُ الخبرِ (قائم) فضلةً، فبيّن القيامَ حالَ محمدٍ الفاعل أثناء إجراء الحدث (الإجابة).

وإذا قلت: أجب محمد القائم، ف (القائم) نعتٌ للفاعل (محمد)؛ لأن كلمة القائم لا تبين هيئةَ محمدٍ أثناء إجراء الإجابة، وليس المقصودُ بها في التركيب ذلك، وإنما خصصت محمدًا وحددته من غيره غير القائم، فكأنما أريد ب (محمد) و (القائم) كلمة واحدة تؤديان معًا معنى الفاعلية.

فالسمةُ الفارقةُ بين الحالِ و النعتِ إنما هي بيانُ الهيئةِ أثناء إحداثِ ما، وهي التي تميزُ الحالَ، أما تخصيصُ الموصوفِ بالصفةِ فإنما يجعلُهُ معها كاسمٍ واحدٍ.



فالصفةُ تفرقُ بين اسمين مُشترَكين في اللفظِ، أما الحالُ فهي زيادةٌ في الفائدةِ والخبرِ، فإذا قلت: أقبل محمدُ المتبسم، يعني هذا أن هناك من يسمى محمداً آخر، ففرقت بالصفةِ، لكنك إذا قلت: أقبل محمدٌ مبتسماً، رَدتُ في الإخبارِ بالحالِ.

كما أن الحالَ تشتركُ مع تمييزِ النسبةِ غيرِ المحولِ في معنى الوصفيةِ. فإذا قلت: لله دره فارساً، فإن التمييزَ (فارساً) وإن كان يلمس فيه معنى الوصفيةِ إلا أنه لا يقصد به بيانُ الهيئةِ، وإنما بيانُ جنسِ التعجبِ منه^(١). فبعد أن تعجبت منه بالقول: (لله دره) ميزت جهةَ التعجبِ بالمعنى المفهوم من (فارساً). فالسمةُ الفارقةُ بين الحالِ وبعضِ أنواعِ التمييزِ إنما هي بيانُ الهيئةِ التي تميّزُ الحالَ.

أما ما يميزُ الحالَ عن بعضِ معانيِ النائبِ عن المفعولِ المطلقِ التي يمكن أن تتداخل معها إنما هو الوصفيةُ؛ لأن معانيِ النائبِ عن المفعولِ المطلقِ لا يلمس فيها معنى الوصفيةِ. فإذا قيل: رجع القهقري، فإن (القهقري) ليس صفةً، وإنما هي لبيانِ نوعِ الرجوعِ، وليس هيته.

والتشابهُ المعنوي قائمٌ - بقوة - بين الخبرِ والنعتهِ والحالِ، ولذلك فإنه يمكن لك أن تحولَ كلا من الحالِ والخبرِ والنعتهِ إلى الآخرِ عن طريقِ التفسيرِ في بنيةِ الجملةِ أو التركيبِ المُنشأ. مثال ذلك:

- أكلتُ البرتقالةَ ناضجةً (حال منصوبة).
- البرتقالةُ ناضجةٌ (خبر مرفوع).
- أكلتُ البرتقالةَ الناضجةَ (نعت منصوب).
- البرتقالةُ الناضجةُ مأكولةٌ (نعتٌ مرفوع).
- أمسكتُ ببرتقالةٍ ناضجةٍ (نعت مجرور).

ولك أن تجرَى هذه التغيراتِ والعلاقاتِ المعنويةِ في كلِّ مما يأتي:

- محمدٌ وسميرٌ مبتسمان.

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٣١١.

- أقبل محمدُ السريعُ في مشيه.

- استمعتُ إلى الخطبةِ جيداً إلْقَاؤَهَا.

ملحوظة في الخبر والحال:

«امتنع أبو الحسن أن يقول: لولا هندُ جالسةٌ لقمتم، ونحو ذلك، قال: لأن هذا موضعٌ قد امتنعت العربُ أن تستعملَ فيه الخبرَ، والحالُ ضربٌ من الخبرِ، فلا يجوز استعمالُها فيه لذلك»^(١).

ولم تستعملَ العربُ في هذا التركيبِ الخبرَ المختصَّ، وإنما استعملوه خبراً عاماً، أى: دالا على الكينونة والوجودِ، ذلك لأن المبتدأ مذكورٌ بعد (لولا) التي تفيد امتناعَ وقوعِ معنى جملةِ جوابِ الشرطِ لوجودِ معنى جملةِ الشرطِ.

ملحوظة في الحال والتمييز:

إذا قلت: هو الجميلُ وجهاً، وهو الجميلُ تسمياً، فإنك تجدُ أن المنصوبَ في كلِّ من التمييزين يتغيرُ إعرابه بتغيرِ المبنى، حيث إن (وَجْهًا) اسمٌ جامدٌ، فهو يميز ويوضح ويفسر جهةَ الجمالِ فيه، فتكون تمييزاً، ويكون التقديرُ: هو الجميلُ وجهٌ. أما (تَبَسُّمًا) فإنها تبين هيئةَ الجمالِ فيه، حيث يكون التقديرُ: هو الجميلُ في حالِ تبسمه، فتكون منصوبةً على الحالية، وقد تجعلها منصوبةً على التمييز إذا قصدت بالتبسمِ معنى المصدرية، فهو اسمٌ جامدٌ.

قد تكون الحالُ غيرَ فضلةٍ معنوياً:

يرادُ بالفضلةِ في تركيبِ الجملةِ العربيةِ ما ليس ركنًا أساسياً من ركني الجملةِ، وعليه فإنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى المفهومُ من الجملةِ، لكن الحالُ قد تأتي في التركيبِ على غيرِ هذا المفهومِ للفضلةِ؛ حيث لا يستغنى ركنًا الجملةِ عن معناها، وبذلك يكون معناها لازماً في معنى الجملةِ، ومن ذلك:

(١) للحب ٢-٣٠٧.

١- أن يرتبط معنى ركني الجملة بمعنى الحال بمعنى وسيط، مثل: النفي، في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨] (١)، إذ إن معنى النفي الواقع على خلقي السموات والأرض استوجب وجود معنى الحال، كما أن معنى الحال يستلزم وجود معنى النفي.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِي فِي الْأَرْضِ مَرْحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، (٢) حيث نفى المشي يستوجب وجود معنى الحال (مرحاً).

ومن الحال التي لا يستغنى عنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (٣) [النساء: ٤٣]. حيث الجملة الاسمية المصدرية بالواو (وأنتم سكارى) في محل نصب على الحالية من الفاعل واو الجماعة في (لا تقربوا)، ولا يجوز حذف الحال معنوياً في هذا التركيب، لأنها المقصودة بالإنشاء.

(١) (ما) الأولى حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب، و (ما) الثانية اسم موصول مبني في محل نصب بالعطف على السموات. (خلقتنا) فعل ماض مبني على السكون لإسناده إلى ضمير المتكلمين، و(نا) ضمير مبني في محل رفع، فاعل، الحظ بناء الفعل الماضي على السكون حال إسناده إلى ضمير المتكلمين، وبنائه على الفتح حال اتصاله به مفعولاً. (السموات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه مجموع بالالف والتاء المزيديتين. (الواو) حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. (الأرض) معطوف على السموات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بينهما) ظرف مكان منصوب، وضمير مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بصلة محذوفة.

(٢) (لا) حرف نهي مبني لا محل له من الإعراب. (تمشي) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حلف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت.

(٣) (يا) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (أيها) منادى مبني على الضم في محل نصب، وما وصلة لا محل لها من الإعراب، (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع صفة لأى. (آمنوا) فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة صلة للموصول، لا محل لها من الإعراب. (لا) حرف نهي مبني (تقربوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف التون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (الصلاة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



ب- ومن الحال التي لا يستغنى عنها والتي يكون معناها هو المقصود من إنشاء الجملة -الحال التي تكون في جملة صلة ومعناها فاصل بين مدلولات ما دل عليه الموصول، إذ الموصول من المبهمات، وتكون مع الاسم الموصول تحديداً وتخصيصاً للمقصود من الموصول. يظهر ذلك فيما إذا قلت: الذي جاء ماشياً يحصل على كوب عصير^(١). حيث (ماشياً) حال من الفاعل الضمير المستتر في (جاء)، ومعناها هو الفاصل بين مدلولات الاسم الموصول، إذ إن (الذي جاء) يطلق على كثيرين، ولكن المقصود منهم نوع واحد، وهو الماشي، والذي يخصص ذلك إنما هو الحال، من هنا لا يستغنى عن الحال، وتصبح لازمة.

من ذلك قول الشاعر:

إنما الميت مَنْ يعيشُ كئيباً كاسفاً بأله قليلَ الرجاء^(٢)

ج- وتكون الحال لازمة إذا لم يوجد أحد ركني الجملة، ويكون ذلك في الجملة الاسمية، كأن تكون الحال قائمة مقام الخبر إذا لم يوجد في الجملة الاسمية خبر، حيث إن المعنى المذكور لا يصلح أن يتم معنى المبتدأ، فيُنصب لفظه لدلالته على الحالية من متعلق بما قبله. كأن تقول: زيد بك واثقاً^(٣). حيث (واثقاً) حال منصوبة من (زيد)، وهي قائمة مقام الخبر، حيث (زيد) مبتدأ، ولا تصح شبه الجملة خبراً عن المبتدأ لعدم إفادتها معنى فيه، ولكنها متعلقة بالوثوق.

ومنه: سُرى العصير مستساغاً، مشاهدتى المنظر مؤثراً.

(١) جملة (يحصل) في محل رفع خبر المبتدأ (الذي).

(٢) (إنما) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب (ما) كافة لأن عن عملها حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (الميت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من) اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع، خبر المبتدأ. (يعيش) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كئيباً) حال من الفاعل المستتر منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، (كاسفاً) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة (بأله) فاعل لاسم الفاعل كاسف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (قليل) حال نالته منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) حاشية التصريح: ١-٣٧٨.

د- كما قد تكون الحال لازمة إذا كانت في سؤال، فكأنها هي المقصود بها السؤال، أي: تلمس في مفهوم السؤال أنها المسئول عنها، سواءً أكان حقيقياً، أم أكان سؤالاً للتوبيخ والتقريع، وهذا هو الشائع، ويبدو ذلك في قوله تعالى:

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾^(١) [المائدة: ٨٤]. الجملة الفعلية (لا نؤمن بالله) في محل نصب، حال، ويذكر أنها لازمة لا يتم المعنى إلا بها.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

ه- تكون الحال لازمة إذا كان معناها هو المقصود من إنشاء التركيب الشرطي، حيث تجرد أن جملة الشرط والجواب بلفظ واحد، وتجرد الحال متعلقة بجملة الجواب، فيكون معنى الحال هو المقصود.

ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جِبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠].

فـ (جبارين) حال من الفاعل ضمير المخاطبين في (بطشتم)، ولا يجوز حذفها، حيث معناها هو المقصود.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالِي يُرَأَوْنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]^(٢). حيث (كسالي) حال منصوبة بفتحة مقدرة منع

(١) (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، خبره شبه جملة (لنا). (لا) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (نؤمن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة الفعلية في محل نصب، حال. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإيمان. (وما) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، (ما) اسم موصول مبني في محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (جاننا) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو، وضمير المتكلمين مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من الحق) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من فاعل (جاء)، أو متعلقة بـ (جاء) ويجوز أن تجعل (ما) مبتدأ، وخبره شبه الجملة (من الحق)، والجملة في محل نصب، حال.

(٢) (يرامون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية إما حال من فاعل (كسالي)، وهو مستتر فيه، وإما بدل من (كسالي)، وهي في محل نصب في التقديرين، وإما استئنافية لا محل لها من الإعراب. (لا يذكرون) معطوفة على (يرامون) معربة تبعاً لتقدير الإعراب في الأولى. (قليلًا) إما للتقدير: ذكراً قليلاً فتكون منصوبة نابعة عن المفعول المطلق، وإما: رمناً قليلاً، فتكون منصوبة على الظرفية.

من ظهورها التعذر، ولا يستغنى عنها في تركيبها؛ لأن معناها هو المقصود من إنشاء الشرط، وتلحظ التكرير اللفظي بين جملتي الشرط والجواب.

و- أو أن تكون الجملة الاسمية مكتملة الركنين، لكن معنى الحال هو المقصود من إنشائها، نجد ذلك في تركيب الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها هو الخبر لفظاً، أو ما يشبه اللفظ، كالضمير وما يعود عليه، أو اسم الإشارة وما يشار به إليه... الخ. ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. تلمس أن المبتدأ اسم الإشارة (هذا)، والخبر هو المشار إليه (بعلي)، و(شيخاً) حال منصوبة، وهي لازمة؛ لأن معناها هو المقصود من إنشاء الجملة الاسمية بركتها.

ر- أو تكون الحال في إجابة عن سؤال عن الحال، فيكون معناها في الجواب لازماً، وتكون -حيث- لازمة. ذلك نحو: كيف جئت؟ فيجواب: راكبا، أو: جئت راكبا، فتجد أن المستخبر عنه إنما هو الحال؛ لذا كان وجودها في الجملة ضرورة.

إعرابها

الحال تكون منصوبة دائماً، أو في محل نصب إذا كانت جملة، أو شبه جملة. يعلل النحاة لتبنيها بأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات، لكننا ناقش هذه الفكرة -في كثير من الإيجاز- أثناء عرض فكرة العامل في الحال.

- قد تجرُّ الحال بحرف الجر الزائد الباء إذا كان عاملها منفيًا. ذكر ذلك في قول الشاعر:

كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزودٍ ولا وكيلٍ

والأصل: فما انبعثت مزوداً ولا وكلاً، فسبق الشاعر الحال بحرف الجر الزائد الباء، والجار أقوى العوامل النحوية، حيث يجب إظهار الجر بعده، فتصبح الحال بعده منصوبة بفتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.



ومثله قولُ الفحيفِ بنِ سليمِ العقيلي:

وما رجعتُ بخائبةٍ رِكَابٌ حكيمٌ بنُ المسيَّبِ متهاهما^(١)

أى: وما رجعتُ خائبةً.

العامل في الحال

ذكرنا أن الحالَ منصوبةٌ دائماً أو في محلِّ نصبٍ، وتدرس قضيةَ العاملِ بمناقشةِ فكرتينِ أساسيين:

أولاهما: لماذا تنصبُ الحالُ؟

ثانيتها: العوامل التي يجوز لها أن تنصبَ الحالَ.

أولاً: لماذا تنصبُ الحالُ؟

اختلف في سببِ نصبِ الحالِ؛ فقول: من قبيلِ نصبِ المفعولِ به، وقيل: من قبيلِ نصبِ الشبيهِ بالمفعولِ به، وقيل: من قبيلِ نصبِ الظروفِ، ومن النحاةِ من يلحقها بالمفعولِ فيه.

ويقرن سببوه^(٢) الحالَ بالضرورةِ فيه، أو الحدوثِ فيه، ويعبر عنها بأمثال: حال مستقر فيها، فصار حالاً وقع فيه أمر... الخ. كما يربط بينها وبين الظرفِ، كما يسميها في بعضِ المواضعِ مفعولاً فيها.

وينهج المبردُ ذلك النحو^(٣)، كما ينهجه كثيرٌ من النحويين.

فتلمس أن جُلَّ النحاةِ يجعلون الحالَ منصوبةً لشبهها بالمفعولِ فيه، وتعريفُ النحاةِ^(٤) للحالِ، وحرصُهُم على تضمينها ما فيه معنى (في) يؤكدُ شيوعَ هذا الاتجاهِ.

(١) شرح الشافية الكافية ٢-٧٢٨.

(٢) ينظر: الكتاب ١-٣٨٤، ٤/٢-٨٩، ٩٢، ١٨.

(٣) ينظر: المتقضب ٤-١٦٦، ٤٠٠.

(٤) ينظر: الكتاب ١-٣٨٤، ٤٠٠ / ٢-٨٩، ٩٢، ١١٨.

لكننا إذا أمعنا التركيبَ الذى يردُّ فيه الحالُ نجدُ أن الحالَ إنما تُنصبُ لإسقاطِ حرفِ الجرِ السابقِ عليها فى كل صورها اللفظية.

وأستدلُّ على ذلك بما فهمه النحاةُ من أن الحالَ مفعولٌ فيها الأمرُ، فعندما أقول: جئت راجباً؛ فإن الأصل: جئت فى حال ركوب، وأن الحالَ حدثٌ، ولا بد من التعبيرِ بالحدثِ ومحدثه؛ ولذا فإن التقديرَ الأكثرَ صحةً أن يكون: جئت فى حال راجبٍ، حُذِفَ حرفُ الجرِ، فنصب ما بعده على نزعِ الخافضِ، ولأن لفظَ الحالِ تدلُّ بمدلولها على ما يؤديه سياق كلمة (راكب)، وعلاقتها بما قبلها، فكأننى أكرر اللفظَ مرتين فى الجملة، مرة بلفظه، وأخرى من المقامِ والسياق، فأثرت العربيةُ حذْفَ اللفظِ، فانتقلت العلامةُ الإعرابيةُ الدالةُ على حذْفِ الخافضِ إلى ما يليه، فأصبح الحالُ فى حالِ نصبٍ دائمٍ^(١). وهذه الفكرةُ مفصلةٌ فى كتاب: نزع الخافض - دراسة فى عواملِ النصبِ فى التراثِ النحوى.

ثانياً: العواملُ التى يجوز لها أن تنصبَ الحالَ:

جمهورُ النحاةِ يذهبون إلى أن العاملَ فى الحالِ هو العاملُ فى صاحبِها.

والعواملُ التى تعملُ النصبَ فى الحالِ ما يأتى:

- الفعلُ المتصرفُ: نحو: انطلقَ محمودٌ مسرعاً.

(مسرعاً) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ (محمود)، والعاملُ الفعلُ المتصرفُ

(انطلق).

- الصفةُ المشتقةُ المتصرفةُ: (اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغة، واسمُ المفعولِ والصفةُ

المشبهة)، نحو: إنها محمودةٌ الخُلُقُ سامياً - على كاتبِ الدرسِ دقيقاً - هو

شُرَابُ الدواءِ مُرّاً - إنه حَذِرٌ الخطرِ وهو يؤدى اللُّعبة - هو طاهرُ الثوبِ

مصلياً.

(سامياً) حالٌ من (الخُلُقِ) والعاملُ فيها اسمُ المفعولِ (محمودة)، و(دقيقاً) حالٌ من

(الدرسِ)، والعاملُ فيها اسمُ الفاعلِ (كاتبِ)، و(مرّاً) حالٌ من (الدواءِ)، والعاملُ

(١) ينظر: المتضبط ٤-١٦٦، ٤٠٠.



فيها صيغةُ المبالغةِ (شراب)، والجملةُ الاسميةُ (وهو يؤدي) في محل نصب، حال من الفاعل المستتر في (حذر)، والعامل فيها صيغةُ المبالغةِ (حذر)، و(مصلياً) حال من الضمير المستتر في (طاهر)، والعامل فيها الصفةُ المشبهةُ (طاهر).

- المنسوب: وهو شبيهٌ بالصفةِ المشتقةِ، نحو: أنا قرشيٌّ مفتخرًا، وأنا إسلاميٌّ عزيزًا، وهو مصريٌّ معتزًا.

كل من: (مفتخرًا، وعزيزًا، ومعتزًا) أحوالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيها الأسماءُ المنسوبةُ: (قرشي، وإسلامي، ومصري).

- مثل: الفعل الجامد: نحو: نعم، وبئس، وحبذا، ولا حببنا، وفعلنا التعجب، ولا يعمل في الحال من الأفعال الجامدة (ليس وعسى)، وذلك نحو: ما أسرع محمدًا لآعبًا - حبذا محمودٌ شارحًا - نعم المتحدثُ محمودٌ صادقًا - بش المبلِّغُ سميرًا كاذبًا.

(لآعبًا) حال من المفعول به (محمدًا)، والعاملُ فيها فعلُ التعجب الجامدُ (أسرع)، و (شارحًا) حال من المخصوصِ بالمدح (محمود)، والعاملُ فيها فعلُ المدح (حب)، و(صادقًا) حال من (محمود)، والعاملُ فيها فعلُ المدح (نعم)، و(كاذبًا) حال من (سميرًا)، والعاملُ فيها فعلُ الذم (بئس).

- الصفة المشتقة الشبيهة بالفعل الجامد: وهي اسمُ التفضيل، حيث يقصرُ عن الصفة المشتقة المتصرفة في عدم قبوله العلامة الدالة على العدد أو النوع مطلقًا، نحو: هو أطولُهم قامَةً متتصِبًا.

(متتصبا) حال من الضمير المستتر في (أطول)، والعاملُ فيها اسمُ التفضيل (أطول).

- ويلحق بالصفات المشتقة غير المتصرفة (مثل وشبه):

فتقول: إنه مثل أخيه محترمًا، وأنت شبهُ عليٍّ ماهرًا، وفلان قائمًا مثلهُ قاعدًا، وفلان قائمًا مثلكُ قاعدًا. (محترمًا) حالٌ من الضمير الغائب، والعاملُ

فيها (مثل)، حيث إنها بمعنى (مثل) أو (بمائل)، وكذلك العاملُ في الحالِ (ماهرا) شبه، والعاملُ في الحالين (قائما وقاعدا) مثل ما سبق.

- والمصادر: سواء أكانت صريحة، نحو: تنظيمي الكتبَ مرتبةً. حيث (مرتبة) حال من (الكتب)، والعاملُ فيها المصدرُ الصريحُ (تنظيم). أم مقدرَةً بالحرفِ المصدرى والفعل، نحو: أعجبنى نظرتك إليه مقدرًا.، أى: أن تنظرَ. (مقدرا) حال من كافِ المخاطبِ في المضاف إلى (نظرة)، والعامل فيها المصدر (نظرة).

- اسم الفعل: نحو: نَزَلَ مسرعًا، صَهَ ملتزمًا، إليك الكتابَ جديدًا، عليك زيدًا راكبًا. كلٌّ من: (مسرعًا وملتزمًا وجديدًا وراكبًا) حالٌ، والعاملُ فيها أسماءُ الأفعال: (نزال، وصه، وإليك، وعليك).

- ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، نحو: أسماء الإشارة، وحرف التشبيه (كان)، وحرف الرجاء (لعل)، وحرف التمني (ليت)، وحروف الجر، والظروف، وحرف النداء، والاستفهام التعظيمي، والتعجب التعظيمي، والتنبيه، والتشبيه بدون حروفه.

من ذلك: هذا هو الأولُ فاهمًا، كأنه الأسدُ إقدامًا، لعله صديقي مصافيًا، ليتَه محمدٌ مقبلًا، الطفلُ فوق الكرسيِّ باكيًا، على عند أخيه زائرًا، يا ربنا منعمًا حقًا آمالنا، يا جارة ما أنت جارةٌ، يا له كريمًا .

(فاهما) حال من (الأول)، والعاملُ فيها اسم الإشارة (هذا).

(إقداما) حال من ضمير الغائب في (كأنه)، والعامل فيها حرف التشبيه (كان).

(مصافيًا) حال من ضمير الغائب اسم (لعل)، والعاملُ فيها حرفُ الرجاء .

(مقبلا) حال من اسم (ليت)، والعاملُ فيها حرفُ التمني .

(باكيًا) حال من (الطفل)، أو من الضميرِ في الخبرِ المحذوف، والعاملُ فيها شبه الجملةِ الظرفية (فوق الكرسي). وكذلك (زائرًا) حال عاملها الظرف (عند).

(منعمًا) حال من المنادى (رب)، والعامل فيها حرفُ النداء (يا).

(جاراة) حال من الضمير، والعامل فيها الاستفهام التعظيمي (ما أنت؟).

(كريما) حالٌ من ضميرِ الغائب، والعامِلُ فيها التعجبُ التعظيمي (يا له).

ومنه قولُ النابغة:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُقْتَادٍ^(١)

وكذلك: ها أنا زيدٌ قائمًا عند من جاوزَ مجيءَ حرفِ التثنيةِ بدونِ اسمِ الإشارةِ^(٢). إذ الصوابُ الرجوعُ أن تقول: ها أنا ذا زيدٌ قائمًا .

محمد كعلی فاهما - محمد كعلی مُقبِلًا .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ . [هود: ٧٢].

محمد قائمًا كمحمود قاعدًا. حيث (فاهما) حال، عاملها حرف التثنية، (ومقبلاً) حال، العاملُ فيها التثنيةُ دون حروفه، حيث التقدير: (محمد يشبه علياً مقبلاً).

الحظ العاملُ في الحال (شيخاً)، وهو اسمُ الإشارةِ، والعامِلُ في الحالين (قائماً وقاعدًا)، وهو حرفُ التثنيةِ.

- معنى التثنية والتعريف: فيما إذا قيل: «هو زيدٌ منطلقاً في حاجتك، وأنا زيدٌ منطلقاً في حاجتك». (منطلقاً) في الموضعين منصوبةٌ على الحاليةِ من الخبرِ (زيد)، والعامِلُ فيها معنى التثنية والتعريف. كالإشارةِ في المبهماتِ فيما إذا قلت: هذا زيدٌ منطلقاً في حاجتك.

(١) السفود: الحديدة التي يشوى بها الكباب، شرب: جمع شارب، مفتاد: المشتوى والمطبخ.

(كأنه) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبني في محل نصب، اسم كان. (خارجاً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (من جنب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (صفحته) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (سفود) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (شرب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نسوه) فعل ماض مبني على الضم المقدر، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع، صفة لسفود، والتقدير: سفود شرب منسى. (عند) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مفتاد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالنسيان.

(٢) الرضى على الكافية: ١-٢٠١.



يجب أن يكون مبنى صاحب الحال معرفةً، ذلك لأن صاحب الحال محكومٌ عليه بما فيه معنى الحال، والمحكومُ عليه يجب أن يكون معرفةً حتى يفيد في المعنى العام؛ لأن الحكم على النكرة لا يفيد غالباً^(١).

ولقد ذكرنا أن الحال بمثابة الخبر للمبتدأ الذي هو بمثابة صاحب الحال، والمبتدأ يكون معرفةً لأداء معنى المعلوماتية لدى طرفي الحديث، وكى يُبنى عليه معنى الإسناد، إسناد الخبر إليه، فالإسنادُ إلى مجهول أو الإخبارُ عنه لا يفيد؛ لذا وجب أن يكون معرفةً، أو ما فيه معنى المعرفة، كأن يكون نكرةً متخصصةً. وتتخصص النكرة إما عن طريق إفادتها العمومَ والشمول، وإما عن طريق تخصيص معناها بتضييق إبهامها معنوياً.

مواضع مجيء الحال من النكرة:

لا يكون صاحب الحال نكرةً إلا بمسوغٍ يجعلها قريبةً من المعرفة، وهو في ذلك بمثابة المبتدأ نكرةً حيث يحتاج إلى مسوغٍ، إما أن يخصمه ويحدده فلا يجعله في مجمل المبهمات، وإما أن يجعله يفيد العمومَ والشمولَ بالمعنى أو بالنفى المطلق.

ومسوغات مجيء صاحب الحال نكرةً هي:

أ - تقدم الحال على صاحبها لفظاً:

فالتقدم يفيد معنى التخصيص والاهتمام، وهو مسوغٌ لتقريب النكرة من المعرفة، ومثاله قول كثير عزة:

لَيْتَ مَوْحِشًا طَلَّلُ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ^(٢)

ف (موحشًا) حالٌ من (طلل)، وهو نكرةٌ، إلا أنه لما تقدمت الحال على صاحبها جاز أن يكون نكرةً.

(١) ينظر: شرح التصريح ١ - ٣٧٥ .

(٢) (ليت) اللام حرف جر ميني لا محل له من الإعراب، مية: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (طلل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يلوح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر =

ومنه قول الشاعر:

وما لام نفسى مثلها لى لائمٌ ولا سدٌ فقرى مثلٌ ما ملكت يدي^(١)

حيث نصبت (مثل) على الحالية من النكرة (لائم)، ذلك لأن الحال تقدمت عليها.

ومنه ما ذكره سيبويه من قول الشاعر:

وبالجسم منى يبيّنًا لو علمته شحوبٌ وإن تستشهدى العين تشهد^(٢)

(بيّنًا) حال من النكرة (شحوب)، والمسوغُ تقدمُ الحالِ على صاحبها.

ومنه أن تقول: فيها قائمًا رجلٌ.

- تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل رفع، نعت لظلل. (كأنه) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبني في محل نصب، اسم (كان). (خلل) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية المنسوخة (كأنه خلل) في محل نصب، حال من الضمير المستتر في (بلوح).

(١) المساعد ٢-١٩ / شرح ابن عقيل ٢-٢٥٧.

(نفسى) مفعول به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم، والياء ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (لى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، حال من لائم، تقدمت الصفة على الموصوف النكرة فأصبحت حالا. (لائم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (فقرى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المتكلم في محل جر بالإضافة. (مثل) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (ملكنت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للأنثى حرف مبني لا محل له من الإعراب. (يدي) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم في محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٢) الكتاب ٢-١٢٣ / شرح ابن الناظم ٣١٩ / المساعد ٢-١٩ / ابن عقيل ٢-٢٢٥.

(بالجسم) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (لو) حرف شرط غير جازم مبني، لا محل له من الإعراب. (علمته) فعل الشرط ماض مبني على السكون، وتاء المخاطبة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به. وجملة جواب الشرط محذوفة، والتقدير: لو علمته لاتقنتنى. ويجوز أن تجعل (لو) حرفًا للتمنى لا محل له من الإعراب، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وعندئذ لا يحتاج (لو) إلى جواب. (الواو) استئنافية لا محل لها من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم، مبني لا محل له من الإعراب. (تستشهدى) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (العين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تشهد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، والفعل ضمير مستتر تقديره: (هى).



ومن النحاة من يرى وجوب تقدم الحال - حينئذ - لأنها لو تأخرت لالتبست بالصفة^(١).

ومنه قول ذى الرمة:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعَيُونَ الْجَائِزُ^(٢)

أراد: (ظباء مستظلة)، فلما تقدمت الصفة (مستظلة) على الموصوف النكرة (ظباء) نُصبت على الحالية.

ب - أن يتخصص صاحب الحال النكرة، إما:

١- إما بوصف:

كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. ينصب (مصدقاً) في قراءة ابن أبي عبلة، وكما هو في مصحف أبي^(٣)، وهو حال من (كتاب)، وجاز مجيء الحال من صاحبها النكرة حيث تخصصت بالصفة شبه الجملة (من عند الله)، و (مصدق) بالرفع صفة ثانية لكتاب.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١-٣٣٩/ الإيضاح في شرح الفصل ١-٢٤٢/ شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠-١.

(٢) الكتاب ٢-١٢٣/ شرح المفضل ٢-٦٤.

(تحت) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العوالي) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (في القنا) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة تؤكد لشبه الجملة السابقة، أو في محل نصب، حال من العوالي. (مستظلة) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهي حال من ظباء. (ظباء) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أعارتها) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغاية مبني في محل نصب، مفعول به أول. (العيون) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الجائز) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الفعلية (أعارتها العيون الجائز) في محل رفع، نعت للظباء.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١-٢٤٦/ إملاء ما من به الرحمن ١-٥٠/ الجامع لأحكام القرآن ٢-٢٦/ تفسير الفخر الرازي: ٣-١٦٣/ الكشاف ١-٦٤/ للحرر الوجيز ١-٣٨٩/ البيضاوي ١-٧٥/ الدر المنون ١-٢٩٧.

ومنه قول الشاعر:

نَجَّيْتُ يَا رَبُّ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فَلَكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا
حيث نصب (مشحونا) على الحالية من النكرة (فلك)، وهي مختصة بالصفة
(ماخر)، فلما وُصِفَتْ قُرِبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ
مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء 5].

٢ - وإما بإضافة إلى نكرة:

كما هو في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رِوَاسِيًا مِّنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا
أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت ١٠].

العامة على نصب (سواء)، إما على الحالية من ضمير الغائبة في (فيها)، أو
في (أقواتها)، وهو عائد على الأرض في الآية السابقة.

وإما على الحالية من (أربعة)، وهي نكرة تخصصت بالإضافة إلى (أيام)،
فالأيام الأربعة مستوية للسائلين، لا زيد ولا نقص، ويقوى الرأي الأخير قراءة
سواء بالجر، فتكون صفة لأربعة أيام^(١).

٣ - وإما بإعمال صاحب الحال النكرة فيما بعده:

قد يكون تخصيص النكرة ناشئا من ذكر معمولها بعدها؛ لأن المعمول يحدد
الجهة المعنوية للعامل الاسم النكرة، فيخصصه ويقربه من المعرفة، كأن تقول:
عجبت من طالب الامتحان متكاسلاً، بنصب (متكاسلاً) على الحالية من (طالب)
وهي نكرة، لكنها تخصصت بذكر معمولها (الامتحان)، حيث حدد جهتها
المعنوية.

(١) ينظر: الكشاف ٢-٣٢٦/ البيان في غريب إعراب القرآن ٢-٣٣٧/ الدر المنصور ٦-٥٧.

وفي (سواء) قراءة بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي سواء للسائلين.
وتوجه قراءة النصب كذلك على أن (سواء) مصدر لفعل محذوف، والتقدير: تنوى استواءً.

ومثل ذلك: أعجبت بمقبلٍ على الخير مخلصاً، وله عشرون جنيهاً كاملةً.

٤- وإما باسم التفضيلِ المقرونِ بحرف الجر (من):

قد يكون تخصصُ النكرةِ باستخدامِ اسمِ التفضيلِ المقرونِ بحرفِ الجرِّ (من)، حيث إن التفضيلَ يحتاج إلى مفضلٍ، ومفضلٍ عليه، فإذا كان أحدهما نكرةً، والآخر معرفةً، فإن النكرةَ تتخصصُ بمقارنتها بالمعرفةِ بوساطةِ معنى التفضيلِ، فإذا قلت: أعجبتُ بخيرٍ من عليٍّ مجيباً، فإن النكرةَ (خير) قد تخصصت بتفضيلها على المعرفةِ في حال كونِ صاحبِ النكرةِ مجيباً، فجاز مجيءُ الحالِ من النكرةِ - حيثئذ - لأنها تخصصت.

٥- وإما بعطفِ المعرفةِ على النكرةِ، وهما صاحبا الحالِ:

يتخصص صاحبُ الحالِ النكرةُ إذا عطف عليه صاحبُ الحالِ نفسه المعرفةُ؛ لأن المعطوفَ والمعطوفَ عليه يشتركان في جهاتٍ معنويةٍ واحدةٍ، فإذا قصرَ أحدهما في جهةِ التنكيرِ، فإن الآخرَ يقوِّيه إذا كان معرفةً، فإذا قلت: جاء أصدقاءُ وأحمدُ راكبينَ، فإن صاحبَ الحالِ (أصدقاء)، وهو نكرةٌ، يتخصص بعطفِ الحالِ - نفسها - المعرفةَ (أحمد) عليه، فهما - أي: النكرة والمعرفة - يشتركان في أنهما - معا - صاحبُ الحالِ (راكبين)، فجاز أن تأتى الحالُ من النكرةِ - حيثئذ -

ومن الأمثلة: هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقينَ، وهؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقينَ.

ج - أن يُسبقَ صاحبُ الحالِ النكرةُ بنهى أو نهى:

إذا سبق صاحبُ الحالِ النكرةُ بنهى أو نهى فإنه يتخصص، ويصبحُ قريباً من المعرفةِ، ذلك لأن النهى أو النهى مع النكرة يفيد معنى الشمولِ والعمومِ، وهو معنى يدل على الاستغراقِ، والاستغراقُ بمثابة التحديدِ.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، فإن الجملةَ (ولها كتاب معلوم) في محل نصبٍ على الحالية من (قرية)، وصاحبُ الحالِ نكرةٌ تخصصت بسبقها بالنهى بواسطة الحرف (ما)، فأعطى معها معنى الاستغراقِ، ولذلك فقد سبقت النكرةُ بـ(من) الاستغراقيةِ.

ويمثل لوقوع صاحبِ الحالِ نكرةً بعد النفي بقولِ الراجز:

ما حُمُّ من موتِ حمىٍ واقياً ولا ترى من أحدٍ باقياً^(١)

حيث نصب (واقياً) على الحالية من (حمى) وهو نكرة، لكنها سبقت بالنفي (ما)، فقربت من المعرفة، حيث شمل معناها الاستغراقَ والشمولَ.

وإذا احتسبنا (ترى) بصريّةً فإن (باقياً) تكونُ حالاً من النكرة (أحد)، وقد شملت الاستغراقَ والشمولَ، حيث سبقت بأداةِ النفي (لا)، كما أنها سبقت بحرفِ الجرِ الاستغراقِ (من).

ومن مجيءِ الحالِ من صاحبِها النكرةِ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، حيث إن الجملةَ الاسميّةَ (لها منذرون) في محلِّ نصبٍ على الحاليةِ من النكرةِ (قرية)، وقد سوغ مجيءَ صاحبِ الحالِ نكرةً في هذا الموضعِ سبقه بحرفِ النفيِ (ما).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام ٥٩]، حيث الجملةُ الفعليةُ (يعلمها) في محلِّ نصبٍ على الحاليةِ من النكرةِ (ورقة)، وتلاحظ سبقَ صاحبِ الحالِ بحرفِ النفيِ (ما) وحرفِ الاستغراقِ الزائدِ (من).

ومثالُ النكرةِ التي سُبقت بنهي، فتخصصت، فقربت من المعرفة، فصَحَّتْ صاحباً للحال قولُ قطري بن الفجاءة، وينسب للطرماح:

لا يركننُ أحدٌ إلى الإحجام يومَ الوغى متخوفاً لحمام^(٢)

(١) (حم) فعل ماضٍ مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (من موت) شبه جملة متعلقة بـ (واقياً)، (حمى) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التنكير. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب، (ترى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره: أنت. قد تحب ترى بصريّة فتحتاج إلى مفعول واحد، وقد تحب علمية فتحتاج إلى مفعولين. (من) حرف جر زائد مبني، لا محل له من الإعراب. (أحد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (باقياً) منصوب على الحالية من أحدٍ حيث ترى بصريّة، أو منصوب على أنه مفعول به ثانٍ لترى العلمية.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٦٢-٢/١٨ / شرح ابن الناظم ٢٠/٣٢ / شرح التصريح ٢/٣٧٧ / معجم الشواهد العربية ١-٣٧٦.

حيث (متخوفاً) حالٌ من (أحد)، وهو نكرةٌ تخصصت بالنهي السابق عليها (لا)، فأصبح معناها فيه الاستفراقُ والشمولُ مما يقربها إلى المعرفة.

ومنه كذلك: «لا يبيع امرؤٌ على امرئٍ مستهلاً»، حيث (مستهلاً) حالٌ من الفاعلِ النكرةِ (امرؤ)، وهو مسبوقٌ بـ(لا) الناهية، فأصبح معناه فيه استفراقٌ وشمول، فيكون قريباً من المعرفة.

د - أن يسبقَ صاحبُ الحالِ النكرةُ باستفهام:

إذا سبقت النكرةُ باستفهامٍ جاز أن تكونَ صاحبةً للحال، ذلك لأن النكرةَ - حيثُ - تلبس معنى الاستفراقِ أو الشمول، ولذلك فإنها غالباً تسبقُ في هذا الموضع بـ(من) الاستفراقية، فنقول: هل يوجدُ أحدٌ فاهماً؟ وهل يوجدُ من أحدٍ فاهماً؟^(١). وكلمة (أحد) في الموضعين تعني: (أى أحد)، وهذا يؤدي معنى الاستفراقِ والشمول، ذلك لأن السؤالَ ليس مخصصاً بمعين، ولا بواحد مبهم، وإنما يشمل كلَّ الأفراد الموجودين، والسؤالُ عن حال كون أيٍّ منهم فاهماً، و (فاهماً) في كلا الموضعين حالٌ منصوب.

ويمثلون لذلك بقول الطائي:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى
لنفسك العذرَ في إيعادها الأمل^(٢)

(١) (لا) حرف نهى مبني، لا محل له من الإعراب. (يركزن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، في محل جزم، ونون التوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب. (أحد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى الإحجام) شبه الجملة متعلقة بـيركزن. (يوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بـيركزن. (الوغي) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (لحمام) شبه جملة متعلقة بالخوف.

(١) من الأمثلة التي تسبق فيها النكرة باستفهام ويستحب سبق النكرة بحرف الاستفراق (من) أن تقول: هل من إله غير الله؟ هل من خالق غير الله...؟

(٢) (يا) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (صاح) منادى مبني على الضم المقدر، فتقديره: يا صاحب. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (حُم) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول. (عيش) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (باقياً) حال منصوبة من عيش، وعلامة نصبها الفتحة. (فترى) الفاء حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، ترى: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر لمبتدأ =



حيث (باقياً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وصاحبُ الحالِ النكرةُ (عِشٌّ) وهو نائبُ فاعلٍ، وهو نكرةٌ سُبِقَتْ بحرفِ الاستفهامِ (هل)، فقربُ الاستفهامِ النكرةَ من المعرفة، لأنه جعلها تعنى الاستغراقَ والشمولَ.

هـ - أن تكونَ جملةُ الحالِ مصدريةً بالواو:

يذكر بعضُ النحاة أن جملةَ الحالِ إذا كانت مصدريةً بواوِ الابتداءِ أو واوِ الحالِ فإنَّ صاحبها يجوزُ أن يكونَ نكرةً، ويقيدُ النحاةُ الحاجةَ إلى ذلك في الإيجابِ لا النفي، ذلك لأن النفيَ مسوغٌ لمجيءِ الحالِ من النكرة، لكنه لا مانعٌ من وجودِ مسوغين في الجملةِ الواحدةِ.

يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(١). [البقرة ٢٥٩]. حيث الجملةُ الاسميةُ (هى خاوية) المكونةُ من المتبدا (هى)، والخبرِ (خاوية)، جملةٌ فى محل نصبٍ على الحالية، وصاحبُ الحالِ (قرية)، وهو نكرةٌ، ذلك لأن جملةَ الحالِ مصدريةٌ بواوِ الحالِ أو الابتداءِ.

= محلوف، والتقدير: فانت ترى. وهى جواب الاستفهام: هل حم عيش. (لنفسك) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالروية. (الغذر) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فى) إيمادها) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالغذر. (الأملا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة والالف للإطلاق.

(١) فى قوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ عنة أوجه إعرابية:

أحدها: ما ذكر فى أعلى الصفحة.

ثانيها: أنها فى موضع جر، نعت لقرية، والواو لإلصاق الصفة بالموصوف، أو لشبهها بالجملة الحالية. (على عروشها) متعلقة بخاوية.

ثالثها: (على عروشها) بدل من (على قرية) فى محل نصب، وتكون جملة (وهى خاوية) اعتراضية، أو حالية. والتقدير: على قرية على عروشها.

رابعها: (على عروشها) صفة لقرية، والتقدير: على قرية ساقطة على عروشها.

خامسها: أن تكون جملة (وهى خاوية) حالاً من العروش، أو حالاً من المضاف إليه: فى عروشها، والأخير ضعيف مع جوازه. ينظر: الإملاء ١-١٠٩ / الدر المصون ١-٦٢٢.

سادسها: أن تكون حالاً من فاعل (مر).



ومنه قوله تعالى: ﴿كَبَّ عَلَىٰكُمْ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾. [البقرة: ٢١٦] (١).

حيث كلٌّ من جملتى (هو خير لكم، هو شر لكم) فى محل نصب على الخالية من النكرة (شيئا) فى الموضعين، ذلك لأن كلا منهما صدر بواو الابتداء أو واو الحال. ومثل ذلك أن تقول: خرجت عجوزاً من دارها وهى تهرول، فالجملة الاسمية (وهى تهرول) حال من النكرة (عجوز)، وقد جار ذلك حيث صدرت جملة الحال بالسواو، أما شبه الجملة (من دارها) فهى متعلقة بالخروج.

وقول الشاعر- وينسب إلى قيس بن ذريح:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بى فهل لى إلى لئلى الغداة شفيع^(٢)

(١) يرى ابن جنى والزمخشري أن كلا من جملتى: (وهو خير لكم)، و(هو شر لكم) فى محل نصب على الصفة من (شيئا)، وذكرت الواو فى صدر الجملة لأن صورتها صورة الحال، فكما تدخل الواو عليها وهى حالية، تدخل عليها وهى صفة، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، لكن النحاة يرون ذلك. ينظر: الكشاف ١-٥١١ / إملأ ما به الرحمن ١-٩٢ / الدر المصون ١-٥٧٦، ٥٢٧.

(القتال) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليكم) شبه جملة متعلقة بالكتابة. (وهو كره لكم) الواو ابتدائية أو حالية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، ضمير الغائب مبنى فى محل رفع، مبتدا، (كره) خبر المبتدا مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب، حال من القتال. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، نعت لكره. ينظر: المساعد ٢-١٩ / مضى اللبيب ٢-٤٣٢.

(مضى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. (زمن) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والناس) الواو للابتداء أو للحال، حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، الناس مبتدا مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يستشفعون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدا (الناس)، والجملة الاسمية (والناس يستشفعون) فى محل نصب حال، (بى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالفعل (يستشفع). (الغداة) تعقيبية لا محل لها من الإعراب. (هل) حرف استفهام مبنى لا محل له من الإعراب. (لى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم، أو فى محل نصب، حال، (إلى لئلى) جار ومجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة، حيث منعه من الصرف، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم، أو فى محل نصب حال. (الغدلة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بشفيع. (شفيع) مبتدا مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

الجملة الاسمية المصدرية بالواو (والناس يستشفعون) في محل نصب على الحالية من (زمن)، وهو نكرة، وجار أن تكون النكرة صاحبة الحال في هذا الموضع لتصدر جملة الحال بالواو.

و - قد تأتي الحال من صاحبها النكرة بلا مسوغ:

من الأمثلة التي ذكرها النحاة لمجيء الحال من النكرة بلا مسوغ من المسوغات السابقة قولهم: «عليه مائة بيضاء»^(١). حيث (بيضا) حال من (مائة) وهي نكرة، وليس فيها مسوغ مما سبق.

لكننا نجد أن من النحاة من يجعل المسوغ مثيلاً للمسوغ بالابتداء بالنكرة في هذا الموضع، حيث المبتدأ؛ النكرة (مائة)، وخبره شبه الجملة المتقدمة (عليه)، وجار الابتداء بالنكرة، لأنه تقدم عليها الخبر شبه الجملة فتخصصت.

كما أننا نجد أن من النحاة من يجعل (بيضا) في هذا الموضع تمييزاً للنكرة (مائة)^(٢)، ولكن الجمهور يرد عليهم بأن تمييز (مائة) لا يكون إلا مفرداً مجروراً، و (بيضا) جمع منصوب.

وفي الأثر: عن عائشة زوج النبي - ﷺ - أنها قالت: «صلى رسول الله - ﷺ - وهو شاك، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا...»^(٣). حيث (قياماً) انتصبت على الحالية من النكرة (قوم) بلا وجود مسوغ مما ذكر سابقاً، وإن كان الأثر مروياً بالمعنى فهو واقع لغوي.

ملحوظة:

صاحب الحال يرتبط بحدث في الجملة الأساس، ثم تأتي الحال التي تتضمنه لترتبط بحدث آخر غير الحدث الأول، وتكون علاقته بكل حدث من الحدثين علاقة منفصلة عن الآخر، فإذا عرفنا أن العلاقة بين أجزاء الجملة؛ مهما كانت

(١) ينظر: الكتاب ٢ - ١٢٢ / شرح التصريح: ١ - ٣٧٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ - ١٥٩.

(٣) الموطأ ١ - ١٣٥ باب (صلاة الإمام وهو جالس).

هذه الأجزاء أساسًا في الركنين أم فضلات، إنما هي علاقةٌ معنويةٌ، فإن الحال قد تغير معنى صاحبها بالنسبة للأحداث التي يرتبط بها في الجملة، وقد لا تغيره. فإذا قلت: جثتُك راجبًا، فإن راجبًا حالٌ من الفاعل ضمير المتكلم في (جثت)، وتلاحظ أن صاحب الحالِ فاعلٌ في الأساس، وفاعلٌ في الحالِ.

وإذا قلت: شاهدت الشجرةَ مشدبةً، فإن صاحب الحالِ في الأساس وفي الحالِ مفعولٌ به.

أما إذا قلت: جثتُك مجبرًا مضطربًا، فإن صاحب الحالِ فاعلٌ في الأساس، ومفعولٌ به في الحال؛ حيث إنه نائبُ فاعلٍ.

وقولك: أكلت التفاحةَ ناضجةً، يجعل صاحب الحالِ مفعولاً به في الأساس، وفاعلًا في اللفظي الحال، وإن كان مفعولاً به في المعنى في الحالِ. لكن ذلك يتضح في اللفظِ والمعنى في القولِ: عاقبتُ الطفلَ عابثًا. وفي يسرٍ يمكن لك أن تدركَ هذه الفكرةَ.

الصور التي تأتي عليها الحالُ

ترد الحالُ في الجملةِ العربيةِ على عدةِ صور، حيثُ تكون اسمًا، وجملةً، وشبه جملةً.

أولاً: الحال اسماء

تأتي الحالُ في صورةِ الاسمِ قسمًا من أقسامِ الكلمةِ على عدةِ مبانٍ، تجمع بين الاشتقاقِ والجمودِ.

١ - الحالُ اسمًا مشتقًا:

البنى الأمثلُ - صيغيا - للحالِ أن تأتيَ في صورةِ الصفةِ المشتقةِ، ذلك لأنها صفةٌ لصاحبها أثناءَ إحداثِ حدث ما، وهذا المفهومُ يكونُ من خلالِ الصفاتِ المشتقةِ؛ لأنها تدلُّ على صفةٍ وصاحبها، فتكون الحالُ قد دلتُ على صاحبها ووصفه، ولذلك فإنه يُفترضُ وجودُ ضميرٍ كامنٍ في الصفةِ المشتقةِ يعودُ على ما تعودُ عليه، ويتطابقُ معه في العددِ والنوعِ.



فإذا قلت: هي الدارُ التي خرجا منها هارينين، ثم عادا إليها آمينين، فإن الحالين: (هارينين، وآمينين) يصفان ألف الاثنين في كل من: (خرجاء، وعادا) أثناء إحداثِ الحدثين: (الخروج والعودة)، وتلاحظ المطابقة بين الحالِ وألفِ الاثنين في التذكيرِ والثنيةِ.

ويمكن لك أن تلاحظَ الحالَ الصفةَ المشتقةَ في كلٍّ من:

تبادلنا الرسائلَ متفاهمين. (متفاهمين) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الياءُ لأنها جمعُ مذكرِ سالم، وصاحبها ضميرُ المتكلمين الفاعل (نا).
استلمنا الكتابَ جديداً. (جديداً) حال من (الكتاب).

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. (ضعيفا) حال من نائبِ الفاعل (الإنسان).

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]. (لاعين) حال من ضميرِ المتكلمين الفاعل (نا).
ب - الحال اسمًا جامدًا:

مجيءُ الحالِ صفةً مشتقةً ليس لازماً، وإنما هو غالبٌ فيها، ذلك لأن الحالَ قد تأتي اسمًا جامدًا، وحينئذ فإن النحاة يحصرّون المواضعَ التي تأتي فيها على هذا الجمود؛ لأنه مخالفٌ لما تجيءُ عليه على الأصل، وهو الاشتقاقُ.
والجمودُ في مبنى الحال قد يكون بسببِ المصدريةِ أو غيرها.

١- الحال مصدرًا:

يعترضُ جمهورُ النحاة على أن تأتيَ الحالُ مصدرًا؛ لأنها يجب أن تتحدَّ مع صاحبها في المعنى، وهم يحصرّون المصادرَ التي وردتْ أحوالاً، سواءً أكانت:
- نكرةً، نحو: قتلتهُ صبراً، ولقيتهُ فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحاً، ومكافحةً، ولقيتهُ عياناً، وكلمتهُ مشافهةً، وأتيتهُ ركضاً، وعدواً، ومشيًا، وأخذتْ ذلك عنه سماعاً أو سمعاً.



- أم كانت معرفة، نحو: أرسلها العراك، مررت بهم الجماء الغفير، وطلبتك جهديك، آمنت بالله وحده. وهم يؤوّلون هذه المصادر:

إما بالوصف المشتق، فيكون التقدير: قتلته صابراً، وأتيت راکضاً، وعادياً، وماشياً... إلخ.

وإما على حذف مضاف، فيكون التقدير: قتلته ذا صبر، وأتيت ذا ركض، وذا عدو، وذا مشي... إلخ.

وإما على احتسابها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، وهو الحال، فيكون التقدير: قتلته أصبر صبراً، وأتيت أركض ركضاً، وأعدو عدواً، وأمشي مشياً... إلخ.

وأكثر النحاة يذهبون إلى أن هذه المصادر موضوعة بمعنى الحال، فيكون معنى: جاء زيد مشياً، أى: ماشياً.

وهم يختلفون فيما بينهم بين كونها سماعية أو قياسية، ويذهب المبرد إلى أنها قياسية بشرط دلالة الفعل على الحال. أما جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يذهبون إلى كونها سماعية.

ولم يقر جمهور النحاة القياس على ما سبق من مجيء المصدر حالاً إلا في ثلاثة مواضع، وهى:

أولها: المصدر الواقع بعد خبر معرف بالالف واللام الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجلُ علماً، هو العاقلُ أدباً وتبلاً. المصدر (علماً) وقع بعد الخبر (الرجل)، وهو معرف بالالف واللام، ودال على الكمال، أى: معنى الرجولة الكاملة، وتلمس ذلك فى المصدر (أدباً) المذكور بعد الخبر المعرفة بالالف واللام الدالة على كمال الصفة (العاقل). ويكون التقدير: أنت الرجل فى حال علم، وهو العاقل فى حال أدبٍ ونبلى.

ثانيها: المصدر الواقع بعد خبر يشبه به مبتدأه، نحو: أنت عترة شجاعة، حافظ زهير شعراً، إنه حاتم كرمًا. فأنت تلحظ أن ضمير المخاطب (أنت) مشبه



بعترةً في معنى الشجاعة، فوقع المصدر المنصوب بعد خبرٍ مشبه به المبتدأ، فيكون المصدرُ حالاً، ويكون التقدير: أنت تشبهُ عترةً في حالِ كونك شجاعاً، أي: في حالِ الشجاعة.

يتضح ذلك في تشبيهِ حافظٍ بزهيرِ حالِ كونهِ شاعراً، أي: في حالِ شعرٍ، وهو مشبه بحاتم في حالِ الكرم.

ثالثها: ما وقع بعدَ (أمّا) نكرةً فاصلاً بينها وبين فاءِ الجزاءِ والجوابِ الملازمة لها. نحو: أمّا علما فعالم، وأمّا العلمَ فعالمٌ. يقال فيما إذا وُصفَ إنسانٌ بالعلم، فيقال هذا لإرادةِ أنه: مهما يُذكرُ إنسانٌ في حالِ علمِ فالذي ذُكرَ عالمٌ . وكانه يُنكر ما وُصف به من غيرِ العلم.

وللعرب في المصدرِ الواقع بعد (أمّا) التفصيلية في هذا التركيبِ استعمالاتٌ: - إذا كان معرفةً فإن بنى تميم يوجبون الرفعَ، والحجازيون يجيزون فيه النصبَ والرفعَ.

أما إذا كان نكرةً فإن التميميين يجيزون فيه النصبَ والرفعَ، ويوجب الحجازيون نصبه.

وللنحاة في أوجهٍ إعرابيةٍ:

إذا كان معرفةً منصوبةً فإنه يعرب مفعولاً لأجله عند سيبويه، ومن النحاة من ينصبه على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، ويكون التقديرُ: مهما تذكرِ العلمَ فعالمٌ. أما الأخفشُ فإنه يجعل نصبه على المصدرية بما بعد الفاء، ويكون التقديرُ: مهما يكن من شيءٍ فهو عالم العلم. ويكون مصدرًا مؤكدًا^(١).

أما إذا كان نكرةً منصوبةً فإن سيبويه يقرر نصبه على الحالية، ويكون الناصبُ: إما فعلُ الشرط المحذوف، والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم... وإما أن يكونَ الناصبُ ما بعد الفاء، فتكون حالاً مؤكدةً.

(١) بنظر: شرح الألفية لابن النازم ٣١٧.

أما الأخفش فإنه ينسب على المصدرية كما ذكر في المصدر المعرفة.

لكننا نذهب إلى أن الحال تكونُ مصدرًا مطلقًا في المعنى الذي تكونُ فيه مبيّنة لهيئة الحدث. ذلك أن المصدرَ حدثٌ، والفعل يتضمّنُ الحدثيةَ إلى جانبِ زمنها، وإن ما يبينُ هيئةَ الحدثِ يكونُ حدثًا مثلهُ، وهو المصدرُ، نحو: قتلته على هذا القولِ جهارًا غيرَ ختلي، وعلائيةً غيرَ سرٍّ، لقد مات عطشًا...

فإذا استحضرنا الفكرة التي أقرّناها سابقًا - وهي أن الحالَ وصفٌ لصاحبها وإخبارٌ عنه - جاز لنا ذلك مع هذه الأحوالِ المبنية من المصادر، وهي مبيّنة لهيئة الحدث، كما إذا حولنا الحالَ السابقةَ إلى ما هو معهودٌ من الخبرِ أو الصفة قلنا: القتلُ جهارٌ غيرُ ختل، وعلائيةٌ غيرُ سرٍّ، الموتُ عطشٌ، ونقول: القتلُ الجهارُ... الموتُ العطشُ.

نقرأ عند السهيلي: «وإذا قلت: جاء زيدٌ مشيًا؛ عملَ فيه أيضًا لا من حيث كانَ صفةً لزيد، فإنه لا ضميرَ فيه يعودُ على زيد، ولكن من حيثُ كانَ صفةً للمصدرِ الذي هو المجيءُ، فيعملُ فيه (جاء) كما يعملُ في المصدرِ»^(١).

وإن كانت فكرة العملِ النحوي هي الدافعة إلى ما لحظه السهيلي من إعمال الفعل (جاء) في الحالِ المصدرِ (مشيًا)، فإنه ربط بين المصدرِ المذكور في الفعلِ العاملِ وبين الحالِ المصدرِ و الوصفيةِ، بما يدلُّ على فكرة كونِ الحالِ صفةً لما وضعت له، ويجب أن تتضمّن ما هو مثله، فإذا بيّنا هيئةَ المصدرِ الكامنِ في الفعلِ فإنه يكونُ عن طريقِ المصدرِ؛ لهذا صحت المصادرُ أحوالاً على الإطلاق، وعندها لا نحتاج إلى تقديرِ ضميرٍ في الحالِ، أو تضمينها له؛ لأنها تكونُ مساويةً في المبنى لصاحبها، أي: حدث لحدث.

وعندما أراد السهيلي أن يبيّن مفهومَ الحالِ قال: «ونعني بالحالِ صفةَ الفاعلِ التي فيها ضميرُهُ، أو صفةَ المفعولِ، أو صفةَ المصدرِ الذي عملَ فيها؛ لأن الصفةَ هي الموصوفُ من حيثُ كانَ فيها الضميرُ الذي هو الموصوف»^(٢). فجعل الحالَ من المصدرِ قسيما للحال من الفاعلِ والمفعولِ.

(٢) نتائج الفكر ٣٩٤.

(١) نتائج الفكر ٣٩٥ وينظر: شرح القمولى: ١-٢٠١.

كما أنبّه إلى أن الحال تكونُ مصدرًا إذا كانت نوعًا للفعل، أو ضربًا من ضروبه. كما ذكر سابقا مما هو مسموعٌ، أو يكون معناه المؤول من نوع الفعل.

جعل سيبويه مجيءَ الحال من المصدرِ سماعيةً، لا يجوز القياسُ عليها، لكن المبردُ أجاز القياسَ عليها في كلِّ ما كان الفعلُ دالا عليه، أى: إذا ما كانت الحالُ نوعًا للفعل، أو ضربًا من ضروبه، فيجوز: أتاناً زيدٌ سرعةً، أى: مسرعًا، وأتاناً بطئًا، أى: مبطئًا^(١).

٢- الحال اسما جامداً غير مصدرٍ

تأتى الحالُ فى مبنى الاسمِ الجامدِ غيرِ المصدرِ فى مواضع^(٢):

أولها: أن يتضمنَ معناها التشبيه:

وذلك بأن يكون المقصودُ بها فى الجملة تشبيهَ صاحبها بها، وكأنه المشبهُ، وهى المشبه به. مثل: كَرَّ ريدٌ أسداً. (أسداً) حالٌ من (ريد)، وتلمس تشبيهاً، حيث زيدٌ مشبه، و(أسداً) مشبه به، والتقدير: كَرَّ ريدٌ كالأسد، وهم يؤولونه بشجاع، والتقدير: كَرَّ ريدٌ شجاعاً.

مثل ذلك: بَدَتِ الجاريةُ قمرًا، وتثنتُ غُصْنًا، تبدو رجلاً فى تصرفاتك، ومنه قولُ الشاعر:

بَدَتِ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ
وَفَاحَتْ عَنَبَرًا وَرَتَّتْ غَزَالًا

ومنه قوله -عليه السلام: «وأحيانًا يتمثلُ لىَ الملكُ رجلاً».

فكلُّ من: «قمرًا، وغصنا، ورجلا، وقمرًا، وخوط، وعنبرًا، وغزالًا، ورجلاً» حالٌ، وهى أسماءٌ جامدةٌ غيرُ مضادَرٍ، وكلُّها تلمسُ فيها تشبيهَ صاحبها بها، وأصحابُ هذه الأحوالِ على التوالى: «الجاريةُ»، هى، أنت، هى، هى، هى، هى، هى، الملكُ».

(١) ينظر: الكتاب: ١- ٣٧٠/ المتضبط ٢- ٢٣٤، ٢٦٩، ٤- ٣١٢/ البصرة والذكرة ١/ ٢٩٩.

(٢) ينظر فى ذلك: التسهيل ١٠٨/ نتائج الفكر ٤٠٢/ الإيضاح فى شرح الفصل ١- ٣٣٨/ شرح التصريح:

في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُشْرَىٰ هَذَا غُلَامٌ وَأَسْرُوهُ بَضَاعَةً﴾ [يوسف: ١٩]، من أوجه نصب (بضاعة) الحالية، والبضاعة: القطعة من المال تُعد للتجارة من بَضَعْتَ^(١)، فهو اسم جامدٌ غير مصدر، وفي قول أبي حيان: وأُنْتَصِبَ (بضاعة) على الحال، أي: مُتَجَرًّا لهم ومكسباً^(٢)، ما يوحى بأنه حال تُووَل بالمشتق، وأرى أن فيها تشبيهاً، حيث جعل يوسف كقطعة من المال تُعدُّ للبضاعة، أو: كالبضاعة، وفي نصب بضاعة وجه آخر وهو على المفعولية الثانية، على أن يتضمن الفعلُ (أسروه) معنى: صَيَّرُوهُ.

كما أنه يمكن أن نجعل من هذا القسم المثل المأثور: وقع المصطرعان عدلىً غير، فعلى مثني (عدل)، وهو اسم جامدٌ غير مصدر، ويكون منصوباً على الحالية بتقدير مضاف محذوف، أي: مصطحبين اصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما^(٣). وكذلك قول الشاعر:

فما بالنا أمس أسدَ العرين وما بألنا اليومَ شاءَ النجف^(٤)

حيث (أسد وشاء) منصوبان على الحالية من ضمير المتكلمين في (بالنا) في الموضوعين، والتقدير: فما بالنا أمس شجعاءً، وما بألنا اليومَ جبناءً، وتلمس في الحال معنى التشبيه، حيث التقدير: ما بالنا كأسد، وكشاء.

ثانيها: أن يدل معناها على تقسيم:

مثله: أقسم عليهم المالَ أثلاثاً، أو: أخماساً ف(أثلاثاً) حالٌ من المال، وهو جمع (ثلاث)، وهو اسم جامدٌ غير مصدر، ويدل على التقسيم.

ثالثها: أن تكون الحال موصوفةً بمشتقٍ أو ما يشبه المشتق كالنسب:

يمثلُ لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]^(٥). (قرآناً) حالٌ من ضمير الغائب في

(١) ينظر: الدر المنون ٤-١٦٥.

(٢) البحر المحيط ٥-٢٩٠.

(٣) قد يوجه نصب (عدلى) على النيابة عن المفعول المطلق، والتقدير: وع المصطرعان وقوعاً مثل وقوع عدلى...

(٤) شرح ألفية ابن معطي: ١ - ٥٧٠ / الحزنة: ٣ - ٢٠١.

(٥) يرى كثيرون أن (بشراً) الأقرب أن يكون منصوباً على نزع الحائض، والتقدير: فتمثل لها ببشر، حيث كان التمثل لها ملكاً وقت التمثيل لا بشراً.

(انزله)، وهو اسم جامد غير مصدر، وكذلك (بشراً) حال من الضمير المستتر في (تمثل).

ويسمى هذه الحال حالاً موطئةً، والمقصودُ لديهم بالتوطئة التمهيدُ لما بعدها، إذ إنَّ ما بعدها هو المقصودُ بالحالية، ويكون صفةً مشتقةً، مثل: (سويًا)، أو ما يشبه الصفة المشتقة، مثل (عريبًا)، فهو اسمٌ منسوبٌ، والنسبُ فيه معنى المشتق.

فكان الاسمُ الجامدُ لما وُصِفَ بما يصلح أن يكون حالاً جاز أن يقع في موقع الحالية؛ لأن الموصوفَ وصفته بمثابة الاسم الواحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾. [الزمر: ٢٣] (١).

(كتاباً) حال من (أحسن الحديث) منصوية، وعلامة نصبها الفتحة، وهو اسم جامد غير مصدر موصوفٌ بالصفة المشتقة (متشابهًا)، ويجوز أن يعرب (كتاباً) بدلاً من (أحسن الحديث).

ومن الاسم الجامد الذي يقع حالاً وهي موصوفةٌ بمشتق أن تقول: اسمعه قولاً صريحاً، جاءني زيدٌ رجلاً بهياً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأحقاف: ١٢]. الاسمُ الجامدُ (لساناً) منصوبٌ على الحالية (كتاباً)، وجاز أن يكون صاحبُ الحالِ نكرةً؛ لأنها مخصصةٌ بالصفة.

(١) (الله) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نزل) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ، (أحسن) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحديث) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (مثنائي) صفة ثانية لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، ويجوز أن تكون حالاً ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (تقشعر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (منه) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالاقشعرار. (جلود) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (الذين) اسم موصول مبني في محل جبر بالإضافة. (بخشون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ربهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبني في محل جبر بالإضافة. والجملة الفعلية في محل نصب، صفة لكتاب، ويجوز أن تكون حالاً منه في محل نصب، ويجوز أن تكون استئنافية.



رابعها: أن تدلّ الحال على ترتيب:

والمقصود بذلك أن يكونَ في الإتيانِ بها في الجملة معنى الترتيب، نحو: دخلوا رجلاً رجلاً، قسّمنا الموضوعَ باباً باباً. فكلُّ من: (رجلاً، وباباً) دلٌّ على تقسيم، أى: رجلاً بعد رجل، وباباً بعد باب، أى: مرتين. وضابطه أن تفصلَ بالحال ما ذكر مجموعاً في صاحبها، فـ (رجلاً رجلاً) تفصيلٌ لصاحبها واو الجماعة، و (باباً باباً) تفصيلٌ لصاحبها المفعول به (الموضوع).

وفي نصبِ الجزء الثاني خلاف^(١)، فذهب الزجاجُ إلى أنه توكيدٌ، ويذهب ابنُ جنى إلى أنه صفةٌ للأول، ويذهبُ الفارسي إلى أنه منصوبٌ بالأول، أما المرادى فإنه يختار نصبَ الجزأين على الحالية، حيث إن مجموعتهما هو الحال، وهناك من يرى أن الجزء الثاني منصوبٌ على أنه معطوفٌ على الجزء الأول، وقد حذف حرفُ العطف، ويقدر بالفاء أو (ثم).

لكنه مادامَ معنى الترتيب لا يفهم إلا من خلالِ ذكر الجزأين منصوبين فهذا يدلُّ على أن الجزأينِ معاً منصوبان على الحالية.

ويلحظ أنه مما ذكرناه من الحالية في مبنى الاسم الجامد القول: دخلوا الأول فالأول، أى: إن حرفَ العطف فصل بين الحالتين .

ملحوظة: هل يمكن لنا أن نجعلَ من هذه الحالِ قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً ﴾ (٣٢) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً ﴿ (٣) [نوح: ١٣، ١٤]، حيث (أطواراً) حالٌ، وهو اسمٌ جامدٌ غير مصدر، وهي جمعُ (طور)، ويعنى المرة والثارة والتنفّل من حال إلى حال، فالأطوارُ هي الأحوالُ المختلفةُ بين المسوء والمحسنِ والطالح والصالح^(٣) وفي المعنى تفصيل في (أطواراً) لصاحبِ الحالِ ضميرِ المخاطبين في (خَلَقَكُمْ).

(١) يرجع إلى شرح الكافية للرضى ١ - ٢٠٨ شرح التصريح ١ - ١٧٠ .

(٢) الجملة الفعلية (لا ترجون) في محل نصب على الحالية . (ما لكم) جملة اسمية، المتبدأ فيها اسم

الاستفهام المبني (ما)، وغيره شبه الجملة (لكم)، وتفيد التعجب الإنكاري .

(٣) ينظر: الدر المنثور ٦ - ٣٨٤ .



خامسها: أن تدلَّ على طَوْرٍ فيه مفاضلة:

الطَوْرُ يقصد به الحالةُ، والحالةُ في هذا الموضع تعني الانتقالَ بين جهتين، سواءً أكانتَ الجهتانِ تَمَثِّلانِ حالينِ لشيئينِ مختلفينِ، أم كانتا تَمَثِّلانِ حالينِ لشيءٍ واحدٍ، وفي الموضعين يكون تفضيل حالةٍ عن أخرى، مثال ذلك:

أحمدُ أدبياً أحسنُ من محمودٍ علماً، على شيخاً أكثرُ نشاطاً من خالدٍ شاباً، ومنه: هذا بَسْرًا أطيبُ منه رُطبًا. فالأولُ والثاني مفضلٌ كلٌّ منهما على غيره في طورٍ من الأطوار، فأحمدُ في حال كونه مؤدباً أحسن من محمودٍ في حال كونه عالماً، وعلى في حال كونه شيخاً أكثرُ نشاطاً من خالدٍ في حال كونه شاباً، والثالثُ مفضل على نفسه في طورٍ من أطواره على طورٍ آخر، أي: هذا في حال كونه بَسْرًا أطيبُ من نفسه في حال كونه رُطبًا.

وأجازَ الكوفيون أن يقالَ: أنتَ زيداً أشهرُ منك عمراً، عبدُ الله المحسنُ أفضلُ منه المسىءُ، والقول: لَدُو الرمةُ ذا الرمةُ أشهرُ منه غيلانا.

والبصريون ينصبون كلَّ ذلكَ على تقدير (كان) محذوفة، أو فعل ملائم، والتقديرُ لديهم: أنتَ إذا تسميتَ زيداً أشهرُ منك إذا تسميتَ عمراً، عبدُ الله إذا كان المحسنُ أفضلَ منه إذا كان المسىءُ... إلخ.

سادسها: أن تدلَّ على طَوْرَيْنِ لشيءٍ واحدٍ دون المفاضلة:

تأتي الحالُ في مبنى الاسمِ الجامدِ غير المصدرِ إذا دلتْ على طَوْرَيْنِ لشيءٍ واحدٍ، ولا ضرورةً أن يكونَ فيهما معنى المفاضلة، كان يقال: مررتُ بالعودِ شجراً ثم مررتُ به رماداً^(١)، فكل من: (شجراً ورماداً) حالٌّ من (العودِ، والضميرُ العائدُ عليه في (به))، فدلَّ كلٌّ من الحالينِ على طورٍ من أطوارِ العودِ دون تفضيل بينهما.

ومثل ذلكَ أن تقولَ: شاهدتُ الأثاثَ خشباً، ثم شاهدتُهُ أسيرةً وكراسياً، حضرتُ السيارةَ صاجاً، ثم حضرتُها سيارَةً.

(١) نتائج الفكر ٤٠٢.



سابعا: أن يُؤتى بها للتسمير:

أى: أن تدلَّ على وحدة التسميرِ والشمين، مثال ذلك: الحديدُ طناً بالفِ جنيهِ، هذا البرتقالُ اشترتهُ قفصاً بعشرين جنيهاً، اشتريت الأقلامَ قلماً بجنيهِ، فكلُّ من: (طنا، قفصا، قلما) أسماءُ جامدةٌ منصوبةٌ على الحالية، وهى دالةٌ على وحدةِ الثمن، أى: الحديدُ بالفِ جنيهِ فى حالِ كونهِ طناً، والبرتقالُ فى حالِ كونهِ قفصاً اشترتهُ بعشرين جنيهاً، وكذلك الأقلامُ فى حالِ كونها قلماً اشترتهُ بجنيهِ، ومنه: اللحمُ كيلو جراماً بخمسةَ عشرَ جنيهاً، القطنُ قنطاراً بخمسةِ جنيهِ . . . إلخ.

ثامنها: أن تكون الحالُ نوعاً لصاحبها:

يكونُ الاسمُ الجامدُ حالاً إذا دلَّ على نوعِ صاحبِ الحال، نحو: إنه مالكُ ذهباً، فالاسمُ الجامدُ (ذهباً) نوعٌ للمال، وهو منصوبٌ على الحالية.

فالعلاقةُ بين الحالِ و (وصاحبها) علاقةٌ جزئيةٌ، حيثُ إن صاحبَ الحالِ كلُّ يتعدَّد، والحالُ فردٌ من هذا التعددِ. وعليه يمكنُ القياسُ فتقول: هذه عقاراتُك منارل، إنها ممتلكاتُك أموالاً.

تاسعها: أن تكونَ الحالُ أصلاً لصاحبها:

تبنى الحالُ من الاسمِ الجامدِ إذا دلَّت على أصلِ صاحبها، كأن تقول: هذه ساعتُك ذهباً، فالذهبُ أصلُ معدنِ الساعةِ، ونصبت على الحالية، والتقديرُ: هذه ساعتُك فى حالِ كونها ذهباً.

ومن ذلك: إنه ثوبُك حريراً، وذلك بابُ القاعةِ خشباً، أما هذا فبابُ الكليةِ صاجاً.

حيث كلُّ من: (حريراً، وخشباً، وصاجاً) حالٌ منصوبةٌ من (ثوبك، وباب القاعة، وباب الكلية).



فالعلاقة بين الحال وصاحبها علاقة تأصيل ومحدد، حيث إن صاحب الحال يجوز أن يكون من أشياء مختلفة في كنهها وماهيتها، والحال شيء من هذه، فتحدد أصله الذي وجد منه.

وعلى هذا المعنى يمكن القياس: هذا بيتك أحجاراً ، وهذا قلمك معدناً ، وهذه مسطرتك خشباً ، اشترت الاكواب زجاجاً.

ومنه قوله -تعالى-: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]. حيث (طيناً) حال من الاسم الموصول المجرور (من)، أو من المفعول به المقدر في (خلقت)، والتقدير: خَلَقْتَهُ (١).

عاشرها: أن يكون صاحب الحال أصلاً لها:

فالعلاقة بين هذا المعنى وما سبقه علاقة عكسية، إذ إن صاحب الحال هو الأصل للحال، أي: إنه يمثل التأصيل للحال في كنهها وماهيتها. فتكون على مثال: هذا ذهبك ساعة ، وهذا حريرك ثوباً ، وذلك الخشب للقاعة باباً، وهذا الصاج للكليّة باباً، هذه أحجارك بيتاً.

ألاحظ الفرق بين هذه الأمثلة، وما سبقها تلحظ الطرد العكسي فيهما.

ومنه: هذا خاتمك حديدًا، حيث إن (حديدًا) اسم جامد منصوب على الحالية، وهو أصل لصاحب الحال (خاتم)، فالحديد أصل للخاتم.

حادى عشرها: أن يكون في الحال معنى المفاعلة:

تكون الحال اسمًا جامدًا غير مصدر إذا كان فيها معنى المفاعلة، والمقصود بالمفاعلة معنى التشارك في إحداث الحالية من جانبيين.

يجعلون من ذلك: بعته يدا بيد ، وكلمته فاه إلى في (٢). وكل من (يدًا، وفا) منصوب على الحالية وتلمس في كل منهما مع ما بعدهما معنى المشاركة.

(١) يجوز أن تصب (طيناً) على نزع الخافض، والتقدير: لمن خلقت من طين.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١-٢٠٨ / شرح الناصح ١-٣٧٠. قد ينطق هذان المثالان برفع ما نصب على الحالية، فتقول: بعته يده يدي، وكلمته فوه إلى في، فيكون كل من: يد، وفو مبتداً خبره شبه الجملة التي تليه، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية.

ثاني عشرها: أن يكون لفظها عدداً دالاً على ميقات:

يجوز أن تأتي الحالُ اسماً جامداً إذا كان لفظها عدداً دالاً على ميقات، نحو قوله تعالى: ﴿قَتِمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف ١٤٢] (١).

ملحوظة: ثالث عشرها:

يذكر أن الاسم إذا وُصِفَ كان كالمشتق. والمنصوبُ الجامدُ في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (٤) أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا ﴿[الدخان ٤، ٥]. وهو (أمرأ) موصوفٌ بشبه الجملة (من عندنا)، فأصبح كالمشتق، فجاز أن يكون حالاً؛ لأن الحال من شروطها أن تكونَ صفةً مشتقةً.

في نصبِ (أمرأ) عدةٌ أوجه (٢):

- أ - النصبُ على الحالية، ويتمدد صاحبُ الحال - حيثذ - على النحو الآتي:
- إما أن يكونَ ضميرَ المتكلمين في (أنزلنا)، ويكون التقدير: أنزلناه آمرين، فهو حالٌ من الفاعل.
- وإما أن يكونَ ضميرَ الغائبِ في (أنزلناه)، ويكون التقدير: أنزلناه مأموراً به، فهو حالٌ من المفعول به.
- وإما أن يكونَ لفظاً (كلُّ)، فهو حالٌ من المضاف، وجازَ لأن صاحبَ الحال تخصص بالإضافة، فهو نكرةٌ مخصصة.
- وإما أن يكونَ لفظاً (أمر) الأول، فهو حالٌ من المضافِ إليه، وجازَ مع كونه نكرةً؛ لأنه تخصص بالصفة (حكيم).
- وإما أن يكونَ من الضميرِ المستترِ في (حكيم).

(١) في نصب (أربعين) وجه آخر، وهو النصب على المفعولية؛ على اعتبار أن (تم) بمعنى (بلغ). ولتقارن ذلك بنصب (أربعين) في قوله تعالى: ﴿قَالَ لِأَنَّهُ مُحْرَمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَهْتَمُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]، حيث إنها منصوبةٌ على الظرفية، فالتقدير: في أربعين سنة. وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]، فأربعين منصوبة على المفعولية لا غير؛ لأن البلوغ واقعٌ عليها لا فيها.

(٢) يرجع إلى الدر المصون ٦ - ١١.

ب - النصب على أنه مفعولٌ له، والناصبُ: إما (منذرين)، وإما (يُفرق).

ج - النصب على المفعولية، إما بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ تقديره: أخص، أو: أعنى.

وإما أن يكونَ مفعولاً به ثانياً لمنذرينَ: والمفعولُ الأولُ محذوف، يقدر بـ (الناس)، ويكونُ التقديرُ: منذرينَ الناسَ أمرًا.

د - النصبُ على المصدرية، بتقديرِ فعلٍ محذوف: أى: أمرنا أمرًا، أو:

بتضمينه معنى: فرقًا، أى: يفرق فرقًا، أو بتضمينه معنى الإنزال، والتقدير: إننا أنزلناه إنزالًا، وفي هذين يكونُ (أمرًا) نائبًا عن المفعولِ المطلقِ.

ثانياً، الحالُ شبه جملة:

قد تبنى الحالُ من شبه الجملةِ بنوعيها: الظرف، والجار ومجروره، بشرط أن يكونا تامين، أى يفيدان معنى مع صاحبها وعاملها، نحو: رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ، حيثُ ظرفُ المكانِ (بين) في موضع الحالِ من الهلالِ^(١). أما الجارُ ومجرورهُ في موضع الحالِ فيمثلُهُ القولُ: نظرتُ إلى السمكِ في الماءِ، حيثُ شبه الجملةُ (في الماءِ) في موضع الحالِ من (السمك).

تلحظ أن صاحبَ الحالِ لشبه الجملةِ يكون معرفة^(٢).

وجمهورُ النحاةِ يجعلُ شبه الجملةِ الواقعةَ موقعَ الحالِ متعلقةً بمحذوفٍ وجوباً، يقدرونه إما باسمٍ فيكون (مستقراً)، وإما بجملةٍ فيكون (استقراً)، والمحذوفُ هو الحالُ.

من أمثلة شبه الجملة الواقعة حالاً:

قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) [البقرة: ٢٥٢] شبه الجملةِ من الجار والمجرور (بالحق) في محل نصب، حال من ضمير الغائبةِ (نتلوها)،

(١) ينظر: شرح التصريح ١ - ٣٨٨.

(٢) تذكر القاعدة النحوية الثلاثة: الجملُ وإنشأهُ الجمل بعد التكراتِ صفاتٌ، وبعد المعارفِ أحوالٌ. مالم تكن خيراً ولا صلة.

(٣) (تلك) اسم إشارة مبني في محل رفع، مبتدأ. (آيات) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نتلوها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه =

والتقدير: ملتبسة بالحق. ويجوز أن تكون حالاً من الفاعلِ المقدرِ في (نقلو)،
والتقدير: ومعنا الحق^(١).

رأيتُ القَطْ تحت المائدة. (تحت) ظرف مكان منصوب في موضع الحال من (القط).

﴿ إِنَّمَا يُؤْمِلُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر: ١٠] ^(٢). (بغير) شبه جملة
من جار ومجرور في موضع نصب، حال من (أجر)، أو من الصابرين.
لقد أجاب في ثقة، وجلس في هدوء، وتكلم بأدب.

ملحوظة:

أذكرُ بأن شبه الجملة حكمها حكمُ الجملة بعد المعارف والنكرات^(٣)، فهي صفةٌ
بعد النكرة، وحالٌ بعد المعرفة، وتحتلُّ الوصفية والحالية إذا ذكرت بعد معرف
جنسي، نحو: يعجبني الزهرُ في أكمامه، والتمرُّ على أغصانه، هذا ثمر ناضج في
شجره. حيث تحتل أشباه الجمل: (في أكمامه، وعلى أغصانه، وفي شجره)
الحالية والوصفية لأن صاحبها اسمُ جنس (الزهر، والتمر، وثمر).

ثالثاً: الحالُ جملةٌ:

كما قد تبني الحال من الجملة: اسمية أو فعلية، وقد أدركنا أن شبه الجملة قد
توَوَّل إلى جملة فعلية، ذلك لأن الحالَ حكمٌ، والحكمُ قد يكون بالمفرد والجملة.
ومثالُ الحالِ جملةٌ: ذهبْتُ إليه وإنني لمسرورٌ. الجملةُ الاسميةُ المنسوخةُ
(وإنني لمسرور) في محل نصب، حال لضمير المتكلم.

= الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن، وضمير الغاية مبني في محل نصب، مفعول به،
والجملة الفعلية في محل نصب، حال، والعامل فيها معنى اسم الإشارة، وقد تكون استئنافية لا محل
لها من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالتلاوة.

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١-١٠٥ / الدر المنصون ١-٦٠٩.

(٢) (إنما) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وما كافة لأن عن عملها حرف مبني، لا
محل له من الإعراب. (يؤمِل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (الصابرون) نائب
فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكور سالم. (أجرهم) مفعول به ثان منصوب، وعلامة
نصبه الفتحة وضمير الغائين مبني في محل جر بالإضافة. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل
نصب، حال (حساب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) ينظر: معنى اللبب ٢-٧٨.



أقبلتُ على عملى وأوقن أن الله يرانى. الجملة الفعلية: (وأوقن أن...) فى محلِّ نصب، حال لضمير المتكلم .

لقد أجابوا وهم واثقون مما يقولون. الجملة الاسمية: (وهم واثقون) فى محلِّ نصب، حال من واو الجماعة.

الشروط الواجب توافرها فى الجملة الحالية :

إذا وقعت الجملة حالاً فإنه يجب أن تتوافرَ فيها شروطٌ ثلاثة ؛ حتى تصحَّ حالتها من صاحبها لفظاً ومعنى . هذا إلى جانب ما هو شرطٌ عامٌ فى الحال؛ وهو كونُ صاحبها معرفةً، وهذا يذكّرنا بالقاعدة الشائعة: «الجملة بعد النكراتِ صفاتٌ، وبعد المعارفِ أحوالٌ».

لكنه يحترزُ عند النظرِ فى وجودِ الجملةِ وشبه الجملةِ بعدَ المعرفة، حيث تلتبسُ الحالُ بغيرها من المواقع الإعرابية. فالجملةُ وشبهُ الجملةِ بعدَ المعرفةِ حالٌ ما لم تكنُ خبراً ولا صلةً، فتقول: محمد يكتب - محمد فى القاعة .

كلُّ من الجملةِ (يكتب)، وشبه الجملةِ (فى القاعة) فى محلِّ رفع، خبر المبتدأ. وتقول: على الذى يفهمُ - على الذى فى المكتبة.

كل من الجملةِ (يفهم)، وشبه الجملةِ (فى المكتبة) صلةُ الموصول.

ولكنك تقول: أقبلَ محمدٌ يضحكُ - رأيتَ محمدًا فى القاعة.

كلُّ من الجملةِ (يضحك)، وشبه الجملةِ (فى القاعة) فى محلِّ نصب، حال.

كما يحترز من المواضع التى يصح أن يكون فيها صاحبُ الحال نكرةً.

والشروطُ الثلاثةُ الأخرى الواجبُ توافرها فى الجملةِ الحاليةِ هي:

أولاً: تكون جملة الحال خبريةً:

أى: يحتمل معناها الصدق والكذب، ذلك لأن الحال بمثابة النعت، وهى قيدٌ لصاحبها أثناء حدث ما، والنعتُ يكون بالخبر، كما أن الحالَ حكمٌ، والحكمُ يكون بالكلام الخبرى. لهذا فإنهم لا يجعلون من الحال قولَ الشاعرِ:



اطْلُبْ وَلَا تَضَجِرْ مِنْ مُطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضَجِرَ^(١)

حيث جملة (ولا تضجر) جملة إنشائية بالنهي، ولذلك فإن الواو أو العطف، والجملة بعدها معطوفة على سابقتها.

ثانيا: تكون جملة الحال غير مضمنة دليل استقبال:

جملة الحال يجب أن ترتبط بالجملة التي يقع فيها صاحبها ارتباطا زمنيا، ذلك لأن الحال وصاحبها يتزمانان، فهي وصف لصاحبها أثناء إحداث ما، وهذا يتطلب الملازمة الزمنية، ولهذا فإن جملة الحال لا تتضمن ما يدل على استقبال في الزمن، من نحو: السين أو سوف أو لن أو لا الناهية أو غداً أو غير ذلك، حتى لا يتوهم المخالفة الزمنية بينها وبين صاحبها. والحال موافقة -كذلك- لعاملها في الزمان الواقع فيه، فالحالية لا تصدر بدليل استقبال، ولذلك فإنه ليس من الحال قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَاهِدِينَ﴾ [الصافات: ٤٩٩]. حيث جملة (سيهدين) مصدرية بحرف الاستقبال (السين).

ثالثا: ترتبط جملة الحال بصاحبها:

يجب أن ترتبط جملة الحال بصاحبها، كي لا تكون أجنبية عنه، ذلك لأن الحال - كما ذكرنا - بمثابة الخبر والنعت، وكل من ذلك يجب أن يرتبط بما وضع له في التركيب، لكن وسائل الربط بين كل منها وصاحبها قد تختلف.

(١) (اطلب) فعل امر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (الواو) حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب، (لا) حرف نهي مبنى، لا محل له من الإعراب، (تضجر) وهو مفتوح، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحسيفة المحذوفة للضرورة، والتقدير: ولا تضجرن، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وقد يعرب على أن (لا) حرف نفي مبنى، و (تضجر) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المنبك من أن والفعل معطوف على المصدر المتهوم في الأمر السابق، والتقدير: ليكن منك طلب وعدم ضجر. (من مطلب) شبه جملة متعلقة بعدم الضجر. (فناء) عاطفة فيها معنى التعليل. (آفة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطالب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أن يضجرا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، يضجرا: فعل مضارع منصوب بعد أن وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والآلف للإطلاق، والمصدر المؤول في محل رفع، خبر المبتدأ. والجملة لا محل لها من الإعراب.



أما الحالُ فإنها ترتبطُ بصاحبِها إما: بالواوِ التي هي أوُ الابتداءِ أو واوُ الحالِ، وإما بالضميرِ الراجعِ إلى صاحبِ الحالِ، وإما بالضميرِ والواوِ معاً لتقويةِ الربطِ.

مثالُ ربطِ جملةِ الحالِ بصاحبِها بالواوِ والضميرِ قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة ٢٤٣]. فالجملةُ الاسميةُ (وهم ألوف) في محلِّ نصبٍ على الحالِيةِ من الفاعلِ واو الجماعةِ في (خرجوا). وقد صدرتْ بواوِ الابتداءِ أو واوِ الحالِ، كما كان المتبدأُ الضميرُ (هم) عائداً على صاحبِ الحالِ، فارتبطتْ جملةُ الحالِ بصاحبِها بالواوِ والضميرِ.

ومثله أن تقولَ: قابلته وهو مسرعٌ. استمعت إليه وهو يشرح الدرس .

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران ٤٠] (١). الجملةُ الفعليةُ (وقد بلغني الكبر) في محلِّ نصبٍ، حال من ضميرِ المتكلمِ في (لى)، والرباطُ فيها أوُ الحالِ وضميرُ المتكلمِ في (بلغني). ومثلها الجملةُ الاسميةُ الحالِيةُ المعطوفةُ عليها (وامرأتى عاقراً).

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]. الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (وكانت امرأتى عاقراً) في محلِّ نصبٍ، حال من ضميرِ المتكلمِ في (لى)، وقد ارتبطتْ به بالواوِ وضميرِ المتكلمِ في (امرأتى)، وكذلك الجملةُ الفعليةُ الحالِيةُ المعطوفةُ عليها (وقد بلغت).

(١) (رب) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم المحذوف لدلالة الكسرة عليه، وهو في محل جر بالإضافة، والتقدير: يا ربى. (أتى) ظرف مكان منصوب محلاً، وشبه الجملة في محل نصب، خبر (يكون) مقدم، أو متعلقة بـ (يكون)، أو بالمحذوف في (لى). (يكون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، قد تجمله ناقصاً، وقد تجمله تاماً. (لى) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة إما تبين متعلقة بـ (يكون)، أو أنها في محل نصب، خبر (يكون). (غلام) إما فاعل لـ (يكون) التامة، وتكون شبه الجملة (لى) والظرف (أتى) متعلقين بـ (يكون). وإما اسم (يكون) الناقصة، وخبرها إما شبه الجملة (لى)، وإما الظرف (أتى). (الكبر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة (بلغني الكبر) في محل نصب، حال. (امرأتى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم في محل جر بالإضافة، (عاقراً) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب بالعطف على جملة الحال.



وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَكَم يُعَقِّبُ﴾ [النمل: ١٠] (١) الجملة الفعلية (وَكَم يُعَقِّبُ) في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير الغائب المستتر في (وَلَّى)، وقد ربط بين الحال وصاحبها بالواو التي تصدرت جملة الحال، وبالضمير الفاعل المستتر في (يُعَقِّبُ)، وهو راجع إلى صاحب الحال.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾ [الملك: ٧]. الجملة الاسمية (وَهِيَ تَفُورُ) في محل نصب، حال من ضمير الغائبة في (لها)، والرباط واو الحال وضمير الغائبة (هي)، وهو عائد على صاحب الحال.

ومن أمثلة ربط الحال بصاحبها بالضمير دون ذكر الواو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [١٠٦] يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشراً ﴿ [طه: ١٠٢، ١٠٣] (٢). الجملة الفعلية (يتخافتون) في محل نصب، حال من المفعول به (المجرمين)، والرباط واو الجماعة في (يتخافتون)، وهو ضمير يرجع إلى صاحب الحال.

(١) (لا) حرف فيه معنى الشرط، لا محل له من الإعراب، يفيد الوجوب للوجوب، ويقضى جملتين. ومن النحاة من يجعله ظرفاً مبنياً في محل نصب، والعامل فيه جملة جوابه (وَلَّى). (رَأَاهَا) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة مع حرفية (لا)، لا محل لها من الإعراب، ومع ظرفيتها في محل جر بالإضافة. (تَهْتَزُّ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: (هي)، والجملة في محل نصب، حال من ضمير الغائبة. (كَأَنَّهَا) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، اسم (كان). (جَانٌّ) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية المنسوخة في محل نصب، حال ثانية من ضمير الغائبة، ويجوز أن تجعلها حالاً من فاعل تَهْتَزُّ. (وَلَّى) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، (مدبراً) حال من فاعل (وَلَّى) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهي حال مؤكدة. (ولسم) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفى وجزم وقلب مبني، لا محل له من الإعراب. (يُعَقِّبُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل نصب بالمعطف على الحال (مُدْبِرًا).

(٢) الجملة الفعلية (يُنْفَخُ) في محل جر بالإضافة. (يَوْمَئِذٍ) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وَإِذَا) مضاف إليها مجرور محلاً، والتثنية عَرْضٌ عَنْ جُمْلَةٍ مَحْلُوقَةٍ. (زُرْقًا) حال من المجرمين منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (إِنْ) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (لبثتم) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المخاطبين مبني في محل رفع، فاعل، (إِلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (عَشْرًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



﴿ إِذَا أَقْوَا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهيقًا وَهِيَ تَفُورُ ﴾ (٧) تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْقَيْظِ ﴿ [الملك ٧، ٨].
الجملة الفعلية المحولة (تكاد تميز) حال من الفاعل المستتر في (تفور)، والرابط الضمير
المستتر في (تكاد)، تقديره: (هي)، يرجع إلى صاحب الحال.

وقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِه تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(١)

الجملة الفعلية (تعشو) في محل نصب على الحالية من الفاعل الضمير المستتر
في (تأت)، والرابط الضمير المستتر الفاعل (أنت) في (تعشو).

ومثال ربط الحال بالواو دون الضمير قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ نَأْكُلَهُ الذَّبُّ وَنَحْنُ
عُصْبَةٌ إِنَّا إِذَا لُخَّاسِرُونَ ﴾ [يوسف: ١٤]^(٢). الجملة الاسمية (ونحن عصبة) في محل

(١) (متى) اسم شرط جازم مبني في محل نصب على الظرفية، والعامل فيه فعل جواب الشرط. (تأته) فعل
الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف الملة، وفاعله مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائب
مبني في محل نصب، مفعول به. (تعشو) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله
ضمير مستتر تقديره: أنت. والجملة الفعلية في محل نصب، حال، (إلى ضوء) جار ومجرور، وشبه
الجملة متعلقة بتعشو. (ناره) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل
جر بالإضافة. (تجد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستر
تقديره: أنت. (خير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره
الكسرة. (عندها) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة في محل رفع، خير مقدم. (خير) مبتدأ مؤخر
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (موقد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، والجملة الاسمية في
محل جر، صفة لنار.

(٢) (قالوا) فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، (لن) اللام موطة
للقسم المحذوف حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم مبني على السكون، لا
محل له من الإعراب. (أكله) فعل الشرط ماض مبني على التفتح، وضمير الغائب مبني في محل
نصب، مفعول به. (الذئب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ونحن) الواو للابتداء أو للحال حرف
مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، مبتدأ. (عصبة) خبر المبتدأ
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب، حال، أو اعتراضية لا محل لها من
الإعراب. (إننا) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبني في محل
نصب، اسم (إن). (إننا) حرف جواب وجزء مبني، لا محل له من الإعراب، وهو لتقرير ارتباط =



نصب، حال من (الذئب)، أو من الضمير في (أكله)، أو منهما معاً، والرابط بينها وبين الجملة التي تسبقها الواو، وهي واو الابتداء، أو واو الحال، أما ضمير المتكلمين (نحن) فلا يعود على أى مكون من مكونات الجملة السابقة للجملة الحالية.

ونلمس الواو رابطاً بين جملة الحال وما سبقها في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]. فالجملة الاسمية (والملائكة باسطو) في محل نصب، حال من الظالمين، وقد صدرت بواو الابتداء أو واو الحال، وليس فيها ضمير يعود على اسم من أسماء الجملة التي تسبقها، إنما تلحظ أن ضمير الغائبين في (أيديهم) يعود إلى مبتدئ الجملة الحال (الملائكة).

«وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدلُّ على الجملة، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها»^(١)

ولما كانت الواو تستعمل غالباً في الاقتران الزمنى -مع مراعاة أنها قد تفيد الترتيب حسب الملفوظ الأول فالأول، أو بلا مراعاة ترتيب الملفوظ، لكن المفيد منها الاشتراك في الحكم- كانت الحرف المناسب للاشتراك الزمنى بين جملة الحال والحدث الذى ارتبطت به. ومنه قول امرئ القيس:

وقد اغتدى والطيروا فى وكناتها بمنجرى قيد الأوابد هيكلا
الجملة الاسمية (والطيروا فى وكناتها) فى محل نصب على الحالية، والرابط واو الحال.

ومنه أن تقول: لقيتك ومحمداً قادمًا، وأتيتك والشمس ساطعة.

وجوب ذكر الواو رابطاً:

يذكر النحاة أن الواو يجب أن تكون الرابطة فى جملة الحال فى موضعين^(٢):

= الجواب بما تقدم. (الخاسرون) اللام للابتداء والتأكيد حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، خاسرون خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الاسمية النسوخة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه جواب القسم المذكور.
(١) شرح التصريح ١-٣٩١.
(٢) ينظر: الموضوع السابق.

أولهما: عدم وجود الضمير في جملة الحال رابطاً:

يجب أن تُذكر الواوُ رابطاً بين جملة الحال وصاحبها إذا لم يوجد في جملة الحال ضميرٌ يعود إلى صاحبها، كأن تقول: ذَاكَرْتُ الدَّرْسَ وَمَا كَانَ الزَّمِيلُ موجوداً.

فجملة (وما كان الزميل موجوداً) في محل نصب، حال يربطها بصاحبها الفاعل (تاء الفاعل) واوُ الابتداء أو واوُ الحال؛ لأنه لا يوجد ضميرٌ رابط، ويتعين هنا ذكر الواوِ.

ومن النحاة من يرى أنه لا بدّ من الضمير.

ثانيهما: قبل الفعل المضارع المقرون بـ (قد):

إذا كانت جملة الحال فعليةً فعلها مضارعٌ مقرونٌ بـ (قد) فإنه يجب أن يتصدرها واوُ الحال رابطاً، ولا يكفي بالضمير رابطاً - حيثئذ - ذلك في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُوذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]^(١). الجملة الفعلية (وقد تعلمون أتى...) في محل نصب، حال من الفاعل (واو الجماعة)، أو من المفعول به (ضمير المتكلم) في (تؤذونني)، أو منهما معاً، وتلاحظ أن فعلها مضارعٌ مسبوقةٌ بقَد (قد تعلمون)، ومع وجود الضمير العائد على كل من الصاحبين، وهو واو الجماعة في (تعلمون)، وضمير المتكلم في (أتى)، إلا أنه يجب أن تذكر الواوُ رابطاً؛ لأن الجملة الحالية فعلية، فعلها مضارعٌ مسبوقةٌ بـ (قد).

والنحاة يرون أن الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت يجب أن ترتبط بصاحبها بواسطة الضمير العائد على صاحب الحال، ولا يجوز أن تذكر الواو رابطاً، مادام المضارع المثبت خالياً من (قد).

(١) (لم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالإيذاء. (تؤذونني) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والنون للوقاية حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب، مقول القول (قال يا قوم لم تؤذونني). (أتى) أن: حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبني في محل نصب، اسم (أن)، (رسول) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة أن مع معموليها سلت مسد مفعولي تعلم في محل نصب.

أما قولهم: قُتْمٌ وَأَصْكُ عَيْنَهُ، فإنه يخرج على وجهين:

أولهما: أنه شاذٌّ، ولا يقاسُ عليه.

والآخر: أن الحالَ جملةٌ اسميةٌ مبتدأٌ فيها محذوفٌ، تقديره: (أنا)، ويكون التقدير: قمت وأنا أصكُّ.

أما قول عبد الله بن همام السلولي^(١):

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجْوَتْ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكا

حيث الجملةُ الفعليةُ «وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكا» في محل نصبٍ على الحالية، وفعلها مضارعٌ مثبتٌ مسبوقةٌ بالواوِ رابطاً، فإنهم يجعلون ذلك ضرورةً شعريةً، وقد يخرج على ما خرج عليه سابقه. وقد تكون الجملةُ الفعليةُ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديره (أنا)، وتكون الجملةُ الاسميةُ في محل نصبٍ، حال، ويكون الرابطُ الواوُ والضميرُ المحذوفُ معاً.

أما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تُوْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ففيه الجملةُ الفعليةُ (يكفرون) فعلها مضارعٌ مثبتٌ مسبوقةٌ بالواوِ، وفيها وجهان:

أولهما: أن تكون جملةٌ استثنائيةٌ لا محل لها من الإعراب.

والآخر: أن تكون خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: هم، وبذلك تكون الجملةُ الاسميةُ في محلِّ نصبٍ، حال، والواوِ واوِ الابتداءِ أو الحالِ.

ملحوظة:

إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلها ماضيٌ مقرونٌ بقد، فمن الأفضل أن يكون الرابطُ الواوُ. فتقول: أقبل محمودٌ وقد علاه الأمان. ومنه: نجوتُ وقد بلَّ المرادى سيفه. حيث الجملةُ الفعليةُ (وقد بل المرادى سيفه) في محل نصبٍ، حال من الفاعل، والرابطُ واوُ الحالِ.

(١) المقرب ١-١٥٤ / ابن عقيل ١-٣٧١.

لكنه يقل أن تخلو جملة الحال - وهذه صفتها - من الواو رابطًا، ذلك كما ورد في قول النابغة الذبياني:

وقفتُ برّيع الدارِ قد غيرَ البلى معارفها والسارياتُ الهواطلُ
حيثُ الجملةُ الفعليةُ (قد غيرَ البلى معارفها) في محل نصب، حال من (الدار)، والرباط هو الضميرُ في (معارفها) دون ذكرِ الواو، وهذا قليلٌ.
امتناع ذكر الواو رابطًا،

يمتع ذكر الواو رابطًا بين جملة الحال وصاحبها، وتعيين ذكر الضمير العائد على صاحب الحال رابطًا في مواضع، هي:
أولا: الحال المؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها:

إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها، فإنه يتعين ذكر الضمير رابطًا لها دون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] (١).
جملة (لا ريب فيه) في محل نصب، حال من الكتاب في أحد أوجه مواقعها الإعرابية، وتلاحظ أن ضمير الغائب «الهاء» في (فيه) هو الضمير الرابط، ولا يصح ذكر الواو في هذا الموضع.

ومثل ذلك أن تقول: هو الحق لا شك فيه، هو الحق برهانه واضح.

ثانيا: أن تكون الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لا):

يمتع أن تكون الواو رابطًا بين جملة الحال وصاحبها فيما إذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مسبوقة بـ (لا) النافية؛ لأنهم يجعلون المضارع المنفي بـ (لا) بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير)، ولا يجوز أن تكون الواو فاصلة بينهما (٢)، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]. الجملة الفعلية (لا تؤمن)

(١) ينظر: شرح التصريح: ١-٣٩١.

وقد تكون جملة (لا ريب فيه) في محل رفع، خبر لاسم الإشارة (ذلك)، إذا جعلنا والكتاب بدلًا من اسم الإشارة. واسم الإشارة مبتدأ في التقديرين.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١-٣٩٢.

في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلمين في (لنا)، وفعلها مضارعٌ منفى بـ (لا)، والرابط بينها وبين صاحبها إنما هو الضميرُ وحده، ضمير المتكلمين في (نؤمن).

ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ﴾ [النمل: ٢٠]. حيث الجملة الفعلية (لا أرى الهدود) في محل نصبٍ على الحالية من ضمير المتكلم في (لي)، وفعلها مضارعٌ منفى بـ (لا)، والرابط هو ضمير المتكلم فاعل (أرى).

ومنه قول خالد بن يزيد بن معاوية:

وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلَتْهَا لَا أَحْجَبُ^(١)

الجملة الحالية (لا أحجب) فعليةٌ فعلها مضارع، وقد ارتبطت بصاحبها تاءِ الفاعل في (دخلتها) بالضميرِ الراجعِ إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصفات: ٢٥]. حيث الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المنفى بـ (لا) (لا تناصرون) في محل نصب، حال من ضمير المخاطبين المجرور في (لكم)، وقد ارتبطت بصاحبها بالفاعلِ واو الجماعة في (تناصرون).

لكن ابن الناظم يُرجع الربط بالضمير في هذا الموضع كثيرا، أي: إنه يجيزُ الربط بالضميرِ والواوِ معاً، ويستدلُّ على الربط بالضميرِ والواوِ معاً بقول مالك ابن رقية:

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٣٨/ شواهد العيني: ٣-١٩٩ / الأشموني: ٢-١٨٨.

(قوما) اسم أن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (دخلوا) فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر أن. (السماء) منصوب على نزع الخافض، والمصدر الأول (أن قوما دخلوا) في محل رفع، مبتدأٌ خبره محذوفٌ تقليده: ثابت أو موجود، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت دخول قوم... (دخلتها) فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء الفاعل ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية جواب (لو) لا محل لها من الإعراب.

أَمَاتُوا مِنْ دِمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يَنْهِنِي الْوَعِيدُ^(١)

حيث الجملة الفعلية (ولا ينهني الوعيد) في محل نصب، حال من تاء الفاعل في (كنت)، وقد ذكر الضمير رابطاً، وهو ياء المتكلم في (ينهني)، كما ذكرت الواو في صدر الجملة الحالية.

ومثله قول مسكين الدارمي ويستشهد به أيضاً:

اَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَاً وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ^(٢)

حيث الجملة الحالية (ولا يدعى لأب) فعلية فعلها مضارع منفي بـ(لا)، وقد ارتبطت بصاحبها بالضمير المستتر في (يدعى)، وهو نائب فاعل، وكذلك بالواو التي تصدر جملة الحال.

ثالثاً: أن تكون الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ(ما):

يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ رَابِطاً فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْحَالُ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً فَعْلُهَا مُضَارِعٌ مَنفِيٌّ
بـ (ما)، نحو: قول الشاعر:

عَهْدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيَّةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مَتِيماً^(٣)

(١) شراهد القالي: ١٢٧-٣ / ابن الناظم: ٣٣٩/ المعنى: ٣-١٩٢ / الأشموني: ٢-١٨٩ / شرح التصريح: ٣٩٢-١ . ينهني: يكفى، أى: أنهم يهددونى، ويتوعدونى، وقد وجدت لا يكفى ولا يزجرني وعيداً أو تهديداً.

(كنت) كان فعل ماض تام مبنى على السكون، والتاء ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (الوعيد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) دلائل الإعجاز ١٣٧ / شرح ابن الناظم ٣٣٩ / الأشموني ٢-١٨٩ / شفاء العليل ٢-٥٤٦ / شرح التصريح ٣٩٢-١.

الورق البيض: الفضة أو الدراهم المضروبة، أى: إنه كان غير معروف ولا مشهور، ثم أكب المال شهرة ومعرفة ونسباً.

(أكسبته) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (الورق) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البيض) صفة للورق مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (أباً) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(كان) فعل ماض تام مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(٣) (عهدتك) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير =



حيثُ الجملةُ الفعليةُ (ما تصبو) في محلِّ نصبٍ على الحالِيةِ، وتلاحظُ أن فعلها مضارعٌ منفيٌ بـ(ما).

ملحوظة:

يختلف النحاةُ فيما بينهم في ذكرِ الواوِ رابطاً إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلها مضارعٌ منفيٌ بين الأوجهِ الآتيةِ:

- ويذهب قومٌ إلى جوازِ الربطِ بالواوِ أو الضميرِ أو هما معاً، من هؤلاءِ ابنُ الحاجبِ. فتقولُ: جاء زيدٌ وما يتكلمُ غلامه، وجاء زيدٌ ما يتكلمُ غلامه، وجاء زيدٌ وما يتكلمُ عمرو.

ويذكرُ أن الإتيانَ بالواوِ مع (ما) أكثرُ منه مع (لا)، حيثُ إن المضارعَ مع (لا) كالمضارعِ مجرداً، والدليلُ على ذلك استعمالُهُما في جملةِ جوابِ الشرطِ فيكونان غيرَ مقترنينِ بالفاءِ، وليس كذلك المضارعُ المنفيُّ بما؛ حيثُ وجوبُ اقترانهِ بالواوِ.

- ويذهب آخرونِ إلى أن المضارعَ المنفيُّ كالمضارعِ المثبتِ، يجوزُ فيه الإتيانُ بالواوِ إذا كانت جملةُ الحالِ مشتتملةً على الضميرِ العائدِ على صاحبِ الحالِ، فإن لم تكنْ مشتتملةً عليه فإنه لأبدٍ من ذكرِ الواوِ. وعلى رأسِ هؤلاءِ ابنُ عصفورٍ^(١).

- ويذهب آخرونِ إلى أن المنفيةِ بـ(لا) يكثرُ مجيئها بالضميرِ مع تركِ الواوِ، وإن كان النافي (لم) كثرَ إفراذُ الضميرِ، والاستغناء عنه بالواوِ، والجمعُ بينهما، وعلى رأسِ هؤلاءِ ابنُ مالكٍ وابنه^(٢).

= المخاطبِ مبنى في محلِّ نصبٍ، مسفولٌ به. (ما تصبو) ما حرفٌ نفيٌّ مبنى، لا محلُّ له من الإعرابِ، تصبو فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرة، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، والجملةُ الفعليةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِيةِ. (وفيك) الواوِ للابتداءِ أو واوِ الحالِ حرفٌ مبنى، في حرفِ جرٍ مبنى، ضميرِ المخاطبِ مبنى في محلِّ جرٍ نفيٍّ، وشبه الجملةُ في محلِّ رفعٍ، خيرٌ مقدم. (شبية) مبتأ مؤخرٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ، والجملةُ الاسميةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ تصبو.

(فما) الفاءُ تعقيبيةٌ حرفٌ مبنى، لا محلُّ له من الإعرابِ، ما اسمٌ استفهامٌ مبنى في محلِّ رفعٍ، مبتدأ. (لك) جارٌ ومجرورٌ مبنيان، وشبه الجملةُ في محلِّ رفعٍ، خيرٌ المتبدلِ. (بعد الشيب) ظرفٌ ومضافٌ إليه، وشبه الجملةُ متعلقةٌ بالمحذوفِ في شبه الجملةِ. (صبا) حالٌ منصوبةٌ من ضميرِ المخاطبِ، والعامِلُ فيها الاستفهامُ التعظيميُّ بما في معناه. (متيما) حالٌ ثانيةٌ منصوبةٌ.

(٢) شرح ابن الناظم ٣٣٩.

(١) المقرب ١-١٥٤.

والنفي بـ (لَمَّا) كالنفي بـ (لَمْ).

- والاکثرُ في الجملةِ الحاليةِ المنفيةِ بـ (ليس) اقترانها بالواوِ والضميرِ معا، لكنها قد ترتبط بالواوِ وحدها، أو بالضميرِ بمفرده^(١).

من أمثلة ارتباطها بالواوِ والضميرِ معا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَتَفَقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة ٢٦٧] ^(٢). حيثُ الجملةُ الفعليةُ المحولة (ولستم بأخذيهِ) في محل نصب، على الحاليةِ من الفاعلِ (واو الجماعة)، وقد ارتبطت بالواوِ وضميرِ المخاطبينِ في (لستم).

وقول امرئ القيس:

وقد عَلِمْتَ سَلْمَى وَإِنْ كَانَ بَعْلُهَا بَأَنَّ الْفَتَى يَهْدِي وَلَيْسَ بِفَعَالٍ ^(٣)

(وليس بفعال) جملة في محل نصب، حال من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (يهدي)، وقد ارتبطت بالواوِ والضميرِ معا.

(١) ينظر: عمدة الحفاظ ٣٤٣.

(٢) (لا) حرف نهي مبني لا محل له من الإعراب. (تيمموا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (الخيث) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة متعلقة بالإنتاق. (تتفقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب، حال من الفاعلِ واو الجماعة في تيمموا. (ولستم) الواوِ واو الابتداء أو الحال، ليس فعل ماض ناقص ناسخ مبني على السكون، وضمير المخاطبين مبني في محل رفع، اسم ليس. (بأخذيهِ) الباء حرف جر رالذ مبني، لا محل له من الإعراب. أخذيهِ، خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الياء المقدره منع من ظهورها ياء حرف الجر الزائد، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (إن) حرف مصدرى ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (تغمضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والمصدر الموزون في محل نصب على نزع الحافض، ويمكن أن تجملها في محل جر بتقدير وجود حرف الجر المحذوف، والتقدير: إلا بأن تغمضوا فيه، وتكون متعلقة باسم الفاعلِ (أخذيهِ).

(٣) (سلمى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدره للتعليل. (بعلها) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة. (بأن) الباء حرف جر مبني، أن: حرف توكيد ونصب مبني. (الفتى) اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدره للتعليل. (يهدي) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدره، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر أن. والمصدر الموزون في محل جر بالباء، وشبه الجملة متعلقة بالعلم.



أَعَنَ سَيِّئٌ تَنْهَى وَلَسْتَ بِمَنْتَهٍ وَتُوَصَّى بِخَيْرٍ أَنْتَ عَنْهُ بِمَجْزَلٍ^(١)

جملة (ولست بمنته) في محل نصب، حال من الفاعل المستتر في (تنهى).

وقد ارتبطت بصاحبها بالواوِ وضميرِ المخاطبِ في (لست).

ومن أمثلة ارتباطها بواسطة الواوِ بمفردها قولُ امرئِ القيسِ:

تَسَلَّتْ عِمَايَاتُ الرَّجَالِ عَنِ الصَّبَاِ وَلَيْسَ فُوَادِي عَنْ هَوَاهَا بِمَنْسَلٍ^(٢)

جملة (وليس فؤادي بمنسل) في محل نصب، حال من (عمايات الرجال)،

وقد ارتبطت به بواسطة الواوِ التي تصدرتها.

وكذلك قول الشاعر:

دَهَمَ الشِّتَاءُ وَلَسْتَ أَمْلِكُ عِدَّةً وَالصَّبْرُ فِي السَّبْرَاتِ غَيْرٌ مُطِيعٌ^(٣)

(٢) (اعن) الهمزة للاستفهام حرف مبني، لا محل له من الإعراب، عن حرف جر مبني، (سئ) اسم مجرور بمد (عن)، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالثنى. (تنهى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر، وقاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (ولست بمنته) الواوِ واو الابتداء أو الحال، (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على السكون، وضمير للمخاطب مبني في محل رفع، اسم ليس، الباء حرف جر زائد مبني لا محل له، منه: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، والجملة في محل نصب، حال من فاعل تنهى. (أنت عنه مجزول) شبه جملة عنه متعلقة بمجزل، والجملة الاسمية في محل جر، صفة لخبر.

(٢) (تسلت) فعل ماض مبني على الفتح، والثاء حرف تانيث مبني، لا محل له من الإعراب. (عمايات) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف (والرجال) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (عن الصبا) جار مبني ومجرور بكسرة مقدرة للتعذر، وشبه الجملة متعلقة بالنسب. (وليس) الواوِ حرف استئناف مبني. ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (فؤادي) اسم ليس منصوب بالفتحة المقدرة، وضمير المتكلم مبني في محل جر بالإضافة. (عن هواها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بمنسل. (بمنسل) الباء حرف جر زائد مبني. منسل: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة.

(٣) (دهم) فعل ماض مبني على الفتح. (الشتاء) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ولست) الواوِ واو الحال، ليس فعل ماض ناقص ناسخ مبني على السكون، تاء المتكلم ضمير مبني في محل رفع، اسم ليس. (أملك) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وقاعله مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب، خبر ليس، وجملة (لست أملك) في محل نصب، حال. (عدنة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والصبر) الواوِ استئنافية حرف مبني لا محل له من الإعراب، الصبر مبتدأ =

(ولست أملك عدة) جملةٌ حاليةٌ من (الثناء)، والرباطُ وأو الحال بمفردها.

ومن أمثلة ارتباطها بالضمير بمفرده قول الشاعر:

إذا جرى في كفه الرِّشَاءُ جَرَى القليبُ ليس فيه ماءٌ^(١)

جملة (ليس فيه ماء) في محل نصب، حال من (القليب) وهو البثر، وقد ارتبطت به بالضمير العائد عليه، وهو ضميرُ الغائب في (فيه).

من الشواهد التي ذكرها النحاة لجملة الحال الفعلية ذات الفعل المضارع المنفى. قوله تعالى: ﴿فَأَنقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]. الجملة الفعلية (لم يمسسهم سوء) في محل نصب على الحالية، وفعلها مضارعٌ منفيٌّ بـ (لم)، وتلاحظ أن الرباطَ الضميرُ فقط.

قول زهير بن أبي سلمى:

كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمَ^(٢)

جملة (لم يحطم) حال، وهي منفيةٌ بـ (لم)، والرباطُ الضميرُ وحده.

= مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (في السبرات) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالصدر. (غير) خبر البتداء مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مطيع) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (١) (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى في محل نصب على الظرفية، ومضاف إلى ما بعده، منصوب بالجواب. (جرى) فعل الشرط ماضٍ مبنى على الفتح المقدر. (في كفه) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالجري. (الرشاء) فاعل جرى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (جرى) فعل جواب الشرط ماضٍ مبنى على الفتح المقدر. (القليب) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (ليس) فعل ماضٍ ناقصٍ ناسخٍ مبنى على الفتح. (فيه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس، أو متعلقة بخبر ليس المحذوف. (ماء) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (ليس فيه ماء) في محل نصب على الحالية من (القليب).

(٢) شرح ابن الناظم ٣٩٩/ شواهد العيني ٣-١٩٤/ الأشموني ٢-١٩١.

العهن: ما تاتر من قطن أو صوف، حب الفناء: عنب اللذنب.

(كان) حرف تشبيه ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (فتات) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العهن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (في كل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من فتات. (منزل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نزلن) فعل ماضٍ مبنى على السكون، ونون النسوة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل جر، نعت لمنزل =



ولقد خشيتُ بأنْ أموتَ ولم تكنْ للحربِ دائرةٌ على ابني ضمضم^(١)
(ولم تكن للحرب دائرة) جملة فعلية في محل نصب على الحالية، وفعلها مضارع منفى بـ (لم)، والرباطُ الواوُ وحدها.

قوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيْ اِلَيْيْ وَلَمْ يُوحِ اِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الانعام: ٩٣]. (ولم يوح إليه شيء) جملة فعلية في محل نصب على الحالية، وفعلها مضارع منفى بـ (لم)، والرباط الضمير في (إليه) والواو معاً.

قول النابغة الذبياني:

سَقَطَ النِّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَسْنَا بِالْيَدِ^(٢)
(ولَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ) جملة فعلية، فعلها مضارع منفى بـ (لم)، وهي في محل نصب على الحالية، وتلاحظ أن الرباط هو الضمير المستتر في (ترد)، والواو في بداية الجملة.

قول الشاعر:

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانُ: سَمِعَا وَطَاعَةً وَحَدَرَتَا كَالدَّرِّ لَمَّا يُثَقَّبُ^(٣)

(به) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالنزول. (حب) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الفنا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب. (يحطم) فعل مضارع مجزوم بعد لم مبنى للمجهول، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، و نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل نصب حال، من (حب الفنا).
(١) شرح ابن الناظم ٣٤٠ / شواهد العيني ٣-١٩٨ / الأشموني ٢-١٩١.

(لقد) اللام موطئة للقسم، وجواب القسم خشيت بأن أموت. (بأن أموت) الباء حرف جر زائد، والمصدر المؤول في محل نصب، مفعول به لخشيت. (تكن) فعل مضارع ناقص ناسخ مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون. (للحرب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، خبر تكون. (دائرة) اسم تكون مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (على ابني ضمضم) شبه جملة متعلقة بئاثرة.

(٢) شرح ابن الناظم ٣٤٠ / شواهد العيني ٣-٢٠١ / الأشموني ٢-١٩١.

(٣) (قالت) فعل ماض مبنى على الفتح، والنهاء للتأنيث حرف مبنى. (له) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (العينان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مشى. (سمعا) مفعول مطلق =

حيث الجملة الفعلية (لمّا يثقب) في محل نصبٍ على الحالية من (الدر)، وهي منفيةٌ بـ (لما)، وارتبطت مع صاحبها بواسطة الضمير دون الواوِ.

وذكر أبو حيان قولَ عبد الله بن محمد بن أبي عيينة:

أبعَدَ بلائِي إِذْ وَجَدْتُهُ طريحاً كتنصلِ السيفِ لَمَّا يركبُ
وقوله أيضاً:

وقَلَّنتُ منه حَدَّهُ وترَكْتُهُ كهديبةِ ثوبِ الخنزِ لما يُهدبُ^(١)

رابعا: أن تكون جملة الحال معطوفة على حال سابقة دون جمعهما:

إذا كانت الحال جملة معطوفة على حال سابقة عليها فإنها لا ترتبط بصاحبها بالواوِ، حتى لا يتوالى حرفان: أولهما عاطفٌ، والآخر شبيهٌ بالعاطف، ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. حيث الجملة الاسمية (هم قائلون) في محل نصبٍ على الحالية، بالعطف على الحال السابقة عليها (بياتًا)، فلم يجمع بين واو الحال وحرف العطف، ولم يقل: أَوْ هُمْ... .

* ملحوظة:

يلحظ أن العاطف بين جملتي الحال إذا كان الواوِ فإن الواوِ لا تكونُ واوَ الحال أو الابتداء، وبذلك فإنها لا تحتسبُ رابطًا، كأن تقول: «جاء محمدٌ يجرى ويلهثُ»، فجملة (يجرى) في محل نصب، حال، وقد عطف عليها الجملة الحالية (يلهثُ)، وحرف العطف هو الواوِ، والرابط فيهما هو الضمير المستتر في الفعل، فليست الواوِ واوَ الحال، وليست رابطَةً بين الحال وصاحبها.

- منصوب، وعلامة نصب الفتحة، وفعله محذوف. (وطاعة) الواو حرف عطف مبنى لا محل له، (طاعة) منصوب على المصدرية لفعل محذوف. (وحلوتا) الواو عاطفة. حلوتا: فعل ماضٍ مبنى على الفتح، والتاء للتانيث، وآلف الاثنان ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (كالدر) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب على الحالية. (لما) حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له من الإعراب. (يثقب) فعل مضارع مجزوم بعد لما، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، وهو مبنى للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية.

(١) ارتشاف الضرب ٢-٣٦٨.

خامسا: أن تكون جملة الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ واقعٌ بعد (أو) العاطفة على جملة حالية سابقة:

في مثل هذا التركيب تلمس في الحالين معنى الشرط، فإذا قلت: لأفهمنَّ^١
الدرسَ شُرحَ أو أهملَ، فإنك تلمس أن الجملة الفعلية (شرح) في محل نصب
على الحالية، وقد عطف عليها بواسطة (أو) الجملة الفعلية (أهمل)، والرباط فيهما
الضميرُ المستترُ في الفعلين، وهو في محل رفع، نائب فاعلٍ عائدٌ على (الدرس)،
وتقديرُ المعنى: لأفهمنَّ الدرسَ إن شُرحَ وإن أهملَ.

ومن ذلك قولُ الشاعر:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخْلًا^(١)

عدم ربط الحال بصاحبها بالواو يتمثل في الجملتين الحاليتين الواقعتين بعد
(أو)، وهما: (عدلاً، وبخلاً).

سادسا: أن تكون الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ واقعٌ بعد (إلا):

تتمتع الواوُ رابطاً إذا كانت الحال مستثناةً بـ (إلا)، وهي جملة فعلية فعلها
ماضٍ، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾
[الحجر: ١١]. الجملة الفعلية المحولة (كانوا به يستهزئون) في محل نصب على
الحالية من (رسول)، أو من ضمير الغائبين في (يأتيهم)، والرباط الضميرُ في
(به)، أو في: (كانوا)، ولم تذكر الواوُ رابطاً لأن الجملة الحالية مصدرية بفعل
ماضٍ واقعٍ بعد (إلا).

(١) (كُنْ) فعل أمر مبني على السكون ناقص ناسخ، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنت. (للخليل) جار
ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بنصير. (نصيراً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (جار) فعل
ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية.
(أر) حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. (عدلاً) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير
مستتر تقديره: هو، والالف للإطلاق، والجملة في محل نصب بالمعطف على الجملة الحالية. (الوارو)
حرف عطف مبني لا محل له. (لا) حرف نهى مبني لا محل له. (تشح) فعل مضارع مجزوم بعد لا
الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحركه بالفتح لالتقاء الساكنين، وأصله: ولا تشح. (عليه) شبه جملة
متعلقة بتشح. (جاد) جملة فعلية في محل نصب على الحالية. (أو) حرف عطف مبني لا محل له.
(بخلاً) جملة فعلية في محل نصب بالمعطف على الجملة الحالية، والالف للإطلاق.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيرٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الزخرف: ٧].

ومن النحاة من يرى جواز الربط في مثل هذا التركيب بالواو، ويستشهدون لذلك بقول الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِ بِهَا وَزْرًا^(١)
الجملة الفعلية المحولة (كان لمرتاع بها وزراً) في محل نصب على الحالية من
(نائبة)، والرباط ضمير الغائبة في (بها)، وكذلك الواو في صدر جملة الحال، مع
أنها جملة فعلية فعلها ماض واقع بعد (إلاً).

سابعاً: أن تكون جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت خال من (قد):

إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت غير مسبوق بـ (قد) فإنه يمتنع
فيها الواو رابطاً، بل يكفي بذكر الضمير رابطاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا
تَعْنِ تَسْتَكْبِرُ ﴾ [المدثر: ٦]. الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت الخالي من
(قد) (تستكبر) في محل نصب على الحالية من ضمير المخاطب المستتر في (تعن)،
والرباط ضمير المخاطب المستتر في (تستكبر)، ويمتنع الواو رابطاً حيث إن الفعل
المضارع شبيه باسم الفاعل زنة ومعنى، ولا تدخل الواو على اسم الفاعل.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَلْقَا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ﴾ [تكاثر: ٧] تكاد تميز
من ألفاظ [الملك ٧، ٨].

(١) (نعم) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر مبهم تقديره: هو. (امرأ) تمييز للضمير المبهم
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والجملة الفعلية في محل رفع، غير مقدم، أو لا محل لها من
الإعراب. (هرم) هو المخصوص بالدح، فهو: مبتدأ مؤخر خبره المقدم جملة المدح، أو مبتدأ خبره
محذوف، والتقدير: هرم للمدح، أو خبر لبتل محذوف، والتقدير: هو هرم، وهو مرفوع، وعلامة
رفعه الضمة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له. (تعر) فعل مضارع مجزوم بعد لم،
وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (نائبة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلاً) حرف استثناء
مبنى، لا محل له إعرابياً. (وكان) الواو: واو الابتداء أو واو الحال. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى
على الفتح، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (لمرتاع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بوزر. (بها)
جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بمرتاع. (وزراً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة،
وجملة كان مع معموليها في محل نصب على الحالية.



الجملة الفعلية المحولة (تكاد تميز) في محل نصب على الحالية من الفاعل المستتر في (تفوز)، والرباط الضمير المستتر في (تكاد)، ولم تذكر الواو رابطاً.
أما قول الشاعر:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لِعَمْرُ أَيِّكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

فإن فيه جملة: (وأقتل قومها) فعلية فعلها مضارع، وبها ضميران يعودان على نائب الفاعل (تاء الفاعل) والمفعول به الثاني (ضمير الغائبة) في (عُلِّقْتُهَا) في الجملة السابقة عليها، ومعناها يصلح للحالية من أحد الاسمين (نائب الفاعل، والمفعول به الثاني) في الجملة (علققتها)، إلا أن تصدرها بالواو قبل الفعل المضارع المثبت يجعل النحاة يخرجونها على عدة أوجه:

- منهم من يرى أن الجملة في محل نصب على الحالية، والواو ضرورة.
- ومنهم من يرى أن الواو للعطف، والجملة معطوفة على سابقتها، والفعل المضارع يؤول بالماضي، فيكون التقدير: وقتلت قومها.
- ومنهم من يرى أن الواو واو الحال، وجملة الحال اسمية محذوفة المبتدأ، والتقدير: وأنا أقتل....

ملحوظة:

لا يمتنع ذكر الواو رابطاً بين جملة الحال وصاحبها إذا كانت اسمية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

الجملة الاسمية (لها كتاب) في محل نصب على الحالية من (قرية)، والرباط ضمير الغائبة في (لها)، وكذلك واو الحال في صدر الجملة، وقد سُبقت جملة الحال بأداة الاستثناء (إلا).

ويجدر القول بأنه يكثر ربط الجملة الاسمية الحالية بصاحبها بواسطة الرباط الواو، وبعضهم يرى أن ترك الواو حيثشذ يُعدُّ شذوذاً، لكنه لا يستطيع أن يتجاوز القول بالجواز في هذا الموضع^(١)، ويذكر الفراء أنه لو لم يكن فيه الواو كان صواباً^(٢).

(١) ينظر: الكشاف ١-٥١١ / الدر المنون ٦-٢١.

(٢) معاني القرآن: ٢-٨٣.

وقد وردت أمثلة كثيرة لترك الواو في مثل هذا التركيب.

مثال ربط الحال الجملة الاسمية وصاحبها بالضمير دون ذكر الواو، قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة ٣٦] (١). الجملة الاسمية (بعضكم لبعض عدو) في محل نصب على الحالية من الفاعل (واو الجماعة) في (اهبطوا)، والرباط بينها وبين صاحبها ضمير المخاطبين في (بعضكم) الراجع إلى صاحب الحال، ولا داعي للقول بأن واو الحال الرابطة محذوفة؛ لأن الضمير رابط، وإن كانت الواو في الحال الجملة الاسمية أكثر ربطاً.

قد تحتسب الجملة الاسمية في هذا الموضع استثنائية لا محل لها من الإعراب.

- في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]. الجملة الاسمية (وجوههم مسودة) فيها قراءتان (٢):

أولاهما: برفع الجزأين، وفيها وجهان إعرابيان:

أ- أنها في محل نصب على الحالية من الاسم الموصول (الذين)، حيث إن الرؤية بصرية، ومن النحاة من يرى أن حذف واو الحال هنا حسن كراهة اجتماع الواوين. وذهب آخرون - منهم الزجاج وابن عصفور - إلى أنه لا يشترط فيها الواو، والربط بالضمير هنا يكون كافياً، وأنت في الإتيان بها وتركها بالخيار، فتقول: جاءني زيد وأبوه قائم، أو: بترك الواو (٣).

ب- أن تكون في محل نصب على أنها مفعول به ثانٍ للرؤية، حيث إنها قليلة.

(١) (اهبطوا) فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل (بعضكم) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المخاطبين مبني في محل جر بالإضافة. (لبعض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بـ (عدو). (عدو) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية.

(٢) ينظر: الدر المنثور: ٦-٢١.

(٣) ينظر: المقرب ١-٥٣ / شرح القمولى للكافية ٢٢١.



ثانيتها: بنصب الجزأين، وفيها وجهان:

أ- أن يكونَ (وجوه) بدلَ بعضٍ من كلٍ من الاسمِ الموصولِ، أما (مسودة) فتكون بالنصب على الحالية، على أن الرؤيةَ بصرية.

ب- إذا عُدَّت الرؤيةُ قلبيةً؛ فإن وجوها تكونُ بدلاً من الاسمِ الموصولِ بدل بعضٍ من كلٍ، وتعرب (مسودة) مفعولاً به ثانياً.

- وقد يربط بين الحال الجملة الاسمية المنسوخة وصاحبها بالضمير دون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿بَدَّ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 101] (1). الجملةُ الاسميَّةُ المنسوخةُ (كانهم لا يعلمون) في محل نصبٍ على الحاليةِ من (فريق)، وهو نكرةٌ تخصصت بالصفة في شبه الجملة (من الذين...)، وقد ربطت الحال بصاحبها بضمير الغائبين في (كانهم).

ومثلُ ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: 41]. الجملةُ الاسميَّةُ المنسوخةُ (لا معقبَ لحكمه) في محل نصبٍ على الحاليةِ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (يحكم)، والرابط بينها وبين صاحبها ضميرُ الغائبِ في (حكمه) العائدُ على صاحبِ الحال، ولم تذكر الواوُ رابطاً.

- كما يجوز تركُ الواوِ رابطاً والاكتفاءُ بالضميرِ فيما إذا كانت الحالُ جملةً اسميةً تقدم فيها الخبرُ على المبتدأ، كما في قول بشر بن مروان:

(1) (فريق) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (من) حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني في محل جر بمن، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لفريق، أو متعلقة بنعت محذوف. (أوتوا) فعل ماضٍ مبني على الضم، وهو مبني للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل. (الكتاب) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (كتاب) مفعول به لنبت منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بنبت. (ظهورهم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. (كانهم) حرف تشبيه ونصب ناسخ مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، اسم كان، (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (يعلمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر كان، والجملة الاسمية المنسوخة في محل نصب على الحالية.

إذا أتيتَ أبَا مروانَ تَسألُهُ ووجدته حاضراً الجودُ والكرمَ (١)

الجملة الاسمية (حاضراه الجودُ والكرمُ) في محلِّ نصبٍ على الحالية من ضميرِ الغائبِ المفعولِ به في (وجدته)، وتلاحظ أن الرابطَ هو ضميرُ الغائبِ في (حاضراه)، وهو راجعٌ إلى صاحبِ الحالِ، ولم تذكرِ الواوُ رابطاً حيث تقدم الخبرُ في الجملةِ الاسميةِ الحاليةِ على المبتدأِ فيها، وإن كان الأكثرُ أن تذكرَ الواوُ رابطاً في الجملةِ الاسميةِ.

- يذكر النحاة أنه إن كانت الحالُ جملةً اسميةً خبرها شبهُ جملةٍ وهو متقدم على المبتدأِ فإن حذفَ الواوِ أفضل، كما جاء في قولِ بشارٍ:

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكرتها
خرجتُ مع الباريِ على سوادٍ (٢)

الجملة الاسمية (على سوادٍ) في محلِّ نصبٍ على الحالية من تاءِ الفاعلِ في (خرجت)، والرابطُ بينها وبين صاحبِها ضميرُ المتكلمِ في (على)، وهو راجعٌ إلى صاحبِ الحالِ، وحسنَ عدمُ ذكرِ الواوِ رابطاً؛ لأن الجملةَ الاسميةَ الحاليةَ خبرها شبه جملةٍ تقدم على المبتدأِ فيها.

التركيب الشرطي وموقع الحالية:

أجاز الزمخشري وقوعَ التركيبِ الشرطيِّ حالاً، وأوله بالتركيبِ الخبريِّ، ففي قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ذكر الزمخشري أن الشرطَ (إن تحمِل عليه يلهث) في موقعِ الحالِ، كأنه قيل: كمثل الكلبِ ذليلاً دائماً الذلالة (٣).

(١) شرح الرضى ١-٢١١ / شرح القمولى للكافية ٢٢٢ / وهو في طبقات فحول الشعراء: ١-٥٠٠. (أبا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء السنة. (مروان) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (تسأله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية من تاء المخاطب في (أتيت)، أو من أبي مروان. جملتنا الشرط والجواب لإذا هما: أتيت، وجدت.

(٢) ديوانه ٣-٤٩ / شرح الرضى ١-٢١١ / شرح القمولى للكافية ٢٢٢. الباري: نوع من الصقور.

(٣) الكشاف ١-١٣١.

كما جعل التركيبَ الشرطيَّ المقرونَ بهمزة الاستفهامِ حالاً في قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا آتَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 170]. حيث يذكّر: «الواوُ وأوُ الحالِ، والهمزةُ بمعنى الردِّ والتعجيبِ، معناه: أيتبعونهم ولو كان آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً من الدين، ولا يهتدون للصواب»^(١).

وبين المتقدمين خلافٌ في هذه الواوِ الواقعةِ في مثلِ هذا الموقعِ بعد همزةِ الاستفهامِ، ويمثله وجهان:

أولهما: ما ذهب إليه الزمخشري من أنها واوُ الحال^(٢).

والآخر: ما ذكره ابنُ عطيةٍ من أنها واوُ العطف^(٣).

والخلافُ بينهم قائمٌ كذلك في الموضعِ اللفظيُّ للهمزةِ الموجودة، بين ما ذهب إليه الزمخشري من أنه يقدر بعدها جملةٌ، وهي مذكورة في المنقول السابق، وبين ما ذهب إليه ابنُ عطيةٍ من النيةِ بها التأخيرِ عن حرفِ العطفِ، ولكن أبا حيان قد جمع بين الرأيين^(٤)، حيث يجعل الواوَ عاطفةً على حالٍ مقدرة، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ، فصحَّ أن يُقالَ إنها للسُحالِ من حيثُ عطفها جملةً حاليةً على حالٍ مقدرة، وصحَّ أن تكونَ للعطفِ من حيثُ هذا العطفِ.

وأنت ترى أن التركيبَ الشرطيَّ في محل نصب، حال في كل وجه، فيذكر ابنُ عطيةٍ: «أن غايةَ الفسادِ في الالتزامِ أن يقولوا: نتَّبِعُ آبَاءَنَا ولو كانوا لا يعقلون، فقررُوا على التزامِهِمْ هذا، إذ هذه حالُ آبَائِهِمْ»^(٥).

ويؤكد أبو حيان أن الجملةَ المصحويةَ بـ(لو) في مثلِ هذا السياقِ جملةٌ شرطيةٌ، «فإذا قال: اضرب زيدا ولو أحسنَ إليك، فالمعنى: وإن أحسنَ، وكذلك: «أعطا»

(١) المرجع السابق ١-٨٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المحرر الوجيز ٢-٦٣.

(٤) البحر المحيط ٢-١٠٤.

(٥) المحرر الوجيز ٢-٦٣.



السائل ولو جاء على فرسي^(١)، «ردوا السائل ولو بشق تمر^(٢)». المعنى فيهما: (وإن)، ونجىء (لَوْ) هنا تنبيها على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كلِّ حال، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل، ولذلك لا يجوز: اضرب زيدا ولو أساء إليك، ولا: أعطوا السائل ولو كان محتاجا، ولا: ردوا السائل ولو بمائة دينار، فإذا تقرر هذا فالواو في (ولو) في المثل التي ذكرناها عاطفة على حالٍ مقدرة^(٣).

ونجد أن أبا حيان يؤكد على ذكر الواو في مثل هذا الموضع وإن كانت الجملة الواقعة حالا فيها ضمير يعود على صاحب الحال؛ لأن حذفها يؤذن بتقييد الجملة السابقة عليها، كما أنها دليل على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبله، والفرق واضح بين القول: «أكرم زيدا لو جفاك، أي: إن جفاك، وبين: أكرم زيدا ولو جفاك^(٤)».

ومنهم من يرى أن التركيب الشرطي لا يكاد يقع بتمامه موقع الحال، وإنما الطريق إلى ذلك أن تجعل التركيب الشرطي خبراً عن ضمير ما تريد أن تجعل الحال منه، ففي القول: جاء زيد إن يسأل يعط؛ تقول فيه كي تجعل الشرط حالا: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، ويكون الحال شاملاً للجملة الاسمية التي خبرها التركيب الشرطي.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]. التركيب الشرطي (إذا قيل لكم أنفروا) بعد السؤال الإنكاري التويحي أو التقريري (ما لكم) يكون حالا، والتقدير: ما لكم تتسائلون إذا قيل لكم انفروا^(٥).

(١) حديث شريف أخرجه مالك في الموطأ: (٢-٩٩٦) بذكر (إن) مكان (لو)، وفي مسند أحمد (١-٢٠١)، وستن أبي داود (١٦٦٥)، والكبير للطبراني: (٢٨٩٣) نصه: «للسائل حق وإن جاء على فرسي».

(٢) حديث شريف أخرجه أحمد في مسنده: ١-٣٨٨.

(٣) ينظر: البحر للحيط ٢-١٠٣ / الدر المصون ١-٤٣٦.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ينظر: الكشاف ١-٣٩٣ / البحر للحيط ٥-٤١٩ / الدر المصون ٣-٤٦٤.

وفى المساعد يذكر ابن عقيل: «ودخل فى قوله: خبرية جملة الشرط، وفى البسيط: تقع جملة الشرط حالاً، نحو: افعل هذا إن جاء ريدٌ، وقيل: لا، وهو قول ابن جنى» (١).

ومنه نلمس أن كلا من ابن جنى وصاحب البسيط وابن عقيل يرون أن التركيب الشرطى يصح أن يقع حالاً، ولا أرى ما يمنع ذلك.

بين جملة الحال والجملة الاعتراضية؛

يُمَيِّزُ بين جملة الحال والجملة الاعتراضية بفروق معنوية وأخرى لفظية، نوجزها فى:

- جملة الحال تبيّن هيئة صاحبها أثناء إحداث حدث ما. فعلاقتها بما قبلها بيان هيئة، فوجودها مقصودٌ فى إنشاء الجملة التى وردت فيها.

أما الاعتراضية فإنه يؤتى بها لبيان معنى ليس مقصوداً فى إنشاء الجملة، وإنما تكون لمعنى تقوية ما جاءت فيه، أو لتأكيدِهِ، أو لمعنى آخر غير المعنى المقصود فى الجملة، كمعنى التعظيم، والفخر، والتفسير، والشك... إلخ.

- الأصل فى جملة الحال أن تُذكَرَ بعد صاحبها وعاملها، لا تتقدم عليهما، دون النظر إلى آراء بعض النحاة فى هذه القضية.

لكن الجملة الاعتراضية تذكرُ بين أجزاء الجملة معترضةً إياها، سواء أكان مبتدأً وخبراً، أم موصولاً وصلته، أم فعلاً وفاعلاً أو مفعولاً به، أم أجزاء التركيب الشرطى، أم قسمًا وجوابه، أم إن وخبرها، أم كان واسمها، أم المضاف والمضاف إليه، أم غير ذلك.

أما جملة التفسير فتذكرُ تاليةً لما تفسره مما يحتاج إلى كشف حقيقته، التى تتمثل فى معنى الجملة المفسر بها.

- يجوزُ أن تقيم مفرداً مقامَ جملة الحال، ولا يجوز ذلك مع الجملة الاعتراضية.

- يجوز أن تفتقر الجملة الاعتراضية بالفاء، أو لن، أو السين، أو سوف.

أما جملة الحال فإنه لا يجوز قرنها إلا بالواو، وبأو فسى تركيب معين، وتمتنع من استقبالها فلا يجوز قرنها بحرف التنفيس أو بلن أو غيرها مما يعطى معنى الاستقبال.

- قد تكون الجملة الاعتراضية طلبية، لكن جملة الحال لا تكون إلا خبرية.

والجمل التي لا محل لها من الإعراب - في عجالة في هذا الموضع - هي^(١):

- الجملة الابتدائية.

- الجمل الواقعة بعد أدوات الابتداء: الحروف المكفوفة (إنما وأخواتها...)، إذا الفجائية، هل، بل، لكن، إلا، إما، ما) التيمية.

- بعد أدوات التحضيض: ألا، هلا، أما، لولا.

- بعد أدوات التعليق غير العاملة: لولا، لو، لما، كلما.

- الواقعة جوابا لأدوات الشرط غير الجارمة إذا كان مقرونا بالفاء.

- الواقعة صلة للأسماء الموصولة أو الحروف.

- الجمل الاعتراضية.

- الجمل التفسيرية - على رأى.

- الواقعة جوابا للقسم.

- الجمل المؤكدة لجملا لا محل لها من الإعراب.

- الجمل المعطوفة على ما لا محل له من الإعراب.

- التركيب الشرطي الذي تقدم جوابه عليه.

(١) ينظر: ارتشاف الفرب ٢-٣٧٥.



قد تردُّ الحالُ في الجملةِ العربيةِ مركبةً، أي: تتركبُ حالان مع بعضهما تركيباً خمسةَ عشرَ، وتصيرانِ اسماً واحداً، فتكونانِ مبنيتين على فتح الجزأين، ومثال ذلك^(١):

هو جارِي بيتَ بيتَ، أي: ملاصقاً، حيث (بيت بيت) حالٌ مبنيةٌ على فتح الجزأين في محلِّ نصب.

وللنحاة في هذه الأحوالِ المركبةِ مذهبان:

أحدهما: أنها مركبةٌ تركيباً خمسةَ عشرَ، حيث تبنى على فتح الجزأين.

ثانيهما: أنهما مركبانِ تركيباً الإضافة، حيث يحذف التوئينُ من الثاني للإتباع، فيشبهانِ بخمسةَ عشرَ، فيفترقان في أصالةِ البناءِ.

كما أن هذه الأحوالِ المركبةِ قد يفسر أصلها التركيبى على نحوين:

الأول: ما أصله حرفُ العطف، ومنه:

- تفرقوا شغَرًا بَغْرًا، أي: في كل وجه لا اجتماع معه^(٢) والأصل فيهما: شغراً وبغراً، فركبتا معاً بحذف الحرفِ العاطفِ، فبنيتا على الفتح.

- ومثله: تفرقوا شذراً مذراً. أي: شذراً ومذراً^(٣) وفيه: تفرقوا شذراً بَدَرًا.

- ومثله: تفرقوا خذَعًا مَدَعًا، أي: خذَعًا ومدَعًا^(٤).

(١) ينظر: الكتاب ٣-٣٠٣ / شرح المفصل لابن يعيش ٤-١١٨ / ارتشاف الضرب ٣٧٠ / شرح شذور الذهب: ٧٥ .

(٢) اشتقر في البلاد: إذا أبعد فيها، أو من شغرة الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليول فباعدها من الأخرى. بفر النجم: سقط وهاج بالمطر، أو البغر هو العطش، يأخذ الإبل فلا تروى، وربما ماتت به.

(٣) الشذرة: الذهب يلقط من المعدن، فهو مضروك فيه متبدد، أو صغار اللؤلؤ. منرت البيضة فسدت وأبعدت، أو من البذر، وهو تفريق الحب.

(٤) الخذع: القطع، لحم مجزع، أي: مقطع. مدع السر: أنشاء، فكأنه فرقه.

- تركوا البلادَ حيثَ بيثُ، وحاتِ باثُ، وحوثُ بوثُ^(١)، أى: تفرقوا وتبددوا، وأصلها بحرف العطف.

- تساقطوا أخولَ أخولَ. أى: متفرقين، وأصلها بحرف العطف الفاء، أى: أخولَ فأخولَ، ويعنى به: شيئاً فشيئاً.

يساقطُ عنه روقه ضارباتها سقاطَ شرارِ القَيْنِ أخولَ أخولاً^(٢)
ومنه قولُ ضابئِ البرجمي:

وفيه (أخول أخول) حالان ركبا معا، وكانا كالكلمة الواحدة، فبنينا على فتح الجزأين، وهما فى محلّ نصبٍ على الحالية.

الثانى: ما أصله النسبة، نسبة أحدهما إلى الآخر، سواء أقدّرت بحرف الجر، أم قدرت بالإضافة، ومن ذلك:

- هو جارى بيت بيت، أى: ملاصقاً. والأصل، بيتا لبيت، فحذف حرفُ الجر، فركب الاسمان، وأصبحا حالا مبنيةً على فتحِ الجزأين فى محل نصب. وقد ينطقان بالإضافة: بيت بيت.

- لقيته كفة كفة، أى: مواجهةً. والأصل كفة كفة، وقد ينطقان بالإضافة: كفة كفة، وقد يفصلان بحرف الجر (عن)، كفة عن كفة.

- لقيته صحرة صحرة، أى: منكشفاً. إذا لقيته وليس بينك وبينه ساتر، واستعملا بالإضافة، صحرة صحرة.

(١) استحاث الشيء: تطلبه وقد ضاع فى التراب، وبأث: بحث عن الشيء بعد ضياعه.

(٢) الروق: القرن / ضارباتها: أراد بها الكلاب / القين: الحداد .

(يساقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عنه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بيساقط، (روقه) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (ضارباتها) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة، لأنه مجموع بالالف والتاء المزيديتين، وضمير الغاية مبنى فى محل جر بالإضافة. (سقاط) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (شرار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (القين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أخول أخول) حالان مركبان مبنيان على الفتح فى محل نصب من واو الجماعة. والالف للإطلاق.



- افعال هذا بادئُ بدأ، أى: أولُ كلِّ شيءٍ. وأصله: بادئُ بدء، بالإضافة، فخففت الهمزة من الأول بقلبها ياءً، وحذفت من الثانى فقصرت، أى: أصبح مقصوراً، وأصبحتا اسمين مركبين فبنيا، على فتح الجزأين لحالتيهما، بعد أن حذفت التونين من الثانى، وفيه: بادئُ بدء، ويلاى بدئٍ. وقد يؤولان بحرف العطف: بادئُ وبدء.

- ذهبوا أيديَ سبا، وأيادى سبا، أى: متفرقين متبددين. والأصل: أيدي سبا، أو: أيادى سبا، وسبياً علّم حذف منه التونين، فركبا، فصارا بالتركيبِ اسماً واحداً مركباً مبنياً على فتح الجزأين؛ لأنهما حالٌ مركبةٌ. وقد زالت العلمية بالتركيبِ عن (سبا)، وهو (سباً) بعد تخفيف الهمزة. ملحوظة:

قد يكون الظرفُ المركبُ مبنياً على فتح الجزأين، وشبه جملته فى محل نصبٍ على الحالية، أو متعلقة بحالٍ محذوفة، كما هو فى قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضَ الْـ قَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَانَا^(١)

(بين بينا) ظرفان مركبان مبنيان على فتح الجزأين، والألف للإطلاق، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بمحذوف، حال.

تعدد الحال

ينقسمُ النحاةُ إزاءَ قضية تعددِ الحالِ لصاحبٍ واحدٍ لعاملٍ واحدٍ انقسامَهُمُ إزاءَ تعددِ الخبرِ لمبتدئٍ واحدٍ، وذلك على النحو الآتى:

(١) (نحوى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن). (حقيقتنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة. (وبعض) الواو واو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، بعض: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف. (القوم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يسقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية. (بين بين) ظرفا مكان مركبان مبنيان على الفتح، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بمحذوف حال.

- يرى كثيرٌ من النحاة - وعلى رأسهم الفارسي - أن العاملَ الواحدَ لا يعملُ في حالين لصاحبٍ واحدٍ إلا بالعطفِ بينَ الحالين، فالقول: (جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا) صحته في مذهبه: جاء زيدٌ ضاحكا مسرعًا.

ويستثنى هؤلاء من ذلك أفعالَ التفضيلِ إذا كان عاملاً في الحال، نحو: زيدٌ راكبًا أحسنُ منه ماشيًا، لنيابةِ أفعالِ التفضيلِ منابَ عاملين، وكل من (راكبًا، وماشيا) حالٌ منصوبٌ لزيد، والعاملُ اسمُ التفضيلِ (أحسن).

- ولكن ابنَ جنى يذهبُ إلى جوازِ تعددِ الحالِ لعاملٍ واحدٍ ومن صاحبٍ واحدٍ بدونِ عاطفٍ، فتقولُ: مرتت بزيد جالسًا متكئًا ضاحكًا، وإن شئت أن تأتيَ بعشرِ أحوالٍ إلى أضعافِ ذلك لجاز وحسن، كما لك أن تأتيَ للمبتدئِ من الأخبارِ بما شئت، كقولك: زيدٌ عالمٌ جميلٌ جوادٌ فارسٌ مصريٌّ بزازٌ، ونحو ذلك^(١).

ويأخذ بهذا الرأي كثيرٌ من النحاةِ واللغويين والمفسرين، وعلى رأسهم ابنُ مالك^(٢).

ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۖ خَالِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ (الواقعة: ١-٣). حيث قراءةُ (خالِضَةٌ رَافِعَةٌ) بالنصبِ^(٣)، على أنهما حالان من (الواقعة)، وكذلك: الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (ليس لوقعتها كاذبةٌ) حالٌ من الواقعة، فهذه ثلاثُ أحوالٍ لصاحبٍ واحدٍ.

لكننا قد أدركنا من قبلِ الدائرةِ المعنويةِ الواحدةِ التي تجمعُ كلاً من الخبرِ والنعتِ والحالِ، وعلاقةُ كلٍّ منها بالمبتدئِ والمنعوتِ وصاحبِ الحالِ، ولما جاز أن ينعتَ الواحدُ بعدةِ نعوتٍ في وقتٍ واحدٍ جاز أن يخبرَ عن المبتدئِ الواحدِ بعدةِ أخبارٍ في وقتٍ واحدٍ، وحقيقةُ الإخبارِ والهدف من الكلامِ يجيز ذلك؛ لذا جاز أن يكونَ

(١) المحب ٢-٣٠٧.

(٢) الشافية الكافية ٢-٧٥٤، ٧٥٥.

(٣) قراءة زيد بن علي وعيسى والحسن وأبي حبيوة وابن مقسم واليزيدي، ومعهم ابن أبي عمير والزعفراني. المحب ٢-٣٠٧ / البحر للمعيط ١٠-٧٧ / الدر المنون ٦-٢٥٣.



لصاحب الحال الواحدة عدة أحوال، أي: عدة هيئات أثناء إحداث حدث واحد؛ لأنه يجوز أن يقبل علينا محمدٌ وهو في حالٍ مشيٍّ، وحالٍ ضحكٍ، وحالٍ إمساكٍ بكتابه بيده اليمنى، وحالٍ رفع لقلمه بيده اليسرى، وحالٍ تغطيته لرأسه، وحالٍ تجردٍ من ملابسه الخارجية... إلى غير ذلك من الهيئات التي تبين حاله أثناء إقباله علينا، وهو عملٌ واحدٌ لصاحبٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ، ولكن الهيئات متعددة، بشرط ألا تكون هيئات متناقضة، كالمشي والجرى أو الضحك والبكاء، أو التجرد من الملابس وليسها، إلى غير ذلك. فتقول فيما سبق: أقبل علينا محمدٌ ماشياً، ضاحكاً، ممسكاً كتابه يمينه، رافعاً لقلمه يسراه، مغطياً رأسه، متجرداً من ملابسه الخارجية... إلخ.

كما يجوز تعدد الحال من صاحبٍ واحدٍ، لعاملٍ واحدٍ والأحوال مختلفة المبنى، فتقول: قرأت الموضوعَ فكرةً فكرةً، في انتباهٍ، فاهماً كلَّ أفكاره، وأنا مستغرقٌ في قراءته، لا أنصرف عنه إلى موضوعٍ آخر. وكل من: الاسم الجامد: فكرةً فكرةً، وشبه الجملة (في انتباهٍ)، والصفة المشتقة (فاهماً)، والجملة الاسمية (وأنا مستغرقٌ)، والجملة الفعلية (لأنصرف) حالٌ من الفاعلِ ضميرِ المتكلمِ في (قرأت)، والفاعلُ الفعلُ (قرأ).

نتقابل في دراسة تعدد الحال مع عدة تراكيب يكون عليها التعدد:

- فقد يكون التعدد في الحال في اللفظ والمعنى وصاحبها واحد، نحو: أقبلت على دراستي شغوفاً مجتهداً لدى أملٍ في التفوق. حيث كل من: (شغوفاً، مجتهداً، لدى أملٍ) حالٌ منصوبةٌ في الأولى والثانية، وفي محل نصب في الثالثة، وهي جملة اسمية، وصاحب الحالِ الفاعلُ تاءُ المتكلمِ في (أقبلت)، فالحالُ متعددةٌ في اللفظ والمعنى.

ومنه قولُ الشاعر:

عَلَى إِذَا لاقَيْتُ لَيْلَى بِخَلْوَةٍ أَنْ أُرَوِّبَ بَيْتَ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَاً^(١)

(١) شرح التصريح ١-٣٨٥.

حيث (رجلان حافيا) حالان من الفاعل المستر في (أرور).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]. (راضية مرضية) حالان منصوبتان، وعلامة نصب كل منهما الفتحة، وصاحبهما ضميرُ المخاطبةِ الفاعلُ في (ارجعي).

ومنه ما ذكرناه من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ (٢) خَافِضَةٌ وَالْعَةُ﴾ [الواقعة: ٢-٣] بنصب (خافضة ورافعة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]. وكل من: (غضبان، وأسفا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة من (موسى)، وهو فاعلٌ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

الحظ أن (غضبان) لم تنون؛ لأنها ممنوعة من الصرف؛ للوصفية وورنِ فعلان الذي مؤنثه (فعلى)، (غضبي).

ومن ذلك قولُ النبي:

قَبَّلْتُهَا وَدَموعِي مَزَجُ أدمُعِهَا وَقَبَّلْتَنِي عَلَى خَوْفٍ فَمَا لِقَمٍ^(١)

حيث شبه الجملة (على خوف)، والاسم الجامد (فما لقم) حالان من الفاعل الضمير المستر في (قَبَّلْتَنِي)، فالحالان صاحبهما واحد.

- وقد يكون تعدد الحال مع تعدد في اللفظ والمعنى، وصاحبها متعدد في المعنى دون اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ (١٩) بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩، ٢٠]. كل من: الجملة الفعلية (يلتقيان)، والجملة الاسمية (بينهما برزخ)، والجملة الفعلية (لا يبغيان) في محل نصب، حال من (البحرين).

(١) الجملة الاسمية (ودموعي مزج آدمعها) في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المتكلم في (قيلتها). يجوز أن تجعل شبه الجملة (على خوف) حالا من الفاعل المستر في قبلتني، أو من الفاعل والمفعول به معا، والتقدير: خافقة، أو: خائفين.

- قد يكون التعدد كما هو في التركيب السابق لكنه باستعمال حرف العطف،
كأن تقول: أقبلتُ على دراستي شغوقاً ومجتهداً، ولدىَّ أملٌ في التفوق. أنت
تلحظ عطفَ الأحوالِ بوساطةِ الواوِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَادَاتَهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ
بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١) [آل عمران: ٣٩].
كل من: (مصداق، سيّد، حصورا، نبيا) حالٌ من يحيى، لكنها أحوالٌ معطوفةٌ على
الحالِ الأولى.

ومن النحاة من يرى أن مثلَ هذا التركيبِ ليس من قبيلِ تعددِ الحالِ؛ لأنَّ من
شرطِ التعددِ عدمَ الاقترانِ بحرفِ العطف^(٢).

- قد يكون تعددُ الحالِ في اللفظِ دونِ المعنى وصاحبها واحداً، كأن يقال: أكلت
الرمانَ حلواً حامضاً، حيث (حلواً حامضاً) حالان فيهما تعددٌ في اللفظ، لكن
معناها واحدٌ، وهو: (مَرزٍ)، فكأنك سبكتَ من الحالين حالاً واحدةً، أو حولتَ
الحالَ الواحدةَ إلى حالين متضامتين في المعنى.

- قد يكون تعددُ الحالِ في المعنى دون اللفظ، سواء أكان صاحبها متعدداً في
المعنى دون اللفظ، نحو: جاءَ الطالبانِ مسرعينَ ، وجلسَ الحاضرونَ متبهيينَ ،
حيث كل من (مسرعينَ، متبهيين) حالٌ من الطالبين والحاضرين، وإن كان المعنى
فيهما يدل على التثنية في الأولى، والجمع في الثانية، فاللفظُ واحدٌ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاحِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤]. (مواخر) حالٌ
منصوبةٌ بالفتحة من (الفلك)، وهو جمع.

(١) الجملة الاسمية (وهو قائم) في محل نصب على الحالية من المفعول به ضمير الغائب في (نادته). الجملة
الفعلية (يصلي) يجوز أن تكون خبراً ثانياً للمبتدأ (هو) في محل رفع، ويجوز أن تجعلها في محل نصب
على الحالية من الضمير المستكن في اسم الفاعل (قائم). (أن الله يشرك) المصدر المؤول من (أن) المفتوحة
الهمزة، واسمها لفظ الجلالة، وخبرها الجملة الفعلية في محل نصب على نزع الخافض، أو في محل
جر بتقدير وجود حرف الجر. والتقدير: بأن الله يشرك. وفيها قرأة كسر همزة (أن) على إجراء النداء
مجري القول، أو على إضمار القول، والتقدير: فقالت له الملائكة: إن، أو: فنادته فقالت...

(٢) شرح التصريح ١- ٣٨٥.



أم كان صاحبها متعدداً في اللفظ والمعنى، نحو: زار محمدٌ محموداً متحايين ، جلس علىٌ وأحمدٌ وسميرٌ مشتاقين لاستكمالِ الدرس، حيث (متحايين) حالٌ منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على مثنى، وصاحبها محمدٌ ومحمودٌ، وكلٌ منهما مشتركٌ في هيئة واحدة في المعنى أثناء حدوث الفعل (الزيارة)، وكذلك الحالُ (مشتاقين) منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على جمع، وصاحبها علىٌ وأحمدٌ وسمير، وهم مشتركون في هيئة واحدة، فالتحدث الحالُ في اللفظ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ﴾ [إبراهيم: ٣٣]. حيث (دائبين) حالٌ منصوبةٌ بالياء من (الشمس والقمر).

وقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. (مسخرات) حالٌ منصوبة، وعلامةٌ نصبها الكسرة؛ لأنه مجموع بالالف والتاء المزيدتين، وصاحبها المفعولات: الشمس والقمر والنجوم. ومنه قولُ عترة:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ الْيَتِيكَ وَتُسْتَطَاراً^(١)

حيث (فردين) حالٌ منصوبة، وعلامةٌ نصبها الياء لأنها تدل على مثنى، وهي متعددة في المعنى دون اللفظ، حيث دلالتها على مثنى، وصاحبها الفاعل والمفعول به الضميران في (تلقني): الأول فاعل مستتر تقديره: أنت، والثاني ضمير المتكلم (الياء)، وهو في محل نصب، فصاحب الحال متعدد في اللفظ والمعنى.

وكثيرٌ من النحاة لا يجعلون مثلَ هذا التركيب - بضميه - من قبيل تعددِ الحال. - قد تعدد الحالُ لفظاً ومعنى، كما يتعدّد صاحبها لفظاً ومعنى لكن كلَّ حالٍ مذكورة بعد صاحبها مباشرةً، فتذكر كلَّ حالٍ مع صاحبها على التوالي، نحو: ضرب زيدٌ قائماً عمراً مشدوداً، حيث (قائماً) حال من زيد، و(مشدوداً) حال من عمرو.

(١) شرح الكافية الشافية ٢-٧٥٥.

وليس في هذا التركيب إشكالٌ معنوي، حيث وجوبٌ احتساب كل حالٍ لصاحبها المقترنة به نطقاً، وعلى الترتيب، دون افتراضٍ تقديم أو تأخير. ومنه أن تقول: أقبلَ سميرٌ مسروراً بخالدٍ باكيًا. (مسرورا) حال من سمير، و (باكيا) حال من خالد.

ومنه: لقيت منحدرًا زيدًا مصعدًا، (منحدرًا) حال من تاء الفاعل، و(مصعدًا) حال من (زيد).

ويرى كثيرٌ من النحاة أن الحالَ وصاحبها إذا تعدداً لفظاً ومعنى، فإنه يجب أن يلتزمَ بهذا التركيب.

- وقد يكون تعددُ الحالِ لفظاً ومعنى مع الجمع بينهما، كما يتعدد صاحبها لفظاً ومعنى مع الجمع بينهما، لكن هناك قرينةٌ تحدد صاحبَ الحال. من ذلك قولُ عمرو بن كلثوم:

وإنَّا سوف تدركننا المنايا مقدرّة لنا ومقدريننا^(١)

حيث (مقدرة) حال من الفاعل (المنايا)، والقرينةُ الأفرادُ والتأنيثُ، وقد عطف عليها الحال المنصوبة (مقدرين) من ضمير المتكلمين المفعول به في (تدركننا)، والقرينةُ الجمعُ.

- هناك تركيبٌ للحالِ وصاحبها يمثل مشكلةً معنويةً - وحق ذلك - حيثُ تتعددُ الحالُ لفظاً ومعنى مع الجمعِ بينها في النطقِ، ويتعدد صاحبها - كذلك - لفظاً ومعنى مع الجمعِ بينها في النطقِ، فتنتطقُ الأحوالُ متواليّةً، كما ذكرت أصحابها متواليّةً، وهنا تثار المشكلة المعنوية، أي صاحب للحال الأولى؟، وأي صاحب للثانية؟... وهكذا. وذلك أن تقول: قابل محمدٌ محمودًا ضاحكًا باكيًا. فمن الضاحك؟ ومن الباكي؟ ينقسم النحاةُ إزاء ذلك إلى قسمين:

(١) (إننا) حرف توكيد ونصب ناسخ مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى في محل نصب اسم إن. (سوف) حرف استقبال مبنى، لا محل له من الإعراب. (تدركننا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى في محل نصب، مفعول به. (المنايا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر.

- يرى بعضُ النحاة - منهم ابنُ عصفور وأبو البقاء - أن الحالَ الأولى للمصاحبِ الأولِ، والثانية للثاني، فيكون محمدٌ ضاحكًا، ويكون محمودٌ باكياً.

- ويرى كثيرٌ من النحاة أن الحالَ الأولى للمصاحبِ الثاني، وذلك لقربهما، والحال الثانية تكون للمصاحبِ الأولِ، فيكون محمدٌ باكياً، ويكون محمودٌ ضاحكًا، ويرجعون ذلك لعدم الفصلِ بين إحدى الحالين وصاحبها، وتقليلاً للفصل كذلك.

ويعتبرون لذلك بقولهم: لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدراً. فزيد المصعد، والفاعل التاء في (لقيت) هو المنحدر.

- قد يكون تعددُ الحال مع تعدد صاحبها مع عدم الترتيب والتوالي كما هو في التركيب السابق، لكنه يوجد قرينةً لفظيةً أو معنويةً تربط بين الحال وصاحبها، كعلامة التأنيث، أو المخاطبة، أو الغيبة أو التكلم، أو الدلالة على الأفراد وغيره، أو المعنى، أو غير ذلك، نحو: لقيت هندًا منحدرةً مصعدًا.

(منحدرة) حال من (هند)، لوجود علامة التأنيث في الحال، أما (مصعدًا) فهي حال من ضمير الفاعل (التاء)، والمتحدث مذكرٌ بالضرورة.

وكذلك قولك: قابلتني فاطمة راجئةً ماشياً.

ومن ذلك قول الشاعر:

عهدت سعادَ ذاتِ هوى معنًى فزدتُ وعادَ سلوانًا هواها

حيث (ذات) حالٌ من (سعاد) منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحة، للمطابقة في التأنيث، و (معنًى) حالٌ منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحةُ المقدرة، وصاحبها تاءُ الفاعل في (عهدت)؛ للمطابقة في التذكير.

ومن ذلك قولُ امرئ القيس:

خرجتُ بها أمشى تجرُّ وراءنا على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحلٍ



الجملة الفعلية (أمشى) في محل نصب، حال من الضمير الفاعل في (خرجت) وهو التاء، وبينهما مطابقة في التكلم.

والجملة الفعلية (تجر) في محل نصب، حال من ضمير الغائبة المجرور في (بها)، وبينهما مطابقة في التأنيث والغيبة، وهما القرينة. وأما قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا نَجِدِيهِ فَاصَابُوا مَفْنَمًا

ففيه (خائفاً) وهي الحال الأولى وصاحبها الفاعل الضمير المستتر في (لقي)، أما (منجديه) فهي الحال الثانية وصاحبها المفعول به (ابني)، والمطابقة بين الحال الأولى وصاحبها الأفراد، أما القرينة في الحال الثانية مع صاحبها فهي التثنية.

والامرُ واضحٌ إذا قلت: قابلني على وهو يضحك وأنا عابس، حيثُ الجملة الاسمية (وهو يضحك) في محل نصب حال من الفاعل (على)، حيث المطابقة في الغيبة، أي: ليس التكلم ولا الخطاب، أما الجملة الاسمية (وأنا عابس) فهي في محل نصب حال من ضمير المتكلم المفعول به (الياء) في (قابلني)، والقرينة دلالةً للتكلم، حيث (ياء المتكلم وأنا).

- هناك تركيبٌ في التعددٍ يثير جدلاً واسعاً بين النحاة^(١)، وهو مجيء الحال متعددةً في المعنى دون اللفظ من صاحبين مختلفي اللفظ والمعنى مع تعدد العامل، نحو: سافرت هند وجاء عمرو ضاحكين.

منع ذلك ابنُ السراج مطلقاً، سواء اتحد جنسُ العامل أم اختلف، لكن الجرمي أجازَه مطلقاً.

وكان سيويه قد أجازَه في حالِ اتحدِ العاملين معنى، فأجاز: ذهب زيد وانطلق عمرو مسرعين، وإن اختلفا فلا.

- قد تأتي الحالُ متعددةً في المعنى دون اللفظ لأصحابٍ مختلفين في اللفظ والمعنى. فتقول: هذان رجلان وعبدُ الله منطلقين. حيث (منطلقين) حالٌ منصوبة،

(١) شرح القمولى على الكافية: ٢٣٣.



وعلاوة نصبها الياء؛ لأنها جمع مذکر سالم، وصاحبها (رجلان وعبد الله)، وهو متعدد لفظاً ومعنى.

ومن ذلك: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعین.

أما القولُ هذا رجلٌ مع رجلٍ قائمین. فإن (قائمین) حالٌ بالضرورة منصوبة، وصاحبها (رجل، ورجل) وهو متعددُ اللفظِ والمعنى، ووجبت الحاليةُ لاختلافِ الإعرابِ في صاحبي الوصفِ، فلا يصح أن تعرب على الوصفية.

وجوب تعدد الحال:

قد يكون تعددُ الحالِ واجباً في التركيبِ، وذلك في المواضع الآتية:

- أن تذكرَ الحالُ بعد (إما) فإنه يجب تعددها لوجوب تكريرِ (إما)، فتقول: لقد أقبلَ إلينا محمدٌ إما راکباً وإما محمولاً. كلٌّ من (راکباً) و (محمولاً) حالٌ منصوبة من (محمد)، ووجب تعددُ الحالِ لذكرها بعد (إما) التفصيلية، وهي واجبةُ التكرير.

وتقول: استقبله إما مبتسماً وإما صامتاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وفيه (شاكراً) حالٌ منصوبةٌ من المفعول به ضمير الغائب في (هديناه). وهي مذكورةٌ بعد (إما)، فوجب ذكر حالٍ أخرى، فذكرت بعد (إما) الثانية: (وإما شكوراً).

يلحظ: أن الحالَ قد أردفت بحالٍ أخرى مع تكريرِ (إما) مفصلاً بينهما بحرفِ العطفِ (الواو).

وقد تردف الحالُ المذكورةُ بعد (إما) بحالٍ أخرى مفصلاً بينهما بحرفِ العطفِ (أو) دون تكريرِ (إما)، وقد ورد ذلك في قولِ الشاعر:

قَدْ شَفَقَنِي أَنْ لَا يَزَالُ يَرُوعُنِي خَيْالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مَغَادِيَا

ذكرت الحالُ الأولى (طارقاً) بعد (إما)، فوجب إردافها بحالٍ أخرى، وكان الإردافُ مع الفصلِ بحرفِ العطفِ (أو)، (أو مغادياً).



- أن تذكرَ الحالَ بعدَ (لا) النافية، حيث إنه يغلب توكيدها، فتقول: أقبل محمودٌ لا ماشياً ولا راكباً، حيث (ماشياً وراكباً) حالان منصوبان من الفاعل (محمود)، وتعددت الحال لذكرها بعد (لا) النافية التي تحتاج إلى تكرير.
ومنه قولك: أتناولُ الطعامَ لا شريحاً ولا مزوداً، بل قانعاً ماضغاً. جئتك لا رغباً ولا راهباً.

وإفرادِ الحالِ دون تكرارِ عد (لا) نادر في النظم، وقد جاء منه قولُ الشاعر:
قهرت العدا لا مستعينا بعصبةٍ ولكن بأنواع الخدائع والمكر
حيث (مستعينا) حال من الفاعل الضمير تاء الفاعل في (قهرت)، وهي حالٌ مذكورةٌ بعد (لا)، ولم تكرر (لا)، ولا الحال.

الحذف والذكر في الحال

نعرض في هذا القسم قضية الحذف في الحال من ثلاث جهات: حذف الحال، وحذف العامل في الحال، وحذف صاحب الحال، كما نعرض قضية الذكر في الحال من جهتين: وجوب ذكر الحال، ووجوب ذكر عاملها.

أولاً: حذف الحال،

قد تحذف الحال في التركيب ويبقى عاملها، وعلامة ذلك أن تجد الكلام يحتاج إلى وصل الأول بالآخر، وذلك من خلال تقدير حال محذوفة تؤدي هذا الوصل، ويكون موضعها نصب على الحالية، وهذا الحذف فيه حكم الجواز.

ففي قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٢) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ...﴾. [الرعد: ٢٣، ٢٤]. الجملتان (يدخلون)، و(سلامٌ عليكم) يحتاجان إلى وصل بينهما، ولذلك فإنهم يجعلون الجملة الاسمية (سلامٌ عليكم) جملةً محكيةً بقول محذوف، وهذا المحذوف في موضع نصب على الحالية من الضمير الفاعل (واو الجماعة) في (يدخلون)، والتقدير: يدخلون عليهم قائلين: سلامٌ عليكم.



ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأذِ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] (١). الجملة الفعلية (يرفع إبراهيم القواعد وإسماعيل) تحتاج إلى ربط بالجملة الدعائية (ربنا تقبل منا)، ولذلك فإنه يقدرُ محذوفٌ بينهما، تقديره: قائلين، أو: يقولان، ويكون هذا على تقدير أن (إسماعيل) معطوفٌ على (إبراهيم)، ومشاركٌ له في الفاعلية، ويكون تقديرُ الكلام على وصله: يرفع إبراهيم وإسماعيلُ القواعدَ قائلين ربنا تقبل منا.

ويجوز أن تجعلَ الواوَ التي تسبق (إسماعيل) واوَ الحالِ، ويكون (إسماعيل) مبتدأ، خبره محذوفٌ تقديره: يقول، عامل فيما بعده، وهو: ربنا تقبل منا، وتكون الجملة الاسمية: (وإسماعيل يقول) في محلِّ نصبٍ على الحالية، لكن الوجهَ الأولَ أظهرُ وأوضحُ وأوجه. والفرقُ المعنويُّ بين التقديرين بيِّنٌ. وإذا قدرنا أن القولَ المحذوفَ عاملٌ في (إذ) فإن المحذوفَ لا يُعدُّ حالاً.

(١) (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، بالعطف على (إذ) سابقتها، والعامل في الأولى محذوف تقديره (اذكر)، أو (قال) المذكور بعدها. (يرفع) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إبراهيم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لم يتون لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة الزائدة على ثلاثة أحرف، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (القواعد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (من البيت) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من القواعد، أو متعلقة بيرفع. (وإسماعيل) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، إسماعيل معطوف على إبراهيم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو ممنوع من الصرف. (ربنا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة، (تقبل) فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وجملة النداء وجملة جوابه في محل نصب لقول محذوف، والقول للمحذوف في محل نصب، حال من إبراهيم وإسماعيل. ويجوز أن تجعلَ (إسماعيل) مبتدأ خبره قول محذوف، والجملة الاسمية في محل نصب، حال، والتقدير: وإسماعيل يقول ربنا. (منا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (إنك) إن حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مبني في محل نصب، اسم إن، (أنت) ضمير فصل مبني، لا محل له من الإعراب، أو توكيد لضمير المخاطب، أو مبتدأ مبني في محل رفع. (السميع) خير أول لإن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خير أول للمبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل رفع، خير إن. (العليم) خير ثان لإن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خير ثان للمبتدأ (أنت) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. الجملة الفعلية (يستغفرون) تحتاجُ إلى ما يصلُّها بالجملة الندائية والتقريرية بعدها (ربنا وسعت)، ويقدرُ هذا الوصلُ بقول محذوف، ويكون التقديرُ: يستغفرون للذين آمنوا يقولون ربنا وسعت، أو قائلين، ويكون المحذوفُ في محل نصب على الحالية من الضميرِ الفاعلِ وإِو الجماعةِ في (يستغفرون)^(١).

ثانياً: حذف العامل في الحال

لحذف العامل في الحال ثلاثُ أحوالٍ: جوازُ الحذفِ، ووجوبُ الحذفِ، ووجوبُ ذكرِ العاملِ.

١ - جواز حذف العامل في الحال:

قد يُحذفُ العاملُ في الحال لوجود دليل عليه، سواءً أكان دليلاً مقامياً أو حالياً، أم كان دليلاً مقالياً أو لفظياً. كأن تقولَ لمن أراد السفرَ: بسلامة الله، أي: تسافرُ بسلامة الله، فشبّه الجملة (بسلامة) في محل نصب على الحالية من فاعلِ العاملِ المحذوفِ (تسافر)، أو تقول له: راشدًا مهديًا كما تقول للقادِم من الحج: مأجورًا، أي: رجعت مأجورًا.

ومن الدليلِ المقالي على حذف عاملِ الحالِ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، أي: فصَلُّوا رجلاً أو ركبانا، فكلُّ من (رجالا وركبانا)

(١) يذهب بعضُ اللغويين إلى رأى آخر في إعراب المحذوف حيث يقدرونه خبراً بعد خبر للاسم الموصول (الذين)، فيكون في موضع رفع، لكنني أرى أن القولَ (ربنا وسعت) يتلأم مع القول: (يستغفرون) فالاستغفار يتطلبُ التوسلَ بإظهار صفة المستغفر منه في هذا المعنى، فيكون بأن رحمت كل شيء، وبذلك فإن الإعراب على الحالية أكثر ملاءمة للمعنى. الدر المصون: ٦-٣١.

(الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (من) اسم موصول مبني في محل رفع بالمطف على (الذين). (يسبحون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت التوّن، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ (الذين). (ربنا) متادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وحرف النداء محذوف، وضمير التكلمين مبني في محل جر بالإضافة، وجملة النداء في محل نصب، مقول القول. (رحمة) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وهو تمييز نسبة محول عن الفاعلية، والتقدير: وسعت رحمتك كل شيء.



حالٌ حذف عاملها، والجملة المحذوفة في محل جزم جواب الشرط المقترن بالفاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ (٣) بلى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴿[القيامة ٣، ٤]﴾^(١). أى: بل نجعلها قَادِرِينَ..، (قادرين) حال منصوبة وعلامة نصبها الياء، وعاملها محذوف.

ومن الحذف لدليل مقالى أو لفظى أن تكون الحال جواباً عن استفهام، نحو: راجلاً، جواباً عن السؤال: كيف جئت؟، أو القول: بلى؛ فاهماً. جواباً عن السؤال ألم تسمع الشرح؟.

ب - وجوب حذف العامل في الحال:

يجب أن يحذف العامل في الحال وجوباً في مواضع أربعة:
أولها: أن تكون الحال سادة مسد الخبر:

نحو: ضربى زيداً قائماً، حيث (ضرب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وخبره محذوف تقديره: حاصل، أو: ضربته، (زيداً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (قائماً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهى سادة مسد الخبر. وتقدير الكلام: حاصل إذا كان قائماً، أى إذا وجد أو وقع، أو التقدير: ضربته قائماً، و (قائماً) حال في التقديرين.

(١) (أيحسب) الهمزة استفهامية مبنية، لا محل لها من الإعراب، يحسب: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الإنسان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أن) حرف مصدرى ونصب ناسخ مخفف من الثقيلة مبنى، لا محل له من الإعراب، واسمه محذوف تقديره ضمير الشأن، والتقدير: أنه. (لن) حرف نفى ونصب للمضارع مبنى، لا محل له من الإعراب. (تجمع) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة في محل رفع، خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) ومعمولها سد مسد مفعولتى يحسب. (عظامه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (بلى) حرف جوابى مبنى لا محل له من الإعراب (قادرين) حال منصوبة. (على) حرف جر مبنى. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى. (نسوى) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله مستتر تقديره: نحن، والمصدر المؤول في محل جر على، وشبه الجملة متعلقة بالقدرة. (بنانه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة.

عليك أن تلاحظ أن (قائما) لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ؛ لأن الضرب لا يكون قائماً، وإنما المضروب هو القائم.

ومثله أن تقول: تأدبني ابني مهملاً، مكافأني المجدد حاصلأ على الدرجات العليا.

ثانيها: أن تؤكد الحال مضمون الجملة التي تسبقها:

إذا كانت الحال مؤكدة، أي: تؤكد مضمون الجملة التي تسبقها فإن عاملها يجب حذفه. كأن تقول: هو أخوك عطوفاً، ف (عطوفاً)، حال من ضمير دل عليه الكلام، أو من ضمير في الأخر، وهي حال مؤكدة لمضمون الجملة (هو أخوك)، فهي جملة اسمية الخبر فيها هو المبتدأ، فأصبحت الحال مؤكدة لمضمون المبتدأ مع الخبر؛ لأن معنى الحال تضمن معنى الجملة السابقة عليها.

ومثله أن تقول: هو أبوك رحيماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١] (١).

ف(مصداقاً) حال منصوبة، وهي مؤكدة لمضمون الجملة (هو الحق).

الخط أنها جملة اسمية المبتدأ فيها هو الخبر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا

(١) (الذي) اسم موصول مبنى في محل رفع، مبتدأ. (أوحينا) فعل ماضى مبنى على السكون، وضمير المتكلمين فاعله مبنى في محل رفع، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (إليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأوحى. (من الكتاب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأوحى. ومن - هنا - إما للبيان، وإما للجنس، وإما للتبويض. (هو) ضمير فصل مبنى، لا محل له من الإعراب، أو مبتدأ ثان مبنى، لا محل له من الإعراب. (الحق) خبر الاسم الموصول مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر الاسم الموصول. (مصداقاً) حال مؤكدة منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (لما) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة ب(مصداقاً). (بين) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والظرف شبه جملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلق بمحذوف صلة الموصول. (يديه) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الهاء لأنه مثنى، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة.



ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقاً لما معهم ﴿ [البقرة: ٩١] (١). (مصدقا) حال منصوبة مؤكدة للجمله السابقة عليها (هو الحق).

عليك أن تلاحظ أن الجملة (هو الحق) وهي التي أكدتها الحال جملته اسمية الخبر فيها هو المبتدأ. وقدر النحاة ذلك: وهو الحق أحقه مصدقا.
ومن ذلك قول سالم بن دارة:

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عارٍ (٢)

(معروفا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهي حال مؤكدة للجمله الاسمية التي تسبقها (أنا ابن دارة)، وتلاحظ -كذلك- أن المبتدأ فيها هو الخبر.

ثالثها: أن تكون الحال مبينة لزيادة أو نقص تدريجيين؛

إذا كانت الحال مبينة لزيادة تدريجية، نحو: تصدقتُ ب درهم فصاعداً؛ فإن عامل الحال يجب أن يحذف، حيثُ (صاعدا) حالٌ تبيّنُ أن هناك زيادةً في المعنى السابق عليها، والتقدير: فذهب المتصدقُ به صاعداً. ولذلك فإن بعض النحاة يرون أن هذه حالٌ مؤكدةٌ، حيثُ إن الزيادة تعنى الصعود.

(١) (يكفرون) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو جملة فعلية في محل رفع، خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وهم يكفرون، والجملة في محل نصب، حال من واو الجماعة في (قالوا). (وراءه) شبه جملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وهو الحق) جملة اسمية في محل نصب على الحالية من واو الجماعة في (يكفرون).

(٢) ينظر: الكتاب ٢-٧٩ / الخصائص ٢-٢٦٨ / الأسموني ٢-١٨٥ / شرح الشذور.

(أنا ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (ابن) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(دارة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. (بها) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة ب(معروفا). (نسبي) نائب فاعل لمعروف، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم، والياء ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (بدارة) شبه جملة في محل رفع، خبر مقدم. (يا للناس) حرف نداء، واللام الجارة، والناس اسم مجرور باللام والتوكيد اعتراضى للتعجب، لا محل له من الإعراب. (من عار) من حرف جر راند مبني، لا محل له من الإعراب، عار: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وكذلك إذا كانت الحالُ مبيّنةً لنقصِ معِ التدرّجِ فإنَّ عاملَها يجبُ أن يحذفَ، نحو: اشتريتَ بجنيهٍ فسافلاً، أى: فاتحطُ المشتري به سافلاً، حيث (سافلاً) حالٌ مبيّنة لنقصِ فى الشراءِ معِ التدرّجِ، والانحطاطِ يعنى التدرّجُ إلى أسفلَ.

وتذكرُ الفاءُ فى هذا التركيبِ بخاصةٍ، ولا يجوزُ الواوُ لأنك لا تريد أن تخبرَ أن الدرهمَ معِ صاعدٍ ثمنٌ لشيءٍ، كقولك: بدرهمٍ وزيادةٍ، ولكنك تخبرُ بأدنى الثمنِ، فتجعله أولاً، ثم تقرر شيئاً بعد شيءٍ لأثمانٍ شتى؛ لهذا كانتِ الفاءُ التى تفيدُ التعقيبَ المباشرَ فى الزمنِ (١).

و (ثم) بمنزلةِ الفاءِ، كما يذكرُ سيويه، إلا أن المبردَ يذكرُ أن الفاءَ أجودٌ؛ لأن معناه الاتصالَ (٢).

رابعها: أن تكونَ الحالُ مسوقةً للتوبيخِ:

إذا أفادتِ الحالُ وصفاً فيه توبيخٌ، أى: لومٍ وتقريعٍ، كانتِ الحالُ بدلاً من اللفظِ بالفعلِ فيحذفُ عاملُها. فتقول: أمثانياً وقد جدَّ غيرك؟!، أى: أتوجد متوانياً؟، ف (متوانياً) حالٌ منصوبةٌ محذوفةُ العاملِ، ومن ذلك: أملتزماً يوماً ومهملأً آخر؟!، أى: أتتحولُ ملتزماً؟. ف (ملتزماً) حالٌ منصوبةٌ.

ويمثلون لذلك بقولهم: أقائمًا وقد قعد الناسُ؟! (٣). حيثُ (قائمًا) حالٌ منصوبةٌ. ويكونُ لمن لا يثبت على حالٍ.

وقولُ بعضهم: أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى؟!، على أن التحولُ فى حالٍ كونه تميمًا، فتكونُ (تميمًا وقيسيًا) حالينِ منصوبتين، ومن النحاةِ من يرى أنه يتحولُ هذا التحولُ المخصوصُ من التميميةِ إلى القيسيةِ فهو مصدرٌ لا حالٌ، ويجعلُ سيويه هذه تحت عنوان: «هذا بابٌ ما جرى من الأسماءِ التى لم تؤخذَ من الفعلِ مُجرى الأسماءِ التى أخذتْ من الفعلِ» (٤). ومن أمثلةِ الأخير قولُ الشاعرِ:

(١) العلاقة بين المعنى والعلامة الإعرابية فى كتاب سيويه ٥٣.

(٢) المتقضب ٣ - ٢٥٥.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١ - ٣٩٣.

(٤) الكتاب: ١ - ٢٤٣، وانظر: المتقضب ٣ - ٢٦٥.

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لَعَلَاتٍ
 حَيْثُ (أَوْلَادًا) فِي الْمَوْضِعِينَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِيَةِ .
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ هِنْدِ بِنْتِ عَتَبَةَ :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغَلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ
 حَيْثُ نَصَبُ (أَعْيَارًا) وَ (أَشْبَاهَ) عَلَى الْحَالِيَةِ .

وَمِنَ النَّحَاةِ مَنْ يَرَى النَّصْبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَةِ ، وَتَقْدِيرُهُمْ : أُنْتَحَوِلُونَ هَذَا
 التَّحْوِيلَ ، وَتَنْتَقِلُونَ هَذَا التَّنْقِيلَ^(١) .

تَتَعَلَّقُ شَبْهُ الْجُمْلَةِ (فِي السَّلْمِ) بِمَا فِي الْأَعْيَارِ مِنْ مَعْنَى الْبَلَادَةِ ، وَهُوَ النَّاصِبُ
 لِلْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أُنْتَبَدِلُونَ فِي السَّلْمِ أَعْيَارًا ، وَأَتَلِينُونَ وَتَضْعَفُونَ فِي الْحَرْبِ
 أَشْبَاهًا . . . ؟

مَوَاضِعٌ أُخْرَى يَحْذَفُ فِيهَا عَامِلُ الْحَالِ :

أ- الصِّفَةُ الَّتِي تَذَكَّرُ بَعْدَ (أَمَّا) ، وَتَتَّخِذُ مَعْيَارًا لِلْحَكْمِ عَلَى الْوَالِحِ بِهَا بَعْدَ فَاءِ
 الْجَزَاءِ ؛ نَحْوُ : أَمَّا صَدِيقًا مَصَافِيًا فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مَصَافٍ^(٢) ، ف (صَدِيقًا) مَنْصُوبَةٌ
 لِأَنَّهَا حَالٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَمَّا هُوَ مِنْ حَيْثُ حَالَةُ الصَّدَاقَةِ الصَّافِيَةِ فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ . . . ،
 أَيْ أَنَّ الْمَلْفُوظَ بِهِ يَتَضَمَّنُ جَانِبَيْنِ : أَوْلَهُمَا : الْحَالَةُ الَّتِي يَرَادُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ مِنْ نَاحِيَتِهَا ،
 وَثَانِيَهُمَا : الْحُكْمُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هَذِهِ الْحَالَةُ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَمَثَلُ جُمْلَةً ، وَالجُمْلَةُ
 الْأُولَى يَحْذَفُ مِنْهَا رُكْنَاهَا الْأَسَاسِيَانِ ، وَيَتَّبَقِي الْحَالُ الَّتِي يَرَادُ الْحُكْمُ بِهَا عَلَيْهِ ،
 فَكَانَ نَصْبُ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْحَالِيَةِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : أَمَّا طَاهِرًا فَلَيْسَ بِطَاهِرٍ ، وَأَمَّا عَالِمًا فَعَالِمٌ . فَكُلٌّ مِنْ (طَاهِرًا) ،
 وَ(عَالِمًا) مَنْصُوبَةٌ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا صِفَةٌ مَذْكُورَةٌ بَعْدَ (أَمَّا) ، وَهِيَ
 مَعْيَارٌ لِلْحَكْمِ لِأَنَّهَا بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ .

(١) شرح المفصل لابن الحاجب ١-٣٤٨ / الخزانة ٣-٢٦٣ .

(٢) الكتاب ١-٣٨٧ / المقضب ٣-٢٥١ / المفصل ٦٣ / السهيل ١١٠ .

ب- المصدرُ المذكورُ بعد (أما)، وتُتخذُ معياراً للحكمِ اللاحقِ به بعد فاءِ الجزاءِ:

الفرقُ بين هذا الموضعِ وسابقهِ أن المنصوبَ في السابقِ صفةٌ، وهو -هنا- مصدرٌ، ونعلمُ أن المصادرَ تؤولُ بالمشقات، وذلك كالقول: **أما سمنًا فسمينٌ**. ف (سمنًا) مصدرٌ منصوبٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، يضعُ سيويه عنوانًا لمثلِ هذا قوله: «هذا بابٌ ما ينتصبُ من المصادرِ لأنه حالٌ صارَ فيه المذكور»^(١)، وإذا أثبتنا أن الحالَ قد تبنى من المصادرِ، فإنه يجوزُ لنا أن نعربَ المصدرَ حالًا دونَ تأويلهِ بالمشق. ويكونُ التقدير: **أما من حيث حالُ السمن فهو سمين**.

«ولا جدالَ في أن سبقَ المصدريةُ للحكمِ التقريرى الذى يتلوها بعد فاءِ الجزاءِ يعطى معنى الحالية، حيث لا يراد بالمصدرِ تأكيدٌ للوصفِ المشتقِ الذى يتلو فاءَ الجزاءِ، ولكن يراد بها بيانٌ وجهةٍ معينةٍ يحكمُ عليها بما بعدَ فاءِ الجزاءِ»^(٢).

وعليه يقال: **أما علمًا فعالمٌ، وأما جهلاً فليس بجاهلٍ، أما أمانةٌ فأمينٌ**.

ج- ما يمكنُ أن يكونَ مسموعًا مما يؤولُ حالًا عند فريقٍ من النحاة، ومن ذلك القول: **هنيئًا لك**. حيث يعربُ فريقٌ من النحاة (هنيئًا) أنه منصوبٌ على الحاليةِ لفعلٍ محذوفٍ مع فاعلهِ، والتقدير: **ثبت لك الخيرُ هنيئًا**.

وجوب ذكرِ الحالِ:

إذا كنا قد أدركنا أن الحالَ يجوزُ فيها أن تحذفَ وهذا هو الأصلُ، فإن هناك مواضعَ يجبُ أن تذكرَ فيها، منها^(٣):

أ- أن تكونَ جوابًا:

إذا كانت الحالُ جوابًا عن سؤالٍ فإنها يجبُ أن تذكرَ، ولا يجوزُ حذفُها، كأن يسألَ سائلٌ: **كيف جئتُ؟** فيجأبُ عليه: **راجلاً، أو راكبًا، ف (راجلاً) حالٌ**

(١) الكتاب ١-٣٨٤.

(٢) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيويه للمؤلف ٤٨.

(٣) ينظر: هامش شرح التصريح ١-٣٩٣.

منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، ولا يجوز حذفها؛ لأنها المقصودة من إنشاء السؤال وطلب الإجابة بها.

ب- أن تكون الحال هي المقصودة من إنشاء الجملة:

- كان تكون مقصودة من النهي:

يجب أن تذكر الحال إذا كان منهيًا عنها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. حيث (مرحًا) مصدر واقع موقع الحال، وقد يقدّر حذف مضاف، أي: ذا مرح، ويكون حالاً^(١).

وبقراءة كسر الراء حال منصوبة، ولا يجوز أن تحذف الحال حتى لا يفسد المعنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

حيث الجملة الاسمية (وانتم سكارى) في محل نصب، حال من الفاعل واو الجماعة، ومعناها هو المقصود من دلالة النهي عن العامل فيها، وهو (لا تقربوا).

- أو أن تكون مقصودة من التركيب الشرطي:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣]. حيث (جبارين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء، ولا يجوز حذفها حتى يكتمل المعنى، فمعناها هو المقصود بالشرط الزمنى.

- أو أن تكون مقصودة من النفي:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ﴾ [الأنبياء: ١٦]. حيث (لأعين) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلمين في (خلقنا)، ولا بد من ذكر الحال، وحذفها يفسد المعنى تمامًا؛ لأن معناها هو المقصود من إنشاء الجملة.

(١) قد يعرب (مرحًا) مفعولاً لاجله منصوبًا.

- أو أن تكون مقصودة من الجملة الاسمية:

يتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود 72]. حيث إن معنى الجملة الاسمية ليس المقصود إلا بذكر معنى الشيخوخة، و(شيخًا) حال منصوبة من الخبر (بعلي)، فوجب ذكرها، ولا يجوز حذفها.

ج- أن يكون معنى الحال مقصودًا في الحصر:

المعنى المراد حصره يجب ذكره، فإذا كان معنى الحال مقصودًا حصره فذكرها واجب، نحو: ما نظرتُ إليه إلا محييًا، وما أقبل علينا إلا مبتسماً.

فكل من (محييا، ومبتسما) حالٌ أريد حصرُ معناها، عن طريقِ النفي والاستثناء فوجب ذكرهما.

د- أن تذكر الحال بعد (أما):

(أما) حرفٌ فيه معنى الشرط، ويجب أن يتلوها فاءُ الجزاءِ والجوابِ، لكنه يجب أن يفصل بينهما، فإن أريد الفصل بينهما بالحال فإنها يجب أن تذكر، ويمتنع حذفها، كما يجب أن تتقدم، مثال ذلك: أما فاهمًا فقد ذاكرت، وأما مسرعًا فأتيتُ...

هـ- أن تكون الحال قائمة مقام الخبر في الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها اسمًا عاملاً في الحال:

نحو: ضربني زيدًا قائمًا. حيث (قائمًا) حالٌ منصوبة من (زيد)، ف (ضربني) مبتدأ يحتاجُ إلى خبر، ولا يصح (قائمًا) أن تكونَ خبرًا عن (ضرب) في المعنى؛ لأنه ليس المقصود أن الضرب (قائم)، وإنما زيدٌ هو القائم، فينصبُ (قائمًا) على الحالية، وتقومُ الحالية مقامَ الخبر.

ومثله أن تقول: فهمي الدرس مشمولًا، قراءتي الموضوع مستوعبًا، أكلتي الطعام لذيقًا.



إن كنا قد ذكرنا أن العامل في الحال يجوز أن يحذف، وفي مواضع يجب ألا يذكر، فإن هناك مواضع يجب أن يذكر فيها العامل في الحال عند أكثر النحاة^(١)، وذلك إذا ما كان العامل معنويًا، ومنها:

- أن يكون العامل في الحال ظرفًا:

مثال ذلك: الطائر فوق الشجرة مغردًا. الأستاذ أمام طلابه شارحًا. فكل من: (مغردًا وشارحًا) حال من: الطائر، والأستاذ، والعامل في الأول الظرف: فوق، وفي الثاني الظرف: أمام، أو ما تعلقا به من محذوف.

- أن يكون العامل في الحال الجار والمجرور:

مثال ذلك: هو في القاعة منظرًا إياها. ف (منظرًا) حال من ضمير الغائب (هو)، والعامل الجار والمجرور (في القاعة)، أو ما تعلق به شبه الجملة من محذوف. ومنه: صديقي في الحجرة مقهقهة.

- أن يكون العامل في الحال اسم الإشارة:

نحو: هذا معلمًا هاديًا، ف (هاديًا) حال مؤكدة للجملة السابقة، والعامل فيها اسم الإشارة (هذا)، أو ما تضمنه اسم الإشارة من معنى الفعل.

- أن يكون العامل في الحال حرف التشبيه:

نحو: كأنك القمر ساطعًا، حيث (ساطعًا) حال من القمر، والعامل فيها حرف التشبيه (كأن)، أو ما تضمنه من معنى الفعل.

- أن يكون العامل في الحال حرف التمني:

نحو: ليت ابن أخى مقيمًا عندنا.

- أن يكون العامل في الحال حرف الترجى:

نحو: لعل كتاب النحو معنا مكملاً.

(١) ينظر: مع الهوامع ١-٢٤٩.



- أن يكون العاملُ حروفَ التثنية، أو التحضيضِ، أو العرضِ:

فكلُّها تتضمن معنى الفعل دون حروفه. نحو: ها ضاحكا ذا ريد، على أن العاملَ في الحالِ ما في (ها) من معنى التثنية، ولا يجوز أن تجعلَ العاملَ ما في اسم الإشارة من معنى الفعل.

- أن يكون العاملُ الاستفهامَ المقصودَ به التعظيمُ:

نحو: يا جارتنا ما أنتِ جارةٌ^(١). حيث تنتصب (جارة) على الحالية، والعامل (ما) في قوله (ما أنت) من معنى التعظيم، والتقدير: كَرُمْتَ جارة، أو: عَظُمْتَ، أو: نبِلت.

- أن تكونَ الحالُ في تركيب استفهامي حقيقي أو بلاغي:

نحو: مالك واقفا؟ وما شأنه غضبان؟. حيث كلٌّ من (واقفا، وغضبان) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيها ما في الخبرِ من معنى الفعلِ، والمقصودُ بالخبرِ في الأولِ: شبهُ الجملة، وفي الثاني: (شأن).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المذثر: ٤٩]. حيث (معرضين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الياءُ، وصاحبها ضميرُ الغائبين المجرور في شبه الجملة الخبير (لهم)، وهي حالٌ لازمةٌ.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]. حيث الجملةُ الفعليةُ (لا نؤمن بالله) في محل نصب، حال من ضميرِ المتكلمين في شبه الجملة الخبير (لنا).

(١) في أحوال إعرابية أخرى:

- أن تكون (جارة) منصوبة على التمييز، إلى جانب الحالية، مع كون (ما) استفهامية في محل رفع، مبتداً، أو خبر مَقْدَم، و (أنت) خبر، أو مبتداً مؤخر.
- قد تحسب (ما) نافيةً، فتكون (أنت) مبتداً أو اسمها، و (جارة) منصوبة لأنها خبر (ما)، أو مرفوعة لأنها خبر المبتدأ، وكلها فيها معنى التعظيم مع التعجب.

للحال علاقةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ بوحديتين من وحدات الجملة، العامل، وصاحب الحال. لذا فإن قضية الرتبة في الحال المؤسسة تعالج بالنظر إلى هاتين الوحدتين من خلال ثلاثة أحكام: الجواز - وجوب التقدم - وجوب التأخر.

أولاً: الرتبة بين الحال والعامل،

أ- جواز تقدم الحال على عاملها:

يذهبُ البصريون دونَ الجرمي والأخفش والكوفيين إلى جوازِ تقدمِ الحالِ على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو صفةً تشبه الفعل المتصرف، يذكر المبرد: «اعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جار ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة»^(١). والصفة المشتقة المتصرفة هي اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفة المشبهة، وفي اسم التفضيل خلافٌ.

فيجيزون: ركباً جاء محمدٌ، وجاء محمدٌ ركباً، ومحمدٌ منطلقٌ مسرعاً، ومسرعاً محمدٌ منطلقٌ، ومحمدٌ مسرعاً منطلقٌ. وأكلت فجةً الفاكها، وأكلتُ الفاكها فجةً، وفجةً أكلت الفاكها.

ويجعلون منه قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُتْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]^(٢). حيث (خُشَعًا) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ وإِوِ الجماعةِ في (يخرجون)، وقد تقدمت الحالُ على عاملها الفعلِ المتصرفِ (يخرج).

(١) المقضب ٤- ١٦٨.

(٢) فيها قراءة الأفراد بالتذكير (خاشعاً)، والأفراد بالتأنيث (خاشعة)، وكلها تنصب على الحالية. وتخرج على أنها صفة لمفعول به محذوف لـ (يدعو)، والتقدير: يدعو الداعي قوماً، أو فريقاً خشعاً، أو: خاشعاً، أو: خاشعة أبصارهم. كما تخرج على أنها حال من الضمير في (كأنهم). والصفة متى تقدمت على الجماعة جاز فيها الجمع والأفراد بنوعيه. الجمع لموافقته لما بعده من جمع، وهو على تقدير: يخشع أبصارهم، والأفراد مع التذكير على تقدير: يخشع أبصارهم، أما الأفراد مع التأنيث فعلى تقدير: تخشع أبصارهم. ينظر: البحر المحيط ١٠- ٣٦.

ومن أمثلة التقديم قول الشاعر:

سريعاً يهونُ الصعبُ عندَ أولىِ النهى إذا برجاءِ صادقٍ قابلوه البأساً^(١)
حيث (سريعاً) حالٌ منصوبةٌ من (الصعب)، وقد تقدمت على عاملها (يهون)،
وهو فعلٌ متصرف.

وفى قول يزيد بن مفرغ الحميري:

عَدَسٌ ما لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ^(٢)
حيث (تحميلين) جملةٌ فعليةٌ فى محل نصب، حال من الفاعلِ الضميرِ فى
(طليق)، والعاملُ (طليق)، وهو صفةٌ مشبهة.
والفراءُ وبعضُ المغاربةِ ينعنون تقدمَ الحالِ إذا كانت جملةً مصدريةً بالواو، لكن
الجمهورَ يجيزون ذلك.

والكوفيون لا يجيزون تقدمَ الحالِ على عاملها وصاحبها إذا كان ظاهراً،
ويعللون لذلك بأن فيها ضميراً يعودُ على الظاهر، ولا يجوز تقديمه على الظاهر،
وأجازوا التقدمَ إذا كان صاحبُ الحالِ مضمراً، نحو: مسرعاً جئت^(٣).

(١) ينظر: البحر المحيط ١٠-٣٦.

(٢) ديوانه ١٧٠ / معاني القرآن للفراء ١-١٣٨ / أمالي ابن الشجرى ٢-١٧٠ / الفصل ١٥٠ / شرح ابن يعيش
٢-١٦٦، ٤-٢٣، ٧٩ / شرح التصريح ١-٣٨١ / الخزانة ٢-٢١٦، ٥١٤. (عدس) اسم صوت مبنى
على السكون، لا محل له من الإعراب. (ما) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (لعباد) اللام
حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. عباد: اسم مجرور بعد اللام وعلامة جره الكسرة، وشبه
الجملة فى محل رفع، خير مقدم. (عليك) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة متعلقة بالإمارة، ويجوز أن
تجعلها فى محل نصب على الحالية. (إمارة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نجوت) فعل ماضى
مبنى على السكون، وضمير المخاطبة مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على
الحالية، (وهذا) الواو واو الحال أو الابتداء حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، (هذا) اسم إشارة مبنى
فى محل رفع، مبتدأ. (تحميلين) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وياه المخاطبة ضمير
مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية من الضمير المستكن فى طليق.
(طليق) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية. والتقدير:
وهذا طليق حال كونه محمولاً. وهذا إعراب البصريين فى (هذا تحمليين)، أما الكوفيون فيجعلون (هذا)
اسماً موصولاً مبنيًا فى محل رفع، مبتدأ، وجملة (تحميلين) صلة الموصول لا محل لها إعرابياً.

(٣) شرح القمولى ٢٠٦.



ب- وجوب تقدم الحال على عاملها:

يجب أن تتقدم الحال على عاملها إذا كانت مما يستحق الصدارة في الجملة، ولا يفيد تأخيرها المعنى الذي وضعت من أجله، نحو: كيف أضعت الفرصة؟. حيث (كيف) اسم استفهام مبني في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المخاطب في (أضعت)، ويجوز أن تكون من (الفرصة)، والذي يحدد ذلك الجواب.

ونحو: كيفما اجتهدت فلك الاجر من الله، حيث (كيفما) اسم شرط مبني في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المخاطب في (اجتهدت)، والعامل فيها (اجتهد).

كما يجب أن تتقدم الحال على صاحبها إذا اشتمل على ضمير يعود على جزئها^(١)، كأن تقول: حلّ ضيف زيد صاحبه، والتقدير: حل صاحب زيد ضيفاً عليه، فوجب تقديم الحال المنصوية (ضيف) على صاحبها (صاحب) لاشتماله على ضمير يعود على ما أضيف إلى الحال ويمكن أن تقول: حلّ ضيفاً على زيد صاحبه.

والقول: سار منقاداً لعمرو طالبه.

والأصل: سار طالب عمرو منقاداً له، فوجب تقدم الحال (منقاداً) على صاحبها (طالب)؛ لاشتماله على ضمير يعود على المجرور الذي تعلق بالحال، وهو (عمرو).

ج- وجوب تأخر الحال عن عاملها:

يجب أن تتأخر الحال عن عاملها إذا كان عاملها واحداً من:

١ - الفعل الجامد:

إذا كان العامل في الحال فعلاً جامداً فإنها يجب أن تتأخر عنه؛ لأن الفعل الجامد غير متصرف، فلا يعمل فيما قبله، وجميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال إلا (ليس وعسى)، فإنهما لا يعملان فيها.

(١) ينظر: شرح الشافية الكافية ٢ - ٧٤٣.

ومن الأفعال غير المتصرفة: نعم، وبئس، وحبذا، ولا حبذا، وفعلُ التعجب .
إلى جانب (ليس وعسى) اللذين لا يعملان في الحال .

ومن أمثله: ما أروعَ البدرَ ساطعًا . حيث (ساطعًا) حالٌ من (البدر)، والعامل فعلُ التعجب (أروع)، ولذلك وجب تأخرُ الحال عنه .

ومثل ذلك: حبذا ريدٌ راكبًا، فـ (راكبًا) حالٌ منصوبةٌ من (زيد)، والعاملُ فيها فعلُ المدح غيرُ المتصرفِ (حبَّ).

٢ - الصفة المشتقة التي تشبه الفعل الجامد:

إذا كان عاملُ الحال صفةً مشتقةً تشبهُ الفعلَ الجامدَ فإنه يمتنع تقديمها عليه، وهذه الصفةُ هي اسمُ التفضيل؛ حيث لا يقبل علامةُ الشئية أو الجمع، ولا علامة التذكير والتأنيث قبولًا مطلقًا، فصار الاسم غيرَ متصرفٍ، فأشبهه الفعلَ الجامدَ، فتقول: هذا أفصحُ الناسِ خطيبًا، حيث (خطيبًا) حالٌ من الضميرِ المستترِ في اسمِ التفضيلِ (أفصح)، والعاملُ فيه (أفصحُ)، فوجب تأخرُ الحالِ عنه .

ويستثنى من ذلك ما كان عاملاً في حالين مفضلًا إحداهما، نحو: سليمانُ عبادةً أحسنُ منه معاملةً، محمد صامتًا خيرٌ من أحمد متحدثًا . ومثله: سميرٌ أقوى الناسِ إقناعًا مجادلًا . (مجادلًا) حالٌ من الضميرِ المستترِ في (أقوى)، ووجب تأخرها عنه لكونه اسمَ تفضيلٍ، يفضل حالًا عن أخرى لمفضل واحد .

ومن الصفات غير المتصرفة: (مثل وشبه)، لا يجوزُ تقديم الحالِ عليها، فتقول: محمدٌ مثلٌ علىٌ مهذبًا، وهو شبه رفيق عالمًا .

٣ - المصدرُ المقدرُ بالفعلِ والحرفِ المصدرى:

إذا كان العاملُ في الحال مصدرًا مؤوّلًا مقدرًا بالفعلِ وحرفِ مصدرى فإنها يجب أن تتأخرَ عنه، نحو: سرنى مجيئك سالمًا، والتقدير: أن جئت سالمًا، فـ (سالمًا) حالٌ منصوبةٌ من كافِ المخاطبِ في (مجيئك)، والعاملُ المصدرُ الصريحُ (مجيء)، وهو مقدر بـ (أن) والفعلِ (جاء)، فيجب أن تتأخرَ الحالُ عن عاملها المصدرِ، حيث صح (أن) والفعلُ موضعه .

ومثله أن تقول: يفرحني جلوسك معي مناقشاً، والتقدير: (أن تجلس)، ما كان يجب ردك خائباً، والتقدير: أن تُردَّ، كل من (مناقشاً) و (خائباً) حال منصوبة، والعاملُ فيهما مصدرٌ مقدرٌ من أن والفعل، العامل في الأولى: (جلوس)، والعامل في الثانية (رد)، فوجب تأخرُ الحالين.

فإن لم يقدر المصدرُ بالحرف المصدرى والفعل جاز تقديمُ الحال على صاحبها، فتقول: جديداً شراء الكتاب، أى: شراء الكتاب جديداً. فـ (جديداً) حال منصوبة من (الكتاب)، والعامل فيها المصدر الصريح (شراء)، وهو مصدرٌ نائبٌ منابٌ فعله، ليس مقدرًا بالحرف المصدرى والفعل، فلا تقول: أن تشتري الكتاب جديداً، فجاز تقديمُ الحال على المصدرِ.

٤ - اسم الفعل:

إذا كان العاملُ في الحال اسمَ فعلٍ فإنه يجب أن تتأخرَ عنه؛ لأن اسمَ الفعل لا يقوى على العملِ فيما قبله، حيث إنه دون الفعل، في قوة العملِ، فتقول: درأك مسرعاً، حيث (مسرعاً) حالٌ من الفاعلِ المستترِ في اسمِ الفعلِ (درأك)، والعاملُ فيها اسمُ الفعلِ فوجب تأخرُها عنه.

ومثله أن تقول: قراء واعياً، سماعٍ متبهاً، نزال مبطناً. كل من: (واعياً، ومتبهاً، ومبطناً) حالٌ من الفاعلِ المستترِ في اسمِ الفعلِ قبله، والعاملُ فيها اسمُ الفعلِ، فوجب تأخرُها عنه.

٥ - ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه:

إذا كان العاملُ في الحال لفظاً مضمناً معنى الفعلِ دون حروفه، وهو ما يسمى بالعاملِ المعنوي فإنه يجب أن تتأخرَ الحالُ عنه؛ لأن ما ضمَّن معنى الفعلِ دون حروفه لا يقوى في العملِ قوةَ الفعلِ، فلا يقوى على العملِ فيما قبله، فهو أضعفُ من العاملِ اللفظيِّ.

ومما ضمَّن معنى الفعلِ دون حروفه: أسماءُ الإشارة، وحرفُ التشبيه (كأن)، وحرفُ الرجاء (ليت)، وحرفُ التمني (لعل)، والظروفُ، وحروفُ الجر، والاستفهامُ التعظيمي، وحرفُ النداء.



مثال ذلك: ليت علياً أخوك كريماً، كأن الجندي أسدً مدافعاً، هذا محمدٌ مقبلاً، لعلك محمودٌ سريعاً، كلٌّ من (كريماً، مدافعاً، مقبلاً، سريعاً) حالٌ من: (علياً، الجندي، محمد، كاف المخاطب)، والعاملُ فيها: (ليت، كأن، هذا، لعل)، وكلُّها من الألفاظِ التي ضُمَّتْ معنى الفعلِ دونَ حروفِهِ، فوجب تأخُّرُ الحالِ عن العاملِ.

ومنه قولُ امرئِ القيسِ:

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رطباً ويابساً لدى وكرها العنَّابُ والحشفُ البالي^(١)
(رطباً ويابساً) حالان من (قلوب)، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه (كأن)، فوجب تأخُّرهما عنه.

وقولك: محمدٌ في الدارِ جالساً ، عليٌّ عند أخيه مقيماً.

وقول النابغة:

قالت بنو عامرٍ خالوا بنى أسدٍ يا بؤس للجهلِ ضرراً لأقوام^(٢)
حيث (ضرا) حالٌ منصوبةٌ من الجهل، والعاملُ فيها حرفُ النداء بما ضمنه من معنى الفعل.

يستثنى من ذلك حرفُ التشبيه إذا عملَ في حالين؛ لأنه يجب تقدمُ أحدهما، كما جاء في قول الشاعر:

تعيِّرُنَا أننا عالمةٌ ونحن صعاليكٌ أنتم ملوكنا^(٣)

(١) (كأن) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب. (قلوب) اسم كأن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الطير) مضاف إلى قلوب مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رطباً) حال من قلوب منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (ويابساً) حرف عطف ومعطوف على (رطباً) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(لدى) ظرف مكان مبني في محل نصب، وشبه الجملة في محل نصب على الحالية من (العناب). (وكرها) وكر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة. (العناب) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والحشف) حرف عطف ومعطوف على العناب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البالي) صفة للحشف مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل.

(٢) (خالوا) فارقوا وقاطعوا. (يا بؤس للجهل) أسلوب تعنيف.

(٣) (تعيِّرنا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وقاعله ضمير مستتر تقديره: هي، وضمير المتكلمين =



والأصل: ونحن صعاليك كأنكم ملوكًا، والتقدير: نحن في حال صعلكتنا كأنكم في حال ملككم، فكلُّ من (صعاليك، وملوكًا) حالٌّ من: (نحن، وأنتم) على الترتيب، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه، فيكون عمله كعملِ أفعالِ التفضيل. ومن النحاة من يخرِّجُ المنصوبين على أنهما خبرا (كان) المحذوفة، والتقدير: إذ كنا صعاليك وإذ كنا ملوكًا.

- ومن النحاة من يرى أن يستثنى من ذلك شبه الجملة بنوعيها إذا كانت خبراً متأخرًا عن المبتدأ، فيجوز أن تتوسط الحال بينهما بقلبة، ويجعلون من ذلك قول الشاعر:

بنا عاذَ عوفٌ وهو بادئٌ ذلّةٍ لديكم فلم يعدمَ ولاءٌ ولا نصرًا^(١)

حيث (بادئ) حالٌ منصوبةٌ من الضميرِ في الظرفِ، والعاملُ فيه الظرف، وقد توسطت الحالُ بين المخبرِ عنه الضميرِ العائدِ على عوفٍ والمخبرِ بهِ العاملِ (لديكم). ولكن جمهورَ البصريين يمنعون ذلك، ويجعلونه في هذا البيتِ ضرورةً.

- = مبنى في محل نصب، مفعول به. (أنا) حرف توكيد ونصب ناسخ مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير للمخاطبين مبنى في محل نصب، اسم أن. (عالة) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المألوف في محل نصب بتزج الحائض، ويجوز أن تجعله في محل جر بتقدير وجود حرف الحائض، ويكون متعلقًا بتعير: (ونحن) الواو واو الحال، نحن: ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ. (صعاليك) حال من نحن منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (أنتم) ضمير مبنى في محل رفع، خبر المبتدأ (ملوكًا) حال من أنتم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والجملة في محل نصب على الحالية.
- (١) (بنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالموذ. (عاذ) فعل ماضٍ مبنى على الفتح. (عوف) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وهو) الواو واو الحال، هو: ضمير مبنى في محل رفع مبتدأ. (بادئ) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (ذلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لديكم) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة في محل رفع، خبر المبتدأ، أو متعلقة بمحذوف خبر، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية من عوف. (فلم) الفاء تعييبية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له. (يعدم) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (ولاء) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (ولا) الواو حرف عطف مبنى، لا: حرف نفى مبنى رائد لتأكيد النفي. (نصرًا) معطوف على ولاء منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ويخرجون قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَا لِي بَطُونَ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا ﴾ [الأنعام: ١٣٩]. بنصب (خالصة)^(١) بدلا من أن تكون حالا متوسطة بين المبتدأ (ما) وخبره شبه الجملة (لذكورنا)، وهى العامل فيها، تكون معمولا لصفة (ما)، فتكون حالا من الضمير المستتر فى شبه الجملة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧]^(٢). بنصب (مطويات)^(٣)، بدلا من جعلها حالا توسطت بين المبتدأ (السموات) وخبره شبه الجملة العاملة فيها (بيمينه)، يجعلونها معمولة لفعل مضمر.

ومثلها قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢]^(٤). بنصب (شفاء ورحمة) فى قراءة زيد بن على، حيث يخرجان على أنهما منصوبان بفعل محذوف عند من يمنع تقديم الحال على عاملها المعنوى من شبه الجملة^(٥).

وقول النابغة:

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ رَهْطٌ رَّبِيعَةٌ بِنِ حَدَارٍ^(٦)

(١) فى قراءة عباس والأعرج وقتادة وابن جبير. (البحر المحيط ٤-٦٦٠).

(٢) (حق) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (جميعا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. والعامل فيها ما دل عليه قبضته، أى: مقبوضته. (قبضته) خبر المبتدأ (الأرض) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الاسمية: (الأرض قبضته) فى محل نصب على الحالية من لفظ الجلالة تعالى. (يوم) ظرف زمان متعلق بالقبضة. (بيمينه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بمطويات، أو حال من الضمير المستتر فيها.

(٣) فى قراءة عيسى والجاحلدى. (البحر المحيط ٩-٢٢٠).

(٤) (من القرآن) شبه جملة متعلقة بالتثنية. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (هو شفاء) جملة اسمية من مبتدأ وخبر، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (للمؤمنين) شبه جملة متعلقة بالشفاء، أو فى محل رفع، صفة لشفاء ورحمة.

(٥) البحر المحيط ٧-١٠٣ / الدر المصون ٤-٤١٦.

(٦) (رَهْط) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره شبه الجملة (فيهم). (ابن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رَهْط) الثانية معطوف على رَهْط الأولى مرفوع، أو مبتدأ مرفوع، خبره محذوف =

وفيه (محقبي) منصوبةٌ على الحالية، وعلامةٌ نصبها الياءُ، وحذفت النونُ للإضافة، والفاعلُ فيها معنويٌّ، وهو شبهُ الجملةِ من الجارِّ والمجرورِ (فيهم)، ولكنَّ جمهورَ النحاةِ يمنعون التقديمَ، ويخرجُ النصبُ على أنه بفعلٍ محذوفٍ.

٦ - اسم الفاعل واسم المفعول الموصولان بالالف واللام:

إذا كان العاملُ في الحالِ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ موصولاً بالالفِ واللامِ فإنه يكونُ بمثابةِ الاسمِ الموصولِ، حيث لا يعملُ فيما قبله، ولذا فإنه يجب أن تتأخَّرَ الحالُ عنهما إذا عملاً فيها. نحو: هذا المكرمُ قائماً، هو المضروبُ نائماً. كلُّ من (قائماً و نائماً) حالٌ منصوبةٌ من (المكرم أو الكاف، والمضروب)، والفاعلُ فيهما اسمُ الفاعلِ (المكرم)، واسمُ المفعولِ (المضروبُ)، وكلُّ منهما موصولٌ بالالفِ واللامِ؛ لذا وجب تأخُّرُ الحالِ عنهما، وامتنع تقديمها عليهما.

٧ - العامل المذكور بعد حروفِ الابتداء:

إذا كان العاملُ في الحالِ مذكوراً بعد حروفِ الابتداء، وأقصد بها الحروفَ التي لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها ابتدائيةٌ، فما بعدها لا يخرقُها إلى ما قبلها، فإن الحالَ يمتنع تقدمُها على عاملها. ومن هذه الأحرفِ الابتدائية: لامُ الابتداء، ولامُ القسم، وحروفُ التثنية، والتحضيض، والعرض، مثالُ ذلك: لأعظُّك ناصحاً، والله لأعظنك ناصحاً، إني لأجلس متأدياً، لأقدمنٌ ممتلاً، ألا تأتيني مسرعاً، هلا ذاكرت معي مخلصاً، وكلُّ من (ناصر، ناصحاً، متأدياً، ممتلاً، مسرعاً، مخلصاً) حالٌ منصوبة، والعاملُ فيها مسبوقةٌ بحرفِ ابتدائي (لامُ الابتداء، لامُ القسم، لامُ الابتداء، اللامُ الموطئة للقسم، حرفُ التثنية أو العرض، حرفُ التحضيض)، وكلُّها حروفٌ تجب العاملَ الذي يليها أن يعملَ فيما قبلها، فامتنع تقدمُ الحالِ عليه.

= دل عليه خير الأولى. (ربيعاً) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ابن) بدل من ربيعة، أو عطف بيان له، أو نعت له مجرور، وعلامة جره الكسرة. (حذار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

٨ - العاملُ الاسمُ المفهُمُ تشبيهاً:

نحو: زيدٌ مثلكُ شجاعاً، حيث (شجاعاً) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيه الاسمُ المفهُمُ التشبيهِ (مثل)، فوجب تأخرُها عنه. ومنه أن تقولَ: هو شبهه كريماً.

ثانياً: الرتبة بين الحال وصاحبها:

١- جواز تقدم الحالِ على صاحبها:

الأصلُ في الحالِ أن تأخرَ عن صاحبِها ما لم يكنْ هناك مانعٌ من أحوالِ وجوبِ تقدمها، ولكن البصريُّن يجيزون أن تتقدمَ الحالُ على صاحبِها، فيجوزُ القولُ: أقبلَ محمودٌ ضاحكاً، وأقبلَ ضاحكاً محمودٌ. حيث (ضاحكاً) حالٌ منصوبة من الفاعلِ المرفوعِ (محمود)، فتأخرت عنه، وتقدمت عليه.

كما يجوزُ القولُ: أكلتُ الفاكهةَ ناضجةً، وأكلتُ ناضجةً الفاكهةَ. حيث (ناضجة) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ بهِ المنصوبِ (الفاكهة)، فجاز تأخرُها وتقدمُها.

ومنه قول طرفةَ بنِ العبدِ:

فسقى دياركُ غيرَ مفسدِها ضوبُ الربيعِ وديمةٌ تهيمُ^(١)

حيث (غير مفسدِها) حالٌ من الفاعلِ (ضوب)، وقد تقدمت عليه.

لكن الكوفيُّن لا يجيزون تقدمَ الحالِ على صاحبِها إذا كان مرفوعاً ظاهراً، ويعللون لذلك بأن في الحالِ ضميراً يعودُ على صاحبِها الظاهرِ، ولا يجوزُ تقديمُه

(١) (سقى) فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح المقتدر، منع من ظهوره التعليل. (دياركُ) ديار: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضميرُ المخاطبِ مبني في محل جر مضاف إليه. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وغير مضاف (ومفسد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، وضميرُ الغايةِ (ها) مبني في محل جر مضاف إليه. (ضوب) فاعل سقى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف (والربيع) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وديمة) الواو: حرف عطف مبني لا محل له من الإعراب. ديمة: معطوف على ضوب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (تهيم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقتدرة منع ظهورها الثقل. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. والجملة الفعلية في محل رفع، نعت لديمة.

على الظاهر، وأجازوا تقدم الحال على صاحبها إذا كان مضمراً، نحو: مسرعاً جئتُ.

وقيل: يمنع تقدم الحال على صاحبها عندهم مطلقاً.

كما منع الكوفيون تقديم الحال على صاحبها إذا كان منصوباً، حتى لا يتوهم البدلية نحو: أنضربُ زيداً ركباً، فعندهم إذا قدمت ركباً على زيدٍ لتوهم بدلية زيدٍ من ركبٍ.

ب- وجوب تقدم الحال على صاحبها:

يجب أن تتقدم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها محصوراً، فالمحصورُ هو الملفوظُ به ثانياً بعد للمحصورِ عليه، فتقول: ما أجابَ فاهماً إلا على. حيث (فاهماً) حالٌ منصوبةٌ من (على)، وتقدمت الحال على صاحبها تقديم وجوب لما أريد حصره عليها، فذكر بعد (إلا) الاستثنائية المسبوقة بالحرف النافي (ما).

ومثله أن تقول: ما أقبل مسرعاً إلا أحمدُ، ما رأيت ناضجاً إلا البرتقالَ، ما قرأت متمعناً إلا الفصل الخامس.

ومن طرق الحصر (إنما)، فتقول: إنما أقبل مسرعاً محمدُ، وإنما أغلقت محكماً الباب.

ج- وجوب تأخر الحال عن صاحبها:

يجب أن تتأخر الحال عن صاحبها وجوباً في مواضع، يراعى فيها الجانب المعنوي أو الجانب اللفظي، وهي:

١ - أن تكون الحال محصورة:

ذلك أن المحصورَ يكون ثانياً بالنسبة للمحصورِ عليه، ويكون ذلك من قبيل قصر الموصوفِ على الصفة. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، الكهف: ٥٦]. حيث (مبشرين ومنذرين) حالان من المفعول به المنصوب (المرسلين)، وقد حصرت الحال باستخدام النفي (ما) مع



الاستثناء (إلا)، ولما أريدَ حصرُها ذكرتُ ثانياً بعد (إلا)، فوجبَ تأخيرُها لهذا الغرضِ المعنوي (الحصر) الذي دلَّ عليه دليلٌ لفظي (النفي مع الاستثناء).

ومنه أن تقولَ: ما رأيتُ أحمدًا إلا أكلاً، وما سمعتهُ إلا مفهقهاً، وما أحسستُ به إلا عطفًا. وتقول: إنما أدوا أعمالهم مخلصين.

٢ - أن يكونَ صاحبُ الحالِ مجرورًا:

إذا كان صاحبُ الحالِ مجرورًا بحرفِ جرٍّ أو بالإضافة فإنه يمتنعُ تقدُّمُ الحالِ على صاحبِها عندَ جمهورِ النحاةِ، نحو: خرجتُ من الدارِ مفتوحةً، حيثُ (مفتوحة) حالٌ منصوبةٌ من (الدار)، وصاحبُ الحالِ مجرورٌ بحرفِ الجرِ (من)، فوجبَ تأخيرُها عندَ الجمهورِ.

ونحو: أعجبتُ إجابتكُ فاهمًا، حيثُ (فاهمًا) حالٌ منصوبةٌ من كافِ المخاطبِ في (إجابتكُ)، وهو في محلِ جرِّ مضافٍ إليه، فتأخرتُ الحالُ عن صاحبِها.

ومما يستشهدون به لذلك: أعجبتُ وجهها مسفرةً، حيثُ (مسفرة) حالٌ من ضميرِ الغائبةِ المضافِ إليه. وكذلك: هذا شاربُ السويقِ ملتوتًا.

ولا يجوزُ أن تتقدِّمَ الحالُ على صاحبِها المجرورِ بالإضافة؛ لأن المضافَ إليه لا يتقدِّمُ على المضافِ. وإنما يجوزُ أن تتقدِّمَ الحالُ بجوازِ تقدُّمِ صاحبِها.

وما جاء من تقدُّمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ يخرجونه على أوجهٍ أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبا: ٢٨] (١).

حيثُ (كافة) بمعنى (جميعًا) حالٌ منصوبة، والواضحُ أنها من المجرورِ باللامِ (الناس)، -ولكن الجمهورُ يخرجونها على أنها:

- حالٌ من (كافِ المخاطبِ) المفعولِ به في (أرسلناك)، وتكونُ (كافة) بمعنى (جامعًا للناس)، والتاءُ فيه للمبالغة، ولكن غيرهم يردون هذا.

- ويجعلها الزمخشري نائبةً عن المصدرِ، فيقدرها: إرسالُ كافةٍ للناسِ.

(١) بشيرا ونذيرا: حالان من ضميرِ المخاطبِ المفعولِ به.



- ومنهم من يجعلها مصدرًا جاءت على مثال فاعلة.

ويعللون لعدم جواز تقدم الحال على صاحبها للمجرور بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها، فحقه أن يتعلق بهما بواسطة واحدة، لكنه يمنع من ذلك أن الفعل لا يتعلق بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن ذلك التزام تأخير الحال، ولكنه يبدو أن السبب غرض معنوي، حيث الالتباس المعنوي بين الحال وصاحبها.

لكن كثيراً من النحاة يجيزون تقدم الحال على صاحبها المجرور^(١)، ومنهم الاخفش وأبو على الفارسي وابن جنى وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون، وبعض الكوفيين واختاره ابن مالك.

ومما يستشهدون به على جواز التقديم ما ذكره أبو على من المثل: زيدٌ خيرٌ ما يكون خيرٌ منك، التقدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرٌ ما يكون، فجعل (خير ما يكون) حالاً من الكاف في (منك)، وقدمها عليه.

ويستشهدون كذلك بقول الشاعر:

تسَلَّيتُ طَراً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

حيث (طرا) بمعنى (جميعاً) حال من ضمير المخاطبين في (عنكم)، وهو في محل جر بحرف الجر (عن)، وقد تقدمت عليه. والجمهور يجعلون ذلك ضرورة.

ومما يستشهدون به على التقدم قول المخيل السعدي:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلِبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ^(٢)

(١) ينظر: عمدة الحفاظ ٤٢٤ / شرح الكافية للرضي ١-٦-٢ / البحر المحيط ٨-٥٤٩ / شرح التصريح ١-٣٧٩ / شرح القمولى ١-٢٧.

(٢) (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى في محل نصب على الظرف، مضاف إليه، العامل فيه الجواب. (المرء) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وعندى أنه مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، حيث ذكر الاسم بعد أداة شرط غير جازمة. (أعيته) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدرة، والتاء للتأنيث، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به. (المروة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية مفسرة =

حيث (كهلاً) حالٌ من الضمير المجرور في (عليه)، وقد تقدمت عليه.

كما يذكرون شواهداً لتقديم الحالِ على صاحبِها والعامِل، منها قولُ الشاعرِ:

مشغوفةٌ بك قد شُغِفَتْ وإِذَا حُمُّ الْقِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

أى: شغفت بك مشغوفة، حيث: (مشغوفة) حالٌ من كافِ المخاطبِ في (بك)، وهو في محلِ جرِ الباءِ، وقد تقدمت الحالُ على صاحبِها، وعلى العامِل.

وقولُ الشاعرِ:

غافلاً تعرِّضُ المنيةَ للمرءِ ۚ فَيُذْعَى وَلَاتَ حِينَ إِيَاءِ^(١)

أى: تعرض المنية للمرء غافلاً، حيث (غافلاً) حالٌ من (المرء)، وهو اسمٌ مجرورٌ باللام، وقد تقدمت الحالُ على صاحبها وعلى العامِل.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان حرفُ الجرِّ زائداً امتنع حذفُه، أو قليلاً ما يحذف، كقولك: أَجْمِلْ بِمَحْمُودٍ مَقْبِلاً، كفى بأحمدَ مساعداً، فلا يجوزُ تقديمُها^(٢).

والكوفيون يجيزون تقديمَ الحالِ على صاحبِها فيما إذا كان مجروراً بحرفِ جرِّ زائد، نحو: ما جاء راكباً من رجلٍ^(٣).

للمحذوف، لا محل لها من الإعراب، وعلى الرأى الآخر تكون الجملة في محل رفع، خبر المبتدأ. (ناشئاً) حال من المرء منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (فمطلبها) القاء واقعة في جواب الشرط للربط حرف مبني لا محل له. (مطلب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة إليه. (كهلاً) حال من ضمير الغائب في (عليه) منصوبة. (عليه) جار ومجرور مбитان، وشبه الجملة متعلقة بالشدّة. (شديد) خبر المبتدأ مطلب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة الجواب لا محل لها من الإعراب.

(١) (لات) حرف نفى عامل عمل ليس مبني، لا محل له من الإعراب، اسمها محذوف وجوبا تقديره: الحين. (حين) خبر لات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إياء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) ينظر: شرح القمولى ١-٢١٠.

(٣) الأشمونى على الألفية: ١-٤٢٢.



٣ - أن يكونَ العاملُ في صاحبها لیت أو لعل أو كان أو فعل التعجب أو حرف

النداء:

لا تتقدم الحالُ على صاحبها إذا كان منصوباً بالأحرفِ الناسخةِ: لیت و لعل و كأن، أو كان منصوباً بفعلِ التعجب، أو كان منصوباً بحرفِ النداء. وقد مثلنا لذلك من قبلُ.

٤ - أن تكونَ الحالُ جملةً مقرونةً بالواو^(١):

إذا كانت الحالُ جملةً مصدريةً بواوِ الابتداءِ أو بواوِ الحالِ فإنه يجب أن تتأخرَ عن صاحبها، وذلك رعايةً للأصلِ من الواوِ، وهو العطفُ، والمعطوفُ يأتي ثانياً بعدَ المعطوفِ عليه. فتقول: أقبلَ صديقي وإنه يحملُ ما طلبتُه منه. حيث جملةٌ (وإنه يحملُ) في محلِّ نصب، حالٌ من الفاعلِ (صديقي)، وهى جملةٌ مصدريةٌ بالواوِ، فوجب تأخرها حتى لا يحدث التباسٌ بين صاحبِ الحالِ وموقعه الإعرابى وبين موقعِ إعرابى آخر.

٥ - أن تكونَ الحالُ متعددةً:

إذا تعددت الحالُ فإنها يجب أن تتأخرَ عن صاحبها، قياساً على تعدد الخبرِ ووجوب تأخره عن المبتدأ^(٢). فيقال: أكلتُ الرمانَ حلواً حامضاً. حيث (حلواً حامضاً) حالان من المفعولِ به (الرمان)، فوجب تأخرها عن صاحبها. وقد يكونُ تعدد الحالِ عن طريقِ حرفِ العطفِ، فيقال: ارتشفتُ القهوةَ ساخنةً ومضبوطةً.

٦ - أن يكونَ صاحبُ الحالِ ضميراً مستكنّاً فى الصفةِ الموصولةِ بالالفِ واللام:

إذا كان صاحبُ الحالِ ضميراً كائناً فى اسمِ فاعلٍ أو اسمِ مفعولٍ أو غيرهما وهو صلةٌ للفِ واللامِ فإنه يمتنعُ تقدمُ الحالِ على صاحبها، كأن تقول: القاصدُ لى سائلاً ريد^(٣). الواضح له مفهومًا هذه المسألة.

(٢) هاش شرح التصريح ١-٣٧٨.

(١) هامش شرح التصريح ١-٣٧٨.

(٣) شرح القمولى ١-٢١٣.

تنقسم الحالُ إلى عدة أقسامٍ بالنظرِ إلى جوانبٍ مختلفةٍ تحدد أنواعها من حيث هذه الأقسام، من نحو: جوانب المعنى، والزمن، والقصد منها، وصاحبها، والاشتقاق والجمود... إلى غير ذلك.

نحاول في هذا القسم من الدراسة أن نعرضَ كثيراً من أقسامِ الحالِ، وأنواعها من خلال كل قسم.

أولاً، أقسام الحال من حيث الأداء المعنوي في الجملة:

المقصود بالأداء المعنوي للحال في الجملة القيمة المعنوية التي تؤتي الحال من أجلها في الجملة المنشأة. والحال من هذا الجانب نوعان: حال مبينة أو مؤسسة، وأخرى مؤكدة.

أ- الحال المبينة:

تسمى الحال المؤسسة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، حيث تعطى معنىً جديداً في صاحبها أثناء إحدائه الفعل، فالحال المبينة أو المؤسسة تبين هيئة صاحبها كما أرادها له منشئها.

ومثالها: رأيت الكتابَ مفتوحاً، حيث (مفتوحاً) حالٌ منصوبةٌ من (الكتابِ)، وهي حالٌ مؤسسة أو مبينة؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، كما لا يستفاد معناها بدون ذكرها.

تأمل الأمثلة الآتية للحال المبينة أو المؤسسة:

اجتاز السباحُ المسافةَ سريعاً، أنهى المتصارعان الجولةَ متعاقبين، قرأت كتابَ التفسيرِ كاملاً.

ب- الحال المؤكدة:

هي الحال التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وقد أنكرها بعض النحاة وجعلوها من نوع الحال المبينة، فالحال المؤكدة إنما تجد معناها فيما سبقها، وإنما تذكر لتؤكد كلمةً سابقةً، أو مضمونَ جملةٍ سابقة. وتأتي على ثلاثة أنواع:



هى الحال التى تكون من لفظ عاملها أو معناها، فإذا كانت الحال من لفظ عاملها ومعناه فهى مؤكدة له لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. فـ (رسولاً) حال من المفعول به كافِ المخاطبِ فى أرسلناك، وهى من لفظِ العاملِ (أرسل) ومعناه، فهى مؤكدة لفظاً ومعنى.

ومثل ذلك قولُ الشاعر:

أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته والأزم توقى خلطِ الجدِّ باللعب^(١)

(مصيخاً) حال منصوبة من الفاعل المستتر فى (أصخ)، وتقديره: (أنت)، وهى من لفظ العامل (أصخ) ومعناه.

وإذا كانت الحال من معنى عاملها دونَ لفظه فهى مؤكدة له معنى فقط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَبَسَمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩]، حيث (ضاحكاً) حال من الفاعلِ المستترِ فى تبسم، وهى من معنى التبسم دونَ لفظه، فهى حال مؤكدة للعامل (تبسم) معنى. ومن النحاة من يرى أن الضحك غيرُ التبسم فتكونُ حالاً مبينةً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مَّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]. وقوله تعالى: ﴿وَكُلِّي مَدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠، القصص: ٣١]. كلٌّ من (مدبرين، ومدبرا) حال من الفاعل: ضمير المخاطبين فى (وليتم) وضمير الغائب المستتر فى (ولى)، لكنهما من معنى العامل (ولى) دون لفظه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠، الأعراف: ٧٤، هود: ٨٥، الشعراء: ١٨٣، العنكبوت: ٣٠]. حيث (مفسدين) حال من الفاعل (واو الجماعة) فى (تعثوا). وهى مؤكدة لمعنى الفعل (تعثى)، وهو بمعنى الفساد، ففهم معناها من معنى عاملها.

(١) شرح التصريح ١-٢٨٧.

هي الحال التي لا يقصد بها بيان الهيئة أثناء الحدث بقدر ما تبين توكيد صاحبها أثناء الحدث، لذلك فإنها تبنى من لفظٍ مؤكد. كما في قوله تعالى: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. ف (جميعاً) حال منصوبةٌ وعلامةُ نصبها الفتحَةُ، من الفاعلِ الاسمِ الموصولِ (مَنْ) المؤكِّدِ بلفظِ التوكيدِ (كلهم) .

ونجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ٣٢] . حيث تنصب (جميعاً) إما على الحالية، وإما على التوكيد. وأنت ترى أنهم لم ينفكوا عن معنى التوكيد، ويكون توكيداً لصاحب الحال فيما إذا احتسبت حالاً، وهو (الناس) .

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤]... ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا...﴾ [إبراهيم: ٢١] .

٣ - الحال المؤكدة لمضمون الجملة:

ضابطُ هذا التركيب أن تبنى حالٌ بعد جملةٍ اسميةٍ مكونةٍ من معرفتين جامدتين، وليس أحدهما في تأويل المشتق، وتجد أن الخبر هو المبتدأ؛ لأنه يكون بمثابة تعريف له، والغرض المعنوي للحال في مثل هذا التركيب يكون واحداً من:

- التعظيم، نحو: أنت الرجلُ مهيباً كاملاً، هو أحمد فارساً مغواراً، هو على مقداماً.

- التصغير والتحقير، نحو: هو علىٌ مدحوراً مقهوراً.

- تصاغر النفس وتواضعها، نحو: أنا عبدُ الله أكلاً كما يأكل العبيدُ، وأنا عبدك فقيراً إليك.

- الفخر، نحو: أنا علىٌ بطلاً شجاعاً، أنا أحمد كريماً.

ومنه قولُ سالم اليربوعي:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي وهَلْ بدارةٍ يا للناسِ من عَاري^(١)
حيث (معروفاً) حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية (أنا ابن دارة).

- بيان اليقين، نحو: هو محمود معلوماً مشهوراً، ومنه قوله تعالى:
﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١] وقوله تعالى:
﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [فاطر: ٣١].

- الوعيد والتهديد، نحو: هو سمير متمكنا منك، هو الحجاج سفاكاً للدماء،
ومنه قولُ الشاعر:

أنا أبو المِرْقَالِ عَقَاً فَظًا لِمَنْ أَعَادِي مِدْسَرًا دِلْظًا^(٢)

حيث (عقا فظا) حالان منصوبتان مؤكدتان لمضمون الجملة السابقة، ويعطيان
معنى الوعيد والتهديد.

- وقد يكون لغير ذلك من المعاني، نحو: هو أبوك عطوفاً. تلحظ أن معنى
الحال المؤكدة إنما هو لتأكيد معنى خبرها، وتقرير مؤداه، ولذلك فإنك تجد العلاقة
المعنوية قائمة بين الحال وخبر الجملة، فالمعطف يؤكد صفة الأبوة، والفقر إلى
المعبود من صفات العبد.

والحال المؤكدة لمضمون الجملة يجب أن تتأخر عنها؛ لأن المؤكّد لا يسبق
المؤكّد، ويلزم إضمارُ عاملها.

ويختلف النحاة فيما بينهم في العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة التي
تسبقها على النحو الآتي:

(١) سبق إعرابه ص (٩٤).

(٢) المساعد ٢- ٤٢.

المدرس: الدقّاع، فالدسّر: الطعن والدفع الشديد، الدلظّ: الغليظ الخلق، فالدلظ: الضرب والركز واللهمز
وشدة الدفع.

- يذهب مسيوه إلى أنها معمولةٌ لمحدوفٍ وجوبا يقدر بعد الخبر، والتقدير: أحقه، أو أعرفه، أو أحقنى، أو أعرفى.

- يذهب الزجاجُ إلى أن العاملَ هو الخبر بتأوله بسمىٍ أو مدعو، وقد يكون هذا التأول إذا جاء الخبرُ علماً. ويضعف هذا الرأي لاستلزامه المجاز.

- ويذهب آخرون -على رأسهم ابن خروف- إلى أن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى الانتباه. ويضعف هذا لجواز تقديم الحالِ على الخبر -حيثذ- وهو يمتنع لعدم تمام الجملة.

فلا يبقى إلا الأخذُ بالرأي الأول.

ثانياً: أقسام الحال من حيث مساحاة معناها فى الكلام:

المقصود بالمساحة المعنوية للحال فى الكلام مدى انتقال معناها من صاحبٍ إلى صاحبٍ آخر، ويقابل ذلك الحال التى ترتبطُ بصاحبها ارتباطاً كلياً فى أطواره المتتالية.

والحال من هذا الجانب نوعان: حال متقلّة، وأخرى ثابتةٌ لازمةٌ.

أ- الحال المتقلّة:

هى الحال التى تنتقل وتبديل من صاحبٍ إلى آخر، حيث تكون مقترنةً بالحدث أو ما يشبهه مما هو مقترنٌ بصاحبها، نحو: جاء محمدٌ ركباً، حيث (راكباً) حالٌ منصوبة، وعلامةٌ نصبها الفتحةُ، وهى حال من محمد أثناء المجيء، فهى مقيدةٌ لصاحبها أثناء إحدائه شيئاً ما، وتزول هيئةُ الصاحبِ على هذه الحالِ بزوالِ الحدثِ أو ما أشبهه. لذلك تسمى بالحالِ المقيدةِ.

ب- الحالُ اللازمة:

أو الحالُ الثابتة، وهى نقيضُ السابقة، وإن كانت الحالُ تبين هيئةَ صاحبها أثناء إحدائه حدثٍ ما أو شبهه، ثم تزولُ بزواله، فإن الحالَ اللازمةً تلزمُ صاحبها، وتثبتُ معه، ولا تزول بزوالِ ما ذكرت معه من حدثٍ أو شبهه. كأن تقول:



دعوت الله سميعاً، حيث (سميعاً) حال منصوبة من لفظ الجلالة تعالى، وهي مبيّنة للهيئة أثناء الدعاء، لكن هذه الهيئة أو هذه الصفة لا تزول بزوال الحدث، وإنما تظل ثابتة للمخالف تعالى، ملازمة له.

وفيها مواضع قياسية، وأمثلة سماعية تذكر بالتفصيل في هذه الدراسة.

ثالثاً، أقسام الحال من حيث القصدُ بها،

تُبنى الحال وتنشأ لتقصد لذاتها، أو يقصدَ بها غيرُها، الأولى تكون حالاً مقصودةً، والثانية تكون حالاً موطئةً. فالحال تنقسم من هذا الجانب إلى نوعين: حال مقصودة، وأخرى موطئة.

أ- الحال المقصودة:

هي الحال التي تبنى وتنشأ لتقصد لذاتها، أي: إن المتحدث إنما أنشأ هذه الحال لتضامن مع الحدث في بيان هيئة صاحِبها بمعناها ذاتة، فهي المقصودة من إنشاء الحديث، مثل ما ذكر.

ومن أمثلتها: أبلغتُ الخبرَ مبتمساً، حيث (مبتمساً) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلم في (أبلغت)، وهي مقصودة من إنشائها في ذاتها.

ب- الحال الموطئة:

وهي الحال الجامدة الموصوفة، ولا تكون مقصودة لذاتها من إنشائها في الجملة، وإنما تذكر توطئة لصفاتها التي تذكر بعدها، فصفاتها هي المقصودة، وهي موطئة لها، وتسمى الحال المهيئة أو المهدة، وإنما تذكر تمهيداً وهيئة وتوطئة للحال الحقيقية، وهي صفاتها. ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (٢٧) قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴿ [الزمر: ٢٧، ٢٨] (١). حيث (قرآناً) حال

(١) في نصب (قرآن) ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوباً على اللدح.

الثاني: أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره: اضنى، أو: اذكر.

الثالث: أن يكون حالاً موطئة.

النصب على الحالية من القرآن. يرجع إلى: الدر المنصون: ٦-١٣.

من (هذا القرآن) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، لكنها ليست الحال المقصودة، وإنما المقصود صفتها (عريباً)، فالحال الحقيقية (عريباً).

ومثل ذلك أن تقول: جاء محمودٌ رجلاً صالحاً، (رجلاً) حال من (محمود)، لكن المقصود صفتها (صالحاً)، ويمكن أن تسمى هذه الحال المؤكدة، حيث إن الحال في هذا التركيب وهو اسم جامدٌ يؤكدُ صاحبَ الحال قبلها.

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاتُكَ إِبرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهَا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 133]. (إلهاً) يمكن أن تعربَ حالاً منصوبةً، وتكونُ حالاً موطئةً، حيث المقصودُ بالحال -معنوياً- الصفةُ المنصوبةُ (واحدًا)، ويجوز أن تعربها على البدلية من (إله) السابقة.

ومن الحالِ الموطئةِ القولُ: رأيتك رجلاً صالحاً. حيث (رجلاً) حالٌ منصوبةٌ من ضميرِ المخاطبِ الكافِ في (رأيتك)، وهي حال موطئة لمعنى الصفة (صالحاً)، فهي المقصودةُ معنوياً.

وابها، أقسام الحال من حيث مرفوعها:

المقصودُ بالمرفوع ما يكمن في الحال من ضمير رفع، أو ما يوجد معها من اسم ظاهر، حيث إن الحالَ وصفٌ مشتق، والوصفُ المشتق يتضمن الصفةَ وما تقعُ عليه.

والحالُ تنقسم من هذا الجانبِ إلى قسمين: حال حقيقية، وأخرى سببية.

أ- الحال الحقيقية:

يجب أن تعودَ الحالُ على صاحبها، ويكون ذلك من خلال تضمناها - وهي صفةٌ مشتقةٌ - ضميراً يربطها به، فإذا تضمنت الحالُ هذا الضميرَ تضمناً ظاهراً أو متاولاً فإنها تكون حالاً حقيقية، ونلاحظ أن الضميرَ التضمنَ في الحالتين ضميرٌ مستتر.



مثالها: فهتمت الدرس مشروحاً. فـ (مشروحاً) حال منصوبة من الدرس، وهي تتضمن ضميراً يعود عليه تقديره (هو). فهو تضمن ظاهرٌ.

أما تضمن الحال للضمير تضمناً متأولاً فإنه يظهر في الحال إذا كانت مصدرًا أو اسماً جامداً، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة 274] (١). حيث (سرا وعلانية) حالان من الفاعل واو الجماعة في (ينفقون)، وهما مصدران يؤولان بالمشفق، تقديرهما: مسرين، ومعلنين، فتضمن الضمير هنا تضمن متأول. ومنها قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22]، حيث (صفا صفا) حالٌ بعد حال من الفاعل (ربك) وما عطف عليه (الملك)، والحالان اسمان جامدان لكنهما يؤولان بصفة مشتقة. والتقدير: مصطفين. وفيهما الضمير الذي يعود على صاحب الحال وتقديره: هم، فالتضمن هنا متأول.

(١) (الذين): اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (ينفقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (أموالهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة إلى أموال. (بالليل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإنفاق. (والنهار) حرف عطف مبني، ومعطوف على الليل مجرور. (سرا) مصدر واقع موقع الحال من واو الجماعة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (وعلانية) حرف عطف مبني، ومعطوف على (سرا) منصوب. (فلهم) الفاء واقعة في خبر المبتدأ للتوكيد وربط الخبر به، وكل مبتدأ دل على اسم عام أو مبهم أو كان فيه معنى الشرط، فلك أن تجعل خبره مقرونا بالفاء. (لهم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم. (أجرهم) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة إلى أجر، والجملة الاسمية المقرونة بالفاء في محل رفع خبر الاسم الموصول. (عند) ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بالأجر، أو في محل نصب حال منه. (ربهم) مضاف إلى عند مجرور وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مضاف إلى رب في محل جر. (ولا) الواو حرف عطف جملة على جملة مبني، لا: حرف نفى مبني. (خوف) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليهم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة خبر الاسم الموصول في محل رفع. (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف نفى مبني. (هم) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (يحزنون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ (هم)، والجملة الاسمية في محل رفع بالمعطف على خبر الاسم الموصول.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. حيث (خوفاً وطمعاً) حالان منصوبتان من الفاعل واو الجماعة في (ادعوه)، وهما مصدران يؤولان بمشتقٍ تقديره: خائفين وطماعين، فيتضمنان ضميراً عن طريق التأويل.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾ [إبراهيم: ٣١]^(١). حيث (سراً وعلانية) حالان منصوبتان من الفاعل واو الجماعة في (ينفقوا)^(٢).

ب- الحال السببية:

هي الحال التي لا تتضمن ضميراً تضمناً ظاهراً أو متأولاً فترفعه، وإنما ترفعُ اسماً ظاهراً يكون متممياً إلى صاحب الحال انتماءً جزئياً أو سببياً، ويجب أن يضاف إلى ضمير عائد إلى صاحب الحال، وبه ترتبط الحال بصاحبها.

مثالها: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾ [الأنعام: ١٤١]^(٣). حيث (مختلفاً) حال منصوبة من (الزرع)، لكنها ترفع اسماً يتسمى إلى الزرع، وهو (أكل)، وهو مضاف إلى ضمير الزرع، وهو فاعل لاسم الفاعل (مختلفاً) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) (يقيموا) فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب، أو جواب شرط محذوف، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل. وقد يكون جزم الفعل المضارع (يقيموا) على تقدير لام الأمر محذوفة، والتقدير: ليقيموا، أو على تقدير أمر محذوف: قل أقيموا يقيموا. أو: إن تقل أقيموا يقيموا. (إن يأتي يوم) مصدر مؤول في محل جر بالإضافة إلى قبل. (لا بيع فيه) جملة في محل رفع صفة ليوم.

(٢) في نصب (سراً وعلانية) ثلاثة أوجه:

الأول: على الحالية بتقدير: مسرين ومعلنين، أو: ذوى سر وعلانية، أو سرا وعلانية على أنها مصدران واقعان موقع الحال .

الثاني: على المصدرية بتقدير: يسرون سرا ويعلمون علانية.

الثالث: على النيابة عن المفعول المطلق، بتقدير: رزقا سرا.

(٣) (الذي) اسم موصول مبنى في محل رفع خبر المبتدأ (هو). (غير) معطوف على معروشات منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه أن تقول: أكرمت الطالبَ فاهماً درسَه، وقدرت الفتاةَ كريماً خلقَها، حيث الحالُ (فاهماً) من الفاعلِ (الطالب) تنصب المفعولَ به (درس) المضافَ إلى ضميرِ صاحبِ الحال، وكذلك الحال (كريماً) ترفع (خلق) المضافَ إلى ضميرِ صاحبِ الحال (الفتاة).

وتقول: كافات الطلابَ مرتفعةً درجاتهم - أنشأت البابَ واسعاً مدخله.

ومنه قول الشاعر:

إنما الميتُ من يعيش كئيباً كاسفاً بأله قليلَ الرجاء^(١)

وموضعُ الشاهدِ الحالُ المنصوبةُ (كاسفاً)، حيث رفعت الفاعلَ (بال) المضافَ إلى الضميرِ العائدِ على صاحبِ الحال (الميت)، فهي حالٌ سببية .

خامساً: أقسامُ الحالِ من حيثِ زمنها:

يقومُ هذا القسمُ من الحالِ على ارتباطِ الحالِ بالحدثِ العاملِ فيها زمنياً مع صاحبِها، وهي تجرى في هذا الجانبِ على ما يقسمُ إليه الزمنُ من الماضي والحالي والاستقبالي، لذلك فإن الحالَ بهذا النظر تأتي في ثلاثةِ أنواعٍ: مقارِنة، ومقدرة، ومحكية.

أ- الحالُ المقارِنة:

وتسمى الحالية، والمقصودُ بها الحالُ المقارِنةُ لحدوثِ حدثها، فهي الحالُ التي تبين هيئةَ صاحبِها أثناءَ حدوثِ الحدثِ القائمِ في الجملةِ، فالزمنُ رابطٌ بين الحدثِ مع صاحبِ الحالِ والحالِ؛ لذا كانت هذه الحالُ هي الغالبةُ من أنواعِ الحالِ؛ لأن الحالَ تقترنُ زماناً بعاملِها مع صاحبِها.

(١) (إنما) حرف حصر وقصر مبنى لا محل له من الإعراب. (الميت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعها الضمة.

(من) اسم موصول مبنى في محل رفع، خبر المبتدأ. (يعيش) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كئيباً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (كاسفاً) حال ثانية منصوبة. (باله) فاعل لكاسف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (قليل) حال ثالثة منصوبة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

ومثالها: أتأملُ الكونَ مؤمنًا بقدرَةِ الله، ف (مؤمنًا) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ ضميرِ المتكلمِ المستترِ في (أتكلمُ)، وتقديرُهُ (انا)، وتلاحظُ الاقترانَ الزمنيَ بينِ الحالِ والحدثِ (التأملِ) الحادثِ من صاحبها.

في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]. حيث (خائفا) والجملَةُ الفعليةُ (يترقب) حالان من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (خرج)، وهي حالٌ مقارنةٌ دونِ النظرِ إلى زمنِ عاملِها وزمنِها في الماضي؛ لأنِ النظرةُ تكونُ إلى الاقترانِ الزمنيِّ بينِ الحالِ وعاملِها مع صاحبها، وزمنُ الاثنينِ في الماضي، وهما مقترنانِ زمنيا.

ب- الحال المقدرة:

وتسمى المستقبلَّةُ أو المتطرِّةُ أو المترقِّبةُ، والمقصودُ بها الحالُ التي ينتظرُ رمئها، أو يستقبلُ بالنسبةِ لزمنِ عاملِها مع صاحبها، فهي حالٌ مترقِّبةٌ بالنسبةِ لعاملِها، تتضحُ هذه الحالُ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. (خالدين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الياءُ. وصاحبُها الفاعلُ وأو الجماعةِ في (ادخلوها)، والعاملُ فعلُ الأمرِ (ادخل)، والحالُ هنا مقدرَةٌ، حيثُ زمنُها مستقبلٌ بالنسبةِ إلى زمنِ عاملِها مع صاحبها؛ لأنِ الخلودَ - وهو معنى الحالِ - يأتي بعدَ دخولِ الجنةِ .

ومثل ذلك في القرآن الكريم مواضعٌ كثيرةٌ منها:

﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢].

﴿وَادْخُلِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [إبراهيم: ٢٣].

﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩].

﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾

[الفتح: ٥].

﴿وَبَشِّرْتَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصفوات: ١١١]، حيث (نبيًّا) حال منصوبة من (إسحاق)، والعامل (بشّر)، وأنت تلحظ أن زمن الحال، وهو زمن النبوة، يكون بعد زمن العامل مع صاحبه، وهو زمن التبشير.

ومن ذلك أن تقول: أبر هذه الخشبة قلمًا، ابن هذا المكان بيتًا، خط هذا الثوب قميصًا. كلٌّ من (قلمًا، بيتًا، قميصًا) حال منصوبة، وزمنها يكون بعد زمن العامل (ابر - ابن - خط)، فهي أحوالٌ مقدره.

ويجوز أن يكون منه قوله تعالى: ﴿وَتَنحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]. حيث (بيوتًا) حالٌ من المفعول به (الجبال)، وهي حالٌ مقدره^(١).

ج- الحال المحكية:

هي الحال التي لا يتفق زمنها مع زمن عاملها وصاحبها، كما هو الحال في المقدره، إلا أن المقدره يكون زمنها في المستقبل بالنسبة لزمن العامل، أما للمحكية فإن زمنها يكون في الماضي بالنسبة لزمن عاملها، لذلك سمّوها محكيةً.

ومثالها أن تقول: وقد صادفوا الناس وقد انتظموا معاني الحب والوفاء. فالجملة الفعلية «وقد انتظموا» في محل نصب، حال من (الناس)، والعامل فيها: (قد صادفوا)، وتلحظ أن زمن انتظام معاني الحب والوفاء قبل زمن مصادفتهم للناس، فزمن العامل بعد زمن الحال.

ومنها أن تقول: أعرضُ عليه القضية وقد حكم فيها. الجملة الفعلية (وقد حكم) في محل نصب، حال من (القضية)، أو من ضمير الغائب في (عليه)، وزمنها يسبق زمن العامل فيها، وهو (أعرض).

(١) ينظر: البحر المحيط ٥-٩٤ / الدر المصون ٣-٢٩٣.

في إعراب هذه الآية أوجه:

- أن تكون الجبال منصوبة على نزع الخافض، أي: من الجبال، فتكون (بيوتًا) مفعولاً به.
- أن يضمن (تنحيتون) معنى الفعل المتعدى إلى مفعولين، أي: تنحيتون، أو تصيرون، فيكون كلٌّ من الجبال وبيوت مفعولاً به، والتقدير: تنحيتون الجبال بيوتًا.
- أن يكون (الجبال) هو المفعول به.

لا بدُّ للحال من صاحبٍ له موقعٌ في الجملة تبيّن هَيْئته أثناء جريان حدث ما، أو تؤكد علاقةً معيّنين يرتبطان من خلال إنشاء جملة اسمية، والحال تنقسم من هذا الجانب إلى أنواع:

أ- الحال من الفاعل:

هي الحال التي تبيّن هيئة الفاعل أثناء إحدائه العامل في الحال، نحو: أقبلَ على الإجابةِ واثقاً بنفسه. (واثقاً) حال منصوبةٌ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (أقبل).
رفع محمد وعلى الشغلَ مشتركين. (مشتركين) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ والمعطوفِ عليه (محمد وعلى).

أنهى اللاعبونَ المباراةَ ولياقتهم عاليةً. الجملة الاسمية (ولياقتهم عالية) في محلِّ نصب، حال من الفاعل (اللاعبون).

ب- الحال من المفعول به:

هي الحال التي تبيّن هيئة المفعول به أثناء جريان الفعلِ العاملِ في الحالِ عليه،
نحو:

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الفتح: ٨]. كل من (شاهداً، ومبشراً، ونذيراً) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به كافِ المخاطبِ في (أرسلناك).

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]. (مبشرات) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به (الرياح).

الزَّمْتُهُمَا الْبَيْعَ مَتَضَامِنَيْنِ. (متضامين) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به ضميرِ الغائبينِ في (الزمتهما).

ويجوز أن يكونَ منه قوله تعالى في أحدِ الأوجهِ الإعرابيةِ: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، حيث (بيوتاً) حالٌ مقدرَةٌ منصوبةٌ من المفعولِ به (الجبال)، وإن كانت الحالُ جامدةً فهي بمعنى المشتقة، والتقدير: مسكونة.

قد تبين الحال هيئة الفاعل والمفعول به معاً أثناء جريان الحدث العامل فيها، والجارى من الفاعل، وعلى المفعول به. وهى - حيثئذ - تدل على أكثر من واحد، نحو: قابل على محموداً مبسمين. (مبسمين) حال منصوبة من الفاعل (على) والمفعول به (محموداً) معاً.

ويمكن أن يكون مثالا لذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]. حيث (زحفا) مصدر واقع موقع الحال يصح أن يكون من الفاعل ضمير المخاطبين فى (لقيتم)، ومن المفعول به الاسم الموصول (الذين كفروا)، بتضامتهما معاً، حيث إن كلاهما يزحف إلى الآخر^(١).

وقد يكون لكل من الفاعل والمفعول به حال خاصة به تفترق عن الأخرى، لكن الحالين تشتركان فى الحدث، فتقول: رأت هنداً معجبةً علياً ماراً بمنزلها.

ملحوظة: فى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]. نجد أن المصدر المنصوب (بشراً) يحتمل أن يكون فى موضع الحال من الفاعل الضمير المستتر فى (يرسل)، ويحتمل أن يكون فى موضع الحال من المفعول به (الرياح).

د- الحال من الفاعل والمفعول معه معاً:

من أمثلة بعض النحاة^(٢): «جئتُك أنا وزيدٌ راكبين». حيث (راكبين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء؛ لأنها دالة على مثنى، وصاحبها الفاعل ضمير المتكلم فى (جئتك)، والمفعول معه المنصوب (زيداً) معاً.

ومنه أرى أنه يمكن أن نأتى بالحال من المفعول معه، إذ يصح القول: ذهبت أنا ومحمدًا محمولاً، حيث (محمولاً) حال من المفعول معه (محمد).

(١) ينظر: البحر للحيط ٥-٢٩٢.

(٢) شرح القمولى ١-١٩٠.

قد يكون صاحب الحال مجروراً، سواءً أكان مجروراً بحرف الجر، أم أكان بالإضافة بشروط.

من أمثلة صاحب الحال المجرور بحرف الجر قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرْنَا بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢]. حيث (نبياً) حال منصوبة من الاسم المجرور (إسحاق).

وقوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [المائدة: ٤٦]. (مصداقاً) حال منصوبة من المجرور (عيسى)، والجار (الباء).
ومنه قول الشاعر (سويد بن خدّاق):

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد^(١)
حيث (كهلاً) حال منصوبة من الضمير المجرور في (عليه).

- أما الحال من الاسم للمجرور بالإضافة فإنه لا يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه؛ لأن العامل في الحال يكون غير العامل في صاحبها - حيثئذ - وهذا ممتنع، حيث ذكرنا من قبل أن الحال يجب أن تتضمن صاحبها، فيجب أن يكون العامل فيهما واحداً.

لكنه يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه في المواضع الآتية:

١- أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. (إخواناً) حال منصوبة من ضمير الغائين في (صدورهم)، و(صدور) المضاف بعض (هم) ضمير الغائين المضاف إليه.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]. (ميتاً) حال منصوبة من (أخ)، وهو مضاف إليه، واللحم بعض من الأخ. ومن النحاة من يرى أن (ميتاً) منصوب بفعل محذوف، تقديره: أمدح^(٢).

(١) الصباني على الأشموني ٢- ١٧٨.

(٢) البحر المحيط ٦ - ٤٨٩.

ومنه: أعجبنى وجهها مُسْفِرَةً ، وقولُ النابغة الجعدي:

كَأَنَّ حَوَامِيَه مُدْبِرًا حُضِبِنَ وَإِنْ لَمْ تُكُنْ تُخْضَبِ

(مدبراً) حالٌ من المضاف إليه ضمير الغائب في (حواميه)، وتلاحظ أن المضاف بعضُ المضافِ إليه، حيث الحوامى جمع حامية، وهى ما فوق الحافر.

٢- أن يكون المضاف كـبعضٍ من المضاف إليه، وذلك إذا صحَّ الاستغناءُ عنه بالمضافِ إليه، ومنه: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]. حيث (حنيفاً) حالٌ منصوبةٌ من (إبراهيم)، وهو مضاف إليه، والمِلَّةُ كجزءٍ أو كـبعضٍ من (إبراهيم)، ولذلك يصحُّ الاستغناءُ عنها به، فيمكن القولُ: اتبع إبراهيم حنيفاً. ومن النحاة من يرى أن (حنيفاً) حالٌ من (ملة)، وهى بمعنى الدين، فذكرَ الحالَ لذلك^(١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]. (مصبحين) حال منصوبةٌ من اسم الإشارة (هؤلاء)، وهو مضافٌ إليه، الذى يصح الاستغناءُ عنه به.

ومن النحاة من يرى أن (مصبحين) حالٌ من الضميرِ المستكنِ فى مقطوع^(٢).

٣- أن يكونَ المضافُ اسماً عاملاً فى الحالِ، وذلك بأن يكونَ المضافُ صفةً مشتقةً عاملةً أو مصدرًا، ويكون هو العاملُ فى الحالِ، نحو: أعجبتنى كتابتكَ دقيقتًا، حيث (دقيقتًا) حالٌ منصوبةٌ من ضميرِ المخاطبِ المضافِ إليه، والعاملُ فيها المصدرُ المضافُ.

ومنه أن تقولَ: سررتُ من قراءتِكَ ضابطًا، أعجبتنى انطلاقتُكَ منفردًا. ومنه: هذا شاربُ السُّويقِ ملتوتًا، حيث (ملتوتًا) حالٌ منصوبةٌ من (السويق)، وصاحب الحالِ مجرورٌ بالإضافةِ إلى (شارب)، والمضاف اسمُ فاعلٍ عاملٌ فى الحالِ.

(١) البحر المحيط ٦-٦١١.

(٢) البحر المحيط ٦-٤٨٩.



وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]. (جميعاً) حالٌ من ضمير المخاطبين في (مرجعكم)، وصاحبُ الحالِ مجرورٌ بالإضافة، وهو عاملٌ في الحالِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الانعام: ١٢٨]. حيثُ (خالدين) حالٌ من ضمير المخاطبين المضافِ إليه، والعامل فيها (مشوى)؛ لأنه مصدر ميمي، أي: مقام، مصدرًا لا اسمَ مكانٍ.

ومنه: أعجبنى ركوبُ الفرسِ مسرجًا، وقيامُ زيدٍ مسرعًا^(١).

و- الحال من الفاعل والمجرور معًا:

قد تأتي الحالُ من الفاعلِ والمجرورِ معًا، أي: إن الحالَ تبين هيئةَ الفاعلِ مع هيئةِ المجرورِ أثناء جريان الحدثِ العاملِ فيها، نحو: فرِحَ علىُّ بمحمدٍ صديقين، حيثُ (صديقين) حالٌ منصوبةٌ تبين هيئةَ الفاعلِ (على) مع هيئةِ المجرورِ (محمد) أثناء إحداتِ الإعجابِ.

أعطى محمدٌ الكتابَ إلى علىٍّ مبسمين، حيثُ (مبسمين) حالٌ من الفاعلِ (محمد)، والمجرورِ (على).

هذا إلى جانب ما يمكن أن يكون لكلٍّ من الفاعلِ والمجرورِ حالٌ خاصةً المعنى، لكن الاشتراك في العاملِ فيهما، حيثُ يقالُ: مرَّ محمودٌ سريعًا بسميرٍ واقفًا.

ز- الحالُ من المفعولِ بهِ والمجرورِ معًا:

قد تبنى الحالُ لتبينَ هيئةَ المفعولِ بهِ والمجرورِ معًا أثناء حدوثِ الفعلِ، سواءً أكانت الحالان متحدثتي اللفظِ والمعنى، أم مختلفتين في اللفظِ والمعنى، فتقول:

تسلَّم الشرطيُّ الجانيَ مع المجنىِّ عليه مقيدين، حيثُ (مقيدين) حالٌ منصوبة، وعلامة نصيبها الياءُ؛ لأنها مثنى، وهى حالٌ من المفعولِ بهِ (الجاني)، والمجرورِ (المجنى عليه).

(١) البحر المحيط ٩٦ - ٥٢٠.



رأيت في الحجرة مضاءةً محمداً يذاكر، حيث (مضاءة) حال من المجرور (الحجرة)، والجمله الفعلية (يذاكر) حال من المفعول به (محمداً)، والحالان مشتركتان في حدث واحد .

ح- الحال من المبتدأ:

اختلف النحاة فيما بينهم في جوار مجيء الحال من المبتدأ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف: ١٢]. نجد أن (إماماً ورحمة) حالان منصوبتان، ولا جدال في أنهما حالان من (كتاب)، لكن بحث النحاة عن العامل في الحالين يجعل صاحبهما ضميراً يعود على الكتاب، حيث يقدرون العامل ما عمل في شبه الجملة (من قبله)، وهنا إن عد استقرارا التيسر الفاعل بالمبتدأ، فيكون التقدير: واستقر من قبله كتاب موسى إماماً ورحمة، وإن قدر به (كان) فيكون التقدير: وكتاب موسى كان من قبل القرآن في حال كونه إماماً^(١). وفي كل تقدير تكون الحالان من ضمير (كتاب موسى)، ولا يوجد أمامنا إلا (كتاب موسى) دون ضميره، فالحالان الظاهرتان من المبتدأ الظاهر الموجود.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاشِفِينَ﴾ [غافر: ١٨]. حيث (كاشفين) حال منصوبة من القلوب، وجمعت جمع مذكر سالماً، لأنه لما أسند إليها ما أسند إلى العقلاء جمعت جمعهم^(٢)، لكن اختلافهم في صاحب الحال ينحصر في كونه:

- الضمير المستكن في العامل المحذوف في شبه الجملة الخبر (لدى الحناجر).
- القلوب.

- أصحاب القلوب على المعنى.

- ما أبدل منه القلوب، أو ما أضيف إليه، والمراد: قلوب الناس.

- ضمير الغائبين في (أنذرهم)، وهي في هذا التقدير حال مقدرة.

(١) ينظر: البحر المحيط ٩- ٤٣٨ / الدر المصون ٦- ١٣٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٩- ٢٤٦ / الدر المصون ٦- ٣٥.



لكن كثيراً من النحاة جوزوا مجيء الحال من المبتدأ إذا كان فيه فائدة، ويكون ذلك إذا دخله التنيبه والتعريف، كأن تقول: هو زيدٌ مطلقاً في حاجتك، وأنا زيدٌ مطلقاً في حاجتك. لكنهم ينعون القول: زيدٌ مطلقاً في حاجتك، حيث لم يكن فيه تنيبه ولا تعريف^(١).

لكننا إذا أمعنا النظر في تركيب الجملة الاسمية فإننا نجد أن المبتدأ فيها يجب أن يخبر عنه بخبر، والخبر واحدٌ من الصفة المشتقة، وفيها معنى الفعل، أو المصدر الذي يؤول بمشتق، وفيه - كذلك - معنى الفعل، أو هو هو المبتدأ، فيقوى المبتدأ بتكرار ذاته في الخبر أو شبه جملة أو جملة وفيهما الفعل أو ما يشبهه، إذا أدركنا ذلك؛ فلماذا نشك في مجيء الحال من المبتدأ، ونحن نلمس أنه لا بد له من الإخبار عنه بواحدٍ مما سبق أو غيره^(٢).

وأذكر - هنا - بما ذكره النحاة من مجيء الحال المؤكدة من جملة اسمية المبتدأ فيها والخبر اسمان جامدان، نحو: هو على شجاعاً بطلاً مغواراً...

ومن قبيل مجيء الحال من المبتدأ مجيئها عما أصله المبتدأ، من نحو: اسم (إن)، أو اسم (كان) أو غير ذلك. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [القلم: ٣٤]، شبه الجملة (عند ربهم) في محل نصب على الحالية من اسم (إن) المؤخر (جنت النعيم)، أو أن يكون ظرفاً للعامل في شبه الجملة الخبر المقدم (للمتقين)^(٢).

ط- الحال من الخبر:

قد تكون الحال مبينة لهيئة الخبر أثناء قرنه بالمبتدأ، كما هو في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]. حيث (آية) حالٌ من الخبر (ناقة الله)، وإن كانوا يختلفون في العامل في الحال هنا بين اسم الإشارة، ومعنى التنيبه، وعاملٍ مضميرٍ تقديره: انظروا إليها....

(١) ينظر: الكتاب ٢-٧٨-٨١ / شرح القمولى ١-١٩١.

(٢) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢-٢٦٧ / الدر المصون ٦-٣٥٧.

وقد تأتي الحالُ مبيّنةً لهيئةَ ما أصله خبرٌ مبتدأ، أي: ما كان خبراً للأحرفِ الناسخةِ أو الأفعالِ الناسخةِ، وذلك أثناءَ قرينه بما أصله المبتدأ وهو اسمٌ هذه الأحرفِ، أو هذه الأفعالِ. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيِ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] (١). حيث كلٌّ من (مصدقاً) و(مبشراً) حالٌ منصوبةٌ من (رسول)، و(رسول) خبر (إن) مرفوعٌ.

- ويجوز أن تكونَ حالاً مؤكدةً (٢)، والعامل فيها (رسول)، أو ما دل عليه الكلام.

- وهناك من يجعلها حالاً من (عيسى) (٣).

- وهناك من يجعلها حالاً دون ذكر صاحبها (٤).

- لكنه - من الأرجح - أن تكونَ حالاً من (رسول)، لدواعٍ صناعيةٍ لفظية، وأخرى معنوية.

فمن حيث المعنى يرجح ربطُ التصديق بالرسالة، وذلك أظهرٌ من ربط التصديق بعيسى - عليه السلام - أما من حيث الصنعة واللفظ فإن (مصدقاً) فيها ما يدل على المتكلم، وهو ما يتعلق بها من قوله (لما بين يدي)، و(عيسى) للغائب، ويوجد بعده ما يدل على التكلم، وهو (إني رسول)، كما أننا لو جعلناها حالاً مؤكدةً فهي إما مؤكدةٌ لمضمون الجملة (إني رسول)، والخبر (رسول) غير جامد، وإما مؤكدةٌ للعامل، وهما يختلفان معنى إذا جعلنا العاملَ رسولاً، وإما مؤكدةٌ لصاحبها، وهو إما ضمير المتكلم (اسم إن) في (إني)، وإما الخبر (رسول). ومن

(١) الجملة الفعلية (بأني) والجملة الاسمية (اسم أحمد) في محل جر نعت لرسول، حيث إنه نكرة، ويجوز أن تجعل الثانية حالاً من النكرة (رسول) لأنها وصفت بالجملة الفعلية، ويجوز أن تجعلها حالاً من الفاعل الضمير المستتر في يأتي.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢-١٢٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢-٣٧٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤-١٢٠ / البحر المحيط ١٠-١٦٥.



حيث الأولى تكون مؤكدة لما هو مبتدأ، وتجعل العامل رسولا، ومن حيث الثانية تكون مؤكدة للخبر، ويكون العامل ما فيه معنى الفعل من لفظ التوكيد، أو غير ذلك.

لذا يرجح أن تكون حالا من الخبر (رسول)، سواء أ جعلتها حالا مؤكدة، أم حالا مبنية، وهو الأرجح عندي، وفي رأيي - كذلك - أن نجعلها حالا مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها، وهي (إني رسول الله)، باحتساب (رسول الله) اسما جامدا.

ج- الحال من المبتدأ والخبر معاً:

قد تأتي الحال مبنية لهيئة قرن الخبر بالمبتدأ، وقرنهما معاً يتمثل في الحكم الكامن في الخبر والمسند إلى المبتدأ، أو المخبر به عن المبتدأ، فتأتي الحال لتبين هيئة هذا الاقتران، وهذه الهيئة تكمن في معنى الحال، وفي هذا التركيب يكون ركنا الجملة الاسمية اسمين جامدين، فأقول: هو محمدٌ كريماً، حيث أخبرت عن الغائب المتحدث عنه أنه محمدٌ، ثم بينت هيئة هذا الاقتران بأنه في حالٍ كريمٍ.

ومثل ذلك أن تقول: أنا خالدٌ بطلاً شجاعاً، وهو أخوك عبدُ الله رحيماً. ولك أن تقول: إنه محمود عالمٌ. هو أبوك عطوفاً، إنه أخوك مناضلاً، وهذه هي الحال المؤكدة لمضمون الجملة.

د- الحال من الفعل:

يذكر السهيلي: «تعني بالحال صفة الفاعل التي فيها ضميره، أو صفة المفعول، أو صفة المصدر الذي عملَ فيها... ثم يذكر: وإذا قلت: جاء زيدٌ مشياً، عمل فيه أيضاً، لا من حيث كان صفةً لزيد؛ لأنه لا ضميرٌ فيه يعود على زيد، ولكن من حيث كان صفةً للمصدر الذي هو المجيء، فيعمل فيه (جاء) كما يعملُ في المصدر»^(١).

(١) نتائج الفكر ٣٩٤، ٣٩٥.

كما سبق نلاحظ أن الحال قد تأتي مبنية لهيئة الحدث الذي في الفعل العامل فيها، ويشترط فيها - حيثئذ - أن تكون مصدرًا لا غير، حيث إن الحال تكون صفة، وذكر السهيلي في موصوف الحال أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مصدرًا، وموصوف الحال يكون أكثر من ذلك، لكن الذي يعنينا من قوله أن الحال قد تكون صفة للمصدر، ويقصد بالمصدر الحدث الكامن في الفعل، وأذكر أن الفعل يتضمن الحدث وزمنه.

فيقال: جاء محمود ركضًا، حيث (ركضًا) حال منصوبة تين هيئة المجيء المسند إلى محمود، والنحاة يؤولون المصدر هنا بصفة مشتقة، حتى تشمل الصفة وصاحبها، فتتضمن الحال لذلك - الصفة وموصوفها، وتقديره في المثل: راضًا، لكننا إذا رأينا أن الحال قد تين هيئة الحدث الموجود في فعل الجملة بمفرده فإننا لا نحتاج إلى تأويل، ونجعل المصدر حالاً من المصدر الكامن في الفعل، أو من الفعل على سبيل المجاز.

ولا يستطيع النحاة أن يتجاوزوا مجيء الحال مصدرًا من طريق السماع، ومن طريق القياس، والقول في هذا مفصل في موضعه.

ومن أمثلة ذلك سماعاً: كلمته مشافهة، ولقيته فجأة وفجأة، وكفاحاً ومكافحةً، وأتيت ركضاً وعدواً ومشياً... إلخ.

أما ما جاء من ذلك عن طريق القياس فهو على مثال قولك: هو الرجل شهامةً، إنه البارودي شعراً، أما أدباً فمؤدبٌ.

سابعا: أقسام الحال من حيث الاشتقاق والجمود:

تنقسم الحال من حيث تصنيفها تحت المشتق والجامد إلى نوعين: الحال المشتقة، والحال الجامدة.

أ- الحال المشتقة:

وهو أصل مبنى الحال، حيث يجب أن تتضمن الحال موصوفها وصفته منصوبة لتين هيئته وترتبط به، مثال ذلك: نظرت إليه مترقبًا، (مترقبًا) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلم (التاء) في (نظرت)، وهي صفة مشتقة اسم فاعل، والحال

المشتقة تكون اسمَ فاعلي، أو اسمَ مفعول، أو صيغةً مبالغة، أو صفةً مشبهة، أو اسم تفضيل.

ب- الحال الجامدة:

قد تأتي الحالُ جامدةً من ثلاثِ طرقٍ:

الأولى: أن تأتيَ مصدرًا عن طريقِ السماعِ، كما ذكرنا - سابقا - من مجيءِ الحالِ مصدرًا، كما في القول: أخذت ذلك عنه سماعًا أو سمعًا، لقيته عيانًا، أتيته عدوًا... إلخ.

الثانية: أن تأتيَ مصدرًا عن طريقِ القياسِ، كما إذا قلت: أنت الحكيمُ رأيًا، هو الرجلُ تصرفًا، إنه قسٌّ بلاغةً، والمتنبى شعرًا، أما أدبًا فمؤدبٌ، وأما جهلًا فجاهلٌ.

الثالثة: أن تأتيَ اسمًا جامدًا غيرَ مصدرٍ في مواضعٍ قياسية، من نحو: يبدو طفلًا في سلوكه، قسم عليهم المالَ أرباعًا، قاله رأيا عاقلا، شرحت الموضوعَ فكرةً فكرةً، محمد علمًا أحسنُ منه أدبًا، إنه خاتمك حديدًا، وهي ملابسك قطعًا، وهذا طنك ثوبًا، كلمته فاه إلى فيّ، مررت بالحطب زرعًا، ثم مررت به رمادًا... إلخ.

وهذه الأنواعُ مفصلةٌ في موضعِها.

ثامنًا، من حيثِ التعيينِ فيها (تعريفها وتكبيرها):

تأتي الحالُ في التركيبِ من حيثِ تعيينها، أي: تعريفها وتكبيرها على نوعين: حال نكرة، وأخرى معرفة.

أ- الحال النكرة:

الغالبُ في الحالِ أن تكونَ نكرةً؛ لأن صاحبها يغلب فيه أن يكونَ معرفةً، فوجب المخالفةُ حتى لا تلتبسَ الحالُ بالصفةِ إذا توافرت المطابقةُ بينها وبين صاحبها.



ومثل ذلك ما ذكر من أمثلة سابقة، ونحو: يقف الجنودُ على الحدودِ يقظين متاهين للدفاع. فكل من (يقظين، ومتاهين) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ (الجنود)، وتلاحظ فيها أنها نكرةٌ.

ب- الحال المعرفة:

سمع في اللغة أحوالٌ جاءت معرفةً، لكن جمهور النحاة يؤولونها بنكرة، من ذلك: أرسلها العراك، أى: معتركة، أعبدُ اللهَ وحده، أى: منفرداً، طلبت جهدك، أى: مجتهداً.

ومنه قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لِنِ رُجِعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرَضُ مِنْهَا الْأَذَلُّ ﴾ [المنافقون: ٨] فى قراءة الحسن وابن أبى عبيدة: «النُخْرِجَنَّ الأعْرَضُ مِنْهَا الْأَذَلُّ» بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلمين، مع نصبِ (الأعز والأذل)، فيكون (الأعز) مفعولاً به، و (الأذل) حالٌ منصوبة، ويؤولونها بنكرة (ذليلاً).

تاسعاً: أقسام الحال من حيث تعيين صاحبيها:

ذكرنا أن هناك مخالفةً بين الحالِ وصاحبها فى التعيينِ (التعريف والتكثير)، ومن المنطق أن يكون صاحبُ الحالِ هو المعرفة؛ لأنه محورُ أساسٍ بين المتحدثِ والمستمع ليقام عليه معنى الحالِ، ولكننا نجد أن الحالَ - فى التركيب العربى - تنقسمُ إلى قسمين من حيثُ هذا الجانبُ: حالٌ من المعرفة، وأخرى من النكرة.

أ- الحال من المعرفة:

تأتى الحالُ نكرةً وصاحبها معرفةً، وهذا هو الأصلُ - كما ذكرنا - سواءً كان موقعه الإعرابى، نحو: أقبِل الطالبُ على دروسه فى شغفٍ، فشبهُ الجملةِ (فى شغفٍ) فى محلِّ نصبٍ على الحاليةِ من الفاعلِ (الطالبِ)، وتلاحظ أنه معرفة بالأداة.

تلاحظُ ذلك فيما إذا قلتُ: إنه يودى عمله مخلصاً، لقد سَعَوْا إلينا وكلُّهم أملٌ، توجهَ إلى كليته ركضاً. كلُّ من: (مخلصاً)، والجملة الاسمية (وكلهم

أمل)، والمصدر (ركضاً) حالٌ من الفاعل ضمير الغائب في (يؤدى)، والفاعل (واو الجماعة) في (سعوا)، والفاعل ضمير الغائب في (توجّه)، وتلاحظ أن أصحاب الأحوال معارفٌ.

ومن ذلك أن تقول: فهمت الدرسَ مشروحاً، شربتُ من الإناءِ نظيفاً تقابل على مع محمود مبتسمين، ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

ب- الحال من النكرة:

لا تأتي الحالٌ وصاحبها نكرةٌ إلا إذا كانت نكرةٌ مخصصةً، والتخصيصُ إما أن يكون: بالإضافة، أو بالصفة، أو بتقدم الحالِ على صاحبها، أو بعمولٍ، أو في سياقٍ نفيٍّ أو نهىٍّ أو استفهامٍ. من أمثلة ذلك:

هذا كتابٌ نحوٍ مفتوحاً أمامي. استمعت إلى درسٍ جديدٍ مشوقاً موضوعه.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٥]، شبه الجملة (عند ربهم) في محلِّ نصب، حالٌ من (جنان)؛ لأنها صفةٌ لها، فلما تقدمت الصفةُ على الموصوفِ نصبت على الحالية.

له عندي سبعونٌ جنيهاً كاملةً، (كاملة) حالٌ من (سبعون)، وهو نكرة، وجاز ذلك لتخصيصه بعموله (جنيها)...

وهذه مفصلةٌ في موضعها من الدراسة.

عاشراً: أقسامُ الحال من حيث صورها اللفظية:

تأتي الحالُ في الجملة العربية في ثلاث صورٍ لفظيةٍ مدروسةٍ بالتفصيل في موضعها، وهي - في إيجاز - : الحال الاسم، الحال شبه الجملة، الحال الجملة.

١- الحال الاسم:

تكون مشتقةً، وقد تكون اسماً جامداً مصدرًا وغيرَ مصدر. مثال ذلك: استمعتُ إلى الأذانِ مجيياً - لقد أدى هذا وحده - أقبل إيلنا عدواً - لقد دخلوا فرداً فرداً.



كلٌّ من (مجيبا، ووحداً، وعدواً، وفرداً فرداً) حالٌ منصوبة، وكلها أسماء، الأولى منها صفة مشتقة، والأسماء الأخرى جامدةٌ بين المصدرية وغير المصدرية.

ب- الحال شبه الجملة:

من صور الحال أن تأتي شبه جملة، كما هو في قول النابغة الذبياني:

إلا أوارى لأيتاً ما أبينها النوى كالحوض بالظلومة الجلد

شبه الجملة (كالحوض) في محل نصب، حال من (النوى)، وشبه الجملة (بالظلومة) في محل نصب، حال من الفاعل (الحوض).

ج- الحال الجملة:

قد تأتي الحال في صورة الجملة اسمية أو فعلية، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَل بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتْلَاوَمُونَ﴾ [القلم: ٣٠]. الجملة الفعلية (يتلاومون) في محل نصب، حال من الفاعل (بعضهم).

وقوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [القلم: ١٩]، الجملة الاسمية (وهم نائمون) في محل نصب على الحالية من ضمير الغائبين في (عليهم).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]^(١). حيث الجملة الاسمية المصدرية بالواو (أنتم مسلمون) في محل نصب حال من الفاعل وإر الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين في (تموتن).

حادى عشر، أقسام الحال من حيث مطابقتها لصاحبها في المعنى،

يجب أن تتضمن الحال صاحبها لفظاً حتى ترتبط به معنى، فلا تكون أجنبية عنه، وهذا يتحقق من كون الحال صفة مشتقة، والصفة المشتقة تتضمن الصفة

(١) (اصطفى) فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر إن. (لكم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالاصطفاة. (لا تموتن) لا: حرف نهى مبنى لا محل له من الإعراب. تموتن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وفاعله وإر الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين، والنون للتوكيد حرف مبنى.

المعنوية وموصوفها، أو تكون جملةً ترتبط بصاحبها بالضمير، أو الواو، أو بالضمير والواو معاً، وشبه الجملة تؤول بالجملة، ولا يتحقق الربط بين الحال وصاحبها فيما إذا كانت مصدرًا أو اسمًا جامدًا، والنحاة يؤولون ذلك بالصفة المشتقة، فإذا ما أخذنا بالرأى الذى يذهب إلى أن الحال قد تكون من الحدث الكامن فى الفعل أو ما يشبه الفعل فإن ذلك لا يجعلنا نؤول الحال المصدر بالصفة المشتقة. وهذه الأفكار مفصلة فى موضعها.

فإذا أخذنا بالرأى السائد فى أن الاسم الجامد يؤول بمشتق، فإن الحال من حيث هذا الاتجاه تنقسم إلى قسمين: حال تتضمن صاحبها لفظاً ومعنى تضمناً صريحاً ملفوظاً به، وأخرى تتضمنه تأويلاً أو تقديرًا.

والأولى تتمثل فى الحال الصفة المشتقة، والحال الجملة وشبه الجملة، والأخرى تتمثل فى الحال الاسم الجامد، من مصدر، وغير مصدر.

ثانى عشر: تقسيم الحال بالنسبة لقيمتها معناها فى الجملة:

تنقسم الحال بالنسبة لقيمتها المعنوية وارتباطها بركنى الجملة إلى قسمين، حال فضلة، وأخرى غير فضلة فى المعنى.

أ- الحال الفضلة:

الحال فى حقيقتها وصف فضلة، أى: وصف زائد عن ركنى الجملة الأساسين، فهى إخبارٌ بعد إخبار، ولذلك فإن أساس الجملة المعنوية يمكن أن يستغنى عنها.

فتقول: جاء أخى منطلقاً، فتكون منطلقاً حالاً من الفاعل (أخى)، ولكن معنى الجملة يتم بذكر الفعل وفاعله، حيث يفيدان معاً مجيء الأخ، أما الحال (منطلقاً) فهى زيادة فى الإخبار، حيث تفيد كيفية المجيء المسند إلى الفاعل، لكن الجملة تعتمد على معنى أساس، وهو مجيء محمد، لذلك فهى فضلة.

ب- الحال غير الفضلة معنويًا:

قد لا تفيد الجملة بركنيها الأساسين معنى بدون ذكر الحال، بل ربما يتعدى عدم جدوى المعنى إلى ذكر بعض الفضلات الأساس فى الجملة، كالمفعول به، وذلك

فى تراكيبٍ معيَنة، وقد ذُكرت - تفصيلياً - فى موضعها، مفادها: أن تتنقضى العلاقة المعنوية الإيجابية بين ركنى الجملة بالنفى، ذلك لأن هذا النفى يتطلب معنى سالباً يتلاءم معه، فيقيم تصحيح العلاقة الإيجابية السابقة مع وجود النفى ومعنى الحال. كأن تقول: ما قرأتُ الدرسَ إلا مستوعباً. ومثلُ النفى النهى.

- أو أن تكونَ فى سياق سؤال، ومعناها هى الأساس فى المعنى المستول عنه. ذلك فى قوله تعالى: ﴿أَلْحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فالمستول عنه إنما هو الخلق العاثر، وليس الخلق بمفرده.

- وقد تكون الحال غيرَ مستغنى عنها فى جملة الصلة، أوفى التركيب الشرطى، أو الجملة الاسمية التى يكون الخبر فيها هو المبتدأ، حيث يراد الإخبار عن المبتدأ بالخبر فى حال معيَنة، أوفى الإجابة عن سؤال بـ (كيف). فتقول: الذى يحلُّ المسألة أسرعَ يحصلُ على أعلى درجة، إن أودَّ الواجبَ أودَّه متقناً، إنه أخى كريماً، حامداً الله؛ إجابةً عن السؤال: كيف أنهيت طعامك؟

- وتكون الحال غيرَ فضلةٍ إذا أغنت عن الخبر، كأن تقول: إعجابى بالمنظرِ جميلاً.

أمثلة للحال

- قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] (دكا دكا) إما مصدرٌ، وإما منصوبان على الحالية، وهو أفضل.

• ﴿فَإِذَا رَكِيزُوا فِي الْفُلْكِ دَعَاؤُا اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [المنكوت: ٦٥].

- ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

- ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [لقمان: ٦].

- ﴿قَالَ أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْعُومًا مُدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨].

- ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، أى: متواترين، أى: واحداً بعد

واحدٍ متتابعين.

- ﴿ اَرْجِيْ اِلَى رَبِّكَ رَاحِيَةً مُّرَضِيَةً ﴾ [الفجر: ٢٨].
- ﴿ وَلِيَاْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُوْنَ ﴾ [العنكبوت: ٥٣].
- ﴿ فَلَمَّا اَنْجَاهُمْ اِذَا هُمْ يَخْتَوْنَ لِىِ الْاَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [يونس: ٢٣]. (بغير الحق) شبه جملة فى محلّ نصبٍ على الحالِيةِ من الفاعلِ واوِ الجماعةِ فى (يخفون).
- ﴿ وَاِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللّٰهِ ﴾ [لقمان: ١٣].
- ﴿ فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ ﴾ [القلم: ٢٣] الجملة الاسمية المصدرة بالواو(وهم يتخافتون) فى محلّ نصبٍ على الحالِيةِ من الفاعلِ واوِ الجماعةِ فى (انطلقوا)، والرابطِ واوِ الحالِ، والضميرِ (هم).
- ﴿ اِذْ اَقْسَمُوا لِيَصْرِمْنَهَا مُصْبِحِيْنَ ﴾ [القلم: ١٧].
- ﴿ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ اِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُوْمٌ ﴿٤٨﴾ لَوْلَا اَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُوْمٌ ﴾ [القلم: ٤٨-٤٩] (وهو مكظوم)، و(هو مذموم) جملتان اسميتان فى محل نصب، حال .
- ﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى اِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [الاحقاف: ١٢]. (اماما ورحمة) حالان من (كتاب موسى).
- ﴿ وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مَنْ فِى السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: ١٥]. (طوعا وكرها) حالان منصوبتان من الاسم الموصولِ (مَنْ)، وهو فاعلِ (يسجد).
- ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا بُنَيَّكَ سَعِيًّا ﴾ [البقرة: ٢٦].
- ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا اِلَى السَّلْمِ وَاَنْتُمْ الْاَعْلَوْنَ وَاللّٰهُ مَعَكُمْ وَتَنْ يَتْرِكُمْ اَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥].
- ﴿ ثُمَّ اِنِّىْ دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح: ٨].
- ﴿ يَا قَوْمِ لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِيْنَ فِى الْاَرْضِ ﴾ [غافر: ٢٩].



- ﴿يَوْمَ تَقُولُونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [غافر: ٢٣].

- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. بنصب (أمة واحدة) على أنها حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها. ومن النحاة من يرى أنها منصوبة على أنها بدل من اسم (إن) اسم الإشارة (هذه)، وقد فصل بين البديل والمبدل منه بخبر (إن)^(١).

- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [غافر: ٤١].

- ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

- ﴿فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢].

- ﴿وَأَقْبِلْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].

- ﴿هَذِهِ بَضَاعَتَا رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

- ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥].

- ﴿لَا يَحْطَمِكُمْ سُلَيْمَانَ وَجَنُودَهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨].

- ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ [الزلزلة: ٦].

- ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

- ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

- ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [لقمان: ٢٠].

(١) في الآية قراءات أخرى، أظهرها:

أ - رفع (أمة واحدة) على أنها بدل من خبر (إن) (أمتكم)، وأنها خبر مبتدأ محذوف.

ب - بنصب (أمتكم) على أنها بدل من اسم (إن)، أو عطف بيان له.

ينظر: المحتب ٢-٦٥ / الإتحاف ٣٧٨ / الدر المنصور ٥-١٠٧.

- ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

- ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]. الجملة الاسمية المنسوخة (كان لم يلبثوا) حال من المفعول به ضمير الغائبين في (نحشروهم). والجملة الفعلية (يتعارفون) حال من الفاعل وإو الجماعة في (لم يلبثوا)، والجملة الفعلية (قد خسروا) الذين كذبوا) إما استئنافية لا محل لها من الإعراب، وإما منصوبة بقول مقدر، والقول المقدر في محل نصب، حال من المفعول به ضمير الغائبين في نحشروهم، أو من الفاعل وإو الجماعة في (يتعارفون). يلحظ أن الحال في الآيات الثلاث جملة فعلية فعلها ماضٍ خلا من (قد). والجمهور على أنه لا حاجة إلى (قد) في مثل هذا الموضع، لكن ابن عصفور وغيره من المغاربة المتأخرين يرون أنه لا بد من (قد) ظاهرة أو مقدره، كما حكى بالتقدير عن الفراء والمبرد.

- ﴿فَانْفَرُوا نُبَاتٍ أَوْ انْفَرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١].

- ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحديد: ١٢].

- ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

- ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩].

- ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

- قول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أصيلاًتاً أسألتها عيئتُ جواباً وما بالريع من أحدٍ

الجملة الفعلية (أسألتها) في محل نصب، حال من تاء الفاعل في (وقفت)، والرابط الفاعل ضمير المستتر في (أسألتها).

- وقوله:

إلا أوارى لآياً ما أئينها والنوى كالحوضِ بالمظلومة الجلدِ

(لأيا) مصدر واقع موقع الحال من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (أينها). أما شبه الجملة (كالخوض) فهى حالٌ من (النوى)، وشبه الجملة (بالمظلومة) فى محل نصب، حال من (الخوض).

- قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْـ قَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ يَنَانَا

شبه الجملة (بين بين) فى محل نصب، حال من الفاعلِ المستترِ فى (يسقط)، والجملة الاسميةُ المصدرةُ بالواوِ (وبعض القوم يسقط) فى محل نصب، حال من الفاعلِ المستترِ ضميرِ المتكلمين فى (نحمى).

- فى قول الأعشى:

تَوَلَّى حَثِيثًا كَأَنَّ الصُّورَا رَ يَتَّبَعُهُ أَرْزَقِي لَحِيمُ

(حثيثا) يمكن أن تلمس وجهين فى نصبه:

أولهما: أن يكون نائباً عن المفعولِ المطلقِ، والتقدير: تولى تولىً حثيثاً.

والآخر: أن يكون حالاً من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (تولى)، والتقدير: تولى فى هذه الحال.

- قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْمَرُونِي لَذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

الجملة الفعلية (بلله القطر) فى محل نصب، حال من العصفور، ومن النحاة من يرى تقدير (قد) قبل الماضى.

- قول الشاعر:

فَمَا بِالْـ النُّجُومِ مَعْلَقَاتٍ بِقَلْبِ الصَّبِّ لَيْسَ لَهَا بَرَّاحُ

(معلقات) حالٌ منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة من (النجوم)، وجملة (ليس لها براح) فى محل نصب، حال ثانية، أوحال من الضميرِ (معلقات).



- وقول مجنون ليلي:

ما بالُ قلبِكَ يا مجنونٌ قد هلعا من حبٍّ منْ لا ترى في نَيْلِه طَمَعًا
الجملة الفعلية (قد هلعا) في محل نصب، حال من (قلب).

- قول جرير:

ما بال جهلك بعد الحلم والدين قد علاك مشيبٌ حين لا حين
الجملة الفعلية (وقد علاك مشيب) في محل نصب، حال من ضمير المخاطب
في (جهلك).

- وقول الشاعر:

فما بالُ قلبي هذه الشوقُ والهوى وهذا قميصي من جَوَى الحزنِ بَالِيَا
الجملة الفعلية (هذه الشوق) في محل نصب، حال من (قلبي). و(باليا) حال
من (قميص)، والعاملُ فيها اسمُ الإشارة

- قول أبي العتاهية:

ما بالُ دينكَ ترضى أن تدنُسَه وثوبُ دنيَاك مغسولٌ من الدنَسِ
جملة (ترضى أن تدنسه) في محل نصب، حال من (دينك).

- قول ذى الرمة:

ما بال عينك منها الماء ينسكب

الجملة الاسمية (منها الماء ينسكب) في محل نصب، حال من (عينك).

- قول امرئ القيس:

فجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنومِ ثيابها لدى السَترِ إلا لبسةَ المتضللِ

- قول طرفة:

يقولُ وقد تَرَّ الوظيفُ وساقها أَلَسْتُ ترى أنْ قد أتيتَ بمؤيدِ ١٩



- قول الشاعر:

لاحت هلالاً وفاحت عنبراً وشذتْ
مكاً وماستَ قضيماً وانثنت غصناً

- وقول الآخر:

سفرنَ بدوراً وانتقبن أهلاً
ومسنَ غصوناً والتفتن جاذراً

- وقول امرئ القيس:

نظرتُ إليها والنجومُ كأنها
مصايحُ رهبانٍ تُشبُّ لقُفالِ

- وقوله:

خالي ابنُ كبشةٍ قد علمتَ مكانه
أبويزيدَ ورهطه أعمامى

- وقول عنترة:

فرايتنا ما بيننا من حاجزٍ
إلا المِجنُّ ونصلُ أيضاً مفصلِ

- ﴿فَقَالُوا أَنْزَمِينَ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

- ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾

[النبا: ٣٩].

- قوله تعالى: ﴿وَعَدُوا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]. (على حرد) شبه

جملة في محل نصب، حال من الفاعل وإِ الجماعةِ في (عَدُوا). (قادرين) حال ثانية من (واوالجماعة) منصوبة، وعلامة نصبها الياء.

- قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنفَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾

[التحل: ٩٧].

- ﴿وَجَدْتَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [النمل: ٢٤].

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُومٌ﴾ [الصف: ٤].

شبه الجملة (في سبيله)، والمصدر (صفاً)، والجملة المنسوخة (كانهم بنيان) أحوال من الفاعل وإِ الجماعةِ في (يقاتلون).



- ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، الجملة الفعلية المنفية (لا يعلمها إلا هو) في محل نصبٍ على الحالية من (مفاتيح).

- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، الجملة الاسمية (وهم لا يفرطون) في محل نصب على الحالية من (رسل).

- ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّتَشِيرٌ﴾ (٧) مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ... ﴿[القم: ٧، ٨]. الجملة الاسمية المنسوخة (كأنهم جراد)، والصفة المشتقة (مهطعين) حالان من الفاعل واوالجماعة في (يخرجون).

- ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٤٧) خَاشِعَةً أَبْصَارَهُمْ تَرَاهُمْ ذَلَّةً وَقَدْ كَانُوا يُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴿[القلم: ٤٢، ٤٣]. (خاشعة أبصارهم)، (ترهقهم ذلة) حالان من الفاعل واو الجماعة في (يستطيعون). (وهم سالمون) جملة في محل نصب، حال من واوالجماعة في (يدعون)، (أبصار) فاعل لاسم الفاعل (خاشعة)، و(ذلة) فاعل (ترهق).

- قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨]. الجملة الاسمية (والله متم نوره) في محل نصب، حال من فاعل (يريدون)، أوفاعل (ليطفئوا)، أما الجملة (ولوكره الكافرون) في محل نصب، حال من الحال السابقة.

- وما جاء حالاً من حال قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]. حيث (آية) حال منصوية من (ناقة)، أما شبه الجملة (لكم) فهي في محل نصب، حال من (آية)؛ لأنها لو تأخرت عنها لكانت نعتاً لها، فلما تقدمت عليها وهي تكرة أصبحت حالاً متصبةً.

- من الحال أن تقول: ناصرت أحمدَ وقد أخرجَ من قريته مطروداً. حيث الجملة الفعلية (وقد أخرج) في محل نصبٍ على الحالية من المفعول به (أحمد)، و(مطروداً) منصوبٌ على الحالية من الضمير النائب عن الفاعل في (أخرج).

- وكذلك قولك: فهمتُ الدرسَ وأنا أذاكره بعناية. حيث الجملة الاسمية (وأنا أذاكره) في محلّ نصبٍ على الحالية من الفاعل ضمير المتكلم، أما شبه الجملة (بعناية) في محل نصبٍ على الحالية من الضمير الفاعل في (أذاكر).

- أما قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]. ففيه الجملة الفعلية (لا نؤمن بالله) في محل نصب، حال من ضمير المتكلمين في شبه الجملة الخبر (لنا)، أما الجملة الاسمية المصدرية بالواو (وما جاءنا من الحق) فهي في محل نصب، حال من الفاعل ضمير المتكلمين المستتر في (نؤمن)، والتقدير: وما لنا لا نؤمن بالله والحال أن الذي جاءنا من الحق^(١).

ويمكن أن نؤول عليه قول الشاعر:

ذَكَرْتُكَ وَالخَطِيءُ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مَنَا الشَّقْفَةَ السَّمْرُ

الجملة الاسمية (والخطي يخطر) في محل نصب، حال من الفاعل (تاء المتكلم)، والمفعول به (ضمير المخاطبة) معاً، أما الجملة الفعلية (وقد نهلت منا) فيجوز أن تكون حالاً من ضمير المتكلمين في (بيننا)، فتكون حالاً من حال ويجوز أن تجعلها في محل نصبٍ على الحال الأولى.

- ﴿وَأَيُّ لُحْمٍ يُسَبَّحُ بِهَا وَبِأَيِّ لُحْمٍ يُسَبَّحُ بِهَا﴾ [يس: ٣٣]. (آية) مبتدأ، خبره شبه الجملة (لهم)، و(الأرض) مبتدأ خبره جملة (أحييناها)، والجملة الثانية مفسرة للأولى. ويجوز: (آية) خبر مقدم، وشبه الجملة (لهم) صفة له، و(الأرض) مبتدأ مؤخر، وجملة (أحييناها) في محل نصب، حال من الأرض.

- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لُحْمٍ يُسَبَّحُ بِهَا وَبِأَيِّ لُحْمٍ يُسَبَّحُ بِهَا﴾ [يس: ٣٧].

- قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]

(١) ويجوز أن يحمل الواو حرف عطف عاطفاً اسماً على اسم، فيكون (ما) اسماً موصولاً معطوفاً على لفظ الجلالة في محل جر، وتكون شبه الجملة (من الحق) في محل نصب، حال من فاعل (جاء). من فاعل (جاء).

(وهو قائم) جملة حالية من ضمير الغائب المفعول به «النادى». أما (يصلى) فإنهم يذكرون فيه أوجهها^(١):

- أن يكون خبراً ثانياً عند من يرى تعدد الخبر.
 - أنه حالٌ ثانيةٌ من مفعولِ النداءِ عند من يجوز تعدد الحال.
 - أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في (قائم) فيكون حالاً من حالٍ.
- وأرى أن الوجهَ الثاني لا يصحُّ - معنوياً - حيث إن المعنى يستلزم وجودَ العلاقةِ بين القيام والصلاة، وبذلك فإن جملة (يصلى) تكون حالاً من فاعل (قائم)، أو خبراً ثانياً للمبتدأ (هو). ولذلك فإنه لا يصح القول: فنادته الملائكة يصلى....
- في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان ٦٤]. (يبيتون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وهو فعل ناقصٌ ناسخ، ويمكن أن يُعدَّ فعلاً تاماً بمعنى الدخولِ في المبيت، (وواجتماعه) ضمير مبنى في محل رفع، اسم (يبيت) على التقصان، وفي محل رفع فاعل على التمام. (لربهم) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقةٌ بالسجود والقيام، أوفى محل نصب خبر (يبيت). (سجداً) خبر (يبيت) منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن تكون حالاً منصوبة من (وواجتماعه) إذا كان (يبيت) فعلاً تاماً، أو كانت شبه الجملة في محل نصب خبر الفعل الناقص (يبيت).

وأرى أن شبه الجملة في محل خبر (يبيت)، (وسجداً وقياماً) حالان، حيث يكون المبيت لئله، ثم يقيد المعنى بالحالين المتضادتين في المعنى حالي السجود والقيام، أى: حالي الصلاة وعددها في المبيت ثلاث، وحال القيام من غير صلاة، وربما يتضامنان في معنى واحد وهو الصلاة، حيث السجود لا يكون إلا في صلاة، والقيام يكون فيها، ويعبر عنها به. ويحسن - كذلك - أن نجعل المبيت فعلاً تاماً، حتى يعطى معنى الدخول في المبيت، وهو تغير في الأوقات والأحوال، وفيه صلاتان، فتكونان لله معبراً عنهما بالسجود والقيام.

(١) الدر المصون ٢-٨٢.



- من أمثلة السهلي: «أنتم زيدا وهواميرٌ محسناً إليك ١٩». (نتائج الفكر ٣٩٧). فتكون الجملة الاسمية (وهوامير) حالاً من المفعول به (زيد)، وتكون الصفة المشتقة (محسناً) حالاً ثانية. ولوقدمت قلت: أنتم زيدا محسناً إليك وهوامير. لتوهم أن الإحسان يكون في هذه الحال، أى: وهوامير. ويربط بين هذا التحليل الأسلوبى وبين قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] فيجعل الجملة الاسمية (وهوالحق) حالاً من المجرور فى (بما)، كما أن (مصدقاً) حالٌ ثانية منه. والتقدير: كيف تكفرون بما وراءه، وهوفى هذه الحال (هوالحق)، وهوفى هذه الحال مصدق لما معهم.

- إذا قلت: «فيك زيدٌ راغب» فإن شبه الجملة لا يصح أن تنصب على الحالية؛ لأن المعنى لا يسمح بذلك، حيث لا يصح القول: زيدٌ فيك، أى: لا تصلح شبه الجملة فى هذا التركيب أن تكون خيراً، وإنما تكون متعلقة بالرغبة.

- فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَتَفُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة ٣]. جملة (يتتفون) تكون عند الجمهور فى محل نصب على الحالية من الضمير فى اسم الفاعل (آمين)^(١)، وهوناصب للبيت على المفعولية.

ولكن الكوفيين ومعهم مكى بن أبى طالب يجعلونها فى محل نصب على النعت من (آمين)، ولكن البصريين يردون النصب على الوصفية نظراً لأن اسم الفاعل (آمين) قد نصب (البيت)، ولا يعمل اسمُ الفاعل إذا وصف.

(١) آمين: قاصدين، والتقدير: ولا تحلوا قوماً آمين البيت الحرام، أو: لا تحلوا قتال قوم آمين.

الاستثناء (١)

المصطلح نغويًا:

الاستثناء مصدرُ الفعلِ، (استثنى)، وهو مأخوذٌ من: ثبت الشيءَ إذا رددته، وذلك أنك بالاستثناء تردُّ الحكمَ الذى وقع على الأول - وهو ما قبلَ الأداة - عن ما بعدَ الأداة، فتحدثُ مخالفةً فى الحكمِ بين ما بعدَ الأداة وما قبلها، لذلك ؛ فإن الأداة المستثنى بها تردُّ حكمَ المستثنى منه عن حكمِ المستثنى، فلا يحويه. فإذا قلت: فهمت الدروسَ إلا درسًا، فقد رُدَّتْ (إلا) الحكمَ الذى وقع على الدروسِ عن أن ينطلقَ إلى الحكمِ الذى يقع على ما بعدها، فأنتهتُ عنه. أو لأنك بالاستثناء تضاعفُ الخبرَ مرتين، واحدة فيما قبلَ الأداة، والأخرى فيما بعدها. ولذلك فإنهم يجعلون الاستثناءَ تخصيصًا، حيثُ يخصص ما بعد أداة الاستثناء بمخالفته فى الصفةِ أو الحكمِ عما قبلها، وما قبلها يتضمنُ ما بعدها، فكانك خصصته بالحكمِ المناقضِ لحكمِ الجمعِ.

المصطلح نغويًا (٢):

يحلو لبعض النحاة أن يذكروا فى حدِّ المستثنى أنه «عبارةٌ عن لفظٍ متصلٍ بجملهٍ لا يستقلُّ بنفسه دالٌّ بحرف (إلا) أو أحدِ أخواتها على أن مدلوله غيرُ مرادٍ

(١) يرجع إلى: الكتاب ١-٤٣٠ / ٢-٣٠٩ / ٣-٣٢ / ٤-٢٣١ / المقضب ٤-٣٨٩ / الأصول ١-٣٤٢ / التبصرة والتذكرة ١-٣٧٥ / شرح عيون الإعراب ١٧٤ / الفصل ٦٧ / المقتصد فى شرح الإيضاح ٢-٦٩٩ / شرح الكافية ١-٢٢٤ / شرح المفصل لابن يعيش ٢-٧٥ / شرح ألفية ابن معطى ١-٥٩٢ / شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٧ / الإيضاح فى شرح الفصل ١-٣٩٥ / التخب الأكمل فى شرح الجمل ٨٦ مخطوط بجامعة أم القرى - مكة المكرمة / ارتشاف الضرب ٢-٢٩٤ / عمدة الحفاظ ٢٧٠ / التسهيل ١٠١ / المساعد على شرح التسهيل ١-٥٤٨ / شرح ابن عقيل: ٢-٢٠٩ / شرح اللوحة البدرية ٢-٢١٢ / شرح الشذور ٢٦٢ / الصبان على الأسمونى على الألفية ٢-١٤١ / شرح التصريح ١-٣٤٦.

(٢) يجعل بعض النحاة عنوانًا لهذا الباب (الاستثناء) ذلك نظرًا إلى الجانبِ الدلاليِّ الحدسيِّ فى هذا التركيبِ، فاستعملوا مصدرَ الفعلِ (استثنى). أما النحاة الذين يجعلون عنوانَ هذا البابِ (المستثنى) فإنهم ينظرون إلى جانبِ الدلالةِ الواقعةِ على ما بعدَ الأداةِ مع ما وقعتَ عليه، فكان لا بدُّ من استخدامِ صيغةِ اسمِ المفعولِ.



كما اتصلَ به^(١). أو أنه: «المخرجُ تحقيقاً أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروكٍ بـ (إلا)، أو ما في معناها بشرطِ الفائدة^(٢)». فيجمع بذلك بين المستثنى المتصل والمنقطع، و التام والمفرغ، كما يجمع بين الأداة (إلا) وغيرها مما يستثنى به.

ولو أمعنا النظرَ في حقيقة الاستثناء لوجدنا أنه مخالفةٌ استدراكيةٌ في الحكم؛ لذا فإن الاستثناء هو: إخراجُ حكمِ المستثنى من حكمِ المستثنى منه بأدواتٍ مخصوصة، هي: (إلا) وما جرى مجراها من أسماءٍ وأفعالٍ وحروفٍ، وهذا الإخراجُ يدورُ مع الحكم - إن نفيًا وإن إثباتًا.

فعندما تقول: شَدَّبْتُ الأشجارَ إلا شجرةً. فانت تخرج الحكمَ الواقعَ على الشجرةِ مما دخلَ فيه مجموعُ الأشجارِ من حكمٍ، فالحكمُ الأولُ المخرجُ منه هو التشذيب، والحكمُ الآخرُ المخرجُ هو عدم التشذيب، وهو واقعٌ على شجرةٍ واحدةٍ.

وإذا قلت: ما جاء من الطلابِ إلا محمدٌ. فانت مخرجُ الحكمِ الواقعِ على (محمد) من الحكمِ الواقعِ على الطلاب، والأولُ حكمٌ منفيٌّ، فيكون الثاني حكمًا مثبتًا، وهو مجيءُ محمد.

ولو أنك قلت: ما جاء إلا عليٌّ. فإنك تلمس أن الحكمَ الواقعَ على (علي) يخالف الحكمَ المذكورَ قبلَ الأداة (إلا) التي استثنى بها، فما قبلها منفيٌّ، وما بعدها مثبتٌ لعلِّي وهو المجيءُ.

فانت ترى أن الاستثناءَ مخالفةً استدراكيةً في الحكم، والاستدراكُ يحقق تضاغفَ الخير؛ لهذا فإن الاستثناءَ في الحقيقةِ إنما هو في الأفعالِ، فهي التي تفيدُ الحكم.

تنبيه:

إنشاءُ الاستثناءِ غيرُ الإخبارِ بالاستثناء^(٣). فإنشاءُ الاستثناءِ يكونُ باستخدامِ أدواتِ الاستثناءِ لإفادةِ معنى الاستثناء، فتطبق في كل منها قواعدُ التركيبِ الخاصة بها، كما يفاد منه المعاني التي نوجهها في التركيبِ الاستثنائي.

(١) المتخب ٩٦ .

(٢) شرح التصريح ١-٣٤٦ .

(٣) ينظر: شرح الجمل للخفاف ١-١١٢ .



لكننا في الإخبار بالاستثناء نستخدم تركيباً واحداً يدل على إحداث الاستثناء،
فله فاعله ومفعوله، وفاعلُه هو المستثنى، بكسر النون (اسم فاعل)، ومفعوله هو
المستثنى بفتح النون (اسم مفعول). ومثال الإخبار بالاستثناء قولُ النابغة الذبياني:
ولا أرى فاعِلاً في الناسِ يشبهه ولا أحاسي من الأقوامِ من أحدٍ
حيث الفعل (أحاسي) - أي: استثنى - إخباراً بالاستثناء لا إنشاءً له، فيأخذ ما
بعده الحكمَ الإعرابي للجملة الفعلية.

ويجوز لك أن تطبقَ كلَّ قواعدِ التركيبِ في الجملةِ المخبرِ بها بلفظِ الاستثناء
دون خضوع لقواعدِ تركيبِ الاستثناء، كالعطفِ عليها، واستخدامِ حروفِ المعاني
المختلفة، وليس ذلك في الجملةِ المنشأ فيها الاستثناء، فإنها تختص بقواعدِ تركيبِ
الاستثناء فقط. فيجوز لك أن تقولَ مخيراً: استثنيت محمداً من الذين خاصمتهم،
تحاشيت قولَ الزور، ...

أركان الاستثناء

تختلف التراكيبُ التي يأتي عليها أسلوبُ الاستثناء تبعاً لما يريده المتحدثُ من
معنى، ويتحكم في ذلك ما يتلفظُ به المتحدثُ، وهو ما يكونُ أسلوبَ الاستثناء،
ويحدد نوعه، ويوجهُ لذلك إعرابُ ما يذكرُ بعدَ أداةِ الاستثناء.

وأركانُ أسلوبِ الاستثناء هي:

أ- المستثنى منه:

هو الاسمُ الذي يختصُّ بالحكمِ الذي يسبقُ أداةَ الاستثناءِ سبقاً ملفوظاً به أو
مقدراً سياقياً، وينقسمُ أسلوبُ الاستثناءِ من جهةِ المستثنى منه إلى نوعين:

- استثناء تامٌّ؛ إن كان المستثنى منه موجوداً.

- استثناء ناقصٌ؛ إن كان المستثنى منه غيرَ موجودٍ.

والاستثناءُ التامُّ يكونُ غيرَ مفرغٍ، أي: لا يحتاج ما يسبقُ الأداةَ إلى ما بعدها
ليرفعه أو ينصبه أو يجره، كأن تقولَ: أقيتُ ما في يدي إلا واحداً، ولعب
جميعهم في نشاطٍ إلا لاعبين، واستمعت إلى كلِّ الأفكارِ إلا الأخيرة.

أما الاستثناء الناقص فإنه يكون مفرغاً، حيث يفرغ فيه العاملُ لما بعد (إلا)، فلا يشغله ما قبل (إلا)، وتجد أن ما قبل (إلا) يحتاجُ إلى مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، يتمثلُ فيما بعد (إلا) من مستثنى، وتلاحظ أنه لا بد من نفي ما قبل (إلا) حتى يستقيم الأسلوب. فالاستثناء المفرغُ هو أن يكونَ ما قبل (إلا) طالباً لما بعدها، لكونه لم يستوفِ ما يقتضيه، فتقول: ما رأيت إلا رجلين، وما تألقت إلا شاعران، وما سررتُ إلا من مجيئين.

وأنت تلمس دلالية أن الاستثناء المفرغُ يعني نقضَ الحكم المذكورِ عن كل ما عدا المستثنى، مع ملاحظة أن نقض النفي إثبات.

ب- الحكم،

هو المعنى الذى يختصُ به المستثنى منه، كالقراءةِ فى قولك: ما قرأتُ إلا درساً، وكالفهم فى قولك: فهمت كلَّ ما قيلَ إلا الفكرةَ الأولى، ويكون حكمُ ما بعد أداة الاستثناء مخالفاً لحكم ما قبلها، وما سُمى الاستثناءُ استثناءً إلا لهذه المخالفةِ.

والحكم يحتاج إلى محكومٍ عليه، والمحكومُ عليه هو المستثنى منه، سواءً أكان ملفوظاً به، أم ملحوظاً من الكلام، وكذلك المستثنى المذكورُ بعد أداة الاستثناءِ.

ج- أدوات الاستثناء،

هى الوسطةُ التى تربطُ بين المستثنى والمستثنى منه، فتحدد العلاقةَ المعنويةَ بينهما، وهى معنى المخالفةِ فى الحكم؛ ولهذا فإنها تفيد معنى النفي.

وتنقسم أدواتُ الاستثناءِ فى الجملةِ العربيةِ من حيث البنيةُ الصرفيةُ من جهةِ أقسامِ الكلمةِ إلى أربعةِ أقسام:

١ - حرف: وهو (إلا):

(إلا) حرفٌ أُريدَ به الاستثناءُ بخاصةٍ فى الجملةِ العربيةِ؛ ولذلك فإنه يشتهر به بابُ الاستثناء، وهو مع المستثنى بمثابةِ الاسمِ الواحدِ؛ ولذلك فإن الأسماءَ من أدواتِ الاستثناءِ تأخذُ إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلا).

٢ - اسم: وهو: غيرُ وَسْوَى (بكسر السين):

هما اسمان ملازمان للإضافة فيبدان معنى الاستثناء السابق توضيحه، أى: إخراج ما أضيف إليهما عما قبلهما فى الحكم المعنوى، فيعطيان لذلك معنى المخالفة المعنوية، سمع فى سوى ضم السين، كما جاء فيها (سواء) بفتح السين وكسرها^(١)، ومن النحاة من يرى أن فى (سوى) وما جاء من مادتها معنى الظرفية، ويعنون بذلك معنى كلمة (مكان)، أو (بدل)، فعندما تقول: قام الجميع سوى محمد، أى: قام الجميع بدل محمد، أى: عوضاً منه، فيكون فيها معنى المخالفة. لكننا نرى أن (سوى) مثل (غير) فى أسلوب الاستثناء معنى وتركيبياً؛ ولذلك فإن النحويين الذين يرون أنها ظرفٌ يجيزون التوسع فيها، فيجعلونها مثل (غير)، فإذا أعربت كان إعرابها مثل (غير)^(٢).

٣ - فعل: وهو: ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون:

شرط الأولين سبقهما بـ (ما) المصدرية، فتكون (ما) مع (خلا، أو عدا) مصدرًا مؤوَّلاً.

٤ - متردد بين الفعلية والحرفية: وهو: عدا وخلا وحاشا، وسمع فيها: حاش وحشا: وهى كلها قد تحتسب أفعالاً، كما أنها قد تحتسب حروفاً جارةً.

والمشهور عن سيبويه أن (حاشا) لا ينصبُ بها، وإنما هى حرفٌ جر، لكن الأخص والجرمى والملازنى والمبرد وجماعة يذهبون إلى أنها مثل (خلا)، ينصب بها، وذكر النصبُ بها الفراء وأبو زيد الأنصارى والشيبانى. يفصل القولُ فيها فيما بعد.

٥ - المستثنى،

هو ما يذكر بعد أداة الاستثناء فيخالف ما سبقها فى حكمه، ويدور فى هذه المخالفة نفيًا أو إثباتًا، فالمخالفة بين حكمى المستثنى والمستثنى منه دائرة وقائمة، ولا

(١) ينظر: الكتاب ١-٣١ / المتضبط ٤-٣٤٩ / الإنصاف ١-٢٩٥ / شرح المفصل لابن يعيش ٢-٨٤ / شرح الكافية الشافية ٢-٧١٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل للخفاف ١-٩٩.

اعتداداً بسبق (إلا) مع المستثنى للمستثنى منه، فالرتبة محفوظة مع هذا الحكم. إذا قلت: كتبت الصفحة إلا سطرين، فإن المعنى المفهوم هو إثبات الكتابة لما قبل (إلا) وهو الصفحة، ونفيها عما بعدها وهو (السطران). فإذا قلت: ما كتبت الصفحة إلا سطرين، فإن المعنى المفهوم هو نفي الكتابة عما قبل (إلا) وهو الصفحة، وإثباتها لما بعدها، وهو (السطران). لذلك فإن المخالفة في الحكم بين المستثنى والمستثنى منه قائمة - إن نفيًا وإن إثباتًا.

ويقسم أسلوب الاستثناء بالنسبة للمستثنى إلى قسمين:

١- استثناء متصل:

وهو ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه محكومًا عليه بنقيض حكمه، نحو: ما أرى من الرجال إلا واحدًا، فالواحد بعض الرجال، أو: منهم.

والحكم الذي حكم عليه به مناقض لحكم المستثنى.

٢- استثناء منقطع:

وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعض المستثنى منه، سواء أكان من غير جنسه، أم كان غير داخل تحت أفرادها، أو ما فقد فيه المستثنى المخالفة في الحكم لما قبله.

مثال الأول: أقبل الجميع إلا سيارة، وجاء بنوك إلا ابن محمد، فابن محمد المستثنى لا يدخل في أبناء المخاطب.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]^(١). فالمستثنى منه (أموال) متقى أكله بالباطل، ثم يستثنى من كل ذلك التجارة في حلال، فيفهم من الاستثناء المنقطع المعنى: لكن تجارة عن تراض منكم جائزة، أو: لكن كون تجارة عن تراض منكم حلالاً لكم.

(١) (لا) حرف نهى جازم مبني، لا محل له من الإعراب. (تأكلوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (أموالكم) أموال: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير المخاطبين مبني في محل جر، مضاف إليه. (بينكم) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بالاكل، وضمير المخاطبين مبني في محل جر، بالإضافة. (بالباطل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب على الحالية. (إلا) حرف=

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾
[الدخان: ٥٦] (١).

* علاقات دلالية تحفظ بين المستثنى والمستثنى منه (٢):

أولاً: لا تستثنى النكرة المجهولة لدى السامع من النكرة غير العامة، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، إلا إذا خصصت، أو عممت، فلا يقال: قام رجالٌ إلا رجلاً، ولكن يقال: قام رجالٌ كانوا في داركٍ إلا رجلاً منهم، وذلك على سبيل تخصيص كل منهما.

وإن عمت النكرة جاز الاستثناء، فتقول: ما جاءني أحدٌ إلا رجلاً.

ثانياً: لا تستثنى المعرفة من النكرة غير العامة أو غير المخصصة، فلا يقال: قام رجالٌ إلا زيداً، ولكن يقال: ما قام أحدٌ إلا زيداً، حيث عمت النكرة. ويقال: قام رجالٌ كانوا عندك إلا زيداً، حيث خصت النكرة بالصفة.

ثالثاً: لا تستثنى النكرة التي لم تخصص من المعرفة. فلا يقال: قام القوم إلا رجلاً، إلا إذا أردت الصفة (منهم)، فيكون المنطوق أو المقدر: قام القوم إلا رجلاً منهم.

رابعاً: يتفق جمهور النحاة على أن المستثنى لا يستغرق المستثنى منه، والخلاف بينهم قائم في مدى النسبة المراعاة بينهما.

= استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن تكون) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، تكون: فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمه ضمير مستتر تقديره: هي. (تجارة) خبر تكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء. ملحوظة: في (تجارة) قراءة بالرفع، على أن (تكون) فعل مضارع تام، (تجارة) فاعل مرفوع، والمصدر للمؤول مستثنى منصوب. (عن تراضي) جار مبنى، ومجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة في محل نصب صفة لتجارة، أو في محل رفع صفة لها. (منكم) شبه جملة متعلقة بالتراضي.

(١) تفسر في الاستثناء المنقطع.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٢٩٥.

الانقطاع في الاستثناء هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقةً أو مجازاً، ويتحقق ذلك بطرق:

إحداها: ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: جاء القوم إلا حماراً.
ثانيها: ألا يدخل المستثنى تحت أفراد المستثنى منه، نحو: جاء أبناؤك إلا ابن أخيك.

ثالثها: ألا يناقض ما بعد (إلا) حكم ما قبلها، نحو: ﴿لَا يَدْرُقُونَ فِيهَا الْفَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦].

ويمكن أن يكون على قسمين عند النحاة^(١):

أولهما:

استثناء منقطع يمكن أن يتسلط فيه العامل على المستثنى، أي: يتوجه إليه، وذلك إذا جاز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى عن طريق المجاز، ويجوز أن يحل محله في التركيب. كأن تقول: ما جاءني أحد إلا حماراً، ما في الدار أحد إلا ثوراً. ذلك أن الحمار والثور مما يتصل بالآدميين، وبما يكون موجوداً معهم، مختلطاً بهم، فالمستثنى - وإن لم يكن من جنس المستثنى منه - فهو داخل تحت مجازاً بالاختلاط واحتمالية الدخول تحت الحكم الأول، حيث إن الدار تجمع الآدميين والدواب وما يخالطهم، وكان المتحدث نفى في الدار الوجود الخاص بمن يعقل في ظل التعبير بأحد على من يعقل وما لا يعقل مما يتصل بالآدميين، وذلك عن طريق المجاز، ثم استثنى شيئاً مما لا يعقل. كما أنه يمكن القول: ما جاءني إلا حماراً، فأمكن إطلاق المستثنى موضع المستثنى منه في التركيب؛ وهذا يقسم إلى قسمين: استثناء منقطع مجازي موجب. استثناء منقطع مجازي منفي.

والآخر:

استثناء منقطع لا يمكن فيه أن يتسلط العامل على المستثنى، وذلك إذا لم يجز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى على سبيل المجاز، إلى جانب

(١) ينظر: المتخب الاكمل ١٢٩.

الحقيقة. كأن تقول: ما جاء المسلمون إلا الكافرين، وما جاء المضروبون إلا الضارين، وما حضر الراسبون إلا الناجحين . .

وحقيقة ذلك أن ما بعد (إلا) لا يجوز أن يندرج تحت ما قبلها، لا ذاتاً ولا حكماً، ولا مجازاً ولا حقيقة. ويمثلون له بالقول: ما نفع خالد إلا ما ضر، إذ لا يقال: نفع الضر، فالضر لا يدخل تحت النفع لا حقيقة ولا مجازاً، و(ما) فيه مصدرية.

ومثله: ما زاد إلا ما نقص، والتقدير: ما زاد إلا النقص، فالنقص لا يدخل تحت الزيادة. وهناك آراء أخرى للنحاة في (ما):

حيث يزعم أبو سعيد السيرافي أن المصدر المنسبك من (ما) والفعل في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف. وزعم أبو علي أن المصدر مفعول به حقيقة، لكن ابن الطراوة يرى أن (ما) رائدة.

والبصريون يقلدون الاستثناء المنقطع بـ (لكن) (١)، فإذا كان كذلك فهي تقدر ثقيلة أو خفيفة، وعلى التثقيل يكون ما بعدها اسمها وخبرها، وعلى التخفيف يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، فإن قال قائل: ما في الدار أحد إلا حماراً، فإن التقدير على لغة من يثقل: ولكن فيها حماراً، وعلى لغة من يخفف: ولكن فيها حماراً، ولذلك فإنه لا يمكن القول: استثنيت الحمار منهم.

أما الكوفيون فإنهم يرون أن الاستثناء المنقطع يكون على سبيل تقدير (سوى)، ويكون التقدير: سوى حمار.

يذكر ابن الحاجب: « وتأويلُ البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفةً، وأيضاً معنى (لكن) الاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها رفعُ توهم المخاطب دخولَ ما بعدها في حكم ما قبلها؛ مع أنه ليس بداخلٍ فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه (٢).

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣١٩ / الأصول ١-٢٩٠.

(٢) الاسترأباني على الكافية ١-٢٢٧.

وحاصل ما سبق من توضيح للاستثناء المنقطع أنه يمكن لنا أن نلمس ثلاثة تراكيب:

١ - أن يكون الاستثناء منقطعاً مجازياً موجباً وقد تأخر المستثنى عن المستثنى منه، ويمكن فيه تسلط العامل على المستثنى، أى: يمكن أن يوضع المستثنى موضع المستثنى منه، أى: يجوز أن تطلق لفظ المستثنى منه على المستثنى مجازاً، وهذا يجب فيه نصب المستثنى، نحو: جاء أولادك إلا أولاد أخيك. فأولاد أخيك مستثنى بإلا، وهو غير داخل فى المستثنى منه، لكنه يمكن أن يوضع مكان المستثنى، ففيه إمكانية تسلط العامل عليه، فوجب نصبه، وتلاحظ أن الاستثناء موجب.

أما قول الأخطل:

وبالصَّرْمِمةِ منهم منزلٌ خَلَقَ عافٍ تَغْيِيرَ إِلاَّ النَّوْىِ وَالْوَتْدِ^(١)

حيث رفع (النوى والوتد) وهما مستثيان بـ (إلا) من الضمير المستتر الفاعل في (تغيير) على سبيل الإبدال، والاستثناء منقطع موجب، لكنه يوجه على حمل (تغير) على معنى (لم يبق على حاله)، ففيه النفي، فجاز الرفع على البدلية على مذهب بنى تميم، كما يذكر فى التركيب الآتى .

٢ - أن يكون الاستثناء منقطعاً مجازياً منقياً وقد تأخر فيه المستثنى، ويمكن أن يسلط العامل فيه على المستثنى، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتَّبَعَ الظَّنُّ ﴾ [النساء: ١٥٧]. حيث يمكن أن يوضع المستثنى موضع المستثنى منه، فيجوز أن ينطلق لفظ المستثنى منه على المستثنى مجازاً.

(١) ديوانه ١٦٨ / شرح التصريح ١-٣٤٩ / الارتشاف ٢-٣١٣ / شرح آيات المعنى ٥-١٢٦ / الأشمونى ١٤٤-٢.

(بالصرمجة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (منهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب حال من الصرمجة. (منزل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (خلق) صفة لمنزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (عاف) صفة ثانية لمنزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدره. (تغير) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، صفة تالفة لمنزل فى محل رفع. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (النوى) بدل من فاعل تغير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والوتد) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الوند: معطوف على النوى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

الحجازيون يوجبون نصبَ المستثنى، أما بنو تميم فإنهم يرجحون النصبَ، ويجوزون الإتياعَ، يذكر سيويه: ﴿وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله فيجعلون إتياعَ الظنِّ علمهم﴾^(١). ومنه قول جرّان العود:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ^(٢)

حيث رفع (اليعافير) على البدلية من اسم (ليس) (أنيس)، وذلك على مذهب بنى تميم، لكن الحجازيين يوجبون النصبَ، على أنه استثناءٌ منقطعٌ.

ومنه قول ضرار بن الأزور:

عشيّةً لا تُغني الرماحُ مكانها ولا النبلُ إلا المشرفُ المصمُّ^(٣)

(١) الكتاب ٢-٣٢٢٣.

(٢) معاني القرآن للقرهاني ١-٤٧٩ / المقضب ٢-٣١٩، ٣٤٧، ٤-٤١٤ / ابن يعيش ٢-٨٠، ١١٧ / ٧-٢١ / شرح ابن الناظم ٢٩٧ / شذور الذهب ٢٦٥ / شرح التصريح ١-٣٥٢ / الأشومني ٢-١٤٧. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، العيس: جمع عيساء، وهي الإبل البيض يخالطها شيء من الشقرة.

(وبلدة) الواو: واو رب حرف جر شبيه بالزائد مبنى، لا محل له من الإعراب. بلدة: مبتدأ مرفوع. وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (بها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (أنيس) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة ليس ومعمولها في محل رفع، خبر المبتدأ. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (اليعافير) بدل من أنيس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والا) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبنى رائد للتأكيد. (العيس) معطوف على اليعافير مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(٣) شرح الناظم ٢٩٧ / المفزاة ٢-٥ مكانها: أى: مكان الحرب المشرفى: السيف تنسب إلى قرى مشارف المصم: الماضي.

(عشيّة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بما قبله. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تغني) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (الرماح) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (مكانها) منصوب على الظرفية، أو على نزع الحائض، وهو متعلق بتغني، وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة. (ولا النبل) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى رائد للتأكيد النفى. النبل: معطوف على الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (المشرفى) بدل من الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (المصم) صفة للمشرفى مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.



(إلا المشرفي) استثناء منقطع في كلام منفي، ورفع على الإبدال من المستثنى منه (الرماح والنبيل) على لغة بني تميم، وإن كان واجب النصب عند أهل الحجاز. وكذلك قول الفرزدق:

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن لنا مخاطب إلا السنان وعامله^(١)

(إلا السنان) استثناء منقطع وما قبله منفي، وقد رفع على البدلية من المستثنى منه (خاطب) على مذهب بني تميم.

ومنه ما ذكره سيويه من القول: مَا لَهُ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكْلُفَ.
وفي قول النابغة:

وقفت فيها أصيلاً أسألها عيت جواياً وما بالريح من أحد
إلا أوارى لأياً ما أينها والنؤى كالحوض بالظلمة الجلد^(٢)

(١) شرح الناظم ٢٩٧/ الأسموني ٢-١٤٧/ ديوانه ٧٣٧. السنان: سنان الريح، عامله: ما يلي السنان. (بنت) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وناصبه محذوف بفسره الظاهر، وقد يكون الظاهر، ويكون مفعولاً به مقدماً. وهو مضاف، و(كرام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (قد) حرف تحقيق مبني، لا محل له من الإعراب. (نكحنا) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، فاعل. والجملة مفسرة للجملة المحذوفة، لا محل لها من الإعراب. (ولم) الواو: واو الابتداء أو واو الحال حرف مبني، لا محل لها من الإعراب. لم: حرف نفى وجزم وقلب مبني لا محل له من الإعراب. (يكن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون. (لنا) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر كان مقدم. (خاطب) اسم كان مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة في محل نصب على الحال. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (السنان) بدل من مخاطب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وعامله) الواو: حرف عطف، مبني لا محل له من الإعراب. عامل: معطوف على السنان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) (وقفت) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلم مبني في محل رفع، فاعل. (فيها) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالوقف. (أصيلاً) منصوب على الظرفية، متعلق بالوقوف. (أسألها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلم الفاعل. (عيت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني، لا محل له من الإعراب، والفاضل ضمير =

(وما بالربيع من أحدٍ إلا أوارى) استثناءٌ منقطعٌ؛ لأن (الأوارى) وهو جمع أرى وهو المَعْلَفُ ليست من جنس (أحد)، وهو كَلَامٌ منفي تام، يمكن أن يتسلط فيه العاملُ على المستثنى، فتعرب (أوارى) على وجهين:

أولهما: النصبُ على الاستثناءِ من (أحد).

ثانيهما: الرفع على البدلية من موضع (أحد) وهو الرفع، وإن كان الاستثناءُ منقطعاً فإن الأوارى تتصل بالأحدين، حيث ينتفع بها دوابهم، وفي (أوارى) روايتا الرفع والنصب.

٣- أن يكون الاستثناءُ منقطعاً لا يمكن تسلطَ العاملِ فيه على المستثنى، وذلك بأنه لا يمكن وضعُ المستثنى موضعَ المستثنى منه، حتى لا يفسد المعنى، أى: لا يمكن أن ينطلقَ لفظُ المستثنى منه على المستثنى، لا حقيقةً ولا مجازاً. ويستشهد لذلك بقولهم: ما نفع خالدٌ إلا ما ضرَّ، إذ لا يقال: نفع الضرُّ، (ما) مصدريةٌ فى موضع نصبٍ على الاستثناء، وفى مثل هذا التركيبِ يجب أن ينصبَ المستثنى مطلقاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. أى: إلا المرحوم، فلا يصح أن يوضعَ المستثنى موضعَ المستثنى منه، وهنا يجب نصبُ الاسمِ الموصولِ المستثنى (من)، وفى هذا الموضع آراءٌ أخرى تذكر فيما بعد.

= متر تقديره: هي. (جواباً) تميز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وما) الواو: للابتداء أو للحال. ما: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (بالربيع) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (من أحد) من: حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. أحد: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة الاسمية فى محل نصب، حال، أو معطوفة على سابقتها. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أوارى) مستثنى من أحد منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، أو بدل من موضع أحد مرفوع. (لأيا) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ما) حرف زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (أبينها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل نصب أو رفع لأنها صفة لأوارى. (والنوى) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (النوى) معطوف على أوارى مرفوع أو منصوب. (كالحوض) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من النوى. (المظلومة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب حال من الحوض. (الجلد) صفة للمظلومة مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَحَرِيرٌ رَقِيَّةٌ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢]^(١). ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ استثناء منقطع، فالمصدر المؤول المستثنى في محل نصب على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (٧٧) **إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ**﴾ [النساء: ٩٧، ٩٨]^(٢). فيه (إلا المستضعفين) استثناء منقطع، حيث المتوفون ظالمى أنفسهم من الكفار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾ هم المستثنون منهم، فلا يدخل هؤلاء المستثنون فيهم، فيجب نصب المستثنى (المستضعفين).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع، مبتدا. (قتل) فعل الشرط ماضى مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خطا) إما مصدر واقع موقع الحال، وإما نائب عن المفعول المطلق؛ لأنه صفة، وكلاهما منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (لتحرير) الفاء: واقعة في جواب الشرط للربط أو للإلغاف والتكرير حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. تحرير: إما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فالواجب عليه تحرير، وإما مبتدأ خبره محذوف، وكلاهما مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط. (رقبة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (مؤمنة) نعت لرقبة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ودية) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. دية: معطوف على تحرير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعلها جملة معطوفة على جملة. (مسلمة) نعت لدية مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى أهله) جار ومجرور، ومضاف إلى المجرور. وشبه الجملة متعلقة بالتسليم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن يصدقوا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. يصدقوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء. أو في محل رفع، مبتدأ خبره محذوف، والجملة في محل نصب على الاستثناء. والتقدير: إلا التصلق يعفيه من الدية.

(٢) (أولئك) اسم إشارة مبنى في محل رفع، مبتدا. (ماوَاهم) مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، أو خبر مقدم. وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة. (جهنم) خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو مبتدأ ثان مؤخر، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر المبتدأ الأول. (وساءت) الواو: حرف استئناف مبنى لا محل له. ساء: فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء: للتأنيث. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. (مصيرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ٢٢] (١). (فما قد سلف) مستثنى منقطعٌ مخرجٌ مما يفهم مما قبله، فيكون منصوباً على الاستثناء. أو مبتدأ خبره محذوف، والجمله مستثناة في محل نصب، وفيه وجه آخر يذكر في موضعه.

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] (٢). فإن فيه (من اتبعك) مستثنى منقطعٌ، حيث لا يدخل في العباد الذين أضاهم الله - تعالى - إليه، والتقدير: إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، ولا على غيرهم إلا من اتبعك. . . .

ومن الاستثناء المنقطع أن يقال (٣): له عَلَى ألفٍ إِلَّا الْفَيْسَن. إن لفلان مالا إلا أنه شقى. ما زاد إلا ما نقص. ما نفع إلا ما ضرر. جاء الصالحون إلا الطالحين. ما في الأرض أحببت منه إلا إياه.

(١) (لا) حرف نهى مبني، لا محل له من الإعراب. (تتكحوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف التون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (ما) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به. (نكح) فعل ماض مبني على الفتح. (أباؤكم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وضمير المخاطبين مبني في محل جر بالإضافة. والجمله صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وقد تكون ما مصدرية، وهي مع الجمله الفعلية مصدر مؤول في محل نصب، مفعول به. (من النساء) جار ومجرور، وشبه الجمله متعلقة بالكناح. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. وجمله (قد سلف) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (إن) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (عبادي) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير التكلم. وضمير التكلم مبني في محل جر بالإضافة. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (لك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجمله في محل نصب، خبر ليس مقدم. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجمله في محل نصب، حال من سلطان. (سلطان) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجمله ليس في محل رفع، خبر إن. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (من) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. (اتبعتك) فعل ماض مبني على الفتح. فاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبني في محل نصب مفعول به. والجمله الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (الغاوين) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. وشبه الجمله في محل نصب، حال من ضمير الغائب. ويجوز أن تصرف المشتى مبتدأ خبره محذوف. والجمله في محل نصب على الاستثناء. والتقدير: الذين يتبعونك لك عليهم سلطان.

(٣) شرح ابن الناظم ٢٩٠.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ١٤٥﴾ [النساء: ١٤٥، ١٤٦] (١).

من أوجه إعراب الاسم الموصول المذكور بعد أداة الاستثناء أن يكون مبتدأ خبره الجملة الاسمية (فأولئك مع المؤمنين)، وحسن دخول الفاء على الخبر لأن المبتدأ اسم عام، أو فيه معنى الشرط، ويكون استثناء منقطعاً.

﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بغيرِ حَقِّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]. (إلا أن يقولوا) استثناء منقطع، لا يمكن توجه العامل فيه إلى ما بعد (إلا)، فوجب نصب المستثنى، فالمصدر المؤول (أن يقولوا) في محل نصب على الاستثناء.

تأول الاتصال والانقطاع

إن الاتصال والانقطاع في الاستثناء إنما هما يدوران مع تأول المعنى السياقي للتركيب الاستثنائي؛ لذلك فإنك تجد في كثير من مواضع الاستثناء جواز التأول بين الاستثناء المنقطع والاستثناء المتصل. من هذه المواضع:

قوله -تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ٣١﴾ [إلى إبليس....] [ص: ٧٤، ٧٣، الحجر: ٣٠، ٣١] (٢). حيث ينصب المستثنى (إبليس)؛ لأن الكلام تام مثبت متصل، فهو استثناء غير مفرغ. وقد يكون استثناء منقطعاً، وهو واجب النصب كذلك، حيث لا يراد أن يكون إبليس من الملائكة.

(١) إن حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، (المنافقين) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الياء، (في الدرك) شبه جملة في محل رفع، خبر إن. (من النار) شبه جملة في محل نصب، حال من الدرك، أو من ضمير أسفل. (لهم) شبه جملة متعلقة بنصير. (نصيراً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بإلله) شبه جملة متعلقة بالاعتصام. (لله) شبه جملة في محل نصب، حال. (أولئك) اسم إشارة مبنى في محل رفع، مبتدأ. (مع) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (المؤمنين) اسم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وشبه الجملة خبر المبتدأ في محل رفع، خبر المبتدأ. والجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ (الذين).

(٢) (كلهم) توكيد للملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة. (أجمعون) تأكيد ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو. يلحظ أن (كل) التوكيدية يكثر توكيدها بأجمع.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة ٣٤]. فاستثنى (إبليس) من وار الجماعة الفاعلي في (سجدوا)، فوجب نصبه.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ...﴾ [الكهف ٥٠].

- قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة ٢٤٩]. الاستثناء تام موجب متصل غير مفرغ، فوجب نصب المستثنى (قليلاً) على الاستثناء، لكن قراءة عبد الله وأبي ﴿إلا قليل﴾ بالرفع تحتاج إلى تعليل معنوي، وليس ذلك إلا أن الكلام وإن كان موجباً في اللفظ فهو منفي في المعنى، حيث إنه يقدر: (لم يطعموه إلا قليل منهم)؛ لذلك كانت قراءة الرفع؛ على أن ما بعد (إلا) يجوز فيه أن يكون تابعاً للمستثنى منه لتأويل معنى النفي. ومنهم من قدر أن الرفع في (قليل) لابتدائيته، أما خبره فمحذوف تقديره: لم يشرب، ويكون التقدير العام: إلا قليل منهم لم يشرب، وتكون الجملة في محل نصب على الاستثناء، ويكون استثناءً منقطعاً.

- قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]. (من ظلم) استثناء من (أحد) الفاعل المقدر للمصدر (الجهر)، فيكون استثناءً متصلًا تاماً منفيًا، فيعرب (من) في محل رفع على البدل من (أحد)، أو في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يكون الاستثناء مفرغًا، فتكون (من) في محل رفع على الفاعلية للمصدر (الجهر). وقد يكون استثناءً منقطعاً، والتقدير: لكن من ظلم، فينصب (من) وجوباً على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجُوهُمْ إِلَّا مَنَ أَمْرٌ بَصِدْقَةٌ أَوْ مَفْرُوفٌ أَوْ إِصْلَاحٌ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]. يتوقف نوع الاستثناء على التوجيه المعنوي للنجوى:

إذا أريد بها المصدر فإنه يكون استثناءً منقطعاً، وينصب المستثنى (من).

إذا أريد بالنجوى المتاجون فإنه يكون متصلاً، ويعرب (من) على الإتيان، أو منصوباً على الاستثناء.

وإذا قدر محذوف قبل (من)، يكون التقدير: إلا تجوز من أمر؛ فإنه يكون استثناءً متصلاً.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. استثناءً (من شهد) يلاً استثناءً متصل تام منفي، فالمقصود بمن شهد بالحق الملائكة، فيكون (من) في محل رفع على البدلية، أو في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يستثنى (من شهد) من مفعول محذوف تقديره: ولا يملكون الشفاعة في أحد إلا من شهد...، وعليه فإنه يحتمل الوجهين الإعرابيين السابقين. ويجوز فيه الانقطاع على أن (إلا) بمعنى (لكن)، والتقدير: لكن من شهد بالحق يشفع فيه هؤلاء...، ويكون (من) واجب النصب على الاستثناء.

- في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٩٨] (١). الاستثناء منقطع، حيث إن المستثنى (قوم) لا يدخل في المستثنى منه (قرية)، فوجب نصب قوم. ومنهم من يرى أنه استثناء متصل باعتبار المحذوف، والتقدير: إلا قرية قوم يونس، أو باعتبار المجاز، على تقدير: أن المراد بالقرى أهاليها. والانقطاع يبدو في صحة وضع (لكن) موضع (إلا).

- في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢١-٢٤] (٢). المستثنى (من)، والمستثنى منه مفعول (فذكر)، ولذلك فإنه استثناء متصل مثبت غير مفرغ، فيجوز اتباع المستثنى للمستثنى منه فينصب على البدلية، ويجوز أن ينصب على الاستثناء.

(١) (لولا) حرف تحضيض مبني، لا محل له من الإعراب. (كانت) فعل ماض تام مبني على الفتح، والتاء للتانيث. (قرية) فاعل لكان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أمت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتانيث، والجملة في محل رفع، صفة لقرية. (نفسها إيمانها) جملة معطوفة على سابقتها. (يونس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

(٢) (إنما) ما: كافة لأن عملها حرف مبني لا محل له من الإعراب، فتكون (أنت مذكر) جملة اسمية من مبتدأ وخبر. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بمصيطر. (بمصيطر) الباء حرف جر راند مبني، لا محل له من الإعراب. (مصيطر) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (العذاب) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وقد يجعل بعضهم هذا الاستثناء منقطعاً، فمن مستثنى من ضمير (عليهم)، فحكم ما بعد (إلا) غير حكم ما قبلها فكان منقطعاً، فوجب نصب الجملة المستثناة على الاستثناء، وهي: (من تولى فيعذبه)، ويصح تقدير (لكن) موضع (إلا).

- قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦].
استثناء منقطع، مع أن الموتة الأولى بعض الموت، ذلك لأن (الموت) جمعاً لا وجود له فيما يعود إليه الضمير في (فيها)، وهي الجنة، فهو غير موجود، وغير مذاق. وقد يكون استثناء متصلًا فيما إذا جعلنا الذوق بمعنى العلم، ويكون المعنى: «لا يتعلق علمهم بشيء من مسمى الموت لعدمه فيها؛ لأنها دار البقاء، إلا الذي سبق علمهم به في الدنيا»^(١).

- ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢].

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدًا إِلَّا أَمْرَاتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١]^(٢). قرئت (امراتك) بالرفع والنصب^(٣).

(١) المساعد: ٢-٥٥.

(٢) (أسر) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (باهلك) الباء: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب، أهل: اسم مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة، وضمير المخاطب مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالإسراء، أو في محل نصب حال من الفاعل المستتر، أي: مصاحبهم. (يقطع) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من أهلك، أي: مصاحبين للظلمة. وقد تكون شبه الجملة متعلقة بالإسراء على أن الباء بمعنى (في). (من الليل) جبار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لقطع. (ولا) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، لا: حرف نهي مبني لا محل له. (يلتفت) فعل مضارع مجزوم بلا الناعية، وعلامة جزمه السكون. (منكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، حال لأحد. (أحد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (امراتك) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير للمخاطب مبني في محل جر بالإضافة. وتعرب امرأة مرفوعة على البدلية من أحد. (إنه) إن: حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، والضمير مبني في محل نصب، اسم إن. (مصيبها) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغالبة مبني في محل جر بالإضافة إلى مصيب. (ما) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل لاسم الفاعل (مصيب).. (أصابهم) جملة فعلية من فعل ماضٍ وفاعل ضمير مستتر، وضمير الغائبين في محل نصب مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٣) ينظر: الدر المنثور: ٤-١١٩.

يوجه النصبُ على: أن (امرأة) مستثنى من (أهلك)، أو من أحدٍ، أو أنه استثناءٌ منقطعٌ.

أما الرفع فإنه يوجه على: أن (امرأة) بدلٌ من (أحد)، فهو استثناءٌ متصلٌ، أو: مبتدأٌ خبره محذوف، تقديره: إلا امرأتك يجرى لها ما أصابهم، فهو استثناءٌ منقطعٌ.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾^(١). [النساء: ١٩]. في الاستثناء (إلا أن يأتين) تقديران:

أولهما: أن يكونَ استثناءً منقطعاً، فيكون في محل نصب.

والآخر: أن يكونَ استثناءً متصلاً من وقتٍ مقدر، أو حالٍ مقدر، أو علةٍ مقدر، فيكون التقدير: ولا تعضلوهن في وقتٍ من الأوقات، أو في حالٍ من الأحوال، أو لعلة من العلل، إلا وقت أو حال أو علة إتيانهن بفاحشة، وعليه فإنه يكون في محلِّ نصب؛ لأنه يكون استثناءً منفياً متصلاً في حكم التام لكن المستثنى منه ترك، وهو مقدر، فيجب نصبُ المستثنى.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]. في هذا الاستثناء وجهان، تقديرهما في إيجاز:

(١) (لا) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (تعضلوهن) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبات مبني في محل نصب، مفعول به. والجملة معطوفة على سابقتها. ويجوز أن تجعل الفعل منصوباً بالعطف على سابقتها. (لتذهبن) اللام: للتعليل حرف مبني، لا محل له من الإعراب. تذهبن: فعل مضارع منصوب بعد لام التعليل، أو بأن المضمر، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، واللام متعلقة بضمحل. (ببعض) الباء: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب، بعض: اسم مجرور وعلامة جزمه الكسرة، وفيه الجملة متعلقة بالذهب. (ما) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (آتيتموهن) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المخاطبين مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبات مبني في محل نصب؛ مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. أو تكون (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء في محل جر بالإضافة، وجملة آتيتموهن في محل جر، نعت لـ. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب. (يأتين) فعل مضارع مبني على السكون لإسناده إلى نون النسوة، في محل نصب. ونون النسوة ضمير مبني، فاعل في محل رفع، والمصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يكون في محل رفع، مبتدأٌ حذف خبره. (بفاحشة) شبه جملة متعلقة بالإتيان. (مبينة) صفة لفاحشة مجرور، وعلامة جزمها الكسرة.



أنه استثناء منقطع، إذ الماضي لا يجامع المستقبل، فيكون المستثنى في محل نصب.

أنه استثناء متصل: إما على حمل النكاح على الوطء، وإما على معنى: ولا تنكحوا مثل نكاح آبائكم في الجاهلية. وفي كل منهما يكون المستثنى في محل نصب، وبين المفسرين واللغويين آراء وتحليلات كثيرة في هذا الموضوع.

ولكنني أرى - والله أعلم - من سياق الآيات السابقة واللاحقة بهذه الآية الكريمة أن (ما) مصدرية في الموضعين، ويكون التقدير: ولا تنكحوا نكاحا كنكاح آبائكم من النساء في الجاهلية إلا نكاحا قد سلف، أى: هو قائم قبل نزول الآية الكريمة. وعليه فإنه استثناء تام منفى متصل غير مفرغ، وما بعد (إلا) يكون بدلاً، أو مستثنى منصوباً. ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

- قوله تعالى: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. يجوز أن يكون هذا الاستثناء على وجهين:

أولهما: أن يكون استثناء متصلاً، حيث إن المراد بالعباد عاصيهم وطائعهم، وعليه فإن (مَنْ) المستثنى يجوز أن يكون في محل جر على البدلية من ضمير الغائبين في (عليهم)، أو في محل نصب على البدل اسم إن (عبادي)، وهو عند الكوفيين في الحالين عطف نسق، حيث إنهم يجعلون (إلا) حرف عطف؛ بمثابة (لا) النافية، أو أن يكون منصوباً على الاستثناء.

ثانيهما: أن يكون استثناء منقطعاً، حيث إن الغاوين لم يندرجوا تحت (عباد) المنسوبة إلى الله تعالى، فالمراد بهم العباد الخالص، وعليه فإن (مَنْ) يجب فيها النصب على الاستثناء عند الحجازيين، ويجوز فيها النصب على الاستثناء والإعراب على الإتيان عند التميميين.

- قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِنَاسٍ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]. الاسم الموصول (الذين) مستثنى بإلا، والاستثناء في هذا الموضع يمكن أن يفسر على وجهين:

أولهما: استثناء متصل، حيث استثنى (الذين ظلموا) من المستثنى منه (الناس)، والمقصود بهم اليهود، وعليه فإن الكلام يكون تاماً منفيًا متصلًا غير مفرغ، فيكون الاسم الموصول المستثنى تابعًا للناس، أو منصوبًا على الاستثناء.

ثانيهما: استثناء منقطع؛ على أن الحجة هي الدليل الصحيح، فيكون استثناء منقطعاً حيث إن حجة الذين ظلموا شبيهة، فتكون من غير جنس الحجة التي تعنى الدليل الصحيح، وعليه فإن المستثنى الاسم الموصول يكون منصوباً على الاستثناء عند الحجازيين، ويجوز أن يكون تابعاً للمستثنى عند التميميين؛ لأنه يمكن تسلط العامل على المستثنى.

- قال تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٥، ٦] (١). الاستثناء (إلا الذين) استثناء تام مثبت غير مفرغ، أي يكون متصلاً، وقد يكون منقطعاً، وفي الحالين يكون الاسم الموصول وخبره في محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ﴾. [الإسراء: ٦٧] المستثنى (إياه) ضمير منفصل مبني في محل نصب على الاستثناء، سواء احتسب الاستثناء متصلاً، أم منقطعاً، والتقدير على الاتصال: أنهم كانوا يلجأون إلى الله تعالى- مع آلهتهم، وعلى الانقطاع المراد آلهتهم دون الله تعالى.

- قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ﴾ [يونس: ٣٥]. تقدير الكلام: أم من لا يهدي غيره لكنه يحتاج إلى أن يهدي، فيكون استثناء منقطعاً، ويكون المصدر المؤول (أن يهدي) في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن تقدر الكلام بأن فيهم قابلية الهداية فيكون متصلاً، فيكون المصدر المؤول المستثنى منصوباً على الاستثناء، أو على نزع الخافض، والتقدير - والله أعلم -: يهدي غيره بهداية نفسه.

(١) (أسفل) حال من ضمير الغائب المفعول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يكون صفة لظرف مكان محلوف، والتقدير: مكاننا أسفل. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الاسمية المقرونة بالفاء (لهم أجر)، وجملة (الذين) وخبره في محل نصب على الاستثناء. (غير) صفة لأجر مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (ممنون) مضاف إليه مجرور.

- فى قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٢) إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا الْبَيْعَ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ﴿التوبة: ٣، ٤﴾. (إلا الذين عاهدتم من المشركين) استثناء فيه ثلاثة أوجه:

- أن يكون استثناءً منقطعاً، فيكون الاسمُ الموصولُ فى محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ.

- أو أنه استثناءٌ جملةٌ اسميةٌ، والتقدير: إلا الذين عاهدتم... فأتوا، فيكون الاسمُ الموصولُ مبتدأً، خبره الجملةُ الفعليةُ المقرونة بالفاء: (فأتوا).

- قد يحتسب استثناءً متصلاً، ومنهم من يرى حيثنبت تقديرَ جملةٍ محذوفةٍ: اقتلوا المشركين المعاهدين إلا الذين عاهدتم...

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ [الأنعام: ٨٠] (١). الاستثناء (إلا أن يشاء) جعلوه على وجهين:

أولهما: استثناء متصل، والمشتق منه محذوف يقدر بالزمان، أو بالحال.

ثانيهما: استثناء منقطع؛ لأنه إما ليس من الأول السابق عليه، وإما لأنه يقدر بـ (لكن)، أى: لا أخاف شيئاً لكننى أخاف مشيئة الله بضر.

- فى قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ٧]. الاستثناء (إلا الذين عاهدتم) فيه تأويلان:

أولهما: أن يكون منقطعاً، والتقدير: لكن الذين عاهدتمهم...

والآخر: أن يكون متصلاً، - وحيثنبت - يكون الاسمُ الموصولُ منصوباً على الاستثناء من المشركين، أو مجروراً على البدلية منه، على أن الاستفهام (كيف...؟) يخرج إلى معنى النفي، والتقدير: لا يكون للمشركين...

(١) (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به، صلته جملة (تشركون). (به) شبه جملة متعلقة بالإشراك. (شيئاً) إما منصوب على المصدرية، بتقدير المشيئة، وإما منصوب على المفعولية، بتقدير: الأشياء أو الذوات والمعانى.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩].
في الاستثناء وجهان:

أولهما: أنه متصل، والتقدير: إلا ما شاء الله أن أملكه.

والآخر: أنه منقطع، والتقدير: ولكن ما شاء الله منه كائن.

وفي الوجهين: (ما) مستثنى مبني في محل نصب، في تحليلين، ويدل من (ضر) ونفع) في محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ (١٧) إِلَّا مِنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مُبِينٌ﴾ [الحجر: ١٧، ١٨]. في إعراب الاسم الموصول (من) بعد (إلا) أوجهٌ تختلف باختلاف نوع الاستثناء:

فقد يكون الاستثناء متصلاً، فيكون (من) في محل نصب على الاستثناء.

وقد يكون الاستثناء منقطعاً، فيكون (من) في محل نصب على الاستثناء، أو في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (فاتبعه)، وهو استثناء جملة.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]. في هذا الاستثناء وجهان:

أولهما: أنه استثناء منقطع، حيث دعوة الشيطان ليست من جنس السلطان، فما الدعوة إلا عرض دون قرص.

والآخر: إذا اعتبرنا أن وسوسة الشيطان تسلط، فهي أقوى أثراً من الدعوة فإنه يكون استثناء متصلاً. لكن الوجه الأول أوضح وأظهر.



أدوات الاستثناء والتركيب

فى هذا الجزء من الدراسة نفضل القول فى أدوات الاستثناء من حيث أحكامها فى التركيب الاستثنائى، والخصائص الاستثنائية لكل منها، وما قد تخرجُ أياً منها إلى خصائص تركيبية أخرى غير التركيب الاستثنائى، مع ربط الأحكام الإعرابية بغيرها من خصائص تتعلق بها.

(إلا)

يلحظ فى التركيب الاستثنائى بـ (إلا) ما يأتى:

* (إلا) حرفٌ، ولذلك فإن ما بعدها يخضع لكونها غير مؤثرة إعرابياً على الوجه الأرجح.

* نوع الكلام الذى توجد فيه بين النفي والإثبات أو الإيجاب.

* ما قبل (إلا) ونوعه من حيث التفرغ وعدم التفرغ، والتفرغ هو طلب ما قبل (إلا) لمرغوع، أو منصوب أو مجرور فلا يجده فيما قبلها، فيتفرغ لما بعدها. وعدم التفرغ هو عدم طلب ما قبل (إلا) لأحد من هذه، حيث وجوده فيما قبلها. ويكون التفرغ وعدم التفرغ بانعدام المستثنى منه ووجوده على الترتيب.

ويسمى الكلام المفرغ، أى: الكلام الذى لا يوجد فيه المستثنى منه كلاماً ناقصاً، والآخر يسمى كلاماً تاماً.

وطبقاً لما سبق يكون إعراب المستثنى بـ (إلا) حسب الآتى:

أولاً، إذا كان الكلام تاماً مثبتاً،

أى: غير مفرغ وغير منفي، أى: يوجد به المستثنى منه، ولا يوجد به أداة نفي، وكان المستثنى مؤخرًا، فإن ما بعد (إلا) ينصب على الاستثناء سواء أكان الاستثناء متصلًا أم منقطعًا.



فمثال المتصل: حضر الطلاب إلا طالبين، جاء القوم إلا آل يوسف. فكل من: (طالبين وآل) مستثنى منصوب؛ لأن المستثنى منه موجود (الطلاب، والقوم)، ولا توجد أداة نفى، وهو استثناء متصل حيث يدخل ما بعد (إلا) في معنى ما قبلها، أي: إن المستثنى يصح أن يكون جزءاً من المستثنى منه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَرُّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، حيث نصب المستثنى (قليلاً)؛ لأن الكلام تام موجب وهو استثناء متصل، فهو استثناء غير مفرغ مثبت متصل.

في قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: ٩٣]^(١). (ما حرم) مستثنى من اسم (كان) الضمير المستتر فيها، أو من الضمير المستتر في (حلالاً)، فالاستثناء تام مثبت غير مفرغ، ومتصل - على الوجه الأرجح - فصيح أن يكون الاسم الموصول المستثنى (ما) في محل نصب على الاستثناء.

في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَكِنَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]. الاستثناء تام موجب متصل غير مفرغ، فيكون ما بعد (إلا) وهو المنصوب (قليلاً) منصوباً على الاستثناء من (ذرية).

- أما قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [نصفه أو انقص منه قليلاً] [المزمل: ٢، ٣]. ففي الموقع الإعرابي لـ (قليلاً)، و (نصفه) أوجه، منها:

(١) (كل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطعام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كان) فعل ماضي ناقص ناسخ مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر تقديره: (هو). (حلالاً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وجملة (كان) مع اسمها وخبرها في محل رفع، خبر المبتدأ (كل). (لبنى) اللام: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب، بني: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الياء. (إسرائيل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبني، في محل نصب على الاستثناء. (حرم) فعل ماضي مبني على الفتح. (إسرائيل) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على نفسه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالتحريم.

- أن تكون (قليلًا) مستثنى منصوبًا من (الليل)، و (نصف) بدلٌ من قليل، أو من الليل.

- أن تكون (نصف) بدلًا من الليل بدل جزء من كل، و (قليلًا) مستثنى من النصف، لكن يعترض على ذلك بأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل.
- أن يكونَ (نصفه) بدلًا من (قليلًا).

- وأرى أن الآيات أعطت حكمًا عامًا في قوله تعالى: (قم الليلَ إلا قليلًا)، ثم فصلت هذا القليل فيما ذكر بعدها، فكان يكون نصف الليل، أو تنقص منه قليلًا، أو تزيد عليه قليلًا، وهذا يتلاءم مع المقدرة البشرية، و(قليلًا) مستثنى من الليل، وهو استثناء موجب تام متصل غير مفرغ، فما بعد (إلا) منصوبٌ على الاستثناء. ثم يعربُ نصفه بدلًا من (قليلًا) أو عطف بيان له، أو مفعولًا به لفعل محذوفٍ تقديره: أعنى، أقصد، قم.

قوله تعالى: ﴿فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]. المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) مبني في محل نصب؛ لأن الاستثناء موجب تام متصل.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾. [الزمر: ٦٨]^(١).

(١) (نفخ) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول. (في الصور) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، نائب فاعل. (ففزع) الفاء حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. فزع: فعل ماض مبني على الفتح. (من) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل. (في السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (ومن) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. من اسم موصول مبني على السكون في محل رفع. بالعطف على من الأولى. (في الأرض) في حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. الأرض: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. أو متعلقة بصلة محذوفة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (من) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. (شاء) فعل ماض مبني على الفتح. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

- قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَذَابُكُمْ وَأَقْطَابُكُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَاٰلِيَّآءَ وَلَا نَصِيْرًا ۗ (٨٩) إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُوْنَ إِلَىٰ قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيْثَاقٌ ﴾ [النساء: ٨٩، ٩٠].
استثناء (الذين) من الفاعل (واو الجماعة) فى (خذوهم، اقتلوهم) استثناء متصل، حيث إن المستثنى ليسوا من المسلمين، فيدخلون ضمن من تنطبق عليه واو الجماعة، ولذلك استنوا، فيكون (الذين) اسماً موصولاً مبيّناً فى محلّ نصب على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿ فَأَتَجَمَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا مَا مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ [النمل: ٥٧]. ما بعد (إلا) امرأته مستثناة من (أهله)، فيكون الاستثناء متصلاً مثبتاً موجباً، ويجب نصبُ المستثنى (امراة).

قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾. [القصص: ٨٨].

- فى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيْمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾. [المائدة: ١]. (إلا ما يتلى عليكم) استثناء متصل مثبت موجب، فوجب أن يكون الاسم الموصول (ما) فى محلّ نصب على الاستثناء، وللغويين آراء أخرى عديدة فى محل (ما) من الإعراب^(١). أما (غير) فإنه استثناء بعد استثناء، والجمهور على أنها حال من الضمير فى (لكم). لكن فيها آراء أخرى^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيْقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾. [سبأ: ٢٠]. حيث الاستثناء موجب تام متصل، فنصب المستثنى (فريقاً)، وهو مستثنى من واو الجماعة الفاعل فى (اتبعوه).

ومثال الاستثناء المنقطع الموجب: أن تقول: جاء أولادك إلا أولاد أخيك، حيث نصب (أولاد) الثانية على الاستثناء، لأن الكلام تام لوجود المستثنى منه (أولاد)

(١) إما نعت لبهيمة، أو بدل منها، أو عطف نعت عليها على أن (إلا) حرف عطف، أو أن الاستثناء منقطع.
(٢) حال من فاعل (أوفوا)، أو حال من الضمير فى (عليكم)، أو حال من الفاعل المحلوف الذى حل محله نائب الفاعل (بهيمة)، أو منصوب على الاستثناء المكرر. ينظر: الدر المنصور: ٢-٤٧٨.

الأولى، أى: الاستثناء غير مفرغ، موجب لعدم وجود نفي، وما بعد (إلا) لا يدخل فيما قبلها معنى، فهو منقطع.

- كما ينصب ما بعد (إلا) مطلقاً إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، ومنه القول: ينقص إلا العلم كل شيء بالإنفاق. فقد تقدم المستثنى (العلم) على المستثنى منه (كل)، فوجب نصب المستثنى، والكلام تام مثبت متصل، وهو غير مفرغ، ومنه أن تقول: حضر إلا محمداً وعلياً كل الطلاب، قرأت إلا الموضوع الرابع جميع الموضوعات.

ثانياً، إذا كان الكلام تاماً منضياً متصلاً، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى،

فإن ما بعد (إلا) يجوز فيه وجهان:

أولهما: الإتيان على البدلية، أى: يكون المستثنى بدلاً من المستثنى منه بدلاً بعض من كل، وذلك على رأى البصريين، أما الكوفيون فإنهم يرونه عطف نسق، حيث إنهم يعدون (إلا) حرف عطف بمشابهة (لا) النافية، فما بعدها مخالف لما قبلها، مثلما تؤديه (لا) من معنى، وهو رأى راجح.

ثانيهما: النصب على الاستثناء، وهو رأى مرجوح. مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾. [النساء: 66]^(١)، ففى قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليل منهم) قرئ (قليل) بالرفع

(١) (لو) حرف شرط غير جارم مبنى، لا محل له من الإعراب يفيد الامتناع للامتناع. (أنا) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، اسم (أن). (كتبنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر (أن)، والمصدر الملول فى محل رفع، فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت.. أو غيره، وقد يعرب مبتدأ فى محل رفع خبره محذوف. (عليهم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالكتابة. (أن) إما مفسرة حرف لا محل له من الإعراب، وإما مصدرية حرف مبنى لا محل له من الإعراب. (اقتلوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على المقصولية لكتب، أو المصدر الملول (أن اقتلوا) فى محل نصب، مفعول به لكتب. (أنفسكم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة (أو) حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. (اخرجوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، =

والنصب، والرفعُ على أنه بدلٌ من واو الجماعةِ في (فعلوه)، ومحلها الرفع، وهو بدلٌ جزءٍ من كلٍّ، أما النصبُ فهو على الاستثناء، ذلك لأن الكلام تامٌ بوجود المستثنى منه (واو الجماعة) فهو غيرُ مفرغٍ؛ متفياً بوجود أداة النفي (ما)، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى.

في قولِ جران العود:

وبلدةٍ ليسَ بهـا أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

(اليعافير) مرفوعةٌ لأنها بدلٌ من اسم (ليس)، وهو (أنيس)، فجعل الشاعر (اليعافير) أنيسَ ذلك المكان، فدخلت تحت قوله (أنيس)، فصحح إبدالها منها.

- وقد يكون معنى النفي متضمناً من لفظ الاستفهام، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، رفع (الضالون) على الإبدال من الفاعل الضمير المستتر في (يقنط)، والنصبُ على الاستثناء عربى جيدٌ. ذلك لأن الاستفهام (من يقنط) يفهم منه معنى النفي، والتقدير: (ولا يقنط أحدٌ من رحمة...)، فهو استفهام بلاغى يخرج إلى معنى النفي.

أما القول: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، والقول: ما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيد، فإنه يجوز فيهما أن يرفع (زيدٌ) على البدلية من الضمير في (يقول). وكذلك إذا قلت: ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا محمدًا، والقول: ما كان أحدٌ يقول ذلك إلا محمدًا، يجوز في المستثنى (محمد) أن يرفعَ على البدلية من الضمير في (يقول).

- في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَبِعْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] الاستثناء تامٌ متفياً متصل غير مفرغ، وهو متفياً لأن الاستفهام يتضمن معناه، وهو استفهام بمعنى الإنكار؛ لذا فإن الموقع الإعرابى لـ (مَنْ) فيه وجهان:

- وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على (اقتلوا). (من دياركم) جار ومجرور ومضاف إلى المجرور مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (ما) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (فعلوه) فعل الشرط ماضى مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به، وهو عائد على المكتوب، أو القتل، أو الخروج.

والنصب، والرفعُ على أنه بدلٌ من واو الجماعةِ في (فعلوه)، ومحلها الرفع، وهو بدل جزءٍ من كلٍّ، أما النصبُ فهو على الاستثناء، ذلك لأن الكلام تام بوجود المستثنى منه (واو الجماعة) فهو غيرُ مفرغ؛ منفيٌ بوجود أداة النفي (ما)، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى.

في قولِ جرّان العود:

ويُلدِّةٌ ليسَ بهيَا أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

(اليعافير) مرفوعةٌ لأنها بدلٌ من اسم (ليس)، وهو (أنيس)، فجعل الشاعر (اليعافير) أنيسَ ذلك المكان، فدخَلتْ تحتِ قوله (أنيس)، فصَحَّ إبدالُها منها.

- وقد يكون معنى النفي متضمناً من لفظ الاستفهام، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، رفع (الضالون) على الإبدال من الفاعل الضمير المستتر في (يقنط)، والنصبُ على الاستثناءِ عريبيٌ جيدٌ. ذلك لأن الاستفهامَ (من يقنط) يفهم منه معنى النفي، والتقدير: (ولا يقنط أحدٌ من رحمة...)، فهو استفهام بلاغى يخرج إلى معنى النفي.

أما القول: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، والقول: ما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيد، فإنه يجوز فيهما أن يرفع (زيدٌ) على البدليةِ من الضميرِ في (يقول).

وكذلك إذا قلت: ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا محمدًا، والقول: ما كان أحدٌ يقول ذلك إلا محمدًا، يجوز في المستثنى (محمد) أن يرفعَ على البدليةِ من الضميرِ في (يقول).

- في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرِغْبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ مَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] الاستثناء تام منفي متصل غير مفرغ، وهو منفي لأن الاستفهامَ يتضمن معناه، وهو استفهام بمعنى الإنكار؛ لذا فإن الموقعَ الإعرابى لـ (مَنْ) فيه وجهان:

= وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على (اقتلوا). (من دياركم) جار ومجرور ومضاف إلى المجرور مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (ما) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (فعلوه) فعل الشرط ماضى مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به، وهو عائد على المكتوب، أو القتل، أو الخروج.

أولهما: أنها في محل رفع على البدلية من الفاعل الضمير المستتر في (يرغب)،
وأذكر بأن الكوفيين يجعلون ذلك من قبيل عطف النسق.

والآخر: أنها في محل نصب على الاستثناء.

أما الجملة الفعلية التي تليها فإن فيها وجهين:

أ - أن تكونَ (من) اسماً موصولاً فتكون جملةً (سفه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ب - أن تكونَ (مَنْ) نكرةً موصوفةً، فتكون جملةً (سفه) في محل رفع، صفة لها إذا احتسبنا (من) في محل رفع على البدلية، وتكون جملة (سفه) في محل نصب، صفة لمن إذا احتسبناها مستثنى.

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: 6]. في رفع المستثنى (أنفسهم) وجهان، حيث إن الاستثناء تام منفى متصل غير مفرغ:

أولهما: أنه بدل من اسم (كان) المؤخر (شهداء).

والآخر: أن يكون نعتاً لشهداء، على أن (إلا) بمعنى (غير)، فلما كانت حرفاً انتقلت العلامة الإعرابية، وهي علامة الرفع، إلى أنفس. ويجوز في المستثنى - هنا - النصب على الاستثناء.

- كما ينصب ما بعد (إلا) مطلقاً إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، ومنه قول كعب بن مالك:

الناسُ ألبٌ علينا فيك ليس لنا إلا الرماحَ وأطرافَ القنا ورر^(١)

(١) (الناس) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ألب) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (علينا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بألب. (فبك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بألب. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الرماح) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الوار) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (أطراف) =



حيث تقدم المستثنى (الرماع) على المستثنى منه (وزر)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلاحظ أن الكلام تامٌ منفيٌ متصل، فهو غيرُ مفرغ. وقول الكميت بن أزد الأسدي:

فما لي إلا آلَ أحمدَ شيعَةً وما لي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبٌ^(١)

فقد تقدم المستثنى (آل) على المستثنى منه (شيعه)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلاحظ أن الكلام تامٌ منفيٌ متصل، فهو غيرُ مفرغ، ومثله في الشطرِ الثاني، تقدم المستثنى (مذهب الحق) على المستثنى منه (مذهب) فوجب نصبه.

ومنه قوله:

وما لي إلا الله لا ربَّ غيرهُ وما لي إلا الله غيرك ناصرٌ^(٢)

كل من (لفظ الجلالة الله، وغيرك) مستثنى مقدم على المستثنى منه (ناصر)، فوجب النصبُ في الاثنين للتقدم، ولو أنهما قد تأخرا عن المستثنى منه لوجب النصبُ في أحدهما، ورجح البدل في الآخر بالرفع، وجار فيه النصبُ كذلك، وتقديرُ الكلام: وما لي ناصر إلا الله غيرك.

في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. (من اغترف) اسم

= معطوف على الرماع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (القنا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، منع من ظهورها التعذر. (وزر) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) ينظر: المقتضب ٢-٩٠ / التبصرة والتذكرة ١-٣٧٧ / شرح ابن يعيش ٢-٧٩ / شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢٦٥ / تذكرة النحاة ٧٣٥ / شرح الشلور ٢٦٢ / الأشموني ٢-١٥١ / الحزانة ٤-٣١٤ .

(ما) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب، عامل عمل ليس. (لي) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ما مقدم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (آل) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أحمد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (شيعه) اسم ما مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) (الله) الأولى: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبره المقدم شبه الجملة (لي) في محل رفع.

(لا) نافية للجنس حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (رب) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح في محل نصب. (غيره) خبر لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (ناصر) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره المقدم شبه الجملة (لي) في محل رفع.

موصول مبني مستثنى بـ (إلا) من فاعل (شرب) - على الأرجح - والاستثناء تامٌ منفى متصلٌ غير مفرغ، فجاز فيه الإتيان على الإبدال، والنصب على الاستثناء.

- في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَأَسْأَلَكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] الاستثناء تام منفى متصل غير مفرغ، فالمستثنى (المودة) تنصب على البدلية من المفعول به الثاني المنصوب (أجرا)، أو ينصب على الاستثناء^(١).

- أما ما يستشهد به بعض النحاة من قول الشاعر المجهول:

تَنَوُّطُ التَّمِيمِ وَتَأْيِي الْغَبُوقِ قَ مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إِلَّا نَهَارًا^(٢)

على أن (تأبي الغبوق إلا نهاراً) تقديره: لا تغتدى الدهر إلا نهاراً، فحذف العامل (لا تغتدى)، وترك المستثنى منه وهو (الدهر)، فحذف لذلك عامل المتروك. ومنهم من يرى أن التقدير: وتأبي الغبوق والصباح إلا نهاراً، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه.

وأرى أن (تأبي) فيه معنى النفي، والغبوق ملائم للنوم، أما النهار فهو خارج عن الغبوق والنوم، فاستحق أن يكون استثناءً منقطعاً على حد الآية الكريمة: ﴿لَا يَدْرُقُونَ فِيهَا الْمُوتَ إِلَّا الْمُوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]، على معناها الظاهر.

تبييه:

إذا حذف المستثنى منه ولم يفرغ العامل لما بعد إلا فإنه يجب أن يقدر وجوده، ويعرب المستثنى على ذلك، لكنه يلزم النصب. ففي القول: ما قام زيدٌ إلا عمراً، يكون التقدير: ما قام زيدٌ ولا غيره إلا عمراً، فاستثنى (عمرو) من (غيره) المحذوف، ويكون (غيره) المستثنى منه، فنُصب عمروٌ لذلك، فإذا ترك المستثنى منه ولم يفرغ العامل لما بعد (إلا) وجب نصب المستثنى.

(١) قيل: إنه استثناء منقطع إذ ليست المودة من جنس الأجر، وعليه فإن المودة تنصب على الاستثناء.

(٢) تنوُّط: تعلق، التميم: ما يعلقه الإنسان من عوفة، وقد تكون خرزة، الغبوق: الشرب عشياً، يصف الشاعر امرأةً بالتعم حيث تأبي أن تغتبق حتى لا يعوقها عن الاضطجاع للراحة.

إذا كان المستثنى منه مجروراً بـ (مِنْ) أو الباءِ الزائدتين، أو كان اسم (لا) النافية للجنس، وكان الكلامُ تاماً منفيًا غير مفرغٍ فإنَّ للنحاةِ في إبدالِ المستثنى من المستثنى منه رأيين:

أولهما: وهو الشائعُ، ما يذهب إليه جمهورُ النحاةِ من وجوبِ الإبدالِ على المحلِّ أو الموضعِ دون اللفظِ. وتعليلهم لذلك أن البدلَ في نيةِ تكريرِ العاملِ، وتكريرِ (لا) النافيةِ للجنسِ أو الباءِ الزائدةِ أو (مِنْ) الزائدةِ يفسدُ المعنى، أو لا يصح في مثل هذه التراكيب.

أما الآخر: فهو ما يذهب إليه الأخصُّ والكوفيون من الإبدالِ على المحلِّ أو الموضعِ أو اللفظِ أيهما سواء.

ومن إبدالِ المستثنى من المستثنى منه في الكلامِ التامِ المنفيِّ غيرِ المفرغِ على الموضعِ أو المحلِّ أن تقولَ: ما فيها من أحدٍ إلا إبراهيم، برفع (إبراهيم) ونصبه، فالرفعُ على البدليةِ من موضعٍ أو محلِّ (أحد)، حيث إنه مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائد، فهو بدل على المحلِّ أو على الموضع. أما النصبُ فعلى الاستثناء. ولا يجوزُ الإبدالُ من لفظِ (أحد) بمفرده؛ لأن الإبدالَ في نيةِ تكريرِ العاملِ، فكأنك قدرت توكيدَ (إبراهيم) العلمِ الموجبِ بـ (مِنْ)، و (مِنْ) هذه لا يؤكدُ بها إلا المنفى من النكرات، فالإبدالُ على المحلِّ في مثل هذا يكون واجباً؛ إلا إذا قصدت بأن كلَّ من هو موجودٌ مسمى بإبراهيم.

- القول: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، يحمل (زيد) على البدلِ من الموضعِ أو المحلِّ لا من اللفظِ، حيث لا يصحُّ تقدير (مِنْ) بعد (إلا)، حيث لا تزداد إلا في سياقِ النفي، ولذلك فإنه يجوزُ في (زيد) النصبُ على الاستثناءِ، والرفعُ على البدلِ من موضعِ (أحد).

- أما في القول: ما رأيت من أحدٍ إلا زيداً. فإنك تنصبُ زيداً على وجهين: على الاستثناءِ، أو على البدليةِ من موضعِ أحدٍ، وهو النصبُ على المفعوليةِ. ولا يصحُّ الحملُ على اللفظِ.

- فإذا قلت: لا أحد فيها إلا عمرو، فإن في (عمرو) وجهين: النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية من موضع (لا) مع اسمها، ولا يجوز البدل على لفظ اسم (لا)؛ لأن البدل في نية تكرير العامل، وهذا يستوجب تقدير (لا) بعد (لا)، وهو غير مستقيم، كما أن (لا) لا تنصب معرفة، والمبرر الأخير غير معتد به.

- القول: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به. يرفع (شئ) على البدلية من موضع (شئ) الأولى عند بنى تميم، حيث لا يعملون (ما)، فيكون موضع (بشئ) أنه رفع على الخبرية للمبتدأ (أنت). وينصب (شئ) على البدلية من موضع (شئ) عند الحجازيين، حيث يعملون (ما).

- أما القول: ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به، فإن (شيئاً) الثانية تنصب على البدلية من موضع (بشئ) وهو النصب، حيث إنها خبر (ليس). من ذلك قول طرفة:

أَبْنَى لَبْنِي لَسْتُمْ يَيْدٍ لَأَيْدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ
حيث نصبت (يدا) على البدلية من موضع خبر (ليس) وهو (يد).

- القول: لا أحد فيها إلا عمرو. يرفع (عمرو) على البدلية من موضع (لا) مع اسمها، وهو الرفع؛ لأن موضعها معاً الابتدائية.

ومنه أن تقول: لا إله إلا الله، يرفع لفظ الجلالة على البدلية من (لا إله)، وموضع (لا) النافية للجنس مع اسمها هو الرفع، وهو بدل بعض من كل^(١).

(١) فيه أوجه إعرابية أخرى، هي:

- أن يكون (لا) بمعنى (غير) وإلا مع لفظ الجلالة صفة لإله، والتقدير: لا إله غير الله في الوجود.
- أن يكون لفظ الجلالة خبر لا النافية للجنس.
- أن يكون (لا إله) في موضع الخبر المقدم و (إلا الله) في موضع المبتدأ المؤخر، والتقدير: الله إله.
- أن يكون نائب فاعل ساداً مسدّ الخبر، فيكون (إله) بمعنى سالوه، فهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.
- أن تكون لفظ الجلالة بدلاً من اسم (لا) على المحل، ومحل الرفع؛ إذ هو بمثابة المبتدأ.
- أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في خبر (لا) للحذف، وتقديره: موجود، أو: في الوجود، أو: لنا.

أى: لا يوجد المستثنى منه، ويوجد به أداة نفي، أو ما فيه معنى النفي، فيكون - حيثن - مفرغاً، حيث يحتاج ما قبل (إلا) إلى ما بعدها من مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه في الكلام. أى: إن الاسم في الاستثناء المفرغ يكون على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) من مرفوع أو منصوب أو مجرور.

ويفرغ العامل لما بعد (إلا) بعد نفي صريح أو مؤول، أى: نفي بلاغى، أو نهى، ولا يأتى فى كلام موجب، نحو:

ما أجب إلا طالبان. (طالبان فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى).
فلاستثناء مفرغ، لا يوجد المستثنى منه، وبه أداة نفي، فتفرغ ما قبل (إلا) وهو الفعل (أجاب) لما بعدها من مرفوع له، وهو المستثنى (طالبان)، فرفع على الفاعلية.

ما فهمنا إلا درسين. (درسين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى).

ما يقدر إلا المحترمون. (المحترمون نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم).

ما أعجبنا إلا بمشهديين اثنين. (مشهديين اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الياء لأنه مثنى).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]. حيث (واحدة) خبر مبتدئ (أمر) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وذلك لان الاستثناء ناقص منقً، فهو مفرغ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، والكهف: ٥٦]. فتعرب (مبشرين) حالاً منصوبة.

وفى قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتُّوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
[الجنائفة: ٢٥]. يكون المصدر المؤول المستثنى (أن قالوا) فى محل رفع، اسم (كان) مؤخر، وخبرها المقدم (حجة).

وقول ذى الرمة:

كَأَنَّهَا جَمَلٌ دُهْمٌ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيْزَةُ وَالْأَلْوَا حُ وَالْعُصْبُ^(١)
وفيه يكون ما بعد (إلا) فاعلا مرفوعا لبقى، لأن الكلام ناقص منفى، فهو استثناء مفرغ، والفعل قبل (إلا) يطلب مرفوعا بعد (إلا).
ومثله قوله:

طَوَى النَّحْزُ وَالْإِجْرَازُ مَا فِى غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجِرَاشِعُ^(٢)
حيث يطلب الفعل (بقى) المرفوع (الضلوع) الواقع بعد (إلا)؛ لأن الكلام ناقص منفى، فهو استثناء مفرغ.

(١) شرح الفية ابن معطى للموصلى ١-٥٩٨. الدهم: الذكر الضخم من الإبل. النحيزة: الطبيعة. (كأنها) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، اسم كان. (جمل) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (دهم) صفة لجمل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وما) الواو: للابتداء أو واو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، ما: حرف نفي مبنى. (بقيت) فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له. (النحيزة) فاعل بقى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والألواح) عاطفان ومعتوفان على النحيزة مرفوعان.

(٢) النحز: مرض تُسعلُ الإبل، الأجزاء: الهزال، والأرض التى لا تثبت، الفروض: جمع الفرض، وهو مكان السرج وما يشد به، ويروى (يرى النخز...) وكذلك: الصدور الجراشع.
ينظر: للمحتسب ٢-٢٠٧ / شرح ابن يعشى ٢-٨٧ / شرح الفية ابن معطى ١-٥٩٩.
(طوى) فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر. (النحز) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والإجزاء) حرف عطف، ومعتوف على النحز مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (فى غروضها) جار ومجرور ومضاف إليه وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحطوف صلة. (الفاء) تعقيبية لا محل لها من الإعراب. (ما) حرف نفي مبنى لا محل له من الإعراب. (بقيت) فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء: للتأنيث حرف مبنى لا محل له. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الضلوع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الجراشع) صفة للضلوع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.



ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. ف (جواب) خبرٌ كان مقدم منصوب، والمصدر المؤول المذكور بعد (إلا) في محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ [النمل: ٥٦]. ما بعد (إلا) مصدر مؤول في محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. شبه الجملة (بالتى هي أحسن) المذكورة بعد (إلا) متعلقة بالمجادلة.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]. المصدر المؤول (أن قالوا) المذكور بعد أداة الاستثناء في محل رفع اسم (كان)، وهو مذكور قبل (إلا)، ذلك لأن الاستثناء ناقصٌ منفي، وهو مفرغ، فما قبل (إلا) طالبٌ لما بعدها.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]. حيث نصب ما بعد (إلا) وهو (مكاء) على أنه خبر (كان) المذكورة قبل (إلا)، لأن الاستثناء ناقصٌ منفي، وهو مفرغ.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. تعلقت شبه الجملة (بأهله) المذكورة بعد (إلا) بالفعل المضارع المنفي (لا يحيق)، لأن الاستثناء مفرغ.

- وفي قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْحَرُ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]. (إن) حرف نفي، فالاستثناء ناقصٌ منفي، أي: مفرغ، فتعرب (سحر) خبراً لاسم الإشارة (هذا)، وهو مبتدأ.

- ومثله قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]^(١).

(١) (الذين) اسم موصول مبنى في محل رفع، فاعل. (كفروا) جملة الصلة، لا محل لها من الإعراب. =

- وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٩] (١).

- وقوله تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لُحْبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٢] (٢).

- أما قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ (٣) [المائدة: ١١٧]، فإن المستثنى الاسم الموصول (ما) في محل نصب، مقول القول؛ لان الاستثناء مفرغ.

- وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَهْلِكُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٦]. (أنفسهم) مفعول به ليهلك منصوب.

= (الأولين) مضاف إليه أساطير مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. جملة (إن هذا إلا أساطير) في محل نصب، مقول القول.

(١) (قالوا) فعل ماضٍ مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (إن) حرف نفي مبنى لا محل له. (هي) ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (حياتنا) خبر المبتدأ هي مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى في محل جر بالإضافة. (الدنيا) صفة لحياة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر، والجملة الاسمية في محل نصب، مقول القول. (وما) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له. ما: حرف نفي مبنى لا محل له. (نحن) ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ (على مذهب التثمينيين)، أو اسم ما على مذهب الحجازيين. (بمبعوثين) الياء: حرف جر رائد لتأكيد النفي مبنى لا محل له من الإعراب. (مبعوثين) خبر المبتدأ مرفوع مقدرا (تثميني)، أو خبر ما منصوب مقدرا (حجازي)، والجملة في محل نصب بالعطف على مقول القول.

(٢) (الحياة) مبتدأ مرفوع خبره (لعب). (وللدار) الواو: استئنافية حرف مبنى لا محل له. اللام: للاتئذاه والتأكيد حرف مبنى لا محل له. الدار: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الآخرة) نعت للدار مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (خير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (للذين) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بخير. (يتقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت التون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٣) (إن) حرف مصدري، والمصدر المأول في محل جر، بدل من هاء الغائب في به، أو عطف بيان له، أو في محل نصب على موضع الهاء، وقد تكون في محل نصب، بدل من (ما)، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعنى، وقد يكون في موضع رفع، خبر لمبتدأ محذوف، وقد تكون (إن) تفسيرية لا محل لها من الإعراب. (رب): نعت للفظ الجملة منصوب مقدرا، أو بدلا منه، أو بيانا، ويجوز أن يقطع عنه، فيحرب خيرا لمبتدأ محذوف، أو مفعولا به لفعل محذوف.



ولكن ما بعد (إلا) فسي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] (١). وهو المصدر المؤول: (أن قالوا) في محل نصب، خبر كان؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- أما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤] (٢). فيه الجملة الفعلية المحولة (كانوا عنها معرضين) في محل نصب على الحالية من ضمير الغائبين المفعول به في (تأتيهم)، ويجوز أن يكون صاحبها (آية)، وقد تخصصت بالصفة من شبه الجملة (من آيات).

- وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] (٣). ضمير الغائب المنفصل (هو) العائد على الله - تعالى - يعرب على أنه بدل من موضع (لا) مع اسمها (كاشف)، وموضعها مجتمعين هو الرفع.

(١) (الله) لفظ الجلالة مجرور بحرف القسم . (ربنا) بالجر نعت أو بدل أو عطف بيان مجرور. وقرئ بالفتح ويوجه على أنه: منادى، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: اعنى، أو امدح وأعظم. وتكون جملة معترضة بين القسم وجوابه، وذلك على الفتح. (ما) حرف نفي مبني. (كنا) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على السكون، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، اسم كان. (مشركين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة في محل نصب، مقول القول.

(٢) (ما) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (تأتيهم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير الغائبين مبني في محل نصب مفعول به. (من) حرف جر زائد يفيد الاستفراق مبني، لا محل له من الإعراب. (آية) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (من) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (آيات) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل جر، نعت لأية على اللفظ، أو في محل رفع على المحل. (ربهم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة إلى رب. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (كانوا) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، اسم كان. (عنها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (معرضين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة في محل نصب، حال.

(٣) (إن) حرف شرط مبني لا محل له من الإعراب. (يمسك) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وضمير المخاطب مبني في محل نصب، مفعول به. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بضر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمس. (فلا) الفاء: رابطة جواب الشرط بشرطه، وهو حرف مبني لا محل له. لا: حرف نال للجنس مبني، لا محل له من الإعراب. (كاشف) اسم لا النافية =



- ومنه باستخدام النهى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [النساء: ١٧١]، فالحق مفعول به للقول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، حيث الكلام ناقص منفي باستخدام النهى، فهو استثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]. الاستثناء ناقص منفي، فهو مفرغ، فما بعد (إلا) يعرب حسب موقعه في الكلام، وهو شبه جملة في محل رفع، خبر المبتدأ (النصر).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٧]^(١). فيه (بإذن الله) شبه جملة واقعة بعد (إلا)، وهى في محل نصب على الحالية، فالاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]^(٢). الاستثناء ناقص منفي فهو مفرغ، ولذلك فإن

= للجنس مبنى على الفتح في محل نصب. (له) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل رفع، خبر لا النافية للجنس، أو متعلقة بخير لا للحذف. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (هو) ضمير مبنى في محل رفع، بدل من موضع (لا) مع اسمها وهو الرفع، أو من الضمير المستتر في خبر (لا).

(١) (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لنفس) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، خبر (كان) مقدم. (أن تموت) أن: حرف مصدرى ونصب. تموت: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى، والمصدر المؤول في محل رفع، اسم كان مؤخر. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (بإذن) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب على الحال. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كتاباً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: كتب، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مؤكد للجملة السابقة، ويجوز أن ينصب على الإعراب. (مؤجلاً) صفة لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة.

(٢) (يا أيها) يا: حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب، أى: منادى مبنى على الضم في محل نصب. (ها) حرف وصلته بين المنادى وصفته، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبنى في محل رفع، نعت لآى. (آمنوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب. =



الجملة المستثناة (وانتم مسلمون) في محل نصب، حال من الفاعل المحذوف (واو الجماعة) في (تموتن).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْدهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤، والنساء: ١٢٠]. المستثنى (غرورا) فيه أوجه حسب موقعه؛ لأن الاستثناء مفرغ:

أن يحتسب مفعولاً لأجله منصوباً، والتقدير: لأجل الغرور.

أن يكون منصوباً على النيابة عن المفعول المطلق، حيث إنه صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: وعداً غرورا، أى: وعداً غرور.

منصوب على المفعولية، أى: يعدهم الغرور.

منصوب على الحال، والتقدير: غاراً بهم، أو مغرراً بهم، أو مغرورين به.

وإما أن يكون منصوباً على المصدرية من غير لفظ الفعل، فوعد الشيطان إنما هو غرور.

- فى قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَبِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. الجملة الاسمية المذكورة بعد (إلا) (لديه رقيب) فى محل نصب على الحالية للفاعل الضمير المستتر فى (يلفظ).

- وفى قوله تعالى: ﴿مَا تَدْرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرِّمِيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢]. الجملة الفعلية (جعلته) فى محل نصب، نعت ثان على المحل لشيء، والتقدير: تدر شيئاً مجعولاً، أو فى محل نصب على الحالية.

= (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (حق) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تقاته) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (ولا تموتن) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. لا: حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب. تموتن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين (واو الجماعة ونون التوكيد الأولى وهى ساكنة) فى محل رفع فاعل، والنون للتوكيد حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (وانتم) الواو: واو الابتداء أو الحال. أنتم: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (مسلمون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. والجملة الاسمية فى محل نصب، حال من فاعل تموتن.



- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١].
الاستثناء مفرغٌ، تسلط فيه ما قبل (إلا) على ما بعدها، وجملة (كانوا به يستهزئون) المستثناة بـ (إلا) فيها وجهان:

أولهما: أن تكونَ في محلِّ نصب، حال من ضمير الغائبين المفعول به في (يأتِيهِمْ).
والآخر: أن تكونَ صفةً لرسول، وحيثذ يجوز أن تكونَ في محل جر على اللفظ، وأن تكونَ في محل رفع على المحلِّ.

في قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣].
الاستثناء مفرغٌ، حيث يحتاج ما قبل (إلا) لما بعدها، فيكون الاسم الموصول (ما) في محل رفع، نائب فاعل لـ (يقال).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥]، ففيه الاستثناء مفرغٌ، فيكون الاسم الموصول (الذين) في محل رفع، نائب فاعل، وكذلك (ذو) في محل رفع، نائب فاعل.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١١٣]. هذا استثناء مفرغ، ف (أنفسهم) تعرب مفعولاً به منصوباً.

- قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٨]. الاستثناء في الموضعين مفرغٌ، و (إنانا)، و (شيطاناً) ينصبان على المفعولية.

- قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الاعراف: ١٠٥]^(١). الاستثناء مفرغٌ، فيكون ما بعد (إلا) حسب الموقع الإعرابي في الجملة، فينصب (الحق) على المفعولية.

(١) (حقيق) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الفتحة. (على) حرف جر مبني. (ألا أقول) أن: حرف مصدرى ونصب. لا: حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. أقول: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والمصدر المؤول في محل جر بعلى، وشبه الجملة متعلقة =

- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. (ما) اسم موصول مبنى في محل رفع فاعل (يصيب)؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]. تعرب (إحدى) مفعولاً به منصوباً للتربص، فالاستثناء مفرغٌ.

- قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]^(١). الجملة الفعلية المذكورة بعد أداة الاستثناء (إلا)، وهي (خلا فيها نذير)، في محل رفع خبر المبتدأ (أمة)، حيث (من) زائدة للاستغراق، والاستثناء مفرغٌ.

- قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]. الجملة القسمية المستثناة (ليؤمنن) في محل رفع، خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به... فالاستثناء مفرغٌ. ومنهم من يرى أن الجملة القسمية هي الصفة للمبتدأ المحذوف في محل رفع، أما خبره فهو شبه الجملة (من أهل).

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصفات: ١٦٤]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾. [مريم: ٧١].

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]. المستثنى (إله) مرفوعٌ، والكلام تامٌ منفي غير مفرغ، فيكون المستثنى بدلاً من المستثنى منه، لكن المستثنى منه مسبوقةٌ بـ (من) الزائدة، فيكون الإتيان على المحل، وهو الرفع؛ لأنه

١ - بحقيق. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الحق) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(١) (إن) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (من) حرف جر زائد للاستغراق مبنى لا محل له من الإعراب. (أمة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل . بحركة حرف الجر الزائد، وجاز الابتداء بالنكرة في هذا الموضع لأنها نكرة مسبوقة بنفى. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (خلا) فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر. (فيها) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بخلا. (نذير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ.



مبتدأ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: في الوجود، أو: موجود، ولا يجوز أن يكون الإبدال على اللفظ، ويجوز أن ينصب (إله) على الاستثناء. ويجوز أن يرفع المستثنى على الخبرية، والتقدير: ما إله إلا إله واحد، على أن الاستثناء مفرغٌ.

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]^(١). يرفع ما بعد (إلا) (رسول) على الخبرية؛ لأن الاستثناء مفرغٌ، فهو ناقصٌ منفي.

- وقد يكون النفي غرضاً بلاغياً، كأن تقول: هل قلت إلا الحق؟، فالاستفهام لا يراد به حقيقة معناه، وإنما يراد به النفي، والتقدير: ما قلت إلا الحق، و (الحق) مفعول به منصوب للقول، وعلامة نصبه الفتحة.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ [احقاف: ٣٥]. (القوم) نائب فاعل ليهلك مرفوع، وعلامة رفعه الضمة؛ لأن الاستثناء مفرغٌ.

كما قد يكون النهي غرضاً بلاغياً، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِرْهُمْ يَوْمَئِذٍ بِدْرَةٍ إِلَّا تَحَرُّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَكُفُّوا عَنْهُ يَوْمَئِذٍ إِنَّهُمْ سَاءُ لِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنفال: ١٦]^(٢). أي: ولا

(١) جملة: «قد خلت من قبله الرسل» في محل رفع صفة لـ (رسول).

(٢) (من) اسم شرط جازم مبنى في محل رفع، مبتدأ. (يؤلمهم) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (يومئذ) يوم: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و (إذ) ظرف زمان مبنى في محل جر بالإضافة، وتوحيته عوض من الجملة المحذوفة المضافة إليه. (ديره) مفعول به ثان ليولى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (متحرفاً) حال من فاعل يولى منصوبة، وعلامة نصبها فتحة. (القتال) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتحرف. (أو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (متحيزاً) معطوف على متحرفاً منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إلى فتنة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتحيز. (فكفوا) حرف رابط وجواب الشرط بشرطه مبنى لا محل له من الإعراب. قد: حرف تحقيق مبنى، لا محل له من الإعراب. (بأن) فعل ماضى مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وجملة جواب الشرط في محل جزم. (بفضب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال. (من الله) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لفضب.

تولوا الدبر إلا متحرفين لقتال، أو متحيزين إلى فئة، فوقع الاستثناء المفرغ مع الشرط الذي خرج إلى معنى النهي.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. أي: لا يفرها أحد إلا الله تعالى، فخرج الاستفهام إلى معنى النهي.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَقِيمُونَ مَنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩]^(١). هذا استثناء مفرغ، والاستفهام فيه يخرج إلى معنى النهي، فهو ناقص منفى، والمصدر المؤول (أن آمنا) المستثنى بإلا يكون في محل نصب مفعول به لـ (تقيم).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ [النساء: ٩٢]^(٢). في نصب المستثنى (خطا) أوجه:

أنه استثناء منقطع، حيث يراد بالنفي معناه، ولذا وجب نصب (خطا).

قد يحتب استثناء مفرغاً، فيكون نصب (خطا) إما على المفعولية لأجله، أو على الحالية، أو على النعت لمصدر محذوف.

(١) (قل) فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (يا أهل) يا: حرف نداء مبني لا محل له من الإعراب. أهل: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الكتاب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وجملة النداء مع جوابها مقول القول في محل نصب. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (تقيمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (منا) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بيقم. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (أن آمنا) أن: حرف مصدرى ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. آمنا: فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول في محل نصب، مفعول به. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإيمان. (وما) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. ما: اسم موصول مبني في محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (أنزل) فعل ماض مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وما) الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول في محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (أنزل) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من قبل) حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. قبل: اسم مبني على الضم لأنه مقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنى في محل جر، وشبه الجملة متعلقة بالإنزال.

(٢) المصدر المؤول (أن يقتل) في محل رفع، اسم كان مؤخر، وخبرها شبه الجملة (لومن) في محل نصب.



قد تكون (إلا) بمعنى (ولا)، ويكون التقدير: وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا لا عمداً ولا خطأ.

- في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ [البقرة: 114] (١). الاستثناء مفرغ، فيكون إعراب (خائفين) منصوباً على الحالية من (واو الجماعة) الفاعل في (يدخلوها)، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

- في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنعام: 108]. (أن تأتيهم الملائكة) مصدر مؤول في محل نصب، مفعول به؛ لأن الاستثناء مفرغ، وتلاحظ أن الاستفهام يفيد الإنكار، ففيه معنى النفي.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: 59]. الاستثناء مفرغ، وقد تسلط العامل (منع) على المصدر المؤول بعد (إلا)، فهو فاعل (منع) في محل رفع.

- ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: 94]. (أن قالوا) مصدر مؤول في محل رفع، فاعل.

- ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59]. الاستثناء مفرغ، فتعرب (تخويفاً) مفعولاً لأجله منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة. وقد يعرب حالاً منصوبة، حيث وقع المصدر موقع الحال، إما من الفاعل (نحن) في نرسل، والتقدير: مخوفين، وإما من المفعول به (بالآيات)، والتقدير: مخوفاً بها.

- ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 60]. (طغياناً) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ومثله: ﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خُسَارًا﴾ [الإسراء: 82].

(١) (أولئك) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. (ما) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (لهم) جار ومجرور متبنيان. وشبه الجملة خبر كان مقدم في كل نصب، (أن يدخلوها) حرف مصدرى مبني، وفعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني فاعل في محل رفع. وضمير الغاية مبني مفعول به في محل نصب. والمصدر المؤول في محل رفع اسم كان مؤخر. (إلا) حرف استثناء يفيد الحصر والقصر؛ مبني لا محل له من الإعراب. (خائفين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء، لأنها جمع مذكر سالم، وصاحبها واو الجماعة.

- ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]. (بشرا) خبر كان منصوب
وعلامة نصبه الفتحة؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].
(ولها كتاب) جملة اسمية وقعت بعد (إلا) فى استثناء مفرغ مفعلى، فىكون
إعرابها:

فى محل نصب، حال من (قرية)، والواو للحال، وقد جاز مجيء الحال من
النكرة هنا لأنها مخصصة بحرف الاستغراق (من)، ومسبوقة بالفتحة.
ويجوز أن تجعلها فى محل جر، صفة لقرية على اللفظ، أو فى محل نصب،
صفة لها على المحل، وتكون الواو داخلة على الصفة لتأكيد لصوق الصفة
بالموصوف.

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]. (لها)
منذرون) جملة اسمية بعد أداة الاستثناء (إلا)، والاستثناء مفرغ، فىكون موقع
الجملة المستثناة فى محل جر، صفة لقرية على اللفظ، أو فى محل نصب، صفة
لها على المحل. ويجوز أن تجعلها فى محل نصب حالا؛ لأن النكرة قد خصصت
بـ (من)، ومسبوقة بالفتحة. ومن الأفضل أن تجعل الجملة المسبوقة بالواو حالا،
والمجردة منها نعتاً.

- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نُؤْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾
[الزخرف: ٤٨].

- ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]. الاستثناء
مفرغ، فيعرب المستثنى (همسا) مفعولاً به.

- ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾
[النور: ٣]. الاستثناء مفرغ فى الموضعين، ولذلك فإن ما بعد (إلا) يعرب حسب
موقعه، فـ (زانية) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و (زان) فاعل
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقلوبة.

- ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ١١٣].

- ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧].

- ﴿إِنْ تَسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [النمل: ٨١].

- ﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الاحزاب: ١٣].

- فى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. (إلا أن تكونا ملكين) استثناء مفرغ، فيعرب ما بعد (إلا) مفعولاً لاجله. بتقدير: إلا كراهة أن تكونا، أو بتقدير: إلا ألا تكونا....

- فى قوله تعالى: ﴿لَا يَكْفِيُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (إلا وسعها) استثناء مفرغ، و (وسع) مفعول به ثان منصوب .

- ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]. الاستثناء مفرغ، ويكون (يومًا) منصوبًا على الظرفية. والعامل فيه (لبث)، و (إن) نافية.

- قوله تعالى: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]. الاستثناء منفي ناقص، فهو مفرغ، والاستفهام فيه فى معنى النفي، ولذا فإن (ما) فيها وجهان إعرابيان تبعًا للتقدير الموقى:

إما أن يكون منصوبًا على نزع الخافض، أو على التوسع، والتقدير: تجزون بما كتم.

وإما أن يكون مفعولاً به ثانياً.

- ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].



الاستثناء مفرغ، فتكون الجملة (وأهلها ظالمون) في محل نصب على الحالية من (القرى).

- ﴿وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]. (الصابرون) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- في قوله تعالى: ﴿فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩]. (أبى) أى: لم يوافق، ففيه نفي، فيكون الاستثناء مفرغاً، ويعرب ما بعد (إلا) مفعولاً به منصوباً. ومنه: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩].

- ومن الاستثناء المفرغ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٤]. فالجملة المذكورة بعد (إلا): (قال مترفوها) في محل نصب، حال من قرية، وصح ذلك لأنها في سياق النفي.

تكرار إلا:

إذا تكررَت (إلا) في التركيب فإنها تقع في ثلاثة معان طبقاً للتركيب الذي تكرر فيه، ذلك على النحو الآتي:

أولها: تكون مؤكدة:

تكون (إلا) مؤكدةً للمذكورة قبلها مع عطف البيان وعطف النسق والبدل، وهذه يكون عملها ملغى، وما بعدها يكون تابعاً لما ذكر بعد (إلا) التي تسبقها تبعية عطف بيان أو بدل أو عطف نسق، مثال ذلك: حضر الجميع إلينا إلا أخاك إلا أباً على. (أخاك) مستثنى منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، لأن الكلام تامٌ مثبتٌ فهو غير مفرغ. و (أب) تابع للمستثنى؛ لأنه إما بدلٌ أو عطفٌ بيان له.

ومثال لعطف النسق أن تقول: فهم جميع الطلبة إلا طالباً وإلا طالبة. (طالباً) مستثنى منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، أما (طالبة) فمعتوف على (طالب) منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، و (إلا) حرفٌ زائد لتأكيد الاستثناء لا محل له من الإعراب.

ومن ذلك قولُ أبي ذؤيب:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ ونهارُها
وإلا طلوعُ الشمسِ ثمَّ غيارها^(١)
(ليلة) خيرُ المبتدأ (الدهر) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ، (طلوع) معطوفٌ على
(ليلة) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ.

ومن ذلك أن تقولَ: ما فهمنا إلا درسًا إلا بابَ الاستثناء، (باب) بدلٌ كلٌّ من
كل من (درسا) ، أو عطف بيان له. ما قرأتُ إلا الشعرَ العباسيَّ إلا شعرَ أبي تمام،
ما أعجبنى إلا محمودٌ إلا اجتهدهُ. ما رأيتُ إلا رجلاً إلا رأسه. واجتمع العطفُ
والبدلُ في قولِ الشاعرِ:

مَا لَكَ من شيخِكَ إلا عملُهُ
إلا رسيْمُهُ وإلا رمْلُهُ^(٢)
(عمل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة، وخبره شبهُ الجملةِ المقدمة
(لك) ، أما (رسيم) فهو بدلٌ بعض من كلٍّ من (عمل) مرفوع، وعلامةُ رفعه
الضمة. و (رمل) معطوف على (رسيم) مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. و(إلا)
الآخرتان زائدتان لتأكيد الاستثناء الأول.

فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ إلا أبو محمد، فأبو محمد مرفوعٌ على البدليةِ
من زيد، أو عطف بيان له. وزيد فاعل مرفوع. فزيدٌ هو أبو محمد.
ثانيها: تكون استثنائية مرتبطةً بسابقتها:

تكون (إلا) المكررة مؤديةً معنى الاستثناء في غير بابي العطف والبدل، أي: أنه
إذا كان ما بعد (إلا) التي كررت لا يصلحُ أن يكونَ عطفَ بيانٍ أو عطفَ نسقٍ أو

(١) شرح ابن عميش: ٢١-٢ / شرح ابن الناظم ٣٠٠ / الأشموني ٢-١٥١ .

(هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (الدهر) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا)
حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (ليلة) خير المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والأ)
الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب،
وهو لتأكيد الاستثناء. (طلوع) معطوف على ليلة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (غيارها) معطوف على
طلوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) الكتاب ١-٣٧٤ / شرح ابن الناظم ٣٠١ / شرح التصريح ١-٣٥٦ / شرح الأشموني ٢-١٥١ / الهمع ٣-

٢٦٦ / الدرر: ٣-١٦٧ .

الشيخ هنا الجمل، الرسيم والرمل ضربان من السير، وفي رواية: مالك من شنجك...

بدلاً فإنه يكون مستثنى استثناءً حقيقياً، ويكون المستثنى بالمكررة مرتبطاً معنوياً بالمستثنى بإلا التي تسبقها، وحيثُ تطبيق قواعد الاستثناء المذكورة سابقاً على واحدٍ فقط من المستثنيات، أما ما عداه فإنه يجبُ نصبُه، ذلك على النحو الآتي:

أولاً: إن كان الاستثناء مفرغاً، أى: أن الكلام ناقصٌ منفى، فإنك تشغلُ العاملَ المرفغَ بواحدٍ من المستثنيات المتعددة، وتنصبُ سائرَها، فتقول:

ما حضرَ إلا أحمدُ إلا سميراً إلا محمداً، برفع (أحمد)، أو (سمير)، أو محمد، ونصبِ الآخرين .

ما عاقبتنا إلا علياً إلا إسماعيلَ إلا محموداً. بنصب واحدٍ من المستثنيات الثلاثة على المفعولية للفعل (عاقب)، ونصبِ الآخرين على الاستثناء .

ما كوفيتُ إلا محموداً إلا علياً إلا سميراً. برفع (محمود) أو أحدِ المستثنيات

على النيابة عن الفاعل، ونصبِ الآخرين على الاستثناء. ذلك لأن ما بعد المستثنى الأولِ كأنه بعد إيجاب أو إثبات، فالنفي يتقضى بأداة الاستثناء الأولى، ومن هنا وجب نصب المستثنيات الأخرى.

ثانياً: إذا كان الاستثناء تاماً موجباً، أى: غير مفرغ وليس به أداة نفي؛ فإنك تنصبُ كلَّ المستثنيات على الاستثناء، فتقول: حضر الجميعُ إلا محموداً إلا هشاماً إلا ثابتاً. بنصب كل من «محمود وهشام وثابت» على الاستثناء، ويفهم من المعنى أن جميع هؤلاء مستثنون، وكلهم لم يأتوا، على اعتبار أن حكم جميع ما بعد (إلا) مستثنى من حكم المستثنى منه .

ثالثاً: إن كان الاستثناء تاماً منفيًا، أى: غير مفرغ، وبه أداة نفي، فإنك تطبق قاعدة الاستثناء الخاصة بهذا النوع من الكلام على واحدٍ من المستثنيات، وتوجبُ النصبَ فى سائرَها، أى: أنه يجوزُ أن يعربَ واحدٌ من المستثنيات على الإبتاع من المستثنى منه بدلاًً بعضٍ من كلِّ، ويجبُ نصبُ ما سواه، فتقولُ: ما حضر الأقاربُ إلا أبوك إلا أخاك إلا عمك. برفع (أب) على الإبدال من المستثنى منه (الأقارب)، وهو فاعل مرفوع، ونصب كل من (أخ) و (عم) على الاستثناء،

وعلامةُ نصبِ الأولِ الألفُ لأنه من الأسماءِ الستة، وعلامةُ نصبِ الثاني الفتحه. كما يجوزُ نصبُ الجميعِ على الاستثناء. ويجوزُ الوجهانِ فى أى واحدٍ من المستثنى الآخرىن، فهذه الجملةُ ستةٌ أوجهٌ للنطق: الوجهانِ السابقانِ، ثم برفعِ (أخ) أو نصبه مع نصبِ الآخرىن، أو برفعِ (عم) أو نصبه مع نصبِ الآخرىن.

ومثل ذلك: ما أقبلَ أحدٌ إلا أباك إلا أخاك إلا عمك. برفعِ (عم) على البدلية من (أحد)، أو نصبه على الاستثناء، أو اتباعِ الوجهين فى كل واحدٍ من المستثنى الآخرىن.

ملحوظة:

قد يفهم أن الاستثناءَ المكررَ إنما هو استثناءٌ من المستثنى السابقِ عليه، ويكون هذا واضحاً فى الأعدادِ، كأن تقولَ:

عندى عشرةٌ إلا أربعةٌ إلا ثلاثةٌ. فتقرُّ له تسعة، حيث استثنيت الأربعةَ من العشرة، فالإقرارُ بعد الاستثناءِ الأولِ يكونُ بستة، ثم تقررُ بثلاثةٍ أخرى استثنيت حكمها من حكم ما سبقها من مستثنى، وهو المخالفةُ فى الإقرار، فيكونُ حكمها بالإقرار، فتضاف إلى الستة التى أقررت بها، فيصيرُ مجموع ما أقرُّ به تسعةً.

أما فى القول: عندى عشرةٌ إلا خمسةٌ سوى ستة، فهذا لا يجوزُ لدى النحاة؛ لأن المستثنى الثانى أكبرُ من المستثنى الأولِ، لكنه ذكرَ عن الفراءِ جوازُه على أن يكونَ تقديرُ المعنى: له عندى عشرةٌ إلا خمسةٌ سوى ستة كانت له عندى، وبذلك يكونُ مقراً له بأحدِ عشر. فالاستثناءُ من الموجبِ سالبٌ، والاستثناءُ من السالبِ موجبٌ.

هذا يقتضى القولَ بأن يُجعلَ كلُّ وترٍ داخلاً، وكلُّ شفعٍ خارجاً، وما اجتمع فهو الحاصل^(١). فإذا قلت: له مائةٌ إلا عشرةٌ إلا ثلاثةٌ إلا اثنينٍ إلا واحداً، كان كلُّ من: (عشرةٌ واثنينٍ) خارجاً من العدد، وكلُّ من: (ثلاثةٌ وواحدٍ) داخلاً فى العدد، فيكونُ الحاصلُ اثنينٍ وتسعين. وما كان من ذلك فهو مذهبُ أهلِ البصرة والكافى، وذهبُ بعضُهُم إلى جوازِه.

(١) الساعد ١-٥٧٦.

لكن بعضهم قد جوز أن يعود كل المستثنيات من الاسم الأول، فلو أنك استثيت كل عدد من سابقه بادئاً من العدد الأخير فإنك تصل إلى النتيجة التي يتوصل منها عن طريق إدخال الوتر، وإخراج الشفع. لذلك فإنني أرى أن آيتاً من الطريقتين فهو جائز.

يختلف النحاة فيما بينهم اختلافاً يَبْنًا فيما إذا كان العدد المستثنى في الوتر أو الشفع بعد العدد المستثنى الأول أكبر من سابقه:

فمن مجوزٍ لذلك مع إدخال الوتر وإخراج الشفع.

ومن مُخرِجٍ كُلِّها من الأول، أو إخراج كل عددٍ مما يتبقى من العدد الأول. فإذا قلت: له عندى عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة. فعلى الأول يكون الإقرار بثلاثة، وعلى الثاني يكون الإقرار بأحد عشر في الاحتمالين.

ويبطل الاستثناء إذا كان المستثنى الأول أكبر من المستثنى منه.

ثالثها: أن تكون استثنائية منفصلة عن سابقتها:

قد تكرر (إلا) لكن المستثنى بها غير مرتبطٍ معنوياً بالمستثنى بإلا التي تسبق المكررة، فكل من المستثنيات منفصلٌ عن الآخر معنوياً، فكان التركيب الواحد الذي تكرر فيه (إلا) عدةً جمل استثنائية، لكل منها قاعدته حسب المعنى الذي وُضِعَ له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. تكرر (إلا) في الآية الكريمة، والثانية تمثل استثناءً مستقلاً معنوياً عن الاستثناء الأول، فالأول استثناء مفرغٌ، حيث تكون شبه الجملة (بالتى هي أحسن) في محل نصبٍ على الحالية من واو الجماعة، والتقدير: جادلوهم مستعينين بالتى هي أحسن، وقد تحتسب متعلقةً بالمجادلة، أما الاستثناء الآخر فهو استثناء متصلٌ، والتقدير: إلا الظلمة، وهو مستثنى من (أهل الكتاب)، ويكون موقع الاسم الموصول (الذين) إما في محل نصبٍ على البدلية من (أهل)، وإما في محل نصبٍ على الاستثناء.



ومن ذلك القول: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيداً^(١). ينصب (الخبز) لأن الاستثناء معه ناقصٌ منفي، فما قبله من عاملٍ مفرغٍ له، فينصب على المفعولية، فكان المعنى: كلُّ الناس أكل الخبزَ إلا زيداً. وينصب (زيد) كذلك؛ لأن الاستثناء معه يُعدُّ مثبتاً تاماً، فهو غيرُ مفرغٍ، ومثبتٌ لأن أداة النفي (ما) مع (إلا) التي سبقت الخبزَ بمثابة الإثبات، والتقدير: أكل الناسُ كلَّ الخبزِ إلا زيداً.

إشارات تركيبية لـ (إلا):

أولاً: قد تستثنى الجملة بـ (إلا):

قد يستثنى باستخدام (إلا) الجملة بأنواعها المتعددة، حيث يجوز أن يلي (إلا) المسبوقة بنفي فعلٍ مضارعٍ بلا شروط، كما يليها فعلٌ ماضٍ مسبوق بفعلٍ قبل (إلا) أو مسبوقٌ بقدم، وكل فعلٍ يمثل جملة فعلية^(٢). مثال ذلك:

ما جاء محمدٌ إلا يبطئُ في مشيه. فالجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (يبطئُ) إنما هي في محل نصب، حالٍ من الفاعلِ (محمد).

ما سمع علىَّ الدرسَ إلا كان ينصتُ باهتمام. الجملة المستثناة (كان ينصت) في محل نصب، حالٍ من الفاعلِ (على)، وهو مسبوقٌ بالفعلِ (سمع).

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]. الجملة المستثناة: (كانوا به يستهزئون) في محل رفع، صفة على المحل، أو في محل جر، صفة له على اللفظ، أو في محل نصب، حال منه؛ لأنه نكرة تخصصت بمن الزائدة.

وأن تقول: ما قلت ذلك إلا قد تأكدت منه. الجملة (قد تأكدت منه) في محل نصب، حال من ضمير المتكلم الفاعلِ (التاء). ومنه قول الشاعر:

ما المجدُ إلا قد تبَيَّن أنه بندى وحلم لا يزال مؤثلاً^(٣)

(١) ينظر: للتصدي ٢-٧٠٥ / شرح الخفاف ٩١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٣١٥.

(٣) المساعد ١-٥٨١ / الدرر: ١-١٩٥.

(ما) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (للجد) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف =

الجملة الفعلية (قد تبين أنه بندي) في محل رفع، خبر للمبتدأ (المجد).

ومنه أن تقول: ما شرحت درساً إلا وأحمدُ حاضرٌ. الجملة (وأحمد حاضر) في محل نصب على الحالية.

يمكن أن يكونَ من ذلك^(١) قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾ (٢٦) إلا من تولى... وكَفَرَ (٢٧) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٤]. الجملة (من تولى... فيعذبه) جملة اسمية مستثناة في محل نصب، المبتدأ فيها الاسم الموصول (مَنْ) في محل رفع، والخبر هو الجملة الفعلية (يعذبه الله) في محل رفع، وقرنت بالفاء لأن المبتدأ اسم عام فهو اسم موصول.

ويجعلون من ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. برفع (قليل)^(٢) على أن قليلاً مبتدأ حذف خبره، وتقديره: لم يشربوا، هذا على رأي الفراء، وتكون الجملة مستثناة في محل نصب^(٣).

ومنه قول أبي نواس لمحمد الأمين:

يا خَيْرَ مَنْ كَانََ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ المِيْمُونُ

حيث (النبي) مبتدأ مرفوعٌ حذف خبره، وتقديره: فإن الأمين لا يفضله.

- استثناء مبنى، لامحل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبنى، لامحل له من الإعراب. (تبين) فعل ماض مبنى على الفتح. (أنه) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، اسم أن. (بندي) حرف جر مبنى، ومجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر. وشبه الجملة متعلقة بمؤثر (وحلم) عاطف ومعطوف على ندى مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لايزال): لا: حرف نفى مبنى، لامحل له من الإعراب. يزال: فعل مضارع ناقص ناسخ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤثلاً) خبر لايزال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وجملة لايزال مع معموليها في محل رفع، خبر أن. والمصدر الملول من أن ومعموليها في محل رفع، فاعل تبين. والجملة الفعلية (تبين أنه) في محل رفع، خبر المبتدأ (المجد).

(١) ينظر: شرح التصريح وحاشية الشيخ بس علي ١-٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) قراءة عبدالله ولي بالرفع، وقراءة نصب هي الشهورة. ينظر: الدر المنصون ١ - ٦٠٥ و

(٣) في الدر وجه آخر، حيث يذكر: «إن هذا الكلام؛ وإن كان موجبا لفظاً فهو معنى مبنى، فإنه في قوة:

لم يطعموه إلا قليلاً منهم، فلذلك جعله تابعاً لما قبله في الإعراب». الدر المنصون ١ - ٦٠٥.

وقوله ﷺ: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون» أى: المجاهرون بالمعاصى لا يُعْتَفُونَ.

وقول أبي قتادة: «كلهم أحرما إلا أبو قتادة لم يحرم». فصرح بالخبر للمبتدئ المرفوع بعد (إلا).

وإذا جاز لنا أن نوافق على رأى جمهور النحاة فى تبعية المرفوع المشئى بإلا للمرفوع الذى يسبقه المشئى منه، أو حملة على الاستثناء المنقطع كما ذهب إليه الكوفيون، فإن هذا لا يجوز فى الأمثلة التى صرّح فيها بالخبر، وعليه فإن الجملة قد تكونُ مشئاةً بـ (إلا).

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاَهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ (١٧) إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ ﴿ [الحجر ١٧، ١٨]. فى (من) بعد (إلا) عدة أوجه:

أن تكونَ فى محلِّ نصبٍ على الاستثناء، وهو استثناء تام مثبت متصل، غير مفرغ.

أن نحسب الاستثناء منقطعا، فتكون مشئى منصوبا.

قد تكون مبتدأ فى محل رفع، وخبره الجملة الفعلية (فاتبعه شهاب)، ودخلت عليها الفاء لأن المبتدأ اسمٌ عام شرط إن احتسبت (مَنْ) شرطية، وفيه معنى الشرط إذا كانت موصولة، وتكون الجملة فى محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

قد تدخل (إلا) على الفعل الماضى إذا تقدمها قسم، أو ما فيه معنى القسم الذى فيه معنى الطلب. ومثلها (لَمَّا) المشددة الميم^(١١). نحو: نشدتك بالله إلا فعلت. وفيه يكون اللفظ الدال على القسم متضمنا معنى النفى، وتكون (إلا) أو (لا) لنقض النفى، فالتقدير: ما نشدتك بالله إلا فعلت. ويقدر ما بعد (إلا) باسم، أى: إلا فعلك، ويكون مفعولا به للطلب السابق الكامن فى اللفظ الدال على

(١١) ينظر: الاسترأبذى على الكافية لابن الحاجب. ١- ٢٥٠، ٢٥١ / ارتشاك الضرب ٢- ٣١٥.

القسم. وجاء في صيغة الماضي لقصد المبالغة في الطلب. ومنه أن تقول: أقسمت عليك إلا زرتني، عزمت عليك إلا نَقَدْتِ ما طلبته منك. بالله إلا ذهبْتِ إلى صديقك.

ومنه قوله: عَمَرْتُكَ اللهُ إِلَّا ما ذكرت لنا... ومعناه: ذكرتك وسألتك به، وهو مثبت فيه معنى النفي^(١).

ومنه أن تقول: أقسمت بالله عليك إلا صالحت أخاك. مثل (إلا) في هذا الموضع (لَمَّا) استثنائية، لكنها لا تنجى إلا في الاستثناء المفرغ، ويجب أن يسبقها نفيٌّ ظاهرٌ أو مقدرٌ^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لُْمًا جَمِيعٌ لُدَيْنًا مُحَضَّرُونَ﴾. [يس: ٣٢].

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لُْمًا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣) [الطارق: ٤]. على أن (إن) نافية، و(لَمَّا) استثنائية بمعنى (إلا)، ويكون التقدير: ما كلُّ إلا جميع...، وما كلُّ نفس إلا عليها حافظ.

ثانيا: قد تكون (إلا) صفة:

كما أن (غيراً) تحملُ على (إلا) في الاستثناء لأنه أصلُ (إلا)، فإن (إلا) تحمل على (غير) في النعت لأنه أصلُ (غير)، حيث قد ينعتُ بها كما ينعت بغير. إلا أن بينهما فرقين:

أولهما: أن (إلا) لا يجوز حذفُ موصوفِها، كما يجوز ذلك في موصوف (غير). فيقال: جاءني غيرُ محمد، ولا يجوز: جاءني إلا محمد، ونظير (إلا) في ذلك الجملُ وأشباهُ الجمل، حيث إنها قد تقع صفاتٍ، ولا يجوز أن تنوبَ عن موصوفاتها.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١-٣١٦.

(٢) الاسترأبانى على الكافية ١-٢٥١.

(٣) في (لما) في الموصمين تخفيف الميم، ويوجه على أن (إن) للمخففة من الثقيلة، واللام الفارقة، وما مزيدة. أما الكوفيون فيجعلون (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا).



والآخر: أنه لا يوصف بـ (إلا) إلا في موضع يصح فيه الاستثناء، فيجوز القول: معنى جنيته إلا ربح؛ لأنه يجوز القول: معنى جنيته إلا ربعا. لكنه لا يجوز القول: معنى جنيته إلا كامل؛ لأنه لا يصح الاستثناء في هذا الموضع. ويجوز القول: معنى جنيته غير منقوص.

- القول في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].
التقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، فأخذت الكلمتان (إلا الله) معنى (غير الله)، وبذلك يأخذان حكمهما، وحكم (غير) في هذا الموضع صفة لألهة مرفوعة، فيكون حكم (إلا الله) صفة لألهة، ومجموع (إلا) مع (الله) هي الصفة، ولأن (إلا) حرف، والحرف لا يحمل العلامة الإعرابية، فقد انتقل إعراب الصفة إلى ما بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة. ويمائل ذلك قول عمرو بن معدى كرب:

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخُوهُ لعمري أيبك إلا الفرقدان

والتقدير: وكل أخ إلا الفرقدان، أي: غير الفرقدان، فتكون (إلا الفرقدان) صفة لـ (كل أخ).

ملحوظتان:

أ- تقول: عندي درهمٌ إلا جيدٌ. يجب أن يعرب المستثنى في مثل هذا التركيب تابعا للمنعوت، فترفعه، ولا يجوز النصب على الاستثناء لفساد المعنى، حيث لا يجوز استثناء الصفة من صاحبها.

ب- لو قال قائل: له عشرةٌ إلا درهمٌ... فقد أقر له بالعشرة، لأن الدرهم المستثنى غير العشرة، والتقدير: له عشرة غير درهم. ولكن إذا قال: له عشرةٌ إلا درهماً (بالنصب) فإنه يقر له بتسعة.

ثالثا: (إلا) وإعمال ما قبلها وما بعدها:

ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها مطلقا، كما أن ما قبلها لا يعمل فيما بعد المستثنى بها، إلا أن يكون مستثنى منه أو تابعا للمستثنى.

لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف، خلافاً لقوم^(١). فلا يقال: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمرًا، على أن كلا الاسمين مستثنى بيالا المذكورة. وأجاز ذلك قومٌ، فيجوز لديهم القول: ما أخذ أحدٌ إلا زيدًا درهمًا، وما ضرب القوم إلا بعضهم بعضًا^(٢).

خامساً: (إلا) وعملها اللفظي والمعنوي:

تعمل (إلا) لفظاً ومعنى إذا استثنت بها، ونصبتَ المشئ.

وتعمل معنىً فقط إذا استثنت بها دونَ عملِ النصبِ.

سادساً: الاستثناء من النكرة الموجبة:

لا يُستثنى من النكرة في الموجبِ إلا إذا أفادتْ، ومن أمثلة الاستثناء من النكرة قوله تعالى: ﴿قَلِيلٌ فِيهِمْ أَلْفٌ سَنَةٌ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]. فالكلامُ تام موجب غير مفرغ متصل، واستثنى (خمسِينَ) من النكرة اسم العدد (الف)، فوجب النصبُ.

سابعاً: الضمير بعد (إلا):

إذا ذكر الضميرُ بعد (إلا) فلا يكونُ إلا منفصلاً. حيث إن (إلا) توافق الفعل معنىً، فلم تعمل الجرَّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧] ، ﴿فَادْعِي فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

(١) الاسترأباضى على الكافية ١-٢٤٠.

(٢) ارتشاف الضرب ١-٣٠٩.

تردُ (غيرُ وسوى) في التركيبِ ذاتيُ دلالاتٍ مختلفة، وبين هذه الدلالاتِ تختلفُ النظرةُ إليهما من حيثُ قوانينُ التركيبِ المختلفةُ من: أداءِ دلالي، أو موقعِ إعرابي، أو علامةٍ إعرابية، أو إضافةٍ ظاهرةٍ أو مقدرةٍ، أو غير ذلك.

غيروسوى في الاستثناء:

يراعى في التركيبِ الاستثنائي بغير وسوى ملحوظتان:

أولاهما: أنهما اسمان ملازمان للإضافة، ولذلك فإنهما يخفضان ما بعدهما دائما، فالمستثنى بهما مجرورٌ بالإضافة إليهما.

ثانيتها: لأنهما اسمان فهما لهما موقعهما الإعرابي، ويعربان - دائما - إعرابَ الاسمِ الواقع بعد (إلا)، فكأنهما بمثابة (إلا) وما استثنى بها من اسم مجتمعين، وحق ذلك لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الاسمِ الواحدِ، فهما وما أضيفَ إليهما بمثابة الاسمِ الواحدِ.

إعراب (غيروسوى):

يلاحظ في إعراب (غير وسوى) ما لوحظ في إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) حيث ينظر إلى:

أ - نوع الكلام أو الأسلوب بين النفي والإثبات.

ب - ما قبل (غير وسوى) ونوعه من حيث التفرغ وعدم التفرغ، أى: وجود المستثنى منه وعدم وجوده، وهو ما يسمى بالتمام والنقصان.

وبالنظر إلى ما سبق يكون إعراب (غير وسوى) على النحو الآتي:

أولا: إذا كان الكلام مثبتًا وما قبلهما مفرغٌ لهما بعدم وجود المستثنى منه، أى: كان الكلام ناقصا موجبا أو مثبتا، فإنهما يعربان حسب موقعهما في الكلام، بين الفاعلية أو المفعولية أو ما أشبه أحدهما، أو المجرور بحرف الجر أو غير ذلك من المواقع، وذلك بحسب ما يقتضيه ما قبلهما من عوامل، فتقول:



أقبلَ غيرَ واحدٍ. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

أكرمتَ غيرَ واحدٍ. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

أعجبتَ بغيرِ واحدٍ. (غير: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة).

يُهَانُ غيرُ المخلصين. (غير: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَكَبَرُ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [القصص: ٣٩] (١)

(غير: اسم مجرور بالباء).

ثانيا: إذا كان الكلامُ مثبتاً، وما قبلهما غيرُ مفرغٍ لهما، أى: لا يحتاجُ إلى مرفوعه أو منصوبه أو مجروره ؛ ويكون ذلك بوجودِ المستثنى منه، أى: كان الكلامُ تاماً مثبتاً، فإنهما ينصبان على الاستثناء، فتقول:

حضر جميعُ المتفرجين غيرَ اثنين (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أقبلَ الجميعُ غيرَ واحدٍ. (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أكرمتُ الجميعَ غيرَ واحدٍ. (مثل السابق).

أعجبتُ بالجميعِ غيرَ واحدٍ. (مثل السابق).

يُهَانُ الحاضرونُ غيرَ المخلصين (مثل السابق).

وقد أريدَ بـ (غير) فى هذه الأمثلةِ الاستثناءَ لا غيرُ. أذكرُ ذلكَ حتى لا يعتقدَ

الوصفيةُ فى (غير) فى المثلِ الأخيرِ.

ثالثاً: إذا كان الكلامُ ناقصاً منفيّاً: أى: يوجد قبلَ (غيرِ وسوى) أداةٌ نفى،

وكان ما قبلهما مفرغاً لهما، أى: كان الكلامُ ناقصاً، بعدم وجودِ المستثنى منه

(١) (استكبر) فعل ماضٍ مبنى على الفتح، وفاعله ضمير متستر تقديره: هو. (هو) ضمير مؤكّد مبنى فى

محل رفع. (وجنوده) حرف عطف مبنى، ومعلول على الفاعل مرفوع، وضمير الغائب مبنى فى محل

جر بالإضافة. (فى الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باستكبر. (بغير) جار ومجرور، وشبه

الجملة فى محل نصب، حال. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فإنهما يعربان حسب موقعهما في الكلام، بين الفاعلية والمفعولية وما أشبههما والمجرور...، وذلك بحسب ما يقتضيه ما قبلهما من عوامل، فالكلام في مثل هذا التركيب ناقصٌ منفيٌّ. فتقول:

- ما فهمَ غيرُ طالبٍ. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).
 - ما علمتَ غيرَ خيرٍ واحدٍ. (غير: مفعول به منصوب).
 - ما مُنِعَ من الدخولِ غيرُ اثنينٍ (غير: نائب فاعل مرفوع).
 - ما غابَ غيرُ اثنينٍ. (غير: فاعل مرفوع).
 - ما كوفئَ غيرُ المجيبينَ عن السؤالِ. (غير: نائب فاعل مرفوع).
 - لم يَنَلْ غيرَ جائزتينِ. (غير: مفعول به منصوب).
 - ما استمعتَ لغيرِ متحدثينِ. (غير: اسم مجرور بعد اللام).
 - لم يعجبَ بغيرِ مشهدينِ. (غير: اسم مجرور بالباء).
- ومنه أن تقول:

هل علمتَ غيرَ هذا الخبرِ ؟

أجبتَ عن غيرِ السؤالِ الثاني ؟

ألم تُؤدِّ غيرَ هذا الواجبِ ؟

هل حضرَ إليك اليومَ غيرُ سميرٍ ؟

رابعا: إذا كان الكلامُ منفيًّا، وما قبلهما غيرُ مفرغٍ لهما، أي: كان الكلام تامًّا منفيًّا بوجود المستثنى منه وأداة النفي، فإنه - حينئذٍ - لا يحتاجُ إلى مرفوعه أو منصوبه أو مجروره، فيعربان إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا) في مثل هذا الموضع، حيث يجوز فيهما الإتيانُ بالبديلةِ من المستثنى منه، والنصبُ على الاستثناء، فتقول:

ما أجابَ طالبٌ على السؤالِ غيرُ أحمدٍ. (يرفع غير على البديلة من طالب، وبالنصب على الاستثناء).

ما كافات أحداً غير محمودٍ (ينصب غير على البدلية أو الاستثناء).

ما أعجبت بإجابة أحدٍ غيرٍ على^١ . (بجر غير على البدلية من أحد وينصبها على الاستثناء).

ما أكرم أحدٌ من الحاضرين غير المخلص (برفع غير على البدلية من أحد، وينصبها على الاستثناء).

ما غاب المخرجون غير اثنين. (برفع غير، وينصبها).

ومنه أن تقول:

هل قام الطلاب غير محمد؟ (برفع غير على البدلية من الطلاب، وينصبها على الاستثناء).

أحضر أحدٌ من أسرة علي غير محمود وأولاده؟

مع ملاحظة أن الاستفهام يخرج من معناه الحقيقي إلى معنى آخر بلاغى، وهو النفى.

كما سبق يمكن أن نلاحظ أن التراكيب التي تكون فيها (غير وسوى) فى الاستثناء تكون على النحو الآتى:

أ - الكلام ناقص منفى: أى: لا يوجد المشتى منه، وبه أداة نفى، فتعرب (غير وسوى) حسب موقعهما فى الكلام.

ب - الكلام تام مثبت: أى: يوجد المشتى منه، ولا توجد أداة نفى، فتعرب (غير وسوى) منصوبتين على الاستثناء.

ج - الكلام تام منفى: أى: يوجد المشتى منه، وتوجد أداة نفى، تعرب (غير وسوى) إما بالإتياع على البدلية من المشتى منه، وإما بالنصب على الاستثناء.

د - إذا سبق المشتى المشتى منه نصب (غير وسوى) مطلقاً على الاستثناء، فتقول: ما جاء غيرك أحد. ينصب (غير) على الاستثناء لا غير؛ لأن المشتى (غيرك) تقدم على المشتى منه (أحد)، فانتهى الإتياع للتقديم.

النطق المحتمل لـ (غير) في التركيب: جاءنا محمدٌ ليس غير.

أولاً: يجوز أن تنطقَ (غير) مضمومةً بلا تنوين، ويجوز فيها - حيثنذ - ثلاثة تقديرات:

أ - أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ في محلِّ نصب؛ لأنها تعرب خبرَ (ليس)، والتقدير: ليس الجائي غيره. فهي - حيثنذ - مقطوعة عن الإضافة لفظاً لامتني.

ب - أن تجعلها اسمَ (ليس) مبنيةً على الضمِّ في محلِّ رفع، والتقدير: ليس غيره الجائي.

ج - فإن جعلت (غيراً) معربة - على ما ذهب إليه الأخفش، حيث يجعل التنوين ساقطاً لنية الإضافة - فإن (غيراً) تكونُ اسمَ (ليس)، والمحذوف الخبر.

ثانياً: فإن جعلت التعييرَ السابقَ بفتحِ الراءِ فإن (غيراً) تكونَ خبرَ (ليس)، والتقدير: ليس الجائي غيره.

ثالثاً: وقد تُنَوَّن (غيرٌ) في التعيير السابق، وتكون في حال الرفع اسمَ (ليس)، وفي حالِ النصبِ (خبرها).

رابعاً: وقد تنطق (غير) مضافةً إلى ضميرِ الغيبة، فتكون (ليس غيره)، مضمومةً أو مفتوحة، وهي على التأويلين السابقين.

تكرار (ليس)

إذا تكررت (غير) فإن الأحكامَ التي ذكرت في تكرارِ المستثنى بإلا تطبق عليها، أي: يكون حكمُ (غير) في التكرير حكمَ المستثنى بـ (إلا) في التكرير، فتطبق الأحكامُ الإعرابيةُ للمستثنى بمراجعةِ نوعِ الكلامِ من تام أو ناقص ومثبت أو منفي، ومفرغ وغير مفرغ على واحد من (غير) المكررة، وتوجب النصب في سائرِها، فنقول: جاء الطلابُ غيرَ أحمدَ غيرَ علي. ما أحدٌ يذكرُ ذلكَ غيرَ زيدٍ غيرَ



عمرو. وينصب (غير) الأولى على الاستثناء، ورفعها على البدلية من الفاعل الضمير المستتر في (يذكر) ، وينصب (غير) الثانية في حال رفع الأولى، ويرفع الثانية في حال نصب الأولى^(١)، وأرى أنه يجوز نصب (غير) الأولى على الاستثناء و (غير) الثانية على الاستثناء مطلقاً، حيث إن رفع الثانية جاز عند ما نصبت الأولى، لكنه في حال رفع الأولى وجب نصب الثانية على الاستثناء، وبذا فإن النصب في الاثنين قائم، حيث وجوبه في واحدة منهما، وجوازُهُ في الأخرى.

- القول: ما جاءني أحدٌ غير زيد غير عمرو. يذكر الحذف أنه لا يجوز نصبهما جميعاً إلا بالواو، ويجوز رفع أحدهما، ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا بالواو^(٢).

وأنت ترى أن المستثنى منه موجودٌ، فالاستثناء تام منفى غير مفرغ متصل، والمستثنى منه متقدم، فجاز لك أن تطبق قوتين هذا التركيب على أحد المستثنين، وتوجب النصب في الآخر، وعليه فإن بدلية أحدهما بالرفع من المستثنى منه جائزة، ووجب النصب في الآخر، كما أن النصب على الاستثناء جائز في أحدهما، مع وجوب النصب في الآخر.

لذلك فإن احتمالات التظن لغير في هذا التركيب في الموضعين هي:

جواز إتباع إحداهما بالرفع، ووجوب نصب الأخرى.

جواز نصب إحداهما، ووجوب نصب الأخرى.

لكن الرفع في الاثنين لا يكون إلا بالواو العاطفة.

القول: ما أحدٌ يقول ذلك غير على غير محمد. (غير) الأولى تكون بالرفع على النعت لأحد أو على البدل من فاعل (يقول) ، وبالنصب على الاستثناء، مع تبادل نصب الثانية ورفعها مع الأولى.

(١) شرح الحفاف (٩١).

(٢) المنتخب الكامل على شرح الجمل ٩١.

القول: ما جاءني غير زيد أحد غير عمرو أحد. يذكر الخفاف أنك تنصبهما جميعاً مع التقديم، ولا يجوز ذلك مع التأخير^(١). ولكنني أرى أن ذلك يجوز مع التأخير، طبقاً للتحليل في المثل السابق.

ما جاءني غير زيد غير عمرو. ترفع أحدهما خاصة^(٢).

ما أكل أحد غير الخبز غير زيد. تنصب الاثنين^(٣)، نصب الأولى على المفعولية، فالاستثناء بالنسبة إليها مفرغ، أما الثانية فتنصب على الاستثناء، وأرى أنه يجوز فيها الرفع على البدلية؛ لأن الاستثناء بالنسبة إليها تام منفى متصل غير مفرغ، والمستثنى منه قد تقدم.

تقول: عندي عشرة غير خمسة غير اثنين غير واحد. الاستثناء من الاستثناء، فتكون الأرقام المذكورة فردية في الترتيب بالموجب، أما المذكورة زوجية في الترتيب فإنها تكون بالسالب، وعلى هذا فقد أقر الناطق للسامع ستة، حيث: $10 - 5 + 2 - 1 = 6$.

ولو أنك استثيت الأخير مما سبقه، والباقي مما سبقه، إلى أن تصل إلى المستثنى منه الأول لكانت النتيجة نفسها. فتستثنى الواحد من الاثنين فينتج واحد، ثم تستثنى الواحد من الخمسة، فينتج أربعة ثم تستثنى الأربعة من العشرة، فيكون الناتج النهائي ستة.

تنوع (غير) في التركيب:

الأصل في (غير) في التركيب أن تكون صفة، لكنك قد تجدها في أربع صور:
أولاً: وهي الأصل، أن تكون صفة، فتسبغ ما قبلها من موصوفها في الإعراب، كقولك:

اشترت كتاباً غير حديث. (غير: صفة لكتاب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة).

(١) الموضع السابق.

(٢، ٣) الموضع السابق.



استمعت إلى حديثٍ غيرٍ مُمل. (غير: صفة لحديثٍ مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة).

جاءنا رجلٌ غيرٌ مهمل. (غير: صفة لرجلٍ مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة).
ومنه قوله - تعالى -: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧].
وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ [هود: ٤٦]. حيث (غير) مرفوعة لأنها نعتٍ لخبير (إن) المرفوع (عمل). وقوله تعالى: ﴿قَلْبُهُمْ آجْرٌ غَيْرٌ مَمْنُونٌ﴾ [التين: ٦].

وقد يوصف بها شبه النكرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [٦] صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] (١). وفيه إذا وقعت (غير) بين ضدين ضعفٍ إيهامها، حيث وقعت بين ضدين هما: المنعم عليهم، والمغضوب عليهم.

ثانيها: أن يحذف موصوفها، وتظل في التركيب، فتحل محلها، وتأخذ حكمه الإعرابي، نحو:

حضر غير المهمل. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

مشيت في غير متعرج. (غير: اسم مجرور بعد (في)، وعلامة جره الكسرة).

كافأنا غير الكاذب. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

(١) (اهدنا) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير للتكليم مبني في محل نصب، مفعول به. (الصراط) منصوب على التوسع، أو على نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. (المستقيم) صفة للصراط منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (صراط) بدل من الصراط منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الذين) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (أنعمت) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المخاطب مبني في محل رفع، فاعل. والجمله الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإنعام. (غير) صفة للاسم الموصول مجرور، وعلامة جره الكسرة. (المغضوب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالمغضوب.



منه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]^(١) حيث (غير) تنصب من وجهين:

أ-: أنها مفعول به للقول.

ب-: أنها نعت مصدر محذوف، والتقدير: تقولون القول غير الحق.

وتقول: قام غير محمد، فتكون هنا وصفاً لا غير، ولا تكون بمعنى الاستثناء، حتى لا يفسد المعنى، والتقدير: قام أحد غير محمد، وتأخذ (غير) حكم الموصوف المحذوف، وهو الرفع على الفاعلية.

ثالثها: أن تكون مع ما أضيف إليها بمثابة الصفة المشتقة المنفية، أي: صفة مشتقة يناقض معناها معنى (غير) مع ما أضيفت إليه، فتعرب حسب موقعها في الكلام، فتأخذ إعراباً ما بعدها في غير وجودها، وأذكرك بأن المضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة. فتقول: أقبلت غير متكاسل. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والتقدير: أقبلت نشيطاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ مَنَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]^(٢) حيث (غير) حال ثانية من الضمير الفاعل وإو الجماعة في (تبتغوا)، أو: حال من الضمير في (محصنين).

(١) (اليوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بتجزون. (تجزون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (عذاب) منصوب على نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. (الهُون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (بما) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: حرف مصدري مبنى، لا محل له من الإعراب. (كتم) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى في محل رفع، اسم كان. (تقولون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب، خير كان، والمصدر المؤول في محل جر بالباء، وشبه الجملة: (بما كتم) متعلقة بالجزء. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (غير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (أحل) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (لكم) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة متعلقة بأحل. (ما) اسم موصول مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (وراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو صلة للموصول، لا محل له من الإعراب، أو: متعلق بجملة الصلة للحذوقة. (ذلكم) اسم إشارة خطاى مبنى، في محل جر بالإضافة إليه. (أن تبتغوا) أن: حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل =



وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٥] (١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

رابعها: أن تدخلَ في باب (إلا):

إذا دخلت (غير) في التركيب مثل (إلا) في بابها، أي: باب الاستثناء، فإنها تكونُ في معنى الاستثناء، أي: إخراج ما أضيف إليها من ما سبقها، وهو المستثنى منه، أو الحكم السابق عليها، وتعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) في كل صورة المذكورة في حكم المستثنى به (غير وسوى).

الفرق بين (غير) في الاستثناء و (غير) في النعت أن (غيرا) الاستثنائية تُخرجُ حكمَ المجرورِ بها من حكم ما قبلها، أو: تخالف بين حكم المستثنى بها وحكم المستثنى منه الذي يسبقها، أما هي في النعت فإنها لا تعرض هذه المخالفة في الحكم؛ وإنما تكونُ للمخالفة بين الموصوفِ الذي يسبقها وما هو مجرور بها من ذات أو صفة.

له من الإعراب. تبتغوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول في محل رفع، بدل من الاسم الموصول (ما)، أو في محل نصب على نزع الخافض، والتقدير: بأن تبتغوا... (بأموالكم) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة ببتغوا. (محضون) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء لأنه جمع مذكر سالم. (غير) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (مافعين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم.

(١) (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع، مبتدأ، خبره جملتا الشرط والجواب، أو جملة الجواب. (اضطر) فعل الشرط ماض مبني على الفتح مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير متر تقديره هو. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (باغ) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (ولا) الواو: حرف عطف. لا: حرف نفى رائد لتأكيد النفي، وكلاهما مبني لا محل له من الإعراب. (عاد) مطلق على باغ مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (الفاء): رابط بين الشرط وجوابه حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غفور) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رحيم) خبر ثان لأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة جواب الشرط في محل جزم، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع، خبر للبتدأ.



فإذا قلت: جاء القوم غير محمود. فإن (غيرا) هنا تعطي معنى المخالفة، فهي استثنائية، حيث خالفت بين حكم القوم في مجيئهم، وحكم محمود في عدم مجيئه. أما إذا قلت: جاء قومٌ غيرٌ محمود. فإن (غيرا) خالفت بين (قوم) وهو الموصوف، و (محمود) وهو مع (غير) الصفة. ف(غير) الاستثنائية مخالفة في الحكم، أما الوصفية فهي مخالفة بين ذاتين، أو ذات وصفة. ومخالفة (غير) الوصفية بين الذات والصفة كأن تقول: حضر أناسٌ غيرٌ آمنين، أو: حضر الأناسُ غيرُ الأمنين، والتقدير: حضر أناسٌ مخالفون للأمنين، أى: حضر أناسٌ فزِعُون. أو: حضر الأناس الفزِعُون.

* من أمثلة (غير):

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الانعام: ٦٨] (١). (غير) صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة.

(١) (إذا) اسم شرط مبنى على السكون في محل نصب على الظرفية، وهو مضاف إليه وهو متعلق بالإعراض. (رأيت) فعل الشرط ماضى مبنى على السكون، وتاء المتكلم ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة في محل جر بالإضافة إليه (إذا). (الذين) اسم موصول مبنى في محل نصب، مفعول به. (يخوضون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (في آياتنا) فى: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، آيات: اسم مجرور بـفى، وعلامة جره الكسرة، وضمير المتكلمين مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (فأعرض) الفاء: رابطة للشرط بجوابه، حرف مبنى لا محل له من الإعراب. أعرض: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (عنهم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (حتى) حرف غاية وجر مبنى، لا محل له من الإعراب، (يخوضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة بعد حتى، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول في محل جر بحتى، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (فى حديث) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (غيره) صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرها الكسرة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وهذا الضمير إما عائد على الحديث، وإما عائد على الخوض.



- قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩] (١). (غيركم) صفة للمفعول به المنصوب (قوما).

- ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أُنْخِذَ إِلَهَا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩] (٢).

- وقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمُ﴾ [محمد: ٣٨].

- إذا قلت: ما قام أحدٌ غيرُ محمد، فإنك ترفع (غير) على وجهين:
البدلية من أحد. والوصفية لأحد، وكل منهما مرفوع.
وتنصبها من وجه واحد وهو الاستثناء.

(١) (إلا) إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (تنفروا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (يعذبكم) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطبين مبني في محل نصب، مفعول به. (عذاباً) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مبين لنوع الفعل. (أليماً) نعت لعذاب منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (ويستبدل) الواو: حرف عطف مبني. يستبدل: فعل مضارع مجزوم بالعطف على يعذب، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (قوما) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيركم) غير: صفة لقوم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وضمير المخاطبين مبني في محل نصب، مفعول به.

(٢) (قال) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (لئن) اللام للقسمة، أو موطئة للقسمة، لا محل له من الإعراب. إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له. (اتخذت) فعل الشرط ماضٍ مبني على السكون، وضمير المخاطب مبني في محل رفع، فاعل. (إلهاً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيري) صفة لإله منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكرة المناسبة لضمير التكلم، والياء: ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (لأجعلك) اللام للتوكيد حرف مبني لا محل له. (أجعل) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة في محل رفع. وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. والنون للتوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب. وضمير للمخاطب مبني في محل نصب، مفعول به. والجملة - على رأى جمهور النحاة - جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط محذوفة دل عليها جملة جواب القسم. قى رأيهم: إذا اجتمع الشرط والقسم فجملة الجواب المذكورة للأسبق منهما. (من المسجونين) جار ومجرور وعلامة جره الياء، وشبه الجملة متعلقة بجملة.



ومثل ذلك لو قلت: هل جاء أحدٌ غيرُ محمدٍ؟

- تقول: كلُّ أحدٍ يقول ذلك غيرُ عليٍّ. بنصب (غير) على الاستثناء، ويرفعها على النعت لـ(كل)، ويجرها على النعت لـ (أحد).

- القول: جاءني القومُ غيرُ زيد^(١). يجوز في (غير) أن تنصبَ على الاستثناء، ويكون المقصودُ استثناءَ (زيد). كما يجوز أن ترفعَ على النعتِ للقوم، والمقصود: الذين هم ليسوا بزيد.

- في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]. قرئت (غير) بالرفع والنصب والجر: الرفع على أنها صفةٌ لـ(القاعدون). أو بدل منها . الجر على أنها صفةٌ لـ(المؤمنين).

النصب على الاستثناء. إما من (القاعدون)، وإما من (المؤمنين)، وقد يكون نصبها على الحالية.

- في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. في (غير) ثلاث قراءات: أولها: قرأ الكسائي بخفض الراءِ على أنها نعتٌ لإله، أو على البدلية من لفظ (إله).

ثانيتها: قرأ عيسى بن عمر بالنصب، ووجهه أنه مستثنى منصوب، وهو استثناء تام منفى متصل أو منقطع، غير مفرغ.

ثالثها: قرأ الباقون بالرفع، وذلك على النعتِ أو البدلِ من موضع (إله)، وهو الرفعُ على الابتدائية؛ لأن (مِنْ) زائدة.

(١) ينظر: المنتخب ٤-٤٢٢، ٤٢٣/ التبصرة والذكرة ١-٣٨٢/ الكافية الشافية ٢-٧١٤/ المنتخب الاكمل ١٠٧، ١٠٩/ الماعد ١-٥٩٢.



إذا عطفَ على المضاف إلى (غير) وهو المستثنى بها فإنه يجوز في العطفِ أن يعربَ على اللفظ أو على المحلِّ، ويعنى بالمحلِّ هنا أنه كما لو كان مستثنىً (بدلاً). فتقول: حضر الجميعُ غيرَ محمودٍ وعلىٌ وعليًّا. بجر (على) على لفظ (محمود)، وينصبه على محله، حيث إن تقدير: (غير زيد) إلا زيدا).

وتقول: ما حضر الطلابُ غير ثلاثة طلابٍ وخمسُ طالباتٍ. بجر (خمس) بالعطفِ على لفظ (ثلاثة)، ويرفع (خمس) على المحلِّ باعتبار البدلية، وينصب (خمس) على المحلِّ كذلك باعتبار الاستثناء، حيث تقدير: (غير ثلاثة)، (إلا ثلاثة). فيلتبس فيه الرفع بالإتباع على البدلية من المستثنى منه (الطلاب)، كما يلتبس فيه النصبُ على الاستثناء.

في القولين: ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمرو، وجاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرو، لا بدُّ من الجرِّ في (زيد)، بالإضافة إلى غير، لكن (عمراً) يجوز فيها وجهان:
أ- الجر بالعطف على (زيد) في الموضعين.

ب- لرفع في الأول، والنصب في الثاني بالعطف على الموضع، (موضع غير مع زيد)، وهو الرفعُ في الأول، والنصبُ في الثاني، والشلويين يرى أن العطفَ على التوهم.

تعريف (غير) وتنكيرها:

للنحاة ثلاثة آراءٍ في تعريف (غير):

أولها: أنها لا تعرف مطلقاً:

وعليه فإن (غيراً) في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. تكون بدلَ نكرة من معرفة.

ثانيها: أنها تعرف مطلقاً:

وعليه فإن (غيراً) في الآية السابقة تكون صفةً.



ثالثها : أنها تتعرف إذا وقعت بين ضلّين :

وعليه فإن (غيراً) في الآية السابقة تكون صفةً.

سوى

أما (سوى) فقد اختلفَ فيها، حيث :

- يذهب جمهورُ النحاةِ إلى أنها ظرفٌ بدليلٍ وصلِّها بالموصول، فيقال : جاء الذى سواك.

- أما ابنُ مالكٍ ومن تبعه فإنهم يرونَ أنها كـ (غير) في المعنى والإعرابِ، فتخرجُ إلى الرفعِ والجَرَ، ويؤيد ذلك قولُ الفراء: أتانى سواك. وقول الشاعر (ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم):

وإذا تَباعُ كريمةٌ أو تشتري فسِوَاكَ بائِعُها وأنت المشتري^(١)

حيث (سوى) مرفوعةٌ على الابتدائية. وقوله :

أتركُ لَيْلى ليس بيني وبينها سِوَى ليلةٍ إنسى إذاً لصبور^(٢)

حيث (سوى) مرفوعةٌ على أنها اسمُ (ليس) الفعلِ الناسخِ.

(١) (الوارو) بحبب ما قبلها حرف مبنى لا محل له. (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، وهو مضاف. (تباع) فعل الشرط مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كريمة) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة فى محل جر بالإضافة. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (تشتري) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. والجملة فى محل جر بالعطف على سابقتها. (فسواك) الفاء: واقع فى جواب الشرط ليربطه بشرطه حرف مبنى. سواك: مبتداً مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. بائعها: خبر المبتداً مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الاسمية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (وأنت) الوارو: حرف عطف مبنى. أنت: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتداً. (المشتري) خبر المبتداً مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. والجملة معطوفة على سابقتها، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (أترك) الهمزة للاستفهام حرف مبنى لا محل له. أترك: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: أنا. (لئلى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (بينى) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه =



لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمَّلٍ وَإِنَّ سِرَّكَ مَنْ يَوْمَهُ يَشْقَى^(١)
حيث نصب (سوى)، لأنها اسم (إن).

بَيْدٌ

تساوى (بيد) غيراً في الاستثناء المتقطع فقط، وتكون لازمة النصب، مضافةً إلى مصدر مؤول من (أَنَّ) المشددة النون ومعمولها، فيقال: هو غزيرُ العلم بيداً أنه لا يتضع به. ومنهم من يرى أنها بمعنى (على). ومن أمثلة (بيد) أن تقول:

إنه فقيرٌ بيداً أنه كريم.

الفتحة المقدرة. وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة في محل نصب، خير ليس مقدم. (وبينها) الواو: حرف عطف مبنى. بين: ظرف مكان منصوب، وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة في محل نصب معطوف على بينى. (سوى) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (ليلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إني) حرف توكيد ونصب مبنى، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، اسم إن. (إذا) حرف جزاء وجواب مبنى، لا محل له. (الصبور) اللام: للتوكيد أو الابتداء أو اللام المزلحقة حرف مبنى لا محل له. صبور: خير إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (إن) استتاجية تذييلية لا محل لها من الإعراب.

(١) (لديك) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة في محل رفع، خير مقدم. (كفيل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالمنى) الباء: حرف جر مبنى لا محل له. المنى: اسم مجرور بالياء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وشبه الجملة متعلقة بكفيل. (لمؤمل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال. (وإن) الواو: حرف استئناف مبنى لا محل له. إن: حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له. (سواك) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبنى في محل جر بالإضافة. (من) اسم موصول مبنى في محل رفع، مبتدأ. (يؤمله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (يشقى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ الاسم الموصول، والجملة الاسمية في محل رفع، خير إن.



ذاكرت الدرس كثيرا بيدَ أننى لم أفهمه .
استمعت فى إنصاتٍ بيدَ أننى شاردُ الذهن .
سميرٌ غنى بيدَ أنه بخيلٌ .

عدا ، وخلا ، وحاشا

يلحظ ما يأتى^(١):

أ- (عدا وخلا وحاشا) ألفاظ تترددُ فى الاستثناءِ بين كونها فعلاً، وكونها حرفَ جرٍّ، على اختلافٍ بين النحاةِ فى كلِّ واحدٍ منها.

ب- لذلك فإن ما بعدها من مستثنى يجوز أن ينصبَ على المفعوليةِ باحتسابها أفعالاً، ويجوز أن يجبرَ بها باحتسابها حروفاً خافضةً.

ج- إذا احتسبت أفعالاً فإن الاستثناءَ بها يجب أن يكونَ تاماً متصلاً، فإن أفعالَ الاستثناءِ لا تكونُ للاستثناءِ المفرغِ ولا للمنقطع .

د- إذا كانت أفعالاً فإن فاعلها يكون محذوفاً، ويقدر بـ (بعضهم)، وضميرُ الغائبين يعودُ على المستثنى منه، أى: جاور، أو: تعدى أو فارق، أو: تحاشى بعضُ المستثنى منه المستثنى، وما دام بعضهم جاوره فسائرهم قد تجاوزَ كذلك .

ويرى البصريون أن الفاعلَ مضمراً يعود على (بعضهم) المفهوم من الكلام، وهو عند البصريين مضمراً يعود على (فعلهم) المفهوم من الفعلِ السابق .

وأرى - على غيرِ ما فسر به النحاةُ - أن الفاعلَ المضمراً لهذه الأفعال إنما يقدرُ بما يعودُ على المصدرِ المفهوم من الفعلِ المذكور . فإذا قلت: جاء الطلابُ عدا محموداً، يكون التقدير: عدا المجيئُ محموداً، أى: تجاوز مجيئهم محموداً. (جاء) فعل ماضٍ مبنى على الفتح . (الطلاب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (عدا) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر، وفاعله محذوف، تقديره:

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣٤٩ / المتغصب ٤-٤٢٦ - ٤٢٧ / شرح ابن يعنى ٢-٧٨ / شرح ألفية ابن معلى ١-٦١٣ / شرح الكافية للرضى ١-٣٤٤ .



بعضهم، (محموداً) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، والجملةُ الفعليةُ في محل نصب على الحالية - على الوجهِ الأرجح.

أما الإعرابُ باحتسابها حرف جر فإنه: (عدا) حرفُ جر مبنى، لا محلَّ له من الإعراب. (محمود) اسم مجرور بعد عدا، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، وشبهُ الجملةُ متعلقةٌ بالمجئِ.

وأنوهُ إلى أن سيويوه يجعل (حاشا) حرفاً على الإطلاق، حيث لم يسمع فيها إلا الخفضُ بها لما بعدها، ويشبهها بحتى حيث تجرُّ ما بعدها، مع إفادة (حاشا) معنى الاستثناء^(١)، وهى مع ما بعدها فى موضع نصبٍ بما قبلها.
منه قولُ ابنِ جميع، وقيل لسيرة بن عمرو الأسدي:

حاشا أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس بيكمة قدم^(٢)

ولكن المبرد يجعلها مثل (خلا)^(٣)، فتتردد بين الحرفية والفعلية، وحكى عن أبى زيد القول: ﴿اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَنِي حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعِ﴾^(٤)، فجعلها فعلاً يُنصبُ ما بعده على المفعولية (الشيطان وأبا الإصبع)، وإذا قلت: جاءنى القومُ حاشا زيدا، فالتقدير: فارق بعضهم زيدا.

(١) الكتاب ٢، ٤٦.

(٢) (حاشا) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (أبى) اسم مجرور بعد حاشا وعلامة جره الياء، لأنه من الأسماء الستة. (ثوبان) مضاف إلى أبى مجرور، وعلامةُ جرِّه الفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. (أبا) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. (ثوبان) مضاف إلى (أب) مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. واسمه ضمير مستتر تقديره هو. (بيكمة) الباء: حرف جر زائد مبنى لا محل له من الإعراب. (بكمة) خبر ليس منصوب، وعلامة نصب الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال للحل بحركة حرف الجر الزائد. (قدم) صفة لبكمة مجرورة على اللفظ فى محل نصب.

(٣) المقتضب: ٤-٣٩١.

(٤) ينظر: الأصول: ١-٢٨٨ / المقرب: ١-١٦٦ / شرح ألفية ابن معطى: ١-٦١١ / شرح التصريح:

١-٣٦٥.

ويذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعلٌ لا فاعلَ له، فالقول: حاشا زيد؛ أصله: حاشا لزيد، ثم حذف حرف الجرِّ لكثرة الاستعمال، فخفضت ما بعدها.
أما المازني والكسائي فيذهبان إلى أن (حاشا) فعلٌ لا غير، واحتجاً بأنها تتصرف تصرف الأفعال.

ملحوظة :

القول: ﴿حاشا لله﴾ [يوسف: ٥١]. تعبيرٌ للتزيه والبراءة، وفيه لا تكونُ (حاشا) حرفاً، كما أنها لا تكون فعلاً إلا عند المبرد، ولكنها تكون - حيثُذ - اسماً متصّباً انتصاب المصادر الواقعة بدلاً من فعلها، ويكون كما يقال: تزيهاً لله، وفيه ثلاث قراءات^(١):

الأولى: بدون تنوينٍ ولا إضافة، وتكون (حاشا) فيه مبنيةً لشبهها بالحرفية لفظاً ومعنى.

الثانية: بالتنوين، وقد فسرت سابقاً.

الثالثة: بالإضافة (حاشا لله)، على نحو: سبحان الله.

ما خلا وما عدا

يلحظ ما يأتي:

أ - تكون (ما) مع (خلا أو عدا) مصدرية، فتكونُ مع أيٍّ منهما مصدرًا مؤولاً يكونُ في موضع الحال، و (ما) حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب.

ب - أما (خلا و عدا) فهما فعلان ماضيان، ويلزم فعليتهما إذا سبقاً بما المصدرية، لأن المصدرية لا يليها إلا الفعلُ.

ج- أما فاعلُهما فإنه يكونُ محذوقاً يدلُّ عليه قرينةُ الحال، وليكن: (بعضهم) وضميرُ الغائبين في المقدر يعود على المشتى منه؛ لأن هذين الفعلين فعلان تامان، فإن المشتى بهما يكون منصوباً دائماً على المفعولية.

(١) ينظر: الساعد: ١-٥٨٥.



د - الاستثناء بهما يجب أن يكون تاماً متصلاً.

بمراعاة مجموع النقاط السابقة فإنه يمكن تحليل القول: جاء الجميع ما عدا محموداً، أو: ما خلا محموداً، على تقدير: جاء الجميع مجاوزاً بعضهم محموداً، أو: خالياً بعضهم من محمود، ويكون الإعراب على النحو الآتي:

(جاء) فعل ماضٍ مبنى على الفتح. (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما خلا) ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. خلا: فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر، والفاعل محذوف تقديره: بعضهم، والمصدر المؤول فى محل نصب على الحالية. (محموداً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. ومثل (ما خلا محموداً) يكون إعراب (ما عدا محموداً)، والمصدر المؤول فى محل نصب على الحالية - على الأرجح.

روى الجرمى عن بعض العرب جرماً ما استثنى بـ (ما عدا وما خلا)^(١). والوجه فيه أن يجعل (ما) رائدة، فيكون كلٌّ من (عدا وخلا) حرف جرّ.

ينوه إلى أن النحاة^(٢) يختلفون فيما بينهم فى موقع جملة (ما خلا وما عدا وما حاشا)، فبالإضافة إلى ما شاع من رأي للسيرافى؛ وهو ما ذكرناه سابقاً من النصب على الحالية؛ يذكر أن ابن خروف كان يذهب إلى نصبها على الاستثناء كانتصاب (غير) فى القول: جاء القوم غير زيد.

أما ابن الضائع فإنه كان يرى نصبها على الظرفية، فالتقديرُ عنده فى القول: قام القوم ما خلا زيدا، هو: فى وقت مجاوزتهم زيدا، أو: قاموا مدةً مجاوزتهم زيدا.

منه قول لبيد:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةً رائلٌ^(٣)

(١) ينظر: شرح ابن الناطم: ٣٠٨.

(٢) المساعد: ١-٥٨٤.

(٣) (الأ) حرف استفتاح أو تبييه مبنى لا محل له من الإعراب. (كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. =



وكذلك قول الشاعر:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فِإَنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهُوَى نَدِيمِي مَوْلَعٌ (١)

حيث نصب المستثنى (ضمير المتكلم) بالفعل (عدا) المسبوق بـ (ما) المصدرية.

المثل: كُلُّ شَيْءٍ مَهْمَةٌ مَا النَّسَاءَ وَذَكَرَهُنَّ (٢). بنصب (النساء) على حذف (عدا، أو خلا) بعد (ما) المصدرية، فيكون (النساء) منصوباً على المفعولية.

ومن النحاة من يؤول (ما) بـ (إلا)، ومنهم - السهيلي - من يجعلها بمعنى ليس، ويكون التقدير: ليس النساءَ وذكرهن، ومنهم من يزعم أن العرب تستثنى بـ (ما)، كما في هذا المثل.

= (شئ) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ما خلا) ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب، خلا: فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر، وفاعله محذوف تقديره: بعضهم، والمصدر في محل نصب حال. (الله) لفظ الجلالة مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (باطل) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وكل) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. كل: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نعيم) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا محالة) لا: حرف نافية للجنس مبنى لا محل له من الإعراب. محالة: اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح في محل نصب، وخبر لا النافية للجنس محذوف تقديره: ثابت أو غير ذلك. (رائل) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) (تمل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (الندامى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (ما عداني) ما: حرف مصدرى ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. عدا: فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر، فاعله محذوف تقديره: بعضهم، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب مفعول به، وجملة الاستثناء في محل نصب حال. (فإني) الفاء: تعيية حرف مبنى لا محل له من الإعراب. إن: حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب اسم إن. (بكل) الباء: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، كل: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بـ (مولى). (الذى) اسم موصول مبنى في محل جر بالإضافة إلى كل. (يهوى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (نديمي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم، وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة إلى نديم. والجملة الفعلية (يهوى نديمي) صلة الموصول مبنية لا محل لها من الإعراب (مولى) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) مهة: سيرة، أى: يحتمل الرجل كل شئ. إلا ذكر حرمه.

يلحظ ما يلي أثناء إعراب هذين التركيبين:

- أ - الفعلان (ليس ويكون) فعلان ناقصان، يحتاج كلُّ منهما إلى اسمٍ وخبرٍ.
- ب- اسمُهُما يكون محذوفًا، ويقدر بـ (بعضهم)، وضميرُ الغائبين يعود على المستثنى منه. أو يكون مضمراً تقديره: (هو)، يعود على بعضهم المفهوم من التركيب عند البصريين، ولا يطردُ هذا التقدير عند الكوفيين، ولكنهم يجعلونه عائداً على الفعلِ المفهوم، والتقدير لديهم: ليس فعلُهُم فعلٌ... .
- ج- خبرُهُما المنصوبُ يكون المستثنى بهما، ويعرب كذلك.
- د - تنفى (يكون) بـ (لا) النافيةِ بخاصة دون غيرها.
- هـ- الاستثناء بهما يجب أن يكون تاماً متصلاً.

فإذا قلت: حضر الجميع ليس علياً، أو: لا يكون علياً؛ كان التقدير: حضر الجميع ليس بعضهم علياً، أو: لا يكون بعضهم علياً، وكان الإعرابُ كما يأتي:

(حضر) فعل ماضٍ مبنى على الفتح. (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ليس) فعل ماضٍ ناقصٍ ناسخٍ مبنى على الفتح، واسمه محذوفٌ تقديره: (بعضهم)، أو مضمَرٌ يعود على بعضهم، أو على فعلهم. (علياً) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(لا يكون) حرف نفى مبنى، وفعل مضارع ناقصٍ ناسخٍ مرفوع، واسمه محذوفٌ تقديره: بعضهم. (علياً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- أما موضع جملتى (ليس، ولا يكون) من الإعراب فإنه يكون على وجهين:

أحدهما: ألا يكون لهما محلٌّ من الإعراب، باحتسابهما جملتين مستأنفتين.

ثانيهما: أن يكونا في موضع نصب على الحالية. ويكون التقدير: حضر الجميع خالين من على.

قد يقال: قابلت محمداً ليس إلاً، فتحذف ما بعد (إلا)، فيكون فيه تقديران: أولهما: أن تجعلَ الواقعَ بعدَ (إلا) الخبرَ، فيكون التقدير: ليس المقابلُ إلا إياه.

ثانيهما: أن تجعلَ الواقعَ بعدَ (إلا) الاسم، فيكون التقديرُ: ليس المقابلُ إلا هو.

إلا أن يكونَ

يلحظ في هذا التركيب ما يأتي:

أ- الاستثناء في هذا التركيب يكونُ باستخدام (إلا).

ب- ما بعد (إلا) مصدرٌ مؤولٌ من (أن) والفعلِ المضارع (يكون)، والمصدرُ المؤولُ له موقعه الإعرابيُّ موقعَ الاسم، وهو المستثنى، ويكون في محل نصب.

ج- (يكون) في هذا التركيب فعلٌ تامٌّ - على الأغلب - فإذا احتسبت الفعل ناقصاً، فإن ما بعد المصدرِ المؤولِ يكونُ خبر (كان).

د- الاستثناء في مثل هذا التركيب يجب أن يكون تاماً متصلاً. فإذا قلت: فهمت جميعَ الدروس إلا أن يكونَ الأخيرُ، فإن التقدير: فهمت جميعَ الدروس إلا فهمَ الأخير، أو: إلا أن يكونَ بعضها الأخير. ويكون الإعراب كما يأتي:

على التقدير الأول: (فهمت) فعلٌ ماضٍ مبني على السكون، لإسناده إلى ضمير المتكلم، وضمير المتكلم مبني في محل رفع فاعل. (جميع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الدروس) مضاف إلي جميع مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبني لا محل له من الإعراب. (يكون) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة. (الأخير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المؤول (أن يكون الأخير) مستثنى في محل نصب.



وعلى التقدير الثاني: (على أن يكون بعضهم الأخير)، فإنك تجعل اسم كان محذوفاً تقديره (بعض)، و (الأخير) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

القول: «ما قام إخوانك ليس بكراً وما خلا عمراً ولا يكونُ زيداً»^(١). هذه استثناءات بعد النفي، فيكون المعنى: انتفاء عدم القيام عن بكر، وعن عمرو، وعن زيد، وكل منهم بالاستثناء الذي ذكر بعده: (ليس، ما خلا، لا يكون)، وقد فصل بين الاستثناءات بحرف العطف (الواو).

- القول: ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا محمد. يجوز في محمد ثلاثة أوجه:

الرفع على أنه بدل من (أحد).

الرفع على أنه بدلٌ من الفاعل المستتر في (يقول).

النصب على الاستثناء.

- وكذلك القول: ما رأيت أحداً يقولُ ذلك إلا محمود. ينصب من وجهين،

ويرفع من وجهٍ واحدٍ.

إعراب المستثنى

بعد العرض السابق لأدوات الاستثناء يمكن أن نوجز إعراب المستثنى بعد أدوات الاستثناء بصفة عامة في ستة أقسام:

القسم الأول: المستثنى المنصوب دائماً:

يكون المستثنى منصوباً دائماً في الأحوال الآتية:

أ - المستثنى بـ (إلا):

إذا كان الكلام تاماً موجباً، (بوجود المستثنى منه، وعدم وجود أداة نفي).

نحو: قرأتُ جميعَ الصفحاتِ إلا ثلاثاً. حضر كلُّ المدعوينِ إلا علياً ومحموداً.

أعجبت بإجاباتِ الطلابِ إلا طالباً.

(١) الجمل ٢٣٣ / المتخب ١-١١٦.



- يلاحظ أن (غيراً وسوى) يأخذان حكم المستثنى بـ (إلا) إعرابياً، فإذا كان الكلام تاماً موجبا فلإنهما ينصبان، نحو: قرأت جميع الصفحات غير ثلاث، أو سوى ثلاث.

- المستثنى فى الاستثناءِ المنقطعِ الموجبِ الذى لا يمكن فيه تسلطُ العاملِ على المستثنى. نحو: ما نقص المال بالإففاق إلا ما زاد. فالمستثنى (ما زاد) مبنى فى محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ.

- المستثنى المكررُ: حيث يجب نصبُ المستثنياتِ التى تكررُ، دون واحدٍ منها، فهو الذى تطبق عليه قوانينُ التركيبِ الاستثنائيةِ، من وجوب للنصب، أو ترجيح للإتباع، أو جواز للنصب، أو إعرابه حسب الموقع الإعرابى، وحسبما يتطلبه العاملُ الذى يطلبه، ولكن سائرُ المستثنياتِ المكررةِ يجب نصبها. نحو: قام الطلاب فأجابوا إلا أحمد إلا إسماعيل إلا عليا. (بنصب الجميع).

ما قام الطلابُ ليحيوا إلا أحمدُ إلا عليا إلا محموداً، برفع أحد المستثنيات، ونصب الآخرين.

ما قام إلا أحمدُ إلا عليا إلا سميرا، برفع أحدها، ونصب الآخرين.

ب- المستثنى المقدم :

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فى بابِ (إلا) ؛ فإن نصبه واجبٌ، ذلك أن التأخيرَ فى التركيبِ المحتملِ المجوزِ وجهاً إعرابياً آخرَ غيرَ النصب، وهو الكلامُ التامُ المنفَى، يَجِيزُ الإِتباعَ على البدليةِ وهو الأرجح، والبدلُ يُنتَقَضُ بالتقديم؛ لذا وجب النصبُ مع كونه المرجوحَ أولاً.

فتقول: ما خرج إلا محمداً الطلابُ. لم يتبق إلا علياً الأصدقاءُ. كل من (محمداً، وعلياً) مستثنى بوساطة (إلا)، وقد تقدم على المستثنى منه (الطلاب، والأصدقاء)، ولذلك وجب نصبُ كلِّ منهما.



وتقول: ما حضر إلا محمداً المدعوون. - ما معى إلا جنيتها أموال.

ج- المستثنى بـ (ما عدا وما خلا):

نحو: فهتمتُ الدروسَ ما عدا درسين. أخذت الدواءَ ما خلا نوعين.

د - المستثنى بـ (ليس ولا يكون):

نحو: قُبِلْتُ أَعْدَاؤُ الْجَمِيعِ لَيْسَ عَذْرَ مُحَمَّدٍ. أثمرت الأشجارُ كُلُّهَا لَا تَكُونُ أشجارَ النَّخِيلِ.

القسم الثاني: المستثنى المجرور دائماً:

يكون المستثنى مجروراً دائماً فى موضع واحد:

إذا كان المستثنى بغير وسوى فإنه يكونُ مجروراً دائماً بالإضافة إليهما. تقول: حصلت على أعلى الدرجاتِ فى الموادِّ غيرَ مادتين. اخضرتُ الأشجارُ سوى أربع. أقبل جميع الرجال غير رجلين متأخرين. ما أعجبت بغير إجابتين.

القسم الثالث: المستثنى الذى يجوز فيه النصب والجر:

يجوز أن ينصبَ المستثنى وأن يجرَّ إذا كان الاستثناءُ بعداً وخلاً وحاشاً، تبعاً لما تحتسبه لها من حرفية أو فعلية. فتقول: تدورُ المراوحُ عدا مروحةً. (ينصب مروحة ويجرها). بُرِيتِ الأقلامُ عدا خمسةً (ينصب خمسة ويجرها). غضبتُ من الذين أجابوا حاشاً محموداً. (ينصب محمود ويجره).

القسم الرابع: المستثنى الذى يجوز أن ينصب، وأن يكون تابعاً،

وهو تسمان:

أولهما: يجوز أن تنصبَ المستثنى على الاستثناء، كما يجوز لك أن تعربه على البديل من المستثنى منه إذا كان أسلوب الاستثناء تاماً منفياً متصلاً بوجود المستثنى منه منفياً حكمه، أو منهياً عنه، أو مستفهماً عنه استفهماً يخرج إلى معنى النفى، وذلك بعد (إلا) بخاصة مع تأخرِ المستثنى عن المستثنى منه. فتقول: ما قُتِحَتْ



الأبوابُ إلا بايّن أو سبابان، بالنصب على الاستثناء، وبالرفع على البدلِ من الأبوابِ وهو نائبٌ عن الفاعلِ.

- ما فتحتُ الأدرَجَ إلا ثلاثةً. بالنصبِ من جهتي الاستثناءِ والبدليةِ من الأدرَجِ.

- ما فى القاعةِ أحدٌ إلا طالبان، وإلا طالبين، بالرفع على البدلية من المتبدلِ (أحد)، وبالنصب على الاستثناء.

- ما مررت بأحدٍ إلا محمودٍ، (محموداً)، بجر (محمود) على البدليةِ من أحد، وبالنصب على الاستثناء.

هل جاءك أحدٌ إلا محمود(محموداً). - لا تعاقب الطلاب إلا عليا (عليا).

والإتباع فى هذا القسم يكون على البدلية (بدلَ بعض من كل) عند جمهور النحاة. ولكن الكوفيين يرون أنه عطف نسق، حيث إنهم يجعلون (إلا) من حروفِ العطف، فهى بمنزلة (لا) العاطفة، حيث إن ما بعدها مخالفٌ لما قبلها.

والآخر: إذا كان الكلامُ تاماً منفيّاً، والمستثنى منقطع، فإن للعرب فيه مذهبين:

أ- وجوب النصب عند أهل الحجاز، فتقول: ما صرفت الجنيهاتِ إلا ثلاثةً أَرادب.

ب- أما بنو تميم فإنهم يجيزون فى مثل هذا التركيبِ النصبَ على الاستثناءِ، والإعرابَ على البدليةِ من المستثنى منه، فيقولون فى المثل السابق: ما صرفت الجنيهاتِ إلا ثلاثةً أَرادب، بنصب (ثلاثة) على الاستثناء، ونصبها على البدليةِ.

القسم الخامس: المستثنى الذي يجوز أن ينصب وأن يرفع

يجوز فى المستثنى أن ينصبَ وأن يرفعَ إذا كان الاستثناء ب (إلا أن يكون)، تبعاً لاحتسابِ (يكون) بين التمامِ فيرفعُ، و التقصانِ فينصب، تقول: نظفت الحجراتِ إلا أن يكون حجرة المكتب، بنصب (حجرة) على أنها خبرٌ (يكون) الناقصة، ويرفعها على أنها فاعل (يكون) التامة.

يعرب المستثنى حسب موقعه في الكلام دونَ نظيرٍ إلى حرفِ الاستثناءِ إذا كان الكلامُ ناقصاً منفياً وهذا ما يسمى بالاستثناءِ المفرغ، وذلك بوجودِ حرفِ نفيٍ أو شبهه مع عدم وجود المستثنى منه، فتقول:

ما أقبلَ علينا إلا واحدٌ. (واحدٌ: فاعل مرفوع).

ما رأيتُ إلا محموداً. (محموداً: مفعول به منصوب).

ما أعجبتُ إلا بمنظرٍ واحدٍ. (منظر: اسم مجرور بالباء).

ما كوفيتُ إلا طالبان. (طالبان: نائب فاعل مرفوع).

ما أقبلتُ على عملي إلا مخلصاً. (مخلصاً: حال منصوبة).

ومنه قوله تعالى:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] (١). (رسول) خبرٌ مبتدأ (محمد) مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة.

﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. (البلاغ) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة، الحظ النفي من خلال الاستفهام البلاغي.

﴿إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنَ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. (القوم) فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة، والفعل (يأس).

﴿أَلَمْ يُوْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. المصدر المؤول (الا يقولوا) في محل رفع بدل من (ميثاق)، أو عطف بيان له.

﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣]. شبه الجملة (بالحق) في محل نصب حال من (نا) المتكلمين الفاعل.

(١) الجملة الفعلية (قد خلت من قبله الرسل) في محل رفع، نعت لرسول.



﴿ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الاحقاف: ٣٥]. (القوم) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يُأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الاعراف: ٩٩]. (القوم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

﴿ مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾ [الحديد: ٢٧]. (ابتغاء) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦]. (الفاسيقين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ولا يكون الاستثناء المرفوع في إيجاب، لكنه قد يلتمس معنى النفي فيما هو موجب. كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة: ٣٢] أى: ولا يريد، والمصدر المؤول (أن يتم) في محل نصب، مفعول به.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُوراً ﴾ [الإسراء: ٩٩]. (كفورا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه في قوة: لم يفعلوا إلا كفورا.



قضايا تركيبية أخرى تخص الاستثناء

فى هذا القسم تدرس سائر قضايا التركيب التى تخص الاستثناء، ولم يعرض لها أثناء دراسة الأدوات، أو كان ذلك فى صورة عارضة، وهى:

أولاً، حذف المستثنى:

يجوز أن يحذف المستثنى إذا وجدت قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف، كأن تقول: فهمت هذا الدرس ليس إلا.

ثانياً، الرقبة:

ذكرنا أن المستثنى قد يتقدم على المستثنى منه فيجب نصبه، لكنه يمتنع تقدم المستثنى على المستثنى منه مع عامله، أما قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك

بتقديم المستثنى مع أداة الاستثناء (خلا الله) على المستثنى منه وعامله (لا أرجو سواك) فهو ضرورة.

ثالثاً: تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه:

إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه فإن للنحاة فيه رأيين أساسيين:

أولهما: ما ذهب إليه سيبويه واختاره المبرد وهو الإعراب على البدلية من المستثنى منه حيث الاعتبار بتقديم المبدل منه، أما تقدم المستثنى لم يحدث على ذات المستثنى منه، وإنما على صفته، والصفة فضلة، وكذلك جواز نصب على الاستثناء.

وثانيهما: ما اختاره المازنى، وهو وجوب نصب على الاستثناء، ذلك لأن الصفة والموصوف بمثابة الشيء الواحد.



- ومن النحاة من جوزَّ الوجهين.

تقول: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، يرفع (أبو) على البدلية من أحدٍ، ويجوز أن تنصبه على الاستثناء، وقد تقدم المستثنى (أبو) على صفةِ المشتى منه (خير).

ومثله أن تقول: ما وقف طالبٌ إلا أحمدٌ أفضلٌ في إجابته من علي، برفع (أحمد) على البدلية، وينصبه على الاستثناء.

ما قابلت أحدًا إلا سميرا أطولَ من محمودٍ، بنصب (سمير) على وجهي البدلية والاستثناء.

وتقول: ما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد. حيث (عمرو) مستثنى من (أحد)، و(خير من زيد) صفة للمستثنى منه، فيجوز أن تخفض (عمراً) على البدلية من (أحد)، ويجوز أن تنصبه على الاستثناء.

وتقول: ما أعجبت بإجابة طالبٍ إلا ريفقًا أكملَ من إجابة الأول، بنصب المشتى (رفيق) على الاستثناء، وبجره على البدلية من (طالب)، مع ملاحظة أنه قد تحتسب المشتى محذوفًا مقدرًا بإجابة.

ما قرأت كتابًا إلا كتابَ النحو خيرًا من كتاب الرياضيات.

رابعاً: الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات؛

الاستثناء المفرغ حكمه معنوياً نقضُ الحكم عن كلِّ ما عدا المشتى، ويصحُّ أن يكونَ في الصفات، بأن يكونَ الغرضُ منه إظهارَ الصفة دونَ غيرها. فتقول: ما جاءني أحدٌ إلا قائمٌ، وما صادقتُ أحدًا إلا أخلاقه حسنةٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه. فكلُّ من: (قائم، أخلاقه حسنة، زيدٌ خيرٌ منه) صفةٌ لما قبلَ (إلا)، وجاز أن تستثنى بـ (إلا) لإظهارها صفةً فيه دون الصفات الأخرى، مع ملاحظة أن الاستثناء ناقصٌ مثنى فهو مفرغ، فتعرب كل هذه الصفات تابعة لموصوفها،



فـ (قائم) صفة لأحد مرفوعة، و (أخلاقه حسنة) في محل نصب صفة للمفعول به المنصوب (أحدًا)، والجملة الاسمية (زيد خير منه) في محل جر نعت للمجرور بحرف الجر الباء (أحد).

ولكننا نجد من النحاة من يرى أنه لا يلي (إلا) نعتٌ ما قبلها، حيث لا يفصل بين الصفة والموصوف، فإذا ذكر ما يوهِمُ الصفةَ فإنها تكونُ حالاً لما قبلها، أو تعربُ صفةً على البدل من المذكور. كأن تقول: ما لقيتُ رجلاً إلا ركبًا، ف(راكبا) حالٌ من رجل، أو صفةٌ لمحذوفٍ بدلٍ منه، والتقدير: إلا رجلاً ركبًا.

ولكن من النحاة من يجيزُ الفصلَ بـ (إلا) بين الموصوفِ وصفته، وعليه فإن ما بعدها في المثال السابق يعربُ صفةً، ويفصل بين النعت والمنعوت بفاصل خاصة، قد نجعل منها (إلا) الاستثنائية؛ لأنها حيثئذ تكونُ غيرَ مؤثرةٍ إعرابياً.

خامساً: تأويل الفعل المستثنى بالاسم،

يكون الفعلُ في موضع الاسم مستثنى مذكوراً بعد الأداة، كأن تقول: أشدك الله إلا فعلت، أى: أشدك الله فعلك. ومثله: ما تأتيني إلا قلت خيراً، وما تكلمَ أحمدٌ إلا ضحك، ويقدرُ ما بعد (إلا) بالاسم، فيكون: إلا قائلاً خيراً، وإلا ضاحكاً. وقد ذكر ذلك سابقاً، إلا أنني أردت التبيه إليه.

سادساً: العامل في المستثنى،

يختلف النحاة فيما بينهم في العاملِ في المستثنى^(١)، وعندما نتعرض للعامل - هنا - فإنما نتعرض للعاملِ في المستثنى المنصوب، أما أوجه الإعراب الأخرى في المستثنى كالبديلية أو الفاعلية أو المفعولية أو غيرها فإن العاملَ فيها يوجهُ تبعاً لما ذكر في مواضعها الخاصة بكلِّ منها، ذلك على النحو الآتي:

1- يرى جمهورُ النحاة وعلى رأسهم سيويه والسيوافي والفراسي وابن الباذش أن المستثنى المنصوب إنما نصب بالفعل الذي يسبقه، أو ما هو في معنى الفعل،

(١) ينظر: القنطري ٤-٣٩٠ / كشف المشكل ١-٥٠٦ / شرح ابن يعين ٢-٧٦ / شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢٥٣ المساعد ١-٥٥٦.

كالابتداء . وإنما أثر الفعلُ في المستثنى بواسطة (إلا)، فهو على هذا مشبهٌ بالمفعول به . فإذا قلت: جاء الجميع إلا محمداً، فإن ناصب (محمد) هو الفعل (قام) بواسطة حرف الاستثناء (إلا) . وعندما تقول: ما في الحجرة أحدٌ إلا علياً، فإن ناصب (علي) هو الابتداء الذي رفع (أحدًا) بواسطة (إلا) .

وأصحاب هذا الرأي يجعلون الناصب هو الفعل الموجود - متعدياً كان أم لازماً - حيث يقوى باعتماده على (إلا)، فتعدى إلى المستثنى، فنصبه .

ب- وفريق آخر - وعلى رأسهم ابنُ خروف- يسير على نهج هؤلاء؛ إلا أنهم يجعلون الفعل المتقدمَ عاملاً ناصباً بدونِ وساطة (إلا)، وذلك كنصب العاملِ لـ(غير) بلا واسطة . فإذا قلت: قام القومُ إلا زيداً، فإن الناصب هو الفعلُ بلا وساطة (إلا)، كما تقول: قام القومُ غيرَ زيدٍ .

ج- ويذهب نحاةٌ إلى أن ناصب المستثنى إنما هو (إلا) نفسها، دون ما سبقها، ودونما تأويلٍ لها، أو تقديرٍ بعدها، وإليه ذهب ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه والمبرد .

د- يذهب طائفةٌ أخرى من النحاة - وعلى رأسهم الزجاجُ وبعضُ الكوفيين، وينسب إلى المبرد - إلى أن عاملَ النصبِ في المستثنى إنما هو (إلا) النائية عن الفعل (أستثنى) . فإذا قيل: أتاني المدعوون إلا سميراً، فإن ناصب سميرٍ إنما هو الفعل أستثنى الذي ناب منابه (إلا)، والتقدير: أتاني المدعوون أستثنى سميراً .

ويردُّ على هؤلاء بأنه إذا قلت: «قام القومُ غيرَ زيدٍ، فإن (غير) منصوبٌ بما انتُصبَ به (زيد) في قوله: قام القومُ إلا زيداً، فإن كان منصوباً بأستثنى بطل المعنى، فإنه إذا قيل: أستثنى غيرَ زيدٍ، فيكون المستثنى ليس بزيدٍ، وزيد هو المستثنى»^(١) .

وأصحابُ الرأي السابقِ يرونُ أن الوساطةَ في مثل هذا، أي: غير، إنما هو معنى (إلا) الذي تضمنته (غير)، فـ (غيرُ) منصوبةٌ بالفعلِ بواسطة ما تضمنته من معنى (إلا)، ولا بد من وساطتها إما لفظاً ومعنى، أو معنىً لا لفظاً .

(١) المتخبط الاكمل ١-١٠٣ .

ومما يرد به النحاة المخالفون لهؤلاء أنه لو جاز نصبُ المستثنى بفعلٍ محذوفٍ تقديره (استثنى) لجاز نصبُ العطفِ على تقديرٍ: (اعطف)، والنفي على تقديرٍ: (أنفى) إلى غير ذلك.

هـ- يرى بعض الكوفيين - وعلى رأسهم الفراء - أن العاملَ إنما هو (إنَّ) الناصبةُ الاسمِ الرافعةُ الخبر، المكسورةُ الهمزة. فكان (إلا) عندهم مركبةً من كلمتين: (إنَّ) المشددة و (لا) النافية، فخففت نون (إن)، وأدخمت في اللام فصارت (إلا)، فنصبت في الإيجاب على إعمال (إن)، وعطفت في النفي باحتساب (لا)، فكانها عملت عملين من جهتي تركيبها. ويرد على هذا بأنها لا تنصبُ دائماً في حال الإيجاب، ومنهم من ينسب هذا القولَ إلى الفراء مع تخفيف (إن).

و- يذهب قومٌ حكايةً عن الكسائي إلى أنَّ العاملَ في المستثنى إنما هو (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون، المضمرة بعد (إلا)، كأنك تقول: قام القومُ إلا أنَّ ريداً لم يقم، ولكن هذا متفقٌ بأن (أن) لا تضمر، كما أن ما بعد (إلا) لا يكون منصوباً دائماً.

ز- يذهب رأىٌ إلى أن المستثنى إنما نصب لتمام الكلام، كما انتصب درهمٌ بعد عشرين في القول: معى عشرون درهماً.

ح- يذهب رأىٌ آخرٌ إلى أن عاملَ النصب في المستثنى إنما هو المخالفةُ، وحكى ذلك عن الكسائي.



تحليل بعض التراكييب في الاستثناء

نلفت - في هذا الجزء - النظر إلى تحليل بعض التراكييب الخاصة في الاستثناء، لأن في تحليلها إعمالاً للفكر، والتدريب على كيفية الربط بين التوجيه المعنوي والتوجيه النحوي، والجانبان أساس كل تركيب لغوي.

في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. يجوز توجيه الاستثناء في هذه الآية إلى أربعة أوجه^(١): وجهان يكون فيهما الاستثناء متصلاً، ووجهان يكون الاستثناء فيهما منفصلاً منقطعاً.

فأما وجهها الاستثناء المتصل فهما:

الأول: أن يكون (مَنْ رَحِمَ) بمعنى: الراحم، وسائر التراكييب على حقيقته، فيكون الكلام: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الراحم، و (مَنْ رَحِمَ) مستثنى مبني في محل نصب، أو يعربُ على البدلية من اسم (لا) النافية للجنس؛ لأن الراحم من جنس العاصم، فالعاصم يتطلق على ابن آدم؛ لأنه يجوزُ أن يعصمَ من يرحمه.

الثاني: أن يكون (عاصم) بمعنى المعصوم، و (من رَحِمَ) بمعنى المرحوم، ويكون الكلام: لا معصوم اليوم إلا المرحوم، والمرحوم من جنس المعصوم، وداخل تحته في معناه.

ومنهم من يجعل عاصماً بمعنى معصوم على معنى النسب، أي: ذا عصمة، فيكون (لا عاصم) (لا ذا عصمة).

لكنهم يختلفون فيما بينهم في جواز حمل فاعل بمعنى مفعول على النسب، فيوجد من يجيز ذلك، ويوجد من لا يجيزه. أما الذين لا يجيزون أن يكون فاعلاً بمعنى مفعول على معنى النسب فإنهم يشترطون أن يكون فاعلاً على بابه في اسم

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣٢٥/ المتضبط ٤-٤١٢/ الخصائص ١-١٥٢/ المنتخب الاكمل/ ١٣٢/ الدر المصون



الفاعل، ومنه: امرأة مرضع، أى: ذات رضاع، وحائض، أى: ذات حيض. ولكن غيرهم يرون أن معنى النسب يكون فى اسم الفاعل، سواء أكان على معنى فاعل أم على معنى مفعول، يذكر ابن جنى فى الآية السابقة: «وكذلك قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله) أى: لا ذا عصمة، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصوم، وذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، وعلى ذلك عامة باب طاهر وطالق وحائض، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، القارعة: ٧]، أى: ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مرضية^(١).

وفى كلا التقديرين يكون استثناءً متصلاً، المعصومُ فيه من جنسِ المرحوم، وداخلٌ فى معناه، فيأخذُ الحكمَ الإعرابىُّ للاستثناءِ المنفى التام غير المفرغ، فينصبُ ما بعد إلا على الاستثناء، أو يكون تابِعاً للمشتى منه (عاصم) على البدلية. أما وجهها الاستثناء المتقطع فهما:

الأول: أن تجعل عاصماً على بابه من اسم الفاعل، أما (من رحم) فيكون بمعنى اسم المفعول، ويكون الكلام: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا المرحوم، فلا يدخل المرحوم تحت جنس العاصم، فيكون الاستثناء منقطعاً غير مفرغ، فينصب ما بعد (إلا) على الاستثناء لا غير.

الثانى: أن يكون (عاصم) بمعنى معصوم، و (من رحم) بمعنى (راحم)، فيكون الكلام: لا معصوم اليوم من أمر الله إلا الراحم، فيكون استثناء منقطعاً، ويجب نصبُ المشتى - حيثُ.

القول فى: (لا إله غيرُ الله)^(٢).

(لا) حرفٌ نافيةٌ للجنس مبنية، لا محل له من الإعراب.

(١) الخصائص ١-١٥٢، ١٥٣.

(٢) ينظر: النكت للأعلم ١-٦٢٥، ٦٢٦.

(إله) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب.

(غير) بالرفع من أربعة أوجه؛ لأنه خبر لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ومن النحاة من يجعل الرفع على أن خبر (لا) النافية للجنس محذوف، و (غير) بدل منه مرفوع. أو أن (غيراً) توكيدٌ مرفوعٌ لخبر (لا) المحذوف المرفوع. أو أن (غيراً) بدلٌ من موضع (لا) مع اسمها وهو الرفع.

ومنهم من يجعل (غير) منصوبةً على وجهين:

خبر (لا) محذوف تقديره (لنا) أو (للناس)، فتم الكلام، ثم استثنى لفظ الجلالة، فنصب.

أو على تقدير أن (غيراً) صفةٌ لاسم (لا) النافية، أما خبرها فهو محذوف. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

إذا قال لك قائل: «لى عندك مائةٌ إلا درهمن» فأردت جحد ما ادعاه قلت: ما لك عندى مائةٌ إلا درهمن بالنصب، فيكون هذا بمنزلة قولك: مالك عندى الذى ادعيتَه، ولو رفعت الدرهمين لكنت مقرأً بالدرهمن جاحداً لثمانية وتسعين، إذ الرفع بمنزلة قولك: ما لك عندى إلا درهمان، وهذا الشرط مأخوذٌ من كلام ابن السراج، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة^(١).

فى قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]^(٢). قرئت (تجارة) بالنصب

(١) المساعد ١-٥٥٩.

(٢) (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (تكون) فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي. (تجارة) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر للزول فى محل نصب على الاستثناء. (حاضرة) صفة لتجارة منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (تديرونها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه =



والرفع^(١). ووجه النصب أن الفعل (تكون) ناقص، فأضمر اسمه، وتقديره: التجارة، أو المداينة والمعاملة أو غير ذلك، و(تجارة) خبره. أما وجه الرفع فعلى احتساب (تكون) فعلاً تاماً، و(تجارة) فاعله.

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ (أ) دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ (ب) إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَائِبٌ﴾ [الصفافات: ٨-١٠]. (من) اسم موصول مبني في محل رفع على البدلية من الواو في (لا يسمعون)، ولم يذكر الزمخشري النصب السبب في هذا الموضع؛ لأن الاستثناء متراخ، فإذا تراخى المستثنى عن المستثنى منه حسن الإتيان.

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَأَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. فيه أوجه إعرابية:

- أن يكون الاسم الموصول (من) في محل رفع على الفاعلية ليعلم، و(الغيب) منصوب مفعول به. (الله) لفظ الجلالة بدل من الاسم الموصول الفاعل (من) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو استثناء منقطع على لغة بني تميم.

= ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل نصب، نعت ثان لتجارة، ويجوز أن تجعلها في محل نصب، حال منها؛ لأنها نكرة موصوفة. (بينكم) ظرف منصوب، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالإدارة. (فليس) الفاء: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (عليكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (جناح) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ألا) أن: حرف مصدري ونصب مبني، لا محل له. لا: حرف نفى مبني. (تكتبوها) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والمصدر المؤول في محل نصب يتزع الخافض، والتقدير: في ألا تكتبوها. وأرى أن المصدر المؤول (أن تكون تجارة) في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة المقرونة بالفاء (فليس عليكم جناح)، والجملة المستتة في محل نصب. وحسن اقتران الخبر بالفاء لأن الكون معنى عام.

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١-٣٢١، ٣٢٢، ٣٨٦ / الدر المنصور ١-٦٨٣.



- ويجوز الإعرابُ السابق، ويكون لُفْظُ الجلالة بدلاً أو عطفَ بيان للاسم الموصول، على أنه استثناءٌ متصلٌ باعتبارِ الجمعِ بين الحقيقةِ في تضمينِ (مَنْ) من في السموات والأرض، والمجازِ في تضمينها له - سبحانه وتعالى - (من) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به. و (الغيب) بدل منه، ولفظ الجلالة (الله) فاعل مرفوع.

القول: (اهجرَ بنى فلانٍ وبنى فلانٍ إلا مَنْ صلح). (مَنْ) مستثنى من الجميع، حيث لا موجب للاختصاص.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]^(١).
ففيه تقديران:

أولهما: أن يكون التقدير: (وإن أحد منكم إلا واردها) فتكون شبهُ الجملة (منكم) في محل رفع، صفةٌ لمحذوفٍ مبتدأ، وخبره (واردها)، ويكون الاستثناءُ مفرغاً.

والآخر: أن يكون التقدير: وإن منكم إلا من هو واردها. فتكون شبه الجملة (منكم) في محل رفع خبر مقدم، والمبتدأ الاسم الموصول المحذوف، وصلته الجملة الاسمية ذات المبتدأ المحذوف، والخبر (واردها).

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٤٥)
إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

(١) (إن) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماضٍ ناقص ناسخ، مبني على الفتح، واسمه محذوف تقديره: هو. (على ربك) جار ومجرور، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بحتم، فهو في معنى اسم المفعول محتم. (حتماً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مقضيًا) نعت لحتم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



[النساء: ١٤٥، ١٤٦]. (الذين) اسم موصول مبني مذكور بعد (إلا) الاستثنائية، في موقعه الإعرابي أوجه:

النصب على الاستثناء من المناقنين.

مستثنى من الضمير المجرور في (لهم)، فيكونُ بدلاً منه، أو منصوباً على الاستثناء.

الرفع على الابتداء، وخبره الجملة الاسمية (فاولئك مع المؤمنين)، وحسن دخول الفاء على الخبر؛ لأن المبتدأ اسم عام، أو فيه معنى الشرط.

قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصِرُّونَ﴾ [يونس: ٣٢]^(١). (ماذا بعد الحق إلا الضلال) الاستفهام يخرج إلى معنى النفي، والضلال مستثنى من اسم الاستفهام (ماذا) إن كان اسماً واحداً، ومن الاسم الموصول (ذا) إن احتسبناه اسمين، بتقدير (ما الذي)، ولذا فإن الضلال بدلٌ من أى منهما مرفوعٌ.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٧٤]. الاستثناء ناقص منفي، فهو مفرغٌ، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه في الإعراب، والمصدر المؤول بعد (إلا) يجوز فيه تقديران:

(١) (ذلكم) اسم إشارة خطايي مبني في محل رفع، مبتدأ. (الله) لفظ الجلالة خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ريكم) خبر ثان، أو بدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الحق) خبر ثالث، أو بدل، أو نعت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعل كلا من (الله والحق) خبر المبتدأ محذوف، والتقدير: هو ريكم، هو الحق. (فماذا) الفاء تعييبية عاطفة حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (ماذا) اسم استفهام مبني في محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة (بعد الحق)، أو ما تعلق به من محذوف. ويجوز أن تجعل (ماذا) كلمتين: اسم الاستفهام (ما) مبني في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (ذا) اسم موصول مبني في محل رفع، خبر (ما)، أو مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة (بعد الحق) صلة الموصول، أو متعلقة بمحذوف صلة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (الضلال) بدل من اسم الاستفهام، أو من الموصول مبني، لا محل له من الإعراب. (فأنى) الفاء: للتعقيب. أنى: اسم مبني في محل نصب على الحالية من واو الجماعة في يصرفون. (تصرفون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل.



أولهما: أن يكون المعنى: ما كرهوا إلا إغناء الله لهم، وعليه فإن المصدر المؤول يعرب مفعولاً به في محل نصب.

والآخر: أن يكون مفعولاً لأجله في محل نصب، ويكون التقدير: وما نعموا منهم الإيمان إلا لإغناء الله...

في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. الاستثناء في هذه الآية استثناء مفرغ، فهو ناقص منفى، والمصدر المؤول (أن يؤذن) يكون في محل نصب على الحالية من واو الجماعة الفاعل، والتقدير: مؤذنتاً لكم. وقد يكون في محل نصب بإسقاط الخافض، والتقدير: إلا بأن يؤذن لكم.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]. الاستثناء مفرغ فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه، وفي نصب (كافة) أوجه: أنه نائب عن المفعول المطلق، على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إلا إرسالاً كافةً، أى: عامة.

أو أنه منصوب على المصدرية، حيث إنه مصدر على مثال (فاعلة) كالعاقبة والعافية. أو أنه حال من كاف (أرسلناك)، والمعنى: إلا جامعاً للناس، أو حال من (الناس) وهو مردود.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانَ فِي أَمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]. في هذا الاستثناء وجهان:

أولهما: قد يكون مفرغاً، فتعرب الجملة التي بعد (إلا) في محل نصب على الحالية من (رسول). وجاز مجيء الحال من النكرة هنا لأنها مسبوقة بالنفي،



و(من) الاستغرافية. وإما أن تجعلها صفة لرسول في محل جرٍّ على اللفظ، وفي محلٍ نصبٍ على المحلِّ.

ثانيهما: قد يكون استثناءً منقطعاً، فتكون الجملة المستثناة في محلِّ نصبٍ على الاستثناء.

في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. الاستثناء منفي تام متصل، فما بعد (إلا) وهو الاسم الموصول (ما) يعرب على وجهين: إما أن يكون منصوباً على الاستثناء.

وإما أن يكون بدلاً من (النساء)، فيكون في محل رفع، وإما أن يكون بدلاً من (أزواج) فيكون في محل جر.

في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]. الاستثناء يوجه تبعاً للدلول التحضيض على النحو الآتي:

إذا فهم التحضيض على معناه الذي وضع لفظه له فإن الاستثناء يكون منقطعاً، والتقدير: ولكن قليلاً من أنجينا منهم، فيكون منصوباً على الاستثناء.

إذا فهم التحضيض على معنى النفي فإن الاستثناء يكون متصلاً، والتقدير: ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلاً، ويكون النصب على الاستثناء، وإن كان الرفع على البدلية أرجح.

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلْبَثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٤]. أي: إلا تلبثاً يسيراً، أو: إلا زماناً يسيراً.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَأْتُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ١٦]. أى: إلا تمتعاً قليلاً، أو: إلا زماناً قليلاً.

وكذلك: ﴿وَلَوْ كُنَّا نُوَفِّقُكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ٢٠].

وكذلك: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ١٨].

قوله تعالى: ﴿فَلَنِكَ مَسَآكِنُهُمْ لَمْ تَسْكُنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [النمل: ٥٨]. الاستثناء ناقص منفى، فهو مفرغ، فيعرب المستثنى (قليلاً) حسب موقعه، وحيثنذ يجوز فيه ثلاثة أوجه، وفيها جميعاً النصب، وهى:

أن يقدر الكلام: سكتنا قليلاً، فيكون منصوباً على النيابة عن المفعول المطلق.

أن يقدر: زماناً قليلاً، فيكون منصوباً على الظرفية الزمانية.

أن يقدر: مكاناً قليلاً، فيكون منصوباً على الظرفية المكانية.

فى قوله تعالى ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧] المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) فى إعرابه أوجه تتعلق بما يدل عليه الضمير (واو الجماعة)، على النحو الآتى^(١):

- إن كانت الواو علامة للجمع، وليست ضميراً، بل هى من قبيل لغة: (أكلونى البراغيث)؛ فإن (من) يعرب اسماً موصولاً مبنياً فى محل رفع فاعل.

- فإذا احتسبنا الواو ضميراً فإن مرجعه يحدد نوع الاستثناء، فإذا كان مرجعه الخلق جميعاً، أو المتقين والمجرمين، أو المتقين فإن الاستثناء يكون متصلاً، وحيثنذ يكون الاسم الموصول المستثنى فى محل نصب على الاستثناء، ويجوز أن يكون بدلاً من الواو فى محل رفع.

(١) يرجع إلى الدر المنون ٤ - ٥٢٧.

- وإذا كان الضميرُ عائداً إلى المجرمين فقط فإنه يكونُ استثناءً منقطعاً، ويكون الاسمُ الموصولُ في محل نصبٍ على الاستثناءِ عند الحجازيين والتميين، ويجوزُ أن يكونَ بدلاً من الواوِ في محل رفعٍ عند تميم.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. توالى استثناءُ: أولهما: «إلا يعلمها»، وثانيهما: «إلا في كتاب مبين»، وليس أى منهما مستقلاً عن الآخر.

أما الأول فإنه في محل نصب، حال من (ورقة)؛ لأنه استثناءٌ مفرغٌ. وجاز أن يكون حالاً من النكرة لأنها خصصت بالنفس (من) الاستغراقية. وجاز أن تجعل الجملة في محل رفع أو جر نعتاً لورقة؛ لأن (ورقة) فاعل (تسقط) مرفوع مقدراً، وهو مسبوق بمن الزائدة الجارة.

وأما الثاني فإنه يكون توكيداً للاستثناءِ الأول؛ لأن (في كتاب مبين) يؤدي معنى (يعلمها)^(١).

أما قراءة الرفع في (حبة، ورطب ويابس) فإنها توجه الاستثناء الثاني على أنه خبر للمبتدأ: (حبة ورطب ويابس)، أو أنه توكيدٌ للأول على أن يعرب الثلاثة معطوفاتٍ على محل (ورقة)، وهو الرفع. لكتي أرى -والله أعلم- أن الإسقاط يتلاءم مع الورقة، أما الحبة في ظلمات الأرض والرطب واليابس فيتلاءم معها الوجود والثبوت والخلق، وهذا في كتاب مبين.

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]. الاسم الموصول (الذي) بعد (إلا) فيه أوجه:

(١) ينظر: الدر المصون ٣-٨٠.

إذا احتسبت الاستثناء منقطعاً فإنه يكون في محل نصب على الاستثناء.

إذا احتسبت الاستثناء متصلاً فإنه يكون في محل نصب على الاستثناء كذلك، فإن روعى معنى (براء)، وهو النفي، كما في (يأبى) فإنه يجوز فيه الإبدال من الاسم الموصول المجرور (ما).

إذا احتسبت (ما) نكرة موصوفة ؛ فقد تحسب الاسم الموصول (الذى) بدلاً من (ما) في محل جر، على أن الاستثناء متصل فيه معنى النفي.

أمثلة للمستثنى

- ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧].
- ﴿إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].
- ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْآخِرِ﴾ [هود: ٢٦].
- ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].
- ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].
- ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨].
- ﴿أَغْيَرِ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠].
- ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨].
- ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧].
- ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مَن قَرَّبْتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْطِهُرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢].

- ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].
- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [التوبة: ٣١].
- ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾ [التوبة: ٣٢].



- ﴿لَوْ خَرَجُوا لِيَكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧].
- ﴿قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢].
- ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾ [التوبة: ٥٤].
- ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧].
- ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩].
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩].
- ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].
- ﴿وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠].
- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥].
- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].
- ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦].
- ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].
- ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ [العنكبوت: ٢٤].
- ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].
- ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبا: ١٤].
- ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].
- ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [ص: ٧٠].
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [ص: ٨٧].



- ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [غافر: ٤].
- ﴿ الْيَوْمَ تَجْزُونَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٩٣].
- ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [الاعراف: ٥].
- ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٤].
- ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨].
- ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩].
- ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ [الاعراف: ٥٣].
- ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ [الاعراف: ٥٨].



التمييز^(١)

التمييزُ مصدرٌ (مَيَّزَ) بتضعيف العين، ويعنى: تخليص الشيء من الشيء، والتفريق بين المتشابهين^(٢)، يقول تعالى: ﴿وَأَمَّا زَوْجَا الْيَوْمِ أَخْبَأْتُ الْجُنُبُومَ إِلَيْهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩]، أى: انزلوا عن المؤمنين وكونوا على حدة. يسميه النحاة: التمييزَ والتبيينَ والتفسيرَ، والمميزَ، والمفسرَ، والمبينَ.

يتضمن التمييزُ معنى (مِن) الجنسية التي تسبق نكرةً منصوبةً فضلةً غيرَ تابعٍ، عُدِّي لها ما لا يتعدى، وخرجت بيانًا لما انبهم من الذوات.

فالتمييزُ يكونُ اسمًا نكرةً جامدًا رافعًا لإبهام كائني أو مستقرًا فى اسم ما، أو رافعًا لإبهامٍ فى كلام ما، وذلك بتحديدِ جهةٍ دلاليةٍ عامةٍ يؤديها التمييزُ، فترفعُ هذا الإبهامَ.

والتمييزُ اسمٌ لأنه شيءٌ ما، ونكرةٌ لأنه واحدٌ يدل على أكثرَ منه، وما بعد ذلك من مفهومٍ فإنما هو يدل على الجانبِ الدلاليِّ فى التمييزِ، حيث يكون بعد مبهم يصلح لكثيرٍ، فيختارُ هذا اللفظُ ليحدد جانبًا من هذه الجوانبِ الدلاليةِ العديدة.

فالضابطُ الدلاليُّ للتمييزِ هو التحديد لمعنى عام، أو تفسير إبهامه، حيث يكون اسمٌ عامٌ أو كلامٌ عامٌ يصلحُ لجوانبَ عديدةٍ فى الاستعمالِ اللغويِّ، حيث يمكن

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتاب ١-٢٠٤ / ٢-١١٧ / ٣-٥٥٧ / المقتضب ٣-٣٢ / ٢-١٤٤ / ٤-٣٠ / الأصول ١-٢٦٨ / ١-٣٧٥ / التبصرة والتذكرة ١-٣١٦ / شرح عيون الإعراب ٤٧٩ / الفصل ٦٥ / المقتصد ٢-٦٩١، ٧٢٢ / شرح الكافية ١-٢٢١، ٢-١٤٥ / الإيضاح فى شرح الفصل ١-٣٤٨ / المقرب ١-٣٠٥ / الكافية ٢-١٤٥ / شرح الفية ابن معطى ١-٥٧٢، ٢-١٠٩٧ / عمدة الحفاظ ٣٤٩ / التسهيل ١١٤ / شرح ابن الناظم ٣٤٦ / المنتخب الأكمل فى شرح الجمل للخفاف ١٨١، مخطوط بجامعة أم القرى بمكة المكرمة / ارتشاف الضرب ٢-٣٧٧ / شرح ابن عقيل ٢-٢٨٦ / شرح اللمحة البلورية ٢-١٨٤، ١٨٤ / ٣٤٦ / شرح الأشموني على الفية ابن مالك ٤-٦١ / شرح الكافية ٢-١٥٦ / الصبان على شرح التصريح: ١-٣٩٣.

(٢) شرح التصريح ١-٣٩٣.



إطلاقه على أكثر من كلمة، أو: يتضمن أجزاءً متعددة، فيُحدِّدُ أو يخصِّصُ دلالته باستخدام المميِّزِ أو التميِّيزِ، فكان المميِّزُ مميِّزٌ لعلاقة معنوية واحدة للكلمة ما من علاقاتها العديدة بكلماتٍ أخرى، وهذه العلاقة تكون دائماً عامةً في مدلولها، وليست خاصة بالميِّزِ.

فإذا قلت: اشتريت ثلاثة، فإن (ثلاثة) تصلح أن تكون لكل شيء مخلوق في الوجود موجود أو متخيل، فهو اسمٌ مبهمٌ غيرٌ محددٍ الجانب، إذ يمكن أن يتقلَّ من كلمة إلى أخرى، فارتباطه الدلاليُّ بالكلمات في اللغة غيرٌ محدد، فهو اسمٌ مبهمٌ، مثلُ هذا الاسم يحتاج إلى تميِّز يزيلُ إبهامَهُ، ويحدِّدُ أحدَ الجوانبِ المعنوية التي يصلح لها، ويريدها المتحدث أو منشئُ الكلام، ويكون ذلك فيما يضافُ إليه، فكان ما يميز يعزلُ علاقةً واحدة عن علاقات متعددة، كان تقول: ثلاثة كتب، ثلاثة أقلام، ثلاثة منازل... إلخ، حيث تصلحُ ثلاثة أن يكون لها علاقةٌ بكل هذه الكلمات وكلماتٍ أخرى كثيرةٍ غيرها، فتميِّزُ أو تعزلُ إحدى هذه العلاقات عن غيرها، بذكرِ التميِّيزِ، فذكر: كتباً أو أقلاماً أو منازل... أو غيرها.

كذلك إذا قلت: مصر أطيبُ، فإن كلمة (أطيب) تصلح لمعانٍ عديدة، حيث تصلحُ للأرضِ، وللرجال، وللنساء، وللجو، وللنخ، وللسموم، وللغموض في المعنى عن طريق التميِّيز، كان يكون: أطيّبُ هواءً، أطيّبُ جواً، أطيّبُ رجلاً... إلخ.

ومثلُ هذا المفهوم من زوالِ الإبهامِ والغموضِ تحتاج إليه كلُّ المعاني الكلية التي تحتاج إلى تميِّيز، وهي: المساحاتُ، والمكيلاتُ، والأوزانُ، وما أشبهها، والأعدادُ وما يكنى به عنها، والجمل ذات المعاني المبهمة: من نقلٍ للتميِّيز عن الفاعلية أو المفعولية، أو المجرور، أو الابتدائية، أو ما ميز معنى التعجب.

والمقصودُ بالإبهامِ في الجملةِ إبهامٌ في الجملةِ الفعلية، حيث يُلتَمَسُ الإبهامُ في العلاقة بين الفعلِ ومعموله، وحقيقة الإبهامِ في الجملةِ حقيقته في اسمِ الذاتِ،

حيثُ تحتملُ الجملةُ عدَّةَ جهاتٍ معنويةٍ تتحدَّدُ واحدةً منها بوساطةِ التمييزِ، بل إنها تحتاجُ إلى هذا التحديدِ أو العزلِ عن الجهاتِ المعنويةِ الأخرى.

فإذا قلت: كَثُرَ مُحَمَّدٌ، فإن الكثرةَ المسندةَ إلى محمدٍ تحتاجُ إلى تحديدٍ؛ لأنَّ معناها يصحُّ لأشياءَ كثيرةٍ في الوجود، والمحددُ أو المفسرُ لهذا المعنى المبهم هو التمييزُ، ويجب أن يكون التمييزُ ملائمًا لمعنى الكثرةِ مع محمدٍ. فتقول: كثرَ مُحَمَّدٌ مالا، أو: علمًا، أو: عقارًا... الخ.

فالإبهامُ في الجملةِ يكونُ إبهامًا في العلاقةِ بين العاملِ وبين أحدِ معمولاته، وتمييزُ العلاقةِ هذه يسمى تمييزَ النسبةِ؛ لأن العلاقةَ بين دالَّتَيْنِ إنما هي نسبةٌ بينهما. ويكون التمييزُ الواقعُ بعد الجملةِ منصوبًا عن تمامِ الكلامِ، ورافعًا للإبهامِ الحادثِ في الكلامِ، حيث يكون الإبهامُ فيه حاصلًا في الإسنادِ.

فإذا قلت: (حَسُنَ رَيْدٌ وَجْهًا)، فإنك تلمس أن (حسن) مسندٌ في اللفظِ إلى (ريد)، ولكنه في المعنى مسندٌ إلى مقدرٍ متعلقٍ بزيدٍ، وذلك مبهمٌ لاحتماله كلِّ ما يتعلَّقُ بزيدٍ، فقد يكون حسنًا في شعره، أو في يده، أو في عمله، أو في وجهه... الخ، فتذكر (وجها) ليرفعَ هذا الإبهامَ.

لذلك فإنك تجد أن هذه العلاقةُ المهمةُ بين العاملِ وأحدِ مكوناتِ الجملةِ المميَّزةِ؛ إنما تبيَّنُ وتتحدَّدُ من خلالِ التمييزِ، الذي يمكن أن يأخذَ الموقعَ الإعرابيَّ لما ارتبط به العاملُ من مكوناتِ الجملةِ، والعلاقةُ المعنويةُ تكونُ قائمةً بين العاملِ والتمييزِ.

ولذلك فإن هناك جهاتٍ تحوُّلٍ أو تنقُّلٍ لتمييزِ الجملةِ؛ من أحدِ المواقعِ المعنويةِ والإعرابيةِ فيها إلى موقعيةِ التمييزِ، وهذه نحددها فيما بعدُ.

تضمن التمييزِ معنى (من):

يتضمن التمييزُ معنى (من)، حيث إن أصلَ القولِ: ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سحابًا، هو راحةٌ من السحابِ، وكذلك: عشرون درهمًا، أصله عشرون من الدراهم، ولله درُّه رجلا، أصله: من رجلٍ، واستعمالُ هذا الأصلِ بـ (من) جائزٌ، وتقديرُ (من) يعطى معنى النسبةِ، أو التبويضِ، أي: إنَّ العددَ أو الكيلَ أو

المساحة أو الوزن المذكور منسوب إلى جنس ما أضيف إليه، أو ما نصبه، أو هو بعض من كله.

ويجوز دخول (من) على ما كان تمييزاً بعد تمام الاسم، فتقول: اشتريتُ إردباً من قمح، لو أعطيتني ملء الأرض من ذهبٍ ما نفعني، لله دره من فارس، حسي المثل من شاهد...

وتدرس (من) من بعض الجوانب في (فكرة القضايا الأخرى المتصلة بالتمييز).

العامل في التمييز:

يشبه التمييز بالمفعول به، من حيث إن موقعه بعد ما يميزه كموقع المفعول به بعد ما ينصبه أو يتعلق به، فانتصابُ تمييزِ الجملةِ مشبهٌ للمفعولِ لكونه بعد تمام الجملة. أي: بعد ذكر الركنين الأساسيين لها. وانتصابُ تمييزِ المفردِ مشبهٌ لما انتصب عن تمام المفردات المشبهة بالجملي من أسماء الفاعلين، نحو: ضاربان، وضاربون. فالنصبُ في التمييزِ حادثٌ بسبب وجوده بعد التمام، سواءً أكان تمام الاسم، أم تمام الكلام. فالناصبُ له هو ذلك الاسم المبهمُ لشبهه باسمِ الفاعلِ في عمله في مفعوله.

وللنحاة في العامل في تمييز النسبة أو الجملة منبهان:

أولهما: ما ذهب إليه قسمٌ من النحاة، وعلى رأسهم سيبويه والمازني والمبردُ والسراجُ والفارسي، من أن العامل في تمييز الجملة هو ما فيها من فعل، أو ما جرى مجراه من مصدرٍ أو صفةٍ مشتقةٍ أو اسمٍ فعل.

ثانيهما: ما ذهب إليه المحققون من أن العامل إنما هو الجملة المتنصب عن تمامها.

قضية الإعراب في التمييز:

التمييزُ اسمٌ، والاسمُ إما مرفوعٌ وإما منصوبٌ وإما مجرورٌ، أما من حيث الرفعُ فإنه لا يصحُّ مع التمييزِ لكونه فضلةً وغيرَ تابعٍ لعمدة مرفوعةٍ، فلم يبقَ سوى النصبِ والجِزْرِ، والتمييزُ يقع في موقعي النصبِ والجِزْرِ على النحو الآتي:



يقع التمييزُ مجروراً في المواضع الآتية:

أ- ما كان مسبوqa بـ (مِن) الجارةِ مذكورةً في التركيبِ، نحو: حصلتُ على عشرةِ جراماتٍ من ذهبٍ. اشترينا خمسةَ أرادبٍ من قمحٍ. للهِ درهٌ من شجاعٍ. كلٌّ من (ذهبٍ وقمحٍ وشجاعٍ) مجرورٌ بحرفِ الجرِ (مِن).

ب- ما لم يكن فيه ما يمنع من الإضافة، وهو ما كان خالياً من التنوينِ ونونىِ الشنيةِ والجمع، نحو: شاهدتُ أربعةَ رجالٍ. مائةُ طالبٍ. ألقىَ نسمةً. فكلٌّ من: (رجالٍ وطالبٍ ونسمةٍ) مجرورٌ بالإضافةِ.

مواضعُ نصبِ التمييز:

ينصبُ التمييزُ في المواضعِ الآتيةِ (حيثُ يوجد ما يمنع من الإضافةِ في اللفظِ المميز) من نحو:

١- التنوين: كأن تقول: عنده عشرةٌ مثلاً. (مثلاً) تمييز لعشرة منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، والشائعُ أن يجرَّ بالإضافةِ إلى العدد، فلما نوّن العدد - وهو الجزءُ الأولُ من الإضافة - نُصبَ.

٢- نونُ الفاظِ العقود: نحو قولك: قرأتُ عشرين صفحةً. حضر اليوم ثلاثةٌ وسبعون طالباً. فكلٌّ من: (صفحةٍ وطالبٍ) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، وما دعا إلى نصبه هو وجودُ النونِ في (عشرين وسبعين)، لأنهما مع أمثالهما الفاظٌ ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ.

٣- ما كان فيه تقديرُ تنوين: يتمثل هذا في الأعدادِ المركبةِ من (١١-١٩)، فنقول: في القاعةِ خمسةَ عشرَ مقعداً، وثلاثَ عشرةَ صورةً. كلٌّ من (مقعدٌ، وصورةٌ) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ. والأصلُ في: خمسةَ عشرَ، خمسةٌ وعشرةٌ، فلما رُكبتِ الكلمتان تركيباً إضافياً بُنيتا على الفتح، فمُنعتا من التنوينِ.



٤- المميزُ الموصوفُ بالامتلاءِ أو ما يدلُّ عليه ينصبُّ تمييزه: حيث تكونُ الصفةُ فاصلةً بين المميزِ الموصوفِ والتمييزِ، فتمتنعُ الإضافة، ويجبُ النصبُ، كما يجبُ ذكرُ ما يتممه من تنوينٍ ظاهرٍ، أو مقدَّرٍ، أو نونٍ ثنئيةٍ، أو نونٍ جمعٍ. فتقول: لدى وعاءان ممتلئان عسلاً. الوعاء مملوء ماءً. زارني أضيافٌ مكمثلون ذوقاً. المدرجُ مكمثلٌ طلاباً. فكلُّ من: (وعاءان، وأضياف) مميزٌ موصوفٌ بالامتلاءِ في الأول (ممتلئان)، وبما يدلُّ عليه في الثاني (مكمثلون)، وأولُهما مثني، والآخر جمعٌ، فوجبَ إتمامُ لفظيهما بنوني الثنئيةِ والجمعِ، فوجبَ نصبُ تمييزِ كلِّ منهما.

ومنه أن تقول: هو من بيتٍ ممتلئٍ خيراً. هذه قاعةٌ مكمثلةٌ طلاباً. حيث كلُّ من: (بيت وقاعة) مميزٌ موصوفٌ بـ (ممتلئ، ومكمثلة) فوجبَ إتمامُهما بالتنوينِ، ولذا ينصبُّ المميزُ.

٥- الإضافةُ إلى ما لا يضافُ إليه: فتمتنعُ الإضافة، ويجبُ النصبُ، نحو: لى مثله كتاباً، حيث (كتاباً) تمييزٌ لـ (مثل) منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، ووجبُ نصبُه لأن المميزَ (مثل) قد أضيفَ إلى الضميرِ، والضميرُ لا يضافُ إليه.

٦- وكذلك المميزُ للجملة: نحو: طبتُ نفساً، لأن الجملةَ لا يضافُ إليها، لكنه في مثلِ هذا التركيبِ قد يجرُّ التمييزُ بحرفِ الجرِّ (من).

٧- تمييزُ اسمِ التفضيلِ، إذا كان لا يصحُّ صفةً لموصوفِ اسمِ التفضيلِ: فإنه يُنصبُّ؛ لأنه تمتنعُ إضافتهُ إليه، ويسميه النحاةُ بالتمييزِ المباينِ. فيقال: أنا أكثرُ منك مالاً. بنصبِ (مال) بالضرورة؛ لأنه لا يقال: أنا مالٌ، فهو مباينٌ. أما إذا قلت: محمدٌ أكرمُ الناسِ رجلاً، فإنه يجوزُ فيه الإضافة؛ لأنه يمكنُ القولُ: محمدٌ رجلٌ، فيقال: محمدٌ أكرمُ رجلٍ. ويجعلونه تمييزاً غيرَ مباينٍ. وهذا النوعُ من التمييزِ (التمييزِ غيرِ المباينِ) لا ينصبُّ تمييزه إلا إذا فصلَ بينهما، كما هو مذكورٌ في المثالِ السابقِ. فإن ذكرَ اسمُ التفضيلِ قبلَ التمييزِ مباشرةً، أى: لم يُفصلِ بين التمييزِ وبين اسمِ التفضيلِ فإنه يجبُ أن يُضافَ، فيقال: محمدٌ أكرمُ رجلٍ.

من خلال شرح ماهية التمييز؛ ومعرفة جوانبه المعنوية المختلفة؛ نجد أن التمييز ينقسم إلى قسمين: تمييز الذات، وتمييز النسبة.

القسم الأول: تمييز الذات:

هو ما يطلق عليه: تمييز المفرد، أو تمييز الذات، وهو التمييز الذي يرفع إبهام اسم ما يصلح معناه لجوانب كثيرة، فيذكر التمييز ليحدد جهةً معنويةً واحدةً، فالتمييز يُذكرُ لإزالة التداخل والالتباس في المعنى لاسمٍ واحدٍ مبهم، فإذا قلت: زرعت خمسة، فإن الخمسة يتع معناها ويتداخل إلى ما لا نهاية من الأشياء، فيأتى معنى الزراعة فيحددها ويحصرها في أشياء محصورة في المساحات والمزروعات، ولكنه لا يزيل إبهامها الكامن فيها، فيأتى التمييز فيحصر معنى الثلاثة في الميز به فقط، فتقول: زرعت خمسة أفدنة، أو: خمس شجرات،... إلخ.

الاسماء المبهمة الذوات التي تحتاج إلى تمييز تنحصر في: المسوحات، والمكيلات، والموزونات، وتسمى بالمقادير حيث يعرف بها كميات الأشياء معرفةً محددةً، ثم الأعداد، وما يشبه المقادير، واسماء أخرى تعرض في حينها.

١ - المسوحات:

ويقصد بها المصطلحات ذات الدلالات الخاصة التي يعرف بها مقدار المساحات التي يتعارف عليها: من أطوال للمسوحات، أو مساحة لها، أو غير ذلك، من نحو: زرعت فدانا قمحا، اشترت قيراطاً برسيماً، ما أملك شبرا أرضاً. فكل من: (قمح، وبرسيما، وأرضاً) منصوب؛ لأنه تمييز لكل من: فدان، وقيراط، وشبر؛ وهي مقادير للمسوحات.

٢ - المكيلات:

يقصد بها المصطلحات الخاصة بما يكال به؛ ليدل على مقدار معين متعارف عليه. نحو: كيلة، وصاع، وقفيز، وقدح،... إلخ. فتقول: اشترت كيلتين

أرزاً، وقدَحَيْنَ شعيراً، فى الجِوَالِ صاعانِ تمرًا، أريدُ قفيزًا بركًا. فكلُّ من: أرز، وشعير، وتمر، وبر منصوب؛ لأنه تمييز لكلُّ من: كيلتين، وقدحين، وصاعين، وقفيز، وهى مقاديرٌ للمكيلات.

٣ - الموزونات،

يقصدُ بها المصطلحاتُ الخاصةُ بالأوزانِ؛ لتندلُّ على مقدارٍ معينٍ من الموزونِ متعارفٍ عليه، نحو: أفة، ورطل، وجرام، ودرهم، وكيلو جرام، وأوقية، ورطل، وقنطار،... إلخ. فنقول: اشترت كيلو جرامين موزًا، وكيلو جرامًا برتقالًا، هذان رطلان زيتًا، باع قنطارًا قطنًا، الخاتم جرام ذهبًا. فكلُّ من: موز، وبرتقال، وزيت، وقطن، وذهب منصوب؛ لأنه تمييز لكلُّ من: كيلو جرامين، وكيلو جرام، ورطل، وقنطار، وجرام، وكلُّها دالةٌ على مقاديرِ الأوزانِ. يلاحظُ ما يأتى فى المقاديرِ السابقة:

- * المقاديرُ السابقةُ محددةٌ الكميةُ فى مصطلحاتها حسبما يتعارفُ عليه مجتمعُ ما.
- * هذه المقاديرُ أمورٌ نسبيةٌ ومصطلحاتٌ لغويةٌ تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن جيلٍ إلى جيلٍ، لكن لها ضابطًا محددًا، هو: معرفة كميّاتِ الأشياءِ تحديداً للمساحةِ والكيلِ والوزنِ.
- * قد تتداخلُ هذه المصطلحاتُ بين الأنواعِ السابقةِ من المقاديرِ، نحو: الرطل الذى يُستخدمُ كيلاً للسمن، كما يستعملُ وزنًا؛ والإردب الذى يستخدمُ كيلاً للقمح والأرز،... وغيرهما، ويستعملُ وزنًا كذلك للحبوب، وربما كان القيراطُ وزنًا ومساحةً.

- * تمييزُ هذه المقاديرِ الثلاثةِ السابقةِ يستخدمُ فى ثلاثِ صورٍ من التركيبِ:
 - أولاهما: أن يكونَ تمييزُها منصوبًا، كما لحظنا فى الأمثلةِ السابقةِ. وكانَ تقولُ: بعته إردبين قمحًا، وكيلو جرامين أرزًا، وتمرًا قماشًا.
 - ثانيتهما: أن يكونَ مجرورًا بالحرفِ (من). فنقولُ: بعته إردبين من القمح، وكيلو جرامين من الأرزِ، وتمرًا من القماشِ. وتقولُ: اشترت قيراطًا من البرسيم، ما



أملك شبراً من الأرض، في الجوالِ صاعان من التمر، أريدُ قفيزين من البر، هذان رطلان من الزيت، الخاتم جرامٌ من الذهب.

ثالثها: أن يكونَ مجروراً بالإضافة. فتقول: بعتهُ إردبى قسح، وكيلو جرامى أرد، ومترَ قماش، اشتريت قيراطَ برسيم، وما أملك شبرَ أرض، فى الجوالِ صاعاً تمر، أريد قفيزى بر، هذان رطلان زيت، الخاتم جرامُ ذهب.

٤- الأعداد:

المقصود الدلالى من العدد التحديدُ العدديُّ للتمييز، لكن العددَ يذكر فى النطق قبل مميّزه، فيكونُ مبهماً فيحتاج إلى تمييز. وندرس العدد بقضاياه المختلفة بعد عرض تمييز الذات، حيث تشعب هذه القضايا.

هذه هى الأقسامُ الأساسيةُ لتمييز المفرد، أو تمييز الذات. لكن هناك ذوات أو مفردات أخرى مبهماً تحتاج إلى تمييز، منها ما هو شبيه بالمقادير بأنواعها المختلفة بما فيها الأعداد، ومنها ما هو غير ذلك، ورأيتُ أن أدرسها بالتفصيل كلاً على حدة على النحو الآتى:

٥- الشبيه بالمقدار:

ما ينتصب على التمييز ما يشبه أنواع المقادير التى ذكرناها سابقاً فى كونها مميزةً لبهم سابقٍ عليها، يحتاج إلى تحديدٍ لجهةٍ دلاليةٍ من جهاته المتعددة. ومن أنواع المشبهات بالمقدار:

١- الشبيه بالوزن:

مثال ذلك: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]^(١). حيث انتصبت النكرة الجامدة المنصوبة (خيراً) على التمييز، فقد ميزت (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ)، وهو فيه شبه الوزن، فالمِثْقَالُ قد يكون وسيلةً للوزن.

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ، خبره جملة الشرط والجواب. (يعمل) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مِثْقَال) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ذرة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جزمه الكسرة. (خيراً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يره) فعل جملة جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الفاعل مبنى فى محل نصب، مفعول به.

ومنه: اشتريتُ صندوقاً فاكهَةً، وزجاجتين ريتا، وأخرى خلّاً. فكل من:
فاكهة وزيت وخل تميز لصندوق وزجاجتين وأخرى، وكلها فيها شبه بالوزن،
حيث إن التمييزَ مما يورنُ.

ب- الشبيه بالكيل:

مثال ذلك: أعددتُ ذنوباً ماءً، حيث (الذنوب) يشبه الشيءَ المكيلَ به، وهو
قابلٌ للانتقال من اسمٍ إلى أسماءٍ لا حصرَ لها، فأصبح مبهماً يحتاج إلى تمييزٍ
يتمثلُ في النكرة الجامدة المنصوبة التي ذكرت بعده، لتحديد جهةٍ واحدةٍ من هذه
الجهاتِ المتعددة التي يصلحُ لها، وهي (ماء).

ومثل الشبيه بالكيل أن تقول: اشتريتُ جباً برّاً، أو: جوالاً أرزاً، أحضرت لنا
نجياً سمناً، واحتجنا إلى راقودٍ خلّاً، عنده متوانٍ سمناً. ويمكن أن نعدّ بعضَ هذه
المبهمات شبيهةً بالوزن تبعاً لكيفية استخدامها في المجتمع، فكل ما يختصُّ من وعاءٍ
مستخدمٍ للنكراتِ في حياتنا العامة فهو بمثابة الشبيه بالكيل، وما يميزه فشيءٌ بالكيل.

ج- الشبيه بالمساحة:

مثاله: ما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً، حيث انتصب (سحاباً) على أنه تمييزٌ
لموضع الراحة، وهو أشبه بالمساحة، حيث يدلُّ على مقدار مسطحٍ، وهو مبهمٌ، إذ
يحتمل أن يكون موضعاً من كلِّ ما يمثلُ مكاناً أو مساحةً؛ لذا لزمه التمييزُ من
غيره، فنصب ميمه (سحاباً) بعد تمام الاسم (موضع) بإضافة (راحة) إليه.

ومنه أن تقول: عندنا حجرةٌ قمحاً، وبهوٌ أرزاً، حديقتنا نصفها مزروعٌ شجراً،
ونصفها الآخرُ مزروعٌ برسيماً.

ومن الأمثلة التي تذكر في كتب النحو منسوبةً إلى تمييز المقادير أو ما يشبهها
قولهم: ملءُ الأرض ذهباً، بطولك رجلاً. بعرضك أرضاً، بغلظه خشباً. وأرى أن
(ذهباً) شبيهٌ بالوزن، وقد يكون شبيهاً بالمساحة بالنظر إلى الأرض، وهي مساحة،
(رجلاً، وأرضاً، وخشباً) فيها شبهٌ بالمساحة.

ومنه أن تقول: بحجمه ماءً، بكتافته غازاً، بمساحته سجاداً، ... إلخ.



مما يدرس في هذا المجال ما يكنى به عن العدد، من مثل: كم الاستفهامية، وكم الخبرية، وكأين، وكذا. . . والكلمات ذات الدلالات الخاصة، مثل: بضع، ورهط، . . . وأرى أن تدرس بالتفصيل بعد عرض دراسة العدد.

ملحوظة:

مما يستخدم شبيهاً بالمقدار أن تقول: عندي حزمةٌ بقلًا، أو حزمتان، أو ثلاثٌ حزمٌ. فتنصب (بقلًا) على التمييز لحزمة أو مضاعفها. ولكنني أرى أن (بقلًا) إنما هو تمييزٌ مبينٌ لنوع الحزمة أو الحزمتين أو الثلاث، فتكون من الدائرة المعنوية للقول: خاتم حديدًا، وباب خشبًا.

٦- المماثلة والمغايرة

المماثلة والمغايرة معنيان يربطان بين طرفين، يكونان - غالبًا - من دائرة معنوية واحدة، أحدهما يقدرُ بالآخر إن نفيًا باستخدام (غير)، وإن إيجابًا باستخدام (مثل)، فهما مقداران، أو يلحقان بما يفيد المقدار، لذلك فهما معنيان مبهمان، يحتاجان إلى تفسيرٍ وتوضيح، هذا المفسرُ أو المبين أو المميزُ للمماثلة والمغايرة يأتي في صورتين:

أولاهما: بذكر طرفيهما عن طريقِ الوصفية، وفيه تجد (مثل أو غير) مضافًا إلى المقدرِ به.

ثانيتها: عن غيرِ طريقِ الوصفية، وفيه تجد (مثل أو غير) مضافًا إلى ضميرِ المقدرِ به، أما المقدرُ فإنه يأتي بعدهما منصوبًا، ويكون نصبه على التمييز؛ لأنه محددٌ ومفسرٌ لجهة المماثلة أو المغايرة.

وتفسيرُ ما سبق أنك إذا قلت: محمدٌ مثلُ علي، فإن (محمدًا) في المقدر كعلية، حيث قدرته بقدره باستخدام (مثل)، و (مثل) هنا ربطت بين اسمين من دائرة معنوية واحدة، وهي دائرة الإنسان، فأصبحت وصفتًا لما قبلها عن طريق الإخبار، فهي خبرٌ لما قبلها.



أما إذا قلت: على التمرة مثلها، فإن طرفي المائلة لم يكتملا، حيث لم يذكر إلا طرف واحد وهو (التمرّة) التي قدّر بقدرها شيء آخر، يحتاج إليه التركيب، وهو ما يميز أو يوضح أو يحدد جهة المائلة المقدرة بالتمرّة، فتقول: زبداً، ليكون (زبداً) منصوباً على التمييز للممائلة، ولتتمّ طرفي المائلة.

ومن أمثلة ذلك قولك: لى مثلها إبلاً وشاءاً، عندي غيره كتاباً، اشترى مثله قلماً، أتاني غيره ضيقاً، سأطالبُ بغيره حكماً. نجد أن (مثل وغير) في الأمثلة لهما موقعهما الإعرابي في الجملة، فهما على الترتيب: (مبتدأ مؤخر، ومبتدأ مؤخر، ومفعول به، وفاعل، ومجرور بالباء)، أما ما بعدهما: (إبلا وشاء، كتاباً، قلماً، ضيقاً، حكماً) فهو منصوبٌ على التمييز.

تلحظ إضافة: (مثل وغير) إلى ضمير المقدر به المفسّر بالتمييز المنصوب، فتمامُ الاسم في المائلة والمضايقة هو الضمير الذي أُضيف إليه (مثل وغير)، أما (مثل وغير) فهما الميزان لانهما مقدار في المعنى.

من ذلك قوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثلاً أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»^(١). حيث (ذهباً) تمييزٌ له (مثل)، لانه شبيه بالمقدار، أي: مقدار أحد ذهباً.

٧ - تمييز المفرد الميزان للنوع:

كما يستخدم تمييزاً للمفرد؛ وليس دالاً على مقدار يفيد الوزن أو الكيل أو المساحة أو شبه ذلك؛ أن تقول: عندي خاتمٌ حديدًا، للقاعة بابٌ خشبياً، ... إلخ. فكلٌّ من (حديد وخشب) منتصبٌ على أنه تمييزٌ لخاتم وباب، وليس كلٌّ منهما دالاً على مقدار، وإنما هو مبين لأصلٍ مميزه، فالعلاقة بين الميز والتمييز إنما هي بيان للأصل أو النوع.

ومن النحاة من يجعل (حديدًا وخشبياً) في موضعيهما حالاً.

ومنه كذلك: هذه جبةٌ صوفًا، وهذا قميصٌ حريراً، اشترى ساعةً ذهباً، وخاتماً فضةً، للحديقة بابٌ صاجاً.

(١) مختصر سنن أبي داود: ٧-٣٤ / باب النهي عن سب أصحاب الرسول ﷺ.

يقع الضميرُ مبهماً في أنماطٍ تركيبيةٍ معينةٍ، ويحتاج -حيثُ- إلى ما يميزه، منها:

أ- الضميرُ الواقعُ فاعلاً لـ(نعم وبش):

فاعلُ المدحِ والذمِّ فيه معنى الجنس، وإن كان معرفةً، حيث يمدحُ الجنسُ كلُّه أو يذمُّ، ثم يخصُّ منه المرادُ بالمدحِ أو الذمِّ، فإذا كان فاعلُهُما ضميراً فإنه يحتاجُ إلى ما يرفعُ الإبهامَ الواقعَ فيه من شموله الجنسَ؛ ومن عدم مرجعه إلى معنى سابقٍ عليه، ويكون رافعُ الإبهامِ فيه نكرةٌ منصوبةٌ تعربُ تمييزاً؛ فتقول: نعمَ رجلاً محمداً، حيث فاعلُ (نعم) ضميرٌ مستترٌ مميّزٌ بنكرةٍ، و(رجلاً) تمييزٌ للفاعلِ الضميرِ المستترِ، ومثله أن تقول: بشس صديقاً الخائناً. ونحن نعرف أن الضميرَ لا يذكرُ إلا إذا ذكرَ قبله ما يعودُ عليه من اسمٍ، فلما لم يذكر الاسمُ في هذا التركيبِ وجب أن يميزَ الضميرُ بالنكرةِ المنصوبةِ؛ لتكونَ عوضاً من مرجعِ الضميرِ.

منه قوله تعالى: ﴿بَشِ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: 50]. حيث ميّزت النكرةُ الجامدةُ المنصوبةُ (بدلاً) الضميرَ المستترَ الفاعلَ لفعلي الذم (بش).

وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: 177]. حيث (ساء) بمعنى (بش)، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ (هو)، و (مثلاً) تمييزٌ مفسرٌ للمضموم. ومنه أن تقول: نعم رجلاً الصدوق. بشس عبداً الجاحدُ نعمةً ربّه.

ب- الضميرُ الواقعُ بعد (رُبَّ):

(رُبَّ) حرفٌ جرُّ شبيهٌ بالزائدِ، لا يدخلُ إلا على النكراتِ، فتقول: ربُّ رجلٍ... وربُّ امرأةٍ... ربُّ كتابٍ... إلخ، لكنه قد يدخلُ على الضميرِ، فيأخذُ الضميرُ صفةَ الإبهامِ، ويحتاجُ حيثُ إلى تمييزٍ، ذلك لأن الضميرَ لأبدُّ له من مرجعٍ يعودُ عليه، وإذا وقع بعد (رب) فإنه يفتقدُ هذا المرجعَ، ويتخذُ

صفة الإبهام التي تحتاج إلى تمييز، حيث يذكر بعده نكرة منصوبة تميزه، فنقول: ربه رجلاً صالحاً، وربه نجاراً أقبل إلى. ويكون (رجلاً) تمييزاً منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة، وهو يميز الضمير المبهم الواقع في محل رفع، مبتدأ، وهو ضمير الغائب في (رُبَّ).

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

رَبِّهِ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ المجدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

حيث ميزت النكرة الجامدة (فتية) الضمير المجرور لفظاً برب، وهو مبهم حيث سبق بـ (رب) التي لا تدخل إلا على النكرات.

جـ- الضمير المتعجب منه:

الضمير المتعجب منه يحتاج إلى ما يميزه؛ لأن الضمير يكون لكل الأسماء - ذوات ومعاني - فعندما يذكر في أسلوب تعجب فإنه يكون مبهماً؛ لأنه لا يُذكر ما يرجع إليه من اسم المعنى أو اسم الذات المحدد الذي لا يقبل التنقل، ولذلك كان في حاجة إلى التمييز. من أمثلة ذلك أن نقول: يا له رجلاً، يا لها قصة، يا لك ليلاً. كلُّ من (رجل، وقصة، وليل) نصب على التمييز للضمير المبهم الذي يسبقه، ولذلك فإن كلاً منها يتضمن (من)، والتقدير: من رجل، من قصة، من ليل، وقد صرح بها امرؤ القيس في قوله:

فِيالكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْمَومَه بَكلِّ مُغَارِ القَتْلِ شُدَّتْ بِيذْبَلِ (١)

(١) (يا) حرف نداء تعجبي مبني، لا محل له من الإعراب. (لك) اللام: حرف جر مبني لا محل له، وفتح من أجل التعجب، وكاف المخاطب مبني في محل جر باللام. وهو المنادى معنى، والأسلوب تعجبي لا محل له. (من) حرف جر مبني لا محل له. (ليل) اسم مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة. (كان) حرف تشبيه مبني لا محل له. (نجومه) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (بكل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالشد. (مغار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (القتل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (شدت) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول، والتاء للتأنيث حرف مبني، لا محل له إعرابياً، ونائب الفاعل ضمير مستتر مبني في محل رفع. والجملة الاسمية المنسوخة في محل جر، نعت لليل. (بيذبل) الباء: حرف جر مبني لا محل له. يذبل: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وحرك بالكسر من أجل الروي.



ذكرنا أن تمييزَ الذات يكون منصوباً عن تمام الاسم، حيث يكونُ الإبهامُ حادثاً في الاسم الذي هو جزءُ كلامٍ. وللنحاة في تمام الاسم طرقٌ يفرضها التركيبُ في الجملة العربية، وهي الطرقُ التي يُفصلُ بها بين المضافِ والمضافِ إليه، أو يكونُ الاسمُ فيها محالاً إضافته، وتنحصر في^(١):

أ- التنوين: مثاله: عندي فدانٌ قمحاً، حيث (قمحاً) تمييزٌ منصوبٌ لـ(فدان)، والاسم المميزُ تامٌ بالتنوينِ فنصب ما ميزه، ولولا هذا التمامُ الذي كان بوساطةِ التنوين لما نصب، فيقال: عندي فدانٌ قمح، بجر (قمح) بالإضافة.

ب- تقدير التنوين: كما في: معه أحدٌ عشرَ رجلاً، حيث يقدر التنوينُ في (عشر)، ومنع من ظهوره بناؤه على الفتح. فنصب (رجلاً)، وهو تمييزٌ لتقدير التنوين، فامتنعت الإضافة.

وما يقدر فيه التنوينُ كذلك: (كم) الاستهامية، كأن تقول: كم درساً ذاكرته؟ فلتقديرِ التنوينِ نصب تمييز (كم)، وهو (درساً).

ج- نون التثنية: نحو: عندي فدانانِ قمحاً، حيث (قمحاً) تمييزٌ منصوبٌ لتمام ما ميزه وهو (فدانان) عن طريقِ وجودِ نونِ التثنية التي حجبت الإضافة، ولولا وجودها لقلت: عندي فداناً قمح، بحذفِ النونِ وإثباتِ الإضافة.

د- نون جمع المذكر السالم: يمثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، يختلف فيه بين المنصوبِ عن تمام الاسم وبين المنصوبِ عن تمام الكلام، ويلحق به شبه نونِ جمعِ المذكر السالم. وتتضح في ألفاظ العقود. وهي ملحقةٌ بجمعِ المذكر السالم، فتقول: معي عشرون طالباً، حيث (طالباً) تمييزٌ لعشرين منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، ونصب لتمام عشرين لوجودِ نونِ الجمعِ التي منعت الإضافة.

(١) المنتخب الأكمل ١٨٥ يمكن الاستزادة في هذا الموضوع بالعودة إلى بحث للمؤلف، بعنوان: «نظرية التمام في النحو العربي».

هـ- الإضافة: يتحقق تمام الاسم بذكر ما أضيف إليه، فيكون التنوين في المضاف ظاهراً أو مقدرًا، نحو: ما في السماء كَفٌّ راحةٍ سحاباً، حيث (سحاباً) تمييزٌ منصوبٌ لكف، وقد نصبَ لأن كَفًّا اسمٌ تمَّ ذكره في الجملة بما ذكر بعده من مضاف إليه وهو (راحة)، فإن لم يكن (كف) منوناً فإن ما أضيف إليه حملَ التنوين، إلى جانب أن الإضافة تنوب متاب التنوين، فالتنوين والإضافة يتناوبان الاسم، ولا يجتمعان فيه.

ويجعلون من ذلك القول: على التمرة مثلها زُبْدًا. حيث إن الاسم (مثل) يتم بضمير الغائبة المضاف إليها، وينصب (زُبْدًا) لامتناع إضافة (مثل) إليها مع وجود الهاء.

القسم الثاني: تمييز النسبة:

وهو تمييز الجملة، التمييز الذي يرفع إبهام العلاقة بين ركني الجملة الأساسين، أو بين أحدهما وفضله، كان تقول: طاب الضيف، فهذه جملة فعلية تامة الركنين، لكن العلاقة المعنوية بين الفعل وفاعله مبهمَةٌ؛ لأنها علاقة عامة، تصلح أن يكون لها جهات دلالية متعددة، حيث طيب الضيف يمكن أن يكون في المأكُل أو المشرب أو المشوى أو النفس،... إلخ، وهذه العلاقة لا تتحدد إلا بتمييز منصوب، أما سائرُ المنصوبات التي تصلح في هذا التركيب كالمفعول المطلق والمفعول معه، ولاجله، والمفعول فيه، والحال... فإنها لا تحددُ الدلالةَ التابعة من العلاقة بين الفعل (طاب)، وفاعله (الضيف)، ولكن هذه يمكن أن تتحدد باستخدام التمييز، فتقول: طاب الضيفُ مأكلاً، أى: في أشياءه المأكولة.

ومثله أن تقول: أتريد أن تهيننى خُلُقًا، حيث إهانة الإنسان تكون ذات جهات دلالية متعددة، فتحدد بالتمييز المنصوب (خُلُقًا). فتمييز النسبة تمييزٌ علاقة بين مكونات جملة، أما تمييز الاسم فهو تمييز جهة دلالية في ذات واحدة.

يقسم النحاة تمييز النسبة أو تمييز الجملة إلى قسمين، أولهما: تمييز نسبة محول، والآخر: تمييز نسبة غير محول، وهذا التقسيم يبنى على الأداء الموقعي للتمييز في الجملة قبل التحويل إلى تمييز أو عدم وجود أداء موقعي، فإن كان للتمييز أداء موقعي مفهوم في الجملة المميّزة فهو محول عن هذا الموقع، وإن لم يكن له موقع في الجملة المميّزة فهو تمييز غير محول.



ذكرنا فيما قبل أن هناك جهات تحوّل أو تنقلٍ لتمييز الجملة من أحد المواقع المعنوية والإعرابية فيها إلى موقعية التمييز، وهذه الجهات هي:

أ- التحول من الابتدائية أو النقل عن الابتدائية:

كما في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا﴾ [الكهف ٣٤]^(١)، حيث إن الأصل يجوز أن يكون: مالى أكثر من مالك، ونفري أعز. . . فتحوّل كلٌّ من المتدأين (مال، ونفر) إلى التمييز، فنصبًا، ومنه: زيدٌ أحسنُ وجهًا، والتقدير: وجهُ زيدٍ أحسن.

ويحلّو لبعض النحاة أن يجعلوا ذلك من قبيل التحول عن المضاف، حيث يقدرون ما سبق بالقول: وجه زيدٍ أحسنٌ، ولنلاحظ أن (وجهها) - وهو التمييز المنصوب في الجملة المقدرة - مبتدأ، فهو في رأى تحوّل من الابتدائية.

ومنه قولك: إنه أبداً أقربُ مصباحًا، وأعظمُ نارًا، إذ التقدير: إنَّ مصباحَه أقربُ، وإن نارهَ أعظمُ، ومثله القول: هُنَّ أَنْتَنُ رِيحًا، وَأَكْثَرُ ثَمَنًا، وَأَجْمَلُ خَلْقًا.

ب- التحول من الفاعلية:

هو أن يكونَ التمييزُ محولًا من موقعيةِ الفاعليةِ إلى موقعيةِ التمييزِ، كأن تقول: طاب محمدٌ نفسًا، أى: طابت نفسُ محمد، فتحوّلت النفسُ - وهى فاعلٌ - إلى تمييزٍ منصوبٍ يزيلُ إبهامَ العلاقةِ بين الفعل (طاب) وفاعله (محمد).

وتقول: تفقأ محمودٌ شحمًا، حيث الأصل: تفقأ شحمٌ محمود، فشحمٌ فى الأصلِ فاعلٌ، ولكنه تحوّل إلى تمييزٍ منصوبٍ.

(١) (أنا) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (أكثر) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (منك) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأكثر. (مالا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعز) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. اعز: مطلق على أكثر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نفرًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



ومثل ذلك أن تقول: تصبب على عرقاً، امتلأ الكوب ماءً، حسن الحليم عقلاً، وجاد الحكيم رأياً. حيث انتصبت الأسماء المبهمة الجاملة: (عرقاً، وماء، وعقلاً، ورأياً) على التمييز للجملة التي تسبقها، وقد صححت أن تقع في موقعية الفاعلية في هذه الجملة.

ويجوز أن يكون منه: أجمل بالريبع هواءً، حيث التقدير: أجمل بهواء الربيع، فيكون (هواء) فاعلاً مرفوعاً، وعلامة رفعه الضمة المقدره.

ومثل ذلك: أكرم بسمير خلقاً، وأطيب بمصر جواً.

ومن التمييز المحول عن الفاعل قول أبي طالب مخاطباً النبي ﷺ:

فاصدع بأمرِكَ ما عليك غَضاضَةٌ وأبشِرْ بِذاك وَقَرَّ مِنْكَ عِيُونًا^(١)

وفيه نصب (عيوناً) على التمييز المحول عن الفاعلية، حيث الأصل: وقرت عيونك.

ومن التمييز المحول عن الفاعلية قوله تعالى: ﴿وَاشْتَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، والأصل: واشتعل شيب الرأس، فتحول الفاعل إلى تمييز منصوب.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]^(٢)، حيث انتصبت التمييز (نفساً)، وهو تمييز نسبة محول من الفاعلية.

(١) شرح الكافية: ١-٢٢٢.

(اصدع) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (بأمرِكَ) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة باصدع. (ما) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبيان وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم. (غضاضة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب على الحالية. (وأبشِرْ) الواو: حرف عطف مبني لا محل له من الإعراب. أبشِرْ: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بذاك) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالبشِرْ. (وقر) الواو: حرف عطف. قر: فعل أمر مبني على السكون للقدَر، وحرك من أجل النقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (منك) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بقر. (عيوناً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (إن) حرف شرط جازم مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. (طابن) طاب: فعل الشرط ماض مبني على السكون، ونون النسوة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (لكم) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالطيب. (عن شيء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالطيب. (منه) جار ومجرور =

ومنه قولك: يزيد إشراقاً واستتارة، يزدان كلامه فصاحةً وبياناً.

وفى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]. (مثلاً) اسم نكرة جامدٌ منصوبٌ على التمييز للجملة (يستويان)، وهو منقولٌ من الفاعلية؛ لأن الأصل: هل يستوى مثلهما.

ومنه قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رُجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]. وفيه نصب (مثلاً) بعد (يستويان) على التمييز المنقول من الفاعلية.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]. (حبا) منصوب لأنه تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، والتقدير: قد شغفها حبه.

وأرى أن يكون منه قوله تعالى: ﴿وَلَمَلِكْتِ مِنْهُمْ رُعبًا﴾ [الكهف: ١٨]. حيث يجوز أن يكون التقدير: ولملك الربعُ منهم، فيكون (رعباً) تمييزاً منصوباً محولاً عن الفاعلية. وقد يعرب مفعولاً به ثانياً.

من التراكيب التي نلاحظ فيها تحول التمييز في أحد وجهيه الإعرابيين من الفاعلية قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١]. حيث تعرب (خبراً) تمييزاً منصوباً، وهو محولٌ من الفاعلية، والتقدير: وقد أحاط خبرنا، وقد يكون نائباً عن المفعول المطلق؛ إذ يمكن أن نجعله مرادفاً لمصدر الفعل (أحاط).

= مبيان، وشبه الجملة في محل جر، صفة لشيء. (نفساً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فكلوه) الفاء: واقعة في جواب الشرط حرف مبني، لا محل له من الإعراب. كلوه: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل جزم، جواب الشرط. (هنيئاً) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: أكلاً هنيئاً، أو: حالٌ منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: هانئين. (مرئياً) مثل إعراب (هنيئاً).



ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الكهف ٦٨].
 وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وقوله تعالى:
 ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

التحول من نائب الفاعل:

قد تكون موقعية التمييز في جملته الأصلية التي تحول عنها نائب فاعل، كأن
 يقال: ضُربَ زيدٌ ظهراً وبطناً، حيث انتصبَ (ظهراً وبطناً) على التمييز، وأصله:
 ضربَ ظهرَ زيدٍ وبطنه، فتحول (ظهر وبطن) من موقعية النائب عن الفاعل إلى
 موقعية التمييز، وللنحاة آراءٌ أخرى في سبب نصب (ظهر وبطن) في هذا
 التركيب.

ومثله أن يقال: فُجِّرَتِ الأرضُ عيوناً، واستُحسِنَتِ مصرُ هواءً، واستُعذِبَ
 البرتقالُ شراباً، ...

التحول من المفعولية:

قد يكون التمييز المنصوبُ محولاً من موقعية المفعولية. أى: يصحُّ وقوعه
 مفعولاً به في الجملة التي انتصب فيها، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ
 عَيْونًا﴾ [القمر: ١٢]، حيث انتصب (عيوناً) على التمييز، وأصله: وفجرنا عيونَ
 الأرض.

ومن ذلك: غرست الأرضَ شجراً، وحفرت الدارَ بئراً.

ويبين النحاة في هذا القسم خلافَ بين التمييزِ والبديليةِ والنصبِ على إسقاطِ
 الخافض، لكنَّ التمييزَ أرجحُ، حيث إن العلاقةَ بين التفجيرِ وبين مفعوله (الأرضِ)
 علاقةٌ تحتلُّ جهاتٍ دلاليةً متعددةً، فتتحدد إحدى هذه الجهاتِ ويزول إبهامها،
 بالتمييزِ المنصوبِ المحولِ من المفعوليةِ.

ومنه أن تقول: أتريد أن تهيننى خلقاً؟. فإن التأليفَ يزيد الأجزاء الحسنةَ
 حسناً. ومنه: ما أحسنَ محمداً أديبا، وما أكرمَه يداً، وما أجملَ الربيعَ هواءً.

ذكرنا أن التمييز إذا لم يصح له أداء موقع مفهوم في الجملة المميزة فهو تمييز غير محوّل، ومن أمثله: لله دره فارساً^(١)، حيث نصب (فارس) على أنه تمييز للنسبة الحاصلة من الجملة الخبرية التعجبية (لله دره).

يمتلي بدنه رعدة. (رعدة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو تمييز للنسبة الحادثة من العلاقة بين الفعل (يمتلي) فاعله (بدنه).

ملحوظة: تلاحظ أن كلا من (فارس ورعدة) لا يصح وضعه في موقع من مواقع الجملة المميزة، كما كان ملحوظاً في تمييز النسبة المحوّل. ومنه كذلك: كفى به عليماً، وكفى به شهيداً، وحسبك به ناصر^(٢).

ومنه القول: يا جارتا ما أنت جارة^(٣). بنصب (جارة) على التمييز على أرجح الآراء، سواء أجمعت (ما) تعجبية نكرة، أم جعلتها استفهامية، حيث يخرج الاستفهام إلى معنى التعجب.

ومن تمييز النسبة غير المحوّل ما جاء في تراكيب التعجب المختلفة، من نحو: أبرحتَ جاراً^(٤). حيث (جار) اسم نكرة جامد منصوب على التمييز من العلاقة القائمة بين الفعل وفاعله، ومنه ما ذكر من القول: لله دره فارساً، ويا جارتا ما أنت جارة. وكذلك كل ما يميز ضمير الغائب في توجه دلالي معين، نذكره فيما بعد.

(١) (لله) شبه جملة في محل رفع، خبر مقدم. (دره) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) للمنصوب في مثل هذه التراكيب وجه إعرابي آخر، وهو الحالية.

(٣) (يا) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (جارتا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، لأنه مضاف إلى ضمير المتكلم الذي قلب إلى الألف، والتقدير: يا جارتى. (ما) تعجبية مبنية نكرة في محل رفع، مبتدأ. (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر ما. (جارة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد تكون (ما) حجازية حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبني في محل رفع اسم ما الحجازية العاملة عمل ليس. (جارة) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وقد تكون (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر ما، أو مبتدأ مؤخر لها. (جارة) تمييز منصوب.

(٤) أبرح: قيل من البراح، ويقصد به اشتهاؤ الأمر - أو: جاء بما لم يكن به غيره، أو: تناهى واشتهر وعظم.



وكذلك: ما أحسن الحليم رجلاً، أكرم أبى بكر ضيقاً. لكنك إذا قلت: ما أحسن الحليم عقلاً، فإنه يكون محولاً من المفعولية؛ لأنه يصح القول: ما أحسن عقل الحليم. وكذلك: ما أفضلها مقالةً، وما أعتله رأياً، وأفصح بها كلمةً، وما أبلغه مقالا.

أما الأساليب: يا لك ليلاً، وياله رجلاً، ويالها قصةً، فهو من سبل تمييز الضمير، فيكون من أنواع تمييز الذات. وقد تجعله من تمييز النسبة، حيث تمييز النسبة القائمة بين معنى التعجب والتعجب منه .

ومن أنواع تمييز النسبة ما يذكر في أساليب التعجب مع ذكر المتعجب منه، كأن يقال: ما لزيد فارساً، محمدٌ لله دره فارساً، يا لمحمود رجلاً. وكذلك: ويل محمود رجلاً، وويحه رجلاً. وكذلك: كفى بعلي رجلاً، وحسبك به شهيدا وناصرًا. وكذلك: حبذا سعيد رجلاً...

ملحوظة:

يقسمُ النحاةُ تمييزَ النسبةِ المحوّلَ أو المنقولَ إلى قسمين:

أولهما: تمييزُ نسبةٍ متحوّلٍ أو منقولٍ، كما ذكر في التحولِ من الفاعليةِ والمفعوليةِ وأمثالهما.

والآخر: تمييزُ نسبةٍ غيرِ منقولٍ أو غيرِ متحوّلٍ، وهذا القسمُ يقسمونه إلى اثنين:

أ - المشبه بالمنقول: ومنه: امتلاً الإناءُ ماءً، ونعم رجلاً زيدٌ، حيث (امتلاً) مطاوعٌ (ملاً)، فكانك قلت: ملاً الماءُ الإناء، فصار الماءُ تمييزاً منصوباً بعد أن كانَ فاعِلاً، وقد ذكرنا أن مثلَ هذا من قبيلِ المتحوّلِ أو المنقولِ عن الفاعليةِ، وإذا قدرنا فعلَ المطاوعِ بمعناه فإنه يكون غير متحوّلٍ، وكذلك التقدير في المثل الثاني: نعم الرجلُ زيدٌ، وأرى أنه لا يصح أن يتحوّل (زيد) من موقعِ الفاعليةِ إلا عندَ من يعربونه بدلاً أو عطف بيان من الرجل، فأسلوبُ المدحِ والذم لهما طبيعةٌ خاصةٌ من التركيبِ، وذلك بذكر اسمٍ عامٍ يتضمن المخصوصَ.

ب - غير المشبه بالمتقول أو المتحول: ومنه: حبذا رجلاً زيد، حيث (ذا) فاعل (حب)، و(رجلاً) تمييزٌ لَذا، و(زيد) المخصوص. وأرى أن هذا التركيب لا يختلفُ عن القولِ السابق: نعم رجلاً زيد، فكلا الفعلين له فاعله الذي مُيزَ بالنكرة المنصوبة.

تراكيب تختلف بين نوعي التمييز:

تمييزُ ضميرِ الغائب يختلف بين كونه تمييزاً للذات وكونه تمييزاً للنسبة، وهذا الأمرُ يتوقَّف على مدلولِ الضميرِ بين الإبهامِ وعدمِ إبهامه، ذلك على النحو الآتي^(١):

أ- إن كانَ ضميرُ الغائبِ مبهماً لا يعرف المقصودُ منه، حيث لم يذكر مرجعُه فإنه يكون تمييزاً للذات، ذلك نحو: يا له رجلاً، يا لها قصةً، وقول علي - كرم الله وجهه: «يا له مرأماً ما أبعدَه». وكذلك القولُ: ويحه رجلاً، ويله رجلاً، ما أحسنها مقالةً، لله دره رجلاً جاني، ويحه رجلاً لقيته ويل أمه بشراً، والقولُ: كفى به عالمًا، حسبك به رجلاً، وقول ذى الرمة:

وَيَلْمُهَا رُوْحَةً وَالرِّيْحُ مَعْصِفَةٌ وَالغَيْثُ مَرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مَقْتَرِبٌ^(٢)

تلحظ أن ضميرَ الغائبِ في الأمثلة السابقة لم يذكر ما يعود عليه، فكان التمييز قد دُكر بغرض تفسيره عوضاً من عدم ذكر مفسره.

ولقد ذكر ابنُ الحاجب في هذا الموضوع تمييزَ ضميرِ المخاطب، من مثل: يا لك ليلاً. وأرى أن ضميرَ المخاطب فيه ما يدلُّ على مرجعه، وهو المخاطبُ الموجهُ إليه الكلامُ، فضميرُ المخاطبِ يدلُّ على الحضور.

ب- فإن كانَ ضميرُ الغائبِ غيرَ مبهمٍ بأن عُرِفَ المقصودُ من الضميرِ برجوعه إلى سابقٍ عليه، نحو: زارني محمدٌ فياله رجلاً، ولله دره فارساً، جالست علياً فويحه

(١) ينظر: الإسترأبأذى على الكافية ١-٢١٨.

(٢) (ويل) مصدر منصوب نائب متاب لعلِّه المحذوف وجوبا. (مها) أي: أسماها: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (روحة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والريح معصفة) الروا: للحال أو للابتداء حرف مبني، لا محل له من الإعراب. الريح: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. معصفة: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب حال. (والغيث مرتجيز) جملة اسمية في محل نصب بالعطف على ما قبلها، وكذلك الجملة الاسمية (والليل مقترب).



رجلاً، وويلمه شجاعاً. فإنه يكون تمييزاً نسبة؛ لأن الضميرَ لِمَا كان المقصود به معروفاً أصبح لا يحتاج إلى مفسّرٍ، فخلُصَ التمييزُ للعلاقة القائمة بين أركان أسلوبِ التعجب، أو لبيان جهةِ التعجبِ، وهو المعنى المُفادُ من مجموع الأسلوب.

ج- وأرى أن الاسمَ المنصوبَ الذي يميز ضميرَ الغائبِ إنما هو من قبيلِ تمييزِ النسبة؛ لأن المقصودَ الدلاليَّ من التراكيبِ السابقة يكمن في معنى التعجب، وإنما يكون التعجبُ من وجودِ أطرافٍ هي: المتعجب منه، وجهة التعجبِ، أما جهةُ التعجبِ فإنها تفسدُ من التمييزِ المنصوبِ، ولكن المتعجبُ منه إن احتسبَ الضميرُ بمفرده كان ذلك من قبيلِ الذاتِ أو المفردِ، وإن كان المتعجبُ منه من مجموع الضميرِ - وما تألف منه من كلمات وسمته وخصّته بالتعجبِ كحرفِ النداءِ مع اللامِ المفتوحة، أو الفعلِ مع فاعله، أو المصدرِ مع جملةِ الفعليةِ المقدرة، ... أو غير ذلك - كان التمييزُ تمييزاً نسبةً.

وأنوه إلى اختلافِ المنصوبِ في معظمِ هذه التراكيبِ بين التمييزِ والحالِ، ويتضحُ ذلك في موضعه.

د- وما يُختلفُ فيه بين النصبِ عن تمامِ الجملةِ والنصبِ عن تمامِ الاسمِ القولُ: دارى خلفَ دارك فرسخاً، حيث يميز (فرسخاً) الخلفية فقط، فيكون تمييزاً للذاتِ، أو: يميزُ العلاقةَ القائمةَ بين دارى ودارك، وهي الخلفية، فيكون تمييزاً للنسبة، وكونه تمييزاً للنسبة أرجح.

تمييز الأسماء العاملة

الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ تشبه الجملةَ الفعلية؛ لأن الاسمَ العاملَ فيها بمثابة الفعلِ والركنِ الآخرِ للجملةِ، أو أنه بمثابة الفعلِ وما أضيفَ إليه أو نصبه أو رفعه بمثابة الركنِ الآخرِ، لذا فإن ما يميزُ هذه الأسماءَ يكون تمييزاً نسبةً.

والأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ من حيث التمييز تنقسم إلى قسمين:

أ- المصادر.

ب- الصفات المشتقة.

المصدرُ مع ما أُضيفَ إليه أو رفعه أو نصبه يمكن أن يكونا جملة، والعلاقة بين المصدرِ والركنِ الآخرِ قد تكون مسبهةً تحتاج إلى تفسيرٍ وتوضيحٍ وتحديدٍ، ويكون هذا عن طريق التمييز. ويمكن لنا أن نتقابلَ مع عدة تراكيبٍ في الجملةِ العربيةِ للتعبيرِ عن تمييزِ المصدرِ، يمكن أن نجملها في قسمين:

أولهما: أن يضاف المصدرُ إلى تمييزه، وحينئذ يُجرُّ بالإضافة. فتقول: أعجبنى طيبٌ نفسه، وطيبٌ النفس، أحب فيه كرمَ خلقه، وكرمَ الخلقِ. تلحظ أن التمييز (نفساً، وخلقاً) مضافٌ إلى المصدرِ (طيب، وكرم) فلزم الجرُّ.

والآخر: أن يضاف المصدرُ إلى غير تمييزه، حينئذ يجب أن ينصبَ التمييزُ، فتقول: أعجبنى طيبه نفساً، وكرمه خلقاً، المصدر (طيب وكرم) أُضيفَ كل منهما إلى ضميرِ الغائبِ، ففصل الضميرِ بين المصدرِ وتمييزه، فوجب نصبُ التمييزِ (نفساً وخلقاً).

ب- تمييز الصفات المشتقة:

الصفة المشتقة صفةٌ عامةٌ في علاقتها بموصوفها - مهما كان موقعها الإعرابي - وهذه العلاقة العامة تحتاج إلى توضيحٍ وتفسيرٍ وتحديدٍ باستخدام ما يميزها، فإذا قلت: هو طويل، فإن صفةَ الطولِ تحتملُ جهاتٍ دلاليةً عديدة، فهي بمثابة المبهم الذي يحتاج إلى ما يميزه، لذلك كان المنصوبُ الذي يحدد الجهةَ الدلاليةَ للصفةِ المشتقةِ تمييزاً، حيث تقول: هو طويلٌ يداً .

ولما كانت الصفة المشتقة - في لفظها - جامعةً بين الموصوفِ وصفته؛ كانت بمثابة الجملة الفعلية، ولذلك فهي يمكن أن تعملَ عملَ الفعلِ، لهذا كانت من قبيلِ تمييزِ النسبة؛ لأن ما يميزها إنما يحدد علاقةً، وما يميزُ العلاقةَ تمييزٌ نسبي.

من أمثلة ما ينتصبُ على التمييزِ بعد الصفاتِ المشتقة:

١- بعد صيغة اسمِ الفاعلِ: نحو: هو متفقئٌ شحمًا، البيت محتلىٌ خيرًا، العدو مشتعلٌ غيظًا. كلُّ من الأسماءِ الجامدةِ النكرةِ (شحمًا، وخيرًا، وغيظًا) منصوبٌ على التمييزِ، وهو تمييزٌ نسبيٌّ لأنه ورد بعد أسماءِ الفاعلينِ (متفقئ،

ممتلى، مشتعل)، وهى بمثابة: تفقا، امتلا، اشتعل. ومنه: الشجرة ناضجة ثمرًا، ويانعة أوراقًا، وباسقة طولًا.

ومنه ما جاء على صيغة اسم الفاعل، وهو بمعنى اسم المفعول، كأن تقول: بيته ممتلى خيرًا، والبيت ممتلى خيرًا، والأصل: مملوء.

٢- ما ينتصب بعد صيغة اسم المفعول: نحو: هو فى هذه القضية محترمٌ رأياً، أنت معظمٌ قدرًا فى هذه الجلسة. حيث كلٌّ من (رأياً، وقدرًا) منصوب على التمييز بعد صيغة اسم المفعول (محترم، ومعظم)، وإذا كان فيهما معنى الثبوت واللزوم فإنهما يكونان من الصفة المشبهة، ولذلك فإنهما قيِّداً بالقول: فى هذه القضية، والقول: فى هذه الجلسة.

ومنه: الأرضُ مفجَّرةٌ عينًا، الحديقةُ مزروعةٌ شجرًا. الدرسُ مفهومٌ أفكارًا .

٣- ما انتصب بعد الصفة المشبهة: كقولك: هو جميلٌ وجهًا، حيث انتصب (وجهًا) على التمييز، وقد ميز الجمالَ المسند إلى المبتدأ (هو).

ومن ذلك: هو كريمٌ يدًا، أنت طيبٌ نفسًا، أخوك مهذبٌ خلقًا، إنه طاهرٌ ثوبًا، ونقىٌ عرضًا، وصابٍ قلبًا. ومنه أن تقول: الكيسُ ملآنٌ ذهبًا، والدارُ ملاءىٌ ضيوفًا.

٤- ما انتصب بعد اسم التفضيل: نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿إِنْ تَرَوْنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]. ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]^(١). ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ [مريم: ٧٥]. ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]^(٢).

(١) هنالك) ظرف مكان إشارى مبنى فى محل نصب، وشبه الجملة فى محل رفع، خير مقدم. (الولاية) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالولاية. (الحقن) نعت أو بدل من لفظ الجلالة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (هو) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (خير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ثوابًا) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (وخير) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. خير: معطوف على خير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، عقبا: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (قال) فعل ماضى مبنى على الفتحة. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، فاعل. (كفروا) فعل ماضى مبنى على الفهم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول، =



والتمييزُ المذكورُ بعد اسم التفضيلِ على ثلاثةِ أقسامٍ من حيثِ العلامةُ الإعرابيةُ:

أ- ما كان واجبَ النصبِ

التمييزُ الذي يجب فيه النصبُ بعد اسمِ التفضيلِ يأتي في تركيبين:

أولهما: ما كان فيه اسمُ التفضيلِ غيرَ مضافٍ. وضابطُه المعنوي: ما كان التمييزُ في تركيبه غيرَ المفضلِ، وإنما هو جهةٌ معنويةٌ من جهاتِ المفضلِ التي يمكن أن تتعدّد، أما ضابطُه اللفظي: فهو ما لا تستطيعُ أن تجعل فيه التمييزَ خبيراً عن المفضلِ، ولكنه يصح أن تخبرَ فيه باسمِ التفضيلِ عن التمييزِ، ثم تخبرَ بهما سوياً عن المفضلِ، وإذا جعلتَ اسمَ التفضيلِ فعلاً لأصبح التمييزُ فاعله، ويجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً له كذلك في كثيرٍ من التراكيبِ. ويمثّلُ له بالأمثلةِ المذكورةِ سابقاً، وهذا النوعُ يجب في تمييزه النصبُ.

ففي قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. يكون التمييزُ (مالاً) غيرَ المفضلِ (أنا)، ولكنه جهةٌ من جهاته المعنوية المتعددة، وقد تحدت العلاقةُ بين (أنا) وبين (الكثرة) بهذه الجهة المخصّصة. ويجوز القولُ فيه: كثر المالُ، وكثرتُ مالاً، فيصبحُ التمييزُ فاعلاً لاسم التفضيلِ، كما يجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً، ولا يصحُّ: أنا مال، ولكن يصحُّ: أنا مالي أكثر.

مثل التحليل السابق في: أنا أعز نفراً: عز نفرُ، أو عززت نفرًا. أنا أقل منك مالاً وولداً: قل المال والولد، قلّت مالاً وولداً، ولا يصح أنا نفر، وأنا مال وولد، ... إلخ، ولكنه يصح أن تقول: أنا نفرى أعز، ومالي وولدى أقل... إلخ.

ومنه قولك: هو أعلى منزلةً، وأشرفُ حساباً. إنني أصدقُ قولاً، وأكثرُ إخلاصاً. إنهما أشد الموجودين ثقةً، وأفضلهما إتقاناً.

= لا محل لها من الإعراب. (للذين) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (أمنوا) جملة فعلية صلة الموصول لا محل لها. (أى) اسم استفهام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (الفريقين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جزم الياء، لأنه متنى. (خير) خير المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب مقول القول. (مقاماً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأحسن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. أحسن: معطوف على خير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ندياً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



فأنت ترى أنه لا يصح الإخبار بالتمييز في الأمثلة السابقة: (منزلة - حسباً - قولاً - إخلاصاً - ثقة - إتقاناً) عن المفضل (هو - هو - أنا - أنا - هما - هما)، حيث لا يقال: هو منزلة... إلخ، ولكن يجوز: هو منزلته أعلى، وحسبه أشرف، أنا قولي أصدق، وإخلاصي أكثر، هما ثقتهما أشد، وإتقانهما أفضل، كما أننا لو جعلنا اسم التفضيل فعلاً لصحَّ جعل تمييزه فاعلاً له، فيجوز (علت المنزلة - شرف الحسب - صدق القول - كثرة الإخلاص - اشتدت الثقة - فضل الإتقان)، كما يجوز أن يكون المفضل فاعلاً لاسم التفضيل كذلك، فيجوز (علوتُ منزلة - شرفتُ حسباً - صدقت قولاً - كثرت إخلاصاً - اشتدت ثقة - فضلتُ إتقاناً).

ويحلُّو للنحاة أن يجعلوا هذا القسم من السببي، وهذا فيه كثير من الصواب، إذا تذكرنا أن التمييز في مثل هذه الأمثلة لا يصح أن يخبر به عن المفضل إذا كان مبتدأ، بل يكون مبتدأ مضافاً إلى ضمير المفضل، مخبراً عنه باسم التفضيل، ثم يخبر بالجملة الاسمية عن المفضل - كما شرحنا سابقاً.

فإذا قلت: زيد أحسن منك ثوباً، فإنك تلاحظ:

أ- أن الثوبَ (التمييز) ليس زيداً (المفضل).

ب- أن التمييز جزءٌ يتمي إلى المفضل.

ج- أنه لا يجوز الإخبار بالتمييز عن المفضل.

د- أنه يخبر عن المفضل بجملة اسمية تتكون من المبتدأ (التمييز مضافاً إلى ضمير المفضل) وخبره اسم التفضيل.

هـ- لو جعلنا اسم التفضيل فعلاً لجار أن يكون التمييز فاعله، أو المفضل فاعلاً له.

يذكر ابن مالك: «أفعل التفضيل المميز بسببي، نحو: زيد أكثر مالا، وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد تصيير (أفعل) فعلاً، كقولك في زيد أكثر مالا: زيدٌ كثرُ ماله.....»^(١).

(١) شرح التسهيل ٢ - ٢٨١.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيئًا﴾ [النساء: ٦٦]. (تنبيئا) تمييزٌ لاسم التفضيل (أشد)، وهو واجبُ النصب.

وقوله تعالى: ﴿فَارَدْنَا أَنْ يَدْلِيَهُمَا رَيْبَهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رَحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]^(١).

﴿وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]^(٢).

﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤].

﴿أَوَلَيْكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠].

﴿وَتَعْلَمْنَ أَنِنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [طه: ٧١].

﴿إِذْ يَقُولُ امْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤].

﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَلْوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

(١) (الفاء) بحسب ما قبلها. (أردنا) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (يدلها) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (ريهما) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة، والمصدر المؤول (أن يدلها ريهما) في محل نصب، مفعول به. (خيرًا) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بخير. (زكاة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأقرب) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له. أقرب: معطوف على خير منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (رحما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (ما) اسم شرط جازم مبنى في محل رفع، مبتدأ. (تقدموا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (لأنفسكم) اللام: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. أنفس: اسم مجرور باللام، وعلامة جزمه الكسرة، وضمير المخاطبين مبنى في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (من خير) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (تجدوه) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (عند) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جزمه الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بتجد. (هو) ضمير فصل مبنى لا محل له من الإعراب. (خيرًا) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعظم) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، أعظم: معطوف على خير منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أجرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



والآخر: ما كان اسم التفضيل فيه مضافاً إلى غير التمييز:

يجب نصب التمييز في التركيب الذي يضاف فيه اسم التفضيل إلى غير التمييز، أي: يفصل بين اسم التفضيل والتمييز بـمضاف إليه. فتقول: هو أكرم الموجودين حسباً، وأفضلهم خلقاً. تلحظ أن التمييز (حسباً، وخلقاً) قد فصل بينه وبين اسم التفضيل الذي يميزه (أكرم، وأفضل) بالمضاف إلى اسم التفضيل (الموجودين، وهم)، لذا وجب نصب تمييز اسم التفضيل.

ومنه قولك: على أطول إخوته قامه، وأرفعهم طولاً.

المؤمن أفضل الناس خلقاً، وأكثرهم ميلاً إلى الخير.

المتقف أكثر أبناء المجتمع معرفةً بالحقوق والواجبات، وأشدُّهم التزاماً بها ومحافظةً عليها.

إنهما أشجعُ الناس رجلين، وأصلحُ الناس حالاً.

ب- ما كان واجب الجر بالإضافة:

ضابطه المعنوي: ما كان التمييز في التركيب هو المفضل في المعنى.

أما ضابطه اللفظي: فهو ما تستطيع أن تجعل في التمييز خبراً عن المفضل، وتجعل اسم التفضيل صفةً للتمييز. هذا التركيب يجب فيه إضافة التمييز إلى اسم التفضيل.

مثاله أن تقول: هو أكرم رجل، وأعزُّ إنسان، تلحظ أن التمييز (رجلاً وإنساناً) هو المفضل (هو) في المعنى، كما تستطيع أن تخبر بالتمييز عن المفضل فتقول: الرجل أكرم، والإنسان أعزُّ، كما تستطيع أن تقول: هو رجل أكرم، وإنسان أعزُّ، فتجعل اسم التفضيل صفةً للتمييز، لذلك وجب الجرُّ دون النصب.

وتقول: إنه أفضل طالب، فتجرُّ التمييز (طالب) فلو أنك أضفت التمييز إلى غير المميز نصبت بالضرورة. فتقول: هو أكرم إخوته رجلاً، وأعزُّ الموجودين إنساناً، إنه أفضل المتقدمين طالباً.

ضابطه المعنوي: أن يكون التمييز في التركيب هو المفضل في المعنى.

أما ضابطه اللفظي: فهو أن يصح أن يكون التمييز خيراً عن المفضل وتجعل اسم التفضيل صفةً للتمييز، ويجب أن يكون التمييز صفةً مشتقةً، وليس اسماً جامداً، وهذا الضابط الأخير يفترق به هذا القسم عما سبقه مما هو واجب الجر، حيث تفصل بين اسم التفضيل التمييز بالتونين ظاهراً أو مقدراً. كما هو في قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: 64]. حيث (حافظاً) تمييز - على الوجه الأرجح - لاسم التفضيل (خير)، فهو تمييز نسبة، وقراءة الأعمش بجر (حافظ) بالإضافة (خير حافظ).

ملحوظة:

إذا قلت: (هو أكرم أب)؛ فإنه هو الأب؛ لأن الإضافة تجعل المضاف والمضاف إليه بمثابة الاسم الواحد، فكأنك قلت: هو أب أكرم. أما إذا قلت: (هو أكرم أب)؛ فإنه ليس الأب، ولكنه ابن هذا الأب الذي ميز به اسم التفضيل. حيث أراد المتحدث أن يبين أن فيه جهة من معنى الكرم، فميزها بالأب، فنصب على التمييز. أما إذا عددت (أباً) حالاً؛ حيث يكون اسماً جامداً مؤولاً بالمشقة؛ فإنه يكون الأكرم في حال احتسابه أباً، أو بالنظر إلى أبوته.

فلتلاحظ كيف يتفق التوجه الإعرابي مع التوجه المعنوي، مع الخلاف في العلامة الإعرابية أو الاتفاق فيها.

- وكذلك كل ما يعمل عمل الفعل من اسم الفعل، وأساليب التعجب، والنداء التعجبي وغيرهما. نحو: حسبك بالقرآن كتاباً. يا لعل أباً، ويلى لذات الشباب معيشة.



قضايا متفرقة في التمييز

في هذا القسم من دراسة التمييز تُعرضُ بعضُ القضايا الخاصة به، من:

التعيين (التعريف والتكثير)، والمطابقة في العدد بين التمييز ومميزه، والرتبة بين التمييز ومميزه وعامله، وجر التمييز بـ (من)، ومدى توقف الكلام أو المعنى على التمييز، والفصل بين التمييز ومميزه، فتوالى تمييزين، وبيان مدى كون التمييز مؤكداً، ثم ما يفرق بين الحال والتمييز، وذكر بعض المواقع التي تختلف بين الحال والتمييز بقصد المدارس والتنبيه، ولهذا الغرض تذكر بعض التراكيب الخاصة لمناقشة ما بها من أوجه إعرابية.

التعيين في التمييز

مذهب البصريين أن التمييز لا يكون إلا نكرة^(١)، وحثهم في ذلك أن التمييز تبين للجنس، وهذا لا يحصل إلا بالتكثير. ويؤولون كل ما جاء تمييزاً بلفظ المعرفة إلى النكرة، أو تحويلاً يحول النصب عن وجه التمييز إلى عامل آخر. أما الكوفيون والمازني والمبرد وابن الطراوة فإنهم يجيزون أن يرد التمييز بلفظ المعرفة، وحثهم في ذلك ما جاء في اللسان من معارف منصوبة على وجه التمييز.

ومما يستشهد به الكوفيون ومن ذهب مذهبهم في جواز تعريف التمييز قولُ رشيد الشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(٢)

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥ / الجمل ٢٤٢.

(٢) اللخل في شرح أبيات الجمل ٣٣٢ / شرح الفية ابن معطى ٥٨١-١ / شرح التصريح ٣٩٤-١ / الدرر ٥٣-١. وفي بعض المصادر رواية أخرى لا تؤثر في موضع الشاهد: (لما أن رأيت جلدنا.. وضيت.. يابكر.

(رأيتك) فعل ماض مبني على السكون، وتاء التكلم ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وكاف المخاطب =



حيث ورد تمييزُ النسبة المنصوبُ (النفس) معرفًا بالألف واللام، لكن البصريين ومن نَحَا نَحْوَهُمْ يؤوّلونها إلى النكرة (نفساً)، أو أنهم يجعلون الألف واللام زائدتين فيصبح التمييزُ نكرةً.

كما يحتجون بقول الشاعر:

علامٌ ملئتَ الرعبَ والحربُ لم تَقْدُ لظاها ولم تُسْتَعْمَلِ البيضُ والسمرُ^(١)

حيث (الرعب) اسمٌ جامدٌ نكرةٌ معرفٌ بالألف واللام، وهو منصوبٌ على أنه تمييزٌ نسبةً لعلاقة الفعل (ملئ) بفاعله (تاء المخاطب). لكنها تؤول إلى النكرة (رعباً)، أو أنها منصوبةٌ على نزع الحاقض.

- = مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (لا) حرف فيه معنى الشرط مبني، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف زائد مبني، لا محل له من الإعراب. (عرفت) فعل ماض مبني على السكون، وتاء المخاطب ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة شرط (لا) لا محل لها إعرابياً، وجملة الجواب محذوفة دل عليها جملة (صددت). (وجوهنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصب الفتحة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة. (صددت) فعل ماض مبني على السكون، وتاء المخاطب مبني في محل رفع، فاعل، والجملة في محل نصب، حال من المفعول به كاف المخاطب في رأيتك. أو في محل نصب، مفعول به ثانٍ لرأى. (وطبت) الواو حرف عطف مبني لا محل له. طاب: فعل ماض مبني على السكون، وتاء المخاطب مبني في محل رفع، فاعل. (النفس) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ها) حرف نداء مبني لا محل له إعرابياً. (قيس) منادى مبني على الضم في محل نصب. (عن) حرف جر مبني، لا محل له إعرابياً. (همرو) مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالصد.
- (١) (علام) على: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. ما: اسم استفهام مبني في محل جر بعلی، وشبه الجملة متعلقة باللام. (ملئت) فعل ماض مبني على السكون مبني للمجهول. وتاء المخاطب ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل. (الرعب) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يكون منصوباً على نزع الحاقض. (والحرب) الواو: واو الحال أو واو الابتداء حرف مبني لا محل له إعرابياً. الحرب: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لم) حرف نفی وجزم وقلب مبني لا محل له. (تقد) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحذف أوسطه لتوالي الساكنين. (لظاها) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المخاطبة مبني في محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية (لم تقد لظاها) في محل رفع، خبر المبتدأ (الحرب). والجملة الاسمية في محل نصب، حال. (ولم) الواو: حرف عطف مبني لا محل له إعرابياً. لم: حرف نفی وجزم وقلب مبني، لا محل له إعرابياً. (تستعمل) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون مبني للمجهول. (البيض) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والسمر) الواو: حرف عطف مبني. السمر: معطوف على البيض مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.



أما قولهم: «كم ناقةٍ وفصيلها»، حيث إن (فصيلاً) معرفةٌ معطوفةٌ على محل التمييزِ (ناقة) وهو النصب، على أن الواوَ واوُ العطف. لكنها تؤول إلى النكرةِ (وفصيلاً لها)، أو أن الواوَ تؤولُ إلى معنى المعية، فتكون (فصيل) المعرفة منصوبةً على أنها مفعولٌ معه.

أما أقوالهم: سفهَ نفسه، وغبنَ رأيه، وبطرَ عيشه، وألمَ بطنه، ووفقَ أمره، ورشدَ أمره، وزيدَ الحسنُ الوجهَ، فقد جعلوا فيها الأسماءَ المعرفةَ المنصوبةَ (نفسه، رأيه، عيشه، بطنه، أمره، أمره، الوجه) تمييزاً لما سبقَ عليها.

لكنَّ البصريين يؤولون ذلك على عدةِ أوجه^(١):

أحدهما: أن تجعلَ الإضافةَ فيه منويةً الانفصال، فيحكم على المضاف بأنه نكرةٌ.

الثاني: أن يُضمَّنَ الفعلُ المذكورُ اللازمُ معنى فعل متعد، فيصير المنصوبُ منصوباً على المفعولية، كأنه قيل: سفهَ بالتضعيف، سوءاً رأيه،

الثالث: أن ينصب المنصوبُ بإسقاطِ حرفِ الجر، كأنه قيل: غبن في رأيه، ألم في رأسه، وجع في بطنه، . . . ثم أسقط حرف الجر، فتعدى الفعلُ، فنصب.

الرابع: أن يكونَ المنصوبُ منصوباً على التشبيهِ بالمفعولِ به، ويحمل الفعلُ اللازم على الفعل المتعدى .

المطابقة بين التمييز ومميزه

تدورُ قضيةُ المطابقةِ بين التمييزِ وما يميزه في ثلاثةِ محاورٍ: المطابقةُ بينهما، والمخالفةُ في التطابق، وجواز المحورين السابقين، والمقصودُ بالمطابقةِ أن يكونَ التمييزُ مماثلاً لمميزه في العددِ: (الإنفراد والثنية والجمع)، وفي النوعِ: (التذكير والتأنيث)^(٢).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٣٨٧.

(٢) ينظر: ارتشاق الضرب ٢ - ٣٨٠.

يتطابق التمييز مع ما يميزه في العدد والنوع في التراكيب الآتية:

أ- إن كان التمييز هو المميز، أى: إن كان التمييز عين المميز، أى: اتحداً معنى، وتطابقاً في النوع والعدد. وضابطه أنه يمكن أن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، أو صفة له مع مراعاة شروط التعريف والتنكير؛ فتقول:

كُرُمَ محمدٌ رجلاً - كُرُمَتُ سعادُ امرأةً.

كرم المحمدان رجلين - كُرُمَتُ السعدان امرأتين.

كُرُمَ المحمدون رجلاً - كرمت السعادات نساءً.

تلحظ التطابق بين التمييز (رجلاً - رجلين - رجالا - امرأة - امرأتين - نساء) وما يميزه (محمد - المحمدان - المحمدون - سعاد - السعدان - السعادات) في العدد: إن إفراداً أو ثنية أو جمعاً، وفي النوع: إن تذكيراً أو تأنيثاً.

ب- إن كان التمييز بعضاً أو جزءاً عينياً من ما يميزه؛ فإن المطابقة بينهما في العدد قائمة؛ فتقول:

جَمَلُ محمدٌ وجَهاً - جملت فاطمةً وجَهاً.

جَمَلُ للمحمدان وجهين - جملت الفاطمتان وجهين.

جَمَلُ للمحمدون وجوهاً - جملت الفاطمات وجوهاً.

ج- فإن كان التمييز في صيغتي التعجب (ما أفعلُه وأفعلُ به) وكان التمييز اسم عين أو ذات، أو كان جزءاً عينياً أو بعضاً مما يميزه تطابق التمييز مع المميز في العدد؛ فتقول:

ما أجملُه وجَهاً - ما أجملَ وفاءً وجَهاً.

ما أجملُهُما وجهين - ما أجملَ الوفاءان وجهين.

ما أجملُهُم وجوهاً - ما أجملَ الوفاءات وجوهاً.

د- إن كَانَ التَّمييزُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بِاسْتِخْدَامِ التَّرَاكِيِبِ ذَاتِ الْأَفْعَالِ أَوْ الْمَصَادِرِ الدَّالَّةِ مَعَ مَا تَسْنَدُ إِلَيْهِ وَتَمَيِّزُهَا؛ مِنْ مِثْلِ: حَسِبَكَ، وَكَفَيْكَ، وَنَهَيْكَ، وَكَفَاكَ، وَنَهَاكَ، وَحَسِبَكَ، وَوَيْحَهُ، فَإِنَّهُ يَتطَابَقُ مَعَ مَمَيِّزِهِ فِي النُّوعِ وَالْعَدَدِ؛ فَتَقُولُ:

حَسِبَكَ بِأَخِيكَ نَاصِرًا - حَسِبَكَ بِأَخْتِكَ شَاهِدَةً.

حَسِبَكَ بِأَخْوِيكَ نَاصِرَيْنِ - حَسِبَكَ بِأَخْتَيْكَ شَاهِدَتَيْنِ.

حَسِبَكَ بِأَخْوَاتِكَ نَاصِرِينَ - حَسِبَكَ بِأَخْوَاتِكَ شَاهِدَاتٍ.

وتقول:

ويحه رجلاً - ويحها امرأةً.

ويحهما رجلين - ويحهما امرأتين.

ويحهم رجالاً - ويحهن نساءً أو نسوةً.

ه- إن كَانَ التَّمييزُ اسْمًا مَعْنَى (مَصْدَرًا) وَأُرِيدَ بِالتَّرَكِيِبِ اخْتِلَافُ أَنْوَاعِهِ لِاخْتِلَافِ مَحَالِّهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ جَمْعًا كَمَمَيِّزِهِ. مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]. حَيْثُ (أَعْمَالًا) جَمْعٌ لِلْمَصْدَرِ (عَمَلٍ)، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمييزِ، وَجَاءَ مَجْمُوعًا لِتَنَوُّعِهِ، فَوَافِقٌ تَمَيِّزَهُ اسْمَ التَّفْضِيلِ الْمَجْمُوعِ (الْأَخْسَرِينَ).

ومنه: تخالف الناسُ آراءً، وتعاطفوا قوًى، لقد فتحوها عقولاً، وانشروها قلوباً، وتجمعوا أيادي.

ثانياً: مواضع وجوب إفراد التمييز:

يلزمُ التَّمييزُ الْإِفْرَادَ فِي التَّرَاكِيِبِ الْآتِيَةِ:

١- إن كَانَ الْمَمَيِّزُ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، وَالتَّمييزُ اسْمًا مَعْنَى، فَإِنَّ التَّمييزَ يَلْزَمُ الْإِفْرَادَ، مَا لَمْ يُقْصَدْ بَيَانُ أَنْوَاعِهِ - كَمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا - فَتَقُولُ:



محمدٌ أفضلهم رأياً - فاطمةٌ أفضلهن رأياً.

المحمدان أفضلهم رأياً - الفاطمتان أفضلهن رأياً.

المحمدون أفضلهم رأياً - الفاطماتُ أفضلهن رأياً.

فإن قصدَ باسمِ المعنى التمييزَ بيانَ أنواعه فإنه يتطابق؛ فتقول:

على الأفضلُ قولاً - زينبُ الفضلى قولاً.

العليان الأفضلان قولين - الزينبان الفضليان قولين.

العليون الأفضلون أو الأفاضلُ أقوالاً - الزيناتُ الفضلياتُ أقوالاً.

ب- إن كان التمييزُ فى صيغتى التعجبِ (ما أفعَله وأفعلَ به)، وهو اسمُ معنى

فإنه يلزمُ الإفرادَ ما لم يُقصدَ بيانَ أنواعه؛ فتقول:

ما أوجهه رأياً - أوجهُ بها قولاً.

ما أوجههُما رأياً - أوجهُ بهما قولاً.

ما أوجههُم رأياً - أوجهُ بهنَّ قولاً.

فإن قصدَ باسمِ المعنى التمييزَ بيانَ أنواعه فإنه يتطابق؛ فتقول:

ما أقى علياً تأويلاً - ما أقى فاطمةً تأويلاً

ما أقى العليين تأويلين - ما أقى الفاطمتين تأويلين

ما أقى العليين تأويلاتٍ - ما أقى الفاطماتِ تأويلاتٍ

ج- إن لزمَ إفرادُ معنى التمييزِ فإنه يفردُ لفظاً، كأن تقولَ: كرمُ هؤلاءِ الرجالِ

أصلاً. حيث (أصلاً) تمييزُ نسبةٍ، تفرده لتبيينِ أن الرجالَ المذكورين جميعاً أصلهم

واحدٌ.

أو تقولَ: نجح المؤمنونُ سعياً؛ حيث (سعياً) تمييزُ نسبةٍ، تفرده لأنك لا تقصدُ

بيانَ أنواعه.

ثالثاً، مواضع جواز إفراد التمييز:

أ- يجوزُ إفرادُ التمييزِ وتطابقه مع مميّزه إن كان المميّزُ اسمَ تفضيلٍ والتمييزُ اسمَ عيّنٍ أو ذاتٍ، بخلاف ما إذا كان اسمَ معنى فقد ذكرنا أنه يلزمُ الإفرادُ ما لم يقصدَ بيانُ أنواعه. فتقولُ:

محمدٌ أحسنُ الموجودين وجهاً - وفاطمةٌ أحسنهن وجهاً.

المحمدان أحسنُ أو أحسنا الموجودين وجهاً، أو وجهين.

الفاطمتان أحسنُ أو حسنيا الموجودين وجهاً أو وجهين.

المحمدون أحسنُ أو أحسنو الموجودين وجهاً أو أوجهاً.

الفاطمات أحسنُ أو حسنياتُ الموجودين وجهاً أو أوجهاً.

ب- يجوزُ إفرادُ التمييزِ وتثنيته وجمعه بحسبِ حقيقته التي يريدُها المتحدثُ له؛

فتقولُ: دارى خلف دارك فرسخاً، أو فرسخين، أو فراسخ، حيث يكون (فرسخاً) وما يضاعفه تمييزاً منصوباً مفرداً أو مثني أو مجموعاً حسبَ الواقع.

وتقولُ: حسنُ الزيدان دارين، أو داراً، أو دوراً. فتجمع أو تثني أو تفرد

حسب واقع ما للزيدين من عددِ الدورِ.

وتقولُ: حسنُ محمدٌ عسلاً وماءً وشايًا...

كما تقولُ: كرمُ للمحمدون آباءً، حيث تجمع (آباءً) ولا تريدُ المطابقةَ بقدرِ ما

تريد أن تبيّن أن آباهم ليس واحداً.

ولكنك تقولُ: حسنُ للمحمدون آباءً، فتفردُ التمييزَ (آباءً) لتبين أن آباهم واحدٌ.

فإذا كان لمحمد ثوبٌ واحدٌ فإنك تقولُ: نظفَ محمدٌ ثوباً، فتفردُ التمييزَ

(ثوباً)، وكأنك تودُ أن تبيّن أن له ثوباً واحداً، يكونُ نظيفاً دائماً، وقد يحتمل أن

له أثواباً أخرى.

لكنك إذا أردت أن تبيّن نظافته في كثرةِ أثوابه فإنك تقولُ: (نظفَ محمدٌ

أثواباً)، فتجمعُ التمييزَ المنصوبَ (أثواباً).

تدرس قضية الرتبة في التمييز من جانبين تبعاً لقسميه:

أولهما: الرتبة وتمييز الذات:

ينظر إلى رتبة تمييز الذات من حيث أركان التركيب، حيث احتمال تقدم التمييز على العامل، أو توسطه بين العامل والتمييز.

١- تقدم التمييز على عامله ومميزه:

يتفق جمهور النحاة -وعلى رأسهم سيبويه- على أن التمييز لا يتقدم على عامله ومميزه، وكذلك كل ما انتصب عن تمام الاسم، ويعطون لذلك بأن عامل التمييز ضعيف، ومشابهته للفعل مشابهة ضعيفة، كما أن التمييز فاعل في المعنى، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله. فتقول: أنفقت خمسة وعشرين جنيتها، لا يجوز تقديم التمييز (جنيتها) على مميزه العدد (خمسة وعشرين)، وكذلك سائر أقسام تمييز المفرد. وما ذكر من شواهد لتقديم التمييز على عامله ومميزه يرفضه جمهور النحاة، ويجعلونه شاذاً لا يقاس عليه.

أما إذا كان الفعل غير متصرف فإنهم يمنعون تقديم التمييز مطلقاً.

ومن الشواهد التي يذكرها النحاة لتقديم التمييز على عامله، ويجعلونها ضرورة قول أبي الهول الحميري:

ولست إذاً ذرعاً أضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر^(١)

(١) (لست) ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضيمير التكلم مبنى في محل رفع، اسم ليس. (إذا) ظرف زمان مبنى، في محل نصب متعلق بمضارع. (ذرعاً) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (أضيق) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (بضارع) الباء: حرف جر زائد، ضارع: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ولا يائس) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له، لا: حرف نفي لتأكيد مبنى لا محل له. يائس: معطوف على ضارع منصوب مقدرًا. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق باليأس. (التعسر) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (من يسر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باليأس.

حيث قدم التمييز (ذرعاً) - وهو منصوبٌ - على عاملِ الفعلِ المضارعِ (أضيق).
وقولُ الراجز:

ونارنَا لم يُرَ نارًا مثلُهَا قد علمتُ ذاكَ مَعَدُّ كُلُّهَا^(١)
فقدم (نارًا) - وهو تمييزٌ منصوبٌ - على عاملِ الاسمِ الجامدِ (مثل).

وقول ربيعةَ بن مقدوم الضبي:

وورادةٌ كأنها عَصَبُ القِطَا تثيرُ عجاجًا بالسنانك أصهبا
رددتُ بمثلِ السِّيدِ نَهْدِ مُقْلَصِي كميثٍ إذا عطفاه ماءً تحلباً^(٢)

(ماء) تمييز منصوبٌ، تقدم على عاملِ الفعلِ الماضي (تحلب)، ومنهم من يجعل (عطفاه) مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، ويجعل (ماء) منصوباً بالمحذوف.

ومثلُ السابقِ قولُ الشاعرِ نفسه:

إذا المرءُ عيئًا قرَّ بالعيشِ مُشْرِياً ولم يُعِنَ بالإحسانِ كانَ مَدْمَمًا

فعلى مذهب الكوفيين يكونُ (المرء) مبتدأ، وجملةُ (قر عيئًا) خبره. وعلى مذهب البصريين يجعلون (المرء) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعلُ المذكور، فلا شاهدٌ فيه؛ إذ يكونُ العاملُ في التمييزِ متقدماً عليه، وهو الفعلُ المحذوفُ المقدر.

(١) (نارنا) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير التكلين مبني في محل جر، مضاف إليه. (لم ير) لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني لا محل له. ير: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (نارًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مثلها) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير النسائية مبني في محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (قد) حرف تحقيق مبني لا محل له من الإعراب. (علمت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني لا محل له. (ذلك) اسم إشارة مبني في محل نصب، مفعول به. (معد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كلها) توكيد لمعد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائية مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) العجاج: الغبار، أصهب: أحمر، واردة: رراد بها القطيع من الخيل، السيد: الذئب، نهدي: ضخم، مقلص: طويل القوائم، ماء: المقصود به العرق، تحلب: أي: سأل.



ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وِرَاسِي شَيْبًا اشْتَعَلَا^(١)
 حيث تقدم التمييز (شيبًا) على العاملِ (اشتعل) ومميزه الضمير المستتر فاعلِ
 (اشتعل). وقول الشاعر:

أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِنَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يَنَادِي جِهَارًا^(٢)
 فقد تقدم التمييز (نفسًا) على عامله (تطيب).

لكنَّ بعضَ النحاة يجيز تقديمَ التمييز على مميزه وعامله إذا كانَ فعلًا متصرفًا،
 وعلى رأسِ هؤلاء الكسائي وأبو عثمان المازني والمبرد، ويحتجون لذلك بقول
 المخبل السعدي:

أَنْهَجْرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ
 حيث تقدم التمييز المنصوبُ (نفسًا) على عامله (تطيب)، ومميزه وهو الجملة.

قال أبو إسحاق: الرواية: (وما كان نفسي بالفرق تطيب)^(٣)، وعلى هذه
 الرواية لا شاهد في هذا الموضع ولا تقديمَ تمييز؛ لأن (نفس) أصبحت اسمَ
 (كان) مرفوعًا.

كما يستشهدون لتقديم التمييز على عامله بقول الشاعر:

(١) (الأملا) مفعول به للمصدر إبعاد، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق حرف مبني، لا
 محل له من الإعراب. (رأس) مبتدا مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، خبره الجملة الفعلية (اشتعل).
 (٢) (أنفسا) الهمزة للاستفهام حرف مبني، لا محل له من الإعراب. نفسا: تمييز مقدم منصوب، وعلامة
 نصبه الفتحة. (تطيب) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت.
 (بنيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بتطيب. (المنى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة
 المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (وداعي) الواو: ابتدائية لا محل لها. داعي: مبتدا مرفوع، وعلامة
 رفعه الضمة المقدرة. (المنون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ينادي) فعل مضارع مرفوع،
 وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر
 المبتدا. (جهارا) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

(٣) المقتصد ٢- ٦٩٤.



ضِبَعَتْ حَزْمِيَّ فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتْ وَشِيئًا رَأْسِيَّ اشْتَعَلَا^(١)
حيث قدم التمييز (شيبا) على عامله (اشتعل)، ومميزه الفاعل المستتر (هو).
٢- توسط التمييز بين عامله ومميزه:

يجوز توسط التمييز بين عامله ومميزه إذا كان فعلاً متصرفاً، أو ما يعملُ عمله.
فتقول: طاب نفساً زيدٌ . (توسط التمييز نفساً بين العاملِ طاب، والمميزِ زيد).
حَسَنَ وَجْهًا عمرو . (توسط التمييز وجهاً بين العاملِ حسن، والمميزِ عمرو).
تفقاً شحماً خالدٌ . (توسط التمييز شحماً بين العاملِ تفقاً والمميزِ خالد).
ومنه: محمد مشتعلٌ شيباً رأسه؛ على خلقاً محمودٌ.

فإذا كان العاملُ غيرَ متصرفٍ فلا يجوزُ التوسطُ، فتقول: ما أجملَ الربيعَ
وردًا، وما أطيبه هواءٌ، وأجملُ به منظرًا.

لكن الخلافَ قائمٌ فيما إذا كان التمييزُ بعد تشبيهِ مركبٍ من المبتدأ والخبر دون
ذكرِ أداةِ الشبه، حيث يجيزُ الفراءُ التوسط، فتقول: محمدٌ حسناً القمر، فاطمة
إشراقاً الشمسُ، على أن يكونَ كلٌّ من (محمد وفاطمة) مبتدأ، وكلٌّ من (القمر
والشمس) خبرًا.

ويستشهد أبو حيان بقولِ الشاعر الذي وصفه بأنه محدث^(٢):

رثاً أنا وهو حُسناً يوسفُ وغزاةً في صحبةِ بلقيس
حيث توسط التمييز (حسناً) بين المشبه المبتدأ (هو)، والمشبه به الخبر (يوسف).

ثانيهما: الرتبة وتمييز النسبة:

يختلف النحاة فيما بينهم في جوازِ تقديمِ التمييزِ على مميزه في تمييزِ النسبةِ بين
مميزٍ ومانع، وذلك على النحو الآتي:

(١) المساعد على التسهيل ٢- ٦٦ / شرح ابن عقيل رقم ١٩٥ / العيان على الأشموني على الألفية ٢-



- إذا كان الفعلُ متصرفاً، والتمييزُ منقولٌ، فإن أغلب النحاةِ وعلى رأسهم سيبويه يمنعون التقديم.

- ولكن الكسائي والجرمي والمالزني والمبردٌ يجيزونه، واختاره ابنُ مالك.

- وإن كان الفعلُ غيرَ منصرفٍ، والتمييزُ منقولٌ، فإنه لا يجوز التقديم، نحو: ريدٌ أحسن وجهاً من عمرو.

- كذلك يمتنع التقديمُ إن كان التمييزُ غيرَ منقول، نحو: كفى بمحمدٍ صديقاً.

جرا التمييز (من)

ذكرنا أن (من) الجارة علمٌ على التمييز، إذ شرطه صحةُ دخولِ (من) عليه؛ لذا فإنه يجوز أن يُجرَّ التمييزُ بـ(من). لكن هناك أفكاراً متعلقةً بهذه القضيةِ يرادُ إيضاحُها.

دلالة (من) الجارة هي التمييز

يختلف النحاةُ فيما بينهم في الأداءِ الدلاليِّ لـ(من) الجارةِ في التمييزِ، على النحو الآتي:

منهم مَنْ يذهبُ إلى أنها زائدةٌ للتبعيضِ، وينسبونه إلى سيبويه، أي: إن ما بعدها يكونُ منصوباً تقديراً، ويستدلون على ذلك بالعطفِ على مجرورها بالنصب في قولِ الخطيئةِ:

طَافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةٌ يَا حَسَنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُتَّقِبًا^(١)

(١) ينظر: شرح التصريح: ١-٣٩٨.

(طافت) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء حرف للتأنيث مبني، لا محل له من الإعراب. (أمامة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالركبان) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالطواف. (آونة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يا حسنه) يا: حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. حسن: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، والنداء يفيد التعجب. (من قوام) جار ومجرور، وهو تمييز للتصجب منه المنادى. (ما) حرف صلة للتأكيد. (ومتقبا) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. متقبا: معطوف على محل قوام وهو النصب، وعلامة نصبه الفتحة.

حيث جرّ تمييز التعجب (قوام) بـ (من) الجارة، والأصل: يا حسنه قواماً، ثم عطف على مجرور (من) بال منصوب (منتقياً)، بما يدللون به على أن (من) رائدة، وموضع مجرورها نصب.

كما أنهم يستدلون على كونها للتبعيض أنها لا تزادُ في المحول عن الفاعلِ في مثل: (طاب نفساً)؛ لأن (نفساً) ليست أعمّ من الفاعلِ، ويُعرضُ عليه بأنّ (من) الجارة لا تُزادُ إلا في منفى.

ومنهم من يرى أنها لبيان الجنس، وهذا هو الرأي الأرجح لديهم. ذلك لأنّ التمييز يكون نكرةً مجردة، وصفته البنيوية هذه تتلاءم مع صفات ما يدل على الجنس. كما أن التمييز - دلاليّاً - لا يرادُ بمفهوم لفظه الدالُّ عليه في التركيب سوى بيان جهة دلالية عامة في المبهم الذي يميزه، وليست جهة دلالية خاصة به، فكان ذلك أكثر تلاؤماً مع دلالة الجنس، وتسمى حيثذ (من) البيانية.

المواضع التي يمتنع فيها جر التمييز بـ (من):

يمتنع جرّ التمييز بـ (من) في مواضع؛ هي:

أ- تمييز العدد:

يمتنع جرّ تمييز العدد بمن، ويجوز جرّ تمييز المساحة والكيل والوزن به، فتقول: زرعت فداناً من قمح، واشترت كيلاً من أرز، وبعته قطاراً من قطن، فتجرّ التمييز (قمح - أرز - قطن) بـ (من)؛ لأنه تمييز لمساحة وكيل ووزن، ولا يجوز ذلك في العدد. يعلل لذلك بأن (من) المبيّنة هذه تفسّر مع مصحوبها اسم جنس سابقاً عليها، بحيث يحمل ما بعدها على ما قبلها معنوياً، وتمتنع في تمييز العدد لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها، فالعدد متعدد، وتميزه مفرد في مثل: خمسة عشر رجلاً....

ويبدو أن ذلك إنما لأن المساحة والكيل والوزن تكون لأشياء غير معدودة، أما العدد فإنه يكون لأشياء معدودة، والمعدود يكون محدد النهاية، فلا يحتمل (من) الابتدائية التي لا تدلُّ على انتهاء. أما معناها فإنه يتلاءم مع الأشياء غير المعدودة.

فإذا أردتَ عدمَ تحديدِ النهايةِ، فإنني أرى أنه يمكنُ أن تجرَّ ما كان مميِّزاً للعددِ (من)، لكنه يكونُ معرفاً، فأرى أنه يجوزُ أن تقول: رأيتُ أربعةً من الرجالِ، انتهيتُ من مذاكرةِ ستّةٍ من الدروسِ....

ب- التمييزُ المحوّلُ:

يتمتعُ جرُّ التمييزِ المحوّلِ ب (من) الجارةِ، سواء أكان محوّلًا من الفاعليةِ، أم المفعوليةِ، أم الابتدائيةِ، بشرطِ أن لا يكونَ التمييزُ عينَ مميِّزه.

يعللُ لذلكِ بأن (من) تربطُ بين اسمِ جنسٍ ومفسرٍ له صالحٍ للحملِ عليه معنوياً، والتمييزُ المحوّلُ يفسرُ نسبةً ولا يفسرُ لفظاً، فامتنعَ دخولُها عليه.

قد يتوقفُ المعنى على التمييزِ

يذكرُ بعضُ النحاةِ أنه قد يتوقفُ معنى الجملةِ على ذكرِ التمييزِ^(١)، كأن تقول: ما طابَ ريدٌ إلا نفساً. وأنت ترى أن التمييزَ محصورٌ ومقصورٌ.

الفصل بين التمييزِ المضافِ وعددهِ

أ- الفصل بالتونين:

إذا جرَّ التمييزُ بالإضافةِ وفصلتَ بين التمييزِ المضافِ وبين مميِّزه بالتونينِ فإنك تنصبُ التمييزَ المجرورَ. ذلكَ لأن الاسمَ المميِّزَ أصبحَ تاماً، فينصبُ ما بعده، ففي القول: عندي ثلاثةُ كُتُبٍ، (كتب) مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، يجوزُ أن تنوّنَ العددَ فتفصلَ بين المضافِ وما أضيفَ إليه، فتنصبُ التمييزَ، فتقول: عندي ثلاثةُ كُتُبًا.

والنحاةُ يجعلونَ (عشرة) في الأعدادِ المركبةِ بمثابةِ التونينِ في صدرِ العددِ المركبِ؛ ولذا جاءَ تمييزُها منصوباً؛ لأنه يعتبرُ فصلاً.

ب- الفصل بنونِ الشبثيةِ:

إذا فصلَ بين التمييزِ المجرورِ بالإضافةِ وبين مميِّزه بنونِ الشبثيةِ فإنك تنصبُ التمييزَ المجرورَ، ومنه قولُ الربيعِ بين ضبعِ الفزاري:

(١) ينظر: العبدان على الأسمونى على الالفية ٢-٢٠٢.

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب المروءة والفتاة^(١)

حيث نصب الشاعرُ (عاماً) على التمييزِ لـ (مائتين)، وكان حقُّه أن يضافَ إليها مع حذفِ النونِ منها، فتكونَ (ماتى عام)، والنصبُ كان نتيجةً تمامِ الاسمِ المميِّزِ (مائتين) بإثباتِ نونِ التثنية، فكانتِ النونُ فاصلاً بينها وبين ما أُضيفَ إليها من تمييزٍ، فأصبحَ حكمُه كحكمِ (عشرين) مع تمييزِها، وهو فى البيتِ ضروريةٌ.

ج- الفصلُ بنونِ الجمعِ:

من الفصلِ بين التمييزِ ومميزه العددِ تمييزُ ألفاظِ العقودِ، حيث إنها ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ، ولذلك فإنها تعربُ إعرابه: الواوُ للرفعِ، والياءُ للنصبِ والجرِ، ولذا فإن تمييزَ ألفاظِ العقودِ تكونُ منصوبةً للفصلِ بينها وبين تمييزِها بنونِ الجمعِ. حيث أصبحَ الاسمُ تاماً.

قوالى تميِّزين،

إذا قلت: اشتريتُ تسعةَ جراماتٍ ذهباً، فإنَّ فى المثالِ تمييزين، لوجودِ مَبْهَمين، حيث العددُ (تسعة) مبهمٌ أولٌ يحتاج إلى تمييزٍ، فمُيِّزٌ بـ (جرامات)، وهو جمعٌ مجرورٌ بالإضافةِ، أما الثانى فهو (ذهباً)، حيث إنه تمييزٌ منصوبٌ لجراماتٍ، حيث الجرامُ ما يوزن به، وهو محتملُ الاستعمالِ للذهبِ ولغيره، فاحتيجَ إلى التمييزِ.

(١) الكتاب: ١-١٠٦، ١-٢٩٣ / المقصور والممدود لابن ولاد ٨٣ / الفصل ٢١٤ / شرح التصريح ٢- ٢٧٤ / الحزاة ٣-٣٠٦ / الفتاة: الفتوة، مصدرها الفتى. وفى رواية: لللدانة.

(إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، والعاملُ فيه جملةُ الجوابِ، وهو مضاف إلى جملة شرطه. (عاش) فعل الشرط ماضٍ مبنى على الفتح. (الفتى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتمنر. (مائتين) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه منثنى. (عاماً) منصوب على التمييز من (مائتين). (فقد) الفاء رابطة جواب الشرط بشرطه حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (ذهب) فعل جملة الجواب ماضٍ مبنى على الفتح. (المروءة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (والفتاة) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، الفتاة: معطوف على المروءة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.



ومثله أن تقول: بعته خمسة أربابٍ قمحاً، وسبعة عشر طناً أرزاً، وخمسة قناطيرٍ قطناً، وزرعت ثمانية أفدنة شعيراً.

ومنه: في المدرسة تسعمائة طالبٍ وطالبة، منهم خمسمائة طالبٍ، وأربعمائة طالبة. حيث ميزت (تسع) بـ (مائة)، وميز الاثنان بـ طالبٍ وطالبة، مع مراعاة (مائة) وكذلك: خمس ومائة، وطالب، وأربع، ومائة، وطالبة..

عطف التمييز:

قد يتعاطف تمييزان لمميزٍ واحد؛ بحسبٍ مرادٍ الدلالة من التركيب على النحو الآتي:

أ- أن يكون التمييزان مشتركين في مميزٍ واحدٍ من طريق الاندماج العددي، فلا يعرف عدد كل منهما، أو لا يراود عدده من الكلام، فتقول: معي اليوم خمسة عشر كتاباً وكراسةً. وقد عرضنا ذلك فيما سبق.

ب- أن يكون التمييزان مشتركين في مدلولٍ مميزٍ واحدٍ، وكل منهما مرادٌ في تمييزه. نحو قوله تعالى: ﴿هُم أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِئَاءً﴾ [مريم: ٧٤]. فكل من: الاثان والرئى مرادٌ به تمييزُ العلاقة بين ضمير الغائبين الحسن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا سَاعَةٌ مُّسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٦٦].

هل يكون التمييز مؤكداً؟

قد يقع التمييز مؤكداً؛ كما أن الحال قد تكون مؤكدة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦] (١). حيث

(١) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (عدة) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الشهور) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وشبه الجملة متعلقة بـ (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (اثنا) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالثنى. (عشر) مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر، (شهوراً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (في كتاب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع صفة لاثني عشر.

(شهرًا) تأكيدًا للمضمون من (إن عدة الشهور). الحال تكون مؤكدةً لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون الجملة السابقة عليها، لكن التمييز لا يكون كذلك، فهو في هذا الموضع ليس مؤكدًا لعامله ولا لمميزه.

بين الحال والتمييز

يذكرُ النحاةُ فروقًا بين الحال والتمييز^(١)، نذكر هذه الفروقَ مقسمةً إلى ما يخص الجانب الدلالي، وما يخص بنية كلٍّ منهما، ثم ما يخص الجانب التركيبي؛ على النحو الآتي:

أولاً: ما يخص الجانب الدلالي،

- تكون الحال مبنيةً لهيئة شيء ما أثناء إحداث فعل؛ لذا كانت اسمًا أو جملةً أو شبه جملة. لكن التمييز يحددُ جهةً دلاليةً لذات ما مبهم، أو لنسبة مبهم في جملة؛ لذا كان اسمًا فقط.

- قد تعددُ الحال؛ لأنها بمثابة الصفة والخبر، أما التمييز فإنه لا يتعدد؛ ليساير ما ورد من أجله من تحديد جهة دلالية واحدة لما يميزه. لكنه قد يكون معطوفًا على آخر.

وليس من تعدد التمييز فكرة توالي تمييزين التي ذكرناها سابقًا في مثل: زرعت أربعة فدادين قطعًا.

- قد تأتي الحال مؤكدةً لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمون الجملة قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. وقولك: هذا أبوك عطوفا. حيث الاسم المنصوب (مفسدين) حال مؤكدة لعاملها تعنى، و(جميعا) حال منصوبة مؤكدة لصاحبها (من)، و(عطوفا) حال منصوبة مؤكدة لمضمون الجملة (هذا أبوك).

(١) ينظر: الصبان على الأشمونى على الألفية ٢-٢٠٢.

أما التمييز فإنه لا يكون مؤكداً لعامله ولا لمميزه، لكنه قد يكون مؤكداً لمفهوم ما في جملة، كما ذكرنا سابقاً.

- أما ما يذكرونه من أن الحال قد يتوقف عليها المعنى في الجملة، وليس التمييز كذلك؛ فإن هذا مردود بما يذكر في هذه القضايا والملاحظات المتفرقة، حيث يتبين أن المعنى قد يتوقف على التمييز كذلك. وقد بينا ذلك في توقف المعنى على التمييز في الصفحات السابقة.

ثانياً: ما يخص بنية كل منهما،

- قد تأتي الحال في التركيب اسماً وجملةً وشبه جملةً، لكن التمييز لا يكون إلا اسماً فقط. فنقول: حضر المدرس مبكراً وهو يحمل حقيبته تحت إبطه. حيث كل من الاسم المنسوب (مبكراً)، والجملة (هو يحمل)، وشبه الجملة (تحت إبطه) وهما في محل نصب، حال من (المدرس، المدرس، الفاعل الضمير المستتر في يحمل). فأتت ترى أن الحال وردت اسماً وجملةً وشبه جملةً.

ولكنك تقول: زرعت ثلاثة أفدنة قمحاً، حيث كل من (أفدنة، وقمحا) تمييز، وكل منهما اسم، ولا يكون التمييز إلا اسماً.

- الحال أصلها أن تكون مشتقةً لتضمّن صاحبها، والصفة التي تراد له أن يكون عليها، فنقول: أقبل مسرعاً ضاحكاً مفتوناً بما حوله حذراً منه... فكل من: (مسرعا، ضاحكاً، مفتوناً، حذراً) حال منصوبة، وهي مشتقة: (اسم فاعل - اسم فاعل - اسم مفعول - صيغة مبالغة).

لكن التمييز أصله أن يكون اسماً جامداً، فنقول: حضر خمسة عشر فرداً، منهم تسعة رجال، وثلاث نساء، وثلاثة أطفال، فكل من: (فرداً - رجال - نساء - أطفال) تمييز، وكلها أسماء جامدة.

والحال والتمييز قد يتخالفان في هذه الصفة، فقد تأتي الحال اسماً جامداً، نحو: هذا ثوبك قطناً، وأعبد الله وحده، ادخلوا الأول فالأول، مالت خوط بان. فكل من (قطناً، وحد - الأول - خوط) حال منصوبة، وهي أسماء جامدة، وإن كان جمهور النحاة يؤولونها بالمشتق.

وقد يرد التمييزُ صفةً مشتقةً، كأن تقول: لله دره فارساً، ويحه طالباً، كفى بالله ناصرًا، ﴿وَكَفَىٰ بِهِ بَدْنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨]، حيث كلٌّ من (فارساً - طالباً - ناصرًا) تمييزٌ على أحدٍ وجهين، وكلٌّ منها مشتقٌ (اسم فاعل).

ثالثاً: ما يخص الجانب التركيبي:

أما من حيث خصائص التركيب فإن الحالَ قد تتقدم على صاحبها، أو على عاملها إذا كان متصرفاً، إن فعلاً، وإن وصفاً مشتقاً، ولكن التمييز لا يتقدم على عامله عند كثيرٍ من النحاة.

مواقع بين الحال والتمييز:

اختلف النحاة فيما بينهم في توجه موقع بعض الأسماء في تراكيبها بين الحال والتمييز؛ منها:

- القول: هذا خاتمك حديدًا، وبأبك ساجًا... إلخ، حيث كلٌّ من (حديدًا، وساجًا) منصوبٌ، وهو اسمٌ نكرةٌ جامدٌ، فاختلفوا في سببِ نصبه بين الحال والتمييز، حيث إنه حالٌ جامدةٌ؛ لأنها مبينةٌ لأصلِ صاحبها، وهو من المواضع التي تأتي فيها الحالُ جامدةً.

ومثلها إذا كانت الحالُ فرعاً لصاحبها، أو مبينةً لنوعه، كأن تقول: هذا قطنك ثوبًا، وهذا مالكٌ ذهبًا. ومنهم من يرى أن موضعَ هذه الأسماءِ النصبُ على التمييز، حيث إنها أسماءٌ جامدةٌ، ولكنها إلى الحالِ أرجحُ.

- القول: كرمٌ محمدٌ ضيفًا، حيث (ضيفًا) تنصب على التمييز؛ لأنها تحدد النسبةَ في العلاقة بين الكرمِ ومحمد، ومنهم من يرى أنها تنصبُ على الحالية، حيث إن الكرمَ حدث لمحمد وهو ضيفٌ.

- التراكيب: - كفى بالله ناصرًا^(١) - ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١] -

(١) (كفى) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح المقدر. (بالله) الباء: حرف جر زائد للتوكيد والإصاح مبني، لا محل له من الإعراب، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ناصرًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمفعول به كفى محذوف بقدر يكفاكم.

﴿ كَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٤٥]. - ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴾ [النساء: ٧٠]. - ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٦]. وكل ما يذكر من منصوب بعد هذا الفعل أو شبهه، وهو صفة مشتقة، حيث توجه إلى أنها تمييز منصوب، ويقوى هذا الوجه من الإعراب أنه يصح دخول (من) عليه، فيقال: من ناصر، من وكيل، من شهيد... الخ. ومنهم من يوجه نصب هذه الأسماء على الحالية، حيث إنها أسماء مشتقة، لكن الحالية فيها تقييد، ولا يصح التقييد في كثير من هذه الدلالات.

- قوله تعالى: ﴿ وَلَيَقُولُ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ [المدثر: ٣١]. (مثلاً) منصوب بعد قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا ﴾، فعلاقتُه المعنوية باسم الإشارة، وهي تحديد لجهة دلالية لاسم الإشارة المبهم، حيث بين أنه يشار إلى مثل، فكان منصوباً على التمييز. وقد يفهم منه بيان هيئة اسم الإشارة أثناء الإرادة، فيكون منصوباً على الحالية.

وفي كل المواضع السابقة إذا أريد بالمنصوب الحالية فكانت أردت معنى (في حال كذا)، وإذا أردت به التمييز فكانت أردت (من كذا). ففي القول: هذا خاتمك حديداً، أى: في حال كونه حديداً، أو: من حديد، وبيتهما تنضح إرادة الحالية أو التمييز.

فإذا أردت التمييز وخشيت اللبس بالحالية فيجوز لك أن تدخل (من) على التمييز، فتقول: لله دره من فارس، وما رأيت مثله من رجل، وما أصدق من قائل.

تحليل بعض التراكيب

القول: يا جارتا ما أنت جارة. في (جارة) وجهان:

أولهما: أن تكون تمييزاً منصوباً لأسلوب الاستفهام الذي يفيد المدح الشائع، أو التعجب، وكلاهما يحتاج إلى تمييز لتحديد جهة المدح، أو جهة التعجب، وصح ذلك لجواز تحمل (جارة) (من) الجارة، وهي من علم التمييز، فيصح القول: ما



أنت من جارة، وعليه فإن (ما) الاستفهامية في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم، و (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر، أو مبتدأ مؤخر.

ثانيهما: أن تنصبَ (جارة) على الحالية، والتقدير: ما أنت مجاورة، كأنه يمدحها، أو يتعجب منها في حال مجاورتها، وإعراب (ما أنت) كالإعراب السابق.

- يجوز أن تُحَسَّبَ (ما) حجازية، فتكون عاملة عمل (ليس)، فتكون (أنت) اسمها، و (جارة) منصوبة على أنها خبرها.

- يجوز أن ترفعَ (جارة) على أن (ما) نافية غير عاملة، و (أنت جارة) جملة اسمية من مبتدأ وخبر.

- ويجوز أن ترفعَ (جارة)، على أن (ما) استفهامية، فتكون مبتدأ أو خبراً مقدماً، وركنه الآخر (أنت). ثم ترفعَ (جارة) على أنها خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، ويكون التقدير: ما أنت ؟ أنت جارة ؟ على سبيل الاستفهام البلاغي.

القول: هذا خاتم حديد. في (حديد) ثلاثة احتمالاتٍ للنطق، يترتبُ عليها ثلاثة أوجهٍ إعرابيةٍ:

أولها: النصب: حيث ينصب (حديد) على التمييز أو على الحال، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديدًا، ويعنى دلالياً: هذا خاتم حال كونه أصله حديدًا. أو: من حديد .

ثانيها: الرفع: حيث يرفع (حديد) مع التنوين، فيكون صفةً لخاتم، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديدٌ، ويعنى دلالياً: هذا خاتم صفة الحديد.

ثالثها: الجر: حيث يجر (حديد) مع التنوين، على أنه مضافٌ إليه، فيقال: هذا خاتمٌ حديدٍ، ويعنى دلالياً: هذا خاتمٌ من حديد.



إذا قلت: عندي جبةٌ خزّاءٌ. فإن (خزّاء) فيها أوجهٌ تبعاً للمعنى:

- إن أردت مقدارَ الخزّ فإنها تُنصبُ على التمييزِ. أو: أردت جهةَ الأصلِ.
- وإن أردت الصنعَ والخامَ فإنها تنصبُ على الحاليةِ.
- يجوز أن ترفعها على أنها نعتٌ لما قبلها، فتقول: عندي جبةٌ خزّاءٌ.
- يجوز أن تُجرَّ على الإضافةِ إلى ما قبلها، فتقول: عندي جبةٌ خزّاءٌ.
- كما يجوز أن تُجرَّ بـ (مِنْ) التي تفيدُ معنى البعضية، فتقول: عندي جبةٌ مِنْ خزّاءٍ.

الخلاف الدلالي للتمييز في القول: كرمٌ زيدٌ أباً: إن صحَّ أن يكونَ التمييزُ خبراً للاسمِ قبله أو للملابسِ المقدَّر، نحو: كرمٌ زيدٌ أباً، جازَ فيه وجهان^(١):

أولهما: أن يكونَ (زيدٌ) هو الأب، والتقدير: كرمٌ زيدٌ نفسه أباً، وصحته أنه يجوزُ أن تدخلَ عليه (مِنْ) الجارة، أي: كرمَ زيدٌ من أب، وتكونَ (أب) تمييزاً منصوباً للعلاقة بين الكرمِ وزيد، ولا يكونَ محولاً عن الفاعلِ. ويصح أن تقولَ: زيدٌ أبٌ، أو زيدٌ كرمٌ.

ثانيهما: أن يكونَ المميزَ ليس زيداً، وإنما هو أبوه، ويكونَ التقديرُ: كرمٌ أبو زيد، أي: ما أكرمَ أباه، ويكونَ تمييزَ نسبةٍ محولاً من الفاعلِ، وصحته أنه لا يجوزُ أن تدخلَ عليه (مِنْ) الجارة.

ولا يصح أن تقولَ في هذا التقديرِ: زيدٌ أبٌ، ولا زيدٌ كرمٌ. فالمعنى على التقديرِ الأول أن زيداً هو الأبُّ، وهو المنسوبُ إليه الكرمُ. وعلى التقديرِ الثاني أن أباً زيدٌ هو المنسوبُ إليه الكرمُ.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ - ٣٧٩.

العدد

الأعداد أسماء مبهمّة، حيث تصلح للانتقال من اسم إلى اسم؛ لأنها تصلح لعدّ كل ما عداها، ولذلك فهي تحتاج إلى تحديد جهة معنوية تستخدم لها في التركيب، فالبهم من التمييز تعدّد جهاته الدلالية التي يطلق لها، ولذا لزم العدد احتياجه إلى تمييز يبين إبهامه، ويحدد الجهة الدلالية المستخدم لها.

واختلف النحاة فيما بينهم في كون العدد قسيماً للمقدار، أم قسماً منه، وأرى أنّ العدد إنما هو قسم من المقادير؛ لأن المقادير بأنواعها من المسوحات والمكيلات والموزونات إنما هي دالة على مقدار معين محدد بما يمسح به، أو يكال به، أو يوزن به، وهذه محددة، فيمكن القول: إنها بمثابة العدد إلا أن الاختلاف في نوع الحصر، فهذه تحصر في مساحات، أو أحجام، أو أفعال، والمعدودات تحصر في أعداد، وكلها تكون معينة محددة، وكل نوع من أنواع المقادير بما فيها الأعداد إنما هي مبهمّة؛ لأنه يمكن أن تتقلّب من شيء إلى آخر، كما أنها تجري على أشياء كثيرة تختص بتحديد قدرها.

وكثير من المستعملات يمكن أن تحصر عن طريق الوزن، فيقال: كيلو جرام برتقالاً... إلخ، ولكنه يمكن أن تحصر بطريق آخر كالعدّ، فيقال: ثلاث برتقالات، وكل منهما إنما هو إرادة للحصر وإزالة الإبهام، ويعبر عن العدد دائماً بالقدر، فيقال: أعطيتُه مبلغاً وقدره مائة جنيه، وسنعلم أن كثيراً مما يعبر به عن شبيه بالمقدار يستخدم شبيهاً بالعدد، لأن فيه معناه؛ لذا فالعدد قسم من المقدار لا قسيم له.

وتنقسم الأعداد إلى قسمين: أعداد صريحة، وأخرى كناية عن العدد.



القسم الأول: العدد الصريح

وهو عبارة عن الأعداد الحقيقية المحددة التي نستخدمها في تعاملنا اللغوي،
نحو: واحد، وعشرة، ومائة، وألف، ومليون...

القواعد العامة لاستخدام العدد مع ما يميزه في التركيب:

١- من حيث الجوانب الإعرابية:

العدد له موقعه الإعرابي من الابتدائية والخبرية والفاعلية والمفعولية وغيرها،
وبذلك يكون له محله الإعرابي من الرفع والنصب والجر.

والعدد من حيث الإعرابُ والبناءُ ينقسم إلى قسمين:

أولهما: أعداد مبنية، وهي الأجزاء الأولى من الأعداد المركبة (١١-١٩)، حيث
تبنى على فتح الجزأين عدا المستخدم منها للمثنى، وهو الجزء الأول من اثني
عشر، فإنه يكون معرباً إعراب المثنى؛ لأن الألف والياء فيه إعراب، ولا يجتمع
الإعراب والبناء في اسم واحد. فنقول: حضر أحد عشر رجلاً، وسبع عشرة
امرأة. ببناء (أحد عشر، وسبع عشرة) على فتح الجزأين، وهما في محل رفع
على الفاعلية. كما نقول: كافأت ثلاثة عشر طالباً، ببناء جزأى العدد على الفتح،
وهما في محل نصب، مفعول به.

ملحوظة: الجزء الثاني من العدد المركب مضاف إلى ما قبله وهو الجزء الأول،
ويكون في محل جر، لكننا تجاوزاً نجعل الجزأين بمثابة الاسم الواحد المبنى على
فتح الجزأين. فإذا قلنا: أجاب اثنا عشر طالباً، وكافأنا اثني عشرة طالباً، فتكون
(اثنا) فاعلاً مرفوعاً، وعلامة رفعه الألف، لأنه ملحق بالمثنى، أما (عشر) فهو
مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة، أما (اثنتا) فهو مفعول به منصوب،
وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، أما (عشرة) فهو مبنى على الفتح في محل
جر بالإضافة.

والآخر: أعداد معربة، وهي سائر الأعداد غير المركبة.



أ - الأعداد واحد وعشرة وما بينهما تُرفع، وعلامة رفعها الضمة، وتجر، وعلامة جرها الكسرة، وتنصب، وعلامة نصبها الفتحة، عدا المستخدم للمثنى فإنه يعرب إعراب المثنى بالالف والياء.

أ- ضبط العدد: جاء رجلٌ واحدٌ، وامرأتان اثنتان، رأيتُ رجلاً ثلاثةً، وخمسةً أولادٍ، وسبع نساءٍ، أُجبت عن أربعة أسئلة^(١). ومثلها: مائة، وألف، ومليون.

ب- الأعداد الدالة على المثنى تعرب إعراب المثنى، وهو الألف رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها جرّاً ونصباً، وينحصر ذلك في العدد (اثنتين)، سواءً أكان مفرداً، أم مركباً، أم معطوفاً.

ج- ألفاظ العقود (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) تعرب إعراب جمع المذكر السالم، وهي ملحقةً به، بالواو رفعاً، وبالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نصباً وجرّاً.

اذكر الموقع الإعرابي للعدد مع ضبط ما يمكن ضبطه:

أجاب عن السؤال الأول عشرون طالباً، وأجاب عن الثاني ثلاثة وأربعون. صححت إجابات خمسة وثلاثين متسابقاً، وكان المصيب منهم ثمانية وعشرين متسابقاً. بقرتينا خمسة آلاف^(٢). ألف متقدم حضروا اليوم.

(١) (واحد) نعت لرجل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (اثنتان) نعت لامرأتين مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. (ثلاثة) منصوبة بفتحين، نعت لرجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خمسة) منصوب بفتحة واحدة، وهو معطوف على رجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سبع) معطوف على رجال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وفوقه فتحة واحدة. (لربعة) بكسرة واحدة، مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (عشرون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (ثلاثة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أربعون) معطوف على ثلاثة مرفوع، وعلامة رفعه الواو. (خمسة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ثلاثين) معطوف على خمسة مجرور، وعلامة جره الياء. (ثمانية) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (عشرين) معطوف على ثمانية منصوب، وعلامة نصبه الياء. (خمسة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (ألف) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (ألف) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.



(العددان ١، ٢):

العددان (واحد واثنان) لا يحتاجان إلى تمييز استغناءً بالأسماء الدالة على المفرد، والأسماء الدالة على المثنى، حيث يقال: رجل وامرأة، فلا يشك في وحدة كل منهما، ويقال: رجلان، وامرأتان، فيعرف أن العدد اثنان من الرجال، واثنان من النساء.

قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ﴾ [يوسف: ٣٦]، حيث عبرت الآية عن عدد الفتية، وكانا اثنتين بثنائية (فتى)، و(فتيان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. وقال تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مِّثْلًا مِّثْلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ...﴾ [الكهف: ٣٢]. وقوله تعالى: ﴿وَضْرِبَ اللَّهُ مِثْلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾ [النحل: ٧٦]^(١).

ويرى نحاة أن الواحد والاثنتين ليسا بعدد، وإنما ذكرا للاحتياج إليهما مع العشرة. لكن المنطق الرياضي يحكم عليهما أنهما من الأعداد، حيث يبدأ مقدار العدد الموجب الموجود من واحد، فاثنتين، فثلاثة... إلى غير ذلك.

(١) (ضرب) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مثلا) مفعول به لضرب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (رجلين) بدل من مثل، منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى. (أحدهما) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائين مبني في محل جر بالإضافة. (أبكم) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب صفة لرجلين. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (يقدر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: هو، والجملة في محل رفع، خبر ثانٍ لأحد، (على شيء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأبكم. (وهو) الواو: للإبتداء أو للحال حرف مبني لا محل له. هو: ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (كل) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الضمير المستتر في يقدر. (على مولا) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بكل.

ملحوظة: في (ضرب الله مثلا رجلين) وجهان آخران:

أحدهما: أن تجعل ضرب متعديا لواحد بمعنى وضع أو اعتماد مثلا. و (رجلين) مفعول به للضمر، تقديره: جعل...

والآخر: أن تجعل ضرب متعديا لاثنتين، بمعنى: صير، فيكون (مثلا) مفعولا أول، و (رجلين) مفعولا ثانيا.



وإذا استخدم العددين (واحد واثنان) فإنهما يكونان صفةً للمعدود، والصفة تتبع موصوفها من جميع أوجه الإنباع، فيقال: أعجبتُ بطالبٍ واحدٍ، ولم يحضر إلا طالبان اثنان، ولم يحضر إلا طالبةً واحدةً، وفي القاعةِ نافذتان اثنتان، نظفت الكرسيين الاثنتين، وجلس عليهما الضيفان الاثنان، والعددين (واحد واثنان) يتفقان مع المعدود في كلِّ أحواله التركيبية، من: أعدادٍ مفردةٍ، أو معطوفةٍ، أو مركبةٍ.

وقد ينبؤ كلُّ منهما عن معدوده، أو موصوفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]. أى: فوق امرأتين اثنتين، فحذفت (امراتين)، وتكون (اثنتين) مضافا إلى (فوق) مجرورا، وعلامةُ جره الياءُ لأنه مثنى. ومنه: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]. ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٤] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]. أى: كلٌّ رانٍ واحد. ﴿فَإِنْ حِفْظُكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. أى: فانكحوا امرأةً واحدةً.

* الحظ استخدام العددين (واحد واثنان) فيما يأتي:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الانعام: ١٩].

﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠].

﴿وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [الرعد: ٣].

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤].

استخدام العدد (واحد) في التركيب:

يستخدم العدد (واحد) في التركيب بين (واحدٍ واحدٍ) ومؤنثهما على النحو الآتي:

- إذا كان مفرداً فإنه قد يضاف، أو يوصف، أو يوصف به، أو يكون مجرداً.

- فإذا كان مجرداً دالاً على العدد مراداً، فهو واحد وواحدة، فتقول: رأيت

من الرجال واحداً، ومن النساء واحدةً.

- وإن كان بعد نفي أو نهى أو استفهام أو شرط فإنه (أحد) لعموم العقلاء، وقد يكون (واحدًا) بشرط ذكر مؤنثه (واحدة)، فتقول: ما جاءني أحدٌ، وما جاءني واحدٌ ولا واحدة. لا تُهنَّ أحدًا، لا تُغفَّ واحدًا ولا واحدة. هل رأيت أحدًا؟ هل كوفئَ واحدٌ أو واحدة؟ وقد يستعمل (أحد) قليلًا في الموجب، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. يلحظ أن (أحدًا) في مثل هذه التراكيب يدل على المؤنثِ والمذكَّر؛ لأنه بعدَ النفيِ والاستفهامِ والنهيِ يدل على الجنسِ: ذكوره وإناته .

- وإذا كان موصوفًا، أو صفةً فإنه (أحد أو واحدٌ وواحدة)، فتقول: جاء واحدٌ من الطلاب، وواحدةٌ من الطالبات، حيث شبه الجملة (من الطلاب) صفةً لواحدٌ في محلِّ رفع، وكذلك شبه الجملة صفةً لواحدة، كما تقول: كافانا طالبًا واحدًا، وطالبةً واحدةً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

- وإذا كان مضافًا فإنه أحد وإحدى، فتقول: استمعت إلى أحدِ الخطباء، وإلى إحدى المجيبات، أثبتتُ على أحدهم وعلى إحداهن. ويقال في المثل: هو أحدُ الأحدين، وهي إحدى الإحد، جمع (إحدى)، كناية عن الداهية، وإحدى إحدى كسيرةٍ وسيدر.

- إذا كان مركبًا فإنه (أحد وإحدى)، فتقول: تسلَّمتُ أحدَ عشرَ قلمًا، وإحدى عشرةً كراسةً. وقد يقال قليلًا: واحد عشر وواحدة عشرة، وربما قيل: وحد عشر.

- إذا كان العددُ معطوفًا سواء أكان مميَّزًا أو صفةً فإنه (أحد أو واحد وواحدة أو إحدى)، فتقول: وقَّع عليه واحد وعشرون رجلًا، وواحدة أو إحدى وعشرون امرأةً. كما تقول: حضر الرجلُ الحادى والستون، والمرأةُ الحادية والسبعون. في القاعة مائة وواحدٌ من الطلاب، وفي القاعة الأخرى مائتان وواحدة من الطالبات. يلحظ أن الحادى والحادية مقلوبا الواحدِ والواحدةِ .



في الدلالة على عددِ المثنى المؤنث (اثنان وثتان)، والتاءُ فيهما مبدلةٌ من واوِ الكلمة.

ضرورة شعرية:

من الضروراتِ الشعريةِ إضافةُ التمييزِ إلى اثنين، كما ذكر في قولِ خطامِ المجاشعي أو غيره:

كَأَنَّ خُصِيْبَهُ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجَوْرٍ فِيهِ ثِنْتًا حَنْظَلٍ^(١)
حيث أضاف الشاعرُ (حَنْظَلًا) مفردًا إلى العددِ (اثنين)، وهو ضرورةٌ شعرية،
والتركيبُ أن يكتفى بثنيةِ حَنْظَلٍ، فيقول: (حَنْظَلتان)، أو أن يؤكدَهما بالعددِ (ثنتان).
الأعداد من (٣-٩):

يكون تمييزُها مخالفاً لمعدوده في الجنسِ (التذكير والتأنيث)؛ كما أنه يكونُ جمعاً
مجزوراً بالإضافة، فتقول: هؤلاء ثلاثة رجال، وسبع نساء، فتحت ست نوافذ،
 وخمسة أبواب. (رجال) تمييز للعدد (ثلاثة)، فكان جمعاً مجزوراً بالإضافة إليه،
 كما تخالفا في الجنس. وتلاحظ ذلك في التمييز: (نساء، ونوافذ، وأبواب) مع
المعدودات: (سبع، وست، وخمسة).

في قوله تعالى: ﴿ قَالَ آيَاتِكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٠] (٢).
(ليال) جمع مجزور بالإضافة، ويختلفان في التذكير (ثلاث)، والتأنيث (ليال) أما

(١) (كان) حرف تشبيه ناسخ مبنى لا محل له من الإعراب. (خصيبه) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة إليه. (من التدلُّل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من المخصيين. (ظرف) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عجور) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (فيه) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (ثنتا) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. والجملة في محل رفع صفة لظرف، وجرار أن تكون في محل نصب، حال له؛ لأنه مخصص بالإضافة. (حَنْظَل) مضاف إليه (ثنتا) مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (آية) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبره المصدرُ المؤول (الأتكلم). (ثلاث) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سويا) حال من فاعل (تكلم)، وقيل: إنها نعمت لثلاث، والتقدير: ثلاثا كاملات. ويجوز لذلك أن تكون حالا من ثلاث؛ لأنها نكرة مخصصة.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦] (١)، ففيه (أشهر) جمع مجرور بالإضافة إليه العدد (أربعة)، ويختلفان بين التذكير وبالتأنيث.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]. حيث (ليالي) تمييز للعدد (سبع)، فجاء جمعاً مجروراً بالإضافة إليه، واختلف معه في التذكير والتأنيث، وتلحظ ذلك في (أيام)، وهو تمييز للعدد (ثمانية).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتِكَ الْأَتُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١] (٢).

وقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]. فكل من: (أيام وأبحر) جمع مجرور بالإضافة (إلى ثلاثة وسبعة).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣] (٣).

(١) (تربص) مبتدأ مؤخر، خبره المقدم شبه الجملة (للذين). والجملة الفعلية (يؤلون) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. وشبه الجملة (من نسائهم) متعلقة بـ (يؤلون) - على الأرجح.

(٢) (قال) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (آيتك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المخاطب مبني في محل جر بالإضافة. (إن) حرف مصدري ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (أتكلم) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المؤول في محل رفع، خبر المبتدأ: آية. (الناس) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ثلاثة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أيام) مضاف إليه ثلاثة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (رمزاً) مستثنى من ثلاثة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) (قال) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الملك) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إن) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير للتكلم مبني في محل نصب، اسم إن. (أرى) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر إن، وجملة إن مع معموليها في محل نصب، مقول القول. (سبع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بقرات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (سمان) صفة لبقرات مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. (ياكلهن) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبات مبني في محل نصب مفعول به. (سبع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة في محل نصب، حال من سبع =



﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ^(١).

﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [النور: ٨] ^(٢).

﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الحجر: ٤٤] ^(٣). (سبعة) مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة، خيره شبه الجملة المقدمة لها) .

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ [يوسف ٤٧] ^(٤).

﴿لِكُفْرَاتِهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] ^(٥).

﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ...﴾ [التوبة: ٢].

= بقرات. (عجاف) صفة لسبع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (وسيع) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. سبع: معطوف على سبع الأولى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سبيلات) مضاف مجرور، وعلامة جره الكسرة. (خضر) صفة لسبيلات مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة. (وأخر) الواو حرف عطف مبنى لا محل له. آخر: معطوف على سبع الأولى منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (بابسات) صفة لآخر منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة؛ لأنه مجموع بالالف والتاء الزيدتين.

(١) (المطلقات) مبتدأ، خيره الجملة الفعلية (يتربصن). (ثلاثة) منصوب على الظرفية، فيكون مفعول يتربصن محذوفاً، تقديره: الأرواح، أو التزويج. وقد تحمل (ثلاثة) هو المفعول به، والتقدير: ينتظرن مئس ثلاثة قروء. (بأنفسهن) شبه جملة متعلقة بالتربص، أو مؤكّد لنون النسوة بالنفس، مع جعل الباء والدة -وهذا على رأى مجموعة من النحاة.

(٢) قاعل (يدرأ) هو المصدر الملوؤ (أن تشهد). (أربع) نائب عن المفعول المطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، (وشهادات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) شبه الجملة (منهم) فى محل نصب حال من (جزء)؛ لأنها صفتها التى تقدمت عليه .

شبه الجملة (لكل باب) فى محل نصب، خير مقدم للمبتدأ المؤخر (جزء) .

(٤) (سبع) منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف ، (وسنين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(دأبا) منصوب إما على المصدرية لفعل محذوف من لفظه، والتقدير: تدأبون دأبا . وتكون الجملة فى محل نصب، حال، وإما يكون منصوباً على الحالية؛ حيث إنه مصدر واقع موقع الحال .

(٥) (كفارة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . خيره المرفوع (إطعام) ، أما (عشرة) فهو مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو المفعول به للمصدر . و (مساكين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.



واحتمساب التذكير والتأنيث يكون بالنظر إلى مفرد التمييز، فتقول: ثلاثة حمامات، وأربعة إسطبلات؛ لأن المفرد (حمام؛ وإسطبل)، وهما مذكران، وإن كان الجمع قد ختم بالألف والتاء كجمع المؤنث السالم، وذلك خلافاً للبغداديين، حيث يذكرون العدد في مثل هذا التركيب خالياً من التاء.

ومثل ذلك: أنفقت اليوم خمسة جنيهات، وسبعة ريالاً. بالقاعة سبع نوافذ، وخمسة مقاعد، وثلاثة أبواب.

ملحوظة:

الأصل في (ثلاثمائة وتسعمائة) وما بينهما من المئات أنها ثلاث وتسع وما بينهما مميزة بالمائة، وتمييز هذه الأعداد يجب أن يكون جمعاً مضافاً إليها، لكنه استغنى فيها عن لفظ الجمع بلفظ المفرد - في الأعراف - تخفيفاً لثقلها بالتأنيث، كما أنها تحتاج إلى تمييز آخر بعدها؛ لذا استخدمت بالإفراد تخفيفاً. وربما استعملت بلفظ الجمع، فيقال: ثلاث مئات، وثلاث مئتين، ومنه قول الفرزدق:

ثلاث مئتين للملوك وفي بها رداًئى وجئت عن وجوه الأهاتم^(١)

حيث ميز (ثلاثاً) بالمائة فجمع جمع مذكرٍ سالماً (مئتين)، والأعراف استعمال لفظ المفرد. (ثلاثمائة)، ويرى أن هذا شاذ.

(١) ديوانه، ط بيروت ٢-٣١٠، ط الصاوى ٢-٨٥٣ / المقتضب ٢-١٧٠ / الفصل ٢١٣ / شرح ابن يعيش ٢١-٦ / شرح ابن النازم ٧٢٧ / الحزينة ٣-٣٠٢.

ردائى: أراد السيف، الأهاتم: جمع اهتم، وأراد به بنى الأهتم، والهتم: كسر التثنية من أصلها. (ثلاث) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مئتين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء. (للملوك) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لثلاث. (وفى) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر. (بها) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالوفاء. (ردائى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدر، وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (وجلت) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. جل: فعل ماضٍ مبنى على الفتح. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. والتاء: حرف للتأنيث مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة في محل رفع بالمعطف على جملة: وفى ردائى. (عن وجوه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بجل. (الأهاتم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.



يُعامل العدد عشرة في تركيبين تعاملًا مختلفًا:

- فإذا كانت مفردة فإنها تعاملُ معاملةَ الأعدادِ من (٣-٩)، حيث يكونُ تمييزُها جمعًا مجرورًا بالإضافة، مخالفًا للمعدودِ في التذكيرِ والتأنيثِ. فتقولُ: عشرةُ كتبٍ، وعشرُ كراساتٍ، عشرُ صُورٍ، وعشرةُ أقلامٍ. ومنه أن تقولَ: أجبَت اليومَ عن عشرةِ أسئلةٍ، ولم أتركِ إلاَّ عشرَ كلماتٍ.

- وإذا كانت مركبةً، أى: مذكورةً في الأعدادِ المركبةِ من (١١-١٩) فإنها توافقُ المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا، فتقولُ: أحدَ عشرَ رجلًا، واثنتي عشرةَ امرأةً، وسبعَ عشرةَ برتقالةً، وتسعةَ عشرَ رغيًا.

ملحوظة في الشين من (عشرة):

الشين من (عشرة) يختلف النطقُ بحركتها بين التذكيرِ والتأنيثِ، والاکثرُ شيوعًا هو:

- تسكينُ الشين من (عشرة) في التذكيرِ والتأنيثِ إذا كانت مفردةً. فتقولُ: رأيت عشرةَ رجالٍ، وعشرَ نساءٍ، بتسكينِ الشينِ في الموضعينِ.

- تحريكِ الشينِ بالفتح في التذكيرِ، وتسكينها في التأنيثِ إذا كانت الأعدادُ مركبةً. فتقولُ: حضر اليومَ ستةَ عشرَ طالبًا. (بفتح الشين)، وأربعَ عشرةَ طالبةً. (بسكون الشين).

وتقول (بفتح الشين): تحدث في الندوة سبعةَ عشرَ عامًا، وعقب تسعةَ عشرَ مستمعًا. شرحنا خمسةَ عشرَ موضوعًا، ويتبقى لنا أحدَ عشرَ موضوعًا.

وتقول (بسكون الشين): حضر الندوة اليومَ ستُّ عشرةَ عالمةً، وعقبَ منهن إحدى عشرةَ عالمةً، أعجبنا بتسعَ عشرةَ صورةً، وأدهشنا ثلاثَ عشرةَ منها.

- وبنو تميم يكسرون الشينَ من (عشرة) في حالِ التأنيثِ عند التركيبِ، احترازًا من توالي أربع حركاتٍ بالفتحةِ أو خمسٍ، والحجازيون يسكنون الشينَ حيثلذ.



الأحكام السابقة للأعداد من (٣ - ١٠) ثلاثة وعشرة، وما بينهما، تكون حال سبق العدد لمعدوده المذكور، فإذا سبق المعدود عدده فإن العدد يكون.

صفة له، ويجوز فيه التأنيث والتذكير، على معنى الجمعية ومعنى الجمع.

فتقول: استمعت إلى رجال ثلاثة، أو ثلاث، قرأت وقرات أربع، أو أربعة .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [لواقعة: ٧].

﴿وَالْفَجْرِ ١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿ [الفجر: ١، ٢].

الأعداد من (١١ - ٩٩)

يكون تمييز الأعداد من (١١-٩٩) مفرداً منصوباً، أما من حيث التذكير والتأنيث فإن ألفاظ العقود لا تتأثر بها، أما سائر الأعداد فإنها تلزم قواعد التذكير والتأنيث الخاصة بها، حيث يتفق العددان (١، ٢) واحد واثان، وكذلك العدد عشرة في حال التركيب مع المعدود في التذكير والتأنيث، أما الأعداد من (٣ - ١٠) -ثلاثة حتى عشرة- فإنها تتخالف مع المعدود تذكيراً وتأنيثاً.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٦]. العدد (اثنا عشر) فاعل مرفوع وعلامة رفع اثني الألف لأنه ملحق بالثنى، و (عشر) مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة، و (شهوراً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ونلاحظ أن التمييز مفرد منصوب، وهو مذكر فكان (اثنا) مذكراً، أما (عشر) فهي موافقة للتمييز في التذكير.

في قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] (١).

(١) (قطعنهم) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبين مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (اثني) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى. (عشرة) مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر، والتمييز محذوف تقديره: فرقة. (أسباطاً) بدل من التمييز للمحذوف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أماماً) نعت لأسباط منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يحسب بدلاً من أسباط منصوب.

والتقدير: اثنتى عشرة فرقة، فانفق العمد بجزأيه مع التمييز في التأنيث؛ لأن التمييز (فرقة) مؤنث، فيتفق معه الجزء الأول (اثنتا)، وكذلك الجزء الثاني (عشرة).

- ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. التمييز (كوكباً) مذكر، فاتفق مع (أحد) و (عشر) في التذكير، وورد مفرداً منصوباً، و(أحد عشر) مفعول به لرأيت، مبنى على فتح الجزأين في محل نصب.

﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً وَّلِي نَعْمَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣] (١).

بالحديقة خمسة عشر حوضاً، وسبع عشرة شجرة.

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمِّ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾

[الأعراف: ١٤٢] (٢).

(١) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب . (هذا) اسم إشارة مبنى في محل نصب، اسم إن . (أخى) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة، أو يعرب (أخ) على أنه بدل، أو عطف بيان لاسم الإشارة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة . (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع خير مقدم . (تسع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة . والجملة في محل رفع، خير ثان لأن، أو في محل رفع خبر إن . (وتسعون) الواو حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب . تسعون: معطوف على تسع مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . (نعمة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (ولى) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب . لى: جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع، خير مقدم . (نعمة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . والجملة الاسمية في محل رفع بالعطف على جملة (له تسع) . (واحدة) صفتلنعمة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة .

(٢) (واعدنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل . (موسى) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة . (ثلاثين) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . (ليلة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (واتمناها) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له . أتم: فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به . والجملة معطوفة على سابقتها . (بشراً) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإتمام . وتميز عشر معطوف دل عليه ماسبق . (فتم) الفاء: حرف عطف مبنى لا محل له . تم فعل ماض مبنى على الفتح . (مِيقَاتٍ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (ربه) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة إلى رب . (أربعين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . وذلك بتضمين تم =



www.alukah.net
ومنه قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً...﴾ [النور: ٤]^(١).

﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]^(٢).

﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]^(٣).

الأعداد: مائة، وألف، ومليون ومضاعفاتها،

تمييزُ الأعدادِ (١٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠٠٠٠) ومضاعفاتها يكونُ مفردًا مجرورًا بالإضافة، ولا تتأثرُ هذه الأعدادُ بالتذكير والتأنيث، ففي قوله تعالى: ﴿بِئْسَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]^(٤). العدد (١٠٠٠) ألفٌ مميّزٌ بسنة، ولذا جاء مفردًا مضافًا إلى العدد مجرورًا بالكسرة. وفيه كذلك العددُ خمسون مميّزٌ بالمفردِ المنصوبِ (عامًا).

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. (عام) تمييز لمائة، فجاء مفردًا مضافًا إليه.

= معنى بلغ . وقد ينصب على الحالية من ميقات، وذلك بتقدير محذوف؛ أي: بالغا أربعين . (ليلة) تمييز لأربعين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

(١) (اجلدوهم) فعل أمر مبني على حذف النون، وفاعله واو الجماعة، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مفعول به. (ثمانين) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(٢) (تستغفروه) فعل جملة الشرط مضارع، مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت . (لهم) شبه جملة متعلقة بالاستغفار . (سبعين) منصوب على المصدرية؛ لأنه نائب عن المفعول المطلق، مبين لعدد مرات الفعل، والتقدير: سبعين استغفارة . وإما على الظرفية الزمانية، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، (مرة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . .

(٣) (حمل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (ثلاثون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (شهرًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٤) (لبث) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: هو . (فيهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة باللبث . (ألف) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جزمه الكسرة . (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب . (خمسین) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (عامًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

وفى قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤٤] (١). (الف) تمييز (خمسين)، فجاء مفرداً منصوباً، ولم يُنَوَّنْ للإضافة، وتمييز (الف) (سنة)، فجاء مفرداً مجروراً بالإضافة إليه.

وتقول: ظَلَّتِ الدَّوْلَةُ الْأُمَوِيَّةُ قَرَابَةَ مِائَةِ عَامٍ، أَوْ سَنَةٍ. أما الدولة العباسية فقد ظلت أكثر من خمسمائة عام، أو سنة.

موجز ما سبق:

- أن العددين (٢، ١) - واحداً واثنين - يستخدمان صفةً لمعدوديهما، أو يخلفانه بعد حذفه.

- أن الأعداد من (١١-٩٩) يكون تمييزها مفرداً منصوباً.

- ما قبل العدد (١١) يكون جمعاً مجروراً بالإضافة، وما بعد العدد (٩٩) يكون مفرداً مجروراً بالإضافة.

- الأعداد التي تتأثر بالتذكير والتأنيث هي الأعداد من (١-١٠)، حيث: (٢، ١) يتفقان مع المعدود تذكيراً وتأنيثاً. (٣-٩) تختلف مع المعدود تذكيراً وتأنيثاً. (١٠) مفردة تختلف مع المعدود في التذكير والتأنيث، ومركبة تتفق.

- الاعتبار أو الاحتساب للعدد المنطوق أخيراً في الأعداد المعطوفة، أو المضافة. فنقول: في القاعة مائة وأربع طالبات، أو: أربع ومائة طالبة. كما أن بها مائتين وأربعة عشر طالباً، أو: أربعة عشر ومائتي طالب، وتقول: بقريتنا ستة وعشرون ألفاً ومائتان وسبعة وثمانون فرداً. أو: سبعة وثمانون ومائتان وستة وعشرون ألفاً

(١) (تعرج) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الملائكة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والروح) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. الروح: معطوف على الملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إليه) شبه جملة متعلقة بتعرج. (في يوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمرجع. (كان) فعل ماض ناقص مبني على الفتح. (مقداره) اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والهاء): ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (خمسين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل جر، نعت ليوم. (الف) تمييز لخمسين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.



فإذا جعلت مكان الفرد (نسمة)، فإنه لا يتغير إلا العدد سبعة؛ حيث تصبح (سبعاً) لتختلف مع (نسمة) في التانيث.

ملحوظات في التذكير والتانيث

مع الأعداد (١٠-٢)

أولاً، التذكير والتانيث بين اللفظ والمعنى،

تانيث العدد وتذكيره يعتمد على أسس معنوية يؤديها اللفظ الذي يميزه من خلال سياق الجملة متكاملة، فإن لم توجد هذه الأسس فإنه ينظر إلى ما هو منطوق في الجملة، وذلك على النحو الآتي:

١- إذا كان المميزُ اسمًا وليس له مفهوم دلاليُّ محددٌ من حيث التذكير والتانيث يُريده المتحدث. حيث يطلق لفظه للمذكر والمؤنث، فإنه ينظر إلى لفظه - إن مذكرًا وإن مؤنثًا- ويعامل العدد على هذا الاعتبار، ذلك لأنه لا يوجد ما يتعلق بالمميز، ويكون محدد التذكير أو التانيث. فنقول: ناقشت ثلاثة أشخاص (وأنت تعنى النساء)، حيث التمييز (أشخاص) جمع (شخص) مذكر، فأنتت العدد لذلك. ونقول: لم يحضر ثلاث أعين، وأنت تعنى الرجال، حيث التمييز (أعين) جمع (عين) مؤنث، فذكرت العدد.

وإن كان في اللفظ لغتا التذكير والتانيث، فإنهما يراعيان في العدد، فنقول: له ثلاثة أحوال، وثلاث أحوال؛ لأن الحال تذكر وتؤنث.

ب- فإن وُجد في الكلام متعلقٌ بالتمييز واضحٌ الدلالة من حيث التذكير والتانيث، جار اعتبار المعنى واعتبار اللفظ.

ومن النظر إلى المعنى لوجود المتعلق بالتمييز الدالّ دلالة واضحة قول عمر ابن أبي ربيعة:

فكان مجنّى دون من كنت أتقى ثلاث شخصٍ كعِبان ومُعصِر^(١)

(١) الكتاب ٢-١٧٥ / المقتضب ٢-١٤٨ / المحصن ٢-٤١٧ / شرح ابن النائم ٧٢٩ / المقرب ٧٧ / الحزانة ٣١٢-٣ / شرح التصريح ٢-٢٧١، ٢٧٥. للجن: الترس.



حيث جعل الشاعر العددَ (ثلاثاً) مذكراً، مع أن تمييزه المضاف إليه (شخصاً) مذكرٌ، فكان حقُّه التانيثُ، لكن المقصودُ عند الشاعر بالتمييز التانيثُ، فالشخصُ يكون دلاليًا للمذكرِ والاثني، وقد قوى اتجاه المعنى للتانيث بالتصريح بالموثنين (كاعبان ومعصر)، فلذلك ذكّر العدد.

ومثله قولُ النّوَّاحِ الكلبِي:

وإنَّ كلابًا هذه عشرُ أبطنُ وأنت برىءٌ من قبائلها العشري^(١)

(أبطن) تمييزٌ مذكرٌ للعددِ (عشر) المذكر، ذلك لأن التمييزَ قد فصلَ بقوله:

قبائلها العشري، والقبائل مؤنثة، فجاء العددُ مذكرًا لهذا التفصيل.

ومثلُ ذلك أن يكونَ اللفظُ مؤنثًا علمًا ومدلوله مذكر، أو نقيض ذلك، فيكون

الاحتسابُ للمدلول، فنقولُ: أربعة من الطلحات، وست من الهنود.

قد يغلب الاستعمالُ المعنويُّ الاجتماعي من حيث تذكيرُ اللفظ وتانيثه، وإن لم

يوجد متعلقٌ يقويه، ففي قولِ الحطّيئة:

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذودٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي^(٢)

أنت الشاعرُ العددَ (ثلاثة) مع أن تمييزه (أنفُسًا) جمعُ (نفس) مؤنثٌ، فكان حقُّ

العددِ التذكيرُ، لكنه أُنثِ العدد على الاستعمالِ الشائعِ لنفس، وهو إنسان،

والإنسانُ مذكرٌ، أو حملًا لها على معنى: شخص، وقد يقال: ثلاث أنفُس،

فتسقط التاء مراعاةً للفظ.

(١) الكتاب ٢-١٧٤ / المنتخب ٢-١٤٨ / الخصائص ٢-٤١٧ / شرح ابن الناظم ٧٢٩.

(الوار) بحسب ما قبلها. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (كلابا) اسم إن

منسوب، وعلامة نصبه الفتحة. (هذه) اسم إشارة مبنى في محل نصب، صفة لكلاب. (عشر) خبر إن

مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أبطن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (الوار) استثنائية حرف

مبنى، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ. (برىء) خبر المبتدأ مرفوع،

وعلامة رفعه الضمة. (من قبائلها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالبراءة. (العشر)

صفة لقبائل مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة.

(٢) الكتاب ٢-١٧٥ / الخصائص ٢-٢١٤ / شرح التصريح ٢-٢٧٠ / الهمع ١-٢٥٣، ٢-٢٤٩ / الحزانة

٣-٣٠١.

ثانياً، تمييز الأعداد من (٢-١٠) باسم الجنس أو اسم الجمع:

إذا كان معدود الأعداد من (٢-١٠) -ثلاثة إلى عشرة - اسم جنس، نحو: شجر، وتمر، ونخل، وثمر، وروم، وزنج، وجند، وماء، ... أو اسم جمع، نحو: سَفَر، قوم، ورهط، ونفر، ركب، طير، فإنه يخفض بـ(من). فتقول: أَكَلْتُ ثَلَاثًا مِنَ التَّمْرِ، أَثْمَرْتُ أَرْبَعًا مِنَ النَّخْلِ، وَمِنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ لِيَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ويجوز أن يخفض اسم الجمع أو اسم الجنس المعدود بالإضافة إليه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨] ^(١). حيث (رهط) اسم جمع، والتقدير: تسعة رجال، ومميز به العدد (تسعة)، وخُفِضَ بالإضافة إليه. ومنه قول الحطيئة:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانَ عَلَى عِيَالِي

حيث أضيف اسم الجمع (ذود) إلى عدده (ثلاث)، والتمييزُ اسم جمع يدل على مجموعة الإبل من ثلاثة إلى عشرة .

ثالثاً، قضية التأنيث والتذكير في التمييز باسم الجنس واسم الجمع:

ذكرنا أن التمييز إذا كان اسم جنس أو اسم جمع فإنه يجوز أن يردَ في تركيبين:

أحدهما: أن يكونَ مجروراً بـ (من).

(١) (كان) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبني على الفتح. (في المدينة) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، خير كان مقدم. (تسعة) اسم كان مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رهط) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يفسدون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية نعت لرهط في محل جر، أو نعت لتسعة في محل رفع. (في الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالفاسد. (ولا يصلحون) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. يصلحون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على جملة (يفسدون) في محل جر، أو في محل رفع.



والآخر: أن يكون مجروراً بالإضافة.

وقضية التائيث والتذكير من حيث العلاقة بين العدد ثلاثة وعشرة وما بينهما وبين مميّزه اسم الجنس واسم الجمع ترتبط بنوع التركيب، ذلك على النحو الآتي:

- إذا كان التمييز اسم جنس أو اسم جمع مجروراً بـ (من): فإن الاعتبار يكون للفظ التمييز، ويعرف ذلك من خلال عود الضمير عليهما، تذكيراً أو تائيثاً، ويكون التمييز مخالفاً للعدد - حيثئذ - في التذكير والتائيث. فيقال: عندي ثلاثة من الغنم؛ لأن الغنم يكون مذكر الصفة، فتقول: عندي غنم كثير، ومثله أن تقول: زارنا أربعة من القوم، لأنك تقول: قوم كثير.

وتقول: عندي أربع من البقر، وأربعة؛ لأن البقر يذكر ويؤنث، حيث يقال: بقر كثير وكثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 70]، وفيه قراءة: تشابهت، فذكر البقر وأنث. وتقول: في فناء الدار سبع من البط؛ لأن البط يؤنث، فيقال: بط كثيرة.

فلو أنه ذكر في مثل هذا التركيب ما يدل على التائيث أو التذكير فإنه يجب اعتبار معنى هذا اللفظ دون النظر إلى ما يستخدم له اسم الجنس أو اسم الجمع في اللغة من التذكير أو التائيث. فتقول: في فناء الدار ثلاثة ذكور من البط، وثلاث إناث من البط. فكان العدد مؤنثاً؛ لأن البط خصص بالذكر، وكان مذكراً عندما اختص البط بالمؤنث. كما تقول: اشترت خمسة من الغنم خرافاً، وثمانى من الغنم إناثاً.

رابعاً: مراعاة التمييز الموصوف المحذوف

إذا كان التمييز صفةً فاحتساب حال التائيث والتذكير يكون للفظ موصوفها المحذوف لا للفظها. فتقول: زارنا ثلاث ربعات. (إن كان المقصود نساء)، حيث يكون التقدير: ثلاث نساء ربعات. ولكنك تقول: زارنا ثلاثة ربعات. إن كان المقصود رجالاً.



وهذا مثل قولك: عندنا ثلاثة دواب. إن كانت ذكوراً، وثلاث دواب، إن كانت إناثاً. (دواب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف (متهى الجموع).

من ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] (١). لأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها، حيث التمييز (حسنات) وهي مؤنثة موصوفة بالصفة المذكورة (أمثال)، فجاء العدد مذكراً، وحذف التمييز الموصوف (حسنات)، وأقيمت صفته المذكورة (أمثالها) مقامه، فكان اعتبار التذكير والتأنيث للتمييز الموصوف المحذوف.

ومنه القول: أعجبت بثلاثة نساء، إذ المقصود ثلاثة رجال نساء، فأنت العدد (ثلاثة) تبعاً لتذكير التمييز الموصوف المحذوف، وإقامة الصفة المؤنثة (نساء) مقامه.

وكذلك القول: بعائلتك ثلاثة علامات. إذ المقصود بهم الرجال العلماء من عائلتك. فإذا قلت: ثلاث علامات، كان المقصود أن المحذوف نساء.

خامساً: العدد المميز بتمييزين

إذا مُيزَ العددُ بتمييزين يشتركان في مجموع العدد فإنه يُراعى القواعد الآتية من حيث التذكير والتأنيث (٢):

- إذا كان العدد مفرداً فإنه يراعى المعدود أو التمييز السابق مطلقاً. فيقال: عندي ثمانية أعبد وإمام، فتؤنث العدد؛ لأن التمييز المذكور أولاً (أعبد) جمع

(١) (من) اسم شرط جارم مبنى على السكون في محل رفع، مبتداً. (جاء) فعل الشرط ماضٍ مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (بالحسنة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمجرى. (فله) الفاء: حرف والٍ في جواب الشرط رابط له بشرطه مبنى، لا محل له من الإعراب. اللام: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنى في محل جر، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (عشر) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه في محل رفع، خبر المبتدأ. (أمثالها) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة.

(١) ينظر: الصبان على الأسمونى على الألفية، باب العدد ٤- ٧٠.



(عبد)، وهو مذكرٌ. ويقال: عندى ثمانى إماءٍ وأعبِد، فتذكر العدد؛ لأن التمييز المذكورَ أولاً (إماء) جمع (أمة) مؤنث.

- إذا كان العددُ مركباً والتمييزُ لعاقلي كان تبعاً للمذكر، سواءً تقدم أم تأخر. فتقول: عندى خمسة عشرَ عبداً وأمةً، أو: أمةٌ وعبداً، فتؤنث (خمساً) وتذكر (عشرًا)؛ لأن التمييزَ المعطوفَ يتضمنُ مذكراً.

- إذا كان العددُ مركباً والتمييزُ غيرُ عاقل كان التذكيرُ والتأنيثُ تبعاً للمتقدم بشرط الاتصال. فتقول: عندى ستة عشرَ رجلاً وناقاً، وسبعَ عشرةَ شاةً وخروفاً. فتؤنث (سنة) وتذكر (عشراً)؛ لأن الأسبقَ فى التمييزِ (جمل)، وهو مذكرٌ غيرُ عاقل، ولم يفصلَ بينه وبين العدد، وتذكر (سبعة) وتؤنث (عشرة)؛ لأن الأسبقَ فى التمييزِ (شاة) مؤنثٌ غيرُ عاقل، ولم يفصلَ بينه وبين العدد. فإذا فصلَ بينهما كان تذكيرُ العددِ وتأنيثُه طبقاً للمؤنث، فتقول: عندى ستَّ عشرةَ ما بين ناقه وجمل، أو: ما بين جمل وناق، حيث يوجدُ فى التمييزِ المعطوفُ (ناق) وهو مؤنث، وقد فصلَ بين التمييزِ والعددِ بالفاصل (ما)، فتذكر (ستا)، وتؤنث (عشرة) تبعاً للتمييزِ (ناق).

ياء الثمانية

تعامل (ثمانية)^(١) معاملةً خاصةً من حيث ياءها: حذفها، وإثباتها، فبنيها تشابهت مع بنية الجمعِ المتناهي، وهى منقوصة، والعربُ تعامل مثل هذه البنى معاملاتٍ مختلفةً فيما بينهم.

أما (ثمانية) فإنها تستخدم على التفصيل الآتى:

أولاً، إذا كانت مؤنثة،

إذا كان معدودها مذكراً؛ فإنها تكون مؤنثة، أى: تنتهى بياء التأنيث، وحينئذٍ تحمل التاءُ علامةَ الإعرابِ حالَ إفرادها أو إضافتها، وتحمل فتحةَ البناءِ حالَ

(١) ينظر فى ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٤٠٣ / الأسمونى على الصبان ٤ - ٧٢ / المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢، ٨٣ / النحو الوالى ٤ - ٥٣٧، ٥٤٧.

تركيبها، فتكون كغيرها من الأعداد المائثة لها في الاستعمال، وهي ثلاثة وتسعة، وما بينهما، وتطلق الياءُ بكيفيةٍ نطقها في (ثمانية)، وهو الحركةُ بالفتحة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

(ثمانية) منصوبٌ على البدلية من (حمولة وفرشا)، أو على المفعولية للفعل (كُلُوا) المذكورِ قبله. وفيه أوجهٌ أخرى

فتقول استلمت ثمانية كتب، واشترت ثمانية عشرَ قلماً. استمعنا إلى بطولة المحاربين من الضباط، وكان عددهم ثمانية، وكان يجالسنا من الجنود ثمانية عشر.

بهذا الكتاب ثمانية فصول، وفي كل صفحة ثمانية عشرَ سطراً.

﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا...﴾ [الحاقة: ٧].

ثانها، إذا كانت مذكرة:

إذا كانت (ثمانية) مذكرة، أي: تكون خاليةً من تاءِ التانيث، ويكون معدودها مؤنثاً -حيثذ-، فإنها تعامل كما يأتي:

١- إن كانت مضافةً، فإن الأرجح والأفصح أن تُثبِتَ ياءُها، وتعربَ إعرابَ المنقوصِ، أي: بالضمة المقدرةِ حالِ الرفع، وبالكسرةِ المقدرةِ حالِ الجر، وبالفتحِ الظاهرةِ حالِ النصب، وكلها على الياءِ المثبتة.

فتقول: ثمانى طالباتِ حضرنَ اليومَ. (ثمانى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

استمعنا إلى إجابةِ ثمانى طالباتٍ. (ثمانى) مضافٌ إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة.

كافأنا ثمانىً مجتهداتٍ. (ثمانى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.



ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]. (ثمانى) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ب- إن كانت مركبة؛ أى: مع العدد (عشرة) فإنه يجوزُ فيها أربعة أوجه^(١) .

١- فتح الياء، وهو الأرجح؛ لأن ذلك يتلاءمُ مع صدر الأعداد المركبة، حيث البناء على الفتح، فتقول: ثمانى عشرة، كما تقول: أحد عشر .

٢- إسكان الياء، فتقول: ثمانى عشرة، بإسكان الياء، كما هو فى ياء معدى كرب .

٣- حذفها، مع كسرِ النونِ قبلها، حيث إنها ياءٌ زائدة، وتكون الكسرةُ دليلاً عليها .

٤- حذفها، مع فتح النونِ قبلها، حيث إن آخرها يكون النونَ، فجعلت عليه الفتحةُ فتحةً بناءً التركيب .

ج- إن أفردت، أى: لم تكن مضافةً ولا مركبةً، فإن فيها الأوجه الآتية:

١- أن تعاملَ معاملةَ الجمعِ المنوعِ من الصرفِ المقصورِ الذى يكون على مثال (مفاعل)، وذلك بأن تحذفَ الياءُ فى حال الرفعِ والجَرِّ، ويعوض عنها بتوئين الكسرةِ للنون، وبالفتحِ غيرِ المنونةِ فى حالِ النصبِ على الياء، فتقول: حضر إلينا ثمان من الفتيات . اهتدينا إلى ثمانٍ من الأوجهِ الإعرابيةِ . فتحنا ثمانى من النوافذ . وهذا رأى جمهور النحاة .

٢- قد تون ياؤها بالفتحة حالَ النصب، فتقول: فتحنا ثمانياً من النوافذ .

٣- بعض العرب يعربونها بالحركاتِ على النون بعد حذف الياء، فيقولون: ثمانٌ، ثمانٍ، ثمانًا. ومنه قول الشاعر:

لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعِ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَشْفَرُهَا ثَمَانٌ^(٢)
وهو قليلٌ .

(١) يرجع إلى: المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٤٠٣ / الأشموني على الصبان ٤ - ٧ / المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٣ .

لا يصاغُ من الأعدادِ على مثالِ (فاعل) إلا واحدٌ وعشرةٌ وما بينهما، ويكون ذلك على النحو الآتي:

العدد (١) واحد

العدد (واحد) مصوغٌ في كلِّ أشكاله البنيوية على مثالِ (فاعل)، سواءً أكان واحداً و واحدةً، أم حادياً، وحاديةً، هذا عدا أحد وإحدى، أما (واحد) فهو على مثالِ (فاعل)، لكن حادياً على مثالِ عالف، حيث إنه مقلوبٌ واحد، فتأخرت فاءُ الكلمة، فصار إلى (حادو)، على مثالِ (عالف)، وقلبت الواوُ إلى ياءٍ لتطرفها، وكسرٍ ما قبلها، صار إلى (حادى).

ويُستعملُ (واحد) للمذكر، و(واحدة) للمؤنث صفةً، سواءً أكانت الصفةُ ملفوظةً أم مقدرةً. فتقول: زارنا ضيفٌ واحدٌ، وابنةٌ واحدةٌ له. كما تقول: أقبل علينا واحدٌ من المدعوين، وواحدةٌ من أخواته، أى: مدعو واحد، وأخت واحدة.

ولا يستعمل (حادى وحادية) إلا فى العددِ المركب (١١) أحد عشر، وألفاظِ العقود (٢٠، ٣٠، ...)، (عشرين، ثلاثين، ...)، وهو صفةٌ لفظاً أو تقديراً. فتقول: فتحنا الصفحةَ الحاديةَ عشرةً، وقرأنا فيها السطرَ الحادى والعشرين. كما تقول: أجبتُ عن الحادى عشرَ من الأسئلة، وأخرجتُ الحادى والثلاثين من الطلاب، أى: السؤال الحادى عشر، والطالب الحادى والثلاثين.

الأعداد (٢-١٠) اثنان إلى عشرة

تصاغ الأعداد: اثنان، ثلاثة... إلى عشرة على مثالِ فاعل، كما يصاغ من (فعل) ثلاثياً، فيقال: ثانٍ، وثالث، ورابع، وخامس، وسادس، وسابع، وثامن، وتساع، وعاشر، وذلك فى أى تركيبٍ تردُّ فيه: مفردة، أو مركبة، أو معطوفة، ويستثنى منها (عاشر)، فإنه لا يستخدم إلا مفرداً، حيث لا يردُّ معطوفاً ولا مركباً، وكلها تكونُ صفةً ملفوظةً أو مقدرةً، مذكرةً أو مؤنثةً. فتقول: دخل

الطالبُ الثاني، وخرجتِ الطالبةُ السابعةُ ، انتهينا من الدرسِ في الدقيقةِ الثامنةِ والسبعينِ ، كما شرَحنا السادسَ والعشرينِ من الأبياتِ ، أى: البيتِ السادسِ والعشرينِ .

يلحظ أن العددَ إذا وقعَ صفةً لمقدَّرٍ فإنه يتَّخذُ الموقعَ الإعرابىَّ لموصوفِهِ، فإذا قلت: حضر السابِعُ والثلاثونُ من المشاهدينِ ، أى: المشاهدِ السابعِ والثلاثونِ، فإن السابِعَ يُعربُ فاعلاً مرفوعاً وعلامةُ رفعِهِ الضمَّةُ، والثلاثونُ معطوفٌ على السابِعِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنه ملحقٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ .

استعمالُ اسمِ الفاعلِ من العددِ فى التركيبِ:

لك فى اسمِ الفاعلِ من الأعدادِ السابقةِ أن تستعملَهُ فى التركيبِ بحسبِ المعنى الذى تريدهُ على الأوجهِ الآتيةِ:

أولاً: الأعدادُ المفردةُ فى اللفظِ:

يصاغُ العددُ (٢-١٠) اثنانِ وعشرةٍ وما بينهما على مثالِ فاعلٍ، فيستعملُ - تركيبياً ودلالياً - مع الأعدادِ المفردةِ فى اللفظِ اثنينِ وعشرةٍ وما بينهما على النحوِ الآتى:

أ- أن يستعملَ بمفردهِ فى اللفظِ ليفيدَ مجردَ الاتصافِ بمعناه، كأن تقولَ: لم أجدِ المجلدَ الخامسَ . الجزءُ الثامنُ فيه ما تسألُ عنه، وفى هذا التركيبِ محافظةٌ على الرتبةِ العدديةِ، كلُّ من (الخامسِ والثامنِ) صفةٌ لما قبلها (المجلدِ والجزءِ).

وإذا أردتِ الترتيبَ من العددِ (واحد) فإنك تقولُ الأولِ، نحو: حضر الطالبُ الأولُ، والطالبةُ الأولى؛ لأن الواحدَ يُطلقُ على كلِّ المعدوداتِ دونَ إرادةِ الترتيبِ . وتقولُ: محمدٌ سادسٌ طالبٌ حضرَ، حيث (سادس) اسمُ فاعلٍ من العددِ (سته)، وهو خبرٌ للمبتدأ (محمد). ومنه قولُ النابغةِ الذبيانيِّ:

توهَّمتُ آياتٍ لها فعرفتُها لستَ أهوامٍ وذا العامُ سابِعٌ^(١)

(١) شرح التصريح: ٢- ٢٧٦ .

(توهمت) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وضميرُ المتكلمِ مبنى فى محلِّ رفعٍ، فاعلٌ . (آيات) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الكسرةُ؛ لأنه مجموعٌ بالالفِ والتاءِ المزدتينِ . (لها) جارٌ ومجرورٌ مبنيانِ، وشبه-

ب- أن يُستعملَ مع أصلِ العددِ الذي اشتقَّ منه، مضافاً إليه، ليدلَّ التركيبُ على أن الأولُ بعضُ الثاني، أو منحصرٌ فيه في جماعةٍ محددة، مثل: ثاني اثنين، وثانية اثنتين، وثالث ثلاثة، وثالثة ثلاث، وسابعة سبع، وثامن ثمانية، وتاسع تسعة، وعاشرة عشر.

وتلاحظ أن الجزأين من العددِ (اثنتين) متفقان في التذكيرِ والتأنيثِ، وفي الأعدادِ من (٣-١٠)، (ثلاثة وعشرة وما بينهما) يكون الجزء الأولُ متفقاً مع المتصرفِ في التذكيرِ والتأنيثِ، أما الجزء الثاني فإنه يكونُ مخالفاً، كقاعدةِ هذه الأعدادِ مع تمييزها. والمراد من مثلِ هذا التركيبِ أنه: أحد اثنتين، أو: إحدى اثنتين، أو: أحد ثلاثة، أو: إحدى ثلاث، أو: إحدى سبع، أو: أحد ثمانية... إلخ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]. (ثالث) اسمٌ فاعليٌّ من (ثلاثة)، وهو مذكرٌ ليتلاءمَ مع لفظِ الجلالة. أمّا ما أُضيفَ إليه من العددِ (ثلاثة) فهو مؤنثٌ للمخالفةِ في الجنس.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠^(١)]. إذ أُضيفَ اسمٌ

= الجملة في محل نصب، صفة لأيات. (فعرقتها) الفاء: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. عرفت: فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلم مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة معطوفة على سابقتها لا محل لها. (لستة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمرقرة. (أعوام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وذا) الواو ابتدائية لا محل لها. ذا: اسم إشارة مبني في محل رفع، مبتدأ. (العام) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (سابع) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) (إن) حرف شرط جازم مبني، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (تنصروه) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، أما جواب الشرط فمحذوف تقديره: فسوف ينصره الله، دل عليه القول: فقد نصره الله. وهناك رأى يذهب إلى أن المذكور «فقد نصره الله» جواب الشرط، ويرد عليه بأن الماضي لا يترتب على المستقبل. ويجوز ذلك على سبيل التوكيد. (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بنصر. (أخْرَجَهُ) فعل ماض مبني على الفتح، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، =

الفاعل (ثاني) من أصلٍ عدده اثنين، وهو حال من ضمير الغائب المذكر المفعول به في (أخرجه)، ليدل على أنه **مُؤنَّث** واحدٌ ضمن اثنين في الغار. فالعددان من لفظ واحد فيذكران معاً، أو يؤنثان معاً في العدد (اثنين)، ويطلق الأول الموصوف في التذكير والتأنيث، وهو ما جاء على وزن فاعل، أما الثاني الذي أضيف إليه فيتبع قواعد العدد في التذكير والتأنيث. إذن؛ الأولُ صفةٌ مطابقةٌ، والثاني عددٌ مقيدٌ بأحكام العدد.

ج- أن يستعمل اسمُ الفاعل من عدد ما من الأعداد السابقة سوى العدد اثنين -على الوجه الأرجح- مع العدد الذي يسبقه مباشرة ليفيد التسميم، مع ملاحظة أن العدد اسمُ الفاعل يتفق مع موصوفه في التذكير والتأنيث، ما عدا العدد اثنين المضاف إلى اسمِ الفاعل فإنه يتفق كذلك، فتقول: خامسٌ أربعة، سادسة خمس، وثالثة اثنتين، وسابع ستة، وعاشرة تسع. ويمتنع ثاني واحد، وأجازه بعضهم، تتطابق الصفة مع المعدود في التذكير والتأنيث، ويحكم العدد بأحكامه.

ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] (١).

= فاعل. (كفروا) جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وجملة أخرجه الذين في محل جر بالإضافة. (ثاني) حال من الضمير في أخرجه، منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (اثنين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمتى (إذ) ظرف زمان مبني على السكون بدل من (إذ الأولى). (هما) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (في الغار) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، خبر المبتدأ، أو متعلق بخبر محذوف. والجملة في محل جر بالإضافة. (إذ) بدل ثان من الأول. (يقول) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (لصاحبه) اللام: حرف جر مبني لا محل له. صاحب: اسم مجرور بالياء، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (لا) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (تخزن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. والجملة الفعلية في محل نصب، مقول القول. (إن) حرف توكيد ونصب مبني لا محل له. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (معنا) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع خبر إن. وكسرت همزة (إن)؛ لأنها مسبوقة بتعليل محذوف، والتقدير: لأن الله معنا.

(١) (سيقولون) السين: حرف استقبال مبني، لا محل له من الإعراب، يقولون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (ثلاثة) خبر مبتدأ محذوف، =



وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

د- يستخدم العددُ مع ما هو أدنى منه مباشرةً ليؤدى معنى التتيميم فى ثلاث صور:

الأولى: صورة التركيب الإضافى، كما فى: رابعٌ ثلاثة، وسادسة خمس.
الثانية: صورة التركيب الوصفى، كما فى الأيتين السابقتين.

الثالثة: صورة تركيب الشبيه بالمضاف، كأن تفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتونين، فتقول: هذا رابعٌ ثلاثة، بتنونين (رابع)، ونصب (ثلاثة)، وهى خامسةٌ أربعاً، بتنونين (خامسة)، ونصب (أربع). والتقدير: هذا جاعلٌ ثلاثةً أربعةً، وهذه جاعلةٌ أربعاً خمساً، حيث يمكن القول: ثلثُ الاثنين، وربعتُ الثلاث، وسبعُ الثمانية، وتسعتُ الثمانى.

ملحوظة:

أسماءُ الفاعلين من الأعدادِ واحدٍ وعشرةٍ وما بينهما لا بدُّ لها من أفعال تكون مشتقةً منها، وهى كما يأتى: بفتح العين فى الماضى: ثنيتُ أثنى، ثلثتُ أثلتُ (بكسر العين)، ربعتُ أربعُ (بفتح العين)، خمستُ أحمسُ (بكسر العين)، سدستُ أسدسُ (بكسر العين)، سبعتُ أسبعُ (بفتح العين)، ثمنتُ أئمنُ (بكسر العين)، تسعتُ أتسعُ (بفتح العين)، عشرتُ أعشرُ (بكسر العين)، حيث تفتح العينُ فى الماضى، وتفتح فى مضارع أربع وسبع وتسع وتكسر فى البواقي.

= تقديره: هم، والجملة فى محل نصب، مقول القول. (رابعهم) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (كلهم) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة فى محل رفع، صفة لثلاثة. (ويقولون خمسة سادسهم كلهم) إعرابها كإعراب سابقتها. (رجماً) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. والتقدير: راجمين. أو منصوب على المصدرية لفعل محذوف من لفظه، والتقدير: يرجمون رجماً، أو: أنه مفعولٌ لأجله. (بالغيب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالرجم. (ويقولون سبعة) إعرابها كسابقتها. (وثامنهم كلهم) الواو إما: للطف، وإما: استثنائية، وإما: دلالة على لصوق الصفة بالموصوف، وإما: واو الثمانية الخاصة بقرش، ثامنهم كلهم: جملة اسمية.



يصاغ الصدرُ من الأعدادِ المركبةِ (١١-١٩) على مثالِ اسمِ الفاعلِ، فيستعملُ مع الأعدادِ المركبةِ على النحوِ الآتي -دلالياً وتركيبياً:

أ- أن يستعمل العددُ المركبُ بمفرده في اللفظِ ليفيدَ الانصافَ بمعناه مجرداً، فتذكُرُ اللفظينِ مع المذكرِ، وتؤنثُهُما مع المؤنثِ؛ لأنهُما صفةٌ. فتقولُ: امتحِنِ الطالبُ السادسَ عشرَ، والطالبةُ السادسةَ عشرةَ، أجبت عن السؤالِ الرابعِ عشرَ، وانتهيتُ من كتابةِ الصفحةِ الثامنةَ عشرةَ. وكل من (السادس والسادسة عشرة) صفة لما قبلها مبنية على فتح الجزأين في محل رفع. (ومحل الرفع تجاوزاً لأن الثاني مضافٌ إلى الأولِ في محل جر). أما (الرابع عشر والثامنة عشرة) فكلُّ منهما مبنى على فتحِ الجزأين في محل جر.

ب- أن يستعملَ على الصورةِ السابقة من البناءِ مع أصلِ العددِ الذي اشتقَّ منه ليدلَّ على أن العددَ المركبَ الأولَ منحصراً في الثاني أو بعضه، أي: هو واحدٌ منه، وذلك مثل: ثالث ثلاثة، وخامسة خمسي، وهو في هذه الدلالة يأتي على ثلاثِ صور من التركيب:

أولاًها: وهي الأصلُ، أن يُؤتى بالعددينِ المركبينِ وجزءُ كلِّ منهما مبنىً، عدداً الجزءَ الأولَ من اثني عشر واثني عشرة، على أن يكونَ العددُ المركبُ الأولُ مطابقاً للموصوفِ في التذكيرِ والتأنيثِ، أما العددُ المركبُ الثاني فيانه يخضعُ لقاعدةِ التذكيرِ والتأنيثِ في الأعدادِ المركبةِ، حيث يختلف الصدرُ ويتطابق العجزُ، مع ملاحظة تطابقِ العددينِ المركبينِ من اثني عشر. فتقول: إنه ثاني عشرَ اثني عشرَ، وهي ثانيةُ عشرةَ اثني عشرةَ، بإعرابِ الصدرِ الأولِ من العددينِ، وبناءِ الثاني على الفتحِ، مع إضافةِ الثاني إلى الأولِ. وتقول: هو رابعَ عشرَ أربعةَ عشرَ، وهي رابعةُ عشرةَ أربعَ عشرةَ. ببناءِ الأجزاءِ الأربعةِ على الفتحِ، مع إضافةِ العددِ المركبِ الثاني إلى العددِ المركبِ الأولِ.



ومنه: هو حادىَ عشرَ أحدَ عشرَ، وهى حاديةَ عشرةَ إحدى عشرة. (بتوافقٍ جميع أجزاء العددين مع الموصوفِ فى التذكيرِ والتانيثِ، مع بنائها جميعاً على الفتح).

ثانيتها: الاقتصارُ على صدرِ المركبِ الأولِ الذى هو على مثالِ فاعلٍ، ويكون معرباً لأنه ليس مركباً، ويضاف إليه العددُ المركبُ الثانى الذى هو أصلُ المشتق، ويكون مبنياً على فتح الجزأين. فتقولُ: هو حادى أحد عشر، وهى ثانيةُ اثنتى عشرة، إنه ثانى اثنتى عشر، وهى ثانيةُ اثنتى عشرة، وهو رابعُ أربعة عشر، وهى رابعةُ أربع عشرة. وذلك بإعرابِ الصدرِ المذكورِ أولاً المحذوفِ عجزه، وبناءِ جزأى العددِ المركبِ الثانى على الفتح، عدا الجزء الأول من اثنتى عشر، فإنه يكون معرباً. وأعتقد أن هذا التركيبُ أكثرُ قياساً وملاءمةً للأحكامِ النحوية مع عدم إخلاله بالجانبِ المعنوى؛ إذ إن العددَ المركبَ الثانى يُغنى عن العجزِ المحذوفِ من الأول.

ثالثها: الاقتصارُ على العددِ المركبِ الأولِ مع بناءِ الجزأين، أو إعرابهما، مثل: حادى عشر، وحادية عشرة^(١). فتقول: إنه رابعَ عشرَ، وهى رابعةَ عشرةَ، فالبناء إن اعتقدت الاقتصارَ على العددِ الأولِ، والإعراب إن اعتقدت أنك أخذت من العددِ الأولِ صدره، ومن العددِ الثانى عجزه.

ج- أن يستعملَ مع ما دونه مباشرةً ليفيدَ معنى التميم، فتقولُ: هو ثانى عشرَ أحدَ عشرَ، وهى ثانية عشرَ إحدى عشرة، وهو تاسعَ عشرَ ثمانية عشرَ، وهى سادسةَ عشرةَ خمسَ عشرة. وهذه الدلالةُ لهذا التركيبِ لا يجيزها بعضُ النحاة، بل يمنعونها.

ثالثاً: ألفاظُ العقودِ:

تصاغُ الأعدادُ (١-١٠) - واحدٌ وعشرةٌ وما بينهما - على مثالِ (فاعل)، لتستعملَ مع ألفاظِ العقودِ، فتقدمها وتعطف عليها العقدَ، وتؤدى:

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٧٣٦، ٧٣٧.



أ- دلالة الاتصاف بها، نحو: عولج المريض الحادى والعشرون، ويتنظر المريض الثانى والعشرون، فكلٌّ من (الحادى والثانى) صفةٌ لـ (المريض) مرفوعةٌ، وعلامةٌ رفعها الضمةُ المقدرةُ، وعطف على كلٍّ منهما بالواو لفظُ العقد (العشرون). كما تقول: أصبنا الهدفَ فى الدقيقةِ السادسةِ والثلاثين، وخرجتُ من الملعبِ الدقيقةِ السابعةِ والستين.

ب- انحصارُ العددِ فى المذكور، وأنه ضمُّه، نحو: هو رابعٌ وخمسون أربعةً وخمسين، وهى تاسعةٌ وعشرون تسعاً وعشرين.

ج- التتسيمٌ بذكرِ ما دونه مباشرةً، نحو القول: هو ثالثٌ وأربعون اثنين وأربعين، وهى ثامنةٌ وسبعون سبعمائةً وسبعين، وهو خامسٌ وستون أربعةً وستين.

* وأرى أن التركيبين السابقين لا بدَّ فيهما من الإعمالِ بالنصب؛ لأنَّ الصفةَ يجب أن تنونَ فيهما، كما أنه يعطف عليها بالعقد المذكورِ أولاً، وهذان مانعان من الإضافة، لذا فإنه يجب نصبُ العدد الثانى نيَّهً وعقدَه.

* ويجوز القولُ فى المعنيين السابقين: هذا رابعٌ ثلاثةً وأربعين، (بالإضافة)، ورابعٌ ثلاثةً (بتنوين رابع، ونصب ثلاثة). كما تقول: هى سادسةٌ خمس وسبعين، وسادسةٌ خمساً وسبعين، (بالإضافة فى أولهما، وبإعمالِ النصبِ فى ثانيهما). وجازت الإضافةُ هنا لأنه جاز حذفُ التنوين من الأول، ولا فاصلَ بينه وبين النيف الثانى وعقدَه بحذفِ العقدِ الأول، فجاز إضافةُ النيفِ إلى النيفِ، وعطفِ العقدِ الثانى على نيفه.

تعريف العدد:

يُعرفُ العددُ بالأداةِ (أل)، فتتبع الأحكامُ البنائيةُ الآتية :

العددان (٢،١)، واحدٌ واثنان:

يسرى عليهما فى تعريفهما ما يسرى على النعت، فتدخلُ عليهما (أل) تبعاً لتعريف المنعوت. فتقول: هذا الجزءُ الأولُ، وقرأتِ السطرَ الثانى من الصفحةِ الأولى، وأجبتُ عن الثانى من الاستئلة.



ذكرنا أن الأعدادَ المضافةَ هي ما دونَ الأحدَ عشرَ، سوى الواحدِ والاثنتينِ، وما بعدَ التسعِ والتسعينِ، وإذا أردنا تعريفَ العددِ المضافِ فإننا ندخلُ أداةَ التعريفِ على الجزءِ الثاني من الإضافةِ (التمييز)، حيث لو دخلت على الجزء الأول منها لامتنعت الإضافة^(١). فتقول: لبستُ ثلاثةَ الأثوابِ، وكافأتُ خمسةَ الطلابِ، فهتمتُ سبعُ الفتياتِ، أغلقتُ أربعَ النوافذِ، ويجوز عند بعض النحاة - وهم الكوفيون - أن يعرفَ الجزءَ انِ معاً، فيقال: اشترتِ الأربعةَ الكتبِ المطلوبة، وتسلمتِ الخمسَ الكراماتِ.

العددُ المركب:

العددُ المركبُ بمشابهةِ الاسمِ الواحدِ، والاسمِ الواحدُ لا يعرفُ من مكانينِ، لذا فإن أداةَ التعريفِ تدخلُ على الجزءِ الأولِ منه دونَ الثاني، فلا تدخل على الجزأينِ معاً، كما لا تدخل على الجزءِ الثانيِ بخاصة؛ لأن التعريفَ لا يدخل حشواً الكلمة. فتقول: أغلق الأربعةَ عشرَ باباً، والسبعُ عشرةَ نافذةً. فانت ترى دخول (أل) على الجزءِ الأولِ من العددينِ (الأربعة - والسبع). وتقول: حضر الثمانيةَ عشرَ مدعواً، والثلاثُ عشرةَ مدعوةً، ذكرتُ آراءَ الثلاثةَ عشرَ عالماً، وفسرتُ معانيَ الخمسَ عشرةَ كلمةً، شذّب البستانيُّ الإحدى عشرةَ شجرةً، والاثنتي عشرةَ نخلةً.

العددانِ المتعاطفان:

المعطوفُ والمعطوفُ عليه يستقلُّ كل واحد منهما بنفسه، وكأنهما جملتان مستقلتان؛ لذا فإن أداةَ التعريفِ تدخلُ على كلٍّ من العددينِ المتعاطفينِ. فتقول: كوفيتُ الخمسةَ والأربعين طالباً، والستُ والثلاثون طالبةً. فانت ترى دخولَ أداةِ التعريفِ على جزأى العددِ المتعاطفينِ. وتقول: استوعبتِ الاثنتينِ والعشرين موضوعاً، والإحدى والثلاثين فكرةً.

(١) ينتج دخولُ (أل) في الجزءِ الأولِ من الإضافةِ (المضاف) إلا في خمسةِ مواضعٍ، يشترطُ في كلِّ منها شرطان، أحدهما عام في المواضع الخمسة، وهو أن يكونَ الجزءُ الأولُ صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدها، والآخرُ واحداً من: أن يكونَ الجزءُ الأولُ متنى، أو جمعٌ مذكرٌ سالماً، أو أن يكونَ الجزءُ الثاني معرّفاً بالآداة، أو مضافاً إلى معرفٍ بها، أو مضافاً إلى ضميرٍ يعودُ على اسم سابق.

أولاً: يجوز أن يُحذف تمييز العدد أو يُستغنى عنه في حالتين:

أولهما: الحذف لقصد الإبهام:

يجوز أن يُحذف التمييز إذا قصد الإبهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه، كالبدل في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] (١). بالتونين في (ثلاثمائة)، إذ التقدير: ثلاثمائة وقت أو زمان، حذف التمييز المضاف إلى ما قبله، وهو: (وقت، أو زمان)، وأبدل منه (سنين).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. إذ التقدير: اثنتى عشرة فرقة أسباطاً، فحذف التمييز (فرقة)، وأبقى البدل منه (أسباطاً).

إذا حذف التمييز وكان مقصوداً فالأصح أن يكون العدد كما لو كان التمييز مذكوراً، فنقول: صُمْتُ سِتَّةً، وأنت تقصد أياماً؛ كما تقول: سَرَّيْتُ أَرْبَعًا، تريد: (ليالي).

ملحوظة:

أ- لذاً فإنه إذا حُذف تمييز العدد - وكان العدد دالاً على التذكير - فإنه يجوز أن تذكر التاء الدالة على التأنيث في العدد، ويجوز ألا تذكر. فنقول: مكثت عشراً، وأنت تعني (ليالي). فإذا أردت بها الأيام فإنه يجوز ألا تذكر التاء. ومنه قوله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» (٢). حيث يكون

(١) (لبثوا) فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل. (في كهفهم) جار ومجرور ومضاف إلى المجرور مبني، وشبه الجملة متعلقة بالليث. (ثلاثمائة) ثلاث منصوب وعلامة نصبه الفتحة. مائة: مضاف إلى ثلاث مجرور، وعلامة جره الكسرة. (سنين) بدل من ثلاثمائة، أو عطف بيان له منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (وازدادوا) المولود: ابتدائية. لزدادوا: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (تسع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي ومسلم، باب الصيام، وفي سنن أبي داود (الصوم)، وفي مسند ابن حنبل: ٣-٣٠٨، ٣٢٤، ٣٤٤، ٤١٧-٥، ٤١٩. وهو مختلف في بعض ألفاظه.



الصوم في اليوم وليس في الليل، والعدد مع اليوم يؤنث، لكنه لما حُذِفَ التمييزُ المذكورُ جاز أن يذكرَ العددُ بلا تاء، ويمكن أن يكونَ منه قوله تعالى: ﴿يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]. أي: عشرة أيام، ويجوز أن يكونَ المقصودُ بها عشرَ ليالٍ، فتكون كما لو ذكرَ التمييزُ، ولكن ما يؤيد كونَ التمييزِ يوما هو ما ذكر في الآية التي تليها من قوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٥].

ب- إذا قصد مجرد العدد في التركيب فإنه يستعملُ بالتاء مطلقًا، فنقول: ستة نصفها ثلاثة، وفي صرفها ومنعها من الصرف خلاف بين النحاة، لكن الأكثرُ شيوعًا منعها -حيثذ- من الصرف، لعلميتها وتأنيثها.

ثانيتها: الاستغناء عن التمييز للإضافة إلى مستحق المعداد:

إذا أُضيفَ العددُ إلى مستحق المعداد أو مالِكه فإنه يجوزُ أن يستغنى عن المعدادِ (التمييز)^(١). فإذا قلت: هذه عشرون ناقهً لزيد، تقول في حال إضافة العدد إلى مستحق المعداد؛ هذه عشرو زيد، فتستغنى عن التمييز، وتفعل ذلك في الأعداد المركبة إلا اثني عشر، فتقول: هذه ستة عشر، وأحد عشر، أخذت ثلاثة عشرى، وأربع عشرتك، أعجبت بسبعة عشرتك، وثمانى عشرته. ولا يكون ذلك في (اثني عشر)؛ لأن عشرًا منها بمشابهة نونِ اثنين، فلا تجتمعُ مع الإضافة ولا تحذفُ ليقال: (اثناك) حتى لا تلتبسَ بإضافة اثنين بلا تركيب.

وللنحاة في نطقِ العدد - حيثذ - ثلاثة آراء:

أولها: ما يذهب إليه البصريون وجمهورُ النحاة من أنه في حالة إضافة العدد المركب فإن الجزأين يبينان.

ثانيتها: ما يراه الكوفيون من إعرابِ الصدرِ وجرِّ العجزِ بالإضافة. فيقولون: هذه خمسة عشرتك، (برفع خمسة على الخبرية، وجر عشر على الإضافة). ويقولون: أعطيتك أربعَ عشرتك (بنصب أربع وجر عشرة)، وأعجبتُ بسبعة عشرتك (بجر سبعة وعشر).

(١) شرح ابن النازم ٧٣٤.

ثالثها: إضافة الجزء الثاني إلى الجزء الأول مع بناء الأول، وهي لغة رديئة^(١).

ثانيا: حذف الممدود والتذكير والتأنيث:

إذا حذف الممدود فإنه يجب أن يراعى تذكيره أو تأنيثه في الأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما، وتجرى القواعد السابقة على العدد . ولنلاحظ:

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ [النور: ٤٥]، حيث حذف الممدود المؤنث (أرجل)، فذكر العدد (أربع) .

﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١]^(٢). أى: ثلاثة آلهة، جمع (الآه)، فلما حذف الممدود المذكر أُنث العدد (ثلاثة) .

﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر: ٣٠]^(٣). أى: تسعة عشر ملكا .

﴿ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾ [القصص: ٢٧]. أى: عشر حجج، جمع: حجة، لذلك ذكر العدد (عشر) .

﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً وأتممناها بعشر ﴾ [القصص: ٢٧]. أى: بعشر ليل، جمع ليلة، فذكر العدد .

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْبَهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْقَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٣]^(٤).

(١) شرح ابن الناصم ٧٣٤.

(٢) (ثلاثة) خيرٌ لبتداءٍ مضمر، والجملة الاسمية في محل نصب، مقول القول . والتقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة، أو: الألقابيم ثلاثة، أو: المعبود ثلاثة، أو: الله ثالث ثلاثة. (خيرا) منصوب على المفعولية، والتقدير: وأتوا خيرا، أو على أنه نائب عن المفعول المطلق، والتقدير: آمنوا إيمانا خيرا لكم.

(٣) (تسعة عشر) مبتدأ مؤخر مبنى على فتح الجزأين، في محل رفع .

(٤) كل من (ثلاثة، وخمسة، وسبعة) خيرٌ لبتداءٍ محذوف، تقديره: هم . وكل جملة اسمية في محل نصب مقول القول السابق لها. (رجما) منصوب لأنه مفعول لأجله، أو لأنه مصدر واقع موقع الحال، والتقدير: وارجمين، أو لأنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه.



ثالثا: حذف التمييز وموافقة تابعه مع العدد:

يلاحظ أنه إذا حُذِفَ تَمييزُ العدد، وحلَّ محلُّه تابعه، فإنه يتوافقُ مع العدد المذكورِ عدديا، وفي التذكير والتانيث، يمكن أن تلاحظَ ذلك فيما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥]. إذ التقدير: عشرون مقاتلا أو مؤمنا صابرا، فلما حذف التمييز، وحلَّت صفته للعدد، اتفقت مع العددِ في الجمع (صابرون). والمطابقة في التذكير ملحوظة قبل الحذف وبعده.

أما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، فالأصل: مائة مقاتل صابر، فلما حذف التمييز وأقيمت صفته صفةً للعدد، تطابقت مع العددِ في التانيث، أما العددُ فإنه دلَّ على الوحدة، حيث يكون مائة المقاتل وحدةً واحدة. وتلاحظ ذلك في:

قوله تعالى: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمدِّدَ مِنْكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤].

﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدِّدٌ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾ [الأنفال: ٩].

﴿يُمِدُّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

﴿يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦].

﴿وَبَيْنَمَا فَرَقْتُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبا: ١٢].

كما نلاحظ ذلك في آيتي الكهف (٢٥)، والأعراف (٦٠)، المذكورتين في الصفحات السابقة، حيث أبدل (سنين) من وقت أو زمان لتتلاءم مع العدد ثلاثمائة، وأبدل (أسباطا) من (فرقة) لتتلاءم عدديا مع اثني عشرة.



القسم الثاني، ما يكتنى به عن العدد

كم

- (كم) اسمٌ لأنها قد تقعُ مبتدأً، ومفعولاً به، ومجرورةً بالإضافة، فتقول: كم رجلٍ عندك؟. وتضاف إلى غيرها، فتقول: صاحب كم كتاب من هذه الكتب؟، كما يدخل عليها حرفُ الجر، فيجوز القول: بكم...؟، وإلى كم...؟ وعلى كم...؟، كما أنها يبدلُ منها الاسم، فتقول: كم معك؟، أعشرون أم ثلاثون؟.

- وهى اسمٌ لعددٍ مجهولٍ المقدارِ والجنس، ولذا كان لا بد لها من تمييزٍ كالعددِ، وقد يحذفُ للعلم به من السياق، فيقال: كم سرت؟.

- تأتى (كم) فى الجملة العربية على نوعين: استفهامية، وخبرية، وهى فى كلا النوعين كنايةٌ عن العدد.

(كم) الاستفهامية:

تأتى (كم) استفهاميةً دالةً على عددٍ مستوٍ عنه، تكون الإجابةُ عنه بذكر العدد، فهى كنايةٌ عن عددٍ مبهمٍ الجنسِ والمقدارِ. فمعناها: (أى عدد ؟).

خصائصها فى التركيب:

- لها الصدرُ فى الجملة.

- تحتاجُ إلى جواب.

- يكون تمييزُها مفرداً لا غيرُ منصوباً.

- يكون تمييزُها نكرةً.

- إن سُبقت بحرفِ الجرِّ جازَ فى تمييزها النصبُ والجرُّ.

- قد يُفصلُ بينها وبين ميمها بشبه الجملة، ظرفاً أو جاراً ومجروراً.



- المبدلُ منها يقرنُ بهمزةِ الاستفهامِ، ولا بد من العطفِ عليه باستخدامِ (أم) المعادلةِ.

فتقول: كم جنيتها أنفقت اليوم ؟. تلاحظ أن تمييزَ (كم) الاستفهاميةِ (جنيتها) مفردٌ منصوبٌ، أما (كم) فهي اسم استفهام مبنى في محل نصبٍ مفعول به، وإن جعلتها في محل رفع، مبتداً فإنك تقدر ضميراً محذوفاً في (أنفقت) يعود عليها، ويكون خبرها جملةً (أنفقت). وتلزمُ الإجابةُ عن هذا السؤالِ، فتقول: أنفقت خمسةً وعشرين جنيتها.

وتقول بعد دخولِ حرفِ الجرِّ عليها: بكم جنبه اشتريتَ هذا الكتاب ؟ وبكم جنيتها اشتريته؟، حيث يجوزُ نصبُ تمييز (كم) الاستفهاميةِ وجرُّها، والنصبُ على التمييزِ، أما الجرُّ فإنه على تقدير (من) الجارةِ محذوفةٌ، أو بتقديرِ الإضافةِ إلى (كم)، وهو رأى مرجوحٌ ومردودٌ عليه.

وتقول: كم عندك كتاباً ؟ وكم لك أختاً ؟، فتفصلُ بين (كم) الاستفهاميةِ وميزها (كتاباً، وأختاً) بشبهِ الجملةِ الظرف (عندك)، والجار والمجرور (لك)، فإذا قلت: كم لك غلماناً ؟ فإنك تقدرُ التمييزَ محذوفاً؛ لأن تمييزَ (كم) الاستفهاميةِ لا يكونُ جمعاً. والتقدير: كم ولدًا لك غلماناً ؟ أو: كم نفساً... ؟ وتكون (كم) استفهاميةً مبنيةً في محل رفع، مبتداً، تميزه محذوف، وخبره شبه الجملة (لك)، و (غلماناً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والعاملُ في الحال ما استقر في شبه الجملة من محذوف.

وتقول: كم كتاباً معك اليوم ؟ أثلاثة أم أربعة ؟، حيث (كم) الاستفهاميةِ اسم مبنى في محل رفع، مبتداً، خبره شبه الجملة (معك). أبدل منه (ثلاثة) فكان بدلاً مرفوعاً، وعلامةُ رفعه الضمةُ، فقرنُ بهمزةِ الاستفهامِ، ولا بد -تراكيباً من العطفِ عليه باستخدامِ حرفِ العطفِ (أم) المعادلةِ، فأربعةٌ معطوف على (ثلاثة) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ.

يجوز أن يحذف تمييز (كم) الاستفهامية لدليل عليه^(١)، كما جاز أن يحذف مع العدد، ويقدر تبعاً للسياق الذي ذكرت فيه (كم)، فتقول: كم مالك؟ أى: كم جنيتها مالك؟ وتكون (كم) فى محل رفع، خبر مقدم، والمبتدأ مال، أو فى محل رفع مبتدأ، خبره مال.

كم أبناؤك؟ أى: كم أبنا؟ أو: نفساً، أو شخصاً... وإعراب (كم) مثل سابقتها.

كم زرتنى؟ أى: كم مرة...؟ كم وقتاً؟ كم زورة؟ وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية أو على المصدرية.

كم أنت ماكث؟ أى: كم يوماً، أو شهراً...؟، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية.

كم جاءك محمد؟ أى: كم مرة، أو: كم جئته، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية، أو: المصدرية.

ومن حذف تمييز (كم) الاستفهامية لدلالة الجواب عليه قوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

(كم) الخبرية:

تأتى (كم) فى الجملة العربية خبرية، فتكون لها الخصائص التركيبية الآتية:

- لها الصدر فى الكلام أو الجملة^(٢).

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ - ١٢٨.

(٢) لها الصدارة فى الكلام لبيان:

أولهما: مضارعتها لكم الاستفهامية.

والآخر: أنها نقيضة (رب)، لأنها تفيد التكثير، و (رب) تفيد التقليل، فحمل النقيض على نقيضه.



- لا تحتاج إلى جواب، وإنما يؤتى بها للدلالة على الكثرة.

- تمييزها يكون نكرة.

- تمييزها يكون مجروراً دائماً، إما بالإضافة إليها، وإما بمن الجارة، ويكون مفرداً أو مجموعاً. وبنو تميم قد يُجرّون (كم) الخبرية مُجرى (كم) الاستفهامية، فينصبون مميّزها.

- لأنها اسمٌ موضوعٌ للكثرة، يجوز أن يعودَ الضميرُ إليه مرةً على اللفظ فيفردُ، وأخرى على المعنى فيُجمع.

- إذا فصلَ بين (كم) الخبرية وبين تمييزها فإن التمييزَ ينصبُ.

- يجوز أن يحذفَ تمييزها للدليل عليه.

فقول: كم صديق زارني. وكم من صديق زارني، كم أصدقاء زاروني، وكم من أصدقاء زاروني. ولتلاحظ أن (كم) في هذه الأمثلة خبريةٌ تفيد الكثرة، فتقدير المفهوم: كثيرٌ من الأصدقاء زاروني، ولها الصدارةُ في الجملة. ولتلاحظ أن تمييز (كم) ورد مفرداً مرةً، ومجموعاً أخرى، مجروراً بالإضافة مرةً، ومجروراً بحرف الجرِّ (من) مرةً أخرى.

وقد ورد تمييزها جمعاً مجروراً في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُفْنِي سَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِّن بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦] (١).

(١) (كم) خبرية تفيد الكثرة اسم مبني في محل رفع، مبتدأ. (من ملك) جار ومجرور، وهو تمييز كم. (في السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة للملك. (والأرض) الواو: حرف عطف مبني، الأرض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا) حرف نفى مبني، لا محل له. (تفني) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (شفاعتهم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية في محل رفع خبر كم. (شيئا) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: شيئاً من الإثناء. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له. (من بعد) من: حرف جر مبني لا محل له. بعد: اسم مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالإثناء. (أن) حرف مصدرى ونصب مبني لا محل له. (يأذن) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والمصدر المؤول في محل جر بالإضافة إليه. (لمن) اللام: حرف جر مبني، من: =



حيث الضميرُ في (شفاعتهم) دالٌّ على الجمعِ إما باعتبارِ لفظِ (ملك) جمعاً، وإما باعتبارِ (كم)، فهي دالةٌ على الكثرةِ. وقرئت (شفاعته) بالإنفرادِ للفظي (كم) و(ملك) مفردين، وقرئت (شفاعتهم) اعتباراً للجمع. و (كم) في الآيةِ الكريمةِ اسمٌ دالٌّ على الكثرةِ مبنى في محل رفع، مبتدأ، وخبرُهُ الجملةُ الفعليةُ: (لا تغني شفاعتهم).

أما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. ففيه ورد الضميرُ العائدُ على تمييزِ (كم) مرةً بالإنفرادِ في (أهْلَكْنَاهَا، فجاءها)، وأخرى بالجمعِ في: (هم قائلون). و (كم) اسمٌ يفيد الكثرةَ مبنى في محلُّ رفعٍ مبتدأ^(١)، خبرُهُ الجملةُ الفعليةُ (أهْلَكْنَاهَا)، وتمييزُهُ المجرور (قرية).

الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها:

لا يفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها إلا ضرورةٌ. وقد ذكرنا أنه يجوز الفصل بينهما بشبه الجملة - ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لكنه يختارُ - حيثلُد - نصبُ المميِّز، فتقول: (كمٌ في الدارِ رجلاً)، وأنت تقصدُ الكثرةَ، لتكونَ (كم) خبريةً، فتنصبُ تميِّزها، لأنك قد فصلتَ بينها وبين تميِّزها، ويقعُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه؛ لأنهما بمثابةِ الكلمةِ الواحدةِ، فلما كان الفصلُ بينهما عدلوا إلى لغةٍ من ينصبُ تميِّزَ (كم) الخبريةِ، وهم بنو تميم. من ذلك قولُ زهيرٍ يمدحُ سناتاً:

= اسم موصول مبنى في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بالإذن. (يشاء) فعل وفاعل مستر، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ويرضى) حرف عطف، وجملة فعلية معطوفة على جملة يشاء لا محل لها.

(١) قد تعرب (كم) مبنية في محل نصب مفعول به على الاشتغال، والتقدير: وكم من قرية أهْلَكْنَا أهْلَكْنَاهَا، فيقدر الفعل بعلمها، حيث لها الصدارة، ويفسر بالفعل المذكور. (بأس) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بياتاً) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: باتتين. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (هم قائلون) جملة اسمية في محل نصب بالعطف على (بيات).



تَوْؤُمٌ سَنَانًا وَكَمِّمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيًا غَارَهَا^(١)

حيث فصل الشاعرُ بين (كم) الخبرية تمييزاً (محدودياً) بالفواصل الظرفِ (دونه)، والجار والمجرور (من الأرض)، فنصب التمييز، وكان حقه الخفض. فالأصل: كم محدودبٍ . . .

فإذا كان الفصلُ بين (كم) الخبرية وبين تمييزها بالجملةِ وجب النصبُ، كما في قول القطامي:

كَم نَالِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ اجْتَمِلُ^(٢)

(١) الكتاب ٢-١٦٥/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٢/ المحتب ١-١٣٨/ شرح ابن يعيش ٤-١٢٩، ١٣١/ ابن الناظم ٧٤٣.

غار: الغائر من الأرض المظتمن.

(تؤم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الناقعة. (سنانا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وكم) الواو: للحال أو للإبتداء، كم: خبرية اسم مبنى يدل على الكثرة في محل رفع، مبتدأ. (دونه) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة في محل رفع خبر (كم)، أو متعلقة بخبر محذوف. (من الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من محدودب. (محدودياً) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غارها) فاعل محدودب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) الكتاب ٢-١٦٥/ المتضرب ٣-٦٠/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٣/ شرح المفصل لابن يعيش ٤-١٣١/

الصبان على الأشموني على الألفية ٤ - ٨٢. اجتمل: اجتمالت الشحم إذابتها، الإقتار: الفقر والعدم.

(كم) خبرية اسم مبني على السكون في محل رفع، مبتدأ. (نالي) فعل ماض مبني على الفتح، فاعله ضمير مستتر تقديره: هو يعود على التمييز (فضل)، والتون للوقاية حرف مبني لا محل له من الإعراب، وضمير التكلم مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل رفع خبر كم. (منهم) جار ومجرور وشبه الجملة متعلقة بنال. (فضلاً) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (على عدم) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من ضمير التكلم. (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (أكاد) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنا. (من الإقتار) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باجتمل. (اجتمل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب، خبر أكاد. وجملة (أكاد) في محل جر بالإضافة.



وفيه (كم) خبرية فصل بينها وبين مميزها (فضلاً) بالجملة الفعلية (نالتى)، وشبه الجملة (منهم)، فنصب التمييز بدلاً من جرّه، إذ يقبَح الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه. والأصل: كم فضل نالتى منهم.

وقد يجر تمييزُ (كم) الخبرية مع الفصلِ بينهما. كما فى قولِ الفرزدق:

كَمْ فى بنى سعد بن بكرٍ سيدٍ ضخمِ الدسيعةِ ماجدٍ نَفَاعٍ^(١)

حيث فصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزها المجرور (سيد) بشبه الجملة (فى بنى سعد بن بكر)، وتلحظ جرّ التمييز.

كما جرّ التمييزُ كذلك فى قولِ أنس بن زعيم:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلا وكريمٍ بخله قد وضعه^(٢)

(مقرف) تمييزٌ مجرورٌ لـ (كم) الخبرية، وقد فصلَ بينهما بشبه الجملة (بجود).

ملحوظة:

قولُ الفرزدقِ يهجو جريراً:

كَمْ عمةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فدعاءً قد حلبتُ على عِشَارِي^(٣)

(١) ضخم الدسيعة: عظيم المعطية، نفاع: عظيم النفع.

(٢) الكتاب ٢-١٦٧/ المقتضب ٣-٦٢/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٤ / شرح ابن يعيش ٤-١٣٢/ المقرب ٦٨ / شرح ابن الناظم ٤٧٤. المقرف: النذل اللئيم الأب.

(كم) اسم مبنى للكثرة فى محل رفع، مبتدأ. (بجود) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالنوال. (مقرف) تمييز كم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة. (نال) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدأ كم. (العلا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، الواو: حرف عطف مبنى لا محل له إعراباً. (كريم) تمييز لكم المقدرة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (بخله) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (قد) حرف تحقيق مبنى لا محل له إعراباً. (وضعه) فعل ماض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ، والجملة الاسمية (بخله قد وضعه) فى محل رفع، خبر المبتدأ (كم).

(٣) الكتاب ٢-٧٢، ١٦٢، ١٦٦ / المقتضب ٣-٥٨ / شرح ابن يعيش ٤-١٣٣ / للمقرب ٦٨ / شرح ابن الناظم ٧٤١ / شرح التصريح ٢-٢٨٠ / التبصرة والتذكرة ١-٣٢٢.

فدعاء: عرجت أصابعها من كثرة الحلب، عشار: جمع عشر، أو الناقة التى أتت عليها عشرة أشهر من رمان حلبها، واحدها عشرة.



قد ينشدُ بجرٍّ (عَمَة)، وبنصبِها، وبرفعِها:

- فالجرُّ على اللغَةِ المشهورةِ، على أن (كَمْ) خبريةٌ تفيدُ الكثرةَ، و (عَمَة) تميّزُها مجرورٌ بالإضافةِ، وتكونُ (كَمْ) مبتدأً، خبره الجملةُ الفعليةُ (قد حَلبت).

- والنصبُ على أن (كَمْ) خبريةٌ أيضاً، لكنها نصبت التمييزَ على لغةِ بنى تميم، وتكونُ (كَمْ) في محلِّ رفعٍ، مبتدأً، خبره الجملةُ الفعليةُ (قد حَلبت).

- والرفعُ على أن (عَمَة) مبتدأٌ موصوفٌ بشبهِ الجملةِ (لك)، أما (كَمْ) فإنها تكونُ مبنيةً في محلِّ نصبٍ على المصدريةِ، والتقديرُ: كَمْ مرةً، أو: كَمْ حَلبةً، وقد تكونُ في محلِّ نصبٍ على الظرفيةِ، ويكونُ التقديرُ: كَمْ يوماً، أو: كَمْ شهراً، أو غير ذلك.

ومثله قول الشاعر السابق:

كَمْ بجوْدٍ مَقْرَفٍ نال العِلا وكريمٍ بخُلِّه قَدْ وضَعَه

حيث يجوزُ في (مَقْرَفٍ) الجَرُّ والنصبُ والرفعُ:

- الجَرُّ على أنه تميّزٌ لكم، والفصلُ بينه وبين كَمْ بشبهِ الجملةِ ضرورية، وتكونُ (كَمْ) مبتدأً، خبره (نال العِلا).

- النصبُ على أنه تميّزٌ لكم الخبريةِ، ونصبٌ للفصلِ بينه وبين كَمْ، والفصلُ يبيحُ بين المتضايقين، وتكونُ (كَمْ) مبتدأً، خبره الجملةُ (نال العِلا).

- الرفعُ على أنه مبتدأً، خبره (نال العِلا)، وتكونُ (كَمْ) ظرفيةً متعلقةً بنال. أو في محلِّ نصبٍ على المصدريةِ. أو يكونُ (مَقْرَفٍ) مبتدأً خبره (كَمْ). أو يكونُ (كَمْ) مبتدأً خبره (مَقْرَفٍ).

حذف تميّيز (كَمْ) الخبريةِ:

ذكرنا أن تميّيز (كَمْ) الخبريةِ يكونُ مجروراً بالإضافةِ إليها، ويقبَحُ حذفُ جزءِ الإضافةِ وإبقاءُ الجزءِ الآخرِ، لكن النحاةَ قد ذكروا حذفَ تميّيزِ (كَمْ) الخبريةِ^(١)، فإذا

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢-٧٥٠ / شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ١٢٩.

قلت: كم جاءك فلان. فإن تمييز (كم) محذوف، فإذا احتسبتها استفهامية فإن التمييز المقدر يكون منصوباً - كما ذكرنا سابقاً - وإذا احتسبتها خبرية فإن التمييز المقدر يكون مجروراً، ويكون التقدير: كم مرة، أو: كم جئته، بجر (مرة وجئته)، وتكون (كم) في محل نصب على الظرفية، أو على المصدرية، ويجوز أن تقدر المحذوف (يوماً، أو يوم). ومنه ما ذكرناه - سابقاً - في تقدير وجه الرفع في قول الفرزدق (كم عمّة)، وفي قول الشاعر (كم بجود مقرّف).

ملحوظة:

تعامل (غير ومثل) مضافين معاملة التمييز النكرة؛ لأنهما اسمان موعلان في الإبهام والتنكير، فلا تكسيهما الإضافة تعريفاً، فتقول^(١): كم غيره لك؟ وكم مثله اشترت؟، فتنصب (غير ومثل) على أنهما تمييزان لـ (كم) الاستفهامية، وتكون (كم) في المثال الأول اسماً مبنياً في محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة لك، وتكون في المثال الآخر مفعولاً به في محل نصب، أو في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (اشترت)، والرابط محذوف، والتقدير: اشترته.

ومثل (غير ومثل) في ذلك (خير)، فتقول: كم خيراً منه لك؟ فتنصب (خيراً) على التمييز، لأنه نكرة.

وأرى أنه يجوز أن تجر (غير ومثل وخير) في الأمثلة السابقة لتجعل (كم) خبرية، وتأخذ الجملة أحكامها.

إعراب (كم):

إذا أردت إعراب (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية في موقعها الإعرابي، فما عليك إلا أن تجعل همزة الاستفهام موضع (كم) الاستفهامية، ويكون موقع تمييزها بعد همزة الاستفهام هو موقع (كم) قبل إبدالها بالهمزة. أما (كم) الخبرية فعليك أن تضع موضعها كلمة (كثير)، ويكون إعراب كلمة (كثير) هو إعراب (كم). لكن هناك قواعد دلالية تحكم الموقع الإعرابي لـ (كم) بنوعيتها في جملتها، ذلك على النحو الآتي:

(١) ينظر: شرح الفصل ٤ - ١٣٣.



لا تكونُ (كَمْ) بنوعِها في موقعِ الفاعليةِ؛ لأن لهما الصدارةَ في الكلام، ولا يقعُ الفاعلُ في صدرِ الجملةِ عند جمهورِ النحاةِ، وبخاصةِ البصريون.

وتكونُ (كم) في موقعِ الرفعِ علي الابتدائيةِ إذا كانت مجردةً من عواملِ الجرِّ، ولم يُذكر بعدها ما يتطلب منصوباً، ويكونُ ذلك في المواضع الآتية:

أ- إذا لم يذكرَ بعدها فعلٌ، كأن تقول: كم مالك؟، وكم صديق لك. (كم) في الموضعين اسم مبنى في محلِّ رفع، مبتدأ، الأولى استفهامية، والأخرى خبرية، خبره (مالٌ، وشبه الجملة لك). ويجوز أن تجعلَ الاسمَ المعرفةَ بعدها مبتدأ مؤخرًا، على أن تكونَ (كم) الاستفهاميةَ خبراً مقدماً.

ب- إذا كان الفعلُ الذي يذكرُ بعدها لازماً. كأن تقول: كم رجلاً خرجَ من عنده؟ حيث (كم) استفهامية اسم مبنى في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (خرج)، أما شبه الجملة (من عنده) فهي متعلقةٌ بالخروج، و(رجلاً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وتقول: كم من فارسٍ كَبَا على الأرض، (كم) خبريةٌ اسم مبنى في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (كبا) وهي في محل رفع، وشبه الجملة (على الأرض) متعلقةٌ بـ (كبا)، وتمييز كم (من فارس).

ج- إذا كان الفعلُ الذي يذكرُ بعدها متعدياً وقد ذكر ما يتطلبه من منصوب. كأن تقول: كم موضوعاً ذاكرته اليوم؟ حيث (كم) استفهامية اسم مبنى في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (ذاكرته)، و (موضوعاً) تمييز كم منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

وتقول: كم زائرٍ أكرمته، حيث (كم) خبرية في محلِّ رفع على الابتداء، وخبرها الجملةُ الفعليةُ (أكرمت)، و (زائر) تمييزٌ لكم مجرورٌ بالإضافة إليها.

تلحظ أن الفعلَ المذكورَ بعد (كم) في الموضعين (ذاكر، أكرم) فعلٌ متعدٍ إلى واحدٍ، وقد ذُكر المفعولُ به (ضمير الغائب) في الموضعين.



وتقول: كمّ عاملاً أعطيته مستحقّاته؟، حيث ذكر بعد (كم) الفعل (أعطى) وهو يتعدى إلى اثنين، وقد ذكرا، وهما (ضمير الغائب، ومستحقّات)، فتعرب (كم) في محل رفع على الابتداء، ويكون خبرها الجملة الفعلية (أعطيته...).

كما تقول: كمّ أصدقاءً منحتهم الوفاء، كم من مولودٍ اليوم سُمي محمداً، كم فرداً أعلمته أن الرحلة موعدها غداً؟.

وسنذكر فيما بعد أننا قد نجعلُ هذا التركيبَ قضيةً اشتغالٍ.

موضع النصب:

تكون (كم) بنوعيها في محلّ النصب إذا ذكر بعدها ما يحتاج إلى منصوب، وكانت تؤدّي معنى المنصوب، ويكون ذلك في مواقع المفعولية، والمصلرية، والظرفية.

أ- موقع المفعولية: إذا ذكر بعدها فعلٌ متعمدٌ وتطلّب ما يتعدى إليه، ولم يذكر بعده. كأن تقول: كمّ موضوعاً درستُم اليوم؟ حيث (درس) فعلٌ ماضٍ يتعدى إلى واحد، ولا يوجد في الجملة مفعولٌ به، وتتحمل (كم) هذه المفعولية، فتكون (كم) اسمَ استفهامٍ مبنيًا في محلّ نصب، مفعول به. و(موضوعاً) تمييزٌ لكم منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

وتقول: كمّ يتيمٍ كسوتَ أثواباً، حيث (كم) خبريةٌ ذكر بعدها الفعل (كسا) الذي يتعدى إلى مفعولين، وقد ذُكر مفعولٌ واحدٌ وهو (أثواباً)، فتطلب الفعلُ مفعولاً به ثانياً لاداء المعنى، وتتحمل (كم) هذه المفعولية؛ لأنها تعبر عن عددٍ من اليتامى، فتعرب لذلك (كم) في محل نصب مفعولٍ به أولٍ لكسا. أما (يتيم) فهو مجرورٌ بالإضافة إلى (كم).

وتقول: كم واحدًا أعلمت علياً غائباً؟، تعرب (كم) في محلّ نصب، مفعولٌ به أولٍ لأعلم، وهو فعلٌ يتعدى إلى ثلاثة، ولم يذكر إلا اثنان، (علياً، وغائباً)، وتتحمل (كم) هذه المفعولية.



فى قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، (كم) اسمٌ للتكثير مبنى، فى محلِّ نصب، مفعول به، حيث الفعل (أهلك) متعد، ولم يذكر مفعولُه.

وفى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]، (كم) خبريةٌ للتكثير، وهى فى محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ للفعل (أنبت)، حيث إنه متعد، ويحتاج إلى مفعولٍ به، أما التمييزُ فهو (من كل زوج)، والتقدير: أنبتنا كثيراً من كل زوج.

ومثله قولُه تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، أى: تركوا كثيراً من جناتٍ وعيون، فتكون (كم) خبريةٌ للتكثير، فى محلِّ نصبٍ مفعول به، و (من جنات) تمييزُها.

وتنصب (كم) على المفعوليةِ فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾ [السجدة: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ [طه: ١٢٨]. والتقدير: أهلكنا قبلهم كثيراً من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مریم: ٩٨]. والتقدير: أهلكنا قبلهم كثيراً من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١].

ب- موقع الظرفية: تقع (كم) فى محلِّ نصبٍ على الظرفيةِ إذا أدَّت معناها فى التركيب، ويكون ذلك من خلال دلالة تمييزها، فتقول: كم يوماً سافرت؟ ، وكم ساعاتٍ ذاكرتُ هذا الدرس، (كم) اسمٌ للاستفهام فى الأول، وللكترةِ فى الثانى، مبنى فى محلِّ نصبٍ على الظرفيةِ.



ومن ذلك أن تقول: كم ساعة طهوت هذا الطعام؟، كم أوقات أضرت نفسي فأجلس أمام البرامج المرئية، كم مرة أجبت عن الأسئلة الموجهة إليك؟

في قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]. (كم) في محل نصب على الظرفية، وتمييزها محذوف مفهوم من الجواب: (قالوا لبثنا يوماً)، فيكون التقدير: كم يوماً لبثتم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ج- موقع المصدرية: تقع (كم) في محل نصب على المصدرية إذا أدى تمييزها المصدرية، كأن تقول: كم إجابة أجبت عن الأسئلة الشفوية؟، كم ضحكة ضحكت اليوم، حيث (كم) في الموضعين اسم مبنى في محل نصب على المصدرية، والتقدير: أجبت عدداً من الإجابات، وضحكت كثيراً من الضحكات، أو ضحكات كثيرة.

ومنه أن تقول: كم شربة شربت الدواء؟، كم من إصلاح أصلحت بين الناس، كم رؤية رأيت رؤيا العين؟ كم إصابة أصبتم الهدف؟.

بين موضعي النصب والرفع:

يجوز أن تحتسب (كم) في موضع نصب أو موضع رفع إذا ذكر الفعل معدى إلى ضمير تمييز (كم)، على احتسابها قضية اشتغال، كأن تقول: كم قصة قرأتها؟، فإذا احتسبتها قضية اشتغال فإن التقدير يكون على وجهين: إما أن يكون: كم قصة قرأت قرأتها؟ وبذلك فإن (كم) تكون في محل نصب على المفعولية، حيث جعلت الفعل المذكور المشغول بالضمير مفسراً للفعل المحذوف الذي لا يذكر فيه الضمير؛ لأن (كم) تؤدي معنى المفعولية. وإما أن يكون التقدير: عدد القصص التي قرأتها، فتكون (كم) في محل رفع، مبتدأ؛ لأن الضمير المذكور هو المفعول به للفعل المذكور المتعدى إلى واحد (قرأ).



وتقول في ذلك: كم أخٍ قابلته، فيكون إعرابُ (كم) على وجهين: إما محلّها الرفع على الابتداء، حيث شغلت الفعلَ بضمير التمييزِ فنصبه، وإما أن تكون في محل نصب على المفعولية، حيث جعلت الفعلَ المذكورَ الناصبَ للضميرِ مفسراً لفعلٍ محذوفٍ ناصبٍ لكم. ومثل ذلك ما ذكرناه من أمثلةٍ تماثل مع هذا التركيب في قسم موضع رفع (كم).

موضع الجر:

تكون (كم) بنوعيتها في موضع الجر إذا سبقت بحرف جرٍّ، أو أضيفت إلى ما يسبقها، ولا تفقدُ صفةَ الصدارةِ حالَ سبقتها بما تضافُ إليه؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الكلمة الواحدة، فتقول: بكم قرشاً (قرش) اشتريت هذا القلم؟ (كم) اسمُ استفهام مبنى في محل جر بالياء، وشبهُ الجملة (بكم قرشاً) متعلقةٌ بالشراء، و (قرشاً) تمييز (كم) منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وتقديرُ التركيبِ: اشتريت هذا القلمَ بعدد ما من القروش.

وتقول: في كم صفحة حللت هذه المسألة، حيث (كم) اسم للكثرة مبنى في محل جر نفي، وشبهُ الجملة متعلقةٌ بالفعل (حل)، و (صفحة) مجرور بالإضافة إليه، وتقديرُ التركيبِ: حللت هذه المسألة في كثيرٍ من الصفحات. ومنه أن تقول: في كم حجرة دخلت؟ وإلى كم فناء خرجت؟ وعن كم كتاب تبحث؟

كذا

اسمٌ يكتنَى به عن العددِ القليلِ والكثيرِ، وقيل: إن (كذا) تفيدُ الكثرة، ويبدو أنه يكتنَى بها عن العدد مطلقاً، فإذا قلت: عندي كذا وكذا درهماً، كأنك قلت: عندي كالعهد درهماً، أو: عندي عددٌ ما درهماً^(١).

خصائصها التركيبية:

- تمييزها يكون منصوباً لا غير.

- تمييزها يكون نكرةً.

(١) الكاف في (كذا) رائدةٌ للتشبيه، ولكنها زيادةٌ لازمةٌ، أي: امتزجت بلا حتى صارتا اسماً واحداً، أما (ذا) فهو اسم إشارة، والفرض منهما معاً التعبير عن العدد المجهول، أي: عدد ما.

- تستعمل غالباً معطوفاً عليها بتكريرها، ويذكر أن هذا واجب.

- موقعها الإعرابي حسبما تتطلبه الجملة.

فتقول: اشتريتُ كذا وكذا كتاباً. حيث (كذا) اسم مبني دال على العدد في محل نصب، مفعول به، و (كذا) معطوف على الأول في محل نصب. و (كتاباً) تمييز لـ (كذا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. ومنه قول الشاعر:

عَدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذًّا وَكَذًّا لُطْفًا بِه نَسِيَّ الْجَهْدِ^(١)

قد تأتي (كذا) لغير العدد دالةً على شيء ما، فتقول: قال فلان كذاً، وتكون (كذا) مقول القول مبنيًا في محل نصب.

يذكر ابن عصفور: «وأما كذا فإن كُنيتَ به عن الثلاثة إلى العشرة أو المائة أو الألف قلت: كذا من الدراهم، وإن كُنيتَ به عن أحد عشر إلى تسعة عشر قلت: كذا وكذا درهمًا، وإن كُنيتَ به عن عشرين أو ثلاثين إلى تسعين قلت: كذا درهمًا، وإن كُنيتَ به عن المعطوف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت: كذا وكذا درهمًا»^(٢).

(١) الأشعموني على ألفية ابن مالك ٢-٣٩٠.

(عد) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وماضيه: وعد، يعد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (النفْس) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نعمي) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدره، منع من ظهورها التعذر. (بعد) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بالوعد. (بؤساک) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدره، وضمير المخاطب مبني في محل جر بالإضافة إليه. (ذاکرا) حال من الضمير المستتر الفاعل منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (كذا) مفعول به مبني في محل نصب. (وكذا) عاطف ومعطوف مبني في محل نصب. (لطفًا) تمييز لكذا منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالنسيان. (نسي) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول. (الجهد) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل نصب، صفة للطف.

(٢) المقرب ١-٣١٤.



كأين

مثلُ (كم) الخبرية، حيث تفيّد الكثرة، وهي اسمٌ مثل (كم).

خصائصها في التركيب:

- تلزمُ صدرَ الجملة.
- تميّزُها يكون مفردًا دائمًا.
- أكثر ما يكون تميّزُها مجرورًا بمن. وقد يردُّ منصوبًا، وكذلك فإنه يجب أن يكون نكرةً.
- خبرها لا يكونُ إلا جملةً.
- لا تقع مجرورةٌ ولا استفهاميةٌ.
- موقعها الإعرابيُّ حسب ما بعدها من طالبٍ منصوبٍ.

فقول: كأينُ من رجلٍ رأيت. والمعنى: كثيرًا من الرجال رأيت، حيث أفادت (كأين) الكثرة، وتميّزُها مفرد مجرور بمن، وتعرب مفعولاً به مبنيًا في محل نصب لرأيت، وقد تجعلها مبتدأً مبنيًا في محل رفع، خبره الجملة الفعلية (رأيت)، وفيها ضميرٌ محذوفٌ في محلِّ نصب، مفعول به يعود على رجل، والتقدير: رأيت.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مَنِ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيضُونَ كَثِيرٌ لَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦]^(١). (كأين) اسم مبني

(١) (كأين) اسم مبني يدل على الكثرة في محل رفع، مبتدأ. (من نبي) جار ومجرور، وهو تميّز لكأين. (قاتل) فعل ماض مبني على الفتح. (معه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقتال. (ريضون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (كثير) صفة لريضين مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (فما) الفاء: عاطفة تعقيبية حرف مبني، لا محل له من الإعراب. ما: حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (وهنوا) فعل ماض مبني على الضم. وروا الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (لما) اللام: حرف جر مبني لا محل له. ما: اسم موصول مبني في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بوهنوا. (أصابهم) فعل ماض مبني على الفتح. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (في سبيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإصابة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وما ضعفوا) حرف عطف وحرف نفي وفعل ماض وفاعله. والجملة معطوفة على ما وهنوا. (وما استكانوا) مثل سابقتها.



دال على الكثرة في محل رفع، مبتدأ، تمييزه (نبي)، وهو مفردٌ مجرورٌ، وخبره الجملة الفعليةُ (قاتل ربيون).

وقوله تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] (١). (كأين) اسمٌ دال على الكثرة مبني في محلُّ رفع، مبتدأ، تمييزه المجرور (آية)، وخبره الجملةُ الفعليةُ (يمرون).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ أَقْلَمْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨].

- أما قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾. [الحج: ٤٥]. فيه (كأين) اسمٌ للتكثير مبني في محل رفع، مبتدأ، وقد تحتسب قضية اشتغال، فتتصب (كأين) على أنها مفعولٌ به لفعلٍ محذوف يفسره الفعلُ المذكور (أهلكنا).

ومما ورد من تمييزها المنصوب قول الشاعر:

اطرد اليأس بالرجاء فكأينُ أَلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرٍ (٢)
حيث (ألمًا) تمييزٌ منصوبٌ لكأين.

(١) (كأين) اسم مبني يدل على الكثرة في محل رفع، مبتدأ. (من) حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب يفيد الجنس. (آية) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وهو تمييز كأين. (في السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لآية. (والارض) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. الارض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يمرون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر (كأين). (عليها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالمرور. (وهم) الواو: للابتداء أو للحال حرف مبني، لا محل له من الإعراب، هم: ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (عنها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (معرضون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال.

(٢) شرح التصريح ٢-٢٨١/ ارتشاف الفسرب ١-٣٨٦/ أوضح المسالك ٢-٢٥٩/ الأشمونى ٤-٨٥ آلم على وزن فاعل من ألم بالم حم: قدر. (اطرد) فعل أمر مبني على السكون. وحرك بالكسر لانتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت=



عما يكتنى به عن العددِ بعضُ الكلماتِ الدالة، من مثل: بضع: البِضْعُ أى القطع، و (بضع) إذا كُنِيَ به عن العددِ فإنه يطلقُ على الكسرِ المتقطع من العشرة، ويقال لما بين الثلاثة إلى العشرة، فهو كنايةٌ عن هذه الأعدادِ، وقيل فيه غيرُ ذلك، ويستخدم مع العشراتِ دون المئاتِ والألوفِ، ويسرى عليه أحكامُ الأعدادِ من الثلاثة إلى العشرة. فيقال: حضر اليومَ بضعةُ طلابٍ، وبضعُ طالباتٍ، ومنه: ﴿قَلْبَتْ فِي السِّجْنِ بَضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]. إذ (سنين) تميّزُ لبضعٍ مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرهِ الياءُ؛ لأنه ملحقٌ بجمع المذكرِ السالمِ. كما يقال: أعتقد أن الحاضرين بضعةٌ وعشرون رجلاً، وبضعٌ وثلاثون امرأةً.

وأنبه إلى أنه يمكنُ أن يكونَ من الكلماتِ الدالةِ على العددِ (رهط، وذود، ونفر). إذ الرهطُ يكونُ للقومِ، وهو اسمٌ جمع لا واحدَ له من لفظه، يدل على عددٍ يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: لا يكونُ فيهم امرأةٌ، ولكن لما كان رهطُ الرجلِ قومَه وقبيلته وهما جامعان للرجالِ والنساءِ كان الأرجحُ أن الرهطَ كنايةٌ عن عددٍ من ثلاثة إلى عشرة، يجمع بين الرجالِ والنساءِ. وبعضُهم يقول إن الرهطَ من السبعة إلى العشرة، حيث يجعلون النفرَ من الثلاثة إلى السبعة.

أما الذودُ فإنه يكونُ للقطيع من الإبلِ الثلاثِ إلى التسعِ، وقيل: ما بين الثلاثِ إلى العشرِ، وقيل: من ثلاثٍ إلى خمسٍ عشرة، وقيل: إلى عشرين، أو ما فوق ذلك، ولا يكون إلا من الإناثِ دون الذكور. ومنها: النفر والنفر لمجموعة عددها أدنى من عشرة.



الأسماء العاملة عمل الفعل

الأسماء العاملة عمل الفعل في احتياجها إلى فاعل؛ وجواز نصبها لمفعول به أو أكثر - على تباين بينها - إنما هي أسماء؛ بعضها اسم محض، يتمثل في بعض الصفات المشتقة والمصادر، والآخر أسماء للأفعال التي تدل عليها.

ونلاحظ أن القاسم المشترك بين هذه الأسماء والأفعال الصريحة هو الدلالة على الحداثيّة، والحديثيّة دلالة الفعل، إلى جانب ما يمكن أن يكون فيها من جوانب معنوية أخرى، تختلف باختلاف كل منها، في أداء ما وُضع له في اللغة من جوانب دلالية متعاقبة.

والأسماء العاملة عمل الفعل هي:

- أسماء الأفعال.

- المصادر وأسماء المصادر.

- من الصفات المشتقة: اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، اسم التفضيل.



أسماء الأفعال (١)

أسماء الأفعال كلمات وُضِعَتْ في اللغة على صيغ الأفعال، كما تدلُّ الأسماء على مسمياتها^(٢)، فإذا قلنا: إن (هيات) اسمُ فعلٍ؛ فإنه يكونُ اسماً للفظِ الفعلِ (بَعُدَ)، ويكون دالاً عليه.

لكن؛ لماذا لم تُغْنِ هذه الأفعالُ عن الأسماءِ الأفعالِ الدالةِ عليها، بحيث تهملُ في الاستعمالِ اللغوي؟

يذكر ابنُ يعيش أن الغرضَ من أسماء الأفعالِ هو الإيجازُ والاختصارُ ونوعُ من المبالغةِ، ووجهُ الاختصارِ فيها مجيئُها للواحدِ والواحدةِ والتثنيةِ والجمعِ بلفظِ واحدٍ، وصورةٍ واحدةٍ^(٣).

فتقول: (صَه) بمعنى (اسكت) يا زيدُ، ويا زُيدانَ، ويا زيدونَ، ويا هندُ، ويا هندانَ، ويا هنداتُ.

ولكنك تقول بالفعلِ: اسكُتْ، واسكُتْا، واسكُتُوا، واسكُتْنَ، واسكُتْنَا، واسكُتْنَ على ترتيبِ المخاطبينِ المذكورين. ذلك إلى جانبِ معنى المبالغةِ الكامنِ في (صَه). فمعناه: اسكُتْ سكوتاً تاماً، أو كثيراً. . أو غير ذلك مما يدل على المبالغة.

فأسماءُ الأفعالِ أسماءٌ نائبةٌ عن أفعالٍ، ملاقيةٌ لها في معانيها الحديثةِ وأزمانها^(٤)،

(١) يرجع في هذه الدراسة إلى: الكتاب ١ - ٢٤٢،: ٢٥٣ - ٤ ٢٢٩ - المتضبط ٣ - ٢٠٢ / المختص في شرح الإيضاح ١ - ٥٦٩ / شرح الفية ابن معلى ٢ - ١٠١٤ / شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٢٥ المقرب ١ - ١٣٤ / التسهيل ٢١٠، ٢١١ / شرح ابن الناظم ٦١١ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩، ٣ - ٩٨ / الجامع الصغير ٩٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٥: ٢٠١ / الصبان على الأشمونى على الفية ابن مالك ٢ - ١٩٤.

(٢) شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٢٥.

(٣) الموضع السابق.

(٤) للنحاة في حد أسماء الأفعال أقوال، هي:

- أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال. وهو رأى جمهور البصريين.
- أسماء نائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، وذهب إليه جماعة البصريين
- أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، وذهب إليه جماعة من البصريين.
- هي أفعال، وهو قول الكوفيين.



ولا موضع لها من الإعراب^(١)، ويقصد بها الاختصار والإيجاز وضربُ المبالغة.

أى أسماء الأفعال أسماءً لمسمياتٍ هي أفعالٌ، ولذلك فإنها تنوبُ عن هذه الأفعالِ فى معانيها وأزمانها وعملِها.

ومنهم من يجعل أسماء الأفعالِ خالفةَ الفعل، أى: خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه^(٢). وهو ما يتفق مع التحليل السابق.

الفرق بينها وبين الأسماء والأفعال:

ذكرنا أن أسماء الأفعال ليست بأسماءٍ محضة.

وهى تفرق عن الأسماءِ فيما يأتى:

أ- لا تتصرف أسماء الأفعالِ تصرفَ الأسماء، حيث لا تكون مبتدأ، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا تقعُ فى أى موقعٍ إعرابى، وقد ذكرنا أنها -على الوجه الأرجح- لا محل لها من الإعراب.

ويستشهد بعضُ النحاةِ على تصرفها بقولِ ربيعةَ بنِ مكرمٍ الضبى:

فدَعَوْا نِزَالَ فكَنتُ أَوَّلَ نازِلٍ نازِلٍ وَعِلامَ أركبُهُ إِذا لَم أنزِلِ^(٣)

حيث اسمُ الفعلِ (نزال) فى ظاهرِ التركيبِ فى موقعِ المفعولِ للفعلِ (دعا).

كما اختلفوا فيما بينهم فى كونها فى محل رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، أو فى محل نصب بأفعالها النابتة عنها، أو لا محل لها من الإعراب.

ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٥.

(١) للنحاة أقوالٌ فى إعرابها، وهى -إلى جانبِ الرأى المذكور- وهو الأرجح، وهو أنه لا محل لها من الإعراب:

- أنها فى موضع نصب بضمير، وهو ما ذهب إليه المازنى ومن وافقه.

- أنها فى موضع رفع بالابتداء، ومرفوعها سد مسد الخبر.

ينظر: الصبان على الأشموني ٣ - ١٩٦.

(٢) ينظر: الصبان على الأشموني ٣ - ١٩٦.

(٣) شرح المفصل لابن بعث ٤ - ٢٧ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩.



ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعيت نزالٍ ولُجَّ في الذعر^(١)
حيث (نزال) اسمُ فعل، وهو في ظاهر التركيب في موقع نائب فاعل.

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش^(٢): «فلو كانت (نزال) بما فيها من الضمير جملةً لما جارِ إسنادُ (دُعيت) إليها، من حيثُ كانت الجملةُ لا يصح كونُ شيءٍ منها فاعلاً، وإنما لم يصح أن تكونَ الجملةُ فاعلاً لأن الفاعلَ يصح إضماره، والجملةُ لا يصح إضمارها؛ لأن المضمراً لا يكونُ إلا معرفة، والجملةُ ممّا لا يصح تعريفها من حيثُ كانت معاني الجملةِ مستفادَةً، ولو كانت معرفةً لم تكن مستفادَةً، فلما تدافعَ الأمرانِ فيها وتنافيا لم يجتمعا».

فهذا كلُّه من قبيلِ الإسنادِ اللفظي، أي: عن طريقِ الحكاية، حيث يكون الصوابُ الذي عليه جمهورُ النحاةِ أن أسماءَ الأفعالِ لا يُسندُ إليها، فلا تقعُ في موقعِ المسندِ إليه.

ويذهب سيبويه إلى أنها لا تتصرف تصرفَ الأسماءِ، ويذكر: «لم تُصرفُ تصرفَ المصادر؛ لأنها ليست بمصادر»^(٣).

ب- نعلمُ أن الأسماءَ لا تستقلُّ بالفائدةِ بنفسها، كما لا تستقلُّ بالحرفِ، وإنما لا بدُّ للاسمِ من اسمٍ آخرٍ أو فعلٍ؛ كي يعطى فائدةً معنويةً مقصودةً من تحقيقِ اللغة.

لكنَّ أسماءَ الأفعالِ تستقلُّ بالفائدةِ بنفسها؛ لأنها وإن كانت اسماً فهي اسمٌ لفعلٍ، فتضمنت فاعلاً: إما مضمراً، وإما مظهراً يجب ذكره، فتقول: صه، إليه، نزالٍ، تَرَكَ، فيفهم معنى بين طرفي الحديث.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٦.

المخصوص بالمدح (أنت) وهو مبتدأ مؤخر، خبره المقدم جملة للمدح (نعم حشو الدرع)، أو مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف. ومعناه: نعم لايس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب. (نزال) اسم فعل أمر بمعنى انزل، مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت.

(٢) ٤ - ٢٦، ٢٧.

(٣) الكتاب ١ - ٢٤٢، ٢٤٣.



ج- لا تجر أسماء الأفعال ما بعدها، كما أنها لا تُجرُّ، ولا يدخلُ عليها حروف الجرِّ، والجرُّ من خصائص الأسماء.

يذكر سيويوه: (وهي أسماء الأفعال، وأجريت مُجرى ما فيه الألف واللام، نحو: النَّجَاء؛ لثَلَا يخالِفَ لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الأمرِ والنهي^(١)). ويفهم من ذلك أن أسماء الأفعال تعامل معاملة ما فيه الألف واللام، فلا يضاف إليها ما بعدها، ويظل مثل ما يكونُ عليه ما بعد الأمرِ والنهي، وهو النصبُ، فلا يُخفض.

كما أن أسماء الأفعال ليست بأفعالٍ في كلِّ خصائصِ الفعلِ:
وإنما تفتقر عنها فيما يأتي^(٢):

أ- يلزم اسمُ الفعلِ البناءَ مطلقاً على ما وضع عليه، وإن اختلفَ بين ما يدل على الفعلِ الماضي والمضارع والأمر.

ومن ذلك: شَتَانٌ بمعنى افترق، دالاً على الماضي، وأفّ بمعنى أتضجّر، دالا على المضارع، و وى بمعنى أعجب، دالا على المضارع، ومه بمعنى انكفّف، دالا على الأمر، وكلها مبنية حال الماضي والمضارعة والأمر.

ب- يتجرد اسمُ الفعلِ من عواملِ النصبِ والجزمِ التي يمكن أن تدخلَ على الفعلِ المضارع.

فمثلاً: (أفّ) بمعنى (أتضجّر)، الأولُ اسمُ فعلٍ مضارع، والثاني فعلٌ مضارع، يقبل دخولَ أدواتِ النصبِ والجزمِ عليه، فيقال: لم أتضجّر، على الجزم، ولن أتضجّر، على النصب. وليس هذا في اسمِ الفعلِ.

ج- من أسماء الأفعال ما يُتون، نحو: واهًا، أفّ، من ذلك قولُ أبي النجم العجلي:

(١) الكتاب ١ - ٢٤٢.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ١ - ٢٤١ : ٢٥٣ - ٢٢٩ / المقتضب: ٣ - ٢٠٢ / التسهيل ٢١٠، ٢١١ / المقرب ١ - ١٣٢ : ١٣٤ / الجامع الصغير ١٤٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٥ : ٢٠١.

وَأَمَّا لِسُلْمَىٰ ثُمَّ وَأَمَّا وَأَمَّا هِيَ الْمَنَىٰ لَوْ أَنَّنَا نَلْنَاهَا^(١)

حيث (واها) اسمُ فعلٍ مضارع، بمعنى أعجب، وهو منون، والتونين من خصائصِ الأسماء، ولا يدخل الأفعال.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

د- من أسماء الأفعال ما يتوّنُ فرقًا بين المعرفة والنكرة، فإذا قلت: صه، بمعنى اسكُتْ -مبنيًا على السكون - فإنه يكون معرفة، فإذا نطقته منونًا بالكسر؛ فقلت: صه؛ كان نكرة.

والتكثير والتعريف يكونان للمصدر الذي هو أصل كل فعل أو اسمه، ويكون (صه) منونا يعني: اسكُتْ سكوتا، أي: مطلق السكوت عن كل كلام، إذ لا تعيين فيه. أما بغير التونين فيعني السكوت المعهود المعين.

ه- لا يُؤكّد اسمُ الفعلِ بالتون، ثقلها وخفيفها، وإلحاقها -خفيفة وثقيلة- في لغة بني تميم بكلمة (هلم) بسبب أنها عندهم^(٢)، وليست باسم فعل.

و- لا يجوزُ حذفُ اسمِ الفعلِ في أي تركيب، حيث لا يعمل اسمُ الفعلِ مضمرًا، وهذا على غير ما درس في قضية الحذف في الجملة الفعلية، حيث جواز حذف الفعل في بعض التراكيب.

ز- لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وذلك جائز مع الفعل.

أما قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، ينصب (كتاب)، فإنه يؤول على ثلاثة أوجه^(٣):

- أن يكون منصوبًا بإضمار فعل، تقديره: الزموا، ويكون شبه الجملة (عليكم) متعلقة بالمصدر (كتاب)، أوفى محل نصب، حال من كتاب.

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥١ / ضياء السالك ٣ - ٣٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٧ / العيان على الأشموني ٣ - ١٩٨.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ٣ - ٥٢٩ المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.

(٣) يرجع إلى: إملاء ما من به الرحمن ١ - ١٧٤ / البيان ١ - ٢٤٨ / الإنصاف م ٢٧ / الدر المنون ٢ - ٣٤٥.

- أن يكون منصوباً على المصدرية، حيث يتأول بمصدرٍ حذف عامله،
والتقدير: كَتَبَ ذلك كتابا لله، ثم أُضِيفَ المصدرُ إلى فاعِله. وشبه الجملة تكون
متعلقةً بالمصدر، أو بالفعل المحذوف.

- يذهب الكوفيون- وعلى رأسهم الكسائي- إلى أنه إغراء، ويكون
(كتاب) منصوباً على الإغراء بشبه الجملة، ويستدلون بذلك على جوازِ تقديم معمولِ
اسم الفعلِ عليه.
ومثله قولُ الراجز^(١):

يا أيها المائحُ دَلَوِي دُونَكَ

أى: خُذْ دَلَوِي، فتكون (دلوي) مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ، يقدر من معنى اسم
الفعل (دونك).

ويجوز أن يُمثل (دلوي دونك) جملةً اسمية، من مبتدأٍ فخبرٍ شبه جملة.

ح- لا يجوز إظهار الضمير مع اسم الفعل أى: ضمائر الرفع البارزة.

ويعلل لذلك بأنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل^(٢).

وعندما يظهر ضميرُ الرفع مع أحدهما ينتقل إلى الأفعال، كما هو فى اسمِ الفعلِ
(هَلُمُّ)، حيث لا يظهر معه ضمائر الرفع، فيكون فاعله ضميراً مستتراً عند
الحجازيين، ولكنه عند بنى تميم يظهر معه ضمائر الرفع، فيقولون: هَلُمُّى،
هَلُمَّا...؛ لذلك فإنه اسمُ فعلٍ عند الحجازيين، وفعلٌ عند بنى تميم.

ط- لا يجوز لاسمِ الفعلِ الطلبى أن يتَّصِبَ الفعلُ المضارعُ الواقعُ فى جوابه كما
هو فى الأفعال، حيث يجوز: رَزْنِي فَأَكْرَمَكَ. (أكرم) مضارعٌ منصوبٌ؛ لأنه بعد فاءِ
السيبية الواقعة جواباً للطلبِ بالفعلِ الأمرى (رَزْنِي) ولا يجوز القولُ: صَهْ فَأَحْدَثْكَ،
حيث (صَهْ) اسمُ فعلٍ، فلا يجوز نصبُ المضارعِ فى جوابه خلافاً للكسائي، حيث
أجاز نصبَ المضارعِ فى هذا الموضع.

(١) فضاء السالك ٣ - ٣٣٤ / شرح التصريح ٢ - ٢٠٠ / البيان على الأشموني ٢ - ٢٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١ - ٢٤٢ / ٣ - ٢٨٠.



ولكن يجوز أن يُجزمَ المضارعُ الواقعُ في جوابِ الطلبِ منه .

ى- لا تتصرف تصرف الأفعال، حيث إنها لا تتصرف في نفسها ولا في معمولها، بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ^(١)، فلا يتصرف أحدهما بين الماضي والمضارع والأمر، وإنما يكون لما وضع له من أحد هذه الأزمنة والمعاني .

ك- من أسماء الأفعال ما يخالف أوران الأفعال، نحو: نزال، وقرقار .
ومنها ما هو شبه جملة، نحو: إليك، عليك، دُونَك، أَمامك .

الأثر النحوي لاسم الفعل:

نستتج مما سبق أن اسمَ الفعلِ ينبوُ عن الفعلِ الذي وضع اسماً له في المعنى والعملِ النحوي والزمن، إن ماضياً، وإن مضارعاً، وإن أمراً، وهو مبنى دائماً، فهو كصيغته التي وُضع عليها لأداء دلالات محددة، ولا يتأثر بالعوامل النحوية التي تؤثر في الفعل، ولا يكون فضلةً لأنه لا يماثل الحروف، ولذا فهو اسمٌ فعلٍ، ويعمل عملَ مسماءِ الفعلِ، ويعرب إعرابه، لكن بالبناء على ما يُتطرق عليه .

ففي قول جرير:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ تُوَاصِلُهُ^(٢)

حيث (هيهات) اسمُ فعلٍ بمعنى (بُعد)، فيكون اسمَ فعلٍ ماضياً، وفاعله (العقيق)، و(خل).

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩ .

(٢) المقرب ١ - ١٣٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٠ / ضياء السالك ٣ - ٣٢٣ / شرح الصريح ٢ - ١٩٩ .

(هيهات) اسم فعل ماض مبنى على الفتح . (هيهات) توكيد لفظي . (العقيق) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (ومن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. من: اسم موصول مبنى، في محل رفع بالعطف على العقيق . (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة صلة لا محل لها من الإعراب . (وهيهات) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب . (هيهات) اسم فعل ماض مبنى، لا محل له من الإعراب . (خل) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (بالعقيق) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، نعت لخل، ويجوز أن تتعلق بالوصول . (تواصله) فعل مضارع مرفوع . وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به . الجملة الفعلية في محل رفع، نعت ثان لخل . أو نعت لخل، أو في محل نصب، حال من خل، إذا جعلنا شبه الجملة نعتاً .



يعمل اسمُ الفعلِ عملَ فعله في التعدي واللزوم، ويستثنى من ذلك اسمُ الفعلِ (آمين)، فهو لا يتعدى، وفعله (استجب) متعد.

تقول: **دَرَاكَ القطارَ**، فيكون (القطار) مفعولاً به؛ لأن (دراك) اسمُ فعلٍ للفعلِ (أدرك)، وهو متعد.

ولكنك تقول: **صه**، فيكون لازماً، ولا يتعدى؛ لأنه اسمُ فعلٍ بمعنى (اسكت)، وهو لازم.

ويقال: **بَلَّهَ زيداً**، أى: اترك، عليك الصديقَ الأمينَ، أى: الزم. فيتعدى كل منهما.

كما يقال: **أفُّ لكم**، أى: ائسجِر، **إيه**، أى: امضِ في حديثك، فيكون كلُّ منهما لازماً.

وإذا كان الفعلُ المسمى لاسمِ الفعلِ لازماً تارة، ومتعدياً تارةً أخرى فإن اسمَ الفعلِ يكون كذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: 150]، أى: أحضروهم، فيتعدى اسمُ الفعلِ (هَلْمْ) كما تعدى الفعلُ المسمى به (هو) (أحضر)، ويكون (شهداء) مفعولاً به لاسمِ الفعلِ.

وقال تعالى ﴿هَلْمْ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: 18]، أى: أقبلوا أو اتسوا، فيكون لازماً كما كان (أقبل) لازماً. ويلحظ أن كلاً من الفعلِ اللارمِ واسمِهِ يتعدى بالحرفِ نفسه. وتقول: **هَلْمْ سعداً**، أى: أحضر، فيكون (سعداً) مفعولاً به منصوباً به (هَلْمْ).

كما أنه يُجزمُ الفعلُ المضارعُ الواقعُ في جوابِ اسمِ الفعلِ الطلبي، وقد ذكرنا أنه لا يجوزُ فيه النصبُ، خلافاً للكسائي. فتقول **نزالِ أكرمك**، حيثُ (نزال) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني على الكسرِ، وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ تقديره (أنت)، فاسمُ الفعلِ (نزال) طلبي، فجازَ جزمُ المضارعِ في جوابه (أكرم).

وتقول: **عليك المحسنَ تَلَّ بره**. مكانك تسترح^(١).

(١) ينظر: للمساعد على التسهيل ٣ - ٩٨.



ومنه قول الشاعر:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْرِيحِي^(١)

حيث جزم الفعل (تحمدى)، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه وقع في جواب اسم الفعل الأمرى (مكانك)، وهو بمعنى (انسبتى). وتقدير الكلام: الزمى مكانك إن تبتى تحمدى.

أقسامها من حيث معناها

أسماء الأفعال أسماء متوارثة في اللغة، ولا يجوز التصرف فيها، كما لا يجوز القياس عليها إلا ما كان منها قياسياً، كما سنوضح، وأسماء الأفعال من حيث ما وجدت عليه بنائياً تنقسم إلى ثلاثة أقسام^(٢)، سنذكرها فيما يأتي؛ مع ذكر مسمى كل منها من فعلي.

أولها: ما وضع كذلك من أول أمره،

يطلق على هذا القسم (المرجّل)، حيث إنه يضم أسماء الأفعال التي وضعت على البنية التي تورثت عليها، دون تغيير في بنيتها، إلا ما كان من أثر للخلاف اللهجي في استعمالها، وبه تعدد لهجات أحدها، أو تحرف بعض بنيتها.

وأسماء أفعال هذا القسم هي:

شَتَان^(٣): (بفتح ففتح مشدد طويل ففتح)، بمعنى: افترق. وكان الفراء يكسر نونها.

ومنه قول لقيط بن رزارة:

شَتَانَ هَذَا وَالْعَنَاقُ وَالنَوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ^(٤)

(١) الجامع الصغير ١٤٩ / شرح الشذور، رقم ٣٤٥.

(٢) شرح التصريح ١ - ١٩٧.

(٣) مأخوذ من الشت، وهو التفرق والتباعد.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٣٦ / شرح الشذور ٣ - ٤.



حيث (شَتَّان) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، (هذا) اسمُ إشارةٍ مبني في محل رفع، فاعل، (والعناق) عاطفٌ ومعطوفٌ على الفاعل.

(وشتان) يَستلزمُ فاعلاً مكوناً من جزأين؛ لأنَّ التفرُّقَ والتباعدَ يكونُ بين شيئين، كما نرى في البيتِ السابق، حيث الفاعلُ معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

ويصح أن يكونَ الفاعلُ ما يدلُّ على بُعدٍ بين طرفين، فإذا كان واحداً فهو واحدٌ بين شيئين، ويُعدُّ بمثابةَ جزأين، ومن ذلك قولُ ربيعةَ الرقي:

لشَّتَان ما بين اليزيديين في الندى يزيدِ سُلَيْمٍ والأغرِّ بنِ حاتمِ^(١)
حيث الفاعل اسمُ موصولٍ (ما)، وهو يدلُّ على بُعدٍ بين شخصين.

وكان الأصمعي ينكر ما جاء على مثال: شتان ما بين زيد وعمرو، لكنه يمكن قبول ذلك طبعا للتفسير السابق، واحتجاجاً بقول الشاعر المذكور، واستحضاراً للجانب الدلالي الذي يؤديه التركيب، وملاءمته للدلالة الذاتية لشتان. يذكر ابنُ يعيش: «والقياسُ لا ياباه من جهةِ المعنى؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كلُّ واحدٍ منهما من الآخر»^(٢).

وأنبه إلى أن التشبيةَ تتحقق في فاعل (شتان) أو في متعلقه عن طريق التشبية الصريحة، أو العطفِ بالواو، لكن استخدامَ حرفِ عطفٍ غير الواو لا يصح. ومثلُ ما سبق قولُ الأعشى (ميمون بن قيس):

شَتَّان ما يومى على كُورِها ويومُ حَيَّانِ أخى جابرِ^(٣)

(١) الكامل ١ - ٢٧٠ / الأغاني ١٤ - ٣٨ / شرح للفصل لابن يعيش ٤ - ٢٨ / شرح الشذور، رقم ٢١٥.

(٢) شرح الفصل ٤ - ٣٨.

(٣) المقتصد في شرح الإيفساح ١ - ٥٧٥ / شرح الثبية ابن معطى ٢ - ١١٦٠ / شرح الفصل ٤ - ٣٧ / القرب ١ - ١٣٣ / شرح الشذور ٤٠٣ / شرح التصريح ٢ - ١٩٩.

الكور: الرحل، والضمير يعود على الناقة. والمعنى: أن يوميه لا يستويان. اليوم الأول يوم ركوبه الناقة، والآخر وهو بجوار حيان، فينبغي افتراق، الأول سفر وتعب والثاني لهو ومرح.

ويجعلون (ما) في هذا الموضع زائدة؛ لأنها لا تحققُ فاعلاً ذا جزأين، أو طرفين، يحققان دلالةً شتان، لكن الثنائية تبدو في يومين (يومي، ويوم حيان).

ويذكر أن الزمخشري قد قيد الافتراقَ بكونه في المعاني والأحوال، ويمثلون لذلك بالعلم والجهل والصحة والسقم، ولا تستعمل في غير ذلك، فلا يقال: شتان الخصمان عن مجلس الحكم، ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد، بمعنى افتراقاً^(١).

هِيَهَات: (بفتح فسكون ففتح طويل فتح): بمعنى: بُعد. وفيها تثليثُ التاء بدون تنوين، وبالتنوين، وفيها: هِيَهَا (بحذف التاء). وهِيَهَات (بسكون التاء)، وهِيَهَان، وأِيَهَات (بافتح، ويستنون الفتح، وبالكسر)، وأِيَهَا، وأِيَهَاك، (وفيها لغات أخرى^(٢))، تصل إلى ست وثلاثين.

حيث يذكرون لغات سناً منها، هي: هِيَهَات، أَيَهَات، هِيَهَان، وَأِيَهَان، وهِيَهَاه، وَأِيَهَاه، وكلٌ منها مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدةٍ منها منونة وغير منونة^(٣).

ومنه قولُ جرير:

هيهات منزلنا بنعفِ سُويقةٍ كانت مباركةً من الأيام^(٤)
وفيه روايةٌ: أَيَهَات^(٥).

وقوله تعالى: ﴿هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون ٣٦].

(هيهات) اسمٌ فعلٌ ماضٍ مبنى، لا محلٌّ له من الإعراب، (هيهات) الثانيةُ توكيدٌ لفظي. وفاعلٌ (هيهات):

(١) بنظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٦٧ / التسهيل ٢١١.

(٣) بنظر: الأشموني على الصبان ٣ - ١٩٩.

(٤) بنظر: الكتاب ٤ - ٢٠٦ / الخصائص ٣ - ٤٣ / شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٦٧ / الدر المصون ٥ -

١٨٤ . نعف سويقة: موضع .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٣٦.



إما أن يكون (ما)، واللام حرف جر زائد.

وإما أن يكون مضمراً لدلالة الكلام عليه، ويقدر بالتصديق، أو الصحة، أو: إخراجكم وبعثكم.

ومنه قول الشاعر:

هيهات ناسٌ من أناسٍ ديارهم دماقٌ ودارُ الآخرين الأوامن^(١)
فاعل (هيهات) هو (ناس).

حَيْهَلٌ (بفتح ففتح مشدد ففتح فسكون، ويفتح اللام، ويفتحها مع المد مع التثوين أو بدونه وبسكون الهاء مع فتح اللام أو مدها): بمعنى: قَدَّم وَعَجَّلَ.

وقد جاء مُعَدَّى بنفسه، كما جاء مُعَدَى بحرف الجر: الباء، وعلى، وإلى، وحيثند ينوع حرف الجر دلالاته.

ومن ذلك أن تقول: حَيْهَلُ الثريدِ، أى: أحضره وقربه. ويكون (الثريد) مفعولاً به منصوباً؛ لأن (حيهل) اسمٌ لفعلٍ معتد، فتعدى تعديته.

وتقول: حَيْهَلٌ بمحمودٍ، أى: ائت به، أو: حَيْهَلٌ بالثريدِ، أى: عَجَّلْ به. ويكون فى الموضوعين اسمَ فعلٍ لازماً.

وتقول: حَيْهَلٌ على الخيرِ أى: أقبل عليه، وحيهل إلى الصلاة، أى: أقبل إليها. فتكون (حيهل) بمعنى: ائت أو أقبل أو عَجَّلْ، وهو على الأولِ متعد، وعلى الثانى متعد بعلَى أو إلى، وعلى الثالثِ متعد بالباء أو إلى.

(حَيْهَلٌ) مركبةٌ من (حَى) بمعنى: أقبل، وهَلٌ بمعنى: عَجَّلْ، وجمع بينهما للدلالة على الحثِّ والاستعجالِ مبالغةً؛ لأن كلاً منهما قد يُستعمل بمفرده، ومنه قول المؤذن: حَىَّ على الصلاة، حَىَّ على الفلاح، وهو دعاءٌ إلى الصلاة، وإلى الفلاح.

كما قد تستعمل (هلاً)، كما ورد فى قولِ التابغةِ الجعدى .

(١) الدر المنون ٥ - ١٨٤. الدماق: الشيء المتحطم.

الْأَحْيَا لَيْلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتَ أَمْرًا أُغْرًا مُحَجَّلًا (١)

أى: أقبلي، وتعالى. (هلا) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنى، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت.

هَلُمَّ الحجازية (بفتح فـضم فتشديد بالفتح): بمعنى: أقبل، فيكون لارماً، أو قرّبه وأحضره، فيكون متعدياً إذا قلت: هَلُمَّ ريداً (٢).

أما (هَلُمَّ) التيميةُ فهي عندهم فعل (٣)، ونفصلُ القولِ في ذلك في نهاية الدراسة.

وهي مركبةٌ - عند جمهور النحاة - وينقسمون في ذلك إلى قسمين: أحدهما: يجعلها مركبةً من (ها) للتبيه، و(لم)، أى: اجمع، أمراً، فحذفت الألفُ، وكان المعنى: اجمع نفسك إلينا، أى: أقرب، وهذا ما ذهب إليه البصريون..

والآخر: ما يذهب إليه الفراءُ من أنها مركبةٌ من: (هل) للزجر، و(أم) بمعنى اقصد، فألقت حركةَ الهمزةِ على الساكنِ قبلها، وحذفت الهمزة (٤)..

أَفْ (بضم مع تشديد الفاء، وتكون الفاءُ مثلثةً، بالتثوين وبعدهم، وفيها تخفيفُ الفاءِ بالسكون، وقد تمال: (أفى)، وهو بمعنى أتضجر. والمشهورُ تشديدُ الفاءِ مع الكسرِ النون (أف)؛ وفيها لغات كثيرة (٥).

ومنه قوله - تعالى -: ﴿أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء ٦٧]. (أف) اسم فعل مضارع، مبنى لا محل له من الإعراب. فاعله ضميرٌ مستترٌ، تقديره (أنا).

فإذا أنت (أف) بالتاء فإنه يتصبُّ على المصدرية، يقال في الدعاء: أَفَّةٌ تَفَّةٌ؛ فيكون مصدرًا منصوبًا بدلاً من فعله؛ مثل: عقراً، وتباً...، وقد يرفع - حيثئذ - ويكون مرفوعاً على الابتدائية، ويكون خبره محذوفاً، ومعناه الدعاء.

(١) ديوانه ١٢٣/ شرح الفية ابن معطى ٢ - ١٠١٩/ الفصل ١٥٤/ شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٤٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٣٠.

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.

(٤) السابق ٢ - ٦٤٥.

(٥) بنظر الدر المصون ٤ - ٣٨٥.



آمِينَ (بالمد والقصر): بمعنى: استجب. فيكون على وزن: فاعيل وفعليل، وقد ورد باللغتين، فمن المد قول الشاعر:

يَارِبُّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا^(١)
وبالقصر ورد قوله:

تَبَاعِدْ مِنِّي فَطَحَلْ وَابْنُ أُمِّهِ آمِينَ فزاد الله ما بيننا بعداً^(٢)
(آمِينَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفاعلُه ضمير مستتر، تقديره: أنت.

هَيْتَ، (بفتح فسكونٍ ففتح)، بمعنى: أسرع، وفيها تليثُ التاء، وهياً وبكسر الهاء، وهيت، وهيك، وهيك... ولغاتٌ أخرى.
ومنه قول الشاعر:

أَبْلَغُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَنَا
أَنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ سَلَّمَ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

أى: أسرع، أسرع، (هيت) الأولى اسم فعل أمر مبني، لا محل من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، و(هيت) الثانية توكيدٌ لفظيٌ للأولى. والألفُ للإطلاق.

ها، هاء، وتلحقها كافُ المخاطب، بمعنى: خذ. فيكونان: هاك، هاءك.

وتكون الكافُ -حيثلذ- حرفَ خطاب، لا محلَّ له من الإعراب، وفي كل اسم فعلٍ ضميرٌ مستتر، بحسبِ كل مخاطب، ويكون فاعله.

فإذا قلنا: هاكُما الكتاب، أو: هاءكُما الكتاب، فإن (هاكُما) اسمُ فعل أمر مبني، لا محل له من الإعراب، وفيه ضميرٌ مستتر، تقديره: أنتما، في محل

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٩٧.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٩٧.



www.alukah.net
 (الكتاب) فاعل، و(كما) حرف خطاب مبني، لا محل له من الإعراب. (الكتاب) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة

وتخلف الكاف الهمزة مصرفة تصريف الكاف بحسب المعنى^(١)، نحو: هاء، هاء، هاؤما، هاؤما، هاؤن، هاؤم، وهى أفصح، وبها جاء القرآن الكريم في قوله تعالى - ﴿هاؤم أقرءوا كتابيه﴾^(٢) [الحاقة: ١٩].

ومن العرب من يجعلها فعلاً، فيقول: هاء يا رجل، هائي يا امرأة، (ياء المخاطبة فاعل)، هائيا يا رجلان، ويا امرأتان، (ألف الاثنين فاعل)، هاءوا يا رجال، (واو الجماعة فاعل)، هائين^(٣) يا نساء (نون النسوة فاعل).

تَيْدٌ، تَيْدَخٌ (بفتح فسكون لفتح ففتح): بمعنى: أمهل. تقول: تَيْدَ محمداً بعضَ الوقت. فيكون (تيد) اسم فعل أمر مبني، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستتر تقديره: أنت. (محمداً) مفعول به منصوب.

أَوْهٌ (بفتح فسكون فكسر): بمعنى: أتوجع وأتألم، وفيها لغات أَوْهٍ، آهٍ، أَوْهٍ، أَوْهٍ - ومنه قول امرأة من بني قريظ:

أَوْهٍ مِنْ ذِكْرِي حُصَيْنَا وَدُونَهُ نَقًا هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصْفِيحٌ^(٤)

(أوه) بفتح ففتح مشدد فكسر، اسم فعل مضارع مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنا.

صَةٌ (بفتح فسكون): بمعنى: اسكت.

(١) المساعد على التسهيل ٢- ٦٤٤.

(٢) (هاؤم) اسم فعل أمر مبني لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنتم)، ويتنازع مع الفعل (اقرأ) المفعول به (كتاب).

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤، وكتب فيه (هائين)، وهذا لا يسائر قواعد التصريف، فهذا المكتوب إما يكون حال تأكيد الفعل بالنون، وعندما يستعمل بلا توكيد فإن الياء تثبت، حيث استعمال (هاء) فعلاً، وكى يناسب التصريف المذكور مع المثني، يفترض أنه معتل الآخر بالياء، مثل: عادى، وفى إسناد الأمر منه يكون: عاد، عادى، عاديا، عادوا، عادين.

(٤) شرح ابن عبيد ٤ - ٣٩.

حصين: اسم رجل، النقا: القطعة المحدودة من الرمل، الصفيح: السماء ووجه كل شيء.

مَهْ (بفتح فسكون)، إِيهَاً (بالتنوين بالفتح، وبالبناء على السكون: إِيهَ): بمعنى: انكفف.

إِيهَ (بكسر طويل فسكون): بمعنى: حَدَّثَ. أو: امضِ في حديثك ومنهم من يكسُرُ مع التنوين، ودونه^(١).

وَيَّي: (بفتح فسكون)، بمعنى: أعجب.

قال تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَنْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٦٢].

في (وَيَكُنَّ) عدة آراء، أشهرها: أن (وَيَّي) كلمةٌ بمفردها، اسمٌ فعلٍ مضارع، معناه (أعجب)، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنا)، والكافُ للتعليل، والتقدير: أعجب لأن الله...

وعند الخليل وسيبويه، (كان) للتشبيه، دخلت عليها (وي)، ومن ذلك قولُ زيد بن عمرو بن نُفَيْل:

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَمَا بِنُكْرٍ
وَيَّي كَأَنْ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَسَبٌ يُحُ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ^(٢)

وقد ذكر محققُ الكتاب ما ذكره السيرافي في (ويكأن)، وهي ثلاثة أقوال^(٣):

- ما ذكر من رأى الخليل من أن (وي) كلمة تندم، يقولها المتندم لغيره، ومعنى (كان) التحقيق.

- تكون (ويك) موصولةً بالكاف، و(أن) منفصلة، ومعناها تقرير، وهو قولُ الفراء. وتكون كقولك: أما ترى؟

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٨.

(٢) الكتاب ١-١٥٥/الخصائص ٣-٤١. شرح ابن يعيش ٤ - ٧٦ / الدر المصون ٥ - ٣٥٤ / الصبان على الأشموني ٣٣-١٩٩.

(٣) يرجع إلى: الكتاب ٢ - ١٥٤، هامش (٦).

- (ويك) بمعنى (ويك)، و(أن) مفتوحة بفعل مضمر، والتقدير: ويك اعلم أن الله .

ومنهم من يرى أن (ويكأن) كلمة مستقلة بسيطة، معناها: ألم تر؟

واها، واهأ: بمعنى: أعجب .

ومنه أن تقول: واهأ لما فعلته!!

قَدْ، قَطْ، بَجَلٌ: بمعنى: اكْتَفَى، انتَه، يكفى. أسماء أفعالٍ في أحد أوجهها في التركيب، وهي تشترك في المعنى، وهو: اكْتَفَى، وتكون أسماء أفعالٍ إذا كان ما بعدها منصوبًا، فتقول: قَدْ عبدَ الله عشرةً جنيهاً، أو: قَطْ عبدَ الله، أو: بَجَلٌ عبدَ الله. فيكون كلٌّ من: قَدْ، وقَطْ، وبَجَلٌ اسمٌ فعلٍ مضارعٍ مبنياً، لا محل له من الإعراب، وفاعله: عشرةٌ، و(عبد) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

فإذا أوصلت بها ضميرَ المتكلم فإنه يجب أن يلحقَ بها نونُ الوقاية، فتقول: قَدْنِي، قَطْنِي، بَجَلْنِي. ويكون ضميرُ المتكلم مفعولاً به.

وإذا قلت: قَدَّكَ وَقَطَّكَ يكونان بمعنى: اكْتَفَى واته، ويكونان لازمين.

لكن لكل من الكلمات الثلاثة أوجهٌ أخرى في التركيب، حيث:

قد: تكون:

أ- اسمَ فعلٍ - كما ذكرنا - بمعنى: اكْتَفَى.

ب- اسمًا مرادفًا لـ(حَسَبَ)، ويذكر ابنُ هشام^(١) أنها -حيثلذ- قد تستعمل مبنيةً على السكون، حرصاً على بنائها، فتقول: قَدْ ريدَ جنيهُ. وتدخلها نونُ الوقاية للمحافظة على السكون، فتقول: قَدْنِي جنيهُ. وتكون (قد) في الموضعين مبتدأ، وهو مضاف، وما بعده مضافٌ إليه، و(جنيهُ) خبرُ المبتدأ.

وقد تستعمل معرفةً، فتقول: قَدْ ريدَ جنيهُ، بضم (قد)، وتقول: قَدِي، بدون نونِ الوقاية. كما تقول: حسبٌ. (بالضم)، وحسبى.

(١) معنى اليب ١ - ١٧٠

ج - حرفًا مختصًا بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الناصب والجازم وحرفي التنفيس. نحو: قد أفلح، وقد فعلت.

ومنه قولُ الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ^(١)

حيث (قد) الأولى اسمُ فعلٍ مضارع، مبنى لا محل له من الإعراب، والتقدير: يكفيني من نصر. .، والنونُ للوقاية، وضميرُ المتكلم مبنى في محل نصب، مفعول به.

وتحتمل كذلك - على تحليل ابن هشام السابق - أن تكون مرادفةً لحسب، على لغة البناء، ويكون مبتدأ، أما (قد) الثانية فليس فيها إلا مرادفتها لحسب، حيث عدمُ وجود نون الوقاية، وقد تحتملُ أن تكونَ اسمَ فعلٍ على حذفِ نونِ الوقاية للضرورة، أو على حذفِ الضمير، والياء الموجودة للإطلاق.

قط: تكون:

أ - اسمُ فعلٍ - كما ذكرنا - بمعنى أكتفى.

ب - اسمًا بمعنى (حسب)، حيث يجر ما بعدها، فتقول: قطُ عبدُ الله جنيه، ويكون مبتدأ.

ومنهم من يذهب إلى أن (قط) اسمٌ بمعنى (حسب)، أي: اكتفٍ، ولا يذكر غيره. فتقول: قطني، وقطني، وقطٍ بالكسرٍ للدلالةِ على الياء. وتقول: قطك، وقطك، وقطكما، وقطكم، وقطكن.

بجَل: تكون:

أ - اسمُ فعلٍ - كما ذكرنا - بمعنى أكتفى.

(١) الكتاب ٢ - ٣٧١ / أمالي ابن الشجري ١ - ١٤ / شرح ابن يعيش ٣ - ٧، ١٢٤ - ١٤٣ / شرح التصريح

١ - ١١٢ / الصبان على الأشموني ١ - ١٢٥.



ب - اسماً مرادفاً لحسب، فلا تلحقها نونُ الوقاية، تقول: بَجَلَى. ومنه قولُ الشاعر:

ألا إننى أفسرِبتُ أسودَ حالِكا ألا بَجَلَى من ذا الشرابِ ألا بَجَلَى
ج - حرفاً للجواب بمعنى (نعم) فى الطلبِ والخبر.

سرعان، وشكان (بتثيئِ الأول، فسكون)، بمعنى: سُرْع. وقد يكون واوُ الثانى همزةً (أشكان). وقد يكون معنى (وشكان) قرب. ذُكر فى المثل: سرعان ذَا إهالة^(١)، حيث (سرعان) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، واسمُ الإشارة (ذا) فاعلُه مبنى فى محل رفع، و(إهالة) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامة نصيبه الفتحة.

وتقول: وشكان (أشكان) ذَا خُرُوجا.

وقد يستعمل (سرعان) خيراً فيه معنى التعجب، ومنه قولهم: سرعاناً ما صنعتَه كذا، إى: ما أسرع ما صنعتَه. . (٢)

وقد يستعمل (وشكان) مصدراً، نحو: عجبت من وشكانِ ذلك، أى: من سُرْعته (٣).

بطآن، (بضم فسكون)، بمعنى: أبطأ، فيقال: بَطَّانَ هذا الأمرُ، فيكون (بطآن) اسمُ فعلٍ ماضياً مبنيًا على الفتح. فاعلُه اسمُ الإشارة (هذا). وقد يكون فيه معنى التعجب، فتقول: بطآنَ ذا خروجا، ويكون (خروجا) منصوباً على التمييز.

ويَهَا: (بفتح فسكون)، بمعنى: أغر، الإغراء هو التسليط، وهو راجع لمعنى اللصوق، وبعضهم يجعله اسم فعل لا نزجر، أو: أغر^(٤).

(١) المقصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٥.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥٠.

(٣) الموضع السابق.

(٤) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

ويذكرون من أسماء الأفعال التي وضعت كذلك من أول الأمر:

بَسٌ، (بفتح فتشديد بالكسر)، بمعنى: أرفق^(١). ويذكرون: قال أبو عبيدة: بَسْتُ الإبلَ وأبَسْتُها لغتان، إذا قلت لها: بس بس. وهذا صوت يُدعى به الغنم، وصوتٌ للراعى يسكن به الناقة عند الحلب، ولهذا فإننى أرى أنها اسمٌ صوتٍ للفعل المسمى به.

إِخْ، كِخْ، بكسر الهمزة والكاف، وتشديد الخاء مع الكسر، أو سكونها، بمعنى: أتكره.

ومنه أن الحسن أخذ تمرّة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال له رسولُ الله ﷺ - (كِخْ كِخْ)، حتى ألقاها من فيه. ويبدو أنهما اسما صوت.

لَعَا، (بفتح ففتح منون)، بمعنى: انتعش.

ومنه قولُ الأعشى:

فالسوطُ أدنى لها من أن أقولَ لَعَا^(٢)

والتنوينُ الموجود فيه للتكثير.

دَخَ، دَعَدَهَا، بمعنى: انتعش.

ثانيها ما نقل عن غيره،

من أسماء الأفعال المسموعة ما نُقل عن غيره، أى: إنه قبل أن يستخدم اسم فعلٍ كان يستعملُ فى التركيب غير ذلك، أى: إن معنى اسمِ الفعل اقترضه من التراكيب الأخرى، ولذلك فإنهم يطلقون عليه (المقول).

وقد يُسميه النحويون بالإغراء، حيث إنه يكون فى معنى الأمر أو النهى.

وهو قسمان:

١ - ما نُقل عن شبه جملة، وهو قسمان:

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

(٢) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١١٦٣ / تهذيب اللغة ٣ - ١٩٢.

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

ب - ما كان ظرفاً ومضافاً إليه .

٢ - ما نُقِلَ عن مصدرٍ .

١ - ما نقل عن شبه جملة:

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

تكون أسماء الأفعال في هذه المجموعة حرف جر ومجرورها، وقد قصره الجمهور على السماع، وأجازه الكوفيون بجميع الحروف، وما سُمع منه هو:
إِلَيْكَ، بمعنى تَنَحَّى.

فتقول: إِلَيْكَ عني، أي: تَنَحَّى عني، فيكونُ (إِلَيْكَ) اسمَ فعلٍ أمرٍ مبنيًا، لا محلَّ له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستتر، تقديره: أنت.
إِلَيَّ، أي: اَتَنَحَّى.

يُقال: إِلَيْكَ (أي: تَنَحَّى)، فيردُّ عليه: إِلَيَّ، (أي: اَتَنَحَّى)^(١) والفاعلُ ضميرٌ مستتر، تقديره: أنا. وقد يكون مسماء: تَنَحَّيْتُ.
عَلَيْكَ، أي: الزَمَ.

فيقال: عَلَيْكَ أَخَاكَ، أي: الزَمَ أَخَاكَ، فيكونُ (عَلَيْكَ) اسمَ فعلٍ أمرٍ مبنيًا، وفاعله ضميرٌ مستتر، تقديره: أنت، (أخا) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة.

وقد يُعدَّى بالباء، ومنه: عَلَيْكُمْ بِالصَدَقِ، وَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ.

والكافُ في كل هذا إما في محل جر بالحرف، وإما للخطاب فقط، وسواء كان هذا أم ذاك فإن اسمَ الفعل لا يؤدي إلا بالاثنتين معًا، والأرجحُ كونه مجرورًا بالحرف.

(١) ينظر: الكتاب ١ - ٢٥٠ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥٥ .



فالفاعلُ المأمورُ والفاعلُ المنهَى في هذا الباب يكونان مضمريْن .

يلح سبويه على أن يبين أن الكافَ والياءَ ليستا إلا للمخاطبةِ والتكلم وليستا فاعليْن، فيقول: «ويدلك على أنك إذا قلت: عليك فقد أضمرتُ فاعلاً في النية، وإنما الكافُ للمخاطبة؛ قولك: على زيداً، وإنما ادخلتُ الياءَ على مثلِ قولك للمأمورِ أولئى زيداً، فلو قلت: أنت نفسك لم يكن إلا رفعاً، ولو قال: أنا نفسى، لم يكن إلا جرّاً، ألا ترى أن الياءَ والكافَ إنما جاءتا لتفصلاً بين المأمورِ والأمرِ فى المخاطبة، وإذا قال: عليك زيداً فكانه قال له: انت زيداً، ألا ترى أن للمأمورِ اسمين، اسماً للمخاطبةِ مجروراً، واسمه الفاعلُ المضمّرُ فى النيةِ، كما كان له اسمٌ مضمراً فى النيةِ حين قلت: على»^(١).

على: أى، أولئى.

فتقول: علىّ هذا الأمر، أى: أولئيه، فيكون اسمُ الإشارةِ (هذا) مفعولاً به فى محل نصب باسمِ الفعلِ (علىّ)، وتلمس أن فى معناه التعدى إلى اثنين .
عليه، أى، ليَلْزَمْ.

حيث أجاز بعضهم إغراءَ الغائبِ، كما جار أمره. والأكثر على أن هذا شاذ، يذكر سبويه: «حدثنى أن سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً لئسنى، وهذا قليلٌ، شبهوه بالفعل»^(٢)، وعندما يجاز هذا التعبيرُ يكونُ الفاعلُ ضميراً مستتراً، تقديره: هو.

وحكى بعضُ اللغويين النصبَ بـ(كذلك)؛ بمعنى: دَع. ومنه قولُ جرير:

يَقُلْنَ وَقَدْ تَلَا حَقَّتِ الْمَطَايَا كَذَاكَ الْقَوْلَ إِنَّ عَلَيْكَ غَيْبًا

«أى: دَع القول، وهى مركبةٌ من كافِ التشبيه، واسمُ الإشارةِ، والكافُ بعدها للخطاب»^(٣) فيكون (القول) منصوباً على المفعوليةِ باسمِ الفعلِ (كذلك).

(١) الكتاب ١ - ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) الكتاب ١ - ٢٥٠.

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٨.

ب - ما نقل عن ظرف:

قصر بعضهم هذا على السماع، وهي تختص بظروف إمكانية، وهي:
دونك، أي: خذ.

فتقول: دونك الكتاب، أي: خذ الكتاب، فتكون (دونك) اسم فعل أمر مبني،
وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت. (الكتاب) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه
الفتحة. ويقال: أن معناه: خذ من تحت.

يُحكى أن امرأة من العرب قالت لابنتها:

وَفَيْشِيَّةٌ قَدْ اسْتَقَرَّ جَوْفُهَا

فقال لها:

دُونَكْهَا يَا أُمَّ لَا أَطِيقُهَا^(١)

فتكون (دونك) اسم فعل أمر مبني، وفاعلُه ضمير مستتر، و(ها) الغائية ضمير
مبنى في محل نصب، مفعول به.

عندك، أي: الزمه من قرب، أو: خذ، أو: إذا كنت تحنره من بين يديه شيئاً.
فتقول: عندك محموداً. (محموداً) مفعول به.

مكانك، أي: أثبت.

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ﴾
[يونس: ٢٨]. (مكانكم) اسم فعل أمر مبني، وفاعلُه ضمير مستتر تقديره: أنتم،
أما الضمير المذكور (أنتم) فهو ضمير مؤكد للفاعل المستتر، من أجل عطف الاسم
الظاهر (شركاء) عليه.

ومنه قول الشاعر المذكور سابقاً:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَشَأَتْ
مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(١) شرح الفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٩.



أى: أثبتى تُحْمَدَى.

وراءك، ويعنذك، أى: تأخر، أو: إذا كنت تُحذِّرُهُ شيئاً خلفه.

أمامك، وفرطك، أى: تقدّم، أو: إذا كنت تحذِّره شيئاً من بين يديه.

ملحوظة:

يختلف النحاة في الكاف الملحقة بالظروف السابقة، حيث يجعلها بعضهم في محل جر بالإضافة إلى الظروف، ويرى آخرون أنها دالة على الخطاب، وسواء كان هذا أم ذلك فالظرف وما ألحق به دالان بكماهما على اسم الفاعل ومعناه، فهما معاً اسمه. والأرجح كونه مضافاً إلى الظرف، كما رجحناه مجروراً بالحرف^(١) في القسم السابق.

٢ - ما نقل عن المصدرية:

أسماء الأفعال المتولدة عن مصادر يعنى أنها مصادر في الأصل الوضعي البنيوي لها، وفي الاستخدام اللغوي في التركيب، وهي تنقسم إلى قسمين بالنظر إلى فعل المصدر الذي نقل إلى اسم فعل، حيث إن الفعل قد يكون مستعملاً، وقد يكون مهملًا.

واسم الفعل الذي من مصدر مستعمل فعله هو:

رُوَيْدٌ (بضم ففتح فسكون ففتح)، أى أمهل. وهو متعد إلى مفعول واحد، فتقول: رُوَيْدٌ محموداً، حيث، (رُوَيْدٌ) اسم فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، (محموداً) مفعول به.

(ورويد) إذا كان اسم فاعل فإنه يكون مبنياً على الفتح.

وهو تصغيرٌ ترخيم عند البصريين للمصدر (إرواد)، وفعله (أرود)، وعند الفراء تصغير (رود)، وهو المهمل؛ لكنه لو كان بمعنى المهمل لكان لارماً. وجعل هذا الحذف والتخفيف بسبب تصغير الترخيم دليلاً على أنه قد خلع منه المصدرية، وبني كما أن فعل الأمر مبنى^(٢).

(١) يرجع إلى: المتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٢.

(٢) المتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠.



وقيل: إنه ليس منقولاً عن شيء، بل هو مُرتجَل؛ لأنه وأخواته لَمَّا كانت كالأعلام على الأفعال، وكان المرتجَلُ منها هو الغالب، كان حملُه عليها أولى^(١).

ومنه قولُ مالكِ بنِ خالدِ الهذلي، أو للمعطل:

رُويَدَ عليا جُددًا ما ثُدِيُ أمهم إينا ولكن بَغضُهم ممتاين^(٢)

حيث (عليا) مفعولٌ به لاسمِ الفعلِ (رُويَد).

يذكر سيويه: «وسمعا من العربِ مَنْ يقول: لو أردتِ الدراهمَ لأعطيتك رُويَدَ ما الشعرَ، كقول القائل: لو أردتِ الدراهمَ لأعطيتك فدَح الشعرَ»^(٣)، حيثُ (ما) زائدة، و(الشعر) مفعولٌ به لرُويَد، (وهو) اسمُ فعل، بدليلِ بِنائه على الفتح.

قد تدخله كافُ الخطاب، وتتوافقُ مع المخاطبِ نوعًا وعددًا، فتقول: رويدك، يا محمد، بفتحِ الكاف، رويدك يا فاطمة. بكسرِ الكاف، رويدكُما، رويدكُم، رويدكُن.

ويختلف النحاةُ فيما بينهم في هذه الكافِ، حيث يذهب بعضهم إلى أنها في محل رفع، وآخرون يذهبون إلى أنها في محل نصب، ويذهبُ سيويه إلى أنها حروفٌ للدلالةِ على تخصيصِ المخاطبِ^(٤) أو المأمور. وهذا الرأي هو الأرجح؛ لأن اسمَ الفعلِ بمثابةِ الفعلِ وبمترلته، والفعلُ لا تصحُّ إضافته؛ لأنه نكرةٌ لا يفارقه التكرير^(٥).

فإذا عطفتَ على فاعلِ (رُويَد) ذَكَرْتَ الضميرَ الفاصلَ أو المؤكد، فتقول: رويدكم أتم وعبدُ الله، رويدك أنت وصديقك.

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠١٦.

(٢) الكتاب ١ - ٢٤٣ المتخذ في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠ شرح ابن يعيش ٤ - ٤٠.

عليا: قبيلة، جُددٌ: قطع، الثدى: كتابة عن القرابة.

(٣) الكتاب ١ - ٢٤٣.

(٤) الكتاب ١ - ٢٤٤، ٢٤٥.

(٥) المتخذ في شرح الإيضاح ١ - ٥٧١.

وإذا أكدته بالنفسِ أو العينِ ذكرتِ الضمير، فتقول، رويدكم أنتم أنفسكم.

وإذا لم يكنْ (رُويد) اسمَ فعلٍ فإِنَّه يكون معرباً، ويستعمل في التركيبِ كما يأتي:

- أن يكونَ مصدرًا بمعنى: إرواد، ويكون قائماً مقامَ الفعل، فتقول: رويداً محموداً وتقديره: أروذ محموداً رويداً، فحذف الفعلُ، وأقيم المصدرُ مقامه ويكون (محموداً) مفعولاً به للمصدر، يلاحظ الفرق بين (رويد) المبنى، وهو اسمُ فعل، و(رويداً) المعرب، وهو مصدر.

ومنه قولُ وداك بن ثميل المازني:

رُويداً بنى شيبانَ بعضَ وعيدِكم تلاقوا غداً خيلى على سَفوان^(١)

حيث (رويداً) مصدرٌ أقيم مقامَ فعله، وهو منصوبٌ.

وفيه رواية (رويد) بدونِ تنوين، وحيثُذَّ يُحتمل أن يكونَ اسمَ فعل مبنياً، و(بنى) منصوب به.

فإذا كان (رويداً) مصدرًا فإنك تفرده وتضيفه، فهو كائناً المصدر^(٢). فتقول: رويدك نفسك^(٣)، بجر (نفس) على أنه توكيدٌ للكافِ المضافِ إلى (رويد).

- أن يكونَ صفةً، كقولك: ساروا سيراً رويداً، ضَعَه وضَعًا رُويداً. حيث (رويداً) في الموضعين نعتٌ لما قبله، وهو من قبيلِ النعتِ بالمصدرِ، كما يقال: رجلٌ عدلٌ... تلاحظ إعرابه.

- أن يكونَ حالاً، كما تقولُ: ساروا رويداً، أى: مُرودين، فتكون (رويداً) حالاً منصوبةً.

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠١٧ شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٤١ الحماسة للمروقي ١٢٧ المحتب ١ - ١٥٠ / لسان العرب، مادة: (رود).

(٢) يرجع إلى: المقتضب ٣ - ٢٠٩، ٢٧٩.

(٣) الكتاب ١ - ٢٥١.

www.alukah.net
فإذا قدرته: ساروا سيراً رويداً^(١)، فإن (رويداً) تكون نائبة عن المصدر منصوبة. وعند سيبويه تكون حالاً^(٢).

وتقول: أودى الواجب رويداً، أى: مروداً. .. بمعنى: متمهلاً.

ملحوظة:

إذا قلت: رويدك أحمد، فإن (رويد) فى مثل هذا التركيب تحتمل:

- أن تكون اسم فعل مبني لا محل له من الإعراب، وفيه فاعل ضمير مستتر، تقديره: أنت، والكاف حرف خطاب، لا محل له من الإعراب، (أحمد) مفعول به لاسم الفعل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ولا ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف.

- أن تكون مصدرًا مضافًا إلى فاعله منصوبًا، والكاف ضمير مخاطب مبني فى محل جر بالإضافة، وهو الفاعل، وتكون (أحمد) منادى مبني على الرفع فى محل نصب، والتقدير: يا أحمد.

وقد يكون اسم الفعل متقولاً عن مصدر فعله مهمل، وهو:

بله، بفتح فسكون ففتح، بمعنى: اترك، أو: دَع.

فيقال: بله ما يشغلك الآن، أى: دَع ما يشغلك، ويكون (بله) اسم فعل أمر مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وأما (ما) فهو اسم موصول مبني فى محل نصب، مفعول به لاسم الفعل، وصلته جملة (يشغلك).

قد يُجرُّ ما بعد (بله)، فتقول: بله زيد، فيكون مصدرًا عند سيبويه^(٣)، مضافًا إلى مفعوله، ويكون حرف جر عند الأخفش، والجمهور على ما ذهب إليه سيبويه.

وقد يرفع ما بعد (بله)، فتقول: بله زيد، والمعنى: كيف زيد؟، وتكون جملة اسمية، من خير مقدم، ومبتدأ مؤخر^(٤).

(١) يرجع إلى: التسهيل ٢١١.

(٢) الكتاب ١ - ٢٤٤.

(٣) الكتاب ٤ - ٢٣٢.

(٤) شرح التصريح ٢ - ١٩٩.

ومنه يتبين لنا أن(بَلَّه) تستخدمُ في التركيبِ على ثلاثةِ استعمالاتٍ:

- أن يكونَ اسمَ فعلٍ متعدياً، اسماً لفعلٍ الأمرِ المهملِ الذي هو مرادفٌ لفعلِ الأمرِ المستعملِ: دَعَّ ويكون مبنياً، وما بعده منصوباً.
- أن يكون مصدرًا مرادفًا للتركِ، فيكون مضافًا إلى مفعوله.
- أن يكونَ مرادفًا لـ(كيف) الاستفهامية.

وقد جاء على الاستعمالاتِ الثلاثةِ قولُ كعبِ بنِ مالك:

تَذرُّ الجماجمَ ضاحِحياً هامأتها بَلَّهَ الاكفَ كأنها لم تُخلَقِ^(١)
بنصبِ(الأكف) على المفعوليةِ لاسمِ الفعلِ(بَلَّه).

ورويت بالجر - كذلك - على أن(بَلَّه)مصدرٌ، والاكف مضاف إليه، في محل نصبٍ على المفعولية.

ومن رواها بالرفعِ فإنها تُخرَجُ على أنها استفهامية، وتكون مع (بله)جملةً استفهامية، وهو شاذ.

ثالثها: ما كان قياسياً؛ وهو ما كان على وزن (فَعَالٍ)،

ذكرت أسماءُ أفعالٍ على وزنِ فَعَالٍ، بفتحِ ففتحِ طويلِ فكسرٍ بدونِ تنوين، فيكون مبنياً على الكسرِ.

ويُنَى من الفعلِ الثلاثيِ التَّامِّ المُتصَرِّفِ، والجمهورُ على أنه ينقاسُ من كلِّ فعلٍ توافرت فيه هذه الشروطُ، فيدلُّ على الأمرِية.

وقد يطلق على هذا النوع من اسمِ الفعلِ (المشتق).

تقول: دَرَاكَ، أَى: أَدْرِكَ. نَزَالَ، أَى: انزَلَ. لَحَاقِ: الحَقُّ. خَرَاجِ، أَى: اُخْرَجِ.

(١) الكامل ١ - ٦٨ / شرح الشذور ٤٠ / الجني الثاني ٤٢٥ / شرح التصريح ٢ - ١٩٩ / الأثمنوني على الصبان ٣ - ٢٠٣.

ومنه قولُ أبي النجم العجلي:

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ^(١)

أى: احذَرُ من أرمَاحنا، فيكون(حذار) اسمَ فعلٍ أمر، مبنياً على الكسر، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت.
وقولُ رؤبة:

نظَارٍ كَى أَرْكَبَهَا نَظَارٍ^(٢)

أى: انتظر حتى أركبها.

وقولُ الطفيلِ بنِ يزيدِ الحارثي:

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاقِهَا^(٣)

أى: اتركها. (ترك) اسمُ فعلٍ أمر مبنى لا محل له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت، وضميرُ الغائبة مبنى محل نصب مفعول به.
وقولُ الشاعر:

مَتَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا^(٤)

أى: امنعها.

وهكذا يمكنُ بناءُ اسمِ فعلٍ على وزنِ (فَعَالٍ) مبنياً على الكسرِ من كلِ فعلٍ ثَلَاثِي تامٍّ متصرفٍ.

لكن من النحاة - وعلى رأسهم المبرد - مَنْ لا يميزون القياسَ فى ذلك، ويقصرونه على ما هو مسموع.

(١) الكتاب ٣ - ٢٧١ / شرح الشذور ٩٠.

(٢) الكتاب ٣ - ٢٧١ / المقتضب ٣ - ٣٧٠ / أمالي ابن الشجرى ٢ - ١١٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٠ / المقتضب ٣ - ٣٦٩ / أمالي ابن الشجرى ٢ - ١١١، ١٣٥ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٠.

٥٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٣.

(٤) الكتاب ١ - ٢٤٢ / ٣ - ٢٧٠ / ابن الشجرى ٢ - ١١١ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥١ / شرح ألفية ابن معطى

٢ - ١٠٢٣. الأرياع: جمع ربيع، وهو ولد الناقة الذى تلده فى الربيع.

لكن لهذا الوزن استعمالات أخرى في التركيب، لا يكون فيها اسم فعل، حيث لا يُسمَّى بها الفعلُ في حديثه وزمنه وتضمنه فاعلاً مستتراً أو ظاهراً، وفي عمله، فلا يكون معناها فعلاً - كما ذكرنا - في القسم السابق، ويكون لها مواقعها الإعرابية من الفاعلية والمفعولية والابتدائية والجر. إلخ، ويلزم أحدها حرف النداء.

ويستعمل هذا الوزن في التركيب على أربعة أوجهٍ أخرى، غير ما ذكرناه من الوجه السابق. وهي:

١- أن تكون اسماً للمصدرِ علماً عليه، مثل:

فَجَارُ، أى: الفجور وهو معدولٌ عن فجرة، علماً على الفجور.

بَدَأَ: بمعنى متبدة أو التبدد. جماد: بمعنى الجمود.

يَسَارٍ: بمعنى المسيرة. حماد: بمعنى المحمدة.

بَوَارٍ: هلاك.

وهذه ليست من أسماء الأفعال؛ لأنها تقع فاعلةً ومفعولةً، وغير ذلك.

٢ - أن تكون صفةً مذمومةً لمؤنثٍ بعد نداءٍ مذكورٍ أو مقدرٍ، وهذا المثال فيه

معنى المبالغة في الصفة. نحو:

يا فساقٍ: أى: يا فاسقةً. يا فَجَارٍ، يا خَبَاتٍ.

ومنه قولُ الحطيئة:

أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ نُسَمَ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ^(١)

لكاع أى: لثيمة.

(١) شرح ابن بعيش ٤ - ٥٧.

(لكاع) منادى مبنى في محل نصب، وجملة النداء في محل نصب مقول لقول محذوف، وجملة القول في محل رفع، غير المبتدأ (تعبيدة). والجملة الاسمية في محل جر، نعت لبيت.



ومنها: يَحَبَّاقِ (الحبِق: الضرط) يا حنَّاقِ. (من معنى البخل)، وقيل:
ياخزَّاقِ، بالخاء من القدر. يادقَّار: من التَّن، والدنيا كتونها أم دفار ذمًا لها -
يارطَّاب، ذم للأمة رطبة الفرج.

يا خضاف، من الحبق، وهو الضرط.

وهذه ليست اسمَ فاعلٍ حيث إنها تلزمُ النداء. إن كان مذكورًا، وإن كان
مقدَّرًا.

٣- في غير النداءِ دلالةٌ على المبالغة.

وردت صفاتٌ على مثالِ (فَعَال) دلالةً على المبالغة في الصفة، وقد خرجت
مخرجَ الأعلام، فلذلك كانت معارفَ على هذه الصفات، وهي مبنيةٌ على الكسر،
منها^(١):

- حَلَّاقٍ وجبَّاذٍ للمنية.

- ضَرَّامٍ للحربِ، وهو من تأجج النار.

- جَدَّاعٍ، وكلاحٍ، وأزَّامٍ للسَّنةِ المجذبةِ الشديدة.

وهو من جدِّع المال وذهابه، وهو من العبوس والتكشير عن الأثياب، ومن
الأومة الشديدة.

- حَنَّاذٍ للشمس، وهو من شدة الحر وإحراقها.

- بَرَّاحٍ للشمس، من البوارح، وهي الرياحُ الحارة.

- سَبَّاطٍ للحمى، من الانبساطِ لثلثةِ الضربِ والتألم.

- طَمَّارٍ للمكانِ المرتفع، من الطمور، وهو شبهُ الثوبِ نحوَ السماء، وقد
يعرب.

- بنات طَمَّارٍ، وهي الدواهي.

(١) شرح الفصل لابن يعيش ٤ - ٥٩.



- حَدَاد، تقال للرجل الذي يكره طلعتة، وهو من المنع.
- كَرَارٍ، خرزة للسحر. من الكَر، أى: الرجوع.
- فَشَاشِي، للداهية. وفي المثل: فشاشِ فُشِيه من استه إلى فيه، أى: استخراجى كل ما عنده.
- قَطَاطٍ، أى: حسي، من القَط، وهو القطع.
- بَلَالٌ، أى: بالة، من الرطوبة.
- صَمَامٌ، للداهية. من الصَّم وهو الشدة.
- وَقَاعٌ، وهى سمة: دائرة على الجاعرتين، أو دائرة واحدة يكرى بها جلدُ البعير، من الوقعة، وهى نُقْرَةٌ فى متن حجرة يُسْتَنْقَع فيها الماء.
- وهذه ليست أسماء أفعال حيث تقع فاعلة ومفعولة وغير ذلك.
- ولكن يلحظ أنها جميعاً فيها معنى صفة الذم، ولذلك فهى تشارك القسم السابق لها فى الدلالة، ولكنهما يختلفان فى التركيب، حيث إن السابق يلزم النداء، وليس النداء للثنائي لازماً، كما أن الثانى له مواقعه الإعرابية من الرفع والنصب والجر، لكن السابق مقيد بالنداء.
- ٤- العلمُ المؤنثُ المعدولُ عن (فاعلة) إلى (فَعَالٍ): أسماء هذا القسم على وزنِ (فَعَالٍ)، وهى أعلامٌ على الإنسانِ، ليس فيها معنى الوصفية كالسابقِ، وإنما هى خاصةٌ بالعلمية، ومنها:
- حَدَامٌ، اسمُ امرأةٍ من الخدم، وهو القطع.
- قَطَامٌ، اسمُ امرأةٍ من القطم، وهو العض، وقطعُ الشئِ بمقدم الفم.
- غَلَابٌ، من أسماءِ النساء، من الغلب.
- بَهَانٌ، اسم امرأة، أى: ضحافة طيبة الأرج.
- سجاج، اسم امرأة متبنة فى زمنِ مُسَيْلَمَةَ، وجه أسجح، أى: حَسَنٌ مستقيم الصورة.

- كَسَاب، وَخَطَاف، لَكَلِيْن. من الكسب والخطف.
- قَتَام، وَجَعَارٍ، وَقَشَاح، من أسماء الضبِّع.
- حَصَاف، اسم فرس، من السرعة.
- عَرَار، اسم بقرة، من العرة، وهو السلح = كثرة الروث.
- ظَفَّار، اسم بلد، من المظمن من الأرضِ ذى النبات.
- مَلَاع، اسم هضبة، من المليع، أى: المقارة لا نبات فيها.
- مَنَاع، اسم هضبة شاقة المنع، وهو الشدة.
- شَرَّاف، اسم لَأَرْض، من جبل مشرف، أى: عال.
- لَصَاف، أرض من منازل بنى تميم، من اللصف، وهو ضربٌ من التمر، أو نبت يشبه الخيار.
- حضار: اسمٌ نُجم بالقرب من سهيل.
- هذه الأسماء الأعلامُ على الإناثِ التى تكون على وزنِ فعَالٍ يعاملها العربُ على وجهين:
- أولهما: البناءُ على الكسرِ مطلقًا، وهذا ما يذهبُ إليه أهلُ الحجاز.
- والآخر: ما يذهبُ إليه بنو تميم، حيثُ يَتَّوْنُ على الكسرِ ما كان مختومًا منها بالراء، مثل: سفار، وبار، حضار، عرار. . .
- أما ما كان مختومًا بغيرِ الراءِ فإنهم يَمْنَعُونَهُ من الصرفِ.
- ومِنْ بنى تميمٍ مَنْ يَمْنَعُ هذه الأعلامَ من الصرفِ مطلقًا.
- ما جاء معدولًا من الفعلِ الرباعى:
- مما ذكره النحاةُ من أسماءِ الأفعالِ:
- قَرَقَرًا، بفتح فسكونٍ ففتح طويلٍ فكسر، بمعنى: قَرَقَرًا، أى: صوتٌ، وقد وَرَدَ فى قولِ أبى النجم العجلى:



قالت له ریح الصَّبَا قَرَقَارٍ واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ^(١)

أى: صوت، فيكون(قرقار) اسم فعل أمر مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت.

عَرَعَارٍ، بمعنى: العَبُّ، وورد في قولِ النابغة:

مُتَكَتَّفَى جَنبَى عُكَاطَ كَلَيْهِمَا يَدْعُو وَيَدَهُمْ بِهَا عَرَعَارٍ^(٢)

أى: العَبِ العَرَعَرَةَ، وهى لعبةٌ للصبيان.

يذكر سيبويه فيها:

«وأما ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة فقوله:

قالت له ریح الصَّبَا قَرَقَارٍ

فإنما يريد بذلك: قالت له: قَرَقَارٍ، وهى لعبةٌ، وإنما هى من عرعت^(٣).

ولكن من النحاة - وعلى رأسهم المبرد - من ينعون كونها اسمى فعل، ويجعلونها اسمين لحكاية المرور من صوت الصبيان فى عَرَعَارٍ، كما يقال: غاق غاق فى حكاية صوت الغراب^(٤).

لكن الجمهور على أنهما اسمى فعل؛ وليس باسمى صوت؛ لأن حكاية الصوت لا يخالف الأول فيها الثانى.

أقسام اسم الفعل من حيث الدلالة الزمنية

نعلم أن الفعل ينقسم إلى ثلاثة أنواع: ماضى، ومضارع، وأمر، وكل نوع يدل على زمنٍ خاص به، فالماضى ما دلَّ على ما مضى من الزمان، أما المضارع فإنه

(١) الكتاب ٣ - ٢٧٦ / الفصل ٧٤ / شرح الفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٣ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥١ / الصبيان على الأشموني ٣ - ١٦٠.

(٢) ديوانه ١٠٢ / الخصائص ٣ - ٦٠ / شرح الفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٤ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٢ / الصبيان على الأشموني ٣ - ١٦٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٦.

(٤) شرح الفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٤.



يدلُّ على الزمنِ الحالي، وقد يدلُّ على المستقبلِ بقرائنِ دالة، أو ضمائمِ دالة، وقد يدلُّ على الماضيِ بضمائمٍ أخرى دالةٍ على ذلك، وأما الأمرُ ففيه زمنُ الاستقبالِ.

كذلكم اسمُ الفعلِ يدلُّ على الماضيِ والمضارعِ والأمر، وفيه الجوانبُ الدلاليةُ نفسها التي تكون للفعلِ المُسمَّى به، إلى جانبِ المبالغة. فشأنُ اسمِ الفعلِ في زمنه شأنُ الفعلِ الذي يدلُّ على معناه، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: ما يدلُّ على الأمرِ

ويكون فيه معنى الاستقبالِ، وهذا القسمُ هو الغالبُ في أسماءِ الأفعالِ، ومنه:

- كلُّ ما نُقلَ عن غيره، سواءً أكان منقولاً عن شبهِ جملة، أم عن مصدرٍ فعله مستعمل، أو مصدرٍ فعله مهمل. ما عدّاً (إلى)؛ لأنه بمعنى المضارعِ ومثالُ ذلك: إيلك، أي: تنحُّ، فيكون اسمَ فعلٍ أمر، مبنياً لا محل له من الإعراب.

دونك، أي: خذ، فيكون اسمَ فعلٍ أمر.

رويد، أي: أمهل، فيكون اسمَ فعلٍ أمر.

بله، أي: اترك، فيكون اسمَ فعلٍ أمر.

- وكذلك كلُّ ما كان قياسياً فإنه اسمُ فعلٍ أمر، وهو المقيسُ على وزنِ (فعل)، دالا على الأمر، مبنياً على الكسرِ من كلِ فعلٍ ثلاثي تام متصرف.

مثال ذلك: حدار، أي: احذر، فيكون اسمَ فعلٍ أمر.

كذلك: سماع: اسمع، تراك: اترك، متاع: امتع... إلخ.

وما كان مشتقاً من الرباعي فيه زمنُ الاستقبالِ؛ لأنه يكون اسمَ فعلٍ أمر، وما سمع هو: قرقار، أي: قرقر، عرعار، أي: عرعر، العب لعبة العرعة.

- وما وضع من أولِ أمره من أسماءِ الأفعالِ وهو دالٌّ على الأمرِ، نحو:

صه، مه، إيه، ها، هاك، هاء، هاءك، أيها، هلم، تيد، تيدخ، هيت، هيا،

أمين، حييل، ويها، بس. وكذلك: حي، هل.



ومنه: وَيَ، وَاها، وَا، أَفَ، هاء، بَجَلْ، إِخْ، كَيْخْ، أَوْهَ، قَدْ، قَطْ، وَاها.

ومما نُقل عن غيره وهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ (إِلَى)؛ لأنه رَدُّ على القولِ: إِيَّاكَ، بمعنى: تَنَحَّ، فيردُّ على ذلك بالقولِ: إِيَّيَّ، أى: أَتَنَحَّى. فيكون مضارعاً.

تلحظ أن ما يدلُّ على المضارع كلها أسماءُ أفعالٍ مترجمة، ماعدا (إِلَى) فهو منقول.

ثالثاً، ما يدل على الماضي:

وهذا القسمُ قليلٌ بين أسماءِ الأفعالِ، ومنه: هِيهَاتَ، شَتَانِ، سَرَعَانَ، وَشُكَّانَ بَطَّانَ.

وكلُّها أسماءُ أفعالٍ مترجمة.

أقسام اسم الفعل - أسلوبياً

تتنوع أسماءُ الأفعالِ بين نوعي الأسلوب: الإنشائي والخبري، وهى إلى الإنشائي أكثرُ ميلاً واستعمالاً، وإلى الأمرِ منه أكثرُ وأكثرُ، يذكر ابنُ يعيش فى ذلك: «أسماءُ الأفعالِ الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأن الغرضَ منها مع ما فيها من المبالغةِ الاختصارُ، والاختصارُ يقتضى حذفاً، والحذفُ يكون مع قوة العلمِ بالمحذوفِ، وهذا حكمٌ مختصُّ بالأمر لما ذكرناه؛ لأن الأمرَ يُستغنى فيه - فى كثيرٍ من الأمرِ - عن ذكرِ الفاظِ أفعاله بشواهدِ الأفعالِ، والخبرُ ليس كالأمرِ فى ذلك، فلذلك قلَّ فى الخبرِ.....» (١).

وإذا عدنا إلى تقسيمِ أسماءِ الأفعالِ من حيثُ الدلالةُ الزمنيةُ نجد أن:

ما ذكر منها دالاً على الأمرِ فهو إنشائي أمرى.

وما ذكر منها مضارعاً أو ماضياً فهو دالٌّ على الخبرِ.

(١) شرح المفصل ٤ - ٣٥.

أسماء الأفعال إما هي أسماء مُسميات هي أفعال، فهي نائبةً مناب الأفعال، ولما كانت الأفعال منها ما هو متعد، ومنها ما هو لازم، كانت أسماء الأفعال كذلك، وذلك بحسب مسماها من أفعال إن متعد، وإن لازم.

من التعدى من أسماء الأفعال، فيتجاوز فاعله إلى مفعول:

(رويد)، بمعنى أمهل، حيث تقول: رويد محموداً، فيكون محموداً مفعولاً به.

- وقالوا: تيد ريداً، بمعنى (رويد) فيكون متعدياً ومنه: ويها (أخر).

- ومنه هاء، وها، (خذ)، حيهل، في أحد استعمالاته - بمعنى: إيت، بله (دع)، عليك (الزم)، على (أولني)، وهذا فيه معنى التعدى إلى مفعولين.

- وزن (فَعَال) من الفعل الثلاثي التام المتصرف التعدى، نحو: دراك (أدرک)، كَتَابِ (اكتب)، تَرَكَ (اترك)، مَنَعَ (امنع) ...

وتقول مُعدياً اسم الفعل:

حيهل الثريد، عليك هذا الصديق. ومنه قوله تعالى: ﴿هَازِمٌ أقرءُوا كِتَابِيهِ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقول الشاعر السابق:

تراكها من إيل تراكها.

وقوله:

مناعها من إيل مناعها. . .

وأن تقول: دراك السيارة. بله تلك السفسة في الكلام. على هذا الأمر.

من اللازم من أسماء الأفعال، فلا يتجاوز فاعله إلى مفعول به،

- صه، مه، إيه، هيت، هل، هيك، قذك، قطك، شتان، هيات، إليك، أف، أوه، وي، وها، قد، قط، بجل، سرعان، وشكان، بطان، بس. إخ، كخ، قرقار، عرعار، لعا، دع، دعدعا.

- ومنه ما كان على وزنِ (فَعَال) من فعلٍ ثلاثي تام متصرفٍ لازم، نحو: نَزَلَ، خَرَجَ، فَرَّاحَ.

ويجعل النحاة اسمَ الفعلِ (آمين) مما هو لازم؛ ولذلك فإنهم يجعلون أسماءَ الأفعال تأخذ حكمَ الأفعال التي توافقتُها معنى في التعدى واللزوم، ويقرون ذلك بالقيد (غالباً)، احترازاً من اسمِ الفعلِ (آمين)، فهو بمعنى: استجب، وهذا متعدٌ، فنقول: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ دَعَاءَنَا، ولا يقال: آمينَ دَعَاءَنَا^(١).

من أسماء الأفعال ما يتعدى تارةً بنفسه، ويتعدى أخرى بواسطة الحرف، ويختلف لذلك دلالتُه، فحرفُ الجر يحدد معنى اسمِ الفعلِ، وهو.

- حَيْهَلٌ: حيث يقال:

- حَيْهَلِ الطَّعَامَ، أى: ائتِ الطَّعَامَ.

- حَيْهَلِ عَلَى الخَيْرِ، أى: أَقْبِلْ عَلَيْهِ.

- حَيْهَلِ بِالكتابِ، أى: عَجِّلْ بِهِ.

- حَيْهَلِ إِلَى المحاضرةِ، أى: أَقْبِلْ إِلَيْهَا.

هَلْمٌ: حيثُ: قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْمْ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَمٌ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠] فتعدى اسمُ الفعلِ (هلم) بدون حرف، و(شهداء) مفعوله.

وقال تعالى: ﴿هَلْمْ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. فتعدى اسمُ الفعلِ (هلم) بحرفِ الجرِ (إلى)، ومنهم من يرى أنه عدى هنا بنفسه، ويقدر: هلموا إلينا بالقول: قَرَّبُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَيْنَا^(٢).

أقسام اسمِ الضلع من حيث ظهورِ الفاعلِ وإضماره

من أسماء الأفعال ما يجب أن يُضْمَرَ فاعلُه، فلا يظهر:

وهي:

رُوِيْدٌ: رُوِيْدُكَ، الكافُ للخطاب، وليست اسماً، هاؤمٌ، حَيْهَلٌ، بَلَهٌ، صَهٌ،

(١) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٠.

(٢) الدر المصنوع ٥ - ٤٠٧.



مَهْ، هَيْتَ، هَلْ، هَيْكَ، هَيْكَ، إِيهَ، هَيْأَ، آمِينَ، هَيْهَاتَ، أَفَ، أَوْهَ، هَلْمَ،
الحجازية، هَا، هَاءَ، هَاكَ، هَامَكَ، حَىَّ، هَلَا، قَدْ، قَدْكَ، قَطْ، قَطْكَ (الكاف
حرف خطاب لا محل له من الإعراب).

وكذلك كلُّ ما هو منقولٌ عن غيره: شبه جملة، أو مصدر، وهي: عَلَيْكَ،
عَلَىَّ، إِلَيْكَ، إِلَيَّ، عَلَيْهِ. دونك، وراءك، أمامك، الكاف على الأرجح في محل
خفضٍ بما قبلها. وكذلك الياءُ في (إلى) والهاءُ في (عليه).

وكذلك كلُّ ما كانَ اسمَ فعلٍ على وزنِ (فَعَالٌ)، نحو: نَزَالَ، تَرَكَ، عَرَّافٍ،
عَدَّادٌ.

ومنه قولُ الشاعر:

فأَوْهٍ لَذِكْرَها إِذَا مَا ذَكَرْتُها وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِ يَبْتِنَّا وَسَمَاءِ (١)

(أَوْهٍ) اسمُ فعلٍ مضارعٌ مبني على الكسر، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنا.
وقولُ ابنِ هرمة:

يَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَى الحُدَاةُ بِهِ مَشَى الجِرَادِ فَبَلَهَ الجِلَّةَ النُّجَبَا (٢)

(بَلَهَ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، وفاعله ضميرٌ مستترٌ، تقديره: أنت، (الجللة) مفعول
به منصوب.

قال الكمي:

نَعَاءٍ جِذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدُّعَائِمِ الأَصْلِ (٣)

(نَعَاءٍ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني على الكسر، بمعنى: انع، وفاعله ضميرٌ مستترٌ،
تقديره: أنت.

(١) شرح ابن عيش ٤ - ٣٨.

(٢) السابق ٤ - ٤٩.

(٣) الكتاب ٢ - ٢٧٦ الإنصاف ٥٣٩ / شرح ابن عيش ٤ - ٥١.

وهو: هيهات، شتآن، سرعان، وشكان وأشكان.

يقال: هيهات زيد، أى: بُعد زيد كل البعد، فيكون (زيد) فاعلاً.

ومنه قول الشاعر (جرير):

هَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مَبَارَكَةً مِنَ الْيَامِ (١)

(منزل) فاعل (هيهات).

وقول البعيث:

وَشَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ أَمِيَّةٌ فِي الرِّزْقِ الَّذِي يَنْقَمُ

حيث (ما) اسمٌ موصولٌ مبني في محل رفع، فاعل شتان، وشبه جملة (بيني) صلة الموصول.

وقولهم: سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةَ. (ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع، فاعل (سرعان)، و(إهالة) تمييز منصوب.

ومثله: وشكان ذى إجابة. أى: سرعت هذه إجابةً

أقسام اسم الفعل من حيث التنكير والتعريف

أسماء الأفعال تكون نكرة ومعرفة، فإذا أريد تنكيرها نُوتت، وإذا أريد بها التعريف أُزيل منها التنوين، وهذا هو القياس.

فالتنوين علم النكرة، وسقوطه من اسم الفعل يجعله معرفة، (فصه) - بالسكون - معرفة. وصه - بالتنوين - نكرة، وكذلك: مه، ومه.

وقد ذكر ابن مالك القاعدة لذلك في قوله:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيْنُ

(١) شرح ابن عيشر ٤ - ٣٦.

فما نَوَّنَ منها فهو نكرةٌ، ومالم يَنَوَّنْ فهو معرفةٌ، وهذا ما يذهب إليه جمهورُ النحاة، وقيل: كلُّها معارفٌ تعريفٌ عَلمَ الجنس.

نجد أن أسماءَ الأفعالِ تُستعملُ في التركيبِ - من حيثِ التعريفِ والتكثيرِ - على ثلاثةِ أضربٍ^(١)، وأذكرُها - هنا - تبعاً لما سُمِعَ في كل منها من لغاتٍ، قد تخرج بأحدِها من البناءِ إلى التنوين، فقد راعيتُ ذلك كُلَّهُ في هذا التقسيم:

أ- ما لا يستعمل إلا معرفةً:

نحو:

بله (دَع)، وآمين (استجب)، لم يسمع فيهما التنوينُ.

وكذلك: شَتَان، هَلْمُ، حَيٌّ، هَلَا (هَلْ)، هَيْتَ، هَا، هَاءَ، تَيْدٌ، تَيْدَخَ، أَوْهَ، قَدْ، قَطٌ، بَجَلٌ، سرعان، وشكان، بَطَان، بَسَ. إِخٌ، كِخٌ.

وما كان مقيساً، نحو: نزال، سماع. ... أو متقولاً.

ب- ما لا يستعمل إلا تكرةً، ويكونُ منوناً:

نحو:

- إيهاً (انكف)، لم يرد إلا منوناً بالفتح، للفرق بينه وبين إيه (رد من ..).

- ويهاً (أسرع وعجل).

ومنه قولُ الشاعر:

وجاءت حوادثُ في مثلِها يُقالُ لِثَلَى وَيَهْأَفْلُ

وقولُ الآخر:

وهو إذا قيل له وَيَهْأَفْلُ فإِنَّه أَحْرَبُ به أن يَنْكَلُ

- وإهاً (أعجب)، ومنه قولُ أبي النجم أو رؤبة:

(١) يرجع في ذلك إلى شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٧٠.



وَأَمَّا لِرَبِّي ثُمَّ وَأَمَّا وَأَمَّا يَأَلِيَتْ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَا

بِشْمَنِ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

- لَعَا (انتعش).

ج- ما يستعمل نكرة ومعرفة:

فإذا أردت تنكيره نوتته، وإن قصدت به معنى التعريف أسقطت منه التنوين،
نحو:

إِيه، وإِيه، وَصَه، وَصَه، وَمَه، وَمَه، وَغَاق، وَغَاق، وَأَفْ، وَأَفْ، فَكَلُّ أَوَّلِ
مِنْهَا غَيْرُ مَنْوِنٍ؛ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ التَّعْرِيفَ، وَكُلُّ ثَانٍ مِنْهَا مَنْوِنٌ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ التَّعْرِيفُ.
وكذلك: هِيَهَاتَ، هِيَهَاتَا، وَأَهَا، وَأَهَا، حِيَهْلٌ، حِيَهْلَا.

ملحوظات:

أولاً: بناء أسماء الأفعال:

كلُّ أسماءِ الأفعالِ مبنيةٌ ، وَيُرْجَعُ النِّحَاةُ بِنَاءِهَا لِلْعَلْلِ الْآتِيَةِ:

- إما لبناء مسمياتها من الأفعال، فبنيت بناءها، لكن هذا هو الغالب، وليس
مطلقاً، فدلالة معظمها على الأمر دلالة على بنائها؛ لأن الأمر مبنى. لكنه يلحظ
أن (أف) اسم للفعل المضارع (أنضجر)، وهو معرب.

ومثله: رَى (أعجب)، و(أعجب)، قَدَّ، وَقَطَّ وَيَجَلُّ (يكفى)، إِخَّ كَخَّ (اتكبر).
.. إلخ.

- وإما لأن منها ما وضعه - بنويًا - وضع بنية الحروف، نحو: صَه وَصَه،
فهما على مثال: هَلْ وَبَلْ.

- لكن الأرجح في علة بنائها هو الرأي الذي يذهب إلى أنها مبنية لوقوعها
موقع ما لا تمكن له في الأصل وهو الجملة.



لكننى أرى أن سبب بنائها هو عدم خروجها عما وضعت له فى اللغة العربية من وظيفة دلالية وتركيبية، أو استعمال لغوى؛ لأنه يلحظ أن اللغة العربية تعامل ما يستخدم فيها لاداء دلالى أو تركيبى واحد معاملة المبنى.

ثانياً، توكيد الفاعل أو المعطف عليه إذا كان ضميراً ،

إذا أردت توكيدَ فاعلِ أسماءِ الأفعالِ إذا كان ضميراً فإنه يكونُ كالاتى :

التوكيد اللفظى:

يكون بذكرِ ضميرِ الرفعِ المنفصلِ الملازمِ للفاعلِ المستترِ، نحو: حَيَّ أنتِ على الصلاةِ، حيثِ الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنتِ. أما(أنتِ) الضميرُ المذكورُ فإنه يكون توكيداً لفظياً.. وتقول: رويدَ أنتِ محموداً.

وكذلك يكون توكيدُ الفاعلِ فيما هو منقولٌ عن شبهِ الجملة - ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فتقول: أمامك أنتِ، فى(أمامك) ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنتِ، هو الفاعلِ، وأما (أنتِ) الضميرُ البارزُ المذكورُ فهو توكيدٌ للفاعلِ.

وتقول: إليكم أنتم، دونكم أنتم.

التوكيد المعنوى:

يكون بذكرِ الضميرِ المنفصلِ أولاً ، ثم يذكر لفظُ التوكيدِ مضافاً إلى ضميرِ الفاعلِ. فتقول:

مَهْ أنتِ نفسُكَ ، مَهْ أنتم أنفسُكُمْ.

أمامكما أنتما أعينُكما، إلیکن أنتنَّ أعینُكنَّ.

هَلُمُّوا أنتمُ أنفسُكُمْ.

فى كل اسمِ فعلٍ مما سبق ضميرٌ مستتر، هو الفاعلِ، وإنما ما هو موجود فهو دالٌّ على الخطابِ والعدد .

وإذا أردت العطفَ على فاعلِ أسماء الأفعالِ إذا كان ضميراً فإنك تذكر الضميرَ المنفصلَ أولاً، ثم تذكر المعطوفَ عليه، فتقول: حَيَّ أَنْتَ وَأَخُوكَ عَلَى الصَّلَاةِ، عَلَيْكَ أَنْتَ وَصَدِيقُكَ بِالصَّدَقِ. هَلُمُّوا أَنْتُمْ وَأَصْدِقَاؤَكُمْ.

تلحظ أن الكافَ أو الهاءَ أو الياءَ، أو ما يعتقد أنه ضميرٌ كالواوِ أو الالفِ أو غيرِ ذلك التي تلحق ببعضِ أسماءِ الأفعالِ ليست هي الفاعلُ، وإنما تكون دالةً على الخطابِ أو الغيبةِ أو التكلمِ أو العددِ أو التذكيرِ أو التأنيثِ، والفاعلُ يكون مستتراً مع أسماءِ الأفعالِ هذه.

ثالثاً: القياس على المنقول،

يقيس الكسائي، ومن ذهب مذهبه -على ما سُمع من أسماء الأفعال المنقولة، حيثُ يجور عنده الأمرُ والإغراءُ بكلِّ شبهِ جملةٍ: ظرف، أو جارٍ ومجرور، ويشترط ألا يكون حرفُ الجرِّ على حرفٍ واحدٍ، مثل: بك، لك، ومنهم من أطلق الجوازَ، لكن البصريين يقصرون ذلك على المسموع.

رابعاً: القياس على أسماء الأفعال القياسية،

يذهب الأخفشُ - ومن ذهب إلى رأيه - إلى بناء اسم الفعل من الفعل الرباعي المجرد؛ على مثالِ فعلا، قياساً على ما سُمع من: قَرَقَارٍ (صَوْتٌ)، عَرَعَارٍ (هَلْمُوا للعبة العرعرية)، وعليه فإنه يُجيزُ اشتقاقَ اسمِ الفعلِ من مثل: دَحْرَجَ، فيكون دَحْرَاجَ، زَلْزَالَ.

لكن الجمهورُ يذهب إلى عدمِ القياسِ في ذلك؛ لقلَّةِ ما سُمع منه، وإنما القياسُ عندهم فيما هو معدولٌ من الثلاثي لا غير.

والفصلُ بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه وجمهور النحاة أن الثلاثيَّ قد كثر في كلامهم جداً، ولا يُسمعُ من الرباعي إلا في اللفظين المذكورين: قَرَقَارٍ، وعَرَعَارٍ؛ لذلك أجازوا القياسَ في الثلاثي، ومنعوه في الرباعي.

خامساً: تضمينها النفي والنهي والاستفهام؛

قد يُضمَّنُ اسمُ الفعلِ معنى النفيِ أو النهيِ أو الاستفهامِ.



وَيُمَثِّلُ لِنُضْمِنُهُ النَّفْيَ بِمَا حَكَاهُ اللَّحْيَانِيُّ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا مِنْ بَنِي عَامِرٍ يَقُولُ: إِذَا قِيلَ لَنَا: أَبْقَى عِنْدَكُمْ شَيْءٌ قُلْنَا: هَمَّهُامُ، أَيْ: لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ. وَحَكَاهُ الْكِسَائِيُّ عَنْهُمْ بِالْيَاءِ وَالْمِيمِ^(١).

وَيُمَثِّلُونَ لِلِاسْتِفْهَامِ بِقَوْلِهِمْ: مَهْمِيمٌ؟، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَقَدْ رَأَى عَلَيْهِ أَثَرَ صُفْرَةٍ: «مَهْمِيمٌ؟» أَيْ: أَحَدَثَ لَكَ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وقد يسبق بعضها (لا) النافية، كقولهم: لا لَعًا، أَيْ: لا إقامة.

وقد يصحب بعضها معنى التعجب والاستحسان، كما هو في قول الشاعر:
وَأَبَى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ^(٢)
حيث (وا) فيها معنى التعجب.

وقد يستعمل (واها) للتعجب كذلك، فيقال: وَاهاً له ما أَطِيبَهُ!!، وذلك للتعجب من طيب الشيء وحسنه، ويكون اسماً لأعجب.

وقد يكون فيه معنى التندم، ويُستشهدُ لذلك بقول عمرو بن نُفَيْلِ الْقُرَشِيِّ:
سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَا بِنَكَرٍ
وَيَكُنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشُ ضُرٍّ^(٣)
ويجعلُ بعضُ النحاة في أحدها معنى الاستعظام. نحو: بَخِ بَخٍ؛ وَلَكِنَّا أَدْرَكْنَا
أَنهَا جَمِيعُهَا فِيهَا مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ.

سادساً: (هَلْمٌ) بَيْنَ الْحِجَازِيِّينَ وَالتَّمِيمِيِّينَ؛

تستعمل (هَلْمٌ) استعمالين عند العرب:

- عند الحجازيين: حيث يستعملونها اسمَ فعلٍ أمرٍ، بمعنى: ائْتِ وتعال، أو قَرَّبِي وأحضره، وهم في ذلك ينطقونها بلفظٍ واحدٍ، مع المفردِ والمثنى والجمع

(١) الكتاب ١ - ١٥٥ / الخصائص ٣ - ٤١ / شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٧٦ / المساعد على شرح

التسهيل ٢ - ٦٤١ / الصبان على الأشموني ٢ - ١٩٩ ،

(٢) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٢ .

(٣) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٢ .



والمذكر والمؤنث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، ويا رجلان، ويا رجالُ، ويا امرأة، ويا امرأتان، ويا نسوةً. فيكون الفاعلُ ضميراً مستترا لا يجبُ إظهاره، ويكون متعدياً ولازمًا.

- عند بني تميم: حيث يستعملونها فعلاً للأمر، فيظهرون الضميرَ الفاعلَ حالَ التثنية والجمع والتأنيث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، هَلُمَّ يا رجلان، هَلُمَّوا يا رجالُ، هَلُمَّي يا امرأة، هَلُمَّا يا امرأتان، هَلُمَّنَ يا نسوةً، ويرى الغراء أنها: هَلُمَّنَ (بتشديد حرف الميم، وتشديد فتح النون).

ويذكر ابنُ يعيش: «واعلمُ أن بني تميم؛ وإن كانوا يجرونها مُجرى الفعل في اتصال الضميرِ بها لثمة شَبَّهها بالفعلِ، وإفادتها فائدة الفعل؛ فهي عندهم أيضاً اسمٌ للفعلِ، وليست مَبْقَاةً على أصلها من الفعلية...» (١).

أمثلة لاستعمالِ أسماء الأفعال :

- هَا زَيْدًا. (ها) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني لا محلَّ له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، (زيدًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- هَلُمَّ الواجبَ. (الواجب) مفعول به لاسمِ الفعل.

- قال له وهو يتحدثُ: صَهْ، كَمْ قَالَ له بعدَ زمنٍ: إِيه، فَرَدَّ عليه: لقد قلت لِي مَهْ.

- «إذا ذُكِرَ الصالحونَ فحيَّهلاً بِعُمَرَا، أَى: إيتوا بعمرٍ، فهو منهم. (حيهلاً) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، وفاعله ضميرٌ مستتر، وقد تعدى -هنا- بواسطة حرفِ الجرِ (الباء).

- قال ابن هرمة:

يَمْشِي القَطُوفَ إِذَا غَتَّى الحِداةُ له مَشَى الجِوَادِ قَبْلَهُ الجِلَّةَ النُّجَبَا (٢)

(١) شرح المفصل ٤ - ٤٢.

(٢) الكتاب ٢ - ٥٢ / اللغز ٣ - ٢٠٦ / المفصل ٧٣ / شرح ابن يعيش ٤ - ٤٦ / شرح الفية ابن معطي



- دُونَكَ مَا يَخْصُكَ .

- عِنْدَكَ أَخَاكَ .

(أخا) مفعولٌ به، منصوب، وعلامةُ نصبه الألفُ. لاسمِ الفعلِ (عندك)؛ لأنه بمعنى (الزم). فيكونُ اسمَ فعلٍ أمرٍ مبنياً وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أى: الزموا أنفسكم. فكان (أنفس) مفعولاً به لاسمِ الفعلِ (عليكم).

- هَيْهَاتَ مَنَزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةِ كانت مباركةً من الأيام

- فَأَوْرَهُ لَذِكْرُهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا ومن بُعدِ أرضِ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ

- قال ابن أحمَر:

أَنشأتُ أسألُهُ ما بالُ رِفْقَتِهِ حَيَّ الحُمُولَ فَإِنَّ الركبَ قد ذَهَبَا

أى: ادعِ الحُمُولَ



مُعْجَم

لأسماء الأفعال بالفاظها المشهورة بها، وما يكتنفها من أشهر اللغات،
ومُسَمَّاهَا، ونوع فاعلها بين الإضمار والظهور، ونوعها بين الأمر والمضارع
والماضى، واللزوم والتعدي، ومع ذكر نوعها بين التعريف والتنكير، وبين
الارتجال والنقل والقياس

اسم الفعل	لفاته	مماه	فاعله مظهر أو مضمَر	نوع زمتها ونحوها	نكرة أم معرفة	نوع بنيتها
لَحَّ أَفَّ	لَحَّ أَفَّ- أَفَّا	أَنكَرَهُ أَتَضَجَّرُ	مضمَر	مضارع لازم	معرفة	مرئجل
	أَفَّ- أَفَّ		مضمَر	مضارع لازم	نكرة ومعرفة	مرئجل
إِلَيْكَ		تَنَحَّ	مضمَر	أمر لازم	معرفة	منقول
إِلَى		أَتَنَحَّى	مضمَر	مضارع لازم	معرفة	منقول
أَمَامَكَ		تَقَدَّمَ، حَلَوْتَهُ شَيْئًا بَيْنَ يَدَيْهِ	مضمَر	أمر لازم	معرفة	منقول
أَمِين	أَمِين	أَسْتَجِبُ	مضمَر	أمر لازم مع أنه معتد	معرفة	مرئجل
أَوْهٍ	أَه- أَوْهٍ	أَتَأَلَّمُ	مضمَر	مضارع لازم	معرفة	مرئجل
إِيهِ	إِيهِ- إِيهِ	أَمَضُ فِي حَلِيكَ	مضمَر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرئجل
إِيهَا	إِيهِ	أَنكَفَفَ	مضمَر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرئجل



مرئجل	معرفة	مضارع متعد وأمر لازم	مظهر	يكفي واكتف		بَجَلْ
مرئجل	معرفة	لازم أمر	مضمر	أزق		بَسُّ
مرئجل	معرفة	ماض لازم	مظهر	أبطأ		بُطَانْ
منقول	معرفة	أمر لازم	مضمر	تأخر، حذرته شيئاً خلفه		بَعْدَكَ
منقول	معرفة	أمر متعد	مضمر	أترك، دَعَّ		بَلْه
مرئجل	معرفة	أمر متعد	مضمر	أنهل		تَيْدٌ
مرئجل	معرفة	أمر متعد	مضمر	أنهل		تَيْدَحْ
مرئجل	معرفة معرفة ونكرة	أمر متعد أمر لازم ومتعد	مضمر مضمر	قدم أو عجل أو أقبل	حجل حجلاً حجل حجلاً حجلاً	حِجَلْ حِجَلْ حِجَلْ حِجَلْ حِجَلْ
مرئجل	نكرة	مضمر	مضمر	أقبل	حَى	حَى
مرئجل	نكرة	مضمر	مضمر	عجل	هَلْ	هَلْ
مرئجل	نكرة ومعرفة	أمر لازم	مضمر	اتعش	دَعَدَعَا	دَعَّ
منقول	معرفة	أمر متعد	مضمر	حَدَّ		دُونِكْ
منقول	معرفة	أمر لازم	مضمر	أنهل	رَوَيْكَ الكاف حرف	رَوَيْدٌ
مرئجل	معرفة	ماض لازم	مظهر	سرع	سرعان، يسرعان	سَرَعَانَ
مرئجل	معرفة	ماض لازم	مظهر	افترق	شتان	شَتَانَ



مرئجل	معرفة وقد ينكر	أمر لازم	مضمر	اسْكُتْ		صه
مرئجل	معرفة	أمر لازم	مضمر	العَبْ		عَرَّحَارَ
منقول	معرفة	أمر متعدد ولازم	مضمر	الزَمَ		هَلَيْكَ
منقول	معرفة	أمر متعدد	غائب	ليَلِزَمَ		عَلَيْهِ
منقول	معرفة	أمر متعدد	مضمر	أَوْلَى		عَلَى
منقول	معرفة	أمر متعدد	مضمر	خَذَ الزمه من قرب		عِنْدَكَ
مرئجل	معرفة	أمر لازم	مضمر	تقدم، محذره شيئا بين يديه		فَرَطَكَ
مرئجل	معرفة	مضارع متعدد	مظهر	يَكْفِي		قَدْ
مرئجل	معرفة	أمر لازم	مضمر	صوت	جَرَّجَارٍ	قَرَّقَارَ
مرئجل	معرفة	مضارع متعدد وأمر لازم	مضمر ومظهر	يَكْفِي وَاسْتَفِ		قَطَّ
مرئجل	معرفة	مضارع لازم	مضمر	أَنْكَرَهُ	كَيْفَ	كَيْفَ
منقول	معرفة	أمر متعدد	مضمر	دَعَّ		كَذَّاكَ
منقول	معرفة	أمر متعدد	مضمر	خَذَ		لَدَيْكَ
مرئجل	نكرة	أمر لازم	مضمر	اتَّعَشَ		لَمَّا
منقول	معرفة	أمر لازم	مضمر	أَثَبَتْ		مَكَانَكَ
مرئجل	معرفة وقد ينكر	أمر لازم	مضمر	انْكَفَفَ		مَهْ
مرئجل	نكرة	أمر متعدد	مضمر	خَذَ	هَاكَ	هَا
مرئجل	نكرة	أمر متعدد	مضمر	خَذَ	هَاءَكَ، هَاءَ، هَاءِ، هَا، هَائِمَ، هَائُونَ	هَاءَ
مرئجل	ينكر	أمر لازم	مضمر	عَجَلَ	هَلَا	هَلْ

أسماء الأصوات (١)

يلحقُ بأسماءِ الأفعالِ أسماءُ الأصواتِ، وهو مصطلحٌ يطلقُ على الفاظٍ في اللغةِ تشيرُ إلى معانٍ ودلالاتٍ اصطَلَحَ عليها المجتمعُ اللغوي، وهي مكونةٌ من الأصواتِ التي تتكونُ منها اللغَةُ، ليحاكِي بها أصواتَ بعضِ الحيواناتِ والطيورِ التي يألُفُها الإنسانُ، أو التي توجدُ في بيئته، ووجد في نفسه حاجةً أن يكونَ له علاقةٌ لغويةٌ بها، أو يعبرُ بها عن أصواتٍ عارضةٍ لأحوالٍ معينةٍ تعترِيه، كالسُعَالِ والتعجبِ والتأفُّبِ. . . .

وأسماءُ الأصواتِ وأسماءُ الأفعالِ متواخيةٌ؛ لاشتراكِهما في دلالةِ الزجرِ (٢)، والأمرِ، والتعبيرِ عن مشاعرٍ.

وأسماءُ الأصواتِ ليست أسماءَ أفعالٍ؛ لأن اسمَ الفعلِ له فاعلٌ مستترٌ أو ظاهرٌ، لكن اسمَ الصوتِ لا يكونُ له ذلك. فاسمُ الصوتِ يكون لفظًا منفردًا يعطى دلالةً معينةً بمفرده، دون حاجته إلى لفظٍ آخر.

فأسماءُ الأصواتِ من قبيلِ المفرداتِ، وأما أسماءُ الأفعالِ فمن قبيلِ المركَّباتِ. وهي ليست أسماءً مطلقةً؛ لأنها لا يجوزُ أن تدخلَ عليها ما يدخلُ على الأسماءِ من عواملٍ، كما أنه يكفي بها لحدوثِ الأداءِ الدلالي المفهومِ من الإحداثِ اللغوي.

لكن الاسمَ يحتاج إلى غيره لإحداثِ هذا الأداءِ.

(١) يرجع في هذه الدراسة إلى: الكتاب ٣ - ٢٩٨ وما بعدها/ ٤ - ٢٢٩. شرح ابن يعيش ٤ - ٧٥ / شرح ابن الناظم ٦١٤ / المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٦٥٨ / شرح التصريح ٢ - ٢٠٠ / الصبان على الأشموني ٣ - ٢٠٨ / النحو الوافي ٤ - ١٦٢.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٦.



وليست حروفاً؛ لأنه يُكتفى بها، أما الحرفُ فإنه لا بد له من معمولٍ، كما أنه لا يؤدي أداءها الدلالي في اللغة.

وليست أفعالاً؛ لأنها لا تتضمن حدثاً ولا زماناً كما هو في الأفعال.

وإنما هي شبيهةٌ بأسماء الأفعال في أنه يُكتفى بها لإحداث الدلالة المقصودة التي تُفهم، دالةٌ على خطابٍ مالا يعقل، أو مَنْ هو في حكمه، أو دالةٌ على حكايةٍ بعض الأصوات الصادرة، وليست أسماء أفعالٍ صريحةً - كما ذكرنا.

أسماء الأصوات جميعها مبنيةٌ، ولا محلٌ لها من الإعراب، ويعلّلُ لبنائها بما يأتي:

١ - إما لأنّ منها ما وضعه وضع الحروف في بنيته.

٢ - وإما لوقوعها موقعَ الجملة، حيث أداؤها المعنوي، والجملة لا تمكّن لها في الأصل.

٣ - وإما لأن منها ما هو نائبٌ منابٌ فعلٍ الأمر، وفعلٌ الأمر مبنى.

٤ - ومنهم مَنْ يرى أن سببَ بنائها هو أنه ليس فيها معنى، فجزت مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبنى.

لكن هذه الألفاظ؛ وإن كانت لا تنتمي - في غالبها - إلى مادة معنوية معينة؛ فهي ذات دلالات مصطلح عليها، تؤديها بين طرفي الحديث، وبذلك تكون قد حققتَ الوضع اللغوي، أو الهدف من اللغة، فلا بدّ أن نقرنها دائماً بالمعنى الذي وضعت له، لا أن نجردهما من المعنى، فليس في اللغة ألفاظٌ غير ذات معنى.

- وإما لشبهها الحرف المَهمل في كونها غيرَ عاملةٍ ولا معموليةٍ^(١)

وما وضع من أسماء أصواتٍ في كتب اللغة والنحو تدور في أربع دوائر دلالية:

١ - إما أن تكونَ لدعاءٍ مالا يعقل لأداءٍ عمليٍّ ما مطلوب.

٢ - وإما أن تكونَ لجزرٍ مالا يعقل عن أداءٍ ما، أو نهزه.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٦٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ٢١١.

٣- وإما أن تكون محاكاةً لصوت حيوانٍ أو طيرٍ، إما أن يكونَ صوتَه الذي يستعملُه. وإما أن يكونَ صوتَه أثناءَ أداءِ عملٍ ما، كالشربِ الخ.

٤- وإما أن تكونَ محاكاةً لصوتِ فعلٍ ما، ينشأ عن إحدائه صوتٌ يميّزه، فيتفاعلُ له الإنسانُ.

أ - ما يستعملُ لزجرَ ما لا يعقلُ:

هال، هَلَا: لزجرِ الخيلِ، أى: توسّعى أو تنحّى، أو: لزجرِ الخيلِ عن البُطءِ، واستحثائها.

ومنه قولُ الشاعر:

وأى جوادٍ لا يقالُ له هلا^(١)

وقد تكونُ للإبلِ، وقد تُسكَّنُ بها الإناثُ عندَ دُئو الفحلِ منها.

وقد يُستخدمُ لاستحثاثِ العاقلِ، ومنه قوله:

ألا حيا ليلى وقولا لها هلا. . .

عَدَسٌ: لزجرِ البغلِ عن الإبطاءِ.

قال يزيد بن مفرغ:

عَدَسٌ مالعبادِ عليكِ إمارةٌ أمنتِ وهذا تحمِلين طليقُ

حيث رجّر بغلته بقوله: عَدَسٌ، فلقد أمنتِ، ومالعبادِ عليكِ إمارةٌ بعدُ.

هَيْدٌ، هَيْدٌ، هَادٌ: لزجرِ الإبلِ، وقد تكسر دالُ (هيد).

قال الراجز:

باتت تبادى شَعَشَعَاتٍ ذُبْلًا فَهَى تُسْمَى رَمَزَمًا وَعَيْطَلًا

حتى حدونهاها بهيْدَ وهَلَا حتى يْرِى أسفلها صارَ عَلَا^(٢)

(١) شرح ابن عبيش ٤ - ٧٩. الصبان على الأشموني ٣-٢٠٨.

(٢) شرح ابن عبيش ٤ - ٨٠.

شعشات: طوال النوق، ذبلٌ: ذبلت من طول السير، رمزم وعيطل: اسمان لناقاة واحدة.



حيثُ (هيد وهلا) اسما صوتٍ لزجرٍ ناقتِه .

وقال ابنُ هرمة :

حتى استقامت له الآفاقُ طائعةً فما يقالُ له هَيْدَ ولا هَادِ^(١)
أى : لا يزجرُ أثناءَ سيره .

جَهْ : صوت لزجرِ السبع ليكُفَّ ويتهى .

ومنه : جَهَجَهَتْ بالسبع ، إذا قلت له : جه . فيقال : تَجَهَّجَهْ عني ، أى : طارِعْ وانته .
وَحْ ، حَوْ ، قس : لزجرِ البقر .

ذَهْ : بكسرِ الدالِ وفتحِها ، زجر للحث على الضرب ، هذا أصلُه ، ثم استخدام
مثلاً فى كل شَيْءٍ لا يقدم عليه الرجلُ ، وقد حانَ حينُه ، وهى فارسية ، وأصله أن
الموتورَ كان يلتقى واترَه ، فلا يتعرضُ له ، فيقالُ له ذلك^(٢) .

عَاجٍ ، حَلْ : زجرٌ للناقةِ .

يقال : حلحلتُ بالناقة ، إذا قلت لها : حلَّ حلَّ . وقد يدخلُه تنوينُ التكثير .

حَلْ : لزجرِ البعير .

حُوبٌ : بفتحِ الباء ، وضمِّها ، وكسْرِها ، بدونِ تنوينٍ ، وبالتنوينِ فى جميع
لغاتِها ، ويُقال : حَوَّبْتُ بالإبل ، إذا قلت لها ذلك .

هَيْجٌ (بكسرِ الهاءِ وفتحِها وسكونِ الياء ، مع كسرِ الجيمِ وسكونِها) : صوت
الحادى يزجر به إبلَه .

عَاهٌ ، عِيَهٌ ، هَابٌ : لزجرِ الإبلِ .

عَاىٌ ، حَاىٌ : لزجرِ الإبلِ ، وغيرها من المواشى .

وقد يكونان بالهمزة : هَاءَ حَاءَ .

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٠ .

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨١ .



سَعٌ: لزجرِ المعز، يقال لها: سَع سَع. ويقال: سَعَسَعَتِ بالمعز، إذا زجرتها.
حب: صوتٌ يُزجرُ به الجملُ عند البروك.

يقولون: حب لا مشيت. والإحبابُ في البعير هو أن ييرك. وتقول: أحب البعيرُ إذا برك، فلم ييرح، أو إذا أصابه كسرٌ أو مرضٌ فلم ييرح مكانه حتى ييرأ، أو يموت.

إس، هَسٌ (بفتح ففتح مشدد): صوت يزجر به الراعى الغنم. وفيهما إسكانُ السين.

حج، عه، عيز: صوتٌ يُزجر به الضأن.

هَج، فَع، قَاع: صوت لزجرِ الغنم.

يقال: فَعَقَ بالغنم، إذا قال لها ذلك.

وقيل: قاع، بالقاف.

هَجًا، هَج: صوت لزجرِ الكلب. وقيل: للغنم. وينون للتكثير.

جاه (بكسر الهاء، وتثنيها): صوتٌ يزجر به البعيرُ دون الناقة، أو: هو زجرٌ للسهب.

حَزٌ (بفتح فسكون) عَيْزٌ (بفتح أوله وكسره، مع فتح آخره وكسره) أو بفتح الأول وكسر الأخير، حَزٌ (بفتح فسكون)، حَزِيٌّ (بفتح فسكون ففتح): لزجرِ العنزِ.

حَرٌ (بفتح فكسر مشدد): لزجرِ الحمارِ عن الإبطاء، واستحثائه على السرعة.

كِحْ، كِحْغ (بكسر فتشديد مع السكون أو الكسر، أو التثوين، أو تخفيف الحاء، وجواز فتح الكاف): لزجرِ الطفلِ عن تناولِ شيء.

ومنه أن الحسن -رضى الله عنه- أخذ ثمرةً من تمرِ الصدقة، وجعلها في فيه، فقال له ﷺ: «كح، كح»، فأنها من الصدقة، فألقاها من فيه.



جُوت: دعاء الإبل لتشرب، وقيل: مثلثة التاء، قد يدخلها الالف واللام،
فيقال: الجوت.

جِي: صوتٌ لدعاء الإبل للشرب.

فيقال: جَأَجَاتُ بِالْإِبِلِ لِتَشْرَبَ جَأَجَاءً، وقد تكرر، فيقال: جِي جِي، والاسمُ
منها: الجيء.

حِي (بكسر فسكون): دعاءٌ للحمارٍ ليُشربَ.
هي: دعاءُ الإبل للعلف.

يقال: هَاهَأْتُ بِالْإِبِلِ، إذا دعوتها للعلف.

هَدَعٌ (بكسرٍ ففتح فسكون): صوتٌ تسكن به صغارُ الإبلِ إذا تفرقت. وقد
تسكن الدالُ وتكسرُ العينُ.

دَوُهٌ (بفتح فسكون فكسر): دعاءٌ للرَّبعِ، وهو الفصيلُ يتج في الربيع.

وهو أولُ التاج. يقال: ما له ربع ولا هبع، والهبع: ما يتج في آخرِ التاج.

نَيْخٌ، نَيْخٌ (بكسر أو فتح ففتح مشدّد، أو بكسر أو بفتح فسكون): صوتٌ يُقالُ
لإناخةِ البعيرِ، يُقالُ: نَخْنَخْتُ الناقةَ، فَتَخْنَخَتْ. أي: أبركتها فبركتُ.
ومنه قولُ المعجاج:

ولو أنخنا جمعهم تنخنخوا^(١)

هَيْخٌ، إِيخٌ: صوتٌ لإناخةِ البعير.

بُسٌ (بضم الباء وتثنية السين مع تشديدها، أو سكون السين): صوتٌ يُدعى
به الغنم إذا أشلَبَتْها إلى الماء.

وقال ابن عبيد: يقال: بسنتُ الإبلَ وأبستُها لغتان، إذا قلت لها: بس بس،
وصدرهُ الإِبْساسُ، وهو صوتٌ للرّاعي يسكن به الناقةُ عند الحلب^(٢).

(٢) شرح ابن يعيش ٣ - ٨٤ .

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٤ .

ثِيءٌ، تُؤْ، تَأْ: دعاءُ التَّيسِ للفساد.

دَجْ (بفتح فسكون): صوتٌ يُدعى به الدجاج.

يقال: دَجَدَجْتُ بالدجاجة، إذا قلت لها ذلك.

سَأٌ، تُشْؤُ: صوتان يُدعى بهما الحمارُ إلى الشرب.

يقال: سَأَسْتُ بالحمار، إذا دعوته إلى الشرب، وشَأَشْتُ به، إذا دعوته فقلت

له: تُشْؤُ تُشْؤُ.

قُوسٌ (بضم طويل فسكون): صوتٌ يُدعى به الكلبُ. وقد تكسر السين

(قُوسٍ).

عَوَهُ (بفتح فكونٍ فكسرٍ): للبحرِ.

أَوْ. آوُ: للفرسِ.

ج- ما يستعمل حكاية لأصوات الحيوانات:

شَيْبٍ (بكسرٍ طويلٍ فكسرٍ): حكاية صوتِ شربِ الإبلِ الماءَ، فهو يحاكي

صوتَ مشافرها عند الشرب، أو صوتِ جذبِها للماء، ورشفها له عند الشرب،

وقد تدخله الألفُ واللامُ، فيقال: الشيب.

ومنه قولُ ذى الرمة:

تداعَيْنِ باسمِ الشيبِ فى مُتَلَمِّمِ جوائِبُه من بصره وسِلامِ^(١)

ماءَ: (مكسور الهمزة، وقد تمالُ الميمُ): حكاية صوتِ بغامِ الظباءِ، إذا دعت

أولادها.

وقد يدخل عليه الألفُ واللامُ، ومنه قولُ ذى الرمة:

(١) شرح ابن يعيش ٣ - ١٤، ٤ - ٨٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ٢١١.

متلم: الحوض، بصره: الحجارة تكون رخوة، وفيها يياض، سلام: بورن كتاب، جمع سَلِمة، وهى الحجارة.

لا ينعش الطَّرْقَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يناديه باسمِ الماءِ مَبْغُومٌ (١)
وبلا أداة تعريف جاء قوله:

ونادى بها ماءً إذا ثار ثورةً.

غاقٍ (مكسور الآخر): حكاية صوتِ الغراب.

وقد ينونُ للتذكيرِ ومنه قولُ القلاخ:

معاود للجوع والإملاق يغضب إن قال الغرابُ غاقٌ (٢)

ما يستعمل حكايةً لأصواتٍ خبير حيوانية:

طِيخٌ (بكسرٍ طويلٍ فسكونٍ أو كسرٍ أوفتح: حكايةٌ صوتِ الضاحك.

عِيطٌ (بكسرٍ طويلٍ فسكونٍ الطاء): حكايةٌ صوتِ الصيَّانِ إذا تصايحوا للعبِ،
ومنه: عطمط القومُ، إذا تصايحوا، والمصدر: العطمطة.

مِضٍ، (بكسرٍ فكسرٍ): حكايةٌ صوتِ الشفتينِ عند التمتعِ، حيث يحدث اللسانُ
مع الغارِ الأعلى صوتاً. نتيجة ضمِّ إحدى الشفتينِ إلى الأخرى. يقال ذلك عند ردِّ
ذى الحاجة، والمرادُ به الردُّ مع إطعام. وقد يقالُ بها عند الإقرارِ بحقٍّ، وفي المثل:
إن في مِضٍ لمطمعاً، وإذا سألَ الرجلُ الرجلَ حاجةً فقال المسؤولُ: مِضٍ، فكانه
قد ضمن قضاءها. ومنه قولُ الراجز:

سألْتُها الوصلَ فقالت مِضٍ (٣)

طاقٍ (مكسور القاف): حكاية صوتِ الضرب.

طَقٌّ (ساكن القاف): حكايةٌ صوتِ وقعِ الحجارةِ بعضها على بعض.

يقال: طقطقت الحجارة، إذا جاء صوتها: طق طق.

قَبُّ (ساكن الباء): حكايةٌ صوتِ وقعِ السيفِ على الضريبة.

(١) الخصائص ٣-٢٩ / شرح ابن عييش ٣-١٤ / الصبان على الأشموني ٣-٢١٢ / لسان العرب (بضم).

(٢) شرح ابن عييش ٤ - ٨٥.

(٣) شرح ابن عييش ٤ - ٧٨ لسان العرب (مض).

خازِ بازٍ: للذبابِ.

خاقٍ باقٍ: للنكاحِ، أى: للصوتِ الحادثِ من اصطكاكِ الأجرامِ عند النكاحِ.

قاشٍ ماشٍ، جاثٍ باثٍ: للقماشِ

إعرابها:

ذكرنا أن أسماء الأصوات مبنية، لا محلّ لها من الإعراب، لكنها قد تعربُ فى الكلامِ، وذلك إذا وضعت موضعَ الاسمِ المتمكنِ، ويكون من طريقِ:

- وضعها موضعَ الاسمِ المتمكنِ الذى يصدرُ منه الصوتِ، كأن يوضع موضعَ الغرابِ (غاق).

- وضعها موضعَ الاسمِ المتمكنِ الذى يُزجرُ به، أو يُدعى به، كأن يحلَّ (عَدَسٌ) محلَّ البغلِ، أو (هَيْدٌ) محلَّ الإبلِ، أو: (جِيٌّ جِيٌّ) محلَّ الإبلِ.

- التعبيرِ عنها على أنها أشياء موجودة، أى: كلمات لها تعريفٌ وذاتية، أى: التعبير عن ذاتها.

كأن يقال: جوتَ اسمُ صوتٍ يدعى به الإبلُ للشربِ.

فتكون (جوت) مبتدأ، إما أن تعربه، وإما أن تبنيه.

من ذلك قولُ الشاعر:

إذا حَمَلَتْ بِزَيْتى على عَدَسٍ على الذى بين الحمارِ والفرسِ

فلا أبالى مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسَ^(١)

ففيه (عَدَسٌ) يعنى البغلُ، أى: سُمى بصوته، فيكون اسمُ الصوتِ قائما مقامَ

الاسمِ المتمكنِ، ويعربُ مجرورا بحرف الجر

وقولُ الشاعر

إذ لَمَتْنِي مِثْلُ جُنَاحِ غَاقٍ^(٢)

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٩.

(٢) الصبان على الاثمنونى ٣ - ٣١١. حتى: شعر راسى.



أى: مثل جناح غراب، لان (غاق) اسم صوت الغراب، فيكون (غاق) مضافاً إلى جناح مجروراً، وتحتل كسرتُه أن تكونَ كسرةً بناءً.

ومنه أن نقول: ربيّنا دجاً كثيراً، أى: دَجَاجًا، فيكون (دجا) مفعولاً به منصوباً؛ لأنه قام مقام الاسم التمكن الذي يُدعى به.

أما قولُ ذى الرمة:

تداعين باسم الشيبِ في متلّمٍ جوانبُه من بَصْرَةٍ وسلامٍ^(١)

فإن (الشيب) فيه هو الصوتُ نفسُه، دعت الإبلُ بعضهن بعضاً به. فيكون هنا مضافاً إليه مجروراً.

ويجوزُ البناءُ فى المواضع السابقة على الحكاية، ويكون الموضعُ أو المحلُّ هو الذى يحملُ الفرعَ الإعرابىَّ المستحق.

لكن الأستاذَ عباس حسن يختارُ فيما سبقَ من الحالتين الأولى والثانية وجوبَ الإعرابِ فيهما، حيث يرى أنه أوضحُ وأقدرُ على أداء المعنى، فيحسنُ الاختصارُ عليه^(٢) وهو فى ذلك يذهب إلى ما ذهب إليه الأزهري^(٣) حيثُ يجعلُ الأزهري اسمَ الصوتِ فى التركيبِ منقولاً عن

معناه ليكون اسماً للمحكى صوتُه، أو للمصوتِ له به، فيكون - حيثُ - مرادفاً لاسمٍ متمكن.

ويختارُ جوازَ البناءِ والإعرابِ إذا قصدَ لفظها نصاً، ويضربُ لذلك المثلَ: فلان لايرعوى إلا بالزجرِ، كالبغلِ لايرعوى إلا إذا سمع: عدسٌ أو: عدسًا. بالبناء، والإعراب.

ولعلّه فى ذلك قد اختار ما ذكره الأزهريُّ فى الموضع السابق، حيثُ إنه لم يُوجبْ فى مثلِ هذا الموضع الإعرابَ، وإنما صدره بالقول: (ربّما). حيثُ

(١) شرح ابن عبيش ٣ - ١٤، ٤ - ٨٢ الصبان على الأشموني ٣ - ٢١١.

(٢) النحو الوافى ٤ - ١٦٥.

(٣) شرح التصريح ٢ - ٢٠٣.



اسمُ الصوتِ يكون موجوداً في التركيبِ بلفظه، ومعناه مقصوداً، وذكر الأزهري لذلك:

كما رُعْتُ بِالْحَوْبِ الظَّمَاءَ الصَّوَادِيَا

يُرْوَى (الحوب) بالوجهين على الحكايةِ وعدمِها، أي: كما رعت بهذا اللفظِ الذي يصوتُ به وهو: حوب^(١).

وقولُ ذِي الرِّمَّةِ السَّابِقُ بِمِثَالِ ذَلِكَ، حيثُ ذَكَرَ التَّدَاعَى بِالشَّيْبِ، وهو الصوتُ نَفْسُهُ.

لكنه من الملاحظ أن اللغة العربية تعامل مثل ذلك إما على الحكاية، فيكون مبنياً، وإما على الإعراب بخروجه عمماً وُضِعَ له في اللغة. والسياق هو الذي يوضح استخدامه صوتاً أو كنايةً عن صاحبه، أو ما يوجّه إليه. ويرجع البناء حتى يفرق بين الاسم الأصلي واسم الصوت. فعندما تقول: رأيت غاق، ببناء (غاق) على الكسر؛ فإنه لا بد أن يعلم أن المقصود به صاحبه، وهو الغراب.

وقد ذكرنا أن كسرة (غاق) في البيت المذكور سابقاً تحتمل أن تكون كسرة بناء^(٢).

ملحوظات:

أولاً: يُلحظ أن أسماء الأصوات من حيث أصولها الدلالية تنقسم إلى مجموعتين:

إحدهما: ألفاظها محاولة لمحاكاة أصوات طبيعية، تصدر من الحيوان، أو غيره. نحو: شب، طاق، طق، قاش، ماش، ماء، غاق. . . إلخ.

والأخرى: ألفاظها ناشئة من الوضع الاصطلاحي بين أبناء المجتمع اللغوي، نحو: عدس، كخ، هيد، عَاج، حَل. . . . وسائر ما يستعمل للزجر أو للدعاء لعمل شيء ما.

(١) شرح التصريح ٢ - ٢٢٠.

(٢) ينظر: حاشية بس على التصريح ٢ - ٢٠٢.



ثانياً: يخلط بعض النحاة^(١) بين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في بعض الألفاظ، وهي:

كَيْحَ^(٢): أتكراه. أَخَ^(٣): أكره وأتكراه.

وَيَ^(٤): أعجب وأندم، صوت يقال في حال الندم والإعجاب.

بَسَ^(٥): اكتف وأقطع، ارفق.

ثالثاً: لاجدال في أن أسماء الأصوات لا تحتفظ بصورة نطقية واحدة، حيث إنها قابلة للانحراف الصوتي عمّا بُنيت عليه أولاً، ويتأقلمها الأبناء بالانحراف نفسه عن الآباء. لذلك فقد تعددت لغاتها، وإن شئت لهجاتها، ولا يمكن إحكام حركة كثير من أصواتها بين الفتح والضم والكسر، أو إسكان وسطها أو تحريكه.

وما دامت أسماء الأصوات محاكاة؛ فإنها تكون قابلة للتغير من شخص إلى آخر. وأرى أن هذا سبب في تعدد لهجاتها.

رابعاً: يجب ألا تقتصر أسماء الأصوات على ما هو متوارث في اللغة؛ وذلك - كما يقول الأستاذ عباس حسن: «لأن إنشاء الأصوات واستحداثها جائز في كل عصر»^(٦).

وإن ما استحدث في هذا الزمان من وسائل إعلامية تعاشينا، وما هو عليه من وسائل اتصال مقرّبة، تجعل المجتمعات كلّها بمثابة المجتمع الواحد، وما يتج من جراء ذلك من تقارض لغوي، وأيسر المقترضات اللغوية، وأسرعها محاكاة وتقليداً، إنما هو أسماء الأصوات؛ لأنها سمة كل المجتمعات اللغوية؛ لذا يجب ألا تقتصر الكتب التي تعرض أسماء الأصوات على ما هو متوارث ومنقول.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٧٦.

(٢) ابن يعيش ٤ - ٧٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥٢.

(٣) ابن يعيش ٤ - ٧٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥٢.

(٤) ابن يعيش ٤ - ٧٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥١.

(٥) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

(٦) النحو الوالي ٤ - ١٦٤.



المصدر^(١)

المصدرُ هو اسمُ المعنى الذي يدلُّ على الحدثِ الجارى على الفعلِ، وهو دالٌّ بالأصالةِ على معنى قائمٍ بفاعلٍ، أو صادرٍ عنه حقيقةً أو مجازاً، أو واقعٍ على مفعولٍ. نحو:

حَسُنَ، وَفَهَمَ، وَحَكَمَ، فَكُلُّ مِنْهَا مَعْنَى قَائِمٌ بِفَاعِلٍ.

وَخَطَّ، وَخِيَاطَةٌ، وَضَرَبَ، وَكِتَابَةٌ، كُلُّ مِنْهَا مَعْنَى صَادِرٌ عَنِ فَاعِلٍ.

أما نسبةُ العدمِ إلى المعدومِ، والموتِ إلى الميتِ، والإيراقِ إلى الشجرةِ فهي مجازية. والمصدرُ الواقعُ على مفعولٍ هو مصدرٌ مالمُ يُسَمَّ فاعلهُ.

يعملُ المصدرُ عملَ الفعلِ؛ لأنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلَ فرعُه، وذلك عند جمهورِ النحاةِ، فالمصدرُ - لديهم - أصلُ المشتقاتِ.

لذلك فإنَّ المصدرَ يعملُ دونَ التقيدِ بزمانٍ، فهو يعملُ فى الماضى والحاضرِ والمستقبلِ؛ لأنه أصلٌ لكلِّ فعلٍ من هذه الأفعالِ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنه يعملُ للشبهِ، فتقيدُ عمله بما هو شبهه، وهو المضارعُ.

عمل المصدرِ

ذكرنا أن المصدرَ يعملُ عملَ فعله، أى: إنه يرفعُ فاعلاً، أو نائبَ فاعلٍ، أو اسمَ كان، وإذا كان فعله متعدياً فإنه يتعدى بحسبِ تعدى فعله، إلى واحدٍ، أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة. كما أنه ينصبُ الحالَ وغيره، حسبما يأتى به التركيبُ، وإن كان فعله لازماً فإنه يلزم.

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتاب ٤ - ٥ / ١ - ١٨٩ وما بعدها / المنتخب ١ - ١٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩ / شرح الإيضاح ١ - ٥٥٣ / شرح ألفية ابن معلى ٢ - ١٠٠٧ / التسهيل ١٤٢ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٦ / شرح ابن الناظم ٤١٦ / المقرب ١ - ٢٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٣ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ الجامع الصغير ١٥٠ / شرح الشذور ٣٨٢ / شرح التصريح ٢ - ٦١ / الصبان على الأشمونى. ٢ - ٢٨٣.



وهو يعملُ -على الوجهِ الأرجح- فى الماضى والحالِ والاستقبالِ .

وفى رفعِ المصدرِ نائباً عن الفاعلِ خلاف^(١)، حيث يمنعه الاخفشُ والشلويين وغيرُهُما، لوجودِ اللبسِ بين كونِ المرفوعِ نائباً عن الفاعلِ، أو فاعلاً، ويجيزُهُ أبوحيانٍ فيما إذا كان الفعلُ ملازماً للبناء للمجهولِ، نحو: رُكِمَ، ومصدرُهُ: زكّام .

وأجازه البصريون، وذهب إليه ابنُ مالك^(٢) .

وأجاز بعضهم ذلك فى حالِ عدمِ وقوعِ اللبسِ .

وأرى أنه يجوزُ أن يرفعَ المصدرُ نائبَ فاعلٍ - لفظاً، أو محلاً -، ويحددُ السياقُ كونَهُ فاعلاً أو نائباً عنه .

وإذا حدثَ لبسٌ فإننا نأخذُ بالأكثرِ حيطةً حيث نتوجّه إلى السياقِ العامِ، لا سياقِ الجملةِ بمفردها . وسنوردُ أمثلةً لإعمالِ المصدرِ فيما لم يُسمَّ فاعلهُ .

ومن أمثلةِ عملِ المصدرِ:

- سررتُ من قراءةِكِ الدرسِ .

(الدرس) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ (قراءة)، وهو متعدٌ إلى واحدٍ . والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجرِ .

- خروجُكُ من القاعةِ أثناءَ المحاضرةِ غيرُ لائقٍ .

(خروج) مصدرٌ فعلٍ لازمٌ؛ لذا لم يتعدَّ؛ لكنَّ شبهَ الجملةِ (من القاعة) متعلّقةٌ به . والمصدرُ مبتدأ . مضافٌ إليه فاعله (كاف المخاطب) .

- من بركَ إعطاؤكُ الفقيرَ صدقةً .

(إعطاء) مصدرٌ فعلٍ يتعدى إلى اثنين؛ لذا فإنه قد تعدى إلى (الفقير)، وهو مفعولٌ به أول، وإلى (صدقة)، وهو مفعولٌ به ثانٍ، وأما المصدرُ فهو مبتدأ مؤخر . مضافٌ إليه فاعله (كاف المخاطب) .

(١) الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١ .



ومنه القول: عَجِبْتُ من إعطائك زيداً درهماً.

- قَدَرْتُ إعلاَمَكَ محمداً علياً بريئاً.

(إعلاَم) مصدرُ الفعلِ (أعلم)، وهو يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولين؛ لذا فقد تعدى المصدر إلى كلٍّ من:

(محمداً)، وهو مفعولٌ أول، و(علياً)، وهو مفعولٌ به ثان، و(بريئاً)، وهو مفعولٌ به ثالث.

أما المصدر فهو مفعولٌ به للفعلِ (قدر). وهو مضافٌ إليه فاعله كاف المخاطب.
- من أمثلة ابن مالك:

من نعم الله كَوْنُ الْمُقَهْوِرِ عَدُوْنَا، كَوْنُ عَدُوْنَا الْمُقَهْوِرُ، الكَوْنُ عَدُوْنَا الْمُقَهْوِرِ (١).

حيث المصدرُ (كون) رفع اسمه في المواضع الثلاثة، ونصب خبره في الموضع الثالث. والمصدرُ الأوَّلُ مضافٌ إلى الخبر، والثاني مضافٌ إلى اسم كان، والثالثُ معرفٌ بالأداة. ولك أن تقول:

- كَوْنُكَ مجتهداً شيءٌ مُرْضٍ؛ لكننا نطلبُ صيرورتَكَ متواضعاً.

(مجتهداً) خبر المصدر (كون)، و(متواضعاً) خبرُ المصدرِ (صيرورة). والمصدرُ (كون) مبتدأ، وأما (صيرورة) فهو مفعولٌ به للفعلِ (نطلب)، وكلٌّ من المصدرين مضافٌ إلى اسمه، وهو في الأصلِ مبتدأٌ قبلَ دخولِ المصدرِ عليه.

- من الأمثلة التي تذكر (٢):

سأني ضربك، والتقدير: أن ضربت، بالبناء للمجهول، أو لما لم يُسمَّ فاعله. فيكون ضميرُ المخاطبِ مضافاً إلى المصدرِ، لكنه في محل رفع، نائب عن الفاعل. أما المصدرُ فهو فاعلٌ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / المساعد ٢ - ٢٣٨.



عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرَأَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ طَلَّقَتْ . . . بِالْبِنَاءِ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَتَكُونُ (الْمَرَأَةَ) مُضَافًا إِلَيْهِ مَجْرُورًا لَفْظًا، وَهَوْفِي مَحَلُّ رَفْعٍ، نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ . وَالْمَصْدَرُ مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ .

وكذلك: عَجِبْتُ مِنْ تَطْلِيْقِ الْمَرَأَةِ .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ [الروم: ٣]، أى: من بعدِ أَنْ غَلَبُوا، فَيَكُونُ ضَمِيرُ الْغَائِبِينَ الْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ .

ولك أن تقولَ: هالني أَكَلُ الْخَبْزِ كُلَّهُ، أى: أَنْ أَكَلِ الْخَبْزُ .

أعجبنى قِراءةُ القِصةِ، أى: أَنْ قُرِئَتْ، كى لا يحدث لبسٌ بين البناءِ للمجهولِ أو للمعلومِ، تقول: نَمَا إِلَى قِراءةِ القِصةِ، أى: أَنْ قُرِئَتْ . . .

شروطُ إعمالِ المصدرِ:

يُشْتَرَطُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلًا فَعْلِهِ مَا يَأْتِي:

١ - ألا يكونَ المصدرُ مضمراً:

فلا يجوزُ القولُ: فهِمُهُ هَذَا الدَّرْسَ وَاسِعًا، وَهُوَ الدَّرْسُ السَّابِقَ أَوْسَعًا .

على أن الضميرَ (هو) يعود على المصدرِ (فهم)؛ لأن الإضمارَ يَقْوَى جَانِبَ الْأَسْمِيَةِ، فَيَبْعَدُ عَنِ شَبْهِهِ بِالْفِعْلِيَةِ .

وقد شدُّ منه قولُ زهيرِ بنِ أبى سلمى:

وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وما هو عنها بالحديثِ المَرْجَمِ (١)

أى: وما الحديثُ عنها بالحديثِ . فتكون (عن) متعلقةً بضميرِ المصدرِ . ويخرج على أن شبهَ الجملةَ متعلقةً بالحديثِ المذكورِ، والتقدير: وما هو الحديثُ عنها بالحديثِ، ثم حُذِفَ الْأَوَّلُ وَبَقِيَ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ .

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢ / شرح العلقات السبع ٥٦ .

وقد أجاز الكوفيون إعماله مضمراً، فيقولون: مروى بزید حسن، وهو بعمرو
قيح، فيعلقون الباء بهو، ويستدلون على ذلك ببيت زهير السابق^(١).

٢ - الأيحد بناء التائيث.

نحو: ضربة، وطعنة، وخلافه، وهو ما كان دالاً على المرة؛ لأنه يخرج بالمصدر
عن الصيغة التي اشتق منها الفعل - كما يرى البصريون.

وما جاء من ذلك فهو شاذ، كما ورد في قول الشاعر:

يُحايى به الجلدُ الذي هو حازمٌ بضربةٍ كَفَيْهِ المَلَأَ نفسَ رَاكِبٍ^(٢)

حيث نُصِبَ (المَلَأَ) باسمِ المَرَّةِ (ضربة)، فيكون مفعولاً به، وهو شاذ
والتقدير: بضرب كفيه التراب.

وفي قول ابن الزبير الأسدي:

كَانَكَ لَمْ تُتَبِّأَ وَلِمَ تَكُ شَاهِدًا بِلَاثِي وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِيَّطْرًا^(٣)

جاء (كَرَّاتٍ) جمع (كُرَّة)، وهو اسمُ مرة، ناصباً للمفعول به (الصنيع). فجمع
(كرات) بين كونه جمعاً، وكون مفردة اسم مرة.

فلو أن المصدر الذي يأتي على مثالِ (فَعَلَّة) لا يدلُّ على الوحدةِ لكانَ عاملاً
كالمصدر الذي يكونُ بدونِ التاءِ.

من ذلك قولُ الشاعر:

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٨ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٥ /

الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٦ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

يحاى: يحيى، الجلد: القوي، به: أي: الماء. .. الملا: التراب.

يصف الشاعر مسافراً كان معه ماء، فتيمم، وأحى به نفس ركب كاد يموت عطشاً.

(يحاى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله (الجلد) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة

ومفعوله (نفس)، منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.



فلولا رجاء النصر منك ورهبة عِقَابِكَ قد كانوا لنا كالموارد^(١)

وفيه (رهبة) مصدرٌ ينتهى بالتاء، ولكنه لا يدلُّ على المرّة، أو الوحدة، ولذلك فقد نَصَبَ (عقاب). بل هو مصدرٌ مبني على فعلة، كرحمة، ورغبة.

٣ - ألا يكون مصغراً:

لأن التصغير يُخرج المصدرَ عن الصيغة التي هي أصلُ الفعل، فيلزم منه نقصُ المعنى. أى: يُخرجه عن الصيغة التي اشتقَّ منها الفعل؛ ولأن التصغير يقوى جانبَ الاسمِية، كما تقوى بالإضمار.

فلا يجوزُ القولُ: فهيمك الدرس، أو: ضريئك الطفلَ أغضبني.

٤ - ألا يكون متبوعاً قبلَ العمل.

أى: ألا يكون المصدرُ متبوعاً قبلَ تمامه، أى: إعماله.

فلا يجوزُ القولُ: أعجبني فهمك الواسعُ الدرسَ أمس.

يمثلُ عدمُ تقدمِ نعتِ المصدرِ على معمولِه بعدمِ تقدمِ نعتِ الموصولِ على صلته.

فإن ورد خلافَ ذلك فإنه يقدرُ فعلٌ بعدَ النعتِ يتعلّقُ به المعمولُ المتأخّرُ، من ذلك قولُ الخطيئة:

أزمنتُ يأساً مُبيناً من نوالِكم ولئن ترى طارداً للحُرّ كالْيأسِ^(٢)

حيث ورد فيه (يأساً) مصدرٌ منعت، ودُكر بعد نعته شبهُ الجملة (من نوالِكم)، مما يوهّمُ تعلقها بالمصدرِ المنعت، وهذا غيرُ جائز؛ لذا فإنه يقدرُ فعلٌ قبلها من المصدرِ المذكور: ويكون التقدير: يئست من نوالِكم.

فإن تقدمَ معمولُ المصدرِ على نعتِه جاز التركيبُ، من ذلك قولُ الشاعر:

إنَّ وجدي بك الشديدُ أراني عاذراً من عاهدت فيك عدولاً^(٣)

(١) الكتاب ١ - ١٨٩ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ٣ - ١٠٨ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

(٢) ديوانه ١٠٧ / شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ١٠٩ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩ / العيني ٣ - ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٢٧.

حيث المصدرُ (وجدد)، معمولُهُ شبهُ الجملةِ (بك)، ونعتُهُ (الشديد)، وتقدم معمولُ المصدرِ على نعتِهِ، فجاز ذلك، ولم يمتنع إعمالُهُ.

وحكمُ بقيةِ التوابعِ حكمُ النعتِ^(١)، فلا يجوز أن تعطفَ، أو تؤكّد أو تبدلَ على المصدرِ العاملِ قبلَ إتمامِ عملِهِ، فإن تمَّ عملُهُ؛ ونصبُ مفعولِهِ؛ فإنه يجوز ذكرُ التابعِ.

٥- ألا يكون مؤخرًا عن معمولِهِ:

لا يتأخرُ المصدرُ عن معمولِهِ، سواءً أكان مرفوعًا أم منصوبًا، أم متعلقًا، كما أنه لا يجوز الفصلُ بينهما، ويعللُ لذلك بأن معمولَ المصدرِ بمثابةِ الصلةِ؛ لذا مُنِعَ تقديمُهُ وفصلُهُ^(٢).

فإذا ذُكر ما يدلُّ على غيرِ ذلك فإن النحاةَ يقدرون مصدرًا محذوفًا لدلالةِ المذكورِ عليه، مقدراً موضعه قبلَ معمولِ المتقدمِ على المصدرِ المذكورِ، كي يكون العاملُ في معمولِ المتقدمِ. أو قبلَ معمولِ المنفصلِ عن المصدرِ؛ ليكون عاملَهُ. ويجعلون من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (٨) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴿[الطارق: ٨، ٩]. حيث الظاهرُ أن يوماً منصوبٌ بالمصدرِ المذكورِ رجع، وقد فصلَ بينهما بخبرٍ (إن) لقادر، فيقدرون عاملاً محذوفًا قبلَ يوم، والتقدير: يُرجعه يوم تُبلى السرائر^(٣).

ومن تقدم معمولِ قولِ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

طالَ عَن آلِ زَيْنَبِ الإعراضُ لِلتعدّيِّ وما بنا الإبعاضُ^(٤)

الظاهر أن شبهَ الجملةِ (آل زينب) متعلقةٌ بالمصدرِ المتأخرِ عنها (الإعراض)، ولا يجيزون ذلك، فيقدرون مصدرًا قبلَ شبهِ الجملةِ يدلُّ عليه المصدرُ المذكورُ. والتقديرُ: طال الإعراضُ عن آل زينبِ الإعراض.

= الجملة الفعلية (أرأى) في محل رفع، خبر إن. (عاذرا) مفعول به ثانٍ لآرى منصوب.

(١) للمساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٣.

(٣) في نصب «يوم» تعليلٌ آخرٌ، وهو النصبُ على المفعوليةِ لفعلٍ محذوفٍ. تقديره: اذكر.

(٤) ديوانه ٣١٥ / شرح التسهيل ٣ - ١١٤.



ومنه قولُ الفند الزمانى :

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهِّ لِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانٌ^(١)

والتقدير: إِذْعَانٌ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانٌ.

٦ - ألا يكونُ محذوقًا.

٧ - يبقى - هنا - شرطاً غالباً لإعمال المصدر، وليس شرطاً واجبا فيه^(٢)، وهو أن يصحَّ حلولُ (أَنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، أو (أَنْ) المخففة مع معموليها محلّه.

وهذا الشرط ليس مطلوباً -ألبتة- فى المصدرِ النائبِ منابَ فعله؛ لأنه لا يصحُّ أن يحلَّ محلّه مصدرٌ مؤول.

وعلى هذا لا يكونُ المصدرُ المؤكَّدُ للفعلِ والمصدرُ المبيِّنُ لهيئته ولعددِ مراته عاملة؛ حيث إنه لا يصحُّ تأويلها بمصدرٍ مؤول.

ومعظمهم يجعلُ ذلك شرطاً لازماً^(٣). بلُ إنهم يتحدثون عنه بلا ذكرِ اتفاقٍ أو اختلافٍ بينهم، ولكن ابن مالك يجعله شرطاً غالباً، ويذكر شواهدَ على إعمالِ المصدرِ الصريحِ دونِ تقديره بمؤول.

إِذَنْ؛ فى هذا المصدرِ غيرِ المؤكَّدِ وغيرِ المبيِّنِ للعددِ وغيرِ النائبِ منابَ فعله شرطُ غالب ليس بلازم، وهو صحةُ إحلالِ مصدرٍ مؤولٍ محلّه، وذلك على النحو الآتى:

- إحلالُ (أَنْ) والفعل محلَّ المصدرِ العاملِ،

المصدرُ الذى يقدرُ بـ(أَنْ) والفعلِ يكونُ زمنه ماضى المعنى، أو مستقبل المعنى.

من ذلك قولُ الفرزدق:

فَرْمٌ بِيَدَيْكَ هَلْ نَسْطِيعُ نَفْلاً جبالاً من تهامة راسيات^(٤)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١١ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٥.

(٣) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح ابن الناظم ٤١٦.

(٤) ديوانه ١ - ١٢٨ / شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.



والتقدير: أن نقل جبالا، فأول المصدر الصريح بـ(أن) المصدرية والفعل، وزمنه دالٌّ على المستقبل، (جبالا) مفعولٌ به للمصدر. (راسيات) نعت لـ(جبالا) منصوب، وعلامةُ نصبه الكسرة

وقولُ الشاعر:

أَمِنْ بَعْدِ رَمِيِ الْغَانِيَاتِ فِؤَادَهُ بِأَسْهُمِ الْحَاظِ يُلَامُ عَلَى الْوَجْدِ^(١)

المصدرُ (رمى) يمكنُ أن يؤوَلَى إلى (أَنْ رَمَتْ)، أى: أَمِنْ بَعْدِ أَنْ رَمَتْ الْغَانِيَاتُ فِؤَادَهُ. فهو دالٌّ على الزمن الماضي، وقد أضيفَ المصدرُ إلى فاعله، ونصبَ مفعولَه (فؤاد). وشبهُ الجملةُ (بأسهم) متعلقةٌ بالمصدرِ (رمى).

وتقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسٍ. أى: أَنْ ضَرَبْتَ.

عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا غَدًا. :أى: أَنْ تَضْرِبَ.

إحلال (أن) المخففة ومعموليتها محل المصدر العامل:

المصدرُ الذى يقدرُ بـ(أن) المخففة ومعموليتها يكونُ زمانه دالا على الماضى أو الحالِ أو الاستقبال، حيثُ يجوزُ دلالتُه على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ.

من ذلك قولُ الشاعر:

عَلِمْتُ بِسَطِّكَ بِالْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمَلًا^(٢)

أى: علمت أنه بسطت بالمعروف. أو: أنك قد بسطت. شبه الجملة (بالمعروف) متعلقة بالمصدر (بسَّط)، و(خير) منصوبٌ به. فالمصدرُ المؤوَلُ دال على الزمن الماضي، وهو مضافٌ إلى الفاعل.

أما قولُ الراجز:

لَوْ عَلِمْتُ إِثَارَى الَّذِي هَوَتْ مَا كُنْتُ مِنْهَا مُشْفِيًا عَلَى الْقَلْتِ^(٣)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

(٣) ينظر الموضعان السابقان. القلت: الهلاك.

أى: أنه أوثر الذى هوت... والمصدر المؤول دال على الزمن الحاضر. الاسم
الموصول (الذى) مفعول به للمصدر، والمصدر (إيثار) مضاف إلى فاعله.

أما دلالة على الاستقبال فإنه يتضح فى قول الشاعر:

لو علمنا إخلافكم عدة السدِّ مِ عِدْتُمْ على النجاة مُعِيناً^(١)
أى: لو علمنا أنكم ستخلفون عدة السلم... .

(عدة) مفعول به للمصدر (إخلاف)، وهو مضاف إلى فاعله.

- إحلان (ما) والفعل محل المصدر العامل:

المصدر الذى يقدر بالحرف المصدرى (ما) والفعل بعده يكون زمانه دالاً على
الماضى أو الحاضر أو المستقبل، حيث يجوز دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَادْخُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ
ذِكْرًا ﴾ [البقرة ٢٠٠] ^(٢). أى: كما ذكرتم آباءكم، فالمصدر دال على الماضى.
المصدر (ذكر) مجرور بحرف الجر (الكاف)، وهو مضاف إلى فاعله: ضمير
المخاطبين، أما (آباء) فهو مفعول به للمصدر.

ونستجى الدلالة على الحاضر فى قول جميل:

وَدِدْتُ عَلَى حُبِّى الْحَيَاةَ لَوْ أَنَّهَا يُزَادُ لَهَا فِى حُصْرِهَا مِنْ حَيَاتِيَا^(٣)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٠

(٢) (أشد) فيه النصب والجر:

أما النصب فعلى أنه معطوف على (آباء)، أو بالعطف على محل الكاف فى (كذكركم)، لأنها نعت لمصدر
محذوف، تقديره: ذكرنا كذكركم آباءكم، أو إضمار فعل الكون، والتقدير: فاذكروه ذكرًا أشد، أو بإضمار
فعل الكون، والتقدير: أو كونوا أشد ذكرًا، أو على الحالية من ذكرًا، لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له.
والأول عندى الأرجح لأنه يحقق المراد من المعنى دون تأويلات.

أما الجر فإنه يؤول بالعطف على (ذكركم)، والتقدير: أو كذكر أشد ذكرًا أو العطف على الضمير المضاف
إليه المصدر، والتقدير: كذكر قريش آباهم أو قرم أشد منهم ذكرًا.

ينظر: الدر المنصور ١ - ٤٩٨، ٤٩٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١/ديوانه ١٢٠.



أى: على أننى أحبُّ الحياة. المصدر (حب) مجرورٌ بحرفِ الجرِ (على)،
وهو مضافٌ إلى فاعلهِ (بإِ التَّكْلِمْ)، (الحياة) منصوبٌ بالمصدرِ على المفعولية.

أما قولُ الشاعرِ:

وَمَنْ يَمُتْ وَهَوَّلَ لَمْ يُؤْمِنْ يَصِلْ غَدًا شَواظَ نارٍ دَوَامَ النَّارِ فِي سَقَرًا^(١)

ففيه دلالةُ الزمنِ على الاستقبالِ، وفيه قرائن: الشرطِ، والظرفِ
المستقبلي(غَدًا)، وارتباطِ المصدرِ بفعلِ جوابِ الشرطِ، والمصدرُ منصوبٌ على
الظرفية، وهو مضافٌ إلى اسمه(النار)، وخبرُهُ شبهُ الجملةِ (فى سقر).

ذكرنا أن إحلال الأحرافِ المصدريةِ الثلاثةِ محلَّ المصدرِ العاملِ ليس شرطًا
واجبًا، أو لازمًا؛ بل إنه غالبٌ.

وقد ورد المصدرُ العاملُ غيرَ مقدرٍ بأحدِ الأحرافِ المصدريةِ.

من ذلك:

قولُ ليبيد:

عَهْدِي بِهَا الْحَى الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرِّقِ مَبْسِرٌ وَنِدَامٌ^(٢)

لا يؤولُ المصدرُ الصريحُ(عهد) بحرفِ مصدرى، وقد (نَصَبَ) المفعولُ بهِ
(الحى). والمصدرُ مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعلهِ ضميرِ التَّكْلِمْ. وقد سَدَّتْ الجملةُ الاسميةُ
الحاليةُ (فيهم ميسر) مسدَّ الخبرِ. وقولُهُم: «سَمِعُ أَذُنِي زِيدًا يَقُولُ ذَلِكَ»^(٣). المصدرُ
(سمع) غيرُ مؤولٍ، وهو مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعلهِ (أذن). (زيدًا) مفعولٌ بهِ للمصدرِ،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

جملة (وهو لم يؤمن) جملة اسمية فى محل نصب على الحالية، (شواظ) مفعول به، (سقر) اسم مجرور
بعد فى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع تحريك
الوسط.

(٢) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٢ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ لَأَجْرًا لَهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه ١١٨].

وقد سَدَّتِ الجملةُ الحاليةُ (يقول ذلك) مَسَدَّ خبرِ المبتدأِ، ولا يسوغُ القولُ: أن تسمعَ أذني؛ لأنَّ الحالَ لا يسدُّ مَسَدَّ خبرِ المبتدأِ الذي هو حرفِ مصدرى والفعلِ.
وكذلك رجزُ رؤية:

ورأى عَيْنِي الفتى أَخَاكَا يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١)

المصدر (رأى) مبتدأ، مضافٌ إلى فاعله (عيني)، ومفعوله (الفتى). وقد سَدَّتِ الجملةُ الحاليةُ (يعطى) مَسَدَّ الخبرِ.

وما يمثلون به من القول: ضَرَبِي زِيدًا قائما، إنَّ إكرامَكَ زِيدًا حَسَنٌ، كان تعظيمُكَ زِيدًا حَسَنًا.

فلا يجوزُ تأويلُ ما بعدَ إنَّ وكانَ بمصدرٍ مؤولٍ من الحرفِ والفعلِ إلا بعدَ الفصلِ بينهما^(٢).

ومنه قولُ بعضِ العربِ: اللَّهُمَّ إنَّ اسْتِغْفَارِي إِيَّاكَ معَ كَثْرَةِ ذُنُوبِي لَلْوَمِّ، وإن تَرَكِي الاسْتِغْفَارَ معَ عِلْمِي بِسَعَةِ عَفْوِكَ لَعْنِي.

صوره البنيوية

المصدرُ الذي يعملُ عملَ الفعلِ يأتي في التركيبِ في أربعة مبان:

أولاً: ما يجوزُ إحلالُ الحرفِ المصدرى وما يكملُ المصدرَ المؤولَ محلَّهُ - غالبًا - وله صورٌ في التركيبِ.

ثانياً: ما ينوبُ منابَ فعلِهِ في معانٍ محصورة.

ثالثاً: اسمُ المصدرِ.

رابعاً: المصدرُ الميمي.

وهاكِ تفصيلاً لكلِ نوعٍ من أنواعِ المصادرِ الأربعِ العاملة:

(١) الكتاب ١ - ١٩١ / شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ١١١ / المساعد ٢ - ٢٣٠.

(٢) يرجع إلى الموضوعين السابقين.



أولاً، المصدر الصريح الذي يجوز إحلال الحرف المصدرى وما يكمله محله وبصوره

فى التركيب:

المصدر الصريح الذى يجوز تأويله بـ(ما) والفعل، أو(أن) والفعل، أو (أن) ومعموليها هو المصدر غير المؤكّد، وغير المبين للعدد، وغير النائب مناب فعله، وغير اسم المصدر، وغير المصدر الميمى، وهذا المصدر يأتى فى التركيب فى ثلاث صور: إما أن يكون مضافاً، وإما أن يكون معرفاً بالأداة، وإما أن يكون مجرداً من الإضافة وأداة التعريف، فيكون منوناً، وللصور الثلاث درجات فى نسبة شيوع الأعمال، حيث أعماله مضافاً أكثر من أعماله منوناً، وإعماله منوناً أكثر من أعماله مقرونًا بالأداة.

كما أن لها درجات من حيث القياس، حيث يكون المنون أيسر من المضاف، والمضاف أيسر من المعرف بالأداة. فالمعرف بأل قليل فى الاستعمال، ضعيف فى القياس.

١- المصدر المضاف:

ذكرنا أن أعمال المصدر المضاف أكثر من أعمال الآخرين، وهو أكثر قياساً، ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة، فيكون كل منهما كالجزم من الآخر، ويُمثّلان بالفعل والفاعل، ويكون المضاف -حيث- كالفعل فى عدم قبوله التنوين، فكان أعماله أكثر.

ومن النحاة من يجعل المصدر المضاف من حيث قياسية الأعمال يأتى بعد المصدر المنون، ذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء، وبابها التعريف والتخصيص، وذلك مما لا يكون فى الأفعال^(١).

٢- المصدر العامل المضاف يأتى مضافاً^(٢) إما:

أ- إلى فاعله، ثم يأتى مفعوله بعدهما:

وهو كثير فى الاستعمال اللغوى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢]^(٣).

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٤ / شرح ابن عبيش ٦ - ٦٠.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ١ - ١٩٣، ١٩٠ / المقتضب ١ - ١٦، ١٤ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسهيل ١ - ١١٧.

(٣) خبر المبتدأ (دفع) محذوف وجوباً، تقديره: كائن، ثابت. إلخ. (بعض) الأولى بدل من الناس

منصوب، وهو بدل بعض من كل.



حيث المصدرُ (دَفَع)، وهو مبتدأ، وأُضِيفَ إلى لفظِ الجلالة، وهو فاعلُ الدَفْع،
و(الناس) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ به للدَفْع. والتقديرُ: لولا أن دَفَعَ اللهُ الناسَ...
ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ
السُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣].

أضيف المصدرُ (قول) إلى فاعله ضميرِ الغائين، وذكر بعدهما مفعوله، وهو
(الإثم). ومثله في (أكلهم السُّحْتَ).

وقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ
وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] (١).

تلحظ إضافة المصدرِ إلى فاعله، ثم ذكر مفعوله منصوباً بعدهما في: نَقَضِهِمْ
ميثاقَهُمْ، قَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ. قولهم قلوبنا غلْفٌ. أما المصادرُ الثلاثة فهي مجرورة.

ومنه القولُ: «ولم أكنُ أفهمُ دهشةَ زُمَلائِي لِرَفْضِي دُخُولَ الْفِرْقَةِ، وهم يتحرقون
شوقاً إلى دخولِها» (٢) وموضع الشاهد: رَفَضِي دخولاً.

ومنه أمثلةٌ سيبويه: «عجبتُ من ضَرْبِهِ زَيْدًا، عجبتُ من كِسْوَةِ زَيْدِ أَبَاهُ» (٣).
المصدران (ضرب، وكسوة) مضافان إلى الفاعل، وكلُّ منهما: نصب مفعولاً به
مذكوراً: (زيداً، وأباً).

(١) (فيما): ما؛ إما زائدة مؤكدة، فيكون (نقض) مجروراً بحرف الجر، وإما نكرة تامة في محل جر بالياء، بمعنى
شئ، و(نقض) بدل منه مجرور. شبه الجملة (آيات) متعلقة بالكفر. شبه جملة (بغير حق) في محل نصب
على الحالية، أو المتعلقة بحال مَحذوفة. الجملة الاسمية (قلوبنا غلْف) في محل نصب، مفعول
للمصدر (قول). (قليلًا) منصوب إما على النيابة عن المفعول المطلق، وإما على النيابة عن ظرف
الزمان، والتقدير: إلا إيماناً قليلاً، أو: إلا زماناً قليلاً. (بل) حرف إضراب انتقالي مبني، لا محل له من
الإعراب. شبه الجملة (عليها) متعلقة بالطبع، وشبه الجملة (بكفرهم) متعلقة بالطبع كذلك، والياء فيها للسبية.
(٢) يألونك: ٦٤.

الجملة الفعلية (ألهم) في محل نصب، خبر كان. (وهم يتحرقون) جملة اسمية في محل نصب على
الحالية من وملاء. أو استئنافية لا محل لها من الإعراب. (شوقاً) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه
الفتحة، ويجوز أن يكون منصوباً على أنه نائب عن المفعول المطلق. والتقدير: وهم يتشوقون شوقاً.
(٣) الكتاب ١ - ١٩٠.



ومنه قولُ لبيد:

عَهْدِي بِهَا الْحَى الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ^(١)
ومن أمثلة ابن الناظم: بلغنى تطلقُ زيدا امرأته.

ومنه قولُ عمرو بن الأَظنابة:

أَبَتْ هِمَّتِي وَأَبَى بِلَأْسِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرِّيحِ
واقْدَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ^(٢)

ويبدو ذلك في المصادر: (أخذ، إقامة، ضرب)، وهي مضافةٌ إلى فواعلها (ياءات المتكلم)، ثم ذكرت بعدها مفعولاتها: (الحمد، نفس، هامة) على الترتيب. والمصادر الثلاثة مرفوعةٌ بالعطفِ على المصدرِ الفاعلِ (بلاء).

وقولُ بعضِ الأزارقة:

وَسَائِلَةٌ بِالْغَيْبِ عَنِّي وَلَوَدَّرْتُ مِقَارِعِي الْأَبْطَالَ طَالَ نَحِيْبُهَا^(٣)
المصدرُ المضافُ إلى فاعله هو (مقارعة) المضافُ إلى ضميرِ المتكلم، ومفعولُه المذكورُ بعدهما هو (الأبطال).

ب- إلى مفعوله، ثم يأتي بعدهما فاعله:

استعمالُ هذا التركيبِ في اللغة قليل. من ذلك ما جاء في الحديثِ الشريفِ:
«وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»^(٤).

حيث (حج) مصدرٌ مضافٌ إلى مفعوله (البيت)، ثم ذُكرَ بعدهما فاعلُ المصدرِ الاسمُ الموصولُ (من).

(١) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠٠ / شرح ابن عبيش ٦ - ٦٢ . الميسر: القمار، التادم: المنادمة.

(عهد) مبتدأ، وجملة الحال (وفيهم ميسر) سدت مسد الخبر. (الجميع) نعت للحى منصوب.

(٢) شرح الشذور رقم ٧٤ / أوضح المسالك رقم ٥٠٤ / شرح فطر الندى رقم ١١٧.

(٣) هامش شرح الشذور ٣٨٣.

(٤) صحيح مسلم، إيمان ١ - ٢٠ / سنن النسائي، باب الصيام.



وقول الأقيشير الأسدئ:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ^(١)

أضيف المصدر (قرع) إلى مفعوله (القواقيز)، ثم ذكّر فاعله (أفواه). أى: قرعت أفواه الأباريق القواقيز.

والمصدر (قرع) فاعل (أفنى).

وقول الشاعر:

أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنَ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ^(٢)

أى: ظلم المرء نفسه، فالمصدر (ظلم) أضيف إلى مفعوله (نفس)، ثم ذكّر بعدهما فاعل المصدر (المرء). والمصدر اسم إن.

ومن أمثلة ابن الناظم: «بلغنى تطلق هند ريد»^(٣). وهذا التركيب يستعمل أقل مما يستغنى فيه عن الفاعل، فلا يذكر.

ومنه قول الفرزدق:

تَنْفَى يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ^(٤)

(١) المقرب ١ - ١٣٠ / شرح الشلور ٣٨٣. القواقيز: جمع قاقوزة، أو قاروزة، وهى ألداح يشرب

فيها الخمر، تلاد: مال قديم، نشب: مال وعقار.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(ألا) حرف استفتاح مبنى، لا محل له من الإعراب. (بين) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. الجملة

الفعلية (يغلب العقل) فى محل جر، نعت لهوى.

(٣) شرح ابن الناظم ٤١٩.

(٤) الكتاب ١ - ٢٨ / المختضب ٢ - ٢٥٨ / الكامل ١٤٣ / الخصائص ٢ - ٣١٥ / شرح ابن يعيش ٦ -

١٠٦ / شرح ابن الناظم ٤٩ / شرح التصريح ٢ - ٣٧٠ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٩ /

تنفى: الضمير الفعال للناقاة، هاجرة: وقت اشتداد الحر فى الظهيرة تنقاد: مصدر تقد، الصياريف: جمع صيرفى.

(تنفى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (يذاها) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف، لأنه

مثنى. وهو مضاف، وهاء المخاطبة ضمير مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (الخصى) مفعول به منصوب،

وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. (فى كل هاجرة) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بتنفى.

(نقى) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



أُضِيفَ الْمَصْدَرُ (نَفَى) إِلَى مَفْعُولِهِ (الذَّنَانِيرُ)، ثُمَّ ذُكِرَ بَعْدَهُمَا الْفَاعِلُ (تَنْقَادُ).

ج- إِلَى فَاعِلِهِ دُونَ ذِكْرِ مَفْعُولِهِ:

مِن ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]^(١). أُضِيفَ الْمَصْدَرُ (اسْتِغْفَارُ) إِلَى فَاعِلِهِ (إِبْرَاهِيمَ)، وَلَمْ يَذْكَرْ مَفْعُولُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: اسْتِغْفَرَ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ. وَالْمَصْدَرُ اسْمٌ (كَانَ) مَرْفُوعٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]. أَيْ: دَعَائِي أَيَّاكَ، فَأُضِيفَ الْمَصْدَرُ (دُعَاءِ) إِلَى فَاعِلِهِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمَصْدَرُ مَفْعُولٌ بِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنْ أَخَذَهُ إِلَيْهِمْ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]^(٢). حَيْثُ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ فِي: أَخَذَ رَبِّكَ، أَخَذَهُ، وَلَمْ يَذْكَرْ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَالْمَصْدَرُ الْمُؤُولُ الْأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَخَبْرُهُ الْمُؤَخَّرُ شَبُهَ جُمْلَةٍ (كَذَلِكَ)، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤُولُ الثَّانِي اسْمٌ إِنْ مَنْصُوبٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]. ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ﴾ [التوبة: ١١١]. ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٤] بِتَنْصِيرِ اللَّهِ [الروم: ٤، ٥].

د - إِلَى مَفْعُولِهِ دُونَ ذِكْرِ فَاعِلِهِ:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. أَيْ: مِنْ أَنْ يَدْعُوَ الْخَيْرَ، فَالْمَصْدَرُ (دُعَاءِ) مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ (الْخَيْرِ)، وَلَمْ يَذْكَرْ فَاعِلَهُ. وَالْمَصْدَرُ مُجْرُورٌ بِحَرْفِ الْجَزْرِ (مِنْ).

(١) (إِبْرَاهِيمَ) مُضَافٌ إِلَى (اسْتِغْفَارِ) مُجْرُورٍ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكِسْرِ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ.

شَبُهَ الْجُمْلَةُ (لِأَيِّهِ) مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَصْدَرِ (اسْتِغْفَارِ). وَشَبُهَ الْجُمْلَةُ (عَنِ مَوْعِدَةٍ) فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبْرٍ كَانَتْ، أَوْ مُتَعَلِّقَةٌ بِخَبْرِهَا الْحَذُوفِ. (إِيَّاهُ) ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ ثَانٍ. وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ (وَعَدَّهَا إِيَّاهُ) فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتٍ لِمَوْعِدَةٍ.

(٢) الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ (وَهِيَ ظَالِمَةٌ) فِي مَحَلِّ نَصْبِ، حَالٌ. (شَدِيدٌ) خَبْرٌ ثَانٍ لِأَنَّ (إِذَا) ظَرْفٌ رِمَانٌ مَبْنِيٌّ، فِي مَحَلِّ نَصْبِ، مُتَعَلِّقٌ بِالْمَصْدَرِ (أَخَذَ). يَجُوزُ أَنْ تَجْمَلَ الْمَصْدَرُ الْأَوَّلُ وَالْفِعْلُ (أَخَذَ) بِتَنْوَارِعَانِ الْمَفْعُولِ بِهِ (الْقُرْآنَ)، فَتَخْرُجَ هَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ.



وقوله تعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج...﴾. فالمصدر (استبدال) مضاف إلى مفعوله، ولم يذكر فاعله. والمصدر مفعول به.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ١٠٤]. أى: فى أن تبتغوا القوم.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

كل من المصدر (فعل، وإقام، وإيتاء) مضاف إلى مفعوله، ولم يذكر فاعل أى منها. ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَىٰ نَعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤].

هـ- إلى الظرف:

يضاف المصدر إلى الظرف كثيرا، ومنه:

ما يمثل به النحاة من قولهم: أعجبنى انتظار يوم الجمعة الرعية الأمير^(١)، حيث (انتظار) مصدر مضاف إلى الظرف (يوم)، وفاعل المصدر (الرعية)، أما مفعوله فهو (الأمير)، والمصدر (انتظار) فاعل (أعجب).

ومما تمثل به سيبويه: عجبت من ضرب اليوم زيدا. فأضاف المصدر (ضرب) إلى الظرف (اليوم).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾^(٢) [النساء: ٩٢].

- ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ [سبا: ٣٣].

(١) شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٢ / تهذيب التوضيح ١ - ٢١٨

(٢) (من) اسم شرط جازم مبنى في محل رفع، مبتدأ، خبره، جعلنا الشرط والجواب. (صيام) مبتدأ مرفوع، خبره محذوف، تقديره: عليه. أو: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فواجبه صيام، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ليجب عليه الصيام. والجملة في محل جزم جواب الشرط. (توبة) مفعول لاجله منصوب، وفيها وجهها النيابة عن المفعول المطلق، والحالية، والأول أوضح.



٢- المصدر المتون:

يأتي المصدر متوناً، ويكون عمله أقيس، لشبهه الفعل - حيثئذ - في التنكير^(١)، أو لشبهه بالفعل المؤكد بالتون^(٢)، وهو من حيث نسبة الشيوع في الاستخدام اللغوي أقل من المضاف.

والكوفيون ينعنون إعماله، ويجعلون المعمول المذكور بعده بفعلٍ مقدر. ومن إعمال التون قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] حيث (يتيماً) مفعولٌ به للمصدر التون (إطعام). ولم يذكر فاعله.

وقول المرار بن منقذ:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ أزلنا هامهنَّ عن المقييلِ^(٣)
المصدر المتون (ضرب) نصب المفعول به (رؤوس) والمصدر مجرور بحرف الجر الباء، يلحظ أنه لم يذكر فاعله، وشبه الجملة (بالسيوف) متعلقة بالمصدر.

وقول الآخر:

فلولا رجاء النصرِ منك ورهبةٌ عقابك قد صاروا لنا كالموارد^(٤)
(رهبة) مصدر متون، نصب المفعول به (عقاب). والمصدر مرفوعٌ بالعطف على مبتدأ (رجاء).

وقول الشاعر:

أخذتُ بسجلهم ففححتُ فيه محافظةً لهنَّ إخاءَ الذمام^(٥)

(١) شرح ابن عيش ٦ - ٦٠ / شرح الشفور ٢٨٢ / ضياء السالك ٣ - ٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٥ .

(٣) الكتاب ١ - ١١٦، ١٩٠ / شرح ابن عيش ٦ - ٦١ / شرح ابن الناظم ٤١٧ / شرح ابن عقيل رقم ٢٤٦ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٤ .

(٤) الكتاب ١ - ١٨٩ / المختص في شرح الإيضاح ١ - ٥٥٦ / شرح ابن عيش ٦ - ٦١ .

أي: لولا أننا نرجو النصر، ونرهب عقابك، لوطناهم كما نطأ الموارد.

(رجاء) مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوبا، وهو مضاف إلى مفعوله (النصر)، شبه الجملة (كالموارد) خبر

(صار)، أو متعلقة بخبرها المحذوف.

(٥) الكتاب ١ - ١٨٩ . السجل: الدلو المملوء بالاء، نفع: أعطى، إخاء: إخاء الذمام: الحق والحرمة.



أى: لأن حافظتُ إخاءَ النعام، فيكون (إخاء) مفعولاً به منصوباً بالمصدرِ المنونِ (محافظة).

وقولُ ريبادِ الأعجم:

يَبْذُلُ فِي الْأُمُورِ وَصَدَقَ بِأَسِيٍّ وَإِعْطَاءٍ عَلَى الْعِلَلِ الْمَتَاعِ^(١)
شبه الجملة (في الأمور) متعلقةً بالمصدرِ المنونِ (بذل)، (المتاع) مفعولٌ به منصوبٌ
بالمصدرِ المنونِ (إعطاء)، والالفُ للإطلاق.

٣ - المصدرُ المعرفُ بالأداة:

قد يأتي المصدرُ معرفاً بالالفِ واللام، وهو قليلٌ في الاستعمال اللغوي، ضعيفٌ
في القياسِ من حيثُ العمل؛ لأنه بأداة التعريفِ يفترقُ عن الفعلِ في سَمَةِ يبتعدُ
عنها الفعلُ تماماً؛ وهى التعريفُ، والالفُ واللامُ لا تكون في أسماءِ الأجناسِ التي
هى أصولٌ إلا معرفة، فلذلك ضَعُفَ إعمالُها^(٢).

ومما جاءَ منه عاملاً قولُ الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ^(٣)
وفيه المصدرُ (النكايَة) معرفٌ بالالفِ واللام، وقد نَصَبَ المفعولَ به (أعداء).
والمصدرُ مضافٌ إلى (ضعيف) مجرورٌ.

وقولُ الشاعر:

فإنك والتائبين عُرْوَةٌ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ^(٤)

(١) شرح التسهيل ٢ - ١١٦.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠.

(٣) الكتاب ١ - ١٩٢ / المتصنف في شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣ / شرح ابن الناظم ٤١٧ / شرح التصريح
٢ - ٦٣ / شرح الشلور ٣٨٤ / الصبان على الأسموني ٢ - ٢٨٤.

النكايَة: الأثر في الخصم، يراخي - يؤجل.

(بخال) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، ينصب مفعولين، أولهما (الفرار)، والثاني
جملة (يرأخي الأجل). (ضعيف) خبر مبتدئٍ محذوف، تقديره: هو.

(٤) شرح ابن عقيل ٣ - ٩٦ / الصبان على الأسموني ٢ - ٢٨٤. التائبين: التناء على الميت، وذکر =



(عروة) مفعولٌ به للمصدرِ المعرفةِ بالأداةِ (التأين).

ومنه قولُ المرارِ الأسدى، وينسبُ لمالكِ بنِ رُغبة:

لقد عَلِمْتَ أَوْلَى المَغِيرَةِ أَننى كَرَرْتُ فلمْ أَتَكَلَّ عن الضربِ مِسْمَعاً^(١)

(مسمع) اسمُ رجل، وهو في البيتِ مفعولٌ به للمصدرِ (الضرب)، وهو معرفةٌ بالالف واللام. ومجرورٌ بحرفِ الجرِ (عن).

والكوفيون يمتنعون إعمالَ المصدرِ المحلِّيِّ (بال)، ويجعلون ما جاء بعده معمولاً لفعلٍ مقدر.

كما علمنا أنهم منعوا إعمالَ التثنية، ويقدرُونَ فعلاً عاملاً قبلَ المنصوبِ المذكورِ بعده.

ومنع البغداديون - كذلك - إعمالَ المحلِّيِّ بأداةِ التعريفِ.

ثانياً: المصدرُ النائبُ متابِ فعله:

المصدرُ الذي يتوبُ متابِ فعله هو الذي يصحُّ أن يُوضَعَ موضعه فعلٌ عارٍ من حرفِ مصدرى، ويُمتنعُ أن يياشِرَه عاملٌ ظاهرٌ، أى: لا يجوزُ أن يوضَعَ قبلَه فعلُه ظاهراً. ويكونُ متوناً دائماً.

ويقعُ المصدرُ النائبُ متابِ فعله و قد جاء متعدياً فى معانى:

= محاسنه، شوارع: جمع شارع، أى: مرتفعة. (التأين) منصوب على أنه مفعول معه، حيث الواو واو المعية، ويجوز أن تكون ولو العطف، فيكون معطوفاً على اسم إن. (بعدهما دعاك) بعد: ظرف زمان منصوب متعلق بالتأين. ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. دعاك: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. والمصدر للؤلؤ فى محل جر بالإضافة، والتقدير: بعد دعائه إياك. والجملته الاسمية (أيدينا شوارع) فى محل نصب، حال. وشبه الجملة (إليه) متعلقة بشوارع.

(١) الكتاب ١ - ١٩٣ / المقتضب ١ - ١٤ / جمل الزجاجى ١٣٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٤ / شرح التسهيل ٣ - ١١٦ / شرح ابن الناظم ٤١٨ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤. وقية رواية (لحقت)، فلا يكون فيه شاهد.

لم أتكل: لم أعجز، أولى المغيرة: أول الخيل المغيرة، مسمع: اسم رجل. جملة (كررت) فى محل رفع، خبر أن (أولى) فاعل علمت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.



١ - الأمر - وهو كثير:

ومنه أن تقول: إكرامًا محمدًا. (إكراما) مصدرٌ نائبٌ منابٌ فعلٍ منصوب، وفيه ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت، هو فاعلُ المصدر. (محمدًا) مفعولٌ به للمصدر، منصوب.

ومنه قولُ أعشى همدان:

على حينَ ألهى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدَلًّا رُزِقُ الْمَالَ نَدَلُ الشَّعَالِبِ^(١)

حيث (ندلا) مصدرٌ نائبٌ منابٌ فعلٍ الأمرِ (اندل)، فنصب المفعولَ به (المال). وهو مصدرٌ منصوبٌ.

وقولُ الشاعر:

هَجْرًا الْمُظْهِرَ الْإِخَاءَ إِذَا لَمْ يَكُ فِي النَّائِبَاتِ جَدًّا مَعِينًا^(٢)

وفيه المصدرُ (هجرا) نابٌ منابٌ فعله الأمرى (اهجر)، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت، (المظهر) مفعولٌ به للمصدرِ منصوب. والتقدير: اهجر المظهر الإخاء.

ويمكن أن تعطفَ على الأمرِ معنى النهي، نحو:

مذاكرةٌ دروسك، لا إهمالها.

استعدادًا للموقف، لا تأنيًا، ولا تراخيًا.

(١) الكتاب ١ - ١١٦ / الخصائص ١ - ١٢٠ / المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٢٤٢ / العيني ٣ - ٤٦، ٥٢٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ١١٦. ينسب للأحواس، والبحرير.

ندلا: اختطافا وسلبا، رزق: علم قبيلة. الجملة الفعلية (ألهى) في محل جر إلى حين. (جل) فاعل إلهى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رزق) منادى مبني على الضم في محل نصب، والتقدير: يا رزق ندلا المال ندل. (ندل) مفعول مطلق منصوب، والعامل فيه المصدر السابق.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

(الإخاء) مفعولٌ به منصوب لاسم للفاعل (المظهر). (يك) فعل مضارع ناقص ناسخ مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة من آخره. (جد) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.



نحو: سقياً لك، رحمةً له، أى: سقاك الله، رحمةً الله. . ومنه قولُ الشاعرِ:

يا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَاتِمٌ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌ^(١)

أى: اغفرْ مَاتِمٌ، فيكونُ (غفراناً) مصدرًا منصوبًا نَابَ مَنْابَ فعله الأمرى الذى يفيدُ الدعاءَ. وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ، تقديرُهُ: أنت. (مَاتِمٌ) مفعولٌ به للمصدرِ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، ولم يُنَوَّنْ؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، صيغةً مستهيةً الجموع. ومنه قولُ الشاعرِ:

إعانةُ العبدِ الضعيفِ على الذى أمرت فيمقاتُ الجزاءِ قريبٌ^(٢)

المصدرُ (إعانة) نائبٌ مَنْابَ مَنْابَ فعله الأمرى الذى يخرجُ إلى معنى الدعاء (أعِنْ)، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت، (العبد) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدر.

٣- الوعدُ بالأسلوبِ الخبرى، نحو قولِ الشاعرِ:

قالتِ نَعَمْ وبلُوعًا بُغِيَةً ومُنَى فالصَادِقُ الحَبِّ مَبذُولٌ له الأملُ^(٣)

(بغية) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ النَّائبِ مَنْابَ مَنْابَ فعله (بلوغًا) والتقدير: وتبلغ. .

(١) شرح التسهيل ٢ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ٢٥ / المعاد ٢ - ٢٤٢ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٥ .

(قابل) منادى منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة. وهو مضاف، (التوب) مضاف إليه مجرور، وعلامةُ جره الكسرةُ الجملةُ الفعليةُ (قد أسلفتها) فى محل جَر نعتٍ لمَاتِمٌ. (أنا) ضميرٌ مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (منها) جارٌ ومجرورٌ مبنيان، وشبه الجملةُ متعلقةٌ بالإشفاق. (مشفق) خبرٌ المبتدأ (أنا) مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. (وجل) خبرٌ ثانٍ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. والجملةُ الاسميةُ فى محل نصب، نعتٌ ثانٍ لمَاتِمٌ، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب، حالٌ من مَاتِمٌ؛ لأنه نكرةٌ تخصصتُ بالصفةِ الأولى، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب، وهو تأكيدٌ لفظياً لمشفق، وهو تأكيدٌ بالمرادف. فوجِلٌ بمعنى مشفق، وهو خائف.

(٢) شرح التسهيل ٢ - ١٢٦ .

(ميفات) مبتدأ مرفوع، خبره (قريب).

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧ / المعاد ٢ - ٢٤٣ .

(الصديق) مبتدأ مرفوع، وخبره مَبذُولٌ، (الحب) مضاف إليه، أو مفعولٌ به له، حيث يجوزُ جره، ونصبه. (الأمل) نائبٌ فاعلٌ لاسم المفعول مَبذُولٌ، مرفوع.

٤ - التوبيخ بالاستفهام وبغيره، نحو قول الشاعر:

وَفَاقًا بَنَى الْأَهْوَاءِ وَالغَىِّ وَالهِوَىٰ وَغَيْرُكَ مَعْنَىٰ بِكُلِّ جَمِيلٍ^(١)

أى: توافق بنى الأهواء...، (وفاقا) مصدر منصوب، ناب مناب فعله، والأسلوب توبيخي، (بنى) مفعول به منصوب، للمصدر (وفاقا)، وعلامة نصبه الياء، وهو مضاف، و(الأهواء) مضاف إليه مجرور. ومنه أن تقول: إهمالا دروسك وقد قرب الامتحان؟!

وقول المرار الأسدي:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلَسِ^(٢)

(أم) مفعول به منصوب للمصدر المنصوب النائب مناب فعله (علاقة).

وقول الآخر:

أَبْغِيَا وَظَلَمْنَا مَنْ عَلِمْتُمْ مُسَالِمًا وَذُلًّا وَخَوْفًا مَنْ يُجَاهِرُكُمْ حَرَبًا^(٣)

أى: أتظلمون من علمتم... أتخافون من يجاهركم، فيكون الاسم الموصول في الموضعين مفعولاً به للمصدرين النائبين مناب فعليهما، وهما (ظلمنا، خوف)، وينازعهما المصدران (بغيا، ذلًا) في المفعولين.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٤٣ / هامش نهذيب التوضيح ١ - ٢٧. وفيه رواية: الونى.

(غيرك معنى) اسمية، في محل نصب، حال من فاعل المصدر. شبه الجملة (بكل) متعلقة بمعنى.

(٢) الكتاب ١ - ١٦٨، ١١٦ - ٢ / ١٣٩ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٦ / المساعد ٢ - ٢٤٣،

(أفنان) مبتدأ مرفوع، خبره شبه الجملة (كالثغام)، أو ما تعلق به، والجملة الاسمية في محل جر بالإضافة إليه.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦.

(مسالما) مفعول ثانٍ لعلم منصوب. (حربًا) منصوب على نزع الخافض والأصل بحرب، ويجوز أن تجعلها حالا، والتضدير: محاربا. الجملة الفعلية (علمتم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومثلها الجملة الفعلية (يجاهركم).

- وقد يكونُ في معنى الإنشاءِ للدلالةِ على معنى كامنٍ في النفسِ ينشئه المتحدثُ، من ذلك: حمداً وشكراً، ولا جحوداً ولا كفراً.

وتقول: عجباً، إذا أبصرتُ شيئاً يتعجبُ منه.

ومنه قولُ الشاعرِ:

حمداً لله ذا الجلالِ وشكراً وبداراً لامره وانقياداً^(١)

أى: أحمد الله... وأشكره، وأبادر لأمره، وأنقاد. فيكون فيه معنى الخبر، ويكون (حمداً) مصدرًا منصوبًا نائبًا عن فعله، ولفظ الجلالة مفعولٌ به منصوبٌ للمصدر. ومثله المصادر: شكراً، بداراً، انقياداً.

ويجوز أن تجعلَ هذه المصادرَ في معنى الأمر، وسياقِ الموقفِ والحالِ أو سياقِ النظمِ هو الذي يحددُ الاتجاهَ المعنوي.

ومنهم من يجعلُ البيتَ السابقَ: (قالت نعم بلوغاً بغية...) من هذا المعنى الخبري^(٢).

قياسية إصمال المصدر والنائب مناب فعله:

من الشواهدِ السابقة أدركنا أن المصدرَ الذي ينوبُ منابَ فعله جاءَ عاملاً لعملَ فعله في معاني الأمرِ والوعدِ، والدعاءِ، والتوبيخِ مع الاستفهامِ، أو بدونه، والإنشاءِ.

وهذه الأنواعُ عند أبي الحسنِ الأخفش، وأبي زكريا الفراءِ مطردةٌ صالحةٌ للقياسِ على ما سُمعَ منها^(٣) وأكثر المتأخرين يزعمون قصرها كلها على السماعِ.

وابنُ مالكٍ يُصححُ القياسَ ويختاره؛ لكثرتِه في كلامِ العربِ، ولما فيه من الاختصارِ والإيجازِ^(٤).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٤٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦، ١٢٧.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧.

(٤) الموضع السابق.

ويُدلّلُ على أن سببوه ذهبٌ إلى القياس في الأمرِ والدعاءِ والتوبيخِ والإنشاءِ، ويذكر لذلك من أقوالِ سببويه، وذلك في بابي: «هذا ما ينصبُّ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعملِ إظهاره»^(١).

(وهذا بابٌ ما ينصبُّ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره من المصادرِ في غيرِ الدعاءِ)^(٢).

ولا يستطيعُ النحاةُ أن يتخلصوا أو ينسلخوا من عملِ المصدرِ النائبِ منابَ فعله.

العامل في المنصوب بعد المصدر النائب منابَ فعله:

يختلف النحاةُ فيما بينهم في عاملِ النصبِ فيما بعد المصادرِ التي تنوبُ منابَ فعلٍ بينَ رأيينِ عريضين^(٣):

أولهما: يذهب أصحابه إلى أن النصبَ يكون بالأفعالِ المضمرةِ، وعلى رأسِ هؤلاء المبردُ والسيرافي، ووافقهُ كثيرٌ من النحويين، ويذكر ابنُ يعيش أن عليه المحققين، ولا يبعد عنده أن يكونَ هذا المصدرُ عاملاً لنيابته عن الفعلِ، لا بحكم أنه مصدرٌ، ويمثله بالقول: زيدٌ في الدارِ قائماً، حيثُ العاملُ في الحالِ الظرفُ الموجودُ، لا الفعلُ العاملُ فيه لنيابته عن الفعلِ^(٤).

والآخر: ينسبونه إلى سببويه، ويصححهُ ابنُ مالك، ويختاره مدافعاً عنه^(٥) وهو أن النصبَ بعد هذه المصادرِ يكونُ بها أنفسها، لا بالأفعالِ المضمرة؛ وهو قولُ الزجاجي والفارسي - أيضاً -.

ثالثاً: اسم المصدر^(٦):

اسمُ جنسٍ دالٌّ على الحدثِ، لكنه لم يَجْرِ مجرى الفعلِ في جمعِ كلِّ وحدتهِ الصوتية؛ لذلك فإنه لا يدلُّ على المصدرِ لفظاً.

(١) الكتاب ١ - ٣١١. (٢) الكتاب ١ - ٣١٨.

(٣) يرجع إلى: شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٨.

(٤) شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩. (٥) شرح التسهيل ٣ - ١٢٨، ١٢٩.

(٦) يرجع في ذلك إلى: الكتاب ٤ - ٣٢، ٤٣، ٣٢٤ - ٢٧٤ / القضب ٢ - ١١٩ / التسهيل ١٤٢ / شرح

التسهيل ٣ - ١٢١ / شرح الشلور ٤١١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٨ /

شرح التصريح ٢ - ٦٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٣٨٨.



فاسم المصدر يُطلق على المصادر التي تخرج عن قياسية المصدر، وهذا يكون في مصادر الأفعال الرباعية، وما هو أزيد منها.

ودلالة اسم المصدر على الحدث إنما تكون بواسطة دلالة على المصدر.

فإذا عرفنا أن المصدر من طهر هو طهراً أو طهوراً، فهذا مصدر صريحٌ وحقيقي، أما إذا استخدم هذا المصدر للتعبير عن التطهر، فقيل: تطهر طهراً، فإنه يصبح اسم مصدر؛ لأنه -حينئذ- لم يجمع كل حروف الفعل، فلم يجر المصدر مجرى فعله.

ومنهم من يذهب إلى أن المصادر الأعلام تكون أسماء مصادر لا مصادر. نحو: سبحان، برة، فجار، وهي مصادر الأفعال: سبح، أبر، أفجر.

فأسماء المصادر خروجٌ على البنى القياسية المعهودة للمصادر فيما هو أكثر من الثلاثي، وتجد أن بعضها جامدٌ لا يتصرف، حيث لا يخرج عن المصدرية.

نجد أن أسماء المصادر تنقسم إلى قسمين:

أولهما: أسماء مصادر أعلام.

والآخر: أسماء مصادر تنشأ من نقص في أصوات البنية المعهودة في القياس، وتنتهي إلى مصادر، لا تجمع كل حروف فعل المصدر القياسي.

ويعيل كثيرٌ من النحاة إلى أن يجعلوا المصدر الذي خرج عن بني المصادر المعهودة، ويُدعى بيمين ضمن أقسام اسم المصدر، لكننا أثرنا أن يجعله نوعاً من المصادر خاصاً، ويدرس في قسم يختص به.

إعمال اسم المصدر

ذكرنا أن اسم المصدر يأتي على ضربين:

أ- أن يكون علمًا على المصدرية، وهذا لا يعمل - اتفاقاً^(١) -، وهو لا يضاف، ولا يقبل أداة التعريف، ولا يحل محل الفعل، ولا محل ما يوصل به

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

الفاعل، ولا يوصف، وهو لا يقوم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل، أو بيان نوعه، أو عدده.

ب - أن يكون ناشئاً عن نقص في لفظ المصدر:

وهذا النوع من اسم المصدر يعمل - على الأرجح -، يذكر ابن مالك: «ويعمل عمله - أي المصدر - اسمُه - أي: اسم المصدر - غير العلم»^(١).

كما يذكر في ألفيته:

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

ويتخذ بعض الشراح من تنكيره (عملاً) دليلاً على أن إعمال اسم المصدر قليل^(٢)، لكنه لم يفصح بذلك في التسهيل. ويقول ابن الناظم: «وليس ذلك - يقصد العمل - بمطرود في اسم المصدر، ولا فاش فيه»^(٣).

والكوفيون والبغداديون يذهبون إلى إعمال اسم المصدر غير العلم، ولكن البصريين يذهبون إلى أنه لا يعمل إلا في ضرورة.

ولكننا نلاحظ أن اسم المصدر غير العلم ما هو إلا مصدر لم يلتقِ التقاءً كاملاً مع جميع أصوات فعله المستختم في الموضع المقصود. فعندما يقال بعدم إعماله - فإنني أرى أنه يكون هناك تناقض بين جوازهم إعمال المصدر وعدم جوازهم إعمال اسم المصدر.

وقد جاء اسم المصدر عاملاً مع كثير من أسماء المصادر التي جاءت في العربية من طريق نقص في البنية؛ ولذلك فإنني أرى إعمال هذا النوع من أسماء المصادر.

ولا بد من التنويه إلى أن معظمهم يجعلون المصدر المسمى من أنواع اسم المصدر، ويجيزون إعماله بلا خلاف.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) الصبان على الأشموني على الألفية ٢ - ٢٨٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٤١٩.



الأول: اسمُ المصدرِ العلم:

المصدرُ العلمُ ما دلَّ على معنى المصدرِ دلالةً تُغنى عن تعريفهِ بالالفِ واللام؛ لتضمنهِ الإشارةَ إلى حقيقة^(١). ذلك نحو: سَبَّحَانَ (علم على التسبيح)، فَجَارِ (علم على الفجرة)، حَمَادَ (علم على المحمّدة)، يَسَارَ (علم على اليسر)، بَرَّةَ (علم على البر)، وهى أعلامٌ جنس على المعانى المذكورة، أفعالها تكون أكثرَ من الثلاثة: سَبَّحٌ، أَفَجَرَ، أَحَمَدَ، أَيَسَرَ، أَبَرَ.

وهذا النوعُ لا يعملُ عملَ الفعلِ اتفاقاً^(٢). ولا يقومُ مقامَ المصدرِ الاصلى فى توكيدِ الفعلِ، أو بيانِ نوعه، أو عددِ مرّاته.

ذلك لانه يخالفُ المصادرَ الاصليةَ فى انه لا يضاف، ولا يُوصَف، ولا يُعْرَفُ بالاداءة، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا موقعَ ما يُوصل به الفعلُ. ومنه قولُ حميد بن ثور:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا نَحُجُّ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَهُ^(٣)
وفيه (يسار) اسمُ مصدرٍ معدولٌ عن الميرة.
وقولُ النابغة:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ^(٤)
حيث (فجار) اسمُ مصدرٍ علمٍ معدولٌ عن الفجرة. وبرّة اسمُ مصدرٍ علمٍ على البر.
الثانى: اسمُ المصدرِ الناشئُ عن مصدرٍ مقوصٍ لفظاً:

هذا القسمُ من أسماء المصدرِ ينشأ عن نقصٍ فى أصوات أو حروفِ المصدرِ القياسى، فينشأ عنه مصدرٌ لفعلٍ ثلاثى، مع ملاحظة أن الفعلَ الذى يؤدى المعنى، ويجبُ أن يستخدمَ فى التركيبِ المنشأ يكونُ أكثرَ من ثلاثى.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٤، وفيه: فقلت / شرح ابن عيش ٤ - ٥٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٤) ديوانه ٣٤ / الكتاب ٣ - ٢٧٤ / الخصائص ٢ - ٢٩٨ / ٣ - ٢٦١، ٢٦٥ / شرح ابن عيش ١ - ٣٨ /

٤ - ٥٣ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.



وقد ذكرنا لذلك من قبل: **طَهَّرًا** اسمٌ مصدرٌ للفعل (تطهَّر). ومنه:

أَعْطَيْتُ عَطَاءً. والمصدرُ القياسي (إعطاء).

اغْتَسَلْتُ غُسْلًا. والمصدرُ (اغْتِسَالًا).

كَلَّمْتُهُ كَلَامًا. والمصدرُ (تَكَلِيمًا).

أَبَيْتُهُ تَوَابًا. والمصدرُ (إِنَابَةً).

تَزَكَّيْتُ زَكَاةً. والمصدرُ (تَزَكِّيَةً).

فأسماءُ المصادرِ هذه إنما هي مصادرٌ لغيرِ الأفعالِ التي يجبُ أن تُستخدَمَ في التركيبِ الذي تذكُرُ فيه لأدائه الدلالةَ المقصودةَ، وقامت بهذه الوظيفةِ الدلالية - اجتماعيا واصطلاحيا - ؛ لذا فإنها تساوت مع المصدرِ - فيما ذكر سابقا - من الأداء المعنوي، والشياخ، وقبول أداة التعريف، والإضافة، والوقوع موقعَ الفعلِ أو ما يوصلُ به الفعلُ، على الرغمِ من خُلُوه لفظًا أو تقديراً دونَ عوضٍ من بعضِ ما في الفعلِ (١).

هذا القسمُ من أسماءِ المصادرِ جاءَ عاملاً عملَ الفعلِ.

ومنهُ قولُ القطامي يمدحُ زُفَرَ بنَ الحارثِ الكلابي:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا (٢)

(عطاء) اسمٌ مصدرٌ لإعطاء؛ لأنَّ الفعلَ هو (أعطى). وهو مضافٌ إلى فاعله (كاف المخاطب). (المائة) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ المصدرِ. و(الرتاع) صفةٌ للمائةٍ منصوبة، والمصدرُ مضافٌ إلى الظرفِ (بعد).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٤ / الخصائص ٢ - ٢٢١ / شرح ابن عيش ١ - ٢٠ - ٣ - ١٢٣ / شرح ابن الناظم ٤١٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٩ / شرح الشلور ٤١٢ / أوضح المسالك رقم ٣٦٧ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأسموني ٢ - ٢٨٨. الرتاع: الراتعة من الإبل. (الهمزة) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب، يفيد الاستكثار. (كفرا) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والتقدير: أكفر كفرا.



وقولُ الشاعر:

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامُ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لَغَيْرِهِمُ الْوَقَاءَ^(١)

فيه (عشرة) اسمٌ مصدرٍ للمصدر (معاشرة)؛ لأن الفعلَ الذي يؤدي المعنى هو (عاشر)، وقد أُضيفَ اسمُ المصدرِ إلى فاعله (كافِ المخاطبِ)، ونصبَ المفعولَ به (الكرام). واسمُ المصدرِ مجرورٌ بالباءِ.

وقولُ الشاعر:

قالوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ بِشْفِيكَ قَلْتَ صَحِيحَ ذَلِكَ لَوْ كَانَا^(٢)

وفيه اسمُ المصدرِ (كَلَامٌ) مضافٌ إلى فاعله (كافِ المخاطبِ)، وقد نصب مفعولاً به (هِنْدًا). وكلامٌ واسمٌ ومصدرٌ؛ لأنه بمعنى (تَكْلِيمٍ)، مصدرُ الفعلِ (كَلَّمَ)، وهو مبتدأٌ مرفوعٌ.

وقولُ الشاعر:

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُبَسَّرًا^(٣)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٨. في بعض المصادر: أَوْفًا، وبناء (تري) للمجهول، ويكون مفعولاً ثانياً لتري. ونائب الفاعل ضمير متر تقديره: أنت وهو المفعول الأول. (بعشرتك) شبه الجملة متعلقة بالفعل (تعد). (فلا ترين) جملة جواب شرط محذوف، والتقدير: إن كان الأمر كذلك فلا ترين. لا: حرف نهي مبني، تري: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. وفاعلُه ضمير متر تقديره: أنت. (الوقاء) مفعول به للفعل (تري).

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣، وفيه (دعدا). شرح الثلور ٢٧ رقم ٨ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٨. الجملة الاسمية (وهي مصغية) في محل نصب حال. اسم المصدر (كلام) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (بشفيك)، والمبتدأ وخبره جملة في محل نصب، مقول القول (قلت). الجملة الاسمية (صحيح ذلك) في محل نصب، مقول القول (قلت). جملة جواب (لو) محذوفة دلَّ عليها ما تقدم.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٨. شبه الجملة (من الأمال) في محل نصب، نعت للمفعول به عسير، أو متعلقة به (ميسرا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، لأن وُجِدَ من وجدان الضالة، وليس القلبى، فإن جملة قلبيا كان (ميسرا) مفعولاً ثانياً لوجد.



(عون) اسم المصدر (إعانة)؛ لأن الفعل الذى يؤدى المعنى (أعان). وقد أضيف اسم المصدر إلى فاعله (الحالق)، ونصب مفعولاً به، وهو (المراء). واسم المصدر فاعلٌ مرفوعٌ للفعل (صَحَّ).

ومنه قولُ حسان بن ثابت:

لأنَّ ثوابَ اللهِ كلُّ مُوحِّدٍ جنانٌ من الفردوسِ فيها يُخلَّدُ^(١)

(ثواب) اسمٌ للمصدر (إثابة)، فالفعلُ الذى يؤدى المعنى هو (أثاب)، وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (لفظ الجلالة)، ونصب مفعولاً به، وهو (كل). اسمُ المصدرِ اسم (أن) منصوبٌ، وخبر (أن) هو (جنان).

وفيه رواية بنصب (جنان)^(٢)، فتكون مفعولاً ثانياً لاسم المصدر؛ لأن (أثاب) يتعدى إلى مفعول بنفسه، وقد يتعدى إلى مفعول به ثانٍ بواسطة، أو بدونِ واسطة، وعلى هذا فإن شبه الجملة (من الفردوس)، والجملة الفعلية (يخلد) يكونان فى محل نصب. ويكون خبرُ (أن) محذوفاً، تقديره: ثابت، أو: لارم... أو غير ذلك.

ومن إعمالِ اسمِ المصدرِ ما جاء فى الحديثِ الشريف: «مِنْ قِبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الرَّضْوَةُ»^(٣)، حيث (قِبَلَةُ) اسمُ مصدرٍ؛ لأن الفعلَ المؤدَّى المعنى هنا هو (قَبَلَ)، بتضعيفِ العين، ومصدره (تقبيل)، وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (الرجل)، ونصب مفعولاً به هو (امرأة). واسمُ المصدرِ مجرور بحرفِ الجرِ (من).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح الشذور، رقم ٢٢٠ / الدر رقم ٢ - ١٢٨ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.

شبه الجملة (من الفردوس) فى محل رفع، نعت لجنان، أو متعلقة بنعته المحذوف. شبه الجملة (فيها) متعلقة بالفعل يخلد. الجملة الفعلية (يخلد) فى محل رفع، نعت ثان لجنان، أو فى محل نصب، حال منها، على أنها نكرة تخصصت بالنعت، فجاز أن تكونَ صاحبَ حال.

(٢) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.

(٣) الموطأ ل مالك، طهارة ٦٥، ٦٦.



المصدر الميمي^(١) نوعٌ من الأسماء التي تؤدي دلالة المصدرية، أي: دلالة الحدئية، مع تفخيم للدلالة، وقوة تأكيدها؛ لكنه يبدأ - دائماً - بيمين زائدة لغير المفاعلة، تكون مفتوحة إذا كان من فعلٍ ثلاثي، نحو: مَضْرَبٌ، ومَقْتَلٌ، ومعناها: ضرب، وقتل، وتكون مضمومة إذا كان من فعلٍ أكثر من ثلاثي، نحو: مُفْتَحٌ، ومُسْتَعْمَلٌ، أي: افتتح، واستعمال.

وبعضهم يجعل هذا المصدر من أسماء المصدر، وربما يعود فيذكر أنه كالمصدر اتفاقاً^(٢)، وبعضهم يسميه اسم مصدرٍ تجوزاً.

والمصدر الميمي يصاغ - في إيجاز - من الفعل الثلاثي على وزن (مَفْعَل) نحو: مَلْعَبٌ (لعب)، مَشْرَحٌ (شرح)، مَطْلَعٌ (طلوع)، مَحْيَا (حياة)، مَمَاتٌ (موت).

فإن كان مثلاً صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع فإن عينه تكسر في المصدر الميمي (مَفْعَل)، نحو: وَعَدَ مَوْعِدًا (وعداً)، وَجَدَ مَوْجِدًا. (وجوداً) وزن مَوْزِنًا (وزناً). ومن غير الثلاثي يصاغ على زنة اسم المفعول، نحو: مُسْتَطَلَعٌ (استطلاع)، مُقْتَلٌ (اقتتال)، مُكْرَمٌ (إكرام)، مُتَعَلَّمٌ (تعلم).

ويحترز بالقول: لغير المفاعلة من مصدرٍ فاعلٍ مفاعلةً، نحو: قَاتَلَ مَقَاتِلَةً، ضَارَبَ مَضَارِبَةً، عَاوَدَ مَعَاوِدَةً، فهذه مصادرٌ قياسيةٌ، وتبدأ بيمين، وهذا الوزن من المصادر فيه معنى المفاعلة.

المصدر الميمي يعمل عمل الفعل كالمصادر العاملة - اتفاقاً^(٣).

وأتخذ من حرص النحاة على إعمال المصدر الميمي باتفاقٍ ووصفه بأنه كالمصادر، ثم حرص كثير منهم على أن يجعلوا عمل اسم المصدر غير العلم قليلاً،

(١) الكتاب ١ - ٤٠٢٣٣ - ٩٥٠٨٧ / المتضرب ٢ - ١١٩ / شرح الصريح ٢ - ٦٤٠٦٢.

(٢) شرح ابن الناطم ٤١٦ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) المتضرب ٢ - ١١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٩ / أوضح المسالك ٣ - ٦.

دليلاً محققاً على أن أجعل المصدر الميمي قِسماً برأسه من المصادر. فيكون عاملاً، على غير ما يكون عليه نوعاً اسم المصدر اللذان ذكرناهما: العَلَم، والنائس من نقص في اللفظ.

ومنه قول الشاعر:

أظْلُومُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ تَمِيَةً ظَلَمٌ^(١)

وفيه (مُصَاب) مصدرٌ ميمي، بمعنى: إصابة، وهو مضافٌ إلى فاعله (ضمير المخاطبين)، و(رجلاً) مفعولٌ به للمصدر الميمي منصوبٌ. والمصدر الميمي اسمٌ (إن).

ومنه قول لقيط الإيادي:

يا دارَ عَمْرَةٍ من مُحْتَلِّهَا الجِرْعَا هَاجَتْ لِي الِهَمُّ والأحزان والوجعاً^(٢)

أى: من احتلالها الجرع، (محتل) مصدرٌ ميمي، أضيف إلى فاعله (ها) الغائبة. (الجرع) مفعولٌ به للمصدر الميمي.

ومنه ما ذكره ابن مالك في شرحه لتسهيله من قول الشاعر:

مستعانُ العبدُ الإلهَ يريه كُلُّ مُسْتَصْعَبٍ من الأمرِ هَيْتاً^(٣)

(١) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ٢٣٩ / شرح الشذور ٤١١ /

أوضح المالک رقم ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨، ٢٨٧.

ينسب للحارث بن خالد الخزومي - على الأصح .

وفيه: أظْلِم.

ظلوم: اسم امرأة.

(أظلم) الهمزة: حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. ظلوم: نادى مبني على الضم في محل

نصب. والجملة الفعلية (أهدى السلام) في محل نصب، نعت لرجل. (تحية) نائب عن المفعول المطلق، فهو

مرادف، ويجوز أن يكون حالاً من السلام مؤكدة. (ظلم) خير إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) أمالي المرزوقي ٢٤٢ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

الجرع والأجرع والجرعاء: الرملة لا تبت.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥

أى: استعانة العبد الإله، فيكون (مستعان) مصدرًا ميميًا، فاعله (العبد)، ومفعوله (الإله). والمصدر الميمي مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يريه).
ومن ذلك أن تقول:

مُفْتَحُ الرَّئِيسِ الْمَعْرُضِ أَكْسَبَهُ شَهْرَةً. أى: افتتح الرئيس المعرض.
مَسْمَعُكَ الْأَغَانِي الْفَاحِشَةُ إِثْمٌ. أى: سماعك.

مستخرج العرب البترول قد أطمع الدول الاستعمارية المتكالبية عليهم. أى: استخراج.

مقالنا: إنَّ الحقَّ فوقَ القُوَّةِ أصبحَ غيرَ كافٍ بدونِ العزيمةِ والمثابرةِ، أو موجدِ القُوَّةِ. أى: قولنا... أو: وجود...

الحكم الإعرابي لتابع المضاف إلى المصدر

عرفنا أنه يغلب استعمال المصدر مضافًا، وإضافته تكون إما إلى فاعله، فيكون مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلاً، وإما إلى مفعوله، فيكون مجرورًا لفظًا، منصوبًا محلاً، حيثئذ؛ إذا نعت المجرور أو عطف عليه فإن النعت أو المخطوف يجوز فيه أن يعامل على لفظ المجرور، فيكون مجرورًا، أو أن يعامل على المحل، فيكون مرفوعًا إذا كان المتبوع في محل رفع، ويكون منصوبًا؛ إن كان المتبوع في محل نصب^(١).

نحو: عجبت من ضرب زيد الظريف، بالجر، على اللفظ، وإن شئت رفعت على المحل، فقلت: الظريف.

مما جاء فيه التابع مُعربًا على المحل قولُ لبيد بن ربيعة:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّيحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(٢)

(١) التسهيل ١٤٢ شرح التسهيل ٣ - ١١٩ شرح ابن الناظم ٤٢٠.

(٢) المتصدد في شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣. شرح ابن يعيش ٢ - ٢٤، ٦ - ٦٦ شرح ابن الناظم ٤٢٠ / العيني ٣ - ٣١٥ / العيان على الأشموني ٢ - ٢٩٠ ضياء السالك ٣ - ٩ شرح الصريح ٢ - ٦٥. تهجر: سار في الهاجرة، الروح: ما بين الزوال إلى الليل، هاجها: أثارها. (حتى) للقساية. فاعل تهجر ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشي.. والضمير في (هاجها) للأنان المصاحبة للحمار الوحشي، وهما يطلبان الماء والكلأ في الهاجرة.

وفيه أضيف المصدر (طلب) إلى فاعله (المعقب)، فيكون (المعقب) مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، لذا جاز في نعته (المظلوم) الوجهان، وقد جاء مرفوعاً على المحل. (حق) مفعول المصدر، و(طلب) نائب عن المفعول المطلق من الفعل (هاج).
ومثله قول الشاعر:

بِالْعِنَةِ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمَعَانَ مِنْ جَارٍ^(١)

أضيف المصدر (لعنة) إلى فاعله لفظ الجلالة، فلما عطف عليه جاز في المعطوف الجرُّ على اللفظ، والرفع على المحل، فكان المعطوف (الصالحون) مرفوعاً بالعطف على محل لفظ الجلالة.
وقول زياد العنبري، وينسب كذلك إلى رؤبة:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا^(٢)

(مخافة) مصدر، أضيف إلى مفعوله (الإفلاس)، فيكون مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً، فلما عطف عليه (الليان) نصب على المحل.
أما المصدر فهو مفعول لأجله منصوب.

ومنه: عجبت من أكل الخبز واللحم، لك في اللحم أن تجره على اللفظ، وأن تنصبه على المحل؛ لأنه مضاف إلى المصدر (أكل) مجرور لفظاً، منصوب محلاً؛ لأنه المفعول به.

أما قول الشاعر:

هَوَيْتَ نِئَاءً مُسْتَطَابًا مُؤَبِّدًا فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَهْيِيدِ مَجْدٍ وَسُودَدَا^(٣)

(١) الكتاب ٢ - ٢١٩، وفيه: والصالحين ابن الشجري ١ - ٣٢٥ شرح ابن يعش ٢ - ٢٤، ٢ - ٤٠، ٨ - ١٢٠ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ العيني ٤ - ٢٦١.

(لعنة) مبتدأ مرفوع، لأن التقدير: يا قوم، فلم يقع النداء عليها.
(٢) الكتاب ١ - ١٩١ / البصرة والتذكرة ١ - ٢٤٣ / المقتصد في شرح الإيضاح ٢ - ٥٦١ شرح ابن يعش ٦ - ٦٥ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ شرح ابن الناظم ٤٢١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٢ معنى اللبيب ٢ - ٥٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٥ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩١،

حسان: اسم رجل، بها: أي: القينة، الليان: الماطلة بالدين. وهو بالفتح والكسر، والفتح أكثر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ معنى اللبيب ٢ - ٥٤٨.



ففيه (مجدد) مضافٌ إلى المصدرِ (تمهيد)، وهو مفعولُهُ، فكان مجروراً لفظاً منصوباً محلاً، فعطف عليه (سودد) منصوباً على المحل.
ومنه قولُ الراجز:

ما جعل امرأ القومُ سيداً إلا اعتيادَ الخلقِ المَجْدِداً^(١)

(الخلق) مضافٌ إلى المصدرِ (اعتياد)، وهو مفعولٌ في المعنى، فهو مجرورٌ لفظاً للإضافة، منصوبٌ محلاً للمعنى، فجاءتْ صفته (المجددا) منصوبةٌ على المحل .
يذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل:

«وَنَبِّهْتُ بِقَوْلِي: فَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا لَيْسَ بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ بِالصَّدْرِ؛ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ فِي تَابِعِ الْمَجْرُورِ مِنْ نَحْوِ: عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ؛ فِي نَعْتِ الْمَرْأَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا: الْجَرُّ عَلَى اللَّفْظِ، وَالنَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ، وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِهِ بِفَعْلِ مَالِمٍ يُسَمُّ فَاعِلُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: أَمْرٌ بِقَتْلِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطَّفِيْتَيْنِ، عَلَى تَقْدِيرِ: أَمْرٌ بِأَنْ يُقْتَلَ الْأَبْتَرُ وَذُو الطَّفِيْتَيْنِ»^(٢).

في المثل الذي ذكره: عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ، تقديره: عرفت أن طَلَّقَتِ الْمَرْأَةَ، فالمرأةُ أَضِيْفَتْ إِلَى مَصْدَرِ مَالِمٍ يُسَمُّ فَاعِلُهُ، فيجوز في تابعِ المرأةِ ثلاثةُ أوجه، فتقول: عرفت تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ الْفَاسِدَةَ وَصَدِيقَتُهَا، بالرفعِ على أن المَصْدَرَ لَفْعَلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، فتكون المرأةُ مجرورةً لفظاً، مرفوعةً محلاً .

وتنطقُها بالنصبِ على أن المصدرَ لَفْعَلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَعْلُومِ، فتكون المرأةُ مجرورةً لفظاً، منصوبةً محلاً، هذا إلى جانبِ الجَرِّ فِيهِمَا عَلَى اللَّفْظِ.

وكذلك إذا قلت: ساءني ضربك وأخيك، والتقديرُ: أن ضُرِبْتُ وَأَخْرُك، فيجوز في المعطوفِ (أخيك) الجَرُّ عَلَى اللَّفْظِ، والنصبُ على فَعْلِ الْفَاعِلِ، والرفعُ على فَعْلِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ - المساعد على التسهيل ٣ - ١٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١ .



- يُوذِنِي سُبُّكَ صَدِيقَكَ الْآنَ، أَوْ أَمْسٍ.

أى: ما سببت الآن، أو أمس، أو: أن سببت أمس.

وَعَذَّبَهُ الْهَوَى حَتَّى بَرَأَهُ كَبَّرِي الْقَيْنِ بِالسَّفَنِ الْقِدَاحِ^(١)

أى: كما يبرى القين . . . ، أو: كما برى.

- مُدْمِنُ الْبَغْيِ يَأْخُذُهُ بِأَرِيهِ أَخْذُهُ لثَمُودَ وَعَادًا

أى: كما أخذ ثمود وعادًا.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾

[النساء: ١٦٦].

- قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ الزُّبَيْدِي:

أَعَادِلْ إِنَّمَا أَفْتَسَى شَبَّابِي إِجَابَتِي الصَّرِيخَ إِلَى الْمَنَادِي^(٢)

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠].

- ﴿وَيَكْفُرِهِمْ وُقُولِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بِهَتَانَا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦].

- ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

- ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَسَاكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجنائية: ٣٤].

- ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

(١) شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ١١٠.

القين: الحداد، السفن: ما ينحت به كل شيء، كالحجر، أو القطع الحشنة من الجلد وغيره.

(٢) هامش شرح الشذور ٢٨٣.

فلا تكثرا لؤمى فإن احكاما بذكره لئلى العاصرية مؤلغ

ملحوظات

أولاً، وجوب ذكر مفعول المصدر،

إذا أضيف المصدر إلى مرفوع أو إلى منصوب، وكان أصل أحدهما مبتدأ؛ لم يجوز حذف الآخر المطلوب -منصوباً كان أم مرفوعاً- . .

وإن كان فاعل المصدر يحتاج إلى فاعل ومفعولين، أو إلى فاعل وثلاثة مفعولات؛ وأضيف المصدر إلى أحدها؛ فإنه يجب أن يذكر المطلوب الباقي بعد ذكر المصدر وما أضيف إليه .

من ذلك: عرفتُ كونَ زيدِ صديقك^(١). حيث أضيف المصدر (كون) إلى مرفوعه (زيد)، فهو اسمه لو كان فعلاً (كان)، والأفعال الناقصة لا تستغنى عن أخبارها، حال نقصانها؛ ولذا فإنه يجب ذكر منصوبها الخبر، وهو (صديق).

وكذلك القول: تبيئتُ صيرورةَ عمروٍ خصماً لك، حيث أضيف المصدر (صيرورة) إلى مرفوعه، وهو لا يستغنى عن منصوب بعدهما، فلزم ذكر المنصوب (خصماً).

ومن ذلك: عرفتُ كونَ صديقك زيداً أو زيداً.

سرتنى إضحاء الشمس مشرقة.

أعجبتُ بعلمك محمداً مجتهداً .

أضيف المصدر (علم) إلى فاعله ضمير المخاطب؛ لكنه يحتاج إلى منصوبين، أحدهما كان مبتدأ، والثاني كان خبراً، فيلزم ذكرهما؛ لذا لزم ذكر المنصوبين: (محمداً، مجتهداً).

ومنه: أعجبتُ بإعلامك علياً محمداً مجتهداً.

حيث المصدر (إعلام) المضاف إلى مرفوعه يحتاج إلى ثلاثة مفعولات. فلزم ذكرها.

(١) يرجع إلى: شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٧ .

لم يتفق النحاة اتفاقاً كاملاً على إعمالِ أى نوعٍ من أنواعِ المصادرِ فى صورهِ الثلاثِ: مضافةً، ومنونةً، ومعرفةً بالأداة.

والمصدرُ فى هذه الصورِ التركيبيةِ أو البنيويةِ إنما هو مصدرٌ متصرفٌ فى التركيبِ، حيث يتنوعُ بينِ المصدريةِ وغيرِها منِ المواقعِ الإعرابيةِ المحتملةِ، وغيرِ المخالفةِ لقوانينِ التركيبِ.

وهم فى تعليلهم لأرائهم لا يكادون يتفقون على المَعوَلِ الرئيسِ للإعمالِ وعدمه، فقد تستخدمِ الاسمِيةُ أداةً للقبُولِ، ومِعْوَلًا للمنعِ، وقد يكونِ التنوينُ سبيلًا إلى المتناقضينِ، كما تكونِ أداةُ التعريفِ والإضافةِ كذلك.

وقد ورد التراثُ اللغوى حافظًا بينِ ماثوراتِه، وناقلًا إلينا إعمالَ المصدرِ فى صورهِ الثلاثِ، عدا كونه مؤكدًا، أو مبيّنًا لمراتِ الفعلِ، أو عَلمًا على المصدريةِ، ولكن الاستعمالَ فى اللغةِ ينطوى على نسبةِ شيوعِ غيرِ محفوظةٍ بينِ ثلاثِ الصورِ، ذلك لصعوبةِ فى الاستخدامِ اللغوى، من حيثِ النطقِ والأداءِ الصوتى، واللبسُ فيما إذا كانِ المصدرُ معرفًا، بدرجةِ أقلِّ فى الصعوبةِ واللبسِ إذا كانِ منونًا، وبدرجةٍ تكادُ تنعدمُ فيما إذا كانِ مضافًا؛ لذا كانتِ درجاتُ الشيوعِ مطردةً طردًا عكسيًا معِ درجاتِ الصعوبةِ فى النطقِ والأداءِ الصوتى ووجودِ اللبسِ.

ثالثًا درجاتُ قياسيةةِ إعمالِ المصدرِ:

يجعلِ النحاةُ -معظمهم- المصادرَ على ثلاثِ مراتبٍ فى الإعمالِ، وقياسيته^(١):
الاولى: للمتونِ؛ لأنه يكونِ نكرةً كالفعلِ، وهو مشبهُ به فى الإعمالِ، والمتونُ يكونِ نكرةً لفظًا ومعنى.

والثانية: للمضافِ؛ لأنه مشبهُ للفعلِ معنىً، من حيثِ إن الإضافةَ فى نيةِ الانفصالِ، لكنه يخالفه لفظًا؛ لأن ظاهرهَ مشاكلٌ لما يكونُ إضافتهُ حقيقةً.

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٥ شرح ابن يعشى ٦ - ٥٩، ٦٠.

والثالثة: للمعرفِ بالأداة؛ لأن أداة التعريف تخرج المصدر من الشبه بالفعل.

رابعاً: ذكر المصدر دون معمولاته :

قد يجيء المصدرُ الصالحُ للعملِ دونَ ذكرِ أى معمولٍ له، لا مرفوعٍ ولا منصوبٍ^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، أى: أن يكفروا، فلم يُذكرَ مرفوعٌ بالمصدرِ، ولا متعلقٌ به.

خامساً: إعمال المصدر غير الدال على المضر:

شرط بعضهم الأفرادَ فى إعمالِ المصدرِ، فلا يعملونه مثنى ولا مجموعاً، ولم يشترطه بعضهم، ومنهم ابنُ عصفور، وابنُ مالك. وقد يجمعُ المصدرُ، ويؤدى عملَ الفعلِ متى توافرت فيه الشروطُ المذكورة. وهو قليلٌ.

ومنه قولُ الشاعر:

وقد وعدتكَ موعداً لو وقَّتَ به مَوَاعِدَ عُرْقُوبٍ أَحَاهَ يَشْرِبُ^(٢)

حث نصب (أخاه) بالمصدرِ المجموعِ (مَوَاعِدِ)، وهو جمعُ مَوَعِدٍ، بمعنى (وعد). ويرى: مواعيد، على أنه جمع (ميعاد)، بمعنى (وعد). ويروى: كموعود عرقوبِ أخاه، وموعود مصدرٌ على وزنِ مفعول^(٣).

ومنه قولُ العرب: تركته بملاحسِ البقرِ أولادها، ملاحس، جمع ملحس، وهو بمعنى لَحْس، وفى القولِ محذوف، والتقدير: تركته بموضعِ ملاحس، فحذفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مقامه، و(أولاد) مفعولٌ به للمصدرِ المجموعِ (ملاحس).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٢.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٧ شرح ابن يعيش ١ - ١١٣ شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٧.

ينسب إلى الشماخ، أو إلى الأشجعى أو (علقمة بن عبدة التميمى).

(٣) يرجع إلى: شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.



ومنه قولُ الشاعر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أبا قَدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَعَا^(١)

حيث (تجارب) جمع المصدرِ (تجربة) قد أضيفَ إلى ضميرِ الغائبين، وهو الفاعلُ، ونصب المفعولُ به (أبا). والتقديرُ: أن جربوا أبا قدامة.

سادس: إعمال المصدر جانباً دلالي هو التركيب:

أرى أن إعمالِ المصدرِ واسمِ المصدرِ إنما ينبعُ من جانبِ دلالي، لا تركيبى لفظي؛ حيثُ إن المصدرَ يعملُ متى كانَ دالاً على الفعلية وهي الحدئية، وأرى أنه في هذا البناء، أو في هذا السياقِ الدلالي، يتضمن حدثاً وفاعلَهُ، فهو بمثابة اسمِ الفعلِ، واسمِ المفعولِ.

أى: يدلُّ المصدرُ على إعمالِ ما قد حَدَثَ، أو يحدثُ، أو سيحدث.

لذلك فإن المصادرَ غيرَ العاملةِ لا يكون فيها هذا الجانبُ الدلالي، إذ إن المصدرَ المؤكَّدَ إنما هو تكررُ لحدثٍ سابقٍ مذكور. داخلَ فعلٍ وفاعل، فليس المقصودُ منه إعمالَ عملٍ، وإنما الإعمالُ المقصودُ يذكرُ فيما سبق هذا المؤكَّدَ، وهو الفعلُ.

والمصدرُ المبينُ للعددِ لا يؤتى به للإعمال، وإنما ليبيِّنَ عددَ مراتِ الفعلِ السابق.

إذن؟ فهو ليس معبراً عن حدثٍ ما وإنما يكونُ لغرضِ دلالي معين.

والمصادرُ الأعلامُ كالأسماءِ الأعلامِ لا يصحُّ لها أن تعملَ؛ لأنها قَدْ وُضِعَتْ لدلالةٍ خاصةٍ لا تحيدُ عنها، وهي المصدريةُ. كما أن ألفاظَ الأعلامِ إنما وُضِعَتْ للدلالةِ على العلمية - لا غيرُ.

فالأعلام: (محمَّدٌ، ومحمودٌ، وتأبَّطَ شراً، وينقل، وينبع... إلخ) لا تعملُ بوضعِها البنيوي، والذي يختلفُ بين اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والجمله، والفعلِ، وذلك لتقلُّبِها من هذه الأصولِ البنيويةِ إلى دلالةٍ أخرى، وهي العلمية.

(١) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٧.

تجاربهم: جمع تجربة، الفتن: الخير، والكرم، والفضل، والثناء.



فالجانب الدلالي من اللفظة المستخدمة في التركيب هو المعول في أثرها النحوي.

والمصدر بوضعه الأصلي البيوي يدلُّ على الحديثة لا غير، لكنه يكتسب جانباً دلالياً آخر من التركيب، سواء أكان هذا الجانب ظاهراً في اللفظ، إذا ذُكر معه معمولاً، أم كان مقدراً، حيث يستتر في تركيبه، ويُفهم من الخاصة الدلالية للمصدر، إن متعدياً إلى واحدٍ أو أكثر، وإن لازماً، وإن احتاج إلى متعلق.

فإذا قلت:

- (الضرب): فهذا مصدرٌ دالٌّ على الحديثة، وهي معنى الضرب.

- أساءني الضربُ: فهذا يدلُّ على حدثٍ وقع بالضرورة، ثم اكتسب الحدث من خلال التركيب جانباً دلالياً آخر، وهو الفاعلية؛ لأن كل حدثٍ في تركيبٍ مفهوم لا بدُّ له من محدثٍ فاعل.

- أساءني ضربك: فهذا يدلُّ على ضربٍ، أي: حدث وقع عليك، أو منك.

- أساءني ضربك أخاك: فهذا يدلُّ على ضربٍ وقع منك على أخيك.

لهذا فإن النحاة يُضطرون إلى أن يجعلوا من شروط إعمال المصدر أن يصحَّ إحلالُ (ما) والفعل، أو (أن) ومموليها، محلّه، وكلّها فيها معنى الحديثة التي تتضمنُ فاعلها.



الصفات المشتقة التي تعملُ عملَ الفعل

الصفاتُ المشتقةُ التي تعملُ عملَ الفعلِ تكونُ على ثلاثِ مراتبٍ:

أ- صفاتٌ تجري على أفعالها، في: البنية، والثنية أو الجمع، والتأنيث أو التذكير، والمعنى، مطلقا، فهذه تعملُ عملَ الفعلِ، وهي أقوى من غيرها من الصفاتِ في العمل؛ وهذه الصفاتُ هي: اسمُ الفاعلِ، وصيغُ المبالغة، واسمُ المفعول.

ب- صفةٌ مشبهةٌ باسمِ الفاعلِ، فهي أقلُّ في منزلةِ الأعمالِ من سابقتها؛ لأنَّ المشبهَ بالشيءِ أضعفُ منه فيما وقعَ فيه الشبهُ، وهو الأعمال.

ج- صفةٌ أخرى مشبهةٌ بالمشبهة، وهذه لا تعملُ عملَ الفعلِ، من رفعِ فاعلٍ ظاهرٍ مطلقا، ونصبِ مفعولٍ به. وإنما يجوز أن تعملَ في المنصوباتِ الأخرى، عدا المفعول المطلق -على الأرجح-، وذلك إن تحمّل التركيبُ، وهذه هي اسمُ التفضيل.

ملحوظة:

أما الصفاتُ المشتقةُ الأخرى -وهي اسمُ الزمانِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الآلة- فإنها لا تعملُ عملَ الفعلِ.

وهاك تفسيرا للصفاتِ المشتقةِ التي تعملُ عملَ الفعلِ.



اسم الفاعل

اسمُ الفاعل صفةٌ تدلُّ على الحدثِ والحدوثِ وفاعلِهِ^(١)، جاريةٌ مجرى الفعلِ في اللفظِ والمعنى.

وذلك أن اسمَ الفعلِ يجرى على مضارعه في حركاته وسكناته، ويدلُّ على الحدثِ في المعنى، وعلى الذاتِ التي قامت بهذا الحدثِ، كما أنه يدلُّ على الحدثِ، أى: القيام بهذا الحدثِ.

ويظهر في بنيتِهِ جنسُ الذاتِ وعددها.

وذلك نحو: خَارِجٌ، مُكْرِمٌ، مُقْتَلٌ، مُسْتَخْرَجٌ، مُسَانِدٌ... إلخ.

والفرقُ بين قولنا: يُكْرِمُ، ومُكْرِمٌ، هو أن الكلمةَ الأولى تدلُّ على حدثيةٍ وزمنٍ، أما الثانيةُ فإنها تدلُّ على حدثيةٍ وزمنٍ، إلى جانبِ الدلالةِ على مَنْ قام بالحدثيةِ، فهي صفةٌ تجمع كل هذه المعاني.

عمله:

يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ فعلِهِ لما بينهما من المشاكلةِ، حيثُ:

أ- تماثلهما في اللفظِ والمعنى - كما ذكرنا -.

ب- وتلحقُ اسمَ الفاعلِ علامةُ الشيةِ والجمعِ، وتعلمُ أنهما يلحقان بالفعلِ؛ لكنهما يكونان مع اسمِ الفاعلِ للدلالةِ على الفاعليةِ والإستنادِ. فتقول: فاهِمَانٌ، وفاهِمُونَ، وَيَفْهَمَانِ، وَيَفْهَمُونَ.

ج - كما أن اسمَ الفاعلِ والفعلِ المضارعَ يشتركان في الدلالةِ على الحالِ والاستقبالِ^(٢)، فإذا كان اسمُ الفاعلِ مقرونا بأداةِ التعريفِ فإنه يدلُّ على الماضي، كالفعلِ الماضي، إلى جانبِ دلالتِهِ على الحالِ والاستقبالِ.

(١) شرح التصريح ٢ - ٦٥ .

(٢) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٧٩ .



البنية التي يكون عليها اسمُ الفاعل في الجملة:

لاسمِ الفاعل ثلاثُ أحوال^(١) في الجملة:

إحداها: أن يكون محلياً بأداة التعريف .

ثانيتها: أن يكون متوناً عاملاً مراداً به الحالُ أو الاستقبال .

ثالثتها: أن يكون مضافاً .

ولا يضافُ المتعدى منه إلا إلى المفعولِ دونَ الفاعلِ؛ لئلا يلزم إضافةُ الشيءِ إلى نفسه .

أ- اسمِ الفاعلِ المعروف بالأداة:

يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ فعله مطلقاً إذا كان محلياً بالالف واللام^(٢)، سواء أكانَ في الماضي، أم في الحال، أم في الاستقبال، دون شرطِ الاعتمادِ على شيء، وهذا باتفاقِ النحاة . ذلك نحو:

هذا الفاهمُ درسهُ أمس، أو الآن، أو غداً . حيث (الفاهم) اسمُ فاعلِ معرفٍ بالأداة، فجاز إعماله في الماضي والحال والاستقبال، ويكون (درس) مفعولاً به لاسمِ الفاعلِ منصوباً، وهو خيرُ المبتدأ (هذا) .

ويجوز إعماله وهو محليٌ بالأداة، دون الاعتمادِ على شيء، فنقول: الفاهمُ درسهُ الآن - أو أمس أو غداً - محترماً، فيكون اسمُ الفاعلِ مبتدأ، ناصباً مفعولاً به (درس)، أما خبره فهو محترم .

وفي اسمِ الفاعلِ في الحالتين ضميرٌ مستترٌ هو الفاعلُ .

ومنه: جاء الضاربُ ريئداً أمس، أو الآن، أو غداً .

واسمُ الفاعلِ المحليُّ بأن بمثابة صلةِ الموصولِ، حيث يجعلون (أل) في هذا البناءِ موصولاً، وما بعده صلته، فلمَّا كان كذلك أغنى اسمُ الفاعلِ المعروف بالأداة

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٦ .

(٢) الكتاب ١ - ١٨١ .



بمرفوعه عن الجملة الفعلية؛ لذلك فإنه أشبه الفعل معنى واستعمالاً، فأعطى حكمه في العمل^(١). وعمل في معنى الأزمنة الثلاثة.

وقد أعطى اسمُ الفاعلِ المحلَّى بالأداةِ حكمَ الفعلِ في جوارِ عطفِ الفعلِ عليه، مما يدلُّ على مدى تماثلهما، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨]^(٢).

حيث عطف الفعلُ الماضي (أقرضوا) على اسمِ الفاعلِ المعرفِ بالأداةِ (المصدقين)^(٣)؛ لأنه لَمَّا عُرِفَ بالأداةِ صلحَ للأزمنة الثلاثة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤]^(٤) حيث عطف الجملة الفعلية (أثرن) على اسمِ الفاعلِ المعرفِ بالأداةِ (المغيرات). وزمنُ الفعلِ ماضٍ.

ومنه قولُ امرئ القيس:

القَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحَاحِلَا خَيْرَ مَعَدِّ حَسَبًا وَنَاتِلَا^(٥)

(١) شرح ابن الناطم ٤٢٥.

(٢) المصدقين: أصلها: المصدقين، قلبت التاء إلى صاد، وأدغمت في الصاد. ومثلها: المصدقات: وهما من الصدقة.

(الله) مفعول به أول منصوب. (قرضاً) نائب عن المفعول المطلق منصوب، فيكون المفعول الثاني لأقرض محذوفاً، تقديره: مالا وصدقة، ويجوز أن تجعل قرضاً بمعنى القروض، فيكون مفعولاً به ثانياً. الجملة الفعلية (يضاعف لهم) في محل رفع، خبر إن، وشبه الجملة (لهم) في محل رفع، نائب فاعل. ويجوز أن تجعل نائبَ الفاعلِ محذوفاً تقديره ضميرُ التصديق. (ولهم أجر) جملة اسمية مكونة من خبر مقدم شبه جملة، ومبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على خبر إن، في محل رفع.

(٣) يذكرون جملة (أقرضوا) وجهين آخرين، هما:

أ- أنها معترضة بين اسم إن وخبرها.

ب- صلة لموصول محذوف لدلالة الأول عليه.

(الدر المصون ٦ - ٢٧٨).

(٤) نقعا: الغبار، أو الصباح. (صبحاً) ظرف زمان منصوب، والفاعل فيه اسمُ الفاعلِ (المغيرات). (نقعا) مفعول به منصوب للفعل آثار. (أثرن) فعل ماضٍ مبني على السكون، وتون النسوة ضمير مبني في محل رفع، فاعل.

(٥) شرح السطور ٣٨٦ / شرح قطر الندى رقم ١٦٧.

الحلال: السيد الشجاع، ناتلاً: عطاه وجوداً.

اسمُ الفاعلِ المعرفُ بالأداةِ (القاتلين) نصبٌ مفعولاً به، وهو (الملك). وهو دالٌّ على الزمنِ الماضي. وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: هم. ومن أمثلتهم: هذا الضاربُ أبوه ريداً أسى^(١).

ب- اسم الفاعلِ النجرد من أداة التعريف:

إذا كان اسمُ الفاعلِ مجرداً من (أل) فإنه لا يعملُ عملَ فعلِهِ إلا بشرطٍ:

١- أن يدلَّ على الحالِ أو الاستقبالِ؛ لأنه -حيثئذ- يُشبهُ الفعلَ الذي بمعناه لفظاً ومعنى. وهو الفعلُ المضارع. فإذا قلتُ: ريدٌ ضاربٌ غلامه عمراً غداً. فد(ضاربٌ) اسمُ فاعلٍ خبيرٍ المتبدلِ، و(غلام) فاعلهُ مرفوع، و(عمراً) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ الفاعلِ.

وتقول: ريدٌ ضاربٌ غلامه عمراً الآن. ذلك لان اسمَ الفاعلِ -حيثئذ- يجرى مجرى الفعلِ (يفسرب). وهو مضارعٌ يدلُّ على الحالِ والاستقبالِ، فاسمُ الفاعلِ يعملُ قيامياً على الفعلِ المضارعِ، لا الفعلِ الماضي.

لذلك يُمتنع دلالته على الماضي حين تجرِّده من أداة التعريف^(٢)، خلافاً للكسائي^(٣)، وابنِ مضاء، وابنِ هشام^(٤).

وقد استدللَّ المجيزونُ إعماله حين دلالته على الماضي بقوله تعالى: ﴿وَكَلِّبُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] ولكنَّ السِّيَاقَ يُتَأَوَّلُ على حكايةِ الحالِ، فهو للحالِ، حيثُ يتخيَّلُ المتحدثُ نفسه في وقتِ حدوثِ ما يحكيه، ويستدلُّون لذلك بأنَّ الواوَ للحالِ، ويحسنُ بعدها كونُ الفعلِ مضارعاً (يسط)، لا ماضياً (بسط). كما يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]. حيثُ استعملَ الفعلُ المضارعُ (نقلب)^(٥)، ولمْ يستعملِ الماضي.

(١) الكتاب ١ - ١٣، ١٧١ / المنتضب ٤ - ١٤٨ / شرح ابن الناظم ٤٣٢.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٠، ١٧١ / المنتضب ٤ - ١٤٨ / شرح ابن الناظم ٤٢٣.

(٣) التسهيل ١٣٧ / شرح التصريح ٢ - ٦٦.

(٤) شرح الشذور ٣٨٧.

(٥) ينظر: إملاء مَنْ مَنَّ بِهِ الرحمن ٢ - ١٠٠، ١٠٣ / شرح الشذور ٣٨٧ / شرح التصريح ٢ - ٦٦.

الصبيان على الأشمونى ٢ - ٢٩٣، ٢٩٤.

٢ - أن يعتمد على شيء قبله يُقرَّب من الفعل:

من نحو: الاستفهام، النفي، المستدأ، النداء، الموصوف، الحال، وذلك كما يأتي:

- الاستفهام: نحو: أَنَاهُمْ دَرَسَكَ^(١)؟ (فاهم) اسمٌ فاعلٌ مجردٌ من (أل)، اعتمد على حرفِ الاستفهامِ (الهمزة)، فعملَ النَّصْبِ في (درس).

وفي اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت، وهو فاعلٌ اسمِ الفاعلِ.
ومنه قولُ الشاعر:

أَنَاوِ رِجَالِكَ قَتَلَ امْرِئِي مَنِ الْعَزَّ فِي حُبِّكَ اعْتَاَصَ عُدْرًا^(٢)

حيث (ناو) اسمٌ فاعلٌ مجردٌ من الأداة، واعتمد على استفهام، فعملٌ عملٌ فعله، حيث رفع الفاعلَ (رجال) ونصب مفعولَه (قتل).

وقد يكون الاستفهامُ مقدراً، كقولِ الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي مَقِيمٌ الْعَذْرَ قَوْمِي أَمْ هُمُولِي فِي حُبِّهَا عَاذِلُونَا^(٣)

والتقدير: أمقيمُ العذرة قومي، بدليل وجود (أم) المعادلة التي تستلزم وجودَ همزةِ الاستفهامِ قبلها؛ لذلك فإن اسمَ الفاعلِ قد نصب مفعولاً به، وهو (العذرة)، وذكر فاعله المرفوعُ (قوم).

ومنه: مُهِينٌ زَيْدًا عَمْرًا أَمْ مَكْرَهُمُ ؟ . أي: أمهين... ؟

(١) (فاهم) مبتدأ مرفوع، أو خبر مقدم، أما الضميرُ المستتر فهو غير المتبدا، لو مبتدأ مؤخر.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٣ / شرح الشلور ٣٨٩ / العيني ٣ - ٥٦٦ / الدر رقم ٢ - ١٢٨.

الجملة الفعلية (اعتاص عذرا) نعت لامرئ في محل جر. (ناو) على وزن (فاع) وهو مبتدأ مرفوع، وفاعلُه (رجال) سد مسد الخبر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٧٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٥ / شرح الشلور ٣٩٠.

(ليت شعري) أسلوب تعجبي من ليت واسمها للضاف إلى ضمير التكلم، وغيرها للحنوف. (مقيم)

مبتدأ، سد مسد خبره، فاعله (قومي). (هم) مبتدأ مبني في محل رفع. (عاذلون) خبره مرفوع، وعلامة

رفعه الواو. والجملة الاسمية مطوقة على جملة (مقيم قومي)، لا محل لها من الإعراب.

- النفي: نحو: ما محترمٌ نفسه من يهملُ حقّه. حيثُ (محترم) اسمُ فاعلٍ مسبوقةً بالنفي (ما)، وقد نصب المفعولَ به (نفس)، أما فاعلُه فهو الاسمُ الموصولُ (من).

ومنه: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً. ما مكرمٌ أبوكُ عمراً.

وقولُ الشاعر:

ما راعِ الخِلاَّنُ ذِمَّةَ ناكثٍ بلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخِلايلَ خَليلاً^(١)

(راع) اسمُ فاعلٍ من (رعى)، وهو على وزنِ (فاع) بحذفِ اللام، وقد اعتمد على حرفِ النفي (ما)، وهو غيرُ معرفٍ بالأداة، فرفعُ الفاعلِ (الخلان)، ونصبُ المفعولِ به (ذمة). واسمُ الفاعلِ مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ المقدرةُ على الحرفِ المحذوفِ، وفاعلُه (الخلان) سدٌّ مسدٌّ الخبرِ.

وقد يكونُ النفيُّ مؤولاً، كما هو في قولِ الشاعر:

وإنَّ امراً لم يُعْنَ إلا بصالحٍ لغيرِ مُهينِ نفسه بالمطامعِ^(٢)

(مهين) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من أداةِ التعريفِ، منفيٌ بإضافةِ الاسمِ النافي (غير) إليه. وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: هو، وقد نصبَ المفعولَ به (نفس).

(١) شرح التسهيل ٣ - ٧٣ / شرح الشفور ٣٨٨.

(من) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. وصلته الجملة الفعلية (وفى)، وخبره الجملة الفعلية (يجد). (الخليل) مفعول به أول منصوب، (خليلاً) مفعول به ثانٍ منصوب.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٣ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٥.

(امراً) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (لم) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (يعن) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والجملة الفعلية في محل نصب، نعت لاسم إن. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب (بصالح) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بـيعن. (لغير) اللام: حرف توكيد أو ابتداء، أو مزحلقة لا محل له من الإعراب، (غير) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، و(مهين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو فاعله. (نفسه) نفس: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، مضاف، وضمير الغائب الهاء مبني في محل جر، مضاف إليه. (بالمطامع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل.

ويجعلون من النفي المؤول القول: إنما قائم الزيدان، والتقدير: ما قام إلا الزيدان؛ لأن الأسلوب أسلوبٌ حصرٍ وقصرٍ في الجملتين.

- المبتدأ: نحو: المُحْسَنُ مُتَمَثِّلٌ رَبِّهِ دَائِمًا. اسمُ الفاعلِ (تمثل) خبرُ المبتدأ (المحسن)، فاعتمد على ابتداء، وهو مجردٌ من أداة التعريف، وفيه ضميرٌ مستتر تقديره: هو، فاعله، وقد نصبَ المفعولَ به (رَبِّ).
ومنه: زيدٌ ضاربٌ أبوه رجلاً.

أنتُم فاهمون درسَ اليوم.

هما مخترعان آلةَ جديدةً.

العلماءُ مقيمون اجتماعاً مساءً.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: 1٤٥]. نجد أن اسمَ الفاعلِ (تابع) قد وقعَ خبراً، فاعتمدَ على ابتداء، لذلك فقد نصبَ كلٌّ منهما مفعولاً، وهو (قبلة) في الموضعين.

وقد يدخلُ على المبتدأِ العوالمُ المختصةُ في صحةِ الاعتمادِ عليه، مثل: كان، وإنَّ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ﴾ [الكهف: ٦]. لكن اسمَ الفاعلِ هنا خبرٌ (لعل)، فاعتمدَ على ما أصله مبتدأ، وهو اسمُ حرفِ ناسخٍ؛ لذلك فقد نصبَ المفعولَ به (نفس).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرٍ﴾ [الطلاق: ٣]. حيثُ قراءةُ السبعةِ ما عدا حفصاً بتنوين (بالغ) بالرفع، ونصب (أمر)^(١)، فيكون اسمُ الفاعلِ (بالغ) غيرُ المعرفِ بالأداةِ خبرٌ (إن)، فاعتمدَ على إسناد؛ لذلك فقد نصبَ المفعولَ به (أمر). وفي اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، يكون فاعله.

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢ - ٢٦٣ / البيان ٢ - ٤٤٤ / البحر المحيط ٨ - ٢٨٣ / الدر المنون ٦ - ٣٢٩.

ومنه أن تقول:

كان زيداً قائماً غلاماً.

ظننت زيداً ضارباً غلامه بكرًا.

إنَّ زيداً مكرمٌ ضيفه.

أنبأتُ علياً محمداً مكرماً ضيفه.

حيث اعتمد اسمُ الفاعلِ في كل جملةٍ على إسنادهِ سابقٍ عليه، ففي المثالِ الأولِ وقع اسمُ الفاعلِ (قائماً) خبراً لكان. وفي الثاني وقع (ضارباً) مفعولاً به ثانياً لظنن. وفي الثالث وقع (مكرم) خبراً لإن. وفي الرابع وقع مفعولاً ثالثاً لأنبأ. وكل من مفعولى (ظن)، والمفعولين الثاني والثالث لأنبأ أصلهما مبتدأ وخبر.

ومنه أن تقول:

زيدٌ مكرمٌ ضيفه.

كان محمدٌ مكرماً ضيفه.

أعلمت محموداً سميراً معدداً المأدبة اليوم.

في قولِ الشاعرِ:

وما كلُّ ذى لبٍّ بمؤتيك نُصحَه وما كلُّ مؤتٍ نُصحَه بلبيبِ

(مؤت) اسمُ فاعلٍ من الفعلِ (أتى)، على وزن (مُفَع)، بحذفِ اللام. ورد في

البيتِ في موضعين، وكان فيهما غيرَ معرفٍ بالأداة، وهو:

في الموضعِ الأولِ وقع خبراً لما الحجازية، أو خبراً للمبتدأ (كل)، إن كانت ما تميمية، واسمُ الفاعلِ في التقديرين اعتمد على إسنادهِ، لذا فقد نصبَ المفعولَ به الثاني (نصح)، وهو مضاف إلى المفعولِ به الأول.

وفي الموضعِ الثاني اعتمد على موصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وما كلُّ رجلٍ مؤتٍ؛ لذا نصبَ المفعولَ به (نصح). وفي اسمِ الفاعلِ في الموضعين ضميرٌ مستترٌ، هو الفاعلُ.

- النداء: نحو: يا ذاكرًا ربك حَفِظَكَ اللهُ. يا طالعًا جيلًا؛ احرص في صعودك.

كل من (ذاكرًا، وطالعًا) اسمُ فاعلي، ذكر بعدَ حرفِ النداء، فجاءَ عاملاً عملَ الفعلِ، حيثُ تَضَمَّنَ فاعلاً ضميراً مستتراً تقديرُهُ: أنت، وقد نصبَ كلُّ منهما مفعولاً به: (رَبِّ، جيلًا).

والصوابُ أن النداءَ ليس مسوِّغاً لعملِ اسمِ الفاعلي؛ لأن حرفَ النداءِ مختص بالاسم، فكيف يُقرُّبه من الفعل؟^(١) ليس ذلك إلا أن اسمَ الفاعلي بعدَ حرفِ النداءِ يعتمدُ على موصوفٍ محذوفٍ، فتقدير ما سبق: يا رجلاً ذاكرًا...، يا رجلاً طالعًا...

- الموصوف^(٢): أى: يعتمدُ اسمُ الفاعلي غيرُ المقرونِ بأداةِ التعريفِ على موصوفٍ سابقٍ عليه، سواءً أكانت هذه الوصفيةُ من طريق: النعت: نحو: أعجبتُ بطالبٍ فاهمٍ درسه، حيثُ (فاهم) اسمُ فاعلي مجردٌ من الأداة، وهو نعتٌ للمجرور (طالبٍ)، فنصب المفعولَ به (درس)، وفي اسمِ الفاعلي ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: (هو) فاعلُهُ.

ومنه: مررتُ برجلٍ راكبٍ فرساً. مررتُ برجلٍ قائدٍ بعيراً. استمعتُ إلى مدرسٍ فاهمٍ درسه.

- الحال: أى: يكون الموصوفُ صاحبَ حال، والحالُ اسمُ فاعلي مجردٌ من أداةِ التعريفِ. وذلك نحو: أقبلَ الصديقُ إلينا فاغراً فاه. (فاغراً) اسمُ فاعلي. حالٌ منصوبة، وصاحبها الفاعلُ (الصديق)؛ لذا نصبَ اسمُ الفاعلي المفعولَ به (فا)، وعلامةُ نصبه الألف؛ لأنه من الأسماءِ الستة.

ومنه: جاءَ زيدٌ طالبًا أدبًا. أقبلَ زيدٌ راكبًا فرساً. (طالبًا وراكبًا) حالان اسما فاعلي، فنصبَ كلُّ منهما مفعولاً به، وهما: أدبًا، فرساً، وفي كلِّ اسمٍ فاعلي ضميرٌ مستترٌ فاعلُهُ.

(١) الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٧٢ / شرح ابن الناظم ٤٢ / القرب ١ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ١٩١ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٣.

ومنه: هذا زيدٌ قائماً غلامه. حيثُ (قائماً) حالٌ من (زيد)، وهى اسمُ فاعلي، فجاز إعماله، ورفع فاعله (غلام).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَقْبُونَ ﴿٢﴾ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢، ٣]. (لاهيّة) حالٌ من واو الجماعة، وهى اسمُ فاعلي، رفع فاعله (قلوب).

وقد جمع ابنُ مالكٍ اعتمادَ اسمِ الفاعليِ المجردِ مِنْ أداةِ التعريفِ على سابقِ يكونِ بمثابةِ الموصوفِ؛ ويتمثلُ في المبتدئِ والموصوفِ وصاحبِ الحالِ؛ في مثله الذى ذكره: زيدٌ مكرمٌ رجلاً طالباً العلمَ محققاً معناه. حيثُ (مكرم) خبرٌ، وهو اسمُ فاعليِ نصبَ (رجلاً)، و(طالباً) نعتُ اسمُ فاعلي، ونصبَ (العلم)، و(محققاً) حالُ اسمُ فاعلي، نصبَ (معنى).

ونجعل مثله القول: إنه مستقبلٌ ضيقاً ناظماً شعراً مُجيداً نظمه، محسناً إلقاءه.

كان محمدٌ مجيباً سؤالاً شاملاً نصفَ المقررِ، متضمناً أشدَّ مسائله تعقيداً. وقد يكونُ الموصوفُ الذى يعتمد عليه اسمُ الفاعليِ مقدراً، فيعمل عملَ الفعلي، وهو خال من أداةِ التعريف. ذلك كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]. أى: صنفٌ، أو نوعٌ مختلفٌ... فاسمُ الفاعليِ (مختلفٌ) نعتٌ لمحذوفٍ، ولذلك فقد رفع فاعلاً، وهو (الوان).

ومنه قولُ الأعشى ميمونٍ قيس:

كناطحِ صخرةً يوماً ليوهتها فلم يضرها وأوهى قرته الوعل^(١)

بتنوينِ (ناطح) بالكسر، ونصبِ (صخرة)، على أنها مفعولٌ به لاسمِ الفاعليِ المجردِ من الأداةِ (ناطح)، وقد اعتمد اسمُ الفاعليِ على موصوفٍ محذوفٍ، وهو (وعل)، والتقدير: كوعليِ ناطح... .

(١) ديوانه ١٤٨ / شرح ابن الناظم ٤٢٤ / شرح الشذور ٣٩٠ / أوضح المسالك رقم ٢٧١ / المعنى ٣ -

٥٢٩ / شرح التصريح ٢ - ٦٦ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٥ .

يوهتها: يضعفها، يضرها، يوهى: أضعف.

وقولُ عمرَ بنِ أبي ربيعة:

وكم مالى عينيهِ من شيءٍ غيرِهِ إذا رآحَ نحوَ الجُمرةِ البيضُ كالذمى^(١)

وفيه (مالى) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (أل)، وقد اعتمدَ على موصوفٍ محذوفٍ،
يقدَّرُ بالموصوفِ: شخصٍ، والتقدير: وكم شخصٍ مالى؛ لذلك فقد تضمَّن ضميراً
مستتراً تقديره: هو، ونصب المفعولَ به (عينيهِ)، وعلامةُ نصبه الياءُ؛ لأنه مثنى.

كما يكونُ الاعتمادُ على مقدرٍ فى بابِ الحالِ، وذلك بحذفِ صاحبِ الحالِ،
وتقديره، ويكون ذلك فى الإجابةِ عن السؤالِ: كيف رأيتَ محموداً؟ فيُجابُ:
مُتقياً ربِّه، بنصب (رب) باسمِ الفاعلِ، وهو حالٌ منصوبةٌ، حذف صاحبُها؛
لدلالةِ السؤالِ عليه. (رأى) البصرية التى تنصب مفعولاً واحداً.

وخالف فى ذلك الأَخفشُ، حيثُ يذهبُ إلى أن اسمَ الفاعلِ يعملُ دون
اعتمادٍ على شيءٍ مما هو مذكورٌ سابقاً.

٣- ألا يكونُ مصغراً، إذ التصغيرُ من خصائصِ الأسماءِ، فالتصغيرُ يبعدُ اسمَ
الفاعلِ عن الفعلِ، لا يُقرَّبُه إليه. وخالف الكسائى فى ذلك.

فإذا صغَّرَ اسمَ الفاعلِ فإنه لا ينصب، ولكن يجبُ إضافته، فتقول: هذا
ضويربُ زيدٍ، بالجرِ على الإضافةِ، لا النصبِ على المفعوليةِ.
وخالف فى ذلك الكسائى.

٤- ألا يكونَ موصوفاً قبلَ العملِ، وخالف فى ذلك الكسائى، ومجموعةٌ من
الكوفيين، حيثُ أجازوا إعماله مطلقاً. ومنهم من يرى عدمَ إعماله مطلقاً إذا
وُصِفَ، سواء أكان الوصفُ قبلَ العملِ، أم بعده^(٢).

(٢) ديوانه ١٤ / الجمل للزجاجى ٩٧ / دلائل الإعجاز ٣٤ / شرح ابن الناظم ٤٢٥ / شرح ابن عقيل رقم
٢٥٦ / العيني ٣ - ٥٣١.

الجمرة: مجتمع الحصى بمنى، البيض: جمع بيضاء، ويقصد النساء البيض. راج: سار...

(١) التسهيل ١٣٦ / المقرب ١ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ١٩١ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٥ / شرح
التصريح ٢ - ٦٥.

فلا تقول: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ - على رأي جمهور النحاة -، خلافاً لبعضهم في عدم إعماله مطلقاً؛ إذا وُصِفَ.

وتلاحظ أن الخلافَ في هذه المسألة من حيثُ نصبُ المفعول، كما هو في سابقتها.

ج- إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى مرفوعه:

لا يضافُ اسمُ الفاعلِ إلى مرفوعه إلا إذا تحوّلَ في المعنى والسياقِ إلى صفةٍ مشبّهةٍ، يُرادُ بها الثبوتُ واللزومُ.

فتقول: هو طاهرُ الثوبِ. (طاهر) على وزنِ (فاعل)، لكنه في المعنى صفةٌ مشبّهة، فأضيفَ إلى ما يمكنُ أن يكونَ فاعله، وهو (الثوب).

وتقول: هو كريمُ الخلقِ، وجميلُ الوجهِ. إنهما مُستقيما الجسمِ.

ويجوزُ نصبُ معموله على التشبيهِ بالمفعولِ به إن كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن كان نكرةً، هذا إلى جانبِ رفعه. وهو ما يكونُ في معمولِ الصفةِ المشبّهةِ.



صيغ المبالغة

تُسمى المثال، أو أمثلة المبالغة، وهي تحويلٌ لصيغة (فاعل) الدالة على اسم الفاعل؛ لإفادة دلالة المبالغة والكثرة^(١)، وتكرير الفعل مرةً بعد أخرى، ليكون على مثال: فَعَالَ (بفتح ففتح مشدّد)، وفَعُول (بفتح فضم طويل)، ومِفْعَال (بكسر فسكون ففتح طويل)، وفَعِيل (بفتح فكسر طويل)، وفَعِل (بفتح فكسر).

وهذه أمثلة لا تعمل إلا عند قصد المبالغة^(٢)، ويذكر النحاة أن إعمال الثلاثة الأولى أكثر^(٣)، وإعمال (فَعِيل) قليل، ويذكر المبرد جواز سيويهِ نصبه لمعموله^(٤)، أما هو فإنه لا يُجيزه^(٥).

إعمالها

حكمُ إعمالِ صيغِ المبالغةِ إعمالِ الفعلِ هو حكمُ اسمِ الفاعلِ، حيثُ إنها معدولةٌ عن الفاعلِ، ومعنى المبالغةِ فيها أغناها عن جريانها على الفعلِ في اللفظِ، فعدلت عنه، وهي:

- تعملُ مطلقاً إن كانت مقرونةً بأداةِ التعريفِ، وتدل على معنى الماضي والحاضرِ والمستقبلِ.

- إن كانت مجردةً من أداةِ التعريفِ فإنها لا تعملُ إلا بتوافرِ الشروطِ المذكورةِ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ المجردِ من أداةِ التعريفِ. وهي -في إيجازٍ:

١- أن تدلُّ على الحالِ أو الاستقبالِ.

٢- أن تعتمد على شيءٍ قبلها، يقربها من الفعلِ، كأن يكونَ استفعالاً، أو نفيّاً، أو ابتداءً، أو نداءً، أو موصوفاً من طريقِ التركيبِ النعتيِّ، أو التركيبِ الحاليِّ، سواءً أكان الموصوفُ ظاهراً، أم مقدراً.

(١) الكتاب ١ - ١١٠ / المنتضب ٢ - ١١٣، ١١٤

(٢) الكتاب ١ - ١١٧.

(٣) الكتاب ١ - ١١٠ / المنتضب ٢ - ١١٣ / النوهيل ١٣٦ / المقرب ١ - ١٢٨.

(٤) المنتضب ٢ - ١١٤.

(٥) الكتاب ١ - ١١٠.

٣- ألا تكون مصغرةً.

٤- ألا تكون موصوفةً قبل العمل.

ولا يُجيزُ الكوفيون أعمالَ أمثلةِ المبالغة، ويجعلون المنصوبَ الذي يأتي بعدها معمولاً لفعلٍ مضمَر.

ولكننا نجدُ أن صيغَ المبالغة من اسمِ الفاعل، فهي اسمُ فاعلٍ يعملُ فعله كثيراً، وقد عدلت عنه لتدلُّ على المبالغة؛ لذا فإنها تعملُ مثل ما يعملُ عملُ فعله بشروطه المذكورة سابقاً؛ ولذلك فقد جاءتْ عاملةً في المأثوراتِ اللغوية.

من أعمالِ صيغِ المبالغة:

أ- (فَعَال): في نحو قولهم: «أماً العسلَ فأنا شرَّابٌ»^(١). ينصبُ (العسل) على المفعولية، والفاعلُ صيغةُ المبالغة (شراب)، وقد تقدم المفعولُ به ليكونَ فاصلاً بين (أماً) و(فَاء الجزاء). وفي (شرَّاب) ضميرٌ مستترٌ تقديرُه (أنا)، وهو الفاعل، وصيغةُ المبالغة خبرٌ مبتدأ (أنا).

ومنه قولُ القَلاخِ بنِ حزن:

أخا الحربِ لبأساً إليها جِلاؤها
وليسَ بولَاجِ الخوَالِفِ أعقلا^(٢)
(جلال) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ به لصيغةِ المبالغة (لباس). وفي (لباس) ضميرٌ مستترٌ، تقديرُه: هو، فاعلُها.

(١) الكتاب ١ - ١١١ / المتضرب ٢ - ١١٣ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩ / الماعد على التسهيل ٢ - ١٩٢.

(٢) الكتاب ١ - ١١١ / المتضرب ٢ - ١١٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩ / شرح ابن الناظم ٤٢٦ / المعنى ٣ - ٥٣٥ / شرح الشذور رقم ٧٠٧ / القطر رقم ١٢٩ / أوضح المسالك رقم ٣٧٢ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٦.

جلالها: ما يلبس في الحرب من دروع وغيرها، ولاج: كثير الولوج، وهو الدخول، الخوَالِف: جمع خالفة، وهي عماد البيت، والقصود بها الخيام.

(بولاج) الباه: حرف جر رائد، ولاج: خبر ليس منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (أعقلا) خبر ثانٍ ليس، منصوب وعلامةُ نصبه الفتحة، والالف للإطلاق.

وقولُ سعد بن ناهب:

فبالرزام رشحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْمَوْتِ خَوَاضًا إِلَيْهِ الْكُتَابِيًّا^(١)

(الكتائب) مفعولٌ به منصوبٌ لصيغةِ المبالغة (خَوَاضًا).

ب- مفعال: كما ذُكر في قولِ سيبويه: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِبَوَائِكِهَا»^(٢). بنصب (بوائك) على أنه مفعولٌ به لصيغةِ المبالغة (منحار)، وفيها ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هو، هو الفاعل. و(منحار) خبر (إن) مرفوع.

ومنه: إنه ليطعامٌ ضيفه. لقد كان مذكارةً الأخبار.

ج- فَعُولٌ: ذكرت عاملةً في قولِ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ:

ضَرَّوبٌ يَنْصَلِي السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِيهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(٣)

حيث (ضَرَّوبٌ) صيغةٌ مبالغةٌ على مثال (فَعُولٌ)، وقد نصبت المفعولَ به (سوق)، وفيها ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هو، فاعلها. وصيغةِ المبالغةِ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديره: هو.

وقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمُ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّيْخِ يَنْهَضُ^(٤)

(١) علل البناء والإعراب للكبرى ٢ - ٣٧٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩. رزام: مستفاد به. رشحوا: أهلوا.

(٢) الكتاب ١ - ١١٢ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩١ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧١ / شرح التسهيل ٣ - ٧٩ / شرح ابن الناظم ٤٢٧ / المساعد ٢ - ١٩٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٧. بوائكها: سمانها.

(٣) الكتاب ١ - ١١١ / ابن الشجري ٢ - ١٠٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩١ / العيني ٣ - ٥٣٩ / شرح الشذور ٣٩٣ / أوضح المسالك رقم ٣٧٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٧. سوق: جمع ساق. أراد أنه يعقر الإبل السمان عند عدم الزاد.

(٤) ديوانه ٤٧ الكتاب ١ - ١١٠ / شرح التسهيل ٣ - ٧٩. الشيخ: الشخص، ينهض: يفارق الظلم بيضه، ويهرب، أي: إذا رأى ذكر النعام شبحاً فإنه يترك بيضه، ويهرب، حيث إنه كان هاجماً نفسه عليها، حاضناً لها.

(هجوم) خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديره: هو. وشبه الجملة (عليها) متعلقة بصيغةِ المبالغة. (غير) منصوبٌ على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة. (أنه) حرف توكيد ونصب، وضمير الغائب مبني في محل نصب، اسم أن. وخبر أن التركيب الشرطي بعده (متى يرم ينهض). (متى) اسم شرط جازم مبني في محل نصب =

صيغة المبالغة (هجوم) نصبت المفعول به (نفس)، وفيها ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، فاعلها.

د- فعيل: وردت عاملة في قول عبد الله بن قيس الرقيات:

فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبَّهَتْهُ هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرًا^(١)

بنصب (هلال)؛ لأنها مفعولٌ به لصيغة المبالغة (شبهة)، وهو مؤنث (شبه) على مثال (فعيل)، وفيها فاعلها ضميرٌ مستترٌ تقديره: هي. لكنه يلحظ أن صيغة المبالغة من (أشبه).

ومنه قول بعضهم: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»^(٢). حيث (دعاء) مفعولٌ به لصيغة المبالغة (سميع)، على وزنِ فعيل.

هـ- فِعْلٍ: وردت عاملة في قول الشاعر:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضْمِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٣)

على الظرفية متعلق بالجواب. (يرم) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. ونائب الفاعل ضمير مستتر، تقديره: هو. (في عينه) حرف جر، واسم مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه متنى، مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه. وشبه الجملة متعلقة بالرمي. (بالشيخ) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالرمي. (بهنض) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٧ / شرح ابن الناظم ٤٢٨ ضياء السالك ٣ - ١٨ / شرح التصريح ٢ - ٨٦ الصبان الأشموني ٢ - ٢٩٧.

(فتاتان) خبر مبتدأ مطوف مرفوع، وعلامة رفعه الألف، والتقدير: هما فتاتان، (أما) حرف تفصيل لا محل له من الإعراب. (منهما) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع نعت لمبتدأ محذوف. والتقدير: واحدة منهما. (فشيبة): الفاء للجواب والجزاء، شيبة: خبر المبتدأ المحذوف مرفوع. (هلالاً) مفعول به لشبيهة. (الوار) حرف عطف جملة على جملة مبنى. (الأخرى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (منهما) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من الأخرى. (تشبه) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر. والجملة الفعلية خبر المبتدأ (الأخرى) في محل رفع. (البدرا) مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨١ / شرح ابن الناظم ٣ - ٤٢٧ / المساعد ٢ - ١٩٣.

(٣) ينسب إلى لبان اللاحقى، وقيل: إنه مصنوع؛

الكتاب ١ - ١١٣ / البصرة ١ - ٢٢٧ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧١ شرح التسهيل ٣ - ٨١ / شرح ابن الناظم ٤٢٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٤ / شواهد العيني ٣ - ١٠٧ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٨.

صيغة المبالغة (حذر) على وزنِ (فعلٍ) قد نصبت المفعولَ به، خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو.

وقولٍ لبيد، وينسب لعمرو بن أحمر، ويُخطئُ ذلك كثيرٌ منهم:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمْحَجٌ بَسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ^(١)
(شنج) صيغة مبالغة من (شانج)، نصبت المفعولَ به (عضادة)، وفيها فاعلها ضميرٌ مستتر، تقديره: هو. والشانجُ هو المَلَارِمُ.

بناء صيغة المبالغة من (أفعل)، وهو غير ثلاثي،

ذكرنا أن صيغَ المبالغة تحوّلُ لصيغة فاعلٍ لقصدِ المبالغة والكثرة، وصيغة فاعلٍ تكون من الثلاثي؛ ولذلك فإنهم يجعلونها لا تُبنى من غيرِ الثلاثي؛ لكنه ربما بَنَوْهَا من وزنِ (أفعل)، أي: من الثلاثي المزيّد بالهمزة. ويسحبُ ابنُ مالكُ ذلك على الأمثلة:

فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعُولٌ^(٢)، وهو نادرٌ.

ومن ذلك قولُ حميدِ بنِ ثور:

جَهُولٌ وَكَانَ الْجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً وَلَكِنَّهَا لِلْقَائِدِينَ رَهْوَقٌ^(٣)
(رهوق) صيغة مبالغة على وزن (فَعُول)، وهي من الفعلِ (أزهق). فهي كثيرةُ الإِرْهَاقِ لَنْ يَقُودَهَا.

= الجملة الفعلية (لا تضير) نعت لأمور في محل جر. (آمن) معطوف على حذر مرفوع. وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعله. (ما) اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به لآمن. وجملة (ليس منجيه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (من الأكلد) شبه جملة متعلقة باسم الفاعل (منجى).
(١) الكتاب ١ - ١١٢ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧٢ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٨.

مسحل: الحمار الوحشي، شنج: ملارم، عضادة: جانب العضد، أو: الجانب، السمعج: الأتان الطويلة الظهر، سرة: أعلى الظهر، ندب: جمع ندبة، وهي أثر الجرح، كلوم: جمع كلم، وهو الجرح (بساته ندب) جملة اسمية من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، نعت ثانٍ لمسحل، في محل رفع، وقد تكون في محل نصب على الحالية، وصاحبها نكرة مخصصة بالصفة.

(٢) التسهيل ١٣٦ / شرح التسهيل ٣ - ٧٢، ٨٢ / المساعد ٢ - ١٩٤ / الجامع الصغير ١٥٦ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٨.

(٣) ينظر المواضع السابقة. يقول: تزهد قائلها، فسقه لشاظها.

وقولُ معدٍ يكربُ الزبيدي:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَاعِي السَّمِيعِ يُورِقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ^(١)
أراد: الداعي السميع، فتكونُ صِبْغَةُ المَبَالِغَةِ (السَّمِيعِ) مَبْنِيَةً مِنْ (أَسْمَعُ)، لَا (سَمِعَ).

ويذكرون من ذلك: أدرك فهو دراك، أسأَرَ فهو سنَّار، أي: كثير الإبقاء في الكأس عند الشرب، أنذر فهو نذير، ألم فهو أليم، أسمع فهو سميع، أعطى فهو معطاء، أمان فهو مهوان، أعان فهو معوان؛ إلى جانب ما ذكرناه من أزهق فهو زهوق. وأشبه فهو شبيه، في قول عبد الله بن قيس الرقيات السابق: فتاتان أماً منهما فشيبة...

تعقيب:

سُعت الفَاظُ أُخرى تؤدى معنى المبالغة، منها:

- صِدِّيقٌ، على مثالِ: فِعِيلٌ.
- مِعْطِيرٌ، على مثالِ: مِفْعِيلٌ.
- هُمَزَةٌ، على مثالِ: فُعْلَةٌ. ومنه: بُلْفَعَةٌ، لُحْمَةٌ، ضُحْكَةٌ.
- فَارُوقٌ، على مثالِ: فَاعُولٌ. ومنه: ماء حاطوم، وسيل جاروف، وماء فاتور^(٢)..

- عَلَامَةٌ، على مثالِ: فَعَالَةٌ. ومنه: فِهَامَةٌ، نَسَابَةٌ...
- طُوَالٌ، على مثالِ: فُعَالٌ. ومنه: كُبَارٌ...
- طُوَالٌ، على مثالِ: فُعَالٌ، ومنه: كُبَارٌ...
- مِغْشَمٌ، على مثالِ: مِفْعَلٌ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٢ / شرح الكافية الشافية / ٢ - ١٠٣٤ / المساعد ٢ - ١٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ - ٢٤٩.

ملحوظات

أولاً: جوازُ جرِّ المَعْمُولِ ونصبِهِ^(١):

اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغةِ إذا خَلَّتْ من أداةِ التعريفِ، وكانت للحالِ أو الاستقبالِ، أى: كانت صالحةً للعملِ، جازَ في معمولاتها أن تضافَ إليها، وأن تُنصبَ بها، إذا كانت مباشرةً لها، دونَ انفصالٍ. والإضافةُ على سبيلِ التخفيفِ، فهي إضافةٌ لفظيةٌ، أو غيرُ محضة، أو غيرُ حقيقية.

فإذا أريدَ نصبُ المَعْمُولِ نونُ اسمِ الفاعلِ أو صيغةُ المبالغةِ، إن كانا مِمَّا يَسْتَحِقُّ التَّوِينِ، وأُثْبِتَتْ نونُ المثنى أو نونُ الجمعِ إن كانا مِثْيَيْنِ أو مجموعَيْنِ جمعاً سالمًا، ليكونا من الأسماءِ التامةِ التى تنصبُ معمولاتها. فتقولُ:

- أنا مقدَّرُ الصديقِ. (مقدر) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (أل) عاملٌ لاجتماعِ الشروطِ فيه، ونونٌ، فنصبُ المفعولِ بهِ (الصديق).

- نحنُ فاهمانُ الدرسِ (نصبُ الدرسِ). بنصبِ الدرسِ على أنه مفعولٌ بهِ لاسمِ الفاعلِ (فاهمان)، وهو مثنى، وثبتت بهِ النونُ، فأصبحَ اسمًا تامًا.

- هم ذكَّارونُ الله. (ذكَّارون) صيغةُ مبالغةٍ، وهى جمعُ مذكرٍ سالمٍ، ثبتتْ بهاِ النونُ، فأصبحتْ اسمًا تامًا، فنصبُ معمولها، وهو لفظُ الجلالةِ.

ويكونُ كلٌّ من المنصوباتِ السابقةِ مفعولاً بهِ للاسمِ التامِ العاملِ.

وإذا أريدَ جرُّ المَعْمُولِ حَذَفَ التَّوِينُ، أو نونُ التثنيةِ، أو نونُ الجمعِ من أجلِ الإضافةِ؛ لأنَّ الاسمَ -حيثُ- يكونُ ناقصًا، لا يكونُ تامًا إلا بالإضافةِ، وتكونُ إضافةً إلى معمولِهِ.

فتقولُ: أنا مقدَّرُ الصديقِ، نحنُ فاهمًا الدرسِ، همُ ذكَّاروُ الله. بجرِّ كلِّ من: الصديقِ، والدرسِ، ولفظِ الجلالةِ على الإضافةِ.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٨٣ / شرح ابن الناظم ٤٣١ / المساعد ٢ - ٢٠٠ / الصبان على الأسمونى ٢٩٩ - ٢.

وتلحظ أن الإضافة تكون إلى المفعول به الاسم الظاهر.

وجاء المفعول مجروراً بالإضافة في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هِدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١]. تلحظ جرَّ كُلِّ من (الكعبة، والصيد) بالإضافة إلى اسمي الفاعل (بالغ، محلي).

وجاء المفعول منصوباً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٧]. اسمُ الفاعلِ (مخرج) منونٌ، فأصبح اسماً تاماً، فنصب مفعوله وهو الاسم الموصول (ما)، فهو مفعولٌ به في محل نصب.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، (أمين) جمع اسمِ الفاعلِ (آم)، وهو جمعُ مذكرٍ سالمٍ، اسمٌ تامٌ، حيثُ وجودُ نونِ الجمعِ؛ ولذلك فقد نصبَ مفعوله (البيت).

وقرأ عبدُ الله ومن تبعه: «ولا آمي البيت»^(١)، بحذفِ النونِ من اسمِ الفاعلِ، فوجبَ إضافةَ مفعوله إليه، لأنه أصبح اسماً ناقصاً.

وقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢].

ومن أمثلة سيبويه: هذانِ الضاربانِ ريذاً، وهؤلاءِ الضاربونِ الرجل^(٢).

وقد قرئ على الوجهين قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَابِ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]. بدونِ تنوينِ اسمِ الفاعلِ (بالغ)، مع جرِّ مفعوله (أمر)، وهذه قراءةٌ حفص. وقراءةٌ باقى السبعةِ بالتنوينِ مع نصبِ (أمر)^(٣)، ذلك لتمامِ اسمِ الفاعلِ بالتنوينِ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

(١) الدر المنون ٢ - ٤٨٠.

(٢) الكتاب ٢ - ١٨٣.

(٣) إملأ ما من به الرحمن ٢ - ٢٦٣ / البحر المحيط ٨ - ٢٨٣ / الدر المنون ٦ - ٣٢٩.

قرأ أبو عمرو اسمى الفاعل (كاشفات، وممسكات) بالتونين، ونصب معموليهما (ضراً، ورحمة). وقرأ الباقون بدون تنوين اسمى الفاعل، وجر معموليهما^(١).
 ونصب معمول اسم الفاعل بعد تنوينه؛ لأنه أصبح اسماً تاماً بالتونين، فوجب إعماله.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] (٢). بجر (الناس) لإضافته إلى اسم الفاعل (جامع).

وقرأ أبو حاتم: جامع الناس. بتونين (جامع)، ونصب (الناس)، حيث أصبح اسم الفاعل بالتونين اسماً تاماً.

ويدخل في ذلك خبر (كان)، حيث يجوز إضافته ونصبه إلى اسم الفاعل منها. فتقول: هذا كائن أخاك، وهذا كائن أخيك.

فإن اقتضى اسم الفاعل أو صيغة المبالغة مفعولاً آخر وجب نصبه^(٣).

فتقول: أنت كاسي خالد ثوباً. الآن، أو غداً. هو معطى الفقير صدقة.

كل من (خالد، والفقير) مضاف إلى اسم الفاعل الذي يسبقه، وأما (ثوباً، وصدقة) فكل منهما مفعول به ثان منصوب. ذلك لأن اسمى الفاعل يحتاج إلى مفعولين، أولهما أضيف إليه، والآخر وجب نصبه.

وتقول: محمد معلّم على خالداً بريئاً.

(معلم) اسم فاعل يحتاج إلى ثلاثة مفعولات، أولها أضيف إليه، فكان مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً، أما الثاني والثالث فكلّ منهما منصوب وجوياً، حيث إن اسم الفاعل قد تمّ بالإضافة.

(١) إملأ ما من به الرحمن ٢ - ٢١٥ / الدر للمصون ٦ - ١٨.

(٢) (ربنا) منادى منصوب، وضمير التكميلين مضاف إليه مجرور. (جامع) خبر إن مرفوع، وهو مضاف، و(الناس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ليوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل. (لا ريب فيه) لا: نافية للجنس، حرف مبنى لا محل له من الإعراب. ريب: اسم لا النافية للجنس، مبنى على الفتح في محل نصب. فيه: جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة خبر لا في محل رفع، أو متعلقة بخبر لا للحلوف، وجملة (لا ريب فيه) نعت ليوم في محل جر.

(٣) شرح ابن الناظم ٤٣١ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٠.

ثانياً، جواز تقديم المفعول،

يعمل اسمُ الفاعلِ وصيغةُ المبالغةِ غيرُ المقرونينِ بأداةِ التعريفِ في المفعولِ إذا تقدمَ عليهما إعمالهما فيه إذا تأخر. مالمَ يَكُنْ مجروراً بحرفِ الجرِ الأصلي أو الإضافة.

يقال: علياً أنا محترمٌ. حيث (علياً) مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ (محترم)، وقد تقدمَ عليه، وظهر فيه النصبُ.

ومنه قولُ الشاعر:

قَلَى دِينَهُ وَاهْتاجَ لِلشُّوقِ إِنها عَلَى الشُّوقِ إِخوانَ العِزاءِ هَيُوجُ (١)
صيغةُ المبالغةِ (هَيُوج) نصبت المفعولَ به المقدمَ (إخوان)، وفيها ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، وفاعلُها. أما صيغةُ المبالغةِ فهي خبرٌ (إن) مرفوعٌ.
وقولُ الآخر:

بَكيتَ أَخاَ اللأواءِ يُحمدُ يومُهُ كَرِيمٌ رُؤوسَ الدارِعينَ ضُروبُ (٢)
فقد نصبت صيغةَ المبالغةِ (ضروب) المفعولَ به (رؤوس)، وقد تقدمَ عليها، وفيها فاعلُها ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو. أما (ضروب) فهي خبرٌ ثانٍ لِبِتْداءٍ محذوف.

(١) الكتاب ١ - ١١١، وينسب فيه لأبي ذؤيب الهذلي، وينسب في غيره للراعي/ شرح التسهيل ٣ - ٧٩/

شرح ابن الناظم ٤٢٧/ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٣٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٧٩.

قلى: أبغض، هيج: كثير الهياج، يصف المرأة أنها لو نظر إليها راهب لترك دينه، وهاج شوقاً إليها.

(٢) الكتاب ١ - ١١١/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧١.

الأواء: الشدة، يحمد يومه: يحمد زمانه، حيث إنه كريم في عطائه، باسل في الحرب، يضرب رؤوس لابسي الدروع.

(بكيت) فعل ماضٍ مبني، وفاعل مبني في محل رفع. (أخا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، و(الأواء) مضاف إليه مجرور. (يحمد) فعل مضارع مرفوع، مبني للمجهول. (يومه) نائب فاعل مرفوع، والضمير في محل جر، مضاف إليه. والجملة الفعلية في محل نصب، حال من (أخ).

(كريم) خبر لِبِتْداءٍ محذوف، تقديره: هو، يعود على (أخا الأواء)...

وقول حميد بن ثور:

جهولٌ وكان الجهلُ منها سَجِيَةً ولكنها للقائدين رهوق^(١)
شبه الجملة (للقائدين) متعلقة بصيغة المبالغة (رهوق)، وقد تقدمت عليه.

ثالثاً، إعمالها حال التثنية والجمع:

يعملُ اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغةِ حالَ تثنيةِ كلٍ منهما أو جمعه جمعاً سالماً،
أو جمعَ تكسير، وذلك بوجودِ الشروطِ السابقة^(٢).

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً
وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

(فروج) مفعولٌ به منصوبٌ لجمعِ اسمِ الفاعلِ (الحافظين)، وهو جمعُ
(الحافظ)، ولفظُ الجلالةِ مفعولٌ به منصوبٌ لجمعِ اسمِ الفاعلِ (الذاكرين)، وهو
جمعُ (ذاكر).

وقوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُتَشِيرٌ﴾
[القمr: ٧]. (أبصار) فاعلٌ لجمعِ اسمِ الفاعلِ (خُشَع)، وهو جمعُ خاشع.

وقولُ عترة:

السَّاتِمَى عَرَضَى وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي^(٣)
حيثُ نصبُ المفعولِ به (دم) باسمِ الفاعلِ (الناذرين)، وهو مثني (الناذر).

وقولُ طرفة بن العبد:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ^(٤)

(١) ينظر فكرة (بناء صيغة المبالغة من أفعال).

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠، ١١٢ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧٤ / شرح التسهيل ٣ - ٧٢ / شرح ابن الناطم
٤٢٨ / المقرب ١ - ١٢٣ / للماعد ٢ - ١٩٢ / شرح التصريح ٢ - ٦٩ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٨.

(٣) شرح التصريح ٢ - ٩٦ / ضياء السالك ٣ - ٢٠ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٩.

(٤) ديوانه ١ - ٥٨ / الكتاب ١ - ١١٣ / التبصرة والتذكرة ١ - ٢٢٨ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٢ =

(عُفِّر) جمعُ صَيْغَةِ الْمُبَالَغَةِ (عُفِّرُ)، وقد نَصِبَتِ الْمَفْعُولَ بِهِ (ذَنْبٌ)، و(عُفِّر) خبر (أَنْ) مرفوع.

ومنهُ قولُ أبي كبيرٍ الهذلي:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَنَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ^(١)
حيثُ أعمل (عواقد)، وهو جمعُ اسمِ الفاعلِ (عاقِد)، فنصبَ المفعولَ بِهِ (حُبِّكَ).

ومن أمثلةِ سيبويه^(٢): هُنَّ حَوَاجٌ بَيْتَ اللَّهِ. (بضم حواج مع التثنية، مع نصب بيت على المفعولية لحواج).

وقولُ العجاج:

أَوَالفًا مَكَّةَ مِنْ وَرُقٍ الْحَمِي^(٣)

ينصب (مكة) على أنه مفعولٌ به لجمع اسمِ الفاعلِ (ألف)، وذكره في موضعٍ آخر: قواطِنًا مَكَّةَ.

ومن أمثلته: قَطَانٌ مَكَّةَ، وسكانُ البلدِ الحرامِ.

بتثنية كل من: (قطان، وسكان)، ونصب كل من: (مكة وسكان)؛ لأن كلاً منهما مفعولٌ به لجمع اسمِ الفاعلِ الذي يسبقه.

= شرح ابن يعيش / ٦ - ٧٤ / شرح التسهيل ٣ - ٨٠ / شرح ابن الناظم ٤٢٩ / شواهد المعنى ٣ - ٥٤ / شرح التصريح ٢ - ٦٩ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٩. وفي رواية (غير فخر).

(١) ينظر المواضع السابقة... حبك: أطراف. واحدة حبك، النطاق - إزار تشبه المرأة في وسطها، مهبل: المتوه، أو كثير اللحم. البيت يعني أن مملوح الشاعر قد حملت أمه به، وهي مكروهة غضيبي، فكان ذكراً غيبياً، وكانت العرب تزعم ذلك. (وهن عواقد) جملة اسمية حال في محل نصب، وعواقد ممنوعة من الصرف؛ لأنه انتهى الجموع، ونون للضرورة الشعرية. (غير حال منصوية. وهو مضاف، و(مهبل) مضاف إليه مجرور.

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠.

(٣) الكتاب: ١ - ١١٠، ١ - ٢٦ / شرح ألفية ابن معطي ٢ - ٩٩٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧٥. وُرُق: جمع ورقاء، وهي التي في لونها بياض إلى سواد. الحمى: الحمام، حذفت الألف، وأبدلت الميم الثانية ياء، أو: حذفت الميم الأخيرة، وقلبت الألف إلى ياء من أجل القافية، وكسر ما قبلها للمناسبة.

ومنه قراءة أبي عمرو: ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٢٣٨].

بتنوين (كاشفات) و(ممسكات)، ونصب (ضر) و(رحمة)^(١)، على أنهما مفعول به لاسم الفاعل المجموع جمعاً سالماً قبل كل منهما.

وقولُ زيد الخليل، أو: زيد الخثير - كما سماه رسولُ الله ﷺ:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُّونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدٌ^(٢)

(عرض) مفعولٌ به منصوبٌ مقدراً بجمع صيغة المبالغة (مزق)، وهو جمع مذكر سالم. وصيغة المبالغة (مزقون) خبر أن مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو.

رابعاً، صور اسم الفاعل المعرف بالأداة، وهو مثنى أو مجموع:

إذا كان اسمُ الفاعلِ مثنى أو مجموعاً، وهو مقرونٌ بأداةِ التعريفِ؛ فإنه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ^(٣):

أ- إثباتُ النونِ في اسمِ الفاعلِ مع نصبِ المفعولِ؛ لتعذيرِ الإضافة. نحو:

المعطيانِ الفقيرِ صدقةً مُحسِنانِ، المُتَّبِتونِ أقوالَهُم صادِقونِ.

ومنه قولُ القطامي:

الضارِبونَ عُمَيراً عن يَوتِهِم بِاللَّيْلِ يَوْمَ عَمِيرٍ ظالِمٌ عادٍ^(٤)

(١) الدر المنصور ٦ - ١٨.

(٢) شرح ابن عييش ٦ - ٧٣ / شرح التنزيل ٣ - ٨١ / شرح ابن النانم ٤٢٨ / المساعد ٢ - ١٩٣ / المقرب ١ - ١٢٨ / أوضح المسالك رقم ٣٧٥ / شرح الشذور ٣٩٤ / شرح التصريح ٢ - ٦٨ / الصبان على الأشموني ٢ - ١٩٨. جحاش: جمع جحش، الكرمليين: اسم موضع ماء، فديد: صوت.

(أثنى) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، مفعول به. (أنهم مزقون) حرف تأكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه في محل نصب، ومزقون خبره. والمصدر الماول لفاعل في محل رفع. (عرضي) مفعول به، ومضاف إليه. (جحاش) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع، وعلامته الضمة، والتقدير: هم جحاش. (الكرمليين) مضاف إلى جحاش مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. (لها فديد) جملة اسمية من خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، وهي حال في محل نصب.

(٣) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٤.

(٤) المقنَّب ٤ - ١٤٥ / أمالي الشجرى ١ - ١٣٢ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

ب- حذف النون، مع جرّ المعمول بالإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ
عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُصِيبِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥].
ومنه قول رجلٍ من بنى ضبّة:

الفَارِجِي بِابِ الْأَمِيرِ الْمُبَهَّمِ^(١)

ج- حذف النون مع النصب. ومنه قول رجلٍ من الأنصار:

الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وِرَائِنَا نَطْفٌ^(٢)

حذفت النون، وكان يجب إثباتها لنصب المعمول، وذلك للتخفيف؛ لطول
الاسم بالصلة لا للإضافة، فاسمُ الفاعلِ بمثابة الصلة للآلف واللام.

خامساً، اسمُ الفاعلِ العاملِ الذي يحتاج إلى مفعولين ينصبُ الثاني
بالضرورة^(٣):

إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ عاملٍ، أي: لا تتوافرُ فيه شروطُ إعماله، وفعله
ينصبُ مفعولين أو أكثر، فإنه يضافُ إلى المفعولِ الأولِ، ثم يجبُ أن ينصبَ
المفعولُ الثاني، والمفعولُ الثالث، ذلك لأن اسمَ الفاعلِ -وهو غيرُ عاملٍ- قد
أضيفَ إلى معموله الأولِ، فأصبحَ اسماً تاماً مؤهلاً إلى عملِ النصبِ في
معمولاته الأخرى.

تقول: هذا معطى محمدٍ صدقةً أمسٍ.

اسمُ الفاعلِ (معطى) قد فقد الإعمال؛ لأنه دالٌّ على الماضي، بوجودِ القرينةِ
الدالةِ (أمس)، وهو يحتاجُ إلى معمولين، فأضيفَ إلى معموله. الأولِ (محمد)،
فأصبحَ اسماً تاماً غيرَ قابلٍ للإضافة، فيجب نصبُ المفعولِ الثاني.

(١) الكتاب ١ - ١٨٥ / شرح الفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

(٢) الكتاب ١ - ١٨٦ / المنضوب ٤ - ١٤٥ / النصف ١ - ٧٦ / جبهة أعلام العرب ١٢٧ الإيضاح ١٤٩ /

شرح الفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

(٣) شرح ابن الناظم ٤٣١.

وتقول: هو مُنْبِتُكَ عَلِيًّا حَاضِرًا أَمْسِي.

إنه مُعْلَمٌ أُخِيهِ أَبَاهُ مَرِيضًا الْأَسْبُوعَ الْمَاضِي.

تلحظُ إضافة اسمِ الفاعلِ إلى معمولِهِ الأولِ (كافِ المخاطبِ، أخ)، ونصبَ مفعوليَّهِ الثاني والثالثِ، وهما (عليا، وحاضرا) في الأول، و(أبا، ومريضا) في الثاني.

سادسا معمول اسم الفاعل ضمير

إذا كان معمولُ اسمِ الفاعلِ ضميرًا متصلًا فإنه لا يثبتُ فيه تنوينٌ، ولا نونُ جمع، ولا نونُ مثنى، ويكون في صورتين:

أولاهما: أن يتصلَ الضميرُ باسمِ الفاعلِ بلا فاصلٍ بينهما، وحيثُذ يكون في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ إلى اسمِ الفاعلِ، وهذا على رأيِ جمهورِ النحاة، لكن الأخفشَ وهشامًا يجعلونه في محلِّ نصب.

مثل ذلك أن تقول: هذا مكرمك، هذان مكرمك، هؤلاء مكرموك.

يذكر سيبويه: «وإذا قلت: هم الضاريوك، وهما الضاريابك، فالوجهُ فيه الجرُّ؛ لأنك إذا كَفَفْتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهرِ كان الوجهُ الجرِّ»^(١).

والأخرى: أن يكونَ هناك فاصلٌ بين اسمِ الفاعلِ والضميرِ، وحيثُذ يكون الضميرُ في محلِّ نصبٍ، وذلك واردٌ في قولِ الشاعرِ:

لا تَرَجُ أو تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى وَاقِيكَ اللَّهُ لَا يَنْفِكُ مَأْمُونًا^(٢)

فالضميرُ هاءُ الغائبِ في محلِّ نصبٍ، حيثُ إن اسمَ الفاعلِ (واقى) قد فُصِّلَ بيْنَهُ وبينِ الهاءِ بالكافِ، أما الكافُ فإنها تكونُ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(١) الكتاب ١ - ١٨٧.

(٢) شرح التسهيل ٢ - ٨٤ / المساعد ٢ - ٢٠١ / المعنى ١ - ٣٠٨ / شرح التصريح ١ - ١٠٧. (غير مفعول به منصوب، واقية الله) صفة لازية في محل نصب، (مأمونا) خبر لا ينفك منصوب، جملة (لا ينفك مأمونا) خبر إن في محل رفع.

تلحظ أن اسمَ الفاعلِ قد أُضيفَ إلى الكافِ فأصبحَ تاماً، حيث ينصب معموله الثاني؛ لأنه لا تجوزُ إضافتهُ إلى ما قبله، فلا يضافُ الضميرُ إلى الضميرِ.

وقد تثبتُ النونُ في اسمِ الفاعلِ المُثنى والمجموعِ حالَ اتصالِ الضميرِ به، ويكونُ ذلك في الضرورةِ الشعريةِ.

ومن ذلك قولُ الشاعرِ:

ولم يرتفقَ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأيدي المُتَعَفِّينِ رَوَاهِقُهُ^(١)
وقولُ الشاعرِ:

همُ القائلونَ الخَيْرَ والأمرُونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمرِ مُعْظَمًا^(٢)
تلحظُ إثباتَ النونِ في كل من اسمي الفاعلِ (محتضرون، والأمرون)، وقد اتصلَ بهما ضميرُ الغائبِ.

ويذكر سيويه في الشاهد الثاني: «وزعموا أنه مصنوع»^(٣). ومنهم من يجعلُ الهاءَ في مثلِ هذه المواضعِ للسكتِ، ومنهم من يجعلُه شاذًا^(٤).

سابعاً: إضافة اسمِ الفاعلِ المقرونِ بالألفِ واللامِ،

نعلمُ أن الإضافةَ و(أل) لا يجتمعانِ، أي: أن الجزءَ الأولَ من الإضافةِ -وهو المضافُ- لا يعرفُ بال.

لكن ذلك يجوزُ في خمسةِ مواضعٍ، يُشترطُ في كلِّ منها شرطانِ:

(١) الكتاب ١ - ١٨٨ / شرح ابن يعيش ٢ - ١٢٥ / شرح التسهيل ٣ - ٨٤ / المساعد ٢ - ٢٠١ / العيني ١ - ٣٠٨ / شرح التصريح ١ - ١٠٧.
يرتفق: يتكئ على المرقق، محتضرونه: حاضروه، المتعففون: الذين يطلبون معروفًا وإحسانًا، رواهق: جمع راهقة، وهي الغاشية المتعبة

(٢) الكتاب ١ - ١٨٨ / التبصرة والتذكرة ١ - ٢٢٤ / شرح ابن يعيش ٢ - ١٢٥ / شرح التسهيل ٣ - ٨٤ / المقرب ١ - ١٢٥.

(٣) الكتاب ١ - ١٨٨.

(٤) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٤.

أولهما: شرطٌ مشتركٌ بينهما جميعاً، وهو: أن يكونَ الجزءُ الأولُ من الإضافةِ صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدهما، وينحصر ذلك في: اسمِ الفاعلِ وصيغِ المبالغةِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبهةِ.

والآخر: يتوزعُ بين جزأى الإضافةِ في المواضع الخمسةِ، وهو:

١- أن يكونَ الجزءُ الأولُ مثنىً، وهو الصفةُ المشتقةُ: نحو: الراكبَا فرسَيْهِمَا مَقْبِلَانِ، أو: الراكبا الفرسِ. أو: فرسِ الصديقِ، أو: فرسينِ...

(الراكبا) اسمُ فاعلٍ مثنىٍ عاملٌ فيما بعده، فجاز أن يضافَ، وهو معرفٌ بالأداة؛ ولذلك فإن (فرسى، والفرس) مضافٌ إليه، وقد حذفتِ التون من اسمِ الفاعلِ.

ومنه قولُ الشاعر:

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمَسْتَوِطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنَى^(١)

(عدن) مضافٌ إليه اسمُ الفاعلِ المثنى المعروفُ بالأداةِ (المستوطنا)؛ لذلك حذفتِ منه نونُ التثنيةِ.

وقولُ الآخر:

الشَاتِمَى عَرَضَى وَلَمْ أَشْتَمَهُمَا وَالنَادِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمَى^(٢)

(الشاتمي) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداةِ مثنىٍ مضافٌ إلى معمولِهِ (عرض)، حذفتِ منه نونُ التثنيةِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٥ / المساعد ٢ - ٢٠٢ / المعنى ٣ - ٣٩٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٤٦.

يغنى: مضارع (غنى) بكسر التون، أي: استغنى.

(يفنيا) ثبت الألفُ في الفعلِ على لغةٍ: أكلوني البراهيث، حيث إنه سبق فاعله (المستوطنا)، فيجب فيه الدلالةُ على المقرد. (فإنني لست) جملةٌ جواب الشرط في محل جزم. جملة (لست بغنى) خبر إن في محل رفع. (يوما) منصوب على الظرفية. شبه الجملة (عنهما) متعلقة بغنى. (بغنى) الباء: حرف جر رائد مؤكد مبنى. غنى: خبر ليس منصوب محلاً، مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٩ / الصبان على الأشموني ٢ - ١٩٩.

تلحظ أن الناظرين اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة، وهو مثني، ثبتت فيه النون؛ ولذلك نصب معموله (دم).

٢- أن يكونَ الجزءَ الأولَ -وهو الصفةُ المشتقةُ- مجموعاً جمعَ مذكرٍ سالماً، نحو: الراكبوُ أفراسِهِم مَقْبِلُونَ، أو: الراكبوُ الأفراسِ . . .، أو: الراكبوُ أفراسِ . . . أفراسِ الأصدقاءِ .

وتلحظُ حذفَ النونِ منه للإضافةِ .

ومنه قولُ الشاعر:

ليسَ الاخِلَاءُ بالمُصْنَى مَسَامِعِهِمْ إلى الوُشَاةِ ولو كانوا ذَوِي رَحِمٍ (١)
(المصنى) اسمُ فاعلٍ جمعُ مذكرٍ سالمٍ معرفٌ بالالف واللام، حُذفت منه النون؛ لأنه مضافٌ إلى معموله (مسامع).

ملحوظة:

الموضِعَانِ السابقانِ يعبرُ عنهما بالفكرة:

أن تكونَ الصفةُ المشتقةُ العاملةُ معرفةً بالحروفِ، وهو المثني، وجمعُ المذكرِ السالمِ .

٣- أن يكونَ الجزءَ الثاني من الإضافةِ -وهو المعمولُ- معرفةً بالأداة .

نحو: الراكبُ الفرسِ مَقْبِلٌ . الراكباتُ الأفراسِ مَقْبِلَاتٌ . الراكبُ الأفراسِ مَقْبِلُونَ .

(الراكب) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة، ومعمولُه (الفرس) معرفٌ بالأداة، فجارٍ إضافتهُ إليه .

ومنه قولُ الفرزدق:

أبأنا بها قَتَلَى وما فى دمائِها شِفَاءٌ وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمُ (٢)

(١) شرح التهليل ٣ - ٨٥ / العيني ٣ - ٣٩٤ .

(بالمصنى) الباء: حرف جر زائد مؤكد. المصنى: خبر ليس منصوب محللا، مجرور لفظا. (ذوى) خير

كان منصوب وعلامة نصبه الياء .

(٢) شرح التهليل ٣ - ٨٥ / العيني ٣ - ٣٨٩ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٤٥ .

(الشافياتُ الحوائيم) جمعُ اسمِ فاعليٍّ جمعًا مؤنثًا سالمًا معرفٌ بالأداة، أُضيفَ إلى معمولِهِ، وجرَّ الإضافةُ معَ تعريفِهِ بالأداة؛ لأنَّ المعمولَ (الحوائيم) معرفٌ بالأداة.

٤- أن يكونَ الجزءُ الثاني من الإضافةِ -وهو المعمولُ- مضافًا إلى المَعْرِفِ بالأداة.

نحو: الرجلُ الراكبُ فرسِ الصديقِ مقبلٌ. الراكباتُ أفراسِ الصديقاتِ مقبلاتٌ. الركابُ أفراسِ الأصدقاءِ . . .

ومنه المثلُ الذي ذكره ابنُ مالكٍ في الفَيْتَةِ: ريدُ الضاربُ رأسِ الجاني^(١)
ومنه قولُ الشاعرِ:

لقد ظَفِرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ العِدَا بِمَا جَاوَزَ الأَمَالَ مَ القَتْلِ والأَسْرِ^(٢)

(الزوار) جمعُ اسمِ فاعليٍّ جمعٌ تكسير، معرفٌ بالأداة، وقد ذُكرَ مضافًا إلى معمولِهِ (أقفية)، وجرَّ ذلك -أي: اجتماعُ الِ مع الإضافةِ في المضاف- لأنَّ المعمولَ -وهو الجزءُ الثاني من الإضافةِ- مضافٌ إلى مافيه (ال).

٥- أن يكونَ الجزءُ الثاني من الإضافةِ -وهو المعمولُ- مضافًا إلى ضميرِ المَعْرِفِ بالأداة.

نحو: الرجلُ الراكبُ فرسِهِ مقبلٌ. الراكباتُ أفراسِهِنَّ مقبلاتٌ، الرِّكَّابُ أفراسِهِنَّ مُقْبِلُونَ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحَقَّةُ صَفْوِهِ مِئْتِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا^(٣)

= بامبيها: قتل بها. الحوائيم: جمع حائمة، وهي العطشى التي تجرم حول الماء. هن: المقصود السيوف.
(١) باب الإضافة.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٦ / العيني ٣ - ٣٩١ / العيني على الأشموني والصبان ٢ - ٢٤٥.
أقفية: جمع قفا. م الأسر: من الأسر على لغة أهل اليمن.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٨٦ / المساعد ٢ - ٢٠٣ / العيني ٣ - ٣٩٣ / الأشموني ٢ - ١٨٥ / العيني على الأشموني والصبان ٢ - ٢٤٦.

(المستحقة) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالإداة، وقد أُضيفَ إلى معمولِهِ (صفو)، وجاز ذلك لأنَّ المعمولَ قد أُضيفَ إلى ضميرِ ما هو معرفٌ بالأداة، حيث ضميرُ الغائب في صفوه يعودُ على (الود).

ومنع المبردُ هذا، لكن الشواهدَ تميزه، والأفصحُ النصبُ، وبخاصةِ النصبُ في المواضعِ الثلاثةِ الأخيرة.

ثامناً: تابع معمول اسم الفاعل:

تابعٌ معمولٍ اسمِ الفاعلِ يتنوعُ بين النعتِ والتوكيدِ وعطفِ البيانِ من جانب، والبدلِ وعطفِ النسقِ من جانبٍ آخر، حيث إنَّ التوابعِ الثلاثةَ الأولى يكونان مع المتبوعِ ككلمةٍ واحدةٍ، أو: إنَّ أىُّ تابعٍ منها لا يجوزُ أن يمثَلَ جملةً، فالتابعُ والمتبوعُ بمثابةِ جملةٍ واحدةٍ، أما الأخيرانِ -البدلِ وعطفِ النسقِ- فإنَّ كلا منهما يمثَلُ جملةً غيرَ جملةِ المتبوعِ.

والمعمولُ قد يكونُ منصوباً، وقد يكونُ مجروراً بالإضافةِ إلى عاملِهِ الصفةِ العاملة.

وقد يكونُ العاملُ، وهو الصفةُ المشتقةُ، مقروناً بأداةِ التعريفِ، وقد يكون مجرداً منها. تفصيل ذلك على النحو الآتي:

١- اسمُ الفاعلِ المقرونُ بأداةِ التعريفِ:

لأداةِ التعريفِ الداخلةِ على اسمِ الفاعلِ العاملِ أثرها في تابعٍ معمولِهِ، ويتباينُ ذلك العملُ بين كونه معمولٍ اسمِ الفاعلِ منصوباً أو مجروراً على النحو الآتي:

١- المعمولُ المتبوعُ منصوبٌ، والعاملُ مقرونٌ بأداةِ التعريفِ:

إذا كان معمولُ اسمِ الفاعلِ العاملِ منصوباً فإنَّ تابعَهُ يكونُ منصوباً كذلك.

فتقول: هو مشترٍ الكتابِ المطلوبِ. بتنوينِ اسمِ الفاعلِ (مشتري)، ونصبِ كلِّ

من:

= (الود) مبتأ مرفوع، خبره الجملة الاسمية (أنت المستحقة).

المفعول به (الكتاب)، ونعته (المطلوب).

وتقول: همُ الفاتحونَ البابَ المُغلقَ نفسَه. بإثباتِ النونِ في اسمِ الفاعلِ (الفاتحون)، ونصبِ كلِّ من: مفعوله (الباب)، ونعته (المغلق)، وتوكيده (نفس).

وتقول: إنهما القارئانِ الدرسَ الجديداً عيَّنَه دَرَسَ الاستثناء. بإثباتِ النونِ في اسمِ الفاعلِ (القارئان)، ونصبِ كلِّ من: مفعوله (الدرس)، ونعتِ المفعولِ (الجديد)، وتوكيده (عين)، وعطفِ البيانِ أو البدلِ (درس الاستثناء).

٢ - للمعمولِ المُتَّبوعِ مجرورٌ، والعملُ معرفٌ بالأداة:

إذا كان العاملُ مقروناً بأداةِ التعريفِ، وهو صالحٌ للعملِ، والمعمولُ مضافٌ إليه؛ حيثُ توافرَ فيه صحَّةُ اجتماعِ (أل) مع الإضافة؛ فإن تابعَ المعمولِ ينصبُ مطلقاً، وإذا صلح أن يقعَ التابعُ موقعَ المعمولِ، أى: إذا صحَّ أن يحلَّ محلَّ فإنه يجوزُ فيه الجرُّ^(١).

ويبدو ذلك واضحاً في عطفِ النسقِ والبدلِ.

تقول: جاءَ الضاربُ الغلامِ والجاريةِ^(٢).

(الغلام) مضافٌ إليه اسمُ الفاعلِ (الضارب)؛ لأنه معمولُه، وجاءَ معرفاً بالأداة، فجاز فيه الجرُّ بالإضافة.

(الجارية) معطوفٌ على المعمولِ المجرورِ (الغلام)، وجاز وضعُه موضعه؛ حيث إنه معرفٌ بالأداة، فيجوز أن يجرَّ، إلى جانبِ الأصلِ، وهو النصبُ.

ومنه:

جاءَ الطالبُ العلمَ وأدبَ الأبرارِ

جاءَ المشتريُ الناقَةَ وفصيلَها^(٣)

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٦ / المقرب ١ - ١٢٥ / المساعد ٢ - ٢٠٧ / ضياء السالك ٣ - ٢٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٦، ٨٧.

(٣) الموضع السابق.

حيث يجوز وقوع كل من (أدب، وفصيل) موضع المعطوف عليه.
ومنه قول الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوْدًا تَزْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا^(١)

فجاز العطف بالجر؛ لأنه بمنزلة الواهب المائة وعبد المائة.

ومن أمثلة سيبويه: هو الضارب الرجل وعبد الله^(٢).

لكنه لا يجوز أن تجر زيداً في القول: هذا الضارب الرجل وزيداً؛ لأن زيداً لا يجوز أن يوضع موضع المفعول المجرور (الرجل).

ومن أمثلتهم^(٣): جاء الضارب الغلام وجارية المرأة.

جاء الضارب المرأة وغلāmها.

وتقول: هذا الضارب الرجل أخاك وزيداً. بالنصب؛ لأنه لا يوضع (أخاك وزيداً) موضع الرجل.

وفيه آراء أخرى تميز الجرّ بالعطف على اللفظ، وتميز النصب فيما موضعه الجر^(٤).

ب- اسمُ الفاعلِ غيرُ المقرونِ بأداةِ التعريفِ^(٥):

إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ مقرونٍ بأداةِ التعريفِ، وهو صالحٌ للعملِ، فإن معموله إما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مجروراً، ويعاملُ تابعه طبقاً لحالته النطقية بين النصب والجرّ، وذلك على النحو الآتي:

(١) ديوانة ٢٥ / الكتاب ١ - ١٨٣ / الأصول ١ - ١٣٤ / شرح التسهيل ٣ - ٧٨ / المساعد ٢ - ٢٠٥.

الهجان: الإبل البيض، العوذ: جمع عاذل، الناقة الحديثة التاج. تزجي: تسوق.

(٢) الكتاب ١ - ١٨٢.

(٣) المساعد ٢ - ٢٠٤.

(٤) المساعد ٢ - ٢٠٧.

(٥) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٦، ٢٠٧.

١ - المعمولُ المتبوعُ منصوبٌ، والعاملُ غيرُ معرفٍ بالأداة:

اسمُ الفاعلي غيرُ المقرونِ بأداةِ التعريفِ الصالحُ للعملِ؛ إذا كان معمولُهُ منصوبًا؛ فإن تابعَ المعمولِ يكونُ منصوبًا عندَ الجمهورِ.

فتقول: هذا كاتبٌ درسًا وخطابًا. (درسا) مفعولٌ به منصوبٌ لاسمِ الفاعلي العاملِ المنونِ (كاتب)، فيكونُ المعطوفُ عليه منصوبًا.

ويرى الكوفيون والأخفشُ جوازَ الجرِّ، ويستدلون بقولِ امرئِ القيس:

فظلَّ طُهأةُ اللحمِ ما بينَ منضجٍ صفيفٍ شواءٍ أو قديرٍ مُعجَلٍ^(١)

قالوا: جرُّ (قدير) عطفًا على موضع (صفيف). ولكنه يخرجُ على تقدير:

منضج، أى: أو منضجٌ قدير، و(أو) بمعنى الواوِ لاجلِ (بين)^(٢). ثم حذف المضاف، وأقيمَ المضافُ إليه مقامه.

وتقول: هو فاهمُ الموضوعِ المثارَ نفسه، موضوعَ النحو، وفكرته.

اسمُ الفاعلي (فاهم) غيرُ مقرونِ بأداةِ التعريفِ، منونٌ، فهو عاملٌ، نصب مفعولُهُ (الموضوع)، فنصب توابعه: النعت (المثار)، والمؤكد (نفس)، والبدل أو عطف البيان (موضوع)، والمعطوف (فكرة).

٢ - للمعمولِ المتبوعِ مجرور، والعاملُ غيرُ معرفٍ بالأداة:

إذا كان العاملُ (اسمُ الفاعلي) غيرَ مقرونِ بال، وهو صالحٌ للعملِ، ومعمولُهُ مجرورٌ، فإن تابعه يعملُ تبعًا لنوعه، وذلك كما يأتي:

- إذا كان التابعُ نعتًا أو عطفَ بيانٍ أو توكيدًا فإنه يجبُ أن يُجرَّ تبعًا للمعمولِ

المجرورِ.

فتقول: هذا كاتبُ الدرسِ الجديدِ، درسِ النحوِ نفسه.

(١) المساعد ٢ - ٢٠٦ / معنى اللبيب ٢ - ٥٢٢ / المعنى على الأشموني والصبان ٣ - ١٠٧.

وفيه أوجهٌ أخرى لجرِّه، حيث يخرج على أنه عطف على صفيف، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة، أى مجرور على التوهم.

(٢) ينظر: معنى اللبيب ٢ - ٥٢٢.

حيث جرَّ النعت (الجديد)، وعطف البيان (درس)، والتوكيد (نفس) وقيل:
ينصب أيضاً.

- إذا كان التابعُ بدلاً أو عطفَ نسقٍ، والمتبوعُ مجرورٌ بالإضافة إلى عامله (اسمِ
الفاعل)، والعاملُ غيرُ مقرونٍ بال؛ فإن التابعَ يجبُ جرُّه، فتقول: هذا محترم
محمود أخيك وصديقه. بجر (محمود) بالإضافة إلى عامله اسمِ الفاعلِ (محترم)،
وجرَّ البديلِ منه (أخي)، وجرَّ المعطوفِ (صديق).

فإن نُصبَ التابعُ في العطفِ أضرَّ له عاملٌ.

فإذا قلت: هذا سابقٌ محمودٍ وعلى، أو (علياً) فالجرُّ على احتسابِ اللفظِ،
وهو الأرجحُ.

وإن نصبتُ فإنه يُخرَجُ على احتسابِ وصفِ مقدرٍ منونٍ؛ كي يكونَ عاملاً، أو
تقديرِ فعلٍ محذوفٍ؛ ليكونَ ناصباً، أو على العطفِ على المحلِّ عند بعضهم^(١).

(١) المختص في شرح الإيضاح - ١ - ٥٢٧.

اسم المفعول

اسم المفعول: ما دلَّ على حدثيةٍ ومَنْ وقعتْ عليه، مع الدلالةِ على الحدوثِ. ويكون ذلك باستخدامِ السوابقِ والحشايَا في مبنى المصدرِ أو الفعلِ لِإدَاءِ هذه الدلالةِ.

حيثُ يُبنى اسمُ المفعولِ من الفعلِ الثلاثي، أو المصدرِ الثلاثي على مثالِ (مفعول). نحو: مَضْرُوبٌ مِنْ ضَرْبٍ، ومفهومٌ مِنْ فِهْمٍ، ومسموعٌ مِنْ سَمْعٍ. وقد تحدثُ به بعضُ التغيراتِ الصرفيةِ الناتجةِ مِنْ قوانينِ الإعلالِ والإبدالِ. نحو: مَقُولٌ مِنْ قَالٍ، ومَبِيعٌ مِنْ بَاعٍ، ومَحْشُوٌّ مِنْ حَشَأَ، ومَهْدِيٌّ مِنْ هَدَى. أما من غيرِ الثلاثي فإنه يُبنى على مثالِ الفعلِ المضارعِ الذى لَمْ يَسْمَ فاعلهُ (المبنى للمجهول)، مع قلبِ حرفِ المضارعةِ إلى ميمٍ مضمومةٍ. نحو:

مُخْرَجٌ مِنْ يُخْرِجُ، مضارعُ أَخْرَجَ.
وَمُسْتَمَعٌ مِنْ يُسْتَمَعُ، مضارعُ اسْتَمَعَ.
وَمُسْتَعْمَلٌ مِنْ يُسْتَعْمَلُ، مضارعُ اسْتَعْمَلَ.

وقد تراعى بعضُ التغيراتِ الصرفيةِ أو البنيويةِ الناتجةِ مِنْ قوانينِ الإعلالِ والإبدالِ. نحو:

مُعَادٌ مِنْ يُعَادُ، مضارعُ أَعَادَ.
مُجْرِيٌّ مِنْ يُجْرَى، مضارعُ جَرَى.
مُرَبَّىٌّ مِنْ يُرَبَّى، مضارعُ رَبَّى.
مُقَاوِمٌ مِنْ يُقَاوَمُ، مضارعُ قَاوَمَ.
مُقْتَادٌ مِنْ يُقْتَادُ، مضارعُ اقْتَادَ.
مُسْتَعَادٌ مِنْ يُسْتَعَادُ، مضارعُ اسْتَعَادَ.

مُسْتَهْدَى مِنْ يُسْتَهْدَى، مضارع استهدى.

تلحظ أن بناء اسم المفعول من غير الثلاثي كبناء اسم الفاعل منه، إلا أن ما قبل الأخير يكون مفتوحاً في الأول، ويكون مكسوراً في الثاني.

عمله:

يعملُ اسمُ المفعولِ عملَ الفعلِ المبني للمجهولِ بالشروطِ المذكورةِ في اسمِ الفاعلِ وصيغِ المبالغةِ^(١). وذلك على النحو الآتي:

أ- إن كان اسم المفعول مقروناً بأداة التعريف فإنه يعمل مطلقاً:
نحو: الأستاذُ مفهومٌ شرحه.

(مفهوم) اسم مفعولٍ مِنْ (فهم)، و(شرح) نائب فاعل مرفوع. وكأنك قلت:
الأستاذُ فهمَ شرحه.

ومنه: الشرابُ مُتَسَاعٍ مذاقه. أي: استُخِجَ مذاقه. فيكون (مذاق). نائبُ فاعل مرفوعاً.

هذه الكلمةُ منونٌ آخرها، وليس مُعرِّفةٌ بِنيتها.

أما هذه الجملةُ فإنها مؤكدةٌ دلالتها، ومُنسَّقةٌ كلماتها.

تلحظ أن كلاً مِنْ: (منون، مُعرِّفة، مؤكدة، مُنسَّقة) اسمُ مفعول، أما نائبُ الفاعلِ لكل منها فهو على الترتيبِ: (آخر، بنية، دلالة، كلمات).

ب- إن كان اسم المفعول مجرداً من أداة التعريف فإنه يعملُ حالَ اجتماعِ الشروطِ الآتية:

١- أن يكونَ للحالِ أو الاستقبالِ، لا للماضي.

٢- أن يكونَ معتمداً على واحدٍ من:

(١) الكتاب ١ - ١٠٨ / المنتضب ٢ - ١١٩ / التسهيل ١٣٨ / شرح الشنور ٣٩٦.

- الاستفهام:

نحو: أمفهومٌ هذا الشرحُ؟

(مفهوم) اسمٌ مفعولٍ اعتمدَ على همزةِ الاستفهام، وهو خالٍ من أداةِ التعريف، فكان عاملاً في نائبِ الفاعلِ اسمِ الإشارة.

ومنه: أمستعادٌ كتابه؟ أمطرودٌ الاحتلال؟ أم متروكٌ جنوده يعبثون؟

- النفي:

نحو: ما مُحترَمُ الإنسانُ الذي يُهملُ حقوقَ الآخرين. (الإنسان) نائبِ فاعلٍ مرفوعٌ لاسمِ المفعولِ (محترم) الخالي من أداةِ التعريف؛ ذلك لأنه اعتمد على النفي (ما).

ومنه: ليس ما هو منصوبٌ آخره مع التنوين يكونُ فاعلاً..

ما مُكرَمٌ أخوه من أهانه.

- الابتداء:

نحو: الفتياتُ مزِينٌ خلُقهن بالحياء.

(مزِين) اسمٌ مفعولٍ مجردٌ من أداةِ التعريف، وقد وقع خبراً، فاعتمد على ابتداء، لذلك فقد عملَ نحوياً، حيثُ رفع نائبَ الفاعلِ (خلق).

ومنه: الصادقُ مسموعٌ كلامه. والكاذبُ مجتنبٌ أقواله.

- الموصوف:

إما من طريقِ النعتِ، نحو: استمعتُ إلى خطبةٍ منسقةٍ أفكارها.

(منسقة) اسمٌ مفعولٍ نعتٌ لخطبة، فاعتمد على موصوفٍ؛ لذلك فقد رفع نائبَ الفاعلِ (أفكار).

وتقول: صاحبتُ صديقاً مهذباً خلُقه. أعجبتُ برجلٍ صادقٍ قوله.

وأما من طريقِ الحالِ؛ نحو: صاحِبْتُ الصديقَ مُهذَّبًا خُلِقَهُ. (مهذبًا) اسمُ مفعولٍ حالٌ، فاعتمد على صاحبِ الحال، لذلك فإنه قد رفع نائبَ الفاعلِ (خلق).
(خلق).

وتقول: استمعتُ إلى الخطبةِ مُنْسَقَةً أفكارُها. أعجبنى الرجلُ صادقًا قوله.

- الأَ يكونَ مصغراً.

- الأَ يكونَ موصوفاً.

اسمُ المفعولِ المتعدى إلى أكثرَ من مفعولٍ واحد:

إذا كانَ اسمُ المفعولِ موصوفاً من متعدِّ إلى أكثرَ من واحدٍ؛ فإنه يرفعُ واحداً منها، ويُنصبُ وجوباً ما سواه^(١).

ويُمثَّلُ لذلك بالأمثلة:

- هذا مُعطى أبوه درهمًا.

(مُعطى) اسمُ مفعولٍ خبرِ المبتدأ، (أبو) نائبُ فاعلٍ لاسمِ المفعول، مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو، وكان المفعولُ به الأولُ أثناءَ البناءِ للمعلوم. (درهماً) مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة.

- هذا مُعلِّمٌ أخوه بشرًا فاضلاً.

(أخو) نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو، أما (بشرًا) و(فاضلاً) فهما المفعولان الثاني والثالثُ لاسمِ المفعولِ (مُعلِّم). ومنه: زيدٌ مُعلِّمٌ أبوه عمراً قائماً.

ومنه أن تقول:

- الممتوحُ درجةً أعلى يحصلُ على جائزة.

- هذا هو المكسُوثُ ثوباً أمسٍ، أو الآن، أو غداً.

(١) شرح ابن الناطم ٤٣٣.

في كل من (المنوح والمكسو) ضميرٌ نائبٌ فاعلٌ، أما (درجة وثوبا) فكلٌّ منهما مفعولٌ به ثانٍ؛ لأنَّ كلاً من (المنوح والمكسو) يتعدى إلى اثنين.

- إِنَّهُ الْمُخْبِرُ أَبُوهُ صَدِيقَهُ مُهَذَّبًا.

- إِنَّ الْمُنْبَأَ أَخُوهُ رَجُلًا عَالِمًا فَرِحَ بِذَلِكَ.

(المخبر) اسمٌ مفعولٌ، نائبُ الفاعلِ له (أبوه)، أما (صديقاً ومهذباً) فهما المفعولان الثاني والثالث.

تستطيع أن تلمسَ مثلَ ذلك في اسمِ المفعولِ الثاني (المنبأ)، ونائبِ الفاعلِ (أخوه)، والمفعولِ الثاني (رجلاً)، والمفعولِ الثالثِ (عالمًا)؛ لأنَّ كلاً من (المُخْبِرِ وَالْمُنْبَأِ) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيلٍ.

وتقول: أَسْمَى أَخُوكَ مُحَمَّدًا؟

أَمْكُنَى أَبُوكَ أَبَا عَلِيٍّ؟

الْمُلَقَّبُ خَالَهُ الْمَكْرَمَ مُحَمَّدًا.

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه:

يفترق اسمُ المفعولِ عن اسمِ الفاعلِ في جوازِ إضافةِ اسمِ المفعولِ المتعدى إلى واحدٍ إلى مرفوعه، ويجرى في ذلك مجرى الصفةِ المُشَبَّهَةِ، ويتمُّ تحويلُ الإسنادِ عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوفِ^(١).

يقال: الساعى في الخيرِ محمودٌ هدفه. برفع (هدفه)؛ لأنه نائبُ فاعلٍ لاسمِ المفعولِ (محمود). ولأنه يجرى مجرى الصفةِ المُشَبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ؛ فإنَّ النحاةَ يجعلونَ السببى المرفوعَ هنا مرفوعًا على الفاعليةِ.

وتقول: الساعى في الخيرِ محمودٌ الهدفِ. بجرِ الهدفِ على الإضافةِ إلى اسمِ المفعولِ (محمود).

(١) ضياء السالك ٣ - ٢٦ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

وتقول: الساعى فى الخير محمودُ الهدفَ. بتنوين (محمود)، ونصبِ (الهدف)، وإضمار نائبِ فاعلِ فى (محمود).

يذكرُ ابنُ الناظم: «يصحُّ فى اسمِ المفعولِ أن يضافَ إلى مرفوعِهِ معنى؛ إذا أزيلتِ النسبَةُ إليه، تقول: زيدٌ مضروبٌ عبدهُ، ترفعُ العبدَ لإسنادِ مضروبٍ إليه، وتقول: زيدٌ. مضروبُ العبدِ، بالإضافة، فتجر؛ لأنك أسندتِ اسمَ المفعولِ إلى ضميرِ زيدٍ، فبقى العبدُ فضلةً، فإن شئتِ نصبتَه على التشبيهِ بالمفعولِ به، فقلت: زيدٌ مضروبٌ العبدِ، وإن شئتِ خفضتِ اللفظَ، فقلت: مضروبُ العبدِ، ومثله: محمودُ المقاصدِ الورعُ، أى: الورعُ محمودُ المقاصدِ^(١).

ومأ جاء من ذلك مرفوعاً قوله:

بشوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا رأس^(٢)

(مرفوع) اسمُ مفعولٍ متعدٍ إلى واحدٍ، أُجرى مجرى الصفةِ المشبهةِ، ورفع (رأس) بعده، مع احتسابِهِ خالياً من الضميرِ. والتقديرِ مرفوع رأس منك.

ومأ جاء منه منصوباً قولُ عمرو بن لجا التميمي:

لو صنتِ طرفك لم تُرَعِ بصفاتِها لما بدتِ مجلوةً وجناتِها^(٣)

(مجلوة) اسمُ مفعولٍ أُجرى مجرى الصفةِ المشبهةِ، فنصب به المفعول (وجنات) بالكسرة على المفعولية؛ لأنه جمعٌ مؤنثٌ سالمٌ. وذلك بعد تحويلِ الإسنادِ عن المفعولِ المذكورِ إلى ضميرِ راجعٍ للموصوفِ باسمِ المفعولِ

ومأ جاء منه مجروراً قوله:

تمتّى لقائى الجونَ مغرورٍ نفسه فلما رأنى ارتاعَ ثمتِ عرداً^(٤)

(١) شرح ابن الناظم ٤٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣-٩٦، ١٠٥ / شرح التصريح ٢-٧٢ / الدرر ٢-١٣٤.

(٣) شرح التسهيل ٣-١٠٥ / المساعد ٢-٢١٨ / شرح التصريح ٢-٧٢ / الدرر ٢-١٣٥.

وجنات: جمع وجنة، ما ارتفع من الحد.

(٤) شرح التسهيل ٣-١٠٥ / الدرر ٢-١٣٥ / شرح التصريح ٢-٧٢.

الجون: علم على شخص، وهو فاعل تمنى، ويطلق على الأبيض والأسود. عرد: فرّ وهرب.

(مغرور) اسمٌ مفعولٌ أُجرى مُجرى الصفةِ المُشبهةِ، وأضافه إلى معمولهِ المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ (نفسه).

لكنه يُلحظُ أن اسمَ الفاعلِ إذا كان غيرَ متعدِّ وقُصدَ ثبوتُ معناه عومِلَ معاملةِ الصفةِ المُشبهةِ، وساعتِ إضافتهِ إلى مرفوعهِ، فتقول: زيدٌ قائمُ الأبِ، برفعِ الأبِ، ونصبهِ، وجره^(١).

وهو ظاهرُ الثوبِ، ومستقيمُ العودِ.

صيحٌ غيرُ قياسيةٍ تؤدي معنى اسمِ المفعولِ،

ينوبُ في الدلالةِ عن اسمِ المفعولِ الصيغُ الآتية^(٢):

- فعلٌ: بكسرِ فسكونٍ، نحو: ذَبَحَ، وطَرَحَ، وطِخَنَ، بمعنى: مَذْبُوحٌ، ومَطْرُوحٌ، ومَطْخُونٌ.

- فَعَلٌ: بفتحِ فسكونٍ، نحو: لَقَطَ، ولَقِطَ، ونَفَضَ، وَقَبَضَ، بمعنى: مَلْفُوطٌ، وملْفُوطٌ، منْفُوضٌ، ومقبُوضٌ.

- فُعَلَةٌ: بضمِّ فسكونٍ ففتح، نحو: لُقِمَةٌ، ومُضَغَةٌ، وأكَلَةٌ، وغُرْفَةٌ، وحرْقَةٌ، بمعنى: مَلْقُومٌ، ومَمْضُوعٌ، ومَأْكُولٌ، ومَعْرُوفٌ، ومَحْرُوقٌ.

- فَعِيلٌ: بفتحِ فكسرٍ طويلٍ، نحو: أَجِيرٌ، صَرِيحٌ، قَتِيلٌ، أَسِيرٌ، ذَبِيحٌ، خَضِيْبٌ، دَهِيْنٌ، لَدِيغٌ، غَسِيْلٌ، دَقِيْقٌ، خَبِيْءٌ، كَلِيْمٌ، أَخِيْدٌ، بمعنى: مَأْجُورٌ، مَصْرُوعٌ، مَقْتُولٌ، مَأْسُورٌ، مَذْبُوحٌ، مَخْضُوبٌ، مَذْهُونٌ، مَلْدُوعٌ، مَغْسُولٌ، مَدْفُوقٌ، مَخْبُوءٌ، مَكْلُومٌ، مأخُوذٌ.

وبعضهم يجعلُ هذا الوزنَ على كثيرتهِ مقصوراً على السماعِ، وأجاز بعضهم القياسَ على ما هو مسموعٌ، بشرطِ ألا يكونَ له فَعِيلٌ بمعنى فاعلٍ.

ما جاء على هذه الأوزانِ من اسمِ المفعولِ لا يعملُ، وأجاز بعضهم إعمالَ ما جاء على وزنِ (فَعِيلٍ)، وعليه يجوزُ القولُ: مررتُ برجلٍ جَرِيحٍ أبوه.

(١) الصبان على الأثمنوني ٢ - ٣٠٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٨ / الماعد ٢ - ٢٠٨.

الصفة المشبهة باسم الفاعل^(١)

حق الصفة المشبهة أنها اسمٌ وصفٌ مشتق من مصدرٍ لازمٍ، أو فعلٍ لازمٍ، بقصد نسبة الحديثية إلى الموصوف على جهة الثبوت دون إفادة الحدوث. ومعنى الثبوت يكون في لزوم الأفعال؛ لذا فحقها أن تكتفى بمرفوعها دون حاجتها إلى منصوب لموازاتها الفعل اللازم.

فالصفة المشبهة ما دلَّ على حديثية وموصوف بها ملازم لها، ثابت معناها فيه، أو في السببي المذكور الممتنى إليه، دون إفادة الحدوث.

وخاصتها أنها الصفة المشتقة التي يُستحسن فيها أن تُضاف لما هو مرفوعٌ بها في المعنى، أي: فاعلها.

وما جار من الصفات أن يسند إلى ضميرٍ موصوفه بإضافته حسنة، وما لا يجوز فيه ذلك فإنه لا يضاف إلى مرفوعه^(٢).

فإذا قلت: زيدٌ حسنٌ الوجه؛ فإن الصفة (حسن) يجوزُ إسنادها إلى ضميرٍ (زيد)، لذا فإنه حسنٌ إضافةً الحُسن إلى الوجه.

وحق الصفة المشبهة أن ترتبط بالموصوف الذي ارتبطت به وقد سبقها، ويكون ذلك من طريقتين:

أولهما: تضمُّنها ضميراً مستتراً يعودُ عليه. كأن تقول: محمدٌ حسنٌ، ومررتُ بامرأةٍ حسنة، فتؤنث. فيكون في (حسن) ضميرٌ مستتر، تقديره: هو. ويكون في (حسنة) ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هي.

(١) الكتاب ١ - ١٩٤، ٢٠٦ - ٤ / ٣٦، ٢٦ - ٤ / المقتضب ٤ - ١٥٨، ١٦٤ / المقتصد في شرح الإيضاح / شرح ابن يعيش ٦ - ٨١ / شرح الفية ابن معطى ٢ - ٩٩٥ / التسهيل ١٣٩ / شرح التسهيل ٣ - ٨٩ / شرح ابن الناظم ٤٤٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢١٠ / شرح التصريح ٢ - ٨٠ / الصبان علي الأشموني ٣ - ٢.
(٢) شرح التصريح ٢ - ٨١.

والآخر: تضمن المعمول السببي للصفة - وهو الاسم الظاهر المتسمى إلى الموصوف بكيفية ما-ضميراً يعودُ على الموصوف، ويطابقُه في النوع والعدد.
 فتقول: محمد حسن وجهه، والمرأة كريم خلقها، وأعجبتُ بطالبن رائع أسلوبهما، وبرجال كريم أبائهم، ونساء عذب حديثهن.
 وقد يغنى التعريفُ بال عن ذكر الضمير، عند مَنْ يجيزه. فتقول: إنه جميل الخط، أي: الخط منه.

ومنهم مَنْ يلزمُ الجرَّ في مثل هذا التركيب، ليكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعودُ على الموصوف، فإذا أضيفَ إليها قُدِّرَ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على الموصوف، ويقدرُ في الصفة، كأن تقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، حيثُ في (حسن) ضميرٌ مستترٌ يعودُ على رجل، وهو الفاعل، فكانَ الحسنُ قد شملَ جميعَ محمد.

الدليلُ على ذلك أنك تقول: مررتُ بامرأةٍ حسنة، ومررتُ بامرأةٍ حسنة الوجه، حيثُ أنت، وهذا يدلُّ على أن الصفةَ جرتُ على الموصوفِ المؤنث؛ لذلك فقد أنتت، وتتضمنُ ضميرَ الموصوفِ المؤنث.

لذلك فإننا سنجدُ أن قسماً من النحاة يجعل المعمولَ السببي الظاهرَ المرفوعَ بدلاً من الفاعلِ الضميرِ المستتر.

بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

لما كانت الصفةُ المشبهةُ مشبهةً باسمِ الفاعلِ، وهى فرعٌ له، ومحمولةٌ عليه، كانت أقلَّ من منزلةِ فى الأعمال، ونقصُ تصرفها فى الكلام عن تصرفه، كما نقصت مرتبة اسمِ الفاعلِ عن الفعلِ.

لذا كانَ بين الصفةِ المشبهةِ واسمِ الفاعلِ أوجهُ اتفاقٍ، وأوجهُ اختلافٍ، يتج عنهما أوجهُ خلافٍ فى الأعمالِ، ودرجته.

ذلك على النحو الآتى:

أوجه اتفاقها مع اسمِ الفاعلِ:

تشارك الصفةُ المشبهةُ اسمَ الفاعلِ فى جوانبَ، وهى:

١ - الدلالة على الحديثية وَمَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْحَدِيثُ، فكلٌّ منهما دالٌّ على المصدرِ والذاتِ.

ففاهمٌ (اسمٌ فاعل) دال على ذات وفهْم، وظريفٌ (صفةٌ مشبهة) دالةٌ على ذاتٍ وظَرْف. وشريف (صفة مشبهة) دالةٌ على ذاتٍ وشَرْف.

٢ - قبولُها التثنيةَ والجمعَ، والتذكيرَ والتأنيثَ. فتقول: حَسَنٌ وحسنة، وحسانٌ وحستتان، وحسنونٌ وحسنات.

٣ - دخولُ (أل) المعرفةِ على كل منهما، فتقول: الفاهمُ، والمستفهِمةُ، كما تقول: الحَسَنُ والجميلةُ.

أوجهُ افتراقها عن اسمِ الفاعلِ:

وإذا كانت هذه الصفةُ مشبهةً باسمِ الفاعلِ؛ فإن النحاةَ يذكرون أوجهًا تفارقُ بها اسمَ الفاعلِ^(١)، وهي:

١ - أنها تكونُ للزمنِ المستمرِ، أى: تجمعُ بينَ الأزمنةِ الثلاثةِ؛ لأنها صفةٌ ثابتةٌ دائمةٌ، والثبوتُ والدوامُ يتطلبان استمراريةَ الصفةِ والزمنِ؛ لذا فهى دالةٌ على ماضٍ مستمر، أى: يتصل بالحاضرِ، ويستمر.

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يكونُ لأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال.

ولهذا فإن الصفةَ المشبهةَ تعملُ عملَ فعلٍ مطلقًا دون اشتراطِ زمانٍ معين.

وإذا كان اسمُ الفاعلِ لا يعملُ إذا دلَّ زمنُه على الماضي؛ فإن الصفةَ المشبهةَ تعملُ؛ وإن كانت من أفعالٍ ماضيةٍ؛ لأن المعنى الذى دلَّت عليه أمرٌ مستقرٌّ ثابتٌ متصلٌ بالزمنِ الحالِ.

تقول: هذا حَسَنٌ وجهه، جميلٌ خطه، فدل ذلك على ثبوتِ الصفةِ، واستمرارها إلى زمنِ الحديثِ، فإذا أردت تحديدَ الزمنِ بالحالِ أو الاستقبالِ؛ فأردتَ بذلك

(١) ينظر في ذلك: التسهيل ١٣٩ / معنى الليب ٢ - ٤٥٨ / شرح السطور ٣٩٧ / ضياء السالك ٣-٦٣، ٦٥ / شرح التصريح ٢ - ٨٢، ٨٣.

إحداث الفعل؛ ... جئت باسم الفاعل لا الصفة المشبهة، فتقول: هذا حاسنٌ وجهه، وجمالٌ خطه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضٌ مَّا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، حيث عدل عن (ضيق) إلى (ضائق).

٢ - كما ذُكر؛ تدلُّ الصفة المشبهة على لزوم الصفة وثبوتها، أما اسمُ الفاعل فإنه يدلُّ على التجدد والحدوث. تقول: حسنٌ وشريفٌ وعفيفٌ، صفات مشبهة تدلُّ على ثبوت الحدث، فإذا أردت التجدد والحدوث جئت باسمِ الفاعل، فتقول: حاسنٌ، وشارفٌ، وعافٌ.

ولهذا فإنه لا يشترط لإعمالها زمنٌ معينٌ، حيث دلالتها على الثبوت، فلا معنى لا لشرائط الزمن فيها^(١)، بخلاف اسمِ الفاعل، حيث يشترط فيه زمنٌ معينٌ.

٣ - لا يكون معمولها إلا سببياً^(٢)، ويقصدُ بالسببي: اسمٌ ظاهرٌ يتصلُ بضميرِ الموصوفِ لفظاً أو تقديراً.

أى: أن معمولها يكون معنىً أو ذاتاً يُمتُّ إلى الموصوفِ بصلة ما، وينسبُ إليه بإضافته إلى الضميرِ الذي يعودُ عليه.

أما اسمُ الفاعلِ فمعمولُه يكون سببياً وأجنياً فتقول: علىٌ كبيرٌ عقله. علىٌ كبيرٌ العقل. (أى: العقل منه).

فيكون المعمولُ (العقل) سببياً، ويتصل بضميرِ الموصوفِ - إن لفظاً، وإن تقديراً - لأن الصفة (كبير) صفةٌ مشبهة باسمِ الفاعل.

ولا يقال: علىٌ كبيرٌ محموداً.

لأن محموداً ليس سببياً بالنسبة للموصوفِ، بل هو أجنى. حيث الصفة المشبهة لا يكون معمولها أجنياً.

(١) الفوائد الضيائية ٢٠٤.

(٢) المنتضب ٢ - ٤١١٧ - ٤١٥٨، ١٦٤.

ولكن تقول: على محترمٍ محموداً حيثُ (محترم) اسمُ فاعلٍ، فعملٌ في الأجنبي.

وتقول: علىٌ مرتفعةٌ درجاته. حيثُ (مرتفعة) اسمُ فاعلٍ، عملٌ في السببي (درجات)، ولذا أضيف إلى ضميرِ الموصوف.

وتقول: المتنبهُ فاهمٌ درسه والقصة. ولكن لا تقول إلا: محمدٌ حسنٌ وجهه، أو: الوجه، أى: الوجه منه.

ولذلك فإن الصفة المشبهة يجوزُ أن تجرى على المعمول السببي، لا على موصوفها المذكور سابقاً؛ لأنها معنى تكونُ صفةً للسببي، فتؤنثُ له، وتثنى وتجمع وتفرد له، دون مراعاةِ الموصوفِ السابقِ عليها فى ذلك.

تقول: أعجبت برجلٍ كريم أبوه، وكريم أبواه، وكريم أباه، وبرجلٍ حسنة شمائله، وطويلة يده. ذلك لأنها تكون بمنزلة فعلٍ متقدم على مرفوعه، حيث يلزم الأفراد، وتلحقه علامة التانيث لتانيث فاعله. ولا يلحقه ما يدل على التثنية أو الجمع، إلا فى لغة قوم، وهى ما تسمى بلغة (أكلونى البراغيث).

٤ - يجوزُ فى مرفوعها الظاهرِ النصبُ والجرُّ، ولا يجوزُ فى مرفوعِ اسمِ الفاعلِ إلا الرفعُ. فتقول: الطالب جميلٌ خطه.

يرفع (خط) على الفاعلية، أو البدلية من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى الصفة.

أما قولنا: الطالبُ مرتفعةٌ درجاته. فلا يجوزُ فى (درجات) إلا الرفعُ على الفاعلية لاسمِ الفاعلِ (مرتفعة).

فإذا كان معمولُ اسمِ الفاعلِ مفعولاً فإنه يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ فقط، حيثُ تقول: أعجبتُ بمُتقِنِ العملِ. (بتنوينٍ متقن، ونصبِ العملِ، أو عدمِ تنوينه، وجرُّ العملِ).

٥ - الصفةُ المشبهةُ تنصبُ معِ قَصورِ فعلِها، فتقول: محمدٌ جميلٌ خلقه.

(بنصبِ خلق) بالصفةِ المشبهةِ (جميل)، وهى من الفعلِ القاصرِ (جَمَل).

أما اسمُ الفاعلِ لا ينصبُ إلا إذا كان فعلُهُ متعدياً. فتقول: محمدٌ كاتبٌ
درسه. حيثُ اسمُ الفاعلِ (كاتب) من الفعلِ المتعدى (كتب).

٦ - منصوبُها المعرفةُ مشبهُةٌ بالمفعولِ به، أما منصوبُ اسمِ الفاعلِ فإنه مفعولٌ
به. ذلك لأن الإخبارَ بها لا يعنى أن فعلًا قد أحدثه الضميرُ المرفوعُ في معمولها
المنصوب، وإنما هو إخبارٌ عن صفةٍ في موصوفِها، وهو الرافعُ عن طريقِ ضميره
المستترِ فيها. كأن تقول: زيدٌ حسنٌ الوجهَ، فزيدٌ لم يفعل شيئاً بالوجه، بل إن الوجهَ
فاعلٌ في المعنى، فهو الحسنُ. وإنما هو صفةٌ لزيدٍ في وجهه الذى حسنُ.

أما اسمُ الفاعلِ فهو الذى يدلُّ على إحداثه الفعلُ الدالُّ عليه لفظه، فوقعَ
بمعمولِهِ المنصوبِ، فإذا قلت: محمدٌ مُخرِجُ الصدقةِ، فإن اسمَ الفاعلِ (مخرج) يدلُّ
على من أحدثَ الإخراجَ الذى وقعَ على المنصوبِ (الصدقة). كما يدلُّ على
إحداثِ الإخراجِ.

٧ - معمولُها لا يتقدمُ عليها، بل يجبُ تأخيرُهُ^(١) ما لم يكن جاراً ومجروراً -
على الأرجح -، نحو: زيدٌ فرِحَ بك، ويجوز: زيدٌ بكَ فرِحَ.
ذلك لأنها فرعُ اسمِ الفاعلِ فى عمله.

أما اسمُ الفاعلِ فإن معموله يجوزُ أن يتأخرَ عنه، وأن يتقدمَ. فتقول: أفاهمُ
الدرسَ؟، أالدرسَ فاهمُ؟

٨ - لا تتعرفُ بالإضافةِ مطلقاً، أما اسمُ الفاعلِ فإنه يتعرفُ إذا كان بمعنى
الماضى، أو أريدَ به الاستمرارُ.

٩ - يرى بعضُ النحاةِ أن معمولَ الصفةِ المشبهةِ لا يجوزُ إتباعه بالنتجِ.
أما اسمُ الفاعلِ فإنه يجوزُ إتباعُ معموله بجميعِ التوابعِ، فتقول: محمدٌ فاهمُ
الدرسَ الأولَ كله، والثانىَ درسَ الصفةِ المشبهةِ.

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥ / المتضبط ٤ - ١٦٤.

١٠- يجوز إتباعُ مجرورِ اسمِ الفاعلِ على المحل، ويكون منه قوله تعالى: ﴿وَجَمَلَ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦] (١). بنصب (الشمس) على محل (الليل)، وهو النصب، عند كثيرٍ من النحاة. ولا يجوز ذلك مع الصفة المشبهة.

١١ - يقبُح حذفُ موصوفِ الصفةِ المشبهة، وإضافتها إلى ما أُضيفَ إلى ضميرِه، فلا يجوزُ: أعجبتُ بجميلِ وجهِه.

لكن لا يقبُح ذلك في اسمِ الفاعلِ، فيقالُ: أعجبتُ بفاهمِ درسه.

١٢ - تصاغُ من اللازمِ دون المتعدي (٢)، نحو: حسنٌ من (حسن)، وجميلٌ من (جَمَل).

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يصاغُ مِنْهُمَا، نحو: قائمٌ، من (قام)، وفاهمٌ من (فهم).

١٣ - اسمُ الفاعلِ يكونُ على عددِ حركاتِ الفعلِ المضارعِ وسكناتِه.

أما الصفةُ المشبهةُ فقد تكونُ مجارياً له، وقد تكونُ غيرَ مجارياً- كما ذكرنا-

١٤ - لا يفصلُ بينها وبين معمولها بظرفٍ أو عدليه عند الجمهور.

ويجوز ذلك في اسمِ الفاعلِ، فيقال: محمدٌ كاتبٌ الآنَ درسه. أفاهمٌ في القاعةِ محمدُ المدرسُ؟

أما قوله، وهو الخطيئة:

سيرى أمامُ فإن الأكثرين حصَى الطيبون إذا ما ينسبونَ أباً (٣)

حيثُ فصلَ بين الصفةِ المشبهة (الطيبون) ومعمولها المنصوب (أبا) بالظرفِ (إذا)؛ فإنه للضرورة. ومنصوبها (أبا) تمييز.

١٥ - (ال) الداخلةُ عليها حرفُ تعريفٍ، أما الداخلةُ على اسمِ الفاعلِ فإنها اسمٌ موصولٌ على الأصح.

(١) قرأ الكوفيون (جمل) فعلا ماضيا، والباقون بصيغة اسمِ الفاعلِ (جاعل). الدر المصون ٣ - ١٣٣.

(٢) الكتاب ٤ - ٢٦: ٣٠.

(٣) المساعد ٢ - ٢٢٥ / الدرر ٢ - ٢٣١.

اختصاصها^(١)؛

تختصُّ الصفةُ المشبهةُ بأمرٍ منها:

أ - دلالتها على استمرارِ ثبوتِ الصفةِ - كما ذُكر.

ب - لا تعملُ محذوفةً:

ج - استحسانِ إضافتها إلى فاعليها.

د - يقبَحُ حذفُ موصوفِها، وإضافتها إلى ما أضيفَ إلى ضميرِ موصوفِها، نحو: مررتُ بحسنٍ وجهه.

هـ - قد تؤنثُ بالالفِ، نحو: حمراء الوجه.

و - لا يراعى لمعمولِها محلُّ بالإتباعِ على الأصح.

وأجاز الفراءُ أن يتبعَ مجرورها بالرفعِ، نحو: هذا الرجل الحسنُ وجهه نفسه. وهو قوى اليدِ والرجلِ.

وأجاز البغداديون الجرَّ في المعطوفِ على المنصوبِ، نحو: هو حسنٌ وجهاً ويدٍ.

مبتناها:

يذكر ابنُ مالك: «إذا كانت الصفةُ المشبهةُ مصوغةً من فعلٍ ثلاثي فالغالبُ كونُها غيرَ موازنةٍ للفعلِ المضارعِ، كضخمِ الجثةِ، ولينِ العريكةِ، وعظيمِ القدرِ، وحسنِ السيرةِ، وخسِنِ البشرةِ، ويقظانِ القلبِ، وألمى الشفةِ.

وقد توارنَ المضارعُ، كضامرِ البطنِ، وسَاهِمِ الوجهِ، وخاملِ الذكرِ، وحائلِ اللونِ، وظاهرِ الفأقةِ، وظاهرِ العريضِ.

وإذا كانت مصوغةً من غيرِ ثلاثي فلا بُدَّ من موازنتها المضارعَ، كمنطلقِ اللسانِ، ومُعطمِنِ القلبِ، ومستسلمِ النفسِ، ومُغفِرِ الشَّعْرِ، ومتناسبِ الشمائلِ»^(٢).

(١) شرح التصريح ٢ - ٨٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٩.

ومما جاء منها موازنة للفعل المضارع من الثلاثي قولُ عدى بن زيد العبادي
النصراني:

مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أُخِي ثَقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا^(١)
فقد اتفقوا على أن شاحطاً صفةٌ مشبهة. وهي على وزنِ اسمِ الفاعلِ من
الثلاثي شحط.

ومما جاء منها موازنة للمضارع من غيرِ الثلاثي، فكان لازماً، قولُ جرير:
وَمَنْ يَكُ مُنْحَلًّا الْعَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرَّشْدَ مِنْهُ بَعِيدٌ^(٢)
حيث (منحل) صفةٌ مشبهةٌ من الفعلِ غيرِ الثلاثي (انحل).

الصيغ التي تأتي عليها الصفة المشبهة:

١ - فعل - بفتح فكسرٍ طويل:

تأتي من الأفعال التي على مثال:

- فَعَلٌ - بضم العين: وتكثر الصفة المشبهة منه على صيغة فعل، نحو: كرمٌ فهو
كريم، عظم فهو عظيم، فقه فهو فقيه، ظرف فهو ظريف، نُبه فهو نبيه، شرفٌ
فهو شريف، جَمَلٌ فهو جميل.

وكذلك: قَبِيحٌ، دَمِيمٌ، صَغِيرٌ، كَبِيرٌ، قَصِيرٌ، طَوِيلٌ، ضَعِيفٌ.

(١) الكتاب ١ - ١٩٨ / المساعد ٢ - ٢١١ / معنى اللبيب ٢ - ٤٥٩ / العيني ٣ - ٦٢١ / شرح التصريح ٢ -

٨٢ . وفيه روية: من صديق. الشاحط: البعيد.

(٢) ديوانه ١٦٧ / شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢١١ .

(من) اسم شرط جازم مبنى، مبتدأ مرفوع محلاً. (يك) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه
السكون على النون المحلوفة. واسمها ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الشرط. (منحل) خبر
يكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وهو مضاف، و(العزائم) مضاف إليه مجرور. (تابعاً) خبر ثان ليكون
منصوب، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعله. (هواه) مفعول به لتابع منصوب مقدراً، وهو
مضاف، وضمير الغائب في محل جر، مضاف إليه.

(فإن) الفاء واقعة في جواب الشرط حرف رابط مبنى. إن: حرف توكيد ونصب مبنى. (الرشد) اسم إن
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) شبه جملة متعلقة ببعيد. (بعيد) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه
الضمة. والجملة من إن ومعمولها جواب الشرط في محل جزم.

-فَعِلَ - بكسر العين: نحو: سَقِمَ فهو سقيم، مرض فهو مريض، سَلِمَ فهو سليم.

وكذلك: حزين، صحيح، سعيد، بخيل، نشيط.

- المضعف الثلاثي: نحو طَبَّ فهو طيب، صَحَّ فهو صحيح، عَفَّ فهو عفيف.

وكذلك: لبيب، خسيس، ذليل، خفيف، شديد، شديد. عزيز، عليل.

- يائى اللام: نحو: تَقَى فهو تَقِي، قَوَى فهو قَوِي، غَبَى فهو غَبِي.

وكذلك: شَقِي، وَكِي، نَقِي، عَيْي، أَيْي...

- فَعَلَّ: بفتح ففتح، وهو قليل، ومنه: حَرَّصَ فهو حريص، ضَيَّقَ، حريض (فاسد، أذابه الحزنُ والعشق).

٢- فَعِلَ - بفتح فكسر:

تأتى من الأفعال التي على مثال:

- فَعِلَ - بفتح فكسر: ويكون من معاني:

الادواء الباطنة، والأمراض كثيرًا، نحو: وَجَع، فهو وَجَع، لوى (أصيب بوجع في المعدة)، فهو لَوِيَ، دَوِيَ (مَرِضَ) فهو دَوِيَ، حَبِطَ (انتفاخ بطن الدابة)، فهو حَبَطَ.

ومنه: وجى فهو وَجَّ (شدة رِقَّةِ القدم أو الحافر أو الخفِّ من كثرة المشى) ويقال لَعَمَى القلب: عَمَ.

المشاعر الباطنة: نَكِدَ فهو نَكِد، عَسِرَ فهو عَسِر، لَحِزَ فهو لَحِز. (شحَّ وبخل، أو ضاقت نفسه).

ومنه: لَحِجَّ (ضاقت)، نَزِقَ (من الخفة والطيش)، مَلَقَ. (من الضعف)، قلق، سلس (سهل الانقياد) شَكِسَ، لَقِسَ (الذى لا يستقيم على وجهه - يسخر من الناس...)، لَقِصَّ (سريع إلى الشر).

ومنه: بَطِر، أَشِير، جَدِل، فَرِح، أَرَج (من توهج ريح الطيب وانتشارها)، جَوِّ (شديد الوجد وحرقة).

ومنه: فَزِع فهو فَزَع، وَجِل فهو وَجِل، فَرِق... ومنه: قَرِم. (شدة الشهوة إلى اللحم).

ومنه ما يتغير، قالوا: سَهِكَ (رائحته كريهة من تغيره). شَعِث، (من التغير وتلبّد الشعر واتساحه).

- فَعَلٌ - بفتح فضم: ويأتي منه قليلا، نحو: نَجِس، خَشِم (اصيب بداء في أنفه). من: نَجَس، وخَشُم.

- أَفْعَل - بفتح فسكونٍ ففتح:

تأتي من الأفعال التي على مثال:

٣ - فَعُل - بضم العين نحو:

صَهَبَ فهو أَصْهَب. (اللون الأصفر إلى حمرة مع بياض)، أَكْهَبَ (ذو غبرة مشربة سوادا)، آدم (لون مُشرب سوادا وبياضا).

ومنه: خَشَنَ فهو أَخْشَنَ مَلْحٌ فهو أَمْلَحُ.

٤ - فَعِل - بكسر العين ويأتي في معاني: العيوب الظاهرة، نحو: أَعْوَرَ، أَعْمَى، أَحْوَل.

ومنه: أَقْطَع (مقطوع اليد)، أَجْذَمَ (مقطوع اليد، أو مصاب بالجذام)، أَعْرَج.

ومنه: أَعْشى، أَجْرَب، أَفْعَسَ (من خَرَج صدره، ودخل ظهره خلقة)، أَحْمَق، أَيْلَهُ.

ومنه: أَجْرَدَ (قَصَرَ الشعر، وهو عيبٌ في الدواب، وورمٌ في مؤخر عرقوب الفرس، يمنع من المشي).

أَزَبَ (كثرة الوبر، أو الشعر، وطولُه)، أَعَمَّ (كثرة الشعر في الوجه والفقا).

ومنه كذلك: أَشْتَر. (انقلب جفنُ عينه، أو شقَّتْ شفته السفلى)، أصْلَع، أرقص (قَصِير العنق)، أصَيْد (مائل العنق)، أَمِيل (مائلُ خلقة)، أَشَيْب.

الألوان: نحو: أسود، أبيض، أصفر، أذهب، أشقر. وما ذُكر سابقا.

فتقول: مررتُ برجلٍ أسودٍ أبوه، وامرأةٍ أحمرٍ غلامُها.

الحلى: نحو: أهضم (خميص البطن)، ويقال: بطنٌ هضم، ومهضمٌ وأهضم. وأجيد (طول العنق وحسنه). أَلْمَى، (سُمرةٌ فى الشفة تُستحسن).

ملحوظة:

الصفاتُ المشبهةُ المذكورةُ على مثالِ (أفعل) للمذكر مؤنثها يكون على مثالِ: فعلاء، نحو: عوراء، عمياء. جرباء، حمقاء... جرداء، صلعاء، شيباء... سوداء، بيضاء... هضماء، جيداء... لمياء.

٥ - فُعَال - بضم ففتح طويل:

تأتى للمبالغة فى وزنِ فَعِيل، نحو: طُوَال (من طَوِيل)، شُجَاع (من شَجِيع)، عَجَاب (من عجيب).

٦ - فُعَال - بضم ففتح مُشَدِّدِ طول:

تأتى للمبالغة فى فُعَال، نحو: طُوَال، شُجَاع...

٧ - فَعْلَان - بفتح فسكونِ ففتح طويل:

تأتى من الفعلِ الذى يكونُ على مثالِ:

- فَعَل - بفتح فكسر: فى معانى الامتلاء ونقيضه، نحو: شَبَعَان، رِيَان، ظَمَان، غَرْنَان (للجوع)، صَدِيَان، هَيْمَان، سَكَرَان عَطْشَان، غَضْبَان، لَهْفَان، نَكْلَان.

وقالوا: قَدَحٌ قَرِيَان، وجمجمةٌ قَرِي (قارب الامتلاء)، وَقَدَحٌ نَصْفَان، وجمجمةٌ نصفى، (اتنصف). ومنه: خَزِيَان.

٨ - فَعْلٌ - بفتح ففتح:

تأتى من: فَعْلٌ - بفتح فضم: نحو: حَسَنٌ فهو حَسَنٌ، بَطَلٌ ...

٩ - فَعْلٌ - بفتح فسكون:

تأتى من: فَعْلٌ، بفتح فضم، نحو: صَعْبٌ فهو: صَعْبٌ، عَذْبٌ فهو عَذْبٌ، وكذلك: ضَخْمٌ، سَمْعٌ، شَهْمٌ ...

١٠ - فُعْلٌ - بضم فسكون:

تأتى من: فُعْلٌ: بفتح فضم، نحو: صُلْبٌ، حُرٌّ.

- فَعَالٌ - بفتح ففتح طويل:

تأتى من فَعَالٌ، بفتح فضم، نحو: جَبِينٌ فهو جَبَانٌ، ومنه: امرأةٌ حَصَانٌ.

١١ - فَعُولٌ - بفتح فضم طويل:

تأتى من: فَعُولٌ، بفتح فضم، نحو: وَقْرٌ فهو وَقُورٌ، طَمَحٌ فهو طَمُوحٌ.

ومنه خَجُولٌ. من الفعلِ خَجَلٌ، بكسرِ العين.

١٢ - فُفْعُلٌ - بضم فضم:

تأتى من: فُفْعُلٌ، بفتح فضم، نحو: جُنُبٌ فهو جُنُبٌ.

١٣ - فَيَعْلٌ - بفتح فسكون ففتح:

لا تأتى إلا من صحيح العين، نحو: صَيْرَفٌ (النَّقَادُ).

١٤ - فَيَعْلٌ - بفتح فسكون فكسر:

لا تأتى إلا من الأجوف، نحو: جَيِّدٌ، بَيْنٌ، سَيِّدٌ، هَيِّنٌ.

١٥ - أسماءُ الفاعلين والمفعولين:

كلُّ ما كان على مثالِ صيغِ اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ؛ ودلَّ على الشبوتِ واللزومِ، دونَ الحدوثِ والتجددِ؛ فإنه يكونُ صفةً مشبهةً باسمِ الفاعلِ. ذلك

نحو: هو محمودُ الخلقِ، ومحترمُ الشخصيةِ، ومهذبُ التعاملِ، وطاهرُ القلبِ، وثابتُ الجنانِ... هو بَارٌّ بالدينِ.

ومنه: عالم، جاهل... .

ومثلُ ذلك ما جاءَ على مثالِ صيغِ المبالغةِ، واسمِ التفضيلِ، نحو: سميع، عليم، غفور، شكور، أحكمُ الحاكمين، أعلم... .

ومنه: أحمق... .

ومنه ما جاءَ على مثالِ (فَاعِلٍ) فيما كانَ متداخلاً، نحو: حامض من حمض (بضم الميم وفتحها)، خائر من خثر (بتشليثِ التاءِ)، عازِم من عزم (بضم الزاي وفتحها)، ماكت من (مكت، بضم الكاف وفتحها).

ملحوظة:

نجد أن دلالةَ الصفةِ المشبهةِ ربما تأتي على أكثرَ من صيغةٍ، حيثُ تشتركُ بعضُ الصفاتِ التي تأتي في صيغتينِ مختلفتينِ في دلالةٍ واحدةٍ، من ذلك ما جاءَ على مثالِ:

- أَفْعَلٌ وَفَعِلٌ (بفتح فكسر):

حيثُ يشتركان فيما دلَّ على العيوبِ الظاهرةِ، نحو: أشعثٌ وشعثٌ (ما يتغير لونه ويسود)، وأخدبٌ وحَدِبٌ، وأقعسٌ وقَعِسٌ (دخول الظهر، وخروج البطن والصدر)، وأكدرٌ وكَدِرٌ (لون بين السوادِ والغبرة).

ويشتركان كذلك في العيوبِ الباطنةِ، قالوا: أوجِرٌ ووجِرٌ (دائم الخوف)، وأحمقٌ وحَمِقٌ.

- فَعِلٌ (بفتح فكسر)، وفَعْلَانٌ (بفتح فسكون):

نحو: جدلٌ وجدلانٌ، أشيرٌ وأشيرانٌ، غرثٌ وغرثانٌ (من الجوع) وللأثني: غرثي، وغرثانة.

ومنهما: صَدَّ وَصَدَّيَانِ، عَطَشَ وَعَطَشَانِ، عَجَلَ وَعَجَلَانِ (من السرعةِ والطيشِ)، سَكَرَ وَسَكَرَانِ، ولِلأُنثَى: صَدَيْ، عَطَشَى، عَجَلَى، سَكَرَى.

- فَعِلَ (بفتح فكسر) ومِفْعَالٌ (بكسر فسكون):

نحو: قَلَّتْ ومِقْلَاقٌ، ولِلأُنثَى: قَلَقَةٌ ومِقْلَاقٌ.

- فَعْلَانٌ (بفتح فسكون)، وفاعل:

نحو: تُكَلِّانُ وتُكَلِّانُ وتُكَلِّانُ وتُكَلِّانُ وتُكَلِّانُ وتُكَلِّانُ.

- أَفْعَلٌ (بفتح فسكون ففتح)، وفَعْلَانٌ (بفتح فسكون):

نحو: أَهْيِمٌ وهَيْمَانٌ. (اشتداد العطش بسبب الحمى)، ولِلأُنثَى: هَيْمَى، وهَيْمَاءٌ.

عمل الصفة المشبهة:

حيثُ إن الصفة المشبهة مَبَايِنَةٌ للفعلِ بدلالاتها على الثبوتِ دونَ الحدوثِ، وهي مأخوذةٌ من الفعلِ القاصرِ، كان لها أن تعملَ عملَ الفعلِ القاصرِ، فترفعُ دونَ أن تنصبَ؛ لكننا لا بد أن نستحضرَ أنها مشابهةٌ لاسمِ الفاعلِ، لذلك جاز لها أن تعملَ عملَ اسمِ الفاعلِ المتعدى لواحدٍ، أدنى درجاتِ التعدى.

ونستحضر - مرةً أخرى - أنها اسمٌ، وهو قابلٌ للإضافة، فيجرُّ ما بعده.

لذلك فإنه يمكنُ القولُ إن الصفة المشبهة تعملُ على ضربين:

إما لما فيها من معنى الفعلِ، وهذه تعملُ في الظرفِ، والجارِ والمجرورِ، والحالِ، والتمييزِ... وغيرها من الفضلات التي ينصبُها الفعلُ اللازمُ والمتعدى، على حد سواء، وهذه المعمولاتُ يجوزُ تأخيرُها وتقدمُها على الصفة المشبهة، على الوجهِ الأرجحِ، عدا المفعولِ المطلقِ فإنه يجبُ تأخيرُه، وقيل: إنها لا تعملُ في المفعولِ المطلقِ^(١).

تقول: هو حسنٌ وجهًا، وكرِيمٌ يَدًا، وسعيدٌ حَظًا، وملتزمٌ خُلُقًا.

(١) يس على شرح التصريح ٢ - ٨٣ / حاشية الصبان على الأشموني ٣ - ٤.

إنه جميلٌ فى شمائله، وقيّاض فى عطائه.

ويجوز القولُ: إنه كريمٌ كرمًا واسعًا.

وإما لشبهها باسم الفاعل المتعدى إلى موصوفها، فتنصبُ مرفوعها المفعول، وتعملُ ذلك بالشروط المذكورة فى اسم الفاعل، أى: يجب أن تعتمد على استفهام أو نفي أو ابتداء، أو منعت، أو صاحب حال، وأن يكون معمولها سببًا مذكورًا بعدها.

وهى من هذا الجانب تجرُ معمولها إذا صلح للإضافة إليها.

فالسفة المشبهة يجوزُ لها أن ترفع، وأن تنصب، وأن تجرُ معمولها.

هذا إلى جانب أثرها فيما عدّا معمولها المباشر، من مثل: التمييز، والظرف، والحال... إلخ.

فتقولُ:

أكرّيمُ أخوأك؟ حيثُ الاعتمادُ على الاستفهام.

ما قبيحُ خلقُ أخوئك. حيثُ الاعتمادُ على النفي.

أعجبتُ برجلٍ كريمٍ خلقه. اعتمدتُ على موصوف.

أعجبتُ بالرجلِ كريمٍ خلقه. اعتمدتُ على صاحب حال.

الرجلان كريمٌ خلقهم. اعتمدتُ على المتبدا.

ومنه (١):

جاءنى زيدٌ حسنًا ثابهُ. مررتُ برجلٍ حسنٍ غلاماه.

زيدٌ حسنٌ غلامه. هذا عمروٌ قويًا غلاماه.

ما حسنٌ غلاماك. أحسنٌ غلاماك؟

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ - ٥٣٩.

أوجه إعراب معمول الصفة المشبهة:

معمول الصفة المشبهة - فى المقام الأول - هو مرفوعها، وقد ذكرنا أنه من أوجه الافتراق بينها وبين اسم الفاعل أن مرفوعها يجوز فيه النصب والجر؛ لذلك فإن لمعمولها ثلاث حالات إعرابية، وهى:

١- الرفع:

على أنه فاعل، وهنا هو الأصل؛ كى يُرَادَ به الثبوتُ والدوامُ؛ حيثُ إنه فاعلٌ فى المعنى.

فَندما يُقال: زيدٌ حسنٌ وجهه، فإن الحُسْنَ فى الحقيقة إنما هو للوجه؛ ولذا يكونُ فاعلاً.

وقد يُحسب الرفع على البدلية من ضمير (زيد)، وهو ضميرٌ مستترٌ فى الصفة (حسن)، حيثُ أردتِ المبالغة، فحولتِ الإسنادَ إلى ضميرِ (زيد)، فجعلتَ زيداً نفسه حسناً^(١)، وجعلتَ الوجهَ بدلاً منه بدلَ بعضٍ من كل.

ووجه الرفع مطلقٌ فى معمولِ الصفة المشبهة، حيثُ جوازُه فى حالِ اقترانِ المعمولِ ب(أل)، أو إضافته لما فيه (أل)، أو إضافته إلى مضمير، أو لما أُضيفَ إلى مضمير، أو تجريدُه من (أل) والإضافة، أو إضافةِ المعمولِ لمجردِ منهما، سواءً أكانتِ الصفةُ مقترنةً ب(أل)، أم مجردةً منها.

فيقال -مع تجريدِ الصفةِ المشبهةِ من (أل):

محمدٌ كريمٌ الخلقُ. (المعمولُ مقرونٌ ب(أل)).

محمدٌ كريمٌ خلقُ الأبِ. (المعمولُ مضافٌ لما فيه أل).

محمدٌ كريمٌ خلقُه. (المعمولُ مضافٌ إلى ضمير).

محمدٌ كريمٌ خلقُ أبيه. (المعمولُ مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى مضمير).

محمدٌ كريمٌ خلقُ. (المعمولُ مجردٌ من أل والإضافة).

(١) ينظر: شرح الشلور، ٣٩٧، ٣٩٨.

محمدٌ خلقَ أبٍ. (المعمولُ مضافٌ إلى مجردٍ منهما).

ومع اقترانِ الصفةِ المشبهةِ بـ(أل) يقالُ مثلُ ما سبق، مع سبقِ (أل) للصفةِ، وذلك على مثال:

محمدٌ الكريمُ خلقَ الأبِ... الخ.

ب - النصب:

ذكرنا أنه يجوزُ في مرفوعِ الصفةِ المشبهةِ النصبُ، ويختلفُ توجيهُ النصبِ طبقاً لبنى المعمولِ، فإنه إن كان معرفةً كان نصبه على التشبيهِ بالمفعولِ به، وإن كان المعمولُ نكرةً كان نصبه على التمييزِ، أو على التشبيهِ بالمفعولِ به^(١). ذلك لأن التمييزَ لا يكون إلا نكرةً.

وإذا كان النحاةُ يختلفون في أوجهِ النصبِ، فإنها تترددُ بينَ الوجهينِ السابقينِ. ونصبُ معمولِ الصفةِ المشبهةِ جائزٌ مطلقاً مع كلِّ المبانى المذكورةِ سابقاً في وجهِ الرفعِ.

والصفةُ المشبهةُ تنصبُ معمولها على التشبيهِ لا على الحقيقةِ؛ لأنك إذا قلت: زيد ضاربٌ عمرًا فالعنى أن الضربَ وقعَ بعمرو، وإذا قلت: زيدٌ حسنٌ الوجهَ فلست تُخبرُ أن زيدًا فعلَ بالوجهِ شيئًا؛ بل الوجهُ فاعلٌ في المعنى؛ لأنه هو الذى حسن^(٢). فانت لم توقعِ فعلاً، وإنما أخبرتَ عن زيدٍ بالحسنِ الذى للوجهِ، كما قد تصفه بذلك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهِ.

ج - الجر:

يجوزُ جرُّ معمولِ الصفةِ المشبهةِ على الإضافةِ إلى الصفةِ، ولا يكونُ جرُّ المعمولِ فى كلِّ الصورِ السابقة؛ إذ تراعى فى ذلك قواعدُ صحةِ الإضافةِ، فيمتنعُ الجرُّ فيما إذا كانت الصفةُ مقرونةً بـ(أل)، وكان المعمولُ مجرداً منها، أو كان مجرداً من الإضافةِ إلى مقرونٍ بـ(أل)؛ لأن إضافةِ الصفةِ المقرونةِ بألٍ يكون إلى ما فيه(أل)، أو المضافِ إلى ما فيه(أل)، أو إلى ضميرٍ ما فيه(أل).

(١) المقتضب ٤ - ١٦٦، ١٦٧ / التسهيل ١٣٩، ١٤٠ / شرح الشذور ٣٩٨.

(٢) شرح ابن يعين ٦ - ٨٢.

لكن الصفة المشبهة الثناة والمجموعة جمع مذكر سالماً يجوز إضافتها مطلقاً.
لذا يمتنع الجرُّ في: زيدُ الحسنُ وجهه، والحسنُ وجهُ أبيه، والحسنُ وجهها،
والحسنُ وجهُ أبٍ^(١). ولكن يجوز في المعمولِ الرفعُ والنصب.

وجرُّ معمولِ الصفة المشبهة ناشئٌ - على الأصح - عن النصب، لا عن الرفع،
أى: نشأ بعد تحويلِ إسنَادِ الصفةِ إلى ضميرٍ مستترٍ يعود على موصوفِها عندما أريد
المبالغة، فنُصِبَ المعمولُ، وعند الجرِّ أضيفت الصفةُ إلى منصوبِها، لا إلى
مرفوعِها، وذلك كي لا يضافَ الشيءُ إلى نفسه؛ لأن الصفةَ هي عينُ مرفوعِها،
وهي غيرُ منصوبِها.

ملحوظات:

أولاً: لما كانت الصفةُ المشبهةُ دالةً على حدثٍ وموصوفِهِ الملازم له، وهي من
فعلٍ لازمٍ، كان رفعها لفاعلٍ ظاهرٍ فيه قُبْحٌ، حيث إنه يجب استتاره؛ لأنها
تتضمنه، وقد ظهر.

كما أن نصبها لمعمولِها فيه تجوزٌ؛ لأنه لا ينصبُ إلا ما كان متعدياً. ولذلك
خُلص من الحالتين بالإضافة، فالإضافة تمنع القبحَ حالَ رفعِها لمعمولِها، وتزيلُ
التجوزَ حالَ نصبِها له، وكلٌّ جائزٌ مع الصفةِ المشبهةِ ومعمولِها، حيث يجوزُ
رفعُها، ونصبُها، وجرُّها.

ثانياً: المعمولُ سببى موصولٌ أو موصوف^(٢):

إذا وردَ بعدَ الصفةِ المشبهةِ معمولٌ سببى موصولٌ أو موصوفٌ فإنها تعملُ فيه
الرفعَ والنصبَ مطلقاً، أى: سواءً أكانت مقرونةً بأل، أم غيرَ مقرونةٍ بهما، من
ذلك قولُ الشاعرِ:

إِنْ رُمْتَ أَمْنَا وَعِزَّةً وَعِغْنَى فاقصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَهُ^(٣)

(١) شرح الشنور ٣٩٨.

(٢) ينظر: التسهيل ٣ - ٩٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢١٤.

(٣) الموضعان السابقان.

الصفة المشبهة (العزیز) مقرونةً بأل، ومعمولها الاسم الموصول (من)، فجاز أن يُرفعَ على الفاعلية، وأن يُنصبَ على التشبيه بالمفعول به.

ومنه: رأيت الرجلَ الجميلَ ما اشتملتُ عليه ثيابه، الطويلَ رمحَ يطعن به.

رأيتُ رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابه، طويلاً رمحَ يطعن به.

يجوز في (رمح) الرفعُ والنصبُ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

عَزَّ امْرُؤٌ بَطْلٌ مَنْ كَانَ مُعْتَصِماً به ولو أنه من أضعف البَشَرِ (١)

حيثُ الصفةُ المشبهةُ (بطلٌ) مجردةٌ من (أل)، ومعمولها الموصولُ (من)، فجاز فيه الرفعُ على الفاعلية، والنصبُ على التشبيه بالمفعول به.

فإذا خلت الصفةُ المشبهةُ من أل، وقصدت الإضافة؛ جاز لها أن تَجَرَّ معمولها الموصولَ أو الموصوفَ. فتقولُ: رأيتُ رجلاً جميلاً ما اشتملتُ عليه ثيابه، طويلَ رمحٍ يطعنُ به (٢). حيث جوازُ جرِّ الاسمِ الموصولِ (ما)، والمعمولِ الموصوفِ (رمح).

ثالثاً: اتصال الضميرِ بالصفةِ المشبهة:

إذا اتصل الضميرُ بالصفةِ المشبهةِ فإنه يكون على تقديرين (٣):

أولهما: أن تقصدَ الإضافة، فتحكمَ عليه بالجر.

والآخر: ألا تقصدَ الإضافة، فتحكمَ عليه بالنصبِ على التشبيهِ بالمفعولِ به.

وإذا كانت الصفةُ غيرَ متعرفة، نحو: رأيتُ غلاماً حسنَ الوجهِ أحمره؛ فإنه يحكم على الهاءِ بالجرِ بالإضافة، ويجوز الكسائيُ النصبَ على التشبيهِ بالمفعولِ به، ويختاره ابنُ مالك، ويستشهد لذلك بقولِ الأحوص:

= (رمت) فعل وفاعل، والجملةُ جملةُ الشرط. (أما) مفعول به. (فاقصد) جملةُ جواب الشرط، في محل جزم. (يزيد) مفعول به منصوب. (العزیز) صفةٌ له منصوب. (قصد) جملةٌ فعليةٌ صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٤.

(٢) المساعد ٢ - ٢١٧، ٢١٦.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٩٣.

فإن يكن النكاح أحلَّ شيءٍ فإن نكاحها مطرٍ حرامٌ^(١)
حيث يجزئ (مطر)، مما يدلُّ على نصبِ الضميرِ، مع اتصاله بالمضافِ، وجمهورُ
النحاة لا يُجيزون ذلك.

وإن قرنتِ الصفةُ بألٍ؛ واتصلَ بها الضميرُ؛ تعيَّنَ الحكمُ بالنصبِ، نحو:
مررت بالغلامِ الحسنِ الوجهِ الأحمرِ. ويجزئُ الفراءُ الجرَّ، ويرجعُ النصبُ.

فإن انفصلَ الضميرُ عن الصفةِ بضميرٍ آخرَ تعيَّنَ النصبُ، نحو: قريشُ نبياءُ
الناسِ ذريةٌ وكرامُهُمُها. هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضَرُ هُمُها.

وأرى أنه يجب أن نحترز من كون الصفةِ مثناةً أو مجموعةً حيث تتأثرُ لفظياً أو
بنويهاً بين إعمالها الجرِّ والنصبِ، ففى حالِ إعمالها الجرَّ تحذفُ التَّوْنُ منها، وفى
حالِ إعمالها النصبَ تثبتُ التَّوْنُ.

تقول: مررتُ بالرجلينِ الحسنينِ وجهاهُما الجميلينِهما. فيكون الجرُّ. والجميلينِ
ليأهما فيكونُ النصبُ.

سواء كان الضميرُ المعمولُ للصفةِ المشبهةِ فى محلِ نصبٍ، أم كان فى محلِّ
جرٍّ؛ فإنه لا يتأثرُ نطقياً، أو لفظياً.

أما المتأثرُ بين احتسابِ الجرِّ والنصبِ فإنه الصفةُ المشبهةُ إذا كانت ممنوعةً من
الصرفِ غيرَ مقرونةٍ بألٍ، وغيرَ مضافةٍ، وفى موقعِ الجرِّ.

مثال ذلك: أعجبتُ برجلٍ جميلٍ الوجهِ أحمرِه، حيثُ الصفةُ المشبهةُ (أحمر)
مجرورةٌ، فإن احتسبت مضافةً إلى معمولِها الضميرِ؛ لأنه يكونُ فى محلِّ جرٍّ؛
فإنها تُجرُّ بالكسرةِ، وإن احتسبت معمولُ منصوباً فإن الصفةُ تُجرُّ بالفتحةِ نيابةً عن
الكسرةِ، هذا غير ما تكونُ الصفةُ مضافةً أو معرفةً، حيثُ جرُّها بالكسرةِ فى حالى
إعمالها الجرِّ والنصبِ، وغير ما تكونُ الصفةُ مصروفةً حيثُ إن علامةَ إعرابها لا
تتأثرُ بين إعمالها النصبِ والجرِّ.

(١) ديوانه ١٨٢ / شرح التسهيل ٣ - ٩٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٧٩.

الاحتمالات البنيوية للصفة المشبهة ومعمولها،

أ - تُستخدم الصفة المشبهة مترددةً بين اقترانها بأداة التعريف (أل)، وتجردها منها. فهاتان حالتان.

ب - أما معمولها فإنه يترددُ بين:

- الاقترانِ بـ(أل)، والإضافةِ إلى ما فيه(أل).

- الإضافةِ إلى مُضمر، والإضافةِ إلى ما إلى أضيفَ إلى مُضمرٍ.

- التجردِ من (أل) والإضافةِ، والإضافةِ إلى مجردٍ منهما.

فهذه ستُّ صور.

ج - ويأتي الممولُ - كذلك - إما مرفوعاً، وإما منصوباً، وإما مجروراً.

بالجمع بين (أ) و(ب) نحصلُ على اثنتي عشرة صورة.

وبإضافة (ج) إليهما، حيث يكونُ في كل صورةٍ مما سبق أحوالُ الرفع والنصب الجر، نحصلُ على ستّ وثلاثين صورة.

فإذا تذكرنا أن من هذه الصورِ أربعاً لا تجوزُ، تتمثلُ في امتناع جرِّ الممولِ إذا كانت الصفةُ مقرونةً بـ(أل)، وهي غيرُ مثناةٍ ولا مجموعةٍ جمعٍ مذكرٍ سالمًا، والممولُ يكونُ مجرداً من(أل)، أو مضافاً إلى مجردٍ منها، أو مضافاً إلى ضمير، أو إلى ما أضيفَ إلى ضميرٍ، فإن الجائزَ منها يكون اثنتي عشرةً وثلاثين صورة.

وبذلك لا يجوز القول:

الحسنُ وجهٍ. الحسنُ وجهٍ أبٍ، الحسنُ وجهٍ، الحسنُ وجهٍ أبيه.

والجوازُ في هذه الصورِ الاثنتي عشرةً والثلاثين على مراتبٍ، تجمعُ بين القُبْح والضعفِ والحسن^(١).

(١) شرح ابن الناطم ٤٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٨٤.

فأما القبيحُ منها فأربعُ صور، وهي:

أن يُرفعَ المعمولُ: والصفةُ مقرونةٌ بـ(أل)، أو مجردةٌ منها، والمعمولُ مجردٌ منها ومن الإضافةِ إلى الضميرِ، أو مضافٌ إلى مجردٍ منها.

نحو: الحَسَنُ وجهٌ، الحسنُ وجهٌ أبٍ، حَسْنُ وجهٌ، حَسْنُ وجهٌ أبٍ.

ويذكرون دليلاً على أحوالِ الجوازِ في صُورِ القَبِيحِ قولَ الراجزِ:

بِيَهْمَةٍ مَنِيَتْ شَهْمُ قَلْبُ

مَنْجَذٍ لِأَذَى كَهَامٍ يَنْبُو (١)

حيثُ الصفةُ المشبهةُ (شهم)، وهي مجردةٌ من أداة التعريف، رفعت معمولها المجردَ من (أل) والإضافةِ (قَلْبُ) وهو مثلُ ما ذُكرَ من جوازِ: حَسْنُ وجهٌ، مع القَبِيحِ.

ويذكر ابنُ الناظم: «والمجوزُ لهذه الصورةِ مجوزٌ لظائرها» (٢).

وأما الضعيفُ منها فثلاثُ صورٍ، وهي:

أن يُنصَبَ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (أل)، والمعمولُ معرفٌ بها، أو مضافٌ إلى معرفٍ بالأداةِ، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى الضميرِ.

نحو: حَسَنُ الوجهِ، حَسَنُ وجهِ الأبِ، حَسَنُ وجهه، حَسَنُ وجهِ أبيه.

وأن يُجرَّ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (أل)، والمعمولُ مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى ضميره.

نحو: حَسَنُ وجهه، حَسَنُ وجهِ أبيه.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / شرح ابن الناظم ٤٤٨ / العينى ٣ - ٥٧٧ / الأشموني ٣ - ١٤٠، ١٤١.

البهمة: الفارس الشديد البأس لا يُدرى من أين يُوقى، متى: ابتلى، متجدد: مجرب محتك، كهام: كليل، ينبو: يتجافى.

(٢) شرح ابن الناظم ٤٤٩.

وأوجهُ الخلافِ في هذه الصور التي تقبحُ أو تقلُّ تتركزُ في ثلاثة:

أ - مذهب الكوفيين: وهو الجوازُ مطلقاً.

ب - الجواز في الشعر، والمنع في الشر، ويعبرون عن ذلك بالقبح، أو القلة.

ج - من النحاة مَنْ يذهب إلى المنع مطلقاً، وعلى رأسهم المبرد.

ومنهُ قولُ النابغة:

وناخذُ بعده بِذِ نَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

حيثُ يروى بنصب (الظهر) على التشبيه بالمفعولِ به، أو على التمييزِ على رأي الكوفيين، لكنه ممتنعٌ عند الجمهور، وهو معرفٌ بالأداة، ويروى بالجرُّ على الإضافة، ويروى بالرفع على الفاعلية.

ذلك على مثال: حسنُ الوجه، بنصب (الوجه).

وقولُ الراجز عمرو بن لجأ، وينسب إلى عمرو بن لحي التميمي:

أَنْعَتْهَا إِيَّيَ مِنْ نُعَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا^(٢)

حيث نصبت الصفة المشبهة (وادقة) معمولها (سُرَات)، وهو مضافٌ إلى ضمير الموصوف، حيثُ الضميرُ يعود إلى النوق، وعلامةُ النصبِ الكسرة.

وفيه دليلٌ على جواز: زيدٌ حسنٌ وجهه. بنصب (وجه).

(١) الكتاب ١ - ١٩٦ / المنتصب ٢ - ١٧٩ / أمالي ابن الشجري ٢ - ١٤٣ / شرح ابن يعيش ٣ - ٤٠٥٧٩ -

٦٠٥٣٤ - ٨٥٠٨٣ / شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / شرح ابن الناظم ٤٤٩ / الصبان على الأشموني ٣ - ١١.

الذئاب: العقب، أجب الظهر: مقطوع السنام.

(أجب) يروى بالجر نعتا لعيش مجروراً. وبالنصب على الحالية، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

(٢) الفصل ٢٣٢ / المنتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٥١ / شرح ابن معطي ٢ - ٩٩٨ / شرح ابن يعيش ٦ -

٨٨٠٨٣ / شرح التسهيل ٣ - ٩٦ وروايته في بيتين / العيني ٣ - ٥٨٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ١١.

أنتعها: أصفها، كوم: جمع كرماء، وهي الناقة العظيمة السنام، الذرى: جمع ذروة، وهي السنام، وادقة: دانية من الأرض، سُرَاتها: جمع سرة.

كما يذكر منه قولُ عمر بن لُجَا التيمي:

لَوْ صُنَّتْ طَرْفَكَ لَمْ تُرْعَ بِصِفَاتِهَا لَمَا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا^(١)

ينصب (وجنات) على التشبيه بالمفعول به، وعلامة جرهما الكسرة، وذلك أن اسم المفعول (مجلوة) أريد به الثبوت، فأصبح صفةً مشبهةً. رفع الضمير المستتر، ونصب المفعول السببي الظاهر.

مثل: حسنٌ وجهه، ينصب وجه .

ومنه قراءةُ ابنِ عبَّلة: ﴿لَإِنَّهُ أَمُّ قَلْبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ينصب (قلب)، ويخرجُ النصبُ على أحد وجهين^(٢):

إما على البدلية من اسم (إن)، وإما على التشبيه بالمفعول به، والعاملُ الصفةُ المشبهةُ (أم)، وفاعلها ضميرٌ مستتر.

وقد يخرج على التمييز عند الكوفيين، لكنه ممتنعٌ عند الجمهور؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرةً عندهم.

أما قولُ الشماخ:

أَمِنْ دَمْتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبُ فِيهِمَا حَقَلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَيْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالَى جُونَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٣)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢ .

(٢) الدر المصون ١ - ٦٨٩ .

(٣) الكتاب ١ - ١٩٩ / الحصائص ٢ - ٤٢٠ / المختص في شرح الإيضاح ١ - ٥٤٩ / شرح ألفية ابن معطي

٢ - ٩٩٨ / شرح ابن عيمش ٦ - ٨٦ / شرح التسهيل ٣ - ٩٩ / شرح ابن الناظم ٤٥٠ / شرح

التصريح ٢ - ١٢٢ / الصبان على الأشعري ٣ - ١١ / ديوانه ٨٦ .

الدمنة: ما بقي من الآثار، فيهما: أي: عليهما، على: أي: في، حقل الرخامي: موضع، عفا طلالهما:

اندرس آثارهما، الصفا = الجبل، جارتا صفا = أراد بهما الأثنتين، كميता الأعلى = شديتا الحمرة، جونتَا

مصطلاهما: أي: أساقلهما مسودة، المصطلي: موضع النار.

(عرس الركب) جملة في محل رفع، نعت لدمتَيْن. (بحقل) شبه الجملة حال في محل نصب. (قد عفا

طلالهما) جملة فعلية، حال من الدميتين في محل نصب. (جارتا) فاعل أقامت مرفوع، وهو

مضاف. (وصفا) مضاف إليه. (كميتا) صفة (جارتا) مرفوعة، وعلامة رفعها الألف.

وهي مضاف، والأعلى مضاف إليه. (جونتَا) صفة ثانية لجارتَا.

ففيه أضافَ الصفةَ المشبهةَ المثناةَ (جوتنا) إلى معمولِها (مصطلاهما)، وهو مشتَمِلٌ على ضميرِ الموصوفِ، مثل: حسنةٌ وجهها، بجر (وجه)، ويذكر سيويه أن هذا رَدِيٌّ^(١).

ومنه قولُ الشاعر:

على أننى مطروفٌ عَيْنِيهِ كَلَمَّا تصدَّى من البيضِ الحسانِ قَبِيلِ^(٢)
وفى الحديثِ فى صفةِ الدَجَالِ: «أهورُ عَيْنِيهِ اليمنى»^(٣).

أما قولُ الشاعر:

بشوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما ها هنا راسٌ^(٤)
ففيه اسمُ الفاعلِ (مرفوع) أريد به الثبوتُ، فأصبحَ صفةً مشبهةً، رفعت معمولِها (راس)، وهما مجردان. ويقدر: رأس منك، مثل: حسنٌ وجهه. يرفع (وجه).

وأما الحسنُ فائتان وعشرون صورةً، وهى:

١ - الصفةُ المجردةُ من (أل):

أن يُرفعَ المَعْمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (أل)، والمعمولُ معرفٌ بهما، أو مضافٌ إلى المعرفِ بالأداة، أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى الضميرِ.

نحو: حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ الأبِ، حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ أبيه.

والمعمولُ يرفعُ على البدليةِ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى الصفةِ، وإما على الفاعليةِ، وهو قبيحٌ لعدمِ وجودِ الضميرِ العائدِ فى الصفةِ.

(١) الكتاب ١ - ١٩٩.

(٢) المساعد ٢ - ٢١٧.

(٣) صحيح البخارى: لباس ٦٨، فتن ٣٦ / صحيح مسلم: إيمان ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧ / سنن الترمذى: فتن ٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

أَنْ يُنْصَبَ لِلْمَعْمُولِ:

والصفة مجردة من أداة التعريف، والمعمول مجرد منها ومن الإضافة، أو مضاف إلى مجرد منها.

نحو: حَسَنٌ وَجْهًا، حَسَنٌ وَجْهَ أَبِي.

ومنه جاء قولُ أبي زَيْدٍ بنِ حرملة الطائي:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جِدَلْتُ شَنْبَاءَ أَنْبِيَاءِ^(١)

حيثُ (شَنْبَاءُ) صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (ال) نَصِبَتْ مَعْمُولُهَا المجرَدَ من (ال) والإضافة (أَنْبِيَاءُ). وهو مثل: حَسَنٌ وَجْهًا. ويكونُ نَصْبُهُ على التَّمْيِيزِ؛ لأنه نكرة.

أَنْ يُجَرَّ الْمَعْمُولُ:

والصفة مجردة من الأداة، والمعمول معرفٌ بها، أو مضافٌ إلى المعرفِ بها، أو مجردٌ من أداة التعريفِ والإضافة، أو مضافٌ إلى المجرَدِ منهما.

نحو: حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ وَجْهِ أَبِي.

حَسَنٌ وَجْهٍ، حَسَنٌ وَجْهِ أَبِي.

ومنه قولُ عمرو بنِ شَاسٍ بنِ عبيدِ بنِ ثعلبةِ الأسدِي:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَأْيَةٍ مَا كَانُوا ضِعَاعًا وَلَا عَزْلًا

وَلَا سَيْئِي رِيًّا إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَيَّ حَاجَةً يَوْمًا مُخَيَّسَةً بَزْلًا^(٢)

(١) الكتاب ١ - ١٩٨ / الخصائص ٣ - ٢٤٧ / شرح ابن الناظم ٤٥١ / المعنى ٣ - ٥٩٦ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣ / ديوانه ٣٦.

هيفاء: مضمرة. عجزاء: كبيرة العجز. محطوطة: ملساء الظهر. جدلت: أحسن خلقها. شنباء: من الشنب، وهو يريق الثغر وطيبه، أو رقة الأسنان وصفًا لها.

هيفاء) خير لجلل محلوف، والتقدير: هي هيفاء. (مقبلة) حال من الضمير في هيفاء منصوبة. (مدبرة) حال من الضمير في عجزاء. (أنيابا) منصوب على التشبيه بالمفعول، أو على التمييز.

(٢) الكتاب ١ - ١٩٧ / النبصرة ١ - ٢٣٢ / الخصائص ٣ - ٢٤٧ / شرح التهليل ٣ - ٩٧ / شرح ابن الناظم ٤٥١ / المعنى ٣ - ٥٩٦ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣ =

فقد أضيفت الصفة المشبهة (سَيْئِي)، وهي مجردة من (أل)، إلى معمولها
المجرد من (أل) والإضافة (زِي)، وذلك مثلُ القول: حسنُ وجهٍ.

أما قولُ عروةَ بنِ الورد:

وما طالبُ الأوتارِ إلا ابنُ حُرّةٍ طويلُ نِجَادِ السيفِ عارى الأشاجع^(١)
ففيه (طويل) صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (أل)، أضيفت إلى معمولها المضاف إلى
ما فيه (أل)، وهو (نِجَادِ السيفِ)، فجرته، نظير (حسن وجه الأب)، بجر (وجه).
ومثله قولُ الفرزدق:

أَطَعَمْتَ العِراقَ وِرافِديهِ فزارياً أَخَذَ يَدَ القَميصِ^(٢)
وموضعُ الشاهد: أخذَ يدَ القميصِ.

وممّا يحتملُ الأوجهَ الثلاثة: قولُ الأغلِبِ العجلي:

لِيسَتْ بِكرواءَ ولا بِمُدَحِّحٍ ولا من السُّودِ القِصارِ الزُّمَّعِ
قَبَاءُ غَرثِي مَوْضِعِ المَوْشِجِ^(٣)

(غرثي) دقيقة الحصر، فهي صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (أل)، ومعمولها (موضع)
مضافٌ إلى معرفٍ بالأداة، فجاز فيه الرفعُ على الفاعلية، مثل: حسنُ وجهُ الأبِ،
برفع وجه، كما جاز النصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ به، مثل: حسنُ وجهُ الأبِ،
بنصب وجه، وجاز الجرُّ على الإضافة، ونظيره: حسنُ وجهِ الأبِ، بجر وجه.

= الكتي: أبلغ عنى. آية: علامة. عزلا: لا سلاح معهم. زى: ناقة مدللة. بزل: مسنة، جمع يازل.
(منخبة) حال منصوبة من بزل.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٨.

الوتر: الثار. النجاد: حمالة السيف، طويل نجاد السيف: كناية عن الطول. الأشاجع: جمع الأشجع، وهو
أصول الأصابع التي تتصل بالكف.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٩٢.

أخذ يد القميص: كناية عن السارق.

(٣) التسهيل: ٣ - ٩٧.

كرواء: دقيقة السابقين. مدحح: قصير الزمّج: الأسود القبيح. قباء: ضامرة البطن دقيقة الحصر. غرثي:
دقيقة الحصر.

ومثله قولُ الشاعر:

ومَهْمَهٍ اعورٍ إحدى العينين بصيرٍ أخرى وأصمَّ الأذنين^(١)

(اعور) صفةٌ مشبهةٌ ممنوعةٌ من الصرفِ، من كسرَ راءَها أضاف إلى إحدى وأصبح معمولُها مجرورًا، مثل: حسنٌ وجهُ الأبِ، بجر (وجه)، من فتح راءَ (اعور) أخرجهَا من الإضافةِ، وجرَّ رفعُ معمولِها (إحدى) على الفاعليةِ، كما جاز نصبُها على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ. وذلك نظير:

حسنٌ وجهُ الأبِ. برفع (وجه) ونصبه. وفيه كذلك: (بصيرٍ أخرى) نظير (حسن وجه)، و(أصمَّ الأذنين) نظير (حسن وجه).

ب - الصفةُ المشبهةُ مقرونةٌ بـأل:

أن يُرْفَعَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداةِ التعريفِ، والمعمولُ معرفٌ بالأداةِ، أو مضافٌ إلى معرفٍ بالأداةِ، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أُضِيفَ إلى ضميرِ الموصوفِ.

نحو: الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، الحسنُ وجهُ، الحسنُ وجهُ أبيه.

أن يُنْصَبَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداةِ التعريفِ، والمعمولُ معرفٌ بالأداةِ، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مجردٌ من الأداةِ والإضافةِ، أو مضافٌ إلى المجردِ من الأداةِ والإضافةِ، أو مضافٌ إلى المجردِ منهما.

نحو: الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، الحسنُ وجهُ، الحسنُ وجهُ أبيه، الحسنُ وجهًا، الحسنُ وجهُ أبِ.

(١) شرح التهليل ٣ - ٩٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٦٧ / الخزانة ٧ - ٥٥٠: وفي البيت رواية منهل مكان مهمه.

ومنه قول الحارث بن ظالم فى إحدى روايته اللتين ذكرهما سيبويه :

فما قَوْمِي بِشُعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ولا بفزارة الشُّعْر الرُّقَابَا^(١)

الصفة المشبهة (الشُّعْر) معرفة بالأداة قد نصبت معمولها المرفع بالأداة (الرقابا)، الصفة المشبهة (الشُّعْر) معرفة بالأداة قد نصبت معمولها المرفع بالأداة (الرقابا)، وهذا على حدِّ القول: الحسن الوجه، بالنصب على التشبيه بالمفعول به. وقول رُؤبة:

فذاك وَخَمٌّ لَا يُيَالَى السَّبَا الحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا^(٢)

الصفتان المشبهتان المعرفتان بآل (الحزن والعقور) نصبتا معمولين المجردين (باباوكلبا)، وذلك على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به. وهذا يماثل القول: الحسن وجهًا.

مِمَّا يَحْتَمِلُ الْأَوْجَهَ الثَّلَاثَةَ: قَوْلُ الْكَمَيْتِ بْنِ رَيْدِ الْأَسَدِيِّ:

لقد عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَزَجَّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَاتَّحَاهَا^(٣)

الصفة المشبهة المعرفة بالأداة (الايقاط) نصبت معمولها المضاف إلى المرفع بآل (أخفية)، وذلك على التشبيه بالمفعول به، مثل: الحسن وجه الأب، ومن رفع جعله مثل: الحسن وجه الأب، ومن جرَّ جعله مثيل: الحسن وجه الأب. (بالجر).

(١) الكتاب ١ - ٢٠١ / المقتضب ٤ - ١٦١ / ابن الشجرى ٢ - ١٤٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٨٩ / شرح التسهيل ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العيني ٣ - ١٠٩، ٦٠٩ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣. ثعلبة وفزارة: قبيلتان. الشعر: بضم الشين وسكون العين جمع أشعر، وهو كثير الشعر فى القفا ومقدم الرأس، وهو عندهم عما يشاءمون به. ويروى: الشعرى، بآلف التانيث المقصورة، وهو مؤنث الأشعر.

(٢) ديوانه ١٥ / الكتاب ١ - ٢٠٠ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العيني ٣ - ٦١٧ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣. وخم: ثقيل. السبا: السباب. الحزن: ضد السهل، أى: باهٍ مغلق دون الأضياف، فهو دم، ولذلك فإن كلبه عقور.

(٣) المحتب ٢ - ٤٧ / ابن الشجرى ١ - ١٠٦ / شرح ابن يعيش ٥ - ٢٧ / شرح التسهيل ٣ - ٩٧ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العيني ٢ - ٦١٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣. الأيقاط: جمع يفظ. الأخفية: جمع خفى، والمراد بها: أجفان العيون. الكرى: النوم.

أن يُجرَّ المعمولُ:

والصفة مقرونة بالأداة، والمعمول مقرونٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى مقرونٍ بها.

نحو الحسنِ الوجهِ، والحسنُ وجهُ الأبِ.

وقد روى قولُ امرئِ القيسِ:

كَبُرَ الْمَقَانَةُ الْبِياضِ بِصُفْرَةٍ غَدَاها نَعِيرُ الْماءِ غَيْرَ مُحَلَّلٍ^(١)

على ثلاثة أوجه في الصفة المشبهة (المقناة)، وهي معرفةٌ بأل، ومعمولها (البياض) معرفٌ بـ(أل). فيه أجرٌ على الإضافة، والنصبُ على التشبيهِ بالفعلِ به، والرفعُ على الفاعليةِ، أو البدليةِ منه على نحو ما ذُكر في: الحسنِ الوجهِ.

جدول

احتمالات بنية الصفة المشبهة مع معمولها، وصفة تركيبها في الاستعمال:

الصفة المشبهة	بنية للمعمول	مثاله	صفة التركيب بالنسبة إلى إعراب المعمول		
			مرفوع	منصوب	مجرود
مجردة	مضاف + ضمير	حسن وجهه	حسن	ضعيف	ضعيف
		معرفةً بأل	حسن	ضعيف	حسن
	مجرد	حسن وجهها	قيح	حسن	حسن
		مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	ضعيف
	مضاف + مجرد	حسن وجه أب	قيح	حسن	حسن
		مضاف + معرفةً بأل	حسن وجه الأب	حسن	ضعيف
مقرونة	مضاف + ضمير	الحسن وجهه	حسن	حسن	ممتنع
		معرفةً بأل	حسن	حسن	حسن
	مجرد	الحسن وجهها	قيح	حسن	ممتنع
		مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	ممتنع
	مضاف + مجرد	الحسن وجه أبه	قيح	حسن	ممتنع
		مضاف + معرفةً بأل	الحسن وجه الأب	حسن	حسن

(١) شرح ابن عبيث ٦ - ٩١.

قضية المطابقة في الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة تكون واسطة بين موصوف لفظي يسبقها، وموصوف معنوي يلحقها، وهو المعمول السببي، أو غيره مما ذكر.

والصفة المشبهة بين هذين تطابق أحدهما أو الآخر، طبقاً لعلاقتها الدلالية بأى منهما. ذلك على النحو الآتي:

أولاً: مطابقتها لسابقها:

تطابق الصفة المشبهة موصوفها اللفظي، وهو الموصوف الذي يسبقها، فيما يأتي:

أ - إذا كانت الصفة معناها لسابقها، أى: لا يوجد معمول سببي، وإنما يقصد بمدلولها كل الموصوف السابق عليها، نحو:

أعجبت برجلٍ حسنٍ، وبرجلين حسنان، وبرجالٍ حنين، وبامرأةٍ حسنة، وبامرأتين حسنتين، وبنساءٍ حسناتٍ أو حسانٍ.

وأنت ترى أن الصفة المشبهة فيما سبق إنما هي نعتٌ حقيقي لما سبقها، ولذلك فإنها طباقته في الجوانب الأربعة: العدد، والنوع، والتعيين (التعريف والتكثير)، والإعراب.

وتنوي ضمائرُ في هذه الصفات تعودُ على الموصوف، وتطابقه في النوع والعدد، وهى فاعلُ كل منها.

يحترز في ذلك من مانع يمنع المطابقة، من نحو^(١):

١ - الصفات التي يشترك فيها المذكر والمؤنث، نحو: ربعة، ثيب^(٢) علامة، نَسابة...

ومثله: جنب، فهي صفة تستعمل بلفظ الأفراد حال اختلاف العدد أو الجنس، ومن العرب من يشبهه، ويجمعه.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٠.

(٢) الثيب: المرأة فارقت زوجها، أو دُخِلَ بها، والرجلُ دُخِلَ به.

ويدخلُ فيها الصفاتُ التي لا تدخلُها تاءُ التانيثِ، وهى ما جاء على مثالِ:

- فَعُولٌ، بمعنى فاعِلٌ، نحو: صَبُورٌ، وشكُورٌ...

- فَعِيلٌ، بمعنى مفعولٌ، نحو: جريحٌ، قتيلٌ، أسيرٌ...

- مِفْعَالٌ، نحو: مِهْدَارٌ، مَنحَارٌ...

- مِفْعَلٌ، نحو: مَغْشَمٌ...

- مِفْعِيلٌ، نحو: مَنطِيقٌ، مِعْظِيرٌ...

وهذه الصفاتُ تستعملُ للمذكّرِ والمؤنثِ دونَ علامةِ تانيثٍ، فإذا أفادتِ الشبوتَ لا الحدوثَ، كانت صفةً مشبهةً، ولا تدخلُها علامةُ التانيثِ.

٣ - ما صلحُ صفةً لهما لفظاً لا معنى، نحو: أُنُومٌ، وهى المرأةُ التى التَقَى ملكاها عند الانقراضِ، وإن كانت لفظاً سالحةً للمذكّرِ والمؤنثِ؛ فإنه لا نصيبُ للمذكّرِ فى معناها؛ لأنها صفةٌ خاصةٌ بالأنثى، وورنُ فَعُولٌ صالحٌ للمذكّرِ والمؤنثِ.

وقد يقصدُ بها: المرأةُ الصغيرةُ الفرجِ.

ومن ذلك: حائِضٌ وخصِيٌّ، حيثُ إن فاعلاً وفعيلاً صالحان للمذكّرِ والمؤنثِ.

٤ - ما كان صفةً خاصةً بأحدِ الجنسين لفظاً ومعنى، نحو أُنُومٌ، وهو الرجلُ الكبيرُ الكمره، وهى خاصةٌ بالذكرِ.

ونحو: عَفْلاءُ، وهى المرأةُ التى فى رَحِمِها صلابةٌ مانعةٌ من الجماعِ، فُتسَمَى عَفْلَةً، وهى صفةٌ خاصةٌ بالأنثى.

فيقال: مررتُ بامرأةٍ عجزاءَ أمّتها، أُنُومٌ جاريتها، عَفْلاءَ كَتَبَها^(١).

فتكون صفاتٌ خاصةٌ بالأنثى.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٠. الكفة: امرأة الأخ أو الابن.

ومنه: أدر للرجل، وهو المتفخُ الخصبية. فهي صفةٌ خاصةٌ بالذكر.

ومنه: رتقاء، وهي المرأة التي لا يُستطاعُ جماعُها لارتساقِ ذلك الموضع، فهي خاصةٌ بالأنثى.

وتقول: مررت برجلٍ آلى، وبامرأةٍ عجزاءِ البنت، وبرجلٍ خصيِّ الابن، وبامرأةٍ حائضِ البنت. ورجلٍ أدرِ الابن، وامرأةٍ رتقاءِ البنت.

ب - إذا رفعت الصفة المشبهة ضميراً ما قبلها، وإن كان معناها لما بعدها، فهي - حينئذ - تجرى مجرى ما قبلها ومعنى، حيث أسندت إلى الضمير العائد، فتطابقه. فتقول:

أعجبت برجلٍ حسنِ الخط، أو: حسنِ خطا.

وبرجلينِ حسنَي الخط، أو: حسنينِ خطا.

وبرجالِ حسنَي الخط، أو حسنينِ خطا، أو حسانِ الخط، أو: حسانِ خطا.

وبامرأةٍ حسنةِ الخلق، أو: حسنةِ خلقا وبامراتينِ حسنتَي الخلق، أو: حسنتينِ خلقا.

وبنساءٍ حسناتِ الخلق، أو: حسناتِ خلقا، أو: حسانِ خلقا، أو: حسانِ الخلق.

ثانيا: مطابقتها لما بعدها:

تطابقُ الصفة المشبهة ما بعدها من معمولٍ في التذكير والتأنيث إذا رفعته، وحينئذٍ لا تطابقُ ما قبلها، حيث إنها أسندت لما بعدها، فتجرى مجراه من الجنسِ فقط؛ لأنها تُعطى ما يُعطى الفعل الذي يؤدي معناها إذا وَقَّع موقعها، وإذا سبق الفعلُ الفاعلَ فإنه يلزمُ الدلالةُ على الإسنادِ إلى المفرد، حيث لا يلحقه ما يدلُّ على التثنية أو الجمع، لكن يلحقُ به ما يدلُّ على التأنيث.

فتقول: مررت بامرأةٍ حسنِ غلامها، وبرجلٍ حسنةٍ جاريتها. (برفع غلام وجارية). وكأنك قلت: حسنٌ غلامها، وحسنتُ جاريتها.

وتقول: مررتُ برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ غَلامَهما، وحَسَنَةٌ جارِيتَهما. أى: حَسُنْ غَلامَهما، وحَسُنْتُ جارِيتَهما.

وتقول: مررتُ برجالٍ حَسَنَةٍ جَوارِيهِنَّ، وبنِساءِ حَسَنٍ غَلامُهُنَّ.

ملحوظتان:

- الأفضَلُ فيما فاعلُها جَمْعٌ أن يكونَ جَمْعَ تَكسيرٍ، نحو: حَسَّانٌ، جُمُلاءٌ، عَظَماءٌ، شِهَامٌ وشُهُومٌ...

- مَنْ لُغَتُهُ أن يُلحَقَ بالفاعلِ علامةَ تثنِيَةٍ أو جَمْعٍ قبلَ الفاعلِ فإنه يُثنى ويجمَعُ على لُغَتِهِ، فيقول: مررتُ برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ غَلامَهما، ورجالٍ حَسَنٍ غَلامَهُمَّ.

أهكار أخرى هي الصفة المشبهة:

أولاً: إعراب المَعْمُولِ مع تثنِيَةِ الصِفَةِ وجممِها:

إذا تَنبَتِ الصِفَةُ المَشْبِهُةُ أو جُمِعَتْ جَمْعَ مَذَكِرٍ سالِماً فإنها تَذَكُرُ في صَورَتَيْنِ:

أولاهما: أن تَثبَتَ النَوْنُ فيها، وحيثُذا يَجِبُ أن يَنْصَبَ مَعْمُولُها، أو يُرْفَعُ.

من ذلك: هم الطيِّبُونَ الأَخْبَارُ، وهما الحَسَنانِ الوَجوهُ^(١). كلٌّ من (الأخبارِ والوجوهِ) مَنْصُوبٌ على التَشْبِيهِ بالمَفْعُولِ.

ومنه قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]. حيثُ (أعمالاً) تَمييزٌ مَنْصُوبٌ.

ومنه قولُ الحَطيئة:

سَيرى أَمامٌ فإنِ الأَكثَرِينَ حَصَى والطَّيِّبُونَ إذا ما يَنْسَبُونَ أباً^(٢)

حيثُ الصِفَةُ المَشْبِهُةُ (الطيِّبُونَ) مَجْمُوعَةٌ جَمْعَ مَذَكِرٍ سالِماً، وقد ثَبَّتَ فيها نَوْنَ الجَمْعِ، فنَصَبَتِ التَمييزَ (أباً).

(١) الكتاب ١ - ٢٠١.

(٢) المساعد على التهيل ٢ - ٢٢٥ / الدرر ٢ - ١٣١.

ومنه قولُ خَرْتِقَ بِنْتَ هَفَانَ، من بنى قيس بن ثعلبة:

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْسَى الْجَزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ^(١)

الصفة المشبهة (الطيون) معرفةً بآل، ومثبتةٌ فيها النون؛ لذا فقد جاء معمولها (معاقد) منصوباً، وذلك على التشبيهِ بالمفعولِ به.

والأخرى: أن تُحذفَ النونُ، وحينئذ يُجرُّ المعمولُ، نحو: هُمُ الطَّيْبُو أَخْبَارِ، وهما الكاتبَا درسي.

ثانياً: صوغُ الصفةِ المشبهةِ على وزنِ فاعلٍ إذا أُريدَ بها الاستقبالُ، أو الحدوثُ:

الصفةُ المشبهةُ يكونُ زمنُها للحال؛ ليرادَ بها الثبوتُ، ويستمرُ زمنُها، ولا تقتصرُ على زمنٍ ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ، وإنما تشملُ الثلاثةَ مجتمعةً، مع دلالتها على ثبوتِ الحالِ.

تقولُ: مَيْتٌ، وسَيْدٌ، وشَرِيفٌ، وَضَيْقٌ، . . . فتكونُ صفاتٍ مشبهةً؛ لأنها دالةٌ على الثبوتِ.

فإذا قصدتَ بمعانيها الاستقبالَ فإنك تصوغُها على وزنِ (فاعل)^(٢)، فتقولُ: مائتٌ، لمنْ لمْ يَمُتْ، وإنما (مَيْتٌ) تقولُ لمنْ قد مات.

وتقولُ: (سَيْدٌ) لمنْ هو سَيْدٌ قَوْمِهِ أثناءَ كلامِكَ، فإذا أخبرتَ أنه سَيَسُودُهُمْ قلتُ: هو سائِدٌ قَوْمِهِ.

وعلى هذا قراءةُ ابنِ مُحَيِّصِنٍ وابنِ أَبِي عِبِلَةَ واليَمَانِي قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢ / ابن الشجري ١ - ٣٤٤ / شرح التسهيل ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناظم ٤٥٢ / العيني ٦٠٢ - ٣.

لا يبعدن لا يهلكن. الجزر: جمع جزور. معترك: موضع لودحام القوم للحرب. الأزر: جمع إزار، ما يستر النصف الأسفل من البدن.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

فتكونُ صفةً مشعرةً بحدوثِها دونَ مَيِّتٍ^(١).

والمعنى على قراءة الجماعة: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾، «إِنَّكَ وَإِيَّاهُمْ، وَإِنْ كُتِمَ أَحْيَاءٌ فَإِنَّكُمْ فِي عِدَادِ الْمَوْتَى؛ لَأَنْ مَا هُوَ كَائِنٌ فَكَأَنَّ قَدْ كَانَ»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَاتِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، حيثُ (ضاتِق) معدولٌ عن (ضَيِّق)، وإن كان أكثرَ منه في المعنى، وإنما عدلَ عنه ليدلُّ على الحدوثِ، أي أنه حدثٌ عارضٌ غيرُ ثابتٍ^(٣).

وكذلك إذا قصد بالصفة الحادثة معنى الحدوثِ؛ فإنها تُحولُ إلى بناءِ اسمِ الفاعلِ، وتؤدِّي معناه ودلالته. فتقول: زيدٌ فارجُ أمسٍ، وجازعٌ غداً^(٤)؛ حيثُ قيَّدَ الزمنُ بالمضى، أو الاستقبال، كما أريدُ بالصفة معنى إحداثِ الفرجِ، أو الجزعِ، فحولُ البناءِ إلى مبنى اسمِ الفاعلِ (فارجُ، وجازعُ).

ومنه جاءَ قولُ أشجعِ السلمى:

وما أنا من رزءٍ وإنَّ جَلَّ جازِعٌ ولا بِسُرورٍ بعدَ موتِكَ فارجُ^(٥)

ومثله: سيِّدٌ وجوَّادٌ، كلُّ منهما صفةٌ مشبهةٌ تدلُّ على الثبوتِ والدوامِ، فإذا أردت الحدوثَ وأنه معنى حادثٌ عارضٌ غيرُ ثابتٍ قلت: سائدٌ، وجائدٌ.

وتقول في الصفاتِ المشبهة: حَسَنٌ، وثَقِيلٌ، وَسَمِينٌ للدلالةِ على الحدوثِ والمعنى العارضِ: حاسنٌ، وثاقِلٌ، وسامِنٌ^(٦).

ومنه قولُ الشاعر:

بِمَنْزِلَةِ أُمِّ اللَّسِيمِ فَسَامِنٌ بِهِا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوْبُهَا^(٧)

(١) الإتحاف / ٣٧٥ / الدر المصون ٦ - ١٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣ .

(٣) الدر المصون ٤ - ٨٢ .

(٤) شرح ابن الناظم ٤٤٤ .

(٥) الحماسة ٥٨٩ / شواهد العيني ٣ - ٥٧٤ / شرح ابن الناظم ٤٤٤ .

(٦) البحر المحيط ٥ - ٢٠٦ .

(٧) البحر المحيط ٥ - ٢٠٧ / الدر المصون ٤ - ٨٣ / روح المعاني ١٢ - ١٩ .

حيثُ دلَّ اسمُ الفاعلِ (سامن) على الحدوثِ العارضِ غيرِ الثابتِ .

ومنه قولُ الحكمِ بنِ صخر :

أرى الناسَ مثلَ السفرِ والموتِ منهلٌ له كلُّ يومٍ واردٌ ثمَّ واردٌ
إلى حيثُ يشفى اللهُ من كان شافياً ويسعدُ مَنْ فى علمِهِ هو سَاعِدٌ^(١)

الأصل : هو سعيدعلى الثبوت، فلما أراد الشاعرُ الاستقبالَ والحدوثَ عدَّكَ إلى صيغةِ اسمِ الفاعلِ، فقال : ساعد .

ومثله قولُ قيس بن العيزارة :

فقلتُ لكم شاةٍ رعيتُ وجمالٍ فكلُّكم من ذلكِ المالِ شايِعٌ^(٢)
أي : تحصلون على الشيعِ فى مستقبلِ أيامِكُم من مالى .

ثالثاً: إجراءُ اسمِ الفاعلِ مجرى الصفةِ المشبهة :

يُجرى اسمُ الفاعلِ مُجرى الصفةِ المشبهةِ إذا قُصدَ ثبوتُ معناه، حيثُ يضافُ - حيثنذ - إلى ما هو فاعلٌ فى المعنى، وينصبُ معموله على التشبيهِ بالمفعولِ به إذا كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن كان نكرةً، وذلك بعد إسناده إلى ضميرِ موصوفه بشرطِ أمن اللبس .

فيقال : زيدٌ ظالمٌ العبيدُ خاذلُهم، راحمُ الأبناءِ ناصرُهم . إذا كان له عيْدٌ ظالمون خاذلون، وأبناءٌ راحمون ناصرون^(٣) .

ومنه قولُ أبى رُوحةَ الأنصارى - رضى الله عنه :

تباركتَ إنى من عذابِك خائفٌ وإنى إليك تائبٌ النفسِ باخِعٌ^(٤)

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣ . جامل : قطع من الإبل برعاتها واصحابها .

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٩١، ١٠٤ / شرح التصريح ٢ - ٧١ . وفيه رواية (ضارع)، واخرى (راجع) .

فقد جعل معنى ما جاء على صوغ (فاعل) وهو: (خائف، تائب، باخع) دائم الثبوت واللزوم، فخرج بمعنى صيغة اسم الفاعل إلى معنى الصفة المشبهة وقول رجلٍ من طيء:

ومن يكٌ منحلٌّ العزائمِ تابعًا هواه فإن الرشدَ منه بعيدٌ^(١)
 خرَجَ بتابعٍ على وزنِ فاعلٍ إلى معنى الصفة المشبهة؛ لأنه أراد الثبوتَ واللزومَ.
 وكذلك قولُ الشاعر:

ما الراحمُ القلبِ ظلًّا وإن ظلَّمَا ولا الكريمُ بمناعٍ وإن حُرِّمًا^(٢)
 (الراحم) على مثال (فاعل) صفة مشبهة، حيث أُريدَ به معنى الثبوتِ، لا الحدوثِ. وتلاحظ أنها من فعلٍ متعد.

لذلك تقول: هذه امرأةٌ قائمةُ الأب، فيكون في (قائمة) ضميرٌ مستترٌ مرتفعٌ به، ويعود إلى الموصوف (امرأة)، حيث نقلت الصفة، أو الفعل منها إلى الموصوف، ثم تُضيفها إلى ما كانَ فاعلاً.

وقد قالوا: امرأةٌ جائلةُ الوشاح، أي: جائلٌ وشاحها^(٣). لكن أقيم اسمُ الفاعلِ على امرأةٍ. حيث احتسابه صفة مشبهة، فأسندت الصفة إلى ضمير الموصوف المقدر.

وقد يقال: هذه امرأةٌ ضامرٌ البطن، وكان ينبغي أن يقال: ضامرة البطن؛ ولكنهم جاءوا بذلك على سبيلِ النسبِ، كقولهم: تامر، ولابن، وامرأة حائض^(٤). أي: ذات بطن ضامر.

رابعاً: إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة:

يجرى اسمُ المفعولِ مجرى الصفة المشبهة «مطلقاً إن كان مصوغاً من متعد إلى واحد، نحو: مضروب، ومرهوب، ومرفوع، ومجموع.

(١) شرح التهليل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢١١،

(٢) شرح التهليل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢٢١ / شرح التصريح ٢ - ٧١.

(٣) شرح ابن عبيش ٦ - ٨٣ . (٤) الموضع السابق.

فيقال: هذا مضروبُ العبد، ومرهوبُ قوم، ومرفوعٌ قدرًا، وهو مجموعُ الأمر، وأمره، وأمرٌ، ومجموعُ الأمر، وأمره، كما يقال: هو حسنُ الوجه، وحسنُ وجه، وحسنُ وجهًا، وحسنُ الوجه، وحسنُ وجهه، وحسنُ وجه، والوجه، ووجهه^(١).

وقد جاءت الصفةُ المشبهةُ الأقلُ استعمالاً في تراكيبها من اسمِ المفعول، وقد ذكرنا شواهد منها فيما سبق.

فنظير (حسنُ وجهه) قولُ الشاعر:

تَمَنَى لِقَائِي الْجَوْنَ مَغْرورٌ نَفْسِهِ ولما رَأَيْتِي ارْتَاعَ ثَمْتُ عَرْدًا^(٢)

حيث أجرى اسمَ المفعولِ (مغرور) مجرى الصفةِ المشبهة، وأضافه إلى معموله المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ، فهو مجرور.

ونظير (حسنُ وجهه) قولُ عمرو بن لُجَا التيمي المذكورِ سابقا:

لَوْ صُنْتُ طَرْفَكَ لَمْ تُرْعَ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةٌ وَجَنَاتِهَا

فقد أجرى اسمَ المفعولِ (مجلوة) مجرى الصفةِ المشبهة، ونصب بها معمولها (وجناتها)، وهو مضافٌ إلى الضميرِ، فأرادَ بها معنى الثبوت.

ونظيرُ (حسنُ وجهه) قولُ الشاعرِ المذكورِ سابقا:

بِثُوبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدَرَاهِمٍ فَهَلْ أَنْتِ مَرْفُوعٌ بِمَا هُنَا رَأْسُ

حيث أجرى (مرفوع)، وهو على وزن (مفعول) مجرى الصفةِ المشبهة، ورفعَ بها معمولها (رأس)، وهو خالٍ من الضميرِ. وقد أرادَ بالصيغةِ هنا الثبوتَ والدوامَ، لا الحدوثَ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤، وانظر: المساعد ٢ - ٢٢٣ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

الجون: علم على شخص، وهو في اللغة يطلق على الأبيض والأسود. فهو من الأضداد. عرد: فرّ.
الجون فاعل تمنى. (مغرور) نعت له.

خامساً: الاسم الجامدُ قد يعاملُ معاملةَ الصفةِ المشبهة^(١):

قد يعاملُ الاسمُ الجامدُ معاملةَ الصفةِ المشبهةِ، وحيثُ يلزمُه ما يأتي:

- صحةُ تأويله بمشتق، مع المحافظةِ على المعنى.

- إرادةُ ثبوتِ المعنى، لا حدوثه.

ويُمثلُ لذلك بالقولِ: وردنا منهلأ عسلاً ماؤه، وعسلَ الماءِ، أو عسلاً الماءَ، أو ماءً، وذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (عسل) بحلوه في المعنى، وهى صفةٌ مُشبهة.

وتقول: مررت بقومٍ أسدٍ أنصارهم، وأسدُ الأنصارُ، أو الأنصارِ، أو أنصاراً، وذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أسد) بالصفةِ المشبهةِ (شجعان)، جمع (شجاع).

وتقول: صاهرنا قومًا أقمارًا نساؤهم، أو: أقمارُ النساءِ، أو أقمارُ النساءُ، أو النساءُ، أو نساءً، ذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أقمار) بالصفةِ المشبهةِ (حسان).

ومنه قولُ الشاعرِ: (ينسب إلى حسان بن ثابت، أو عفيفة بنت طرامة):

فلولا اللهُ والمُهرُ المَفدَى لأبَتَ وأنتِ غِرْبَالُ الإِهَابِ^(٢)

فأجرى الاسمَ الجامدَ (غربال) مجرى الصفةِ المشبهةِ، وأضافها إلى معموليها المعرفِ بالأداة. ذلك لتأويلها بِمَثَقَبِ، أى: لرجعتَ مثقبَ الجلدِ من وقعِ الأستة.

ومنه كذلك قولُ الشاعرِ:

فَرَاثَةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ العَذَابِ وَإِنْ يُطَلَبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ^(٣)

ضمن الاسمَ الجامدَ (فراثة الحلم) معنى طائش، وضمن (فرعون) معنى

(اليم). فصار كلٌّ من الاسمين الجامدين مُجرى الصفةِ المشبهةِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢٢٣، ٢٢٤ / حاشية الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد على شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٦

/ الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢ . للفدى: القوى الجرى. أبَت: علت ورجعت.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٦ / حاشية الشيخ بس على شرح التصريح

وأكثر ما يكون هذا التأويلُ في الاسمِ المنسوب، فتقول: مررت برجلِ هاشمي أبوه، تميميةُ أمه، وهاشميُ الأب، تميميُ الأم. إنه مصريُّ أمه، عُمانِيُّ أبوه.

سادسا: من التراكيب:

أ - مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ:

(الوجه) في التركيبِ فاعلٌ في المعنى دونَ اللفظِ؛ لأنه مضافٌ إلى الصفةِ. مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه.

(وجه) فاعلٌ لفظاً ومعنى؛ لأنه الحسنُ معنى، كما أنه مرفوعٌ لفظاً.

ب - الفرقُ الدلالي واللفظي بين^(١):

مررتُ برجلٍ خيرٍ أبوه.

و: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه.

أن الأولَ بجرٍّ (خير) لتكونَ صفةً لرجلٍ المجرور، ولذلك لم يستعملَ معه حرفُ الجرِ (من)، فأصبحَ صفةً مشبهةً، ويكون (أبوه) مرفوعاً به، إما على الفاعلية، وإما على البدلية من الضميرِ المستترِ فيه الذي يرجعُ على الموصوفِ.

أما الثاني فإنه يرفعُ (خير)، مع استخدامِ الحرفِ (من) معه، فأصبحَ اسمَ تفضيلٍ، ويكونَ خبراً مقدماً، والمبتدأُ المؤخرُ هو (أبوه) والجملةُ الاسميةُ تكونُ نعتاً لرجلٍ.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٣٦.

اسم التفضيل

اسم التفضيل^(١): اسمٌ مشتقٌ مصوغٌ للدلالة على زيادة موصوفة على ما بعده في حدث ما يشتركان فيه مدلول عليه في لفظ التفضيل، أو فيه مع ما يميزه من حدث منصوب بعده، ويكون على مثال (أفعل) فهو تفضيلٌ ليدل على الزيادة في الصفة، لا ليدل على تفضيلها في ذاتها؛ لأنه قد يكون من الصفات الحسنة المحببة، كما يكون في الصفات القبيحة المكروهة. فالمقصود بالفاضلة - هنا - الزيادة مطلقاً.

فتقول: محمد أفضلُ منه . سميرٌ أقيحُ منه .

لذلك فإنه قد يُسمى اسمَ الزيادة؛ للزيادة الموجودة في أحد الموصوفين عن الآخر في صفة يشتركان فيها، مذكورة في اسم التفضيل - قُبِحَتْ أم حَسُنَتْ -، فيشمل نحو: أقيح، وأجهل، وأبخل، وأغبي .

وقد يُسمى أفعالَ التفضيل، لأنه يلزمُ وزنَ (أفعل) غالباً، ومن يميلُ إلى اختيار مصطلح اسم التفضيل عن أفعال يميلون إلى ذلك ليشمل كلاً من: خير، وشر، فهما ليسا على زنة أفعال. ولكنهما على وزن أفعال تقديراً.

أركان التفضيل:

للتركيب التفضيلي ثلاثة أركان، هي:

أ - المفضل:

الاسم الذي زاد في الصفة عن الآخر، ويكون موصوفاً باسم التفضيل، ومذكوراً قبله، سواء أكانت هذه الوصفية من طريق الخبر، أم النعت، أم الحال.

(١) يرجع إلى: الكتاب ١ - ٢٠٢ : ٢٠٥ / المقضب ١ - ١٦٨ ، ٢ - ٢١٦ ، ٣ - ٢٤٤ . / شرح الفية ابن العطي ٢ - ١٠٠٢ / شرح ابن عيشر ٦ - ٩١ / التسهيل ١٣٣ ، ١٣٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٠ / الجامع الصغير ١٦٣ / شرح الشذور ٤١٧ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٣ .

فتقول: محمدٌ أفضلٌ. . .

محمدٌ الأفضَلُ محترمٌ.

أقبلَ علينا أوثقَ الخطى. . .

اسمُ التفضيلِ في الأولِ خبرٌ، وفي الثاني نعتٌ، وفي الثالثِ حالٌ.
ب- المفضلُ عليه :

الاسمُ الذي ريدَ عليه في الصفةِ، ويكونُ مذكوراً بعدَ اسمِ التفضيلِ.
فتقول: محمدٌ أكرمُ من محمودٍ.
فاطمةٌ أجملُ من هند.

تلاحظ أنه يكونُ مسبوقاً بحرفِ الجرِّ (من)، وذلك إذا كان موازناً في القدرِ مع المفضلِ.

قد يكونُ المفضلُ جزءاً من المفضلِ عليه، فيضافُ المفضلُ عليه وهو معرفةٌ إلى اسمِ التفضيلِ.

فتقول: محمدٌ أكرمُ من الرجالِ.

إنه أفضلُ أهلِ القريةِ.

وقد يكونُ المفضلُ عليه نكرةً، وهو مضافٌ إلى اسمِ التفضيلِ، فيكونُ مطابقاً للمفضلِ في العددِ والجنسِ.

فتقول: محمدٌ أكرمُ رجلٍ.

الهندانِ أكرمُ امرأتينِ.

وتدرسُ هذه بالتفصيلِ في قسم (مبنى اسمِ التفضيلِ).

ج- اسمِ التفضيلِ:

هو الاسمُ الذي يدلُّ به على الصفةِ موضعِ التفضيلِ، الموجود في التركيبِ، كما يدلُّ على الصفةِ موضعِ التفضيلِ، أو يدلُّ على النسبةِ بين المتفاضلينِ في الصفةِ الموجودةِ في الحدثِ الذي يميزُ اسمَ التفضيلِ.

نحو: أكبر، أفضل، صُغرى، حُنى.
ومن الثانى أكبرُ سناً، أفضلُ خلقاً، أحسنُ خطأً، أطيبُ هواءً.

تقول فى تركيبِ التفضيلِ:

محمدٌ أكرمُ الناسِ حساباً.

فاطمةٌ كبرى بناتِ الرسولِ.

الجانبُ المعنوى فى أسلوبِ التفضيلِ ،

يجب أن يكونَ المفضَّلُ والمفضَّلُ عليه مشتركين فى المعنى الذى يتضمنه اسمُ التفضيلِ، فاسمُ التفضيلِ إنما هو صفةٌ تَرِنُ نسبياً بين مفضَّلٍ زائدٍ فيها على مفضَّلٍ عليه أقلُّ فيها من المفضَّلِ. سواءً أكانت الصفةُ حسنةً محييةً، أم قبيحةً مكروهةً. فالتفضيلُ - هنا - إنما هو الزيادةُ.

ذلك نحو: ضوءُ الشمسِ أبيضٌ من نورِ القمرِ. العسلُ أحلى من التمرِ. الفاكهةُ الطازجةُ أصحُّ من المحفوظة. الدرسُ الأولُ أوضحُ من الدرسِ الثانى. شعرُ المتنبى أقربُ فهماً من شعرِ الشماخِ.

ولا يقال: الماءُ أروى من الخبزِ؛ لأن الخبزَ ليس من وظيفته الإرواء. كما لا يقال: الخبزُ أغذى من الماءِ.

وقد تُعدُّ النسبةُ التفضيليةُ فى الصفةِ المذكورةِ فى اسمِ التفضيلِ تقديريةً تبعاً لمعنى المفضَّلِ والمفضَّلِ عليه، ويكونُ اسمُ التفضيلِ حينئذٍ يحملُ صفةً مساعدةً لبيانِ أقلِّهما فى معنىٍ يشتركان فيه، وإن كان مكروهاً. فيكونُ مفضلاً. ويكونُ معنى اسمِ التفضيلِ مناقضاً تماماً للصفةِ التى يشتركان فيها.

تقولُ فى البغيضينِ: هذا أحبُّ من هذا.

وفى الشرينِ: هذا خيرٌ من هذا.

وفى الصعيبينِ: هذا أهونٌ من هذا.

وفى القبحينِ: هذا أحسنٌ من هذا.

وهذه بمعنى: أقل بغضاً، وأقل شراً، وأقل صعوبة، وأقل قُبْحاً^(١). فهو إشاراً
لاحدِ المكروهين.

ويعبر ابنُ مالك عن ذلك بقوله: «فإن ورد لفظُ التفضيلِ دونَ ظهورِ مشاركةٍ
قدرت المشاركة بوجه ما»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]^(٣)،
حيثُ اسمُ التفضيلِ - هنا - ليس على بابِه من التفضيلِ، فكلُّ من المفضل
والمفضلِ عليه شرٌّ ومكروهٌ، فأثر أحدَ الشرِّينِ، وهو السجنُ.

ومنه قوله - ﷺ - : «لأنَّ يجلسَ أحدُكم على جَمْرَةٍ خَيْرٌ له من أن يجلسَ على
قَبْرِ»^(٤) فكلاهما مكروهٌ، واختير أحدهما.

ويذكرُ منه قولُ الراجز:

أظَلُّ أرعى وأبيتُ أطحنُ الموتُ من بعضِ الحياةِ أهونُ^(٥)

حيثُ المفاضلةُ بين الموتِ والحياةِ القاسيةِ، فأثر الموتِ وجعله أهونَ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ .

(٣) (رب) منادى مضاف إليه ضمير المتكلم المحلوف، والمدلول عليه بالكسرة. (السجن) مبتدأ مرفوع، خبره
اسم التفضيل (أحب). (ع) حرف جر، واسم موصول مبيان، وشبه الجملة متعلقة بأحب. جملة
(يدعونني) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. شبه جملة (إليه) متعلقة بیدعو.

(٤) الجامع الصغير ٢ - ٩٠٠ / ربا الصالحين ٦٣٤ / وانظر: شرح التسهيل ٣ - ٥٥ .

(لأن يجلس) اللام: للابتداء والتوكيد حرف مبنى. أن يجلس: حرف مصدري ونصب، ومضارع
منصوب. (أحدكم) فاعل مرفوع، وضمير مضاف إليه. والمصدر المؤول مبتدأ في محل رفع.

(على جمرة) شبه الجملة متعلقة بالجلوس. (خير) خبر المبتدأ مرفوع. (له) جار مجرور. وشبه الجملة
متعلقة بخير. (من أن يجلس) حرف جر، وحرف مصدو، ومضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر.
والمصدر المؤول في محل جر بمن، وشبه الجملة متعلقة باسم التفضيل. (على قبر) جار ومجرور، وشبه
الجملة متعلقة بالجلوس.

(٥) شرح التسهيل ٣ - ٥٥ .

الجملة الفعلية (أرعى) خبر ظل في محل نصب. والجملة الفعلية (أطحن) خبر أبيت في محل نصب.
(الموت) مبتدأ مرفوع، خبره أهون. وشبه الجملة (من بعض) متعلقة بأهون.

يتناسبُ أفعالُ التفضيلِ مع أفعالِ التعجبِ في الصوغِ، حيثُ يصاغُ كل واحدٍ منهما ممَّا يصاغُ منه الآخر. ولا يصاغُ ممَّا لا يصاغُ منه.

اسمُ التفضيلِ يصاغُ على وزنِ (أفعل) مطلقًا، دالًّا على الإفرادِ والتذكيرِ، فإن جازَ في التركيبِ استخدامهُ للأُنثى؛ فإنه يكونُ على مثالِ (فعلَى). وإن جارِ مطابقتَه لموصوفه فإن كلاً منهما يثنى ويُجمع.

نحو:

إنه أشعرُّ من صديقه.

إنهما الأشعرَّان.

هم أشعر قومهم، وأشاعرهم.

هى الفضلى.

هما الفضليان.

إنهن الفضليات.

ويصاغُ اسمُ التفضيلِ من كل ما توافرت فيه الشروطُ الآتية:

١ - أن يكونَ له فعلٌ، فلا يصاغُ من معنًى لم يُسمعَ له فعلٌ، ولا يصاغُ من مثل: غيرِ وسوى. فلا يقال: هو أكَلَبُ منه. من الكَلْبِ، ولا أَحْمَرُ، من الحمارِ، وقد شذَّ من ذلك:

قولهم: هو أَلَّصُّ من شِظَاظ^(١)، (شِظَاظ) اسمُ رجلٍ من ضبَّة، أى: أعظم لصوبيةً منه.

وقد حكى ابنُ القطاعِ الفعلَ (لصص)، إذا أخذَ المالَ خفيةً.

٢ - أن يكونَ فعلُه ثَلَاثِيَا، كى يصاغُ منه اسمُ التفضيلِ مباشرةً.

(١) أمثال أبى عبيد ٣٣٦، رقم ١٢٤٠ / سجع الامثال ٢ - ٢٠٧، رقم ٣٧٤٥.

وشذ من ذلك :

أخْصِرَ: إذ إنه من اخْتَصِرَ.

ويُذَكَّرُ أنه قد سُمِعَ: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف؛ من: أعطى، وأوَّى.

كما سُمِعَ استعمالُ: هذا المكانُ أَقْفَرُ من غيره، من: أقفر.

وسُمِعَ: أحسك الشاتين والبعيرين، أى: أكلهما، وأبل الناس، أى: أرعاهم للابل.

هذا المكانُ أشجرٌ من هذا، فلانُ أضْيَع من غيره، وهم يروُن أن هذه ممَّا لا فعلٌ له، لكن ابنُ مالك يرى أنها من فعلٍ، فهى من: أحسك، أبل، أشجر، أضاع. كما يرى أنه لا شذوذ فيها؛ لأن أفعلَ عندهم يساوى: فَعَلَ، وقَعَلَ، وقَعَلَ.

- بفتح العين، وكسرِها، وضمها - فى بناءِ أفعلِ التفضيلِ^(١).

ويذكر ابنُ مالك^(٢) فى هذا الشذوذ قولَ عمرَ - رضى اللهُ عنه: «إن أهمُّ أموركم عندى الصلاة، فمنَ حفظَها وحافظَ عليها حفظَ دينه، ومنَ ضيَعها فهو لما سواها أضيَعُ».

وكان بعضهم يجيزُ بناءَ اسمِ التفضيلِ من (أفعل) مطلقًا. ولا يجعلون فيه شذوذًا، استنادًا إلى أن هذا مذهبُ سيويه، حيثُ إن أفعلَ عنده يساوى فَعَلَ وقَعَلَ فى بناءِ اسمِ التفضيلِ، وكذا أفعلِ التعجب^(٣).

٣ - أن يكونَ فعلُهُ متصرفًا، فلا يأتى من فعلٍ جامدٍ، نحو: عسى، نعم، بش، ليس، حب، هب، تعلم.

ولا يأتى من مثلي: يَنَدِر، ويَدَع. . . لأنهما ناقصا التصرفِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥١.

(٢) الموضع السابق.

(٣) ينظر: الكتاب ١ - ٧٣ / شرح التسهيل ٣ - ٤٧، ٥١ / المساعد ٢ - ١٦٣، ١٦٦.

٤ - أن يكون تاماً، فلا يأتي من فعل ناقص، نحو: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها.

٥ - أن يكون مثبتاً، فلا يصاغ من منقّى بالسلب، أي: بوجود أداة نفي.

٦ - أن يكون مبنياً للمعلوم، أو للمفعول فلا يصاغ من مبني للمجهول.

وقد شذ من ذلك :

هو أخصر، حيث إنه من: (اختصر)، زائداً على ثلاثة، ومبنياً للمجهول.

هو أصوب من فلان، من: أصيب، زائداً، ومبنياً للمجهول.

هو أزهى من ديك. من زهى، وهو لا يستعمل إلا مبنياً للمجهول.

هو أعنى بحاجتك. من: عنى، وهو أشغل من ذات النحين^(١). (النحي: رق المن). من: شغل، وقد يستعمل الفعل مبنياً للمعلوم. ومنهم من يرى أن مثل هذه ليس فيها شذوذ؛ لأنه لا لبس فيها للفاعل^(٢).

ومنه: هو أشهر من غيره، وأعذر، والوم، وأهرف، وأنكر، وأخوف، وأرجى، من: شهر، وعذر، وليم، وعرف، ونكر، وخيف، ورجى.

ذكر ابن مالك أنه قد بينى أفعال التفضيل من فعل مبني للمجهول، إن أمن اللبس بما بنى للمعلوم، نحو: هو أجن. . .، أو: أشغف، أو: أبحث. . . من: جن وشغف، وبيحت. . . وكلها مبنية للمجهول، ويجعل منه أزهى، وأشغل، وأشهر. . .

فلا يعدُّ شذوذاً على هذا الاتجاه^(٣).

٧ - ألا يكون الوصف منه على مثال: أفعل (للمذكر)، فعلاء (للمؤنث). ويكون ذلك في: الألوان: أحمر حمراء، أصفر صفراء. . . العيوب الظاهرة: أعور عوراء، أعمى عمياء، أعرج عرجاء، أبرص برصاء، أخرس خرساء. . .

(١) ذات النحين: امرأة من تيم الله بن ثعلبة شغلها أحدهم بنحين في يديها، ثم حاورها حتى قضى منها ما أراد، وهرب.

(٢) شرح ابن الناظم ٤٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٤٥، ٥٢.

العيوبِ الباطنة: أبلهٌ بلهاء، أحمقٌ حمقاء.

الحلي: ألمى لَمياء، أحمَل كَحلاء، أشهَل شَهلاء. . .

ومنهم من يرى أن هذا ليس شرطاً في العيوبِ الباطنة، فأجازوا: فلان أبلهٌ من...، وأحمق من...، وأرعنٌ من... . .

وقد شدَّ من ذلك قولهم: هو أسودٌ من حنكِ الغرابِ.

٨ - أن يكونَ قابلاً للتفاوتِ. أى: يكون معناه قابلاً للزيادةِ والنقصانِ، فيقبل الكثرة، ولذلك فإنه لا يبنى من مثل: مات، وقنى.

كيفية التفضيل فيما لا تتوافر فيه الشروط:

بدءاً يجبُ أن نعرفَ أن التفضيلَ لا يصاغُ من معنى ليس له فعلٌ، أو كان فعله ناقصاً، أو كان جامداً، أولاً يقبلُ التفاوتَ والكثرة.

لكن ما كانَ غيرَ ذلك فإنه يصاغُ منه أفعالُ التفضيلِ بالطرقِ الآتية:

١ - إن كان المصوغُ منه اسمُ التفضيلِ رائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ، أو كان الوصفُ منه على مثالِ أفعالِ فَعلاء؛ فإنه يستعانُ بفعلٍ مناسبٍ في المعنى، تتوافرُ فيه الشروطُ، فيؤتى منه باسمِ التفضيلِ، ثم يُميّزُ بالمصدرِ الصريحِ من المعنى أو الصفةِ المرادُ فيها التفاضلُ.

فيقال: هو أقوى استتاجًا من (استتج)، وهو زائدٌ على الثلاثةِ. فأتينا باسمِ التفضيلِ المساعدِ (أقوى) من (قوى).

وتقول: إنه أقلُّ إهمالًا. من أهمل.

وأحكمُ إجابةً. من أجاب.

كان أقلُّ استعانةً بغيره، من استعان.

إنه أشدُّ تأويلًا، وأجدرُ محافظةً على التفوقِ.

ويقال: هو أشدُّ درجةً، وأصحُّ تعليمًا، وأكثرُ اقترابًا.

ويقال: هذه أفنى حمرة. من احمر حمراء.

لقد كان أنصحَ بياضاً. وأصبحَ أكثرَ شهباً.

وتقول: هي أجملُ لَمَى، ولكنها أئينُ حَوَلاً.

لقد كان أشدَّ عَرَجًا. هو أقبحُ عورًا. إنها أحسنُ كَحَلًا.

وقد يتلى اسمُ التفضيلِ بالمصدرِ المؤولِ، فنقول: إنه أقلُّ أن يهملَ، وأحكمُ أن يجيبَ.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ -حيثُ- منصوبًا على نزعِ الخافض -على الأرجح.

ب- إن كان المصوغُ منه اسمَ التفضيلِ مبنياً للمجهولِ، أو متعباً، فإن اسمَ التفضيلِ المصوغُ من الفعلِ المساعدِ المناسبِ يُعَيَّرُ بالمصدرِ المؤولِ من الصفةِ المرادِ تفاضُّلها. فيقال:

إنه أجدرُّ أن يكافأ. وأحقُّ أن يُحترمَ.

هم أولىُّ ألا يُهملُوا، وأسمىُّ ألا يتفاحروا، وأعزُّ أن يُذلُّوا، وأكرمُّ أن يُهانوا.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ منصوبًا على نزعِ الخافضِ.

ملحوظة:

ذكرنا أن وزنَ اسمِ التفضيلِ هو (أفعل)، لكن يخرجُ عن ذلك لفظان، هما: خيرٌ، وشرٌّ.

حيثُ تحذفُ الهمزةُ منهما لكثرةِ الاستعمالِ^(١) فاختصروهما تخفيفًا.

فيقال: هو خيرٌ من... وهو شرٌّ من...

وقد جاء (خير) اسمَ تفضيلٍ في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]،^(٢) ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ ... [البقرة: ٢٢١].

(١) شرح التصريح ٢ - ١٠١.

(٢) (لامة) اللام: لام الابتداء والتوكيد. أمة: مبتدأ مرفوع. غيره: خير.

﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴾^(١) [آل عمران: ١٩٨].

﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [الكهف: ٤٤]^(٢).

وقد ورد (شر) اسم تفضيل في قوله تعالى: ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا ﴾ [مريم: ٧٥]^(٣).

﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرًّا مَآبٍ ﴾ [ص: ٥٥]^(٤).

وذكر الهمزة فيهما يُعَدُّ نُدْرَةً، أو ضرورةً كما ورد في رَجَزٍ رُوِيَّةٍ:

بلالٌ خيرُ الناسِ وابنُ الأخيرِ^(٥)

حيثُ جمع بين أصلِ الاسمِ (أخير) وما صار إليه في الاستعمالِ (خير).

وقد قرأ أبو قلابَةَ قوله تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ ﴾ [القمر: ٢٦]. على الندور، حيث أعاد الهمزة، مع فتح الشين، وتشديد الراء. وهي قراءة شاذة^(٦).

وقد يعامل (أحبُّ) معاملةً لها، حيث يحذفُ منه الهمزة، ويبقى على (حب)، وجعله ابنُ مالكٍ شذوذًا، عليه جاء قولُ الأحوص:

(١) (ما) اسم موصول مبتدأ مرفوع محلا. صلته (عند الله)، وخبره: خير، شبه الجملة (للأبرار) متعلقة بخير.
(٢) (هنالك) شبه جملة خير مقدم. المبتدأ الأخير (الولاية)، و(الله) شبه جملة متعلقة بالولاية، أو (الله) خبر المبتدأ، وهنالك شبه جملة متعلقة بالخبر، أو بالولاية. (الحق) بالكسر صفة للفظ الجلالة مجرورة. (هو خير) جملة اسمية. (ثوابا) تمييز لخير منصوب، وكذلك (عقبا) تمييز لخير.
(٣) (من) اسم موصول مبنى مفعول به في محل نصب. صلته الجملة الاسمية (هو شر). (مكثنا) تمييز لاسم التفضيل (أضعف).

(٤) (هذا) اسم إشارة مبنى، مبتدأ في محل رفع. وخبره محذوف. والتقدير: هذا كما ذكر. أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا للمؤمنين. (لطاغين) شبه جملة، خبر إن مقدم في محل رفع. (لشر) اللام: للابتداء والتأكيد، وهي اللام المزحلقة. شر: اسم إن مؤخر في محل نصب. مآب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٥) المحتسب ٢ - ٢٩٩ / البحر للحيط ١ / ٢٠٤ / شرح التهليل ٣ - ٥٣ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٢٧ / المساعد ٢ - ١٦٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠١ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٣.

(بلال) مبتدأ مرفوع، ومنع من الصرف للضرورة.

(٦) إملأ ما منَّ به الرحمن ٢ - ٢٥٠ / الدر المصون ١ - ٢٢٨، ٦ - ٢٢٩.

وزادني كلفًا في الحب أن منعتُ وحبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنعاً^(١)
 أى: وأحبُّ شيءٍ. . . فحذف همزة اسم التفضيل، وعامله معاملة (خير، وشر).
 ولكنهما في التعجبِ تذكرُ الهمزةُ فيهما، فيقال: ما أخيره، ما أشره، ويندرُ حذف
 الهمزة - حيثُ.

الصور البنيوية لاسم التفضيل في التركيب

يأتى اسمُ التفضيلِ فى الجملة العربية بتبويها على أربع صورٍ، يختلف مَبْنَاهُ فى
 كلِّ صيغةٍ منها عن الأخرى، وبناءً على ذلك يختلفُ كيفيةُ تصرّفه، واحتمالاته،
 ذلك على التفصيل الآتى:

الصورة الأولى: أن يكون مقروناً بال:

نحو: الأفضَل، والأكبر، الحُسنى، الصغرى.

حيثُذ يكون اسمُ التفضيلِ صفةً للمفضَّل، ويلزمه تركيباً أمران^(٢):

- أن يطابقَ موصوفه المفضلَ فى العددِ والجنسِ.

- امتناعُ اقترانهِ بِنَ التى تدخلُ على المفضلِ عليه، حيث لا يذكر المفضلُ عليه؛

لأن وجودَ (أل) أغتتْ عنه؛ ولأن (من) تقتضى التفضيلَ على المجرورِ بها لا
 غيرُ، أما ذكرُ (أل) فإنه يقتضى دخولَ المفضلِ عليه بِنَ وغيره. فتقول:

أقبلَ محمدُ الأفضَلُ، أقبلتِ الفتاةُ الفُضلى.

أقبلَ المحمدانِ الأفضَلانِ، أقبلتِ الفتاتانِ الفُضليانِ.

أقبلتِ الفتياتُ الفُضلياتِ، أو: الفُضَل.

وتقول: احترمتُ الرجلَ الأكبرَ، والمرأةَ الكُبرى، والرجلَيْنِ الأكبرينِ، والمرأتينِ

الكبرتينِ، والرجالَ الأكبرينِ، والأكابرَ، والنساءَ الكُبرياتِ، والكُبرى.

(١) ديوانه ١٣٣ / الأغاني ٤ - ٢٩٩ / شرح التسهيل ٣ - ٥٣ / المساعد ٢ - ١٦٧ / شرح التصريح ٢ -

١٠١ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٣.

(٢) المقنَّب ١ - ١٦٨ / شرح ابن يعيش ٦-١٠٤ / شرح التسهيل ٣ - ٥٩.

أما ما يُذكرُ من قولِ الأَعشى ميمون بن قيس :

ولستَ بالأكثرِ منهم حصَى وإنما العِزَّةُ للكائِرِ^(١)

حيثُ ورد اسمُ التفضيلِ (الأكثر) مقرونًا بآل، وذكر بعده (من) سابقةً لما يدلُّ على أنه المفضلُ عليه، وهو ضميرُ الغائبين، فإن ذلك يؤولُ على:

- أن يكونَ (منهم) متعلقةً بمحذوف، تقديرُه: أكثر، مجرداً من (أل) والإضافة، دلُّ عليه المذكورُ، ويكونُ بدلاً من (الأكثر).

- ومنهم مَنْ يجعلُ (أل) في اسمِ التفضيلِ المذكورِ رائدةً، فلا تفيده تعريفاً، ويكونُ اسمُ التفضيلِ نكرةً.

- ومنهم مَنْ يجعلُ (منهم) متضمنةً معنى (فيهم).

- ومنهم من يجعلُ (من) للتيين، كأنه قال: ولستَ بالأكثرِ من بينهم^(٢) تكون (منهم) في موضعِ الحالِ من اسم (ليس).

ويخرَجُ على مثلِ ذلك قولُ الشاعر:

نحنُ بفرسِ الوديِ أعلمنا منا بركضِ الجيادِ في السدَفِ^(٣)

وإذا كانت (من) مذكورةً؛ لكنها داخلَةٌ على غيرِ المفضلِ عليه؛ فإنه يجوزُ اجتماعُها مع اسمِ التفضيلِ المعرفِ بآل.

(١) الخصائص ١ - ١٨٥، ٣ - ٢٣٤ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٦ / المساعد ٢ - ١٧٤ / ضياء السالك ٣ - ١١٨ / شرح التصريح ٢ - ١٤٠ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٧. الكائر = من يغلب غيره بالكثرة.

(بالاكثر) حرف جر رائد للتوكيد، وخبر ليس منصوب مقلداً. (حصى) تمييز منصوب. (العزة للكائر) جملة اسمية من مبتدأ، وخبره شبه الجملة.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٥.

(٣) ينسب إلى سعد بن القرقة، وقد ينسب إلى قيس بن الحظيم.

شرح التسهيل ٣ - ٥٧ / المساعد ٢ - ١٧٣ / شرح التصريح ٦ - ١٠٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٧. الودي = كفتى: النخل الصغير، الجياد = الخيل الجيدة، السدَف = ظلمة الصبح، والضوء، فهو من الأضداد.

(نحن) مبتدأ، خبره (أعلمنا).

جاء ذلك في قول الشاعر :

فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ (١)

(كل خير) و(كل ذم) ليس أى منهما مفضلاً عليه، لذلك جار أن يُسبَقا بـ(مِنْ) مذكورة بعد اسمى التفضيل (الأقربون - الأبعدون).

وكقولك: هو أقربُ الناسِ مني .

الصورة الثانية: أن يكون مجرداً من آل والإضافة:

نحو: أفضل، أحسن، كبرى، عظمى .

ويلزمه - حيثذ - أمران:

- أن يلزم الأفراد والتذكير .

- أن يتبع بحرف الجر (مِنْ) جاراً للمفضل عليه . فيقال:
محمدٌ أفضلُ منه .

للمحمدان أفضلُ منهما .

للمحمدون أفضلُ منهم .

هذه الفتاةُ أفضلُ من الأخرياتِ .

هاتان الفتاتانِ أفضلُ من الأخرياتِ .

هؤلاءِ الفتياتُ أفضلُ من الأخرياتِ .

وتقول: على أعلمُ من خليل، هندُ أكبرُ من سعادَ .

الرجلانِ أتقى من أقرانهما، الصديقتانِ أتقى من غيرهما .

الرجالُ أتقى من غيرهم . النساءُ أتقى من غيرهن .

بتاهما أصلحُ منهما، الأمهاتُ أعطفُ من الأخواتِ .

(١) الماعد ٢ - ١٧٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٧ .

هما أرحمُ من صديقهما. هم أشجعُ من غيرهم.

سميرٌ أشفقٌ من خالدٍ.

قد يُفصلُ في هذا التركيب بين (من) واسم التفضيل بمعمول اسم التفضيل،
ومنه قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولَئِذَا الْأَرْحَامُ
بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦]. حيثُ
فُصلَ بين اسم التفضيل (أولى) و(من) بشبه الجملة (بالمؤمنين)، وهي متعلقة باسم
التفضيل.

ومثله في الفصلِ بشبهِ الجملةِ (في كتاب الله، ومن المؤمنين) في الموضع
الثاني.

ومنه قولُ الشاعرِ:

فَلَأَنْتَ أَسْمَحُ لِلْعُفَاةِ بِسُؤْلِهِمْ عِنْدَ الشَّصَائِبِ مِنْ أَبِي لَيْبِنَانَا^(١)

حيث فصلَ بين اسم التفضيل (أسمح) و(من) بالمتعلق باسم التفضيل وهو
(للعفاة)، و(بسؤلهم)، وبالمتعلق بالمتعلق به وهو شبه الجملة (عند الشصائب) فهي
متعلقة بالمصدر (سؤل).

وقولُ الشاعرِ:

مَا زِلْتُ أَبْطَ فِي غَضِّ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرَمٍ^(٢)

تلحظ الفصلَ بين اسم التفضيل (أبسط) و(من) بشبه الجملة المتعلقة به (في غض)،
وبالتمييز المنصوب به (يدا)، وشبهي الجملة المتعلقين به - كذلك - للناس،
وبالخير.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٣، وبه: الشبايب / المساعد ٢ - ١٦٨.

الشصائب: جمع شصب، بكسر فسكون، وهو الشدة والجذب، العفاة: جمع عاف، وهو من يسأل.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٢.

غض الزمان: أي: أيام الحفص والإذلال، أي: الضيق والشدة.

وقد يفصلُ بينَ اسمِ التفضيلِ (من) بـ(لو) وما اتصلَ بها، نحو: العلمُ خيرٌ لو كانَ صاحِبُه على خلقٍ من المَالِ. الحقُّ أقوى لو كانَ صاحِبُه قويًا من الظلم؛ وبخاصةِ الحقِّ بينَ الدولِ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

وَلَقُوكَ أَطْيَبَ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ^(١)

فصل بين اسم التفضيل (أطيب) و(من) بلو وجملة الشرط.

كما قد يكون الفصلُ بالنداء، كأن تقولَ: محمدٌ أفضلُ - يا أحمدُ - من سميرٍ. أنتم أعلمُ - يا رجالَ النحوِ - بأسرارِ التراكيبِ اللغويةِ .

ومن الفصلِ بالنداءِ قولُ جرير:

لَمْ نَلْقَ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَخْبَثَ بِالنَّهَارِ نَهَارًا^(٢)

حيثُ فصلَ بينَ اسمِ التفضيلِ وَمِنْ بالنادى وأداةِ النداءِ (يا فرزدق).

الصورة الثالثة: أن يكونَ مضافًا إلى نكرةٍ،

نحو: أفضلُ رجلٍ، أشجعُ محاربٍ، أقوى حيوانٍ، أحسنُ خطِّ.

يلزمُ هذا التركيبُ:

- أن يلزمَ اسمُ التفضيلِ الدلالةَ على الأفرادِ والتذكيرِ.

- أن يطابقَ المضافُ إلى اسمِ التفضيلِ المفضلُ الموصوفَ في النوعِ والعددِ، وبخاصةِ الاسمِ الجامدِ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / المساعد ٢ - ١٦٩ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٦. ويروى: على خمر.

مَوْهَبَةٌ: غدير ماء صغير، جمعه: مواهب.

(لقوك أطيّب) لام الابتداء ومبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وضمير المخاطبة مضاف إليه في محل جر، وأطيّب: خبر المبتدأ مرفوع. (على خمر) شبه جملة صفة لاء في محل جر.

(٢) المساعد ٢ - ١٦٩ / الدرر ٢ - ١٢٨.

(نلق) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وفاعله ضمير مستتر، تقديره: نحن. (يا فرزدق) حرف نداء، وندادى مبنى على الضم، في محل نصب.

ليلاً تمييز منصوب.

- أن يكون المضاف إلى اسم التفضيل مطابقاً للمفضل في جنسه من العقلي وعدمه، أى: أن يكون شيئاً المفضل بعض منه، أما غير ذلك فلا يصح^(١).
ذلك نحو: على أشجع رجل.

العليان أشجع رجلين.

العليون أشجع رجال.

سماد أنصت فتاة.

السمادان أنصت فتاتين.

السمادات أنصت فتيات.

ومعنى التركيب: على أشجع من كل واحد، والعليان أشجع من كل رجلين. قيس فضلهما بفضلهما، والعليون أشجع من كل رجلين. قيس فضلهم بفضلهم، ... وهكذا. فحذف (من كل)، وأضيف اسم التفضيل إلى ما كان مضافاً إليه^(٢).

وتقول: زيد أفضل رجل، أحمد أتقى رجل، الزيدان أفضل رجلين، هما أكرمًا رجلين، الزيدون أفضل رجال، هم أتقى رجال، هند أفضل امرأة، إنها أعف امرأة، الهندان أعقل امرأتين، هما أطيب امرأتين، الزينبات أكمل نسوة، هن أتقى نسوة، إجابتك أدق إجابة، خطه أجمل خط. ..

فإذا كان المضاف اسم التفضيل مشتقاً فإنه يجوز إفراده، دون النظر إلى تشبيه المفضل أو جمعه، والجمهور يوجبون المطابقة.

وقد ورد الوجهان في قول الشاعر، وقد أنشده الفراء^(٣):

وإذا هم طعموا فسألام طاعم
وإذا هم جاعوا فشر جيباع^(٤)

(١) المقتضب ٣ - ٢٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٦٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٤٥ - ٣٣. وينظر: الطبرى ١ - ٥٦٢ / البحر المحيط ١ - ١٧٧.

(٤) المواضع السابقة / شرح التسهيل ٣ - ٦٢ / المساعد ٢ - ١١٨.

فالنكرة (طاعم) المضافة إلى اسم التفضيل (الأم) في الشطر الأول دالة على الأفراد، مع أن المفضل (هم) جمع.

أما النكرة (جياع) في الشطر الثاني وهي مضافة إلى اسم التفضيل (شر) فإنها جمع، فطابقت المفضل.

ولأن جمهور النحاة يوجبون الأفراد؛ فإنهم يؤولون كل ما جاء على غيره، حيث يُقدرون محذوفاً قبل النكرة المضافة تكون مطابقة في العدد للموصوف المفضل، أو يُقدرون المحذوف قبل الموصوف يطابق النكرة في العدد.

في البيت السابق يُقدرون الأم طاعم، ، بالقول: الأم فريق طاعم.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة ٤١]، نجد أن ما أُضيف إلى اسم التفضيل من نكرة مفرد، والمفضل جمع، ويؤولون ذلك على النحو الآتي^(١):

- أن (الأول) مضاف لاسم دال على الجمع، و(كافر) صفة، فحذف الاسم، وبقيت صفة قائمة مقامه، والتقدير: ولا تكونوا أول فريق كافر به، وهذا الرأي هو الأظهر.

- وقيل: التقدير: أول من كفر به.

- وقيل: التقدير: إنه في معنى: لا يكن كل واحد منكم أول كافر به.

- وقيل: التقدير: ولا تكونوا أول كافر به، ولا آخر كافر به، وذكر الأول، واقتصر عليه، لأنه أنحس.

ملحوظة :

إذا عطفنا على اسم التفضيل المضاف إلى نكرة مضافاً إلى الضمير لعائد عليها جاز في الضمير المطابقة وعدم المطابقة. والمطابقة أرجح وأوقع وأكثر قبولاً. نحو: محمد أفضل رجل، وأعقله.

المحمدان أفضل رجلين، وأشجعه، وأشجعهما.

(١) الدر المنون ١ - ٢٠٦.

المحمدون أفضلُ رجال، وأقواء، وأقوام.

هند أحسنُ فتاة، وأكملهُ، وأكملُها.

الهندان أجملُ فتاتين، وأعقلهُ، وأعقلُهما.

الهنداتُ أكملُ فتيات، وألزُمهُ، وألزُمهن.

الصورة الرابعة: أن يكون مضافاً إلى معرفة:

نحو: أفضل القوم، أحسن الخطّ، أجمل الوجه، أشجع المحاربين.

يلتزم البصريون أن أفعلَ التفضيل إذا أضيفَ إلى معرفة لا يكون إلا بعض ما أضيفَ إليه، وأجاره الكوفيون.

وفي هذا التركيب يجوزُ الوجهان السابقان:

المطابقة، وعدم المطابقة، وعدم المطابقة أرجح^(١)، فيقال :

محمد أكرمُ الناس.

المحمدان أكرمُ الناس. أو: أكرما الناس.

المحمدون أكرم الناس. أو: أكرموا الناس، وأكارمو الناس.

وفاء أفضلُ الفتيات. أو: فضلى الفتيات.

الوفاءن أفضلُ الفتيات. أو: فضليا الفتيات.

الوفاءات أفضلُ الفتيات. أو: فضلى الفتيات.

ومنه قوله تعالى:

﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّئِ الرَّأْيِ .. ﴾ [هود: ٢٧] (٢).

(١) التسهيل ١٣٤ / شرح الشذور ٤١٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠٥.

(٢) (نرى) قد تكون قلبية، وقد تكون بصرية، فعل مضارع مرفوع مقدرًا. والکاف(مفعول به في محل نصب. وجملة (اتبعتك) مفعول به ثان منصوب محلا مع القلبية. وحال في محل نصب مع البصرية. (الذين) اسم موصول مبنى في محل رفع لأنه فاعل. (هم أرادوا) مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية صلة الموصول. (بادئ) منصوب على الظرفية الزمانية. أو: على الحالية من كاف المخاطب، أو على حرف نداء محذوف.

اسم التفضيل (أردل) أضيفَ إلى معرفة (ضمير المتكلمين)، فجاء على وجه المطابقة، حيثُ جمعُ، وهو مذكر.

وجاء مطابقًا - كذلك - اسمُ التفضيلِ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرُمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

حيثُ (أكبر) جمع (أكبر)، وهو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى معرفة.

وجاء غيرَ مطابقٍ في قوله تعالى: ﴿وَتَجِدُهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ..﴾ [البقرة: ١٩٦].

واجتمعاً في قولِ الرسولِ ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَحْسَنِكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوْطُونُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»^(١). حيثُ أفرِدَ أحب وأقرب، وجمع أحسن، وكلُّها أسماءُ تفضيلٍ مضافةٌ إلى معرفة.

ملحوظة :

يجب مطابقة اسم التفضيلِ المضافِ إلى معرفةٍ في موضعين :

أولهما: إن لم يُقصدَ به التفضيلُ، أي: كان أفعالُ التفضيلِ على غيرِ بابِهِ.

منه قولهم: الناقصُ والأشجُّ أعدلًا بنى مروان^(٢)، أي: العادلان منهم، إذ لم يشاركهما أحدٌ في العدلِ منهم. فلم يُقصدَ تفضيلهما على غيرهما. حيثُ يجبُ أن يشتركَ المفضلُ والمفضلُ عليه في معنى جهةِ التفضيلِ.

والآخرُ: أن يؤوَّلَ بما لا تفضيلَ فيه، حيثُ يقصدُ باسمِ التفضيلِ المفاضلةَ على المضافِ إليه مع غيره. فتكونُ المفاضلة - حيثئذٍ - عامةً كأن تقولَ:

الرسولُ - ﷺ - أفضلُ قريشٍ، أي: أفضلُ الناسِ قاطبةً من بينِ قريشٍ، فليس المقصودُ معنى (من)، لأنها تجعلُ المفاضلةَ محدودةً، ولكنه يراد بها الإطلاق.

(١) التاج الجامع للأصول ٥ - ٨٥ / دليل الفالحين ٥ - ١٠٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٩ / شرح ابن الناظم ٤٨٢.

(٢) الناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان. الأشج: عمر بن عبد العزيز.

شرح للتصريح ٢ - / ١٠٥ ضياء السالك ٣ - ١٢٠ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٩.

ويشترط لتجريد اسم التفضيل من معنى التفضيل إلا يقترن بمن لفظاً، ولا تقديرًا، ولا يكون بعض ما يضاف إليه، فيؤول - حيثئذ - باسم الفاعل، أو بالصفة المشبهة. من ذلك ما ذكره ابن مالك من المثال: يوسف أحسن إخوته، حيث لا يجوز أن يقدر منهم، لأن يوسف ليس من المفضل عليهم، فيشترك. ويقال على إرادة معنى (من): يوسف أحسن أبناء يعقوب.

ومنه: زيد أعلم المدينة، أى: عالم المدينة، فنقول: الزيدان أعلما المدينة، الزيدون أعلمو المدينة. . . إلخ

ومنه مؤولاً بالصفة المشبهة قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧]. اسم التفضيل (أهون) بمعنى هين، فيكون صفة مشبهة، مثله فى ذلك مثل القول: الله أكبر، أى: كبير؛ لأنه ليس المقصود هنا التفضيل، وإنما الصفة التى تفيد الثبوت واللزوم، وهى الصفة المشبهة؛ إذ لا تتفاوت فى نسب المقدورات إلى قدرته - تبارك وتعالى - (١).

واسم التفضيل العارى الذى ليس معه (من) ويكون مجرداً من التفضيل يستعمل مؤولاً باسم الفاعل فى قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ... ﴾ [النجم: ٣٢].

أما قول الشاعر:

تَمَنَّى رَجَالٌ أَنْ أَمْوَتْ وَإِنْ أُمْتُ فَتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحدٍ (٢)
فتقديره: لستُ فيها بوحيدٍ.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٦٠.

(٢) المساعد ٢ - ١٧٦.

(أن أمت) حرف مصدرى مبنى، وفعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا)، والمصدر المؤول مفعول به فى محل نصب. (لمت) فعل الشرط مضارع مجزوم. وفاعله مستتر تقديره: أنا. (فلك سبيل) القاء واقعة فى جواب الشرط، ومبتدأ أو خبر، والجملة الاسمية جواب الشرط فى محل جزم. (بأوحد) جرف جر رائد، وخبر ليس منصوب مقلداً. وجملة ليس مع معموليها نعت لسبيل.

ومن ذلك قولُ الفردق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
يَيْتَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(١)

حيث أراد : عزيزة طويلة، وهما صفتان مشبّهتان.

تعقيب:

اسمُ التفضيلِ المضافُ إلى المعرفة يكون - كما ذكرنا - على ثلاثة أقسام:

أ - ما يقصدُ به التفضيلُ، أي: زيادة المفضلِ على المفضلِ عليه في صفة ما، وهذا يجوزُ فيه المطابقةُ للموصوفِ، وعدمُ المطابقة. نحو: هو أفضلُ الرجالِ، هما أفضلُ الرجالِ، هي أفضلُ النساءِ، وهي فُضلى النساءِ...

ب - ما لا تفضيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقةُ، ومنه ما ذكرناه من القولِ: الناقصُ والأشجُّ أعدلاً بنى مروان، أي: العادلان.

ج - ما يؤولُ بما لا تفضيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقةُ، وهو ما ذكرناه من المثال: الرسولُ - ﷺ - أفضلُ قریش. المقصود: أفضلُ الناسِ قاطبةً. حيث يقصدُ إطلاقَ المفاضلة، لا تحديدها بالمضافِ إلى اسمِ التفضيلِ.

الجوانبُ الإعرابيةُ في تركيبِ التفضيلِ

أولاً: إعرابُ اسمِ التفضيلِ،

- اسمُ التفضيلِ له موقعُه الإعرابي في الجملة التي يذكرُ فيها، حيث يتخذُ الموقعَ الإعرابيَّ للاسمِ، ويكون بين الرفعِ، والنصبِ، والجرِ، فيكون مبتدأً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وخبراً... إلخ

- واسمُ التفضيلِ قد يكونُ للمفردِ، وقد يكونُ للمثنى، أو للجمع، تبعاً لقواعدِ التركيبِ الذي يستعملُ فيه.

(١) شرح ابن يعيش ٦- ٩٧، ٩٩ / شرح التسهيل ٣- ٦٠ / الصبان على الأثمنوني ٣- ٥١.

فإذا كان مثنى أو مجموعاً جمعاً سالماً أعرب إعرابهما بالعلامات الفرعية التي تستخدم لهما. وإذا كان مجموعاً جمع تكسير أعرب إعرابه بالعلامات الأصلية التي تستخدم له.

لكنه إذا كان مفرداً (أفعل) و(فعل) فإنه يكون ممنوعاً من الصرف، في الأولى للوصفية ووزن الفعل، وفي الثانية للاختتام بألف التانيث المقصورة، فيعرب إعراب الاسم الممنوع من الصرف، حيث لا يتون، ويجر بالفتحة إذا جرد عن (ال)، والإضافة.

ويخرج من ذلك خيرٌ وشرٌ وحبٌ، لأنها تعرب إعراباً كاملاً، حيثُ خروجها اللفظي عن وزنِ أفعال.

ثانياً: الأثر الإعرابي لاسم التفضيل:

أ - عمل اسم التفضيل الرفع:

يعمل اسمُ التفضيل عملَ الفعل، من حيث الرفع؛ لكن لأن اسمَ التفضيل يشبه (أفعل) المتعجب به، كان قاصراً عن الصفة المشبهة في العمل، حيث إنه: يرفع الفاعل، لكن أكثر فاعله يكون ضميراً مستتراً فيه.

ثم هو يرفع الظاهر في موضعين:

أحدهما: ذكره سيبويه في المثال الذي ذكره، وهو: مررتُ بعبدِ الله خيراً منه أبوه. وذكر أنها لغة رديئة^(١). ويذكر ابن مالك: مررت برجلٍ أكرمَ منه أبوه^(٢)، ومنه: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، وخيرٍ منه عمه^(٣).

والموضع الآخر من رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر، وهو عند جميع العرب، مذكور في القول العلم على ذلك، وهو ما اشتهر بمسألة الكحل: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زَيْدٍ»^(٤).

(٢) شرح السهيل ٣ - ٦٥.

(١) الكتاب ٢ - ٣٤.

(٣) شرح ابن يعيش ٦ - ١٠٦.

(٤) الكتاب ٢ - ٣١ / المقضب ٣ - ٢٤٨ / السهيل ١٣٥ / شرح السهيل ٣ - ٦٥ / شرح الشذور

٤١٥ / شرح التصريح ٢ - ١٠٦.

حيثُ اسْمُ التفضيلِ (أحسن)، وهو نعتٌ لرجلٍ منصوبٌ، رَفَعَ الاسمَ الظاهرَ (الكحل)، فالتقديرُ: «ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينِهِ الكحلُ منه كحسِنِهِ في عينِ زيدٍ. (في عينه) شبهُ جملةٍ متعلقةٌ بأحسن، ويجوز أن تكونَ حالا من الكحل، (منه) شبهُ جملةٍ متعلقةٌ بأحسن، (في عين) شبهُ جملةٍ حالٌ من الضميرِ في (منه).

ونلاحظُ أن في هذا التركيبِ قرائنَ لا يبدُ من توافرها حتى يرفعَ اسْمُ التفضيلِ فاعلَهُ الظاهر، وهي:

- يصح أن يحلَّ الفعلُ محلَّ اسمِ التفضيلِ.

- أن يسبقَ بنفي، لأن النفي هو الذي يهينُ للفعلِ أن يقعَ موقعَ اسمِ التفضيلِ، أما الإثباتُ فإنه لا يتيحُ ذلك، حيثُ يذهبُ معنى التفضيلِ. ولتسمعنِ التقديرَ: رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ. . . . تجدُ أن المعنى قد تغيرَ.

- أن يكونَ المعمولُ المرفوعُ أجنبياً، ليس سببياً.

- أن يكونَ المعمولُ مفضلاً على نفسه باعتبارِ آخر، أى غيرِ الاعتبارِ الذي كان في المفضلِ عليه، فهو مفضلٌ ومفضلٌ عليه. لكنه مفضلٌ في موقعٍ من التركيبِ يكونُ أسمى، ومفضلٌ عليه في موقعٍ آخر من التركيبِ يكون بعد اسمِ التفضيلِ.

- يكونُ اسمُ التفضيلِ صفةً لاسمِ جنسٍ سابقٍ عليه.

ومثلُ ذلك ما جاء في الأثرِ: «ما منَ أيامٍ أحبَّ إلى الله - عزَّ وجلَّ - فيها الصومُ منه في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ»^(١).

اسمُ التفضيلِ (أحب) رفعَ الاسمَ الظاهرَ (الصوم)، مع وجودِ القرائنِ السابقةِ.

والمثالُ: ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه^(٢).

(١) الترمذى، أبواب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر / ابن ماجه، أبواب ما جاء فيه الصيام،

باب صيام العشر.

(٢) الكتاب ٢ - ٣١.

ومنه قولُ الشاعر:

ما علمتُ امرأً أحبَّ إليه الـ جَبَذْلُ منك يا ابنَ سِنَانٍ^(١)
اسمُ التفضيلِ (أحب)، وهو صفةٌ للمفعولِ به امرئ، رَفَعَ الاسمَ الظاهرَ
(البنذَلُ)، فهو فاعلُه.

ومثله:

لا قولَ أبعدَ عنه نفعٌ منه عن نَهَى الخَلَى عن الغرامِ مُتَيِّمًا^(٢)
اسمُ التفضيلِ (أبعد) رَفَعَ الاسمَ الظاهرَ (نفع)، فهو فاعلُه.

يذكر سيويوه: «وإن شئتَ قلتَ: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينِ الكحلِّ منه، وما
رأيتُ رجلًا أبغضَ إليه الشرُّ منه، وما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشرِ
ذى الحجة»^(٣).

حيثُ الضميرُ في (منه) يعودُ على الاسمِ المرفوعِ؛ لأنه مفضلٌ في هذا الموضعِ
على نفسه في الموضعِ الآخرِ.

وقد تختصر كذلك، وتقول: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينِ الكحلِّ من عينِ
زيدٍ، أو: من زيدٍ. على تقدير: من كحلِّ عينِ زيدٍ^(٤). فتحذف مضافًا واحدًا، أو
مضافين.

وقد يُستغنى عن المفضلِ لفهمِهِ من السياقِ، أو للعلمِ به، ومنه قولُ سحيمِ بنِ
وثيل:

مررتُ على واديِ السباعِ ولا أرى كوادىِ السباعِ حينَ يُظلمُ واديا

(١) شرح التسهيل ٣ - ٦٥ / شلور الذهب ٤٣٠ / شواهد الفطر رقم ١٣٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / الأشباه والنظائر ٤ - ٢٠٨.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٦٧.

أقلُّ به ركبٌ أتوه تسيباً وأخوفٌ إلا أن يقى الله سارياً^(١)
 اسمُ التفضيلِ (أقلُّ) رفع الاسمِ الظاهرِ (ركب)، فهو فاعلهُ، وكلُّ القرائنِ
 متوافرةٌ، لكنَّ المفضلَ غيرُ مذكورٍ، والتقديرُ: ولا أرى وادياً أقلُّ به ركبٌ منه
 بوادى السباعِ. «كما تقول: أنت أفضلُّ، ولا تقول: من أحد، وكما تقول: الله
 أكبرُ، ومعناه: الله أكبرُ من كلِّ شيءٍ»^(٢).

ومثله قولُ الآخر:

ما إن رأيتُ كعبدِ الله من أحدٍ أولى به الحمدُ في وجدٍ وإعدامٍ^(٣)
 والأصلُ: ما رأيتُ من أحدٍ أولى به الحمدُ منه بعبدِ الله.
 فحذفَ المفضلُ للعلمِ به ممَّا سبق.

وتقول لذلك: ما رأيتُ كزيدٍ أبغضَ إليه الشرُّ.

والأصلُ: أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، فحذفَ (منه) و(إليه) للعلمِ بهما.

ولا يمتنعُ أن يُستعملَ هذا التركيبُ بعد نهيٍ، أو استفهامٍ فيه معنى النفي، فتقول:
 لا يَكُنْ غيرُك أحبَّ إليه منه إليك.

وهل في الناسِ رجلٌ أحقُّ به الحمدُ لله منه بمحسنٍ لا يمن بمنه^(٤)؟ والتقديرُ:
 ليسَ في الناسِ رجلٌ ..

ملحوظات:

أولاً: ذكرنا أن المفضلَ يسبقُ المفضلَّ عليه إلا في تراكيبِ الاستفهامِ؛ لكن في
 هذا التركيبِ يسبقُ المفضلُ عليه المفضلَّ دائماً، فالمفضلُ عليه يأتي أولاً في سياقِ
 النفي؛ لذا لزم النفيُّ أو ما يشبهه، ويذكرُ المفضلُ أخيراً.

(١) الكتاب: ٢ - ٢٢، ٣٣ / شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / شرح الكافية ٢ - ٢٧١ / العيني ٤ - ٤٨.

الأشياء والنظائر ٤ - ٢٠٨.

الشيء = التلبيث والمكث. السارى: من يسير ليلاً.

(٢) الكتاب ٢ - ٣٣.

(٣) شرح التسهيل ٢ - ٦٦ / الأشياء والنظائر ٤ - ٢٠٨.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٦٨.

ثانياً، ما يتعمله مسألة الكحل من مذكور ومحدوف^(١) :

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدِ .

- ما رأيت رجلاً أحسنَ الكحلُ منه في عينِ زيدِ .

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من كحلِ عينِ زيدِ .

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من عينِ زيدِ .

- ما رأيت كعينِ زيدِ أحسنَ فيها الكحلُ .

ثالثاً: إن لم يكن الاسمُ الذي جاءَ على وزن (أفعل) للتفضيل؛ فإنه يرفعُ المظهر، نحو: مررتُ برجلٍ أحمرَ أبوه. ويكون (أحمر) صفةً لرجلٍ مجرورة، وعلامةُ جرّها الفتحة نيابة عن الكسرة، (أبو) فاعلٌ لأحمر.

وفي القول: مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه، أفضل لا يكون مجروراً على أنه صفةٌ، لأنه اسمُ تفضيل، فلا يرفعُ المظهر، ولكن يكونُ مرفوعاً على أنه خبرٌ مقدم، والابتداءُ (أبوه)، والجملة الاسميةُ صفةٌ لرجلٍ في محل جر.

ب - الجر:

ذكرنا في الصور التي يأتي عليها اسمُ التفضيل في الجملة أنه قد يضافُ إلى نكرة، أو إلى معرفة.

كما أنه قد يلحق به (من) سابقةً للمفضل عليه.

وهو في كل ذلك جازٌ للمفضل عليه بواسطةٍ من، أو جازاً لما أضيفَ إليه.

ج- النصب :

١- اسم التفضيل مع المفعول به :

لا ينصب اسمُ التفضيلِ المفعولَ به، ولكن يحتملُ عدة احتمالاتٍ في التركيب:

- إن جاءَ بعدَ اسمِ التفضيلِ منصوبٌ على المفعولية؛ فإنه يقدرُ له فعلٌ محذوفٌ يكونُ اسمُ التفضيلِ دليلاً عليه.

(١) شرح التصريح ٢ - ١٠٧ .

من ذلك قولُ العباسِ بنِ مرداسٍ :

فلم أرَ مثلَ الحَيِّ حَيًّا مُصَبِّحًا ولا مثلنا يومَ التَّيْنِ قَوَارِسًا

أَكْرَمًا وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسِّيُوفِ الْقَوَارِسًا^(١)

حيثُ النَّاصِبُ للقَوَارِسِ ليس اسمَ التَّفْضِيلِ (أضرب)، وإنما فعلٌ محذوفٌ؛ لأنَّ اسمَ التَّفْضِيلِ لا يعملُ في المفعولِ بهِ. ويقدرُ من اسمِ التَّفْضِيلِ، فيكونُ: نضرب القوارسَ بالسيفِ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. (حيث) في هذا الموضع قد خرجت عن الظرفية؛ لأنه لا يوصفُ اللهُ -تعالى- بأنه أعلمُ في أزمئة وأمكنة؛ لأنَّ علمه لا يختلفُ باختلافِ الأمكنة والأزمئة، وبذلك تكونُ مفعولاً بهِ، والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ، دلَّ عليه اسمُ التَّفْضِيلِ، والتقديرُ: يعلمُ حيثُ يجعلُ. . . أى: الله أعلمُ، يعلمُ مكانَ جعلِ رسالته. . .

وأجاز بعضهم أن يكونَ (اعلم) مجرداً عن التَّفْضِيلِ ويكونُ هو العاملُ^(٢).

- إذا أردت أن يُعَدَّى اسمُ التَّفْضِيلِ إلى مفعولٍ بهِ فإنه يتبعُ ما يأتي^(٣) :

إن كان اسمُ التَّفْضِيلِ مصوغاً من فعلٍ متعدٍ لفعلٍ واحدٍ، وهو دالٌّ على حُبِّ أو بُغْضٍ فإنه يُعَدَّى إلى ما هو فاعلٌ في المعنى بـإلى، ويُعَدَّى إلى ما هو مفعولٌ في المعنى باللام.

فتقولُ: المؤمنُ أحبُّ إلى اللهِ من غيره، أى: يحبُّه اللهُ أكثرَ من غيره، فتعدى إلى ما هو فاعلٌ في المعنى بـإلى. حيثُ (إلى) لا ابتداءً الغاية، وهى ملائمةٌ للعلاقة المعنوية التي تنطلق من المفعولِ بهِ إلى الفاعلِ في الحديث.

(١) نوادر زيد ٢٦٠ / الحماسة ١ - ٢٤٦ / الحماسة البصرية ١ - ٥٥ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٣ / شرح ابن عييش ٦ - ١٠٦ / شرح التسهيل ٣ - ٦٨ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٤١ / مغنى اللبيب رقم ٨٥٢ / شرح التصريح ١ - ٣٣٩.

القوارس: جمع قورس، وهو ما بين الأذنين. وأعلى بيضة الحديد.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٦٩.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٨ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٥٦.

وتقول: المؤمنُ أحبُّ لله من نفسه، أى: يحب الله أكثرَ من نفسه، حيث إن اللام تكونُ لتعديَةِ الفاعلِ إلى المفعولِ به فى الحدثِ .

فتعدى اسمُ التفضيلِ إلى ما هو مفعولٌ به فى المعنى باللام .

وتقول: محمدٌ أبغضُ للشرِّ من صديقه . أى: إنه يُبغضُ الشرَّ .

محمدٌ أبغضُ إلى الشرِّ من غيره . أى: الشرُّ يُبغضُهُ . . .

- وإن كان اسمُ التفضيلِ مُعدىً بنفسه دال على علمِ عدىِّ بالباء .

فتقول: محمدٌ أعرفُ بى، وأنا أسمعُ به . وهو أدرى بى .

- وإن كان اسمُ التفضيلِ مصوغاً من فعلٍ يتعدى بحرفِ الجرِ عدىً بهذا

الحرفِ، لا بغيره . فتقول:

محمدٌ أزهْدُ فى الدنيا .

إنه أسرعُ إلى الخيرِ .

ليته أبعْدُ من الإهمالِ .

لعله أحرصُ على الإلتقانِ .

لقد أصبح أجدراً بالاحترامِ .

كان صديقى أرغبَ فى الخيرِ، وأرأفَ بنا من غيره .

إنه أحيْدُ عن الخنى (الفحش وقبيح الكلام) .

وإن كان غيرَ ذلك عدىً اسمُ التفضيلِ باللام .

فتقول: إنه أنفعُ للجارِ، وأطلبُ لرضا الله - تعالى - وأحبُّ للإخلاصِ،

وأعشقُ للإلتقانِ .

لقد صار أوعى للعِلْمِ، وأبذلَ للمعروفِ .

إنه أجمعُ لنواصي الخيرِ .

- فإن كان اسم التفضيل مصوغاً من فعل متعدٍ إلى اثنين؛ عدّى إلى أحدهما باللام، ونُصِبَ الثاني بفعلٍ يقدرُ من اسم التفضيل المذكورِ.

نحو: هو أكرَمُ للفقراءِ الثيابِ.

تعدى اسمُ التفضيلِ إلى الأولِ باللام (للفقراءِ)، أما الثاني (الثياب) فإنه منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ، والتقدير: يكسوهم الثيابِ.

ملحوظة:

يُعطى (أفعل) التعجب ما لأفعل التفضيل في كيفية التعدى المذكورة سابقاً، فيقال :

ما أحبُّ المؤمنَ لله!، وما أحبُّه إلى الله!

ما أعرَفَه بنفسه! . ما أَرادَه بغيره! . ما أجهلَ خالدًا ببيكر!

ما أغضه للطرف! ما أحفظه للشعر!

ما أزهدَه في الدنيا! ما أسرعَه إلى الخير!

ما أحرصه على الواجبات! وما أجدَرُ بالاحترام!

ما أكرَمَ محمدًا للفقراءِ الثيابِ! ما أظنُّ عمرًا لبشرٍ صديقًا!

٢ - التمييز:

يعملُ اسمُ التفضيلِ عملَ فعلِهِ في نصبه التمييز^(١)، نحو: قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. كلٌّ من (مالاً، نفراً) منصوبٌ على التمييز، والعاملُ اسماً التفضيلِ: أكثر، وأعزَّ.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُمُ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِعْيًا﴾ [مريم: ٧٤].

ومنه أن تقول: مصرٌ أطيبُ هواءً، وأخصبُ تربةً، وأنمى زرعاً، وأمجَدُ تاريخاً، وأعرقُ حضارةً، وأكرمُ شعباً.

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢.

ومثله: هو خيرٌ منك أباً، هو أحسنُ منك وجهاً، هو خيرٌ عملاً^(١).

ومنه: هو أشجعُ الناسِ رجلاً، وهما خيرُ الناسِ اثنين^(٢).

تلحظ أن التمييز إما أن يكونَ:

- مصدرًا، نحو: إنه أشدُّ زلزلةً. هو أجدى تعليمًا، لقد كان أكثرَ قربًا منا.

وحيتذ يكون المصدرُ هو معنى المفاضلة، ويكون اسمُ التفضيلِ محددًا النسبةً بين المفاضلين في هذا المعنى - غالبًا.

ومنه: محمدٌ أعمقُ فكرًا. وأكثرُ تناوُبًا.

إنه أسعدُ حظًا. وأقلُّ إهمالًا.

- وإما أن يكونَ اسمًا دالًّا على ذاتٍ، نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

إنه أكرمُ جدًا، وأطيبُ أبًا، وأعرقُ عائلةً، هو أحسنُ كُحلا. وأجملُ خطًا.

ويكون التمييزُ فيه معنى المفاضلة، أما اسمُ التفضيلِ فيحدد النسبة.

٣ - الحال:

كما يعملُ اسمُ التفضيلِ عملَ الفعلِ في نصبِ الحال، نحو: هذا بُسرًا أطيّبُ منه^(٣) ثمرًا. هو أحسنُ الناسِ متبسمًا.

٤ - الظرف:

ينصبُ اسمُ التفضيلِ الظرفَ، ورَدَ ذلك في قولِ أوسٍ بنِ حجر:

فإننا رأينا العِرضَ أحوجَ ساعةً إلى الصبورِ من ريطِ يمانٍ مُسهمٍ^(٤)

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢.

(٢) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(٣) المنتصب ٣ - ٢٥١.

(٤) شرح ابن يعيش ٦ - ١٠٤.

(ساعة) منصوبةٌ على الظرفية، والعامِلُ فيه أحوج. فهو شبهُ جملةٍ متعلقةٍ باسمِ التفضيل. ولا يجوز أن يكونَ العامِلُ فيه رأى؛ لأنَّ المعنى يفسد، حيث إنَّ العرضَ يحتاجُ إلى الصَوْنِ في كلِّ ساعة. وأنه لو نصب برأى لأصبحَ فاصلاً بين اسمِ التفضيلِ (من)، وهو أجنبي، وهذا لا يجوز.

تنبهات:

أولاً: دلالة (من) في تركيب التفضيل:

- اختلف النحاة فيما بينهم في دلالة (من) بعد اسم التفضيل على النحو الآتي:
- ذهب جماعةٌ إلى أنها لا ابتداءً الغاية، وعلى رأس هؤلاء سيبويه والمبرد.
- ذهب آخرون إلى أنها فيها معنى التبعض، وقد يفهم ذلك من كلام سيبويه في قوله في هو أفضلُ من زيد: أراد أن يفضله على بعض ولا يَعْمُ (١).
- ذهب آخرون إلى أنها تفيدهُ معنى المجاورة، فعندما يقال: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فكأنه قال: جاوز زيدٌ عمراً، والرأى الأولُ أرجح؛ لأنه المعنى الأساسُ ل(من)، ولا داعيَ لإخراجها عنه.

ثانياً: تعدية اسم التفضيل بمن:

- إذا صيغَ اسمُ التفضيلِ من مصدرٍ يتعدى بحرفِ الجرِ (من) فإنه يجوزُ الجمعُ بينها وبين (من) الداخلةِ على المفضَّلِ عليه، سواءً تقدمت إحداهما أم تأخرت.
- فتقول: زيدٌ أقربُ من عمرو من كلِّ خيرٍ، وأقربُ من كلِّ خيرٍ من عمرو (٢).

١ - (رأينا) فعل ماضٍ، وفاعله، والجملة خبر إن في محل رفع. (العرض) مفعول به أول لرأى، منصوب، و(أحوج) مفعول به ثان لرأى متعلقة بأحوج. (من ربط) شبه متعلقة بأحوج.
(بمجان سهم) صفتان لربط.

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(٢) الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٦.

ثالثاً: حذف (من) والمفضل عليه ،

قد تُحذفُ (من)، وبالتالي يحذفُ المفضلُ عليه الذي تجرُّه، وذلك إذا دلَّ عليهما دليلٌ.

وأكثرُ ما يُحذفان إذا كان اسمُ التفضيلِ خبراً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾ [الكهف: ٣٤]، أى: أعزُّ منك:

- ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦٦]، كلُّ من (أدنى) (وخير) اسمُ اسمُ تفضيلٍ، وقع خبراً وحُذفَ بعده (من) والمفضلُ عليه.

- ﴿دَعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥] (أقسط) اسمُ تفضيلٍ، خبر المبتدأ الضمير، وقد حذفَ بعده (من) والمفضلُ عليه.

- ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ [آل عمران: ٣٦].

- ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الاعلى: ١٧].

- ﴿وَمَا تُخْفِي صدورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

- ﴿وَإِنْ تَنْتَهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩].

- ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٣١].

- ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ [مريم: ٧٥].

- ﴿قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ...﴾ [يوسف: ٧٧].

- ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمٌ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلْتَرْتَابُوا...﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنه قول الشاعر:

سَقَيْنَاهُمْ كَاسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبِرًا^(١)

(١) المساعد ٢ - ١٧١ / الدرر ٢ - ١٣٧.

(سقيناهم) فعل ماضٍ مبنى على السكون. وفاعله ضمير المتكلمين. وضمير الغائبين مفعول به أول في محل نصب. (كاساً) مفعول به ثانٍ منصوب، (سقونا) فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعل وضمير المتكلمين مبنى =

أى: كانوا على الموت أصبر منا.

وقد تُحذفُ (من) والمفضلُ عليه؛ وليس اسمُ التفضيلِ خبراً، حيثُ حُذِفَ فى المواقع الآتية:

- وهو معطوفٌ على المفعولِ به، فى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أى: وأخفى من السر، فىكون اسمُ التفضيلِ منصوباً بالعطفِ على المفعولِ به (السر)^(١).

- وهو حالٌ، كما هو فى قولِ الشاعر:

دَنُوتٍ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضْمَلًا^(٢)

والتقدير: دَنُوتٍ أَجْمَلٍ مِنَ الْبَدْرِ، وَقَدْ خَلْنَاكَ مِثْلَهُ، فَيَكُونُ اسْمُ التَّفْضِيلِ حَالًا.

- وهو نعت، فى قولِ رجلٍ من طيى:

عَمَلًا رَاكِبًا تَوَخَّ لَكِي تَجُّ زَى جَزَاءَ أَرْكِي وَتَلْفَى حَمِيدًا^(٣)

أى: لَكِي تَجْزَى جَزَاءَ أَرْكِي مِنَ الْعَمَلِ الزَاكِي، فَاسْمُ التَّفْضِيلِ (أَرْكِي) نَعْتُ جَزَاءٍ، مَنْصُوبٌ مُقَدَّرًا.

وقد يكون اسمُ التفضيلِ نعتاً لمنعوتٍ مُقَدَّرٍ، ومنه قولُ أحيحةَ بنِ الجِلاخ:

تَرُوحِي أَجْدْرَانُ تَقِيلِي غَدَاً بِجَنِّي بَارِدٍ ظَلِيلِ^(٤)

= مفعول به فى محل نصب. والجملة الفعلية نعت لكاس فى محل نصب. جملة (كانوا أصبر) خبر لكن فى محل رفع. (أصبرا) خبر كان منصوب، والألف للإطلاق. شبه الجملة (على الموت) متعلقة باسم التفضيل.

(١) قد يحذف (أخفى) فعلاً ماضياً، والتقدير: أخفى عن عبادة الغيب.

(٢) شرح التنزيل ٣ - ٧٥ / الماعد ٢ - ١٧٢ / شرح التصريح ٢ - ١٠٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٦.

(وقد خلناك كالبدْرِ) جملة فعلية حال منصوب محلا. وكاف المخاطبة وشبه الجملة مفعولاً لها.

(مضلاً) خبر ظل منصوب. والألف للإطلاق.

(٣) شرح التنزيل ٣ - ٥٧.

(٤) شرح التنزيل ٣ - ٥٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٣٠ - ١ / شرح ابن الناظم ٤٨٠ / العينى ٤ - ٣٦ / شرح

التصريح ٢ - ١٠٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٦.

تروحي: خطاب للفصيل، تروح: طال. تقيلي: من القبلولة، وهو النوم وقت الظهيرة. وكفى به عن

لمو الزرع وروته بكونه فى جنى بارد ظليل. أى: تروحي وأنى مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه،

أى: تكفى فيه وقت الظهيرة.

أى: تروحي واتى مكانا أجدر أن تقبلى فيه من غيره.

رابعاً: تقديم (من) والمفضل عليه:

إن كان المفضلُ عليه اسمَ استفهام -أى: يكونُ مسؤولاً عنه- أو مضافاً إلى اسم؛ فإنه يجب تقديمُ (من) مع اسمِ الاستفهام؛ لأن الاستفهامَ له الصدارةُ. ذلك نحو:

ممن هو أعدل؟ حيثُ المفضلُ عليه اسمُ استفهامٍ مسبوقةً بمن، (ممن؟) يليهما المفضلُ الضمير (هو)، واسمُ التفضيلِ (أعدل).

و(من) اسمُ استفهامٍ تعويضى، أى: يعوضُ عنه باسمِ فى الإجابة، وهو المفضلُ عليه، فتكونُ الإجابةُ -مبتدئين بما فى السؤالِ:

هو أعدلُ من صديقه.

ومثله أن تقول: ممن أنتمأ أحلم؟

ممن قَدْكَ أعدلُ؟ ممن هو أكرمُ؟

من إجابةٍ من هذه الإجابةُ أوضح؟

من وجهٍ من وجههنَّ أحسن؟

من أى رجلٍ أنت أكرمُ؟

ومنه: من أيهم أنت أفضلُ؟

من كم دراهمك أكثرُ؟ من غلامٍ أيهم أنت أفضلُ؟ من خطٍ من خطك أحسنُ؟

من عملٍ من عملهما أتقنُ؟

ممن كان زيدٌ أفضلُ؟ وممن ظننتُ زيداً أفضلَ؟

ولا يجوز تقديمُ المفضلِ عليه؛ إن كان غيرَ ذلك وما جاء منه غيرَ ذلك فإنه يُحكَّمُ عليه بالندرة.

من ذلك قولُ ذى الرمة:

ولا عيبَ فيها غيرَ أنْ سريعتها
والاصلُ: أكسل منهن.

وقولُ الفرزدق

فقلت لنا أهلاً وسهلاً ورودت
والاصلُ: ما رودت أطيّبُ منه.

ومن ذلك قوله:

فقلت لها لا تجزعى وتصبري
فقلت لها والله ما قلتِ باطلاً
أى: إننى أصبرُ منك، وإنى بما قلتِ أخبرُ منك.

وتلاحظ أن ذلك للمحافظة على القافية ورويها. مما دعا الشاعرَ إلى ذلك.

خامساً: أمثلة لإهراء اسم التفضيل:

- هو أكرمُ خلقاً، وأكثرُ التزاماً.

(أكرم) خبر المبتدأ مرفوع. (يلاحظ أنه بضمّة واحدة؛ لأنه ممنوع من الصرف)،
(خلقاً) تمييز منصوب لاسم التفضيل.

(١) ديوانه ٤٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٤ / الصبان على الأشموني
٣ - ٥٢. قطوف: ضيقة الخطو، أو المشى.

(لا) نافية للجنس. اسمها (عيب) مبنى على الفتح في محل نصب، وخبرها شبه الجملة (فيها).
(غير) منصوب على الاستثناء. (أن سريعتها قطوف) مصدر مؤول من أن ومعمولها، وهو مضاف إلى غير
في محل جر. (لا شيء أكسل) نافية للجنس ومعمولها، وجملتها خبر أن المخففة من الثقيلة، واسمها
ضمير الشأن محذوف، والتقدير: وأنه لا شيء... والمصدر المؤول في محل جر بالمعطف على
المصدر الأول المضاف إلى غير.

(٢) ديوانه ٣٢ / شرح ابن عبيش ٢ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٣ /
شرح ابن الناظم ٤٨٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ٥٢.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ١٦٨.

(أكثر) معطوف على أكرم مرفوع، وهو بضمّةٍ واحدة. (التزاماً) تمييز منصوب.
 - إنه أقوى جسماً. (أقوى) خبر إن مرفوع مقدراً.
 - لقد كان أفضل نظاماً. (أفضل) خبر كان منصوب.
 - ليس بأفضل منهم. (أفضل) خبر كان منصوب مقدراً.
 - عاد من رحلته أوسع نشاطاً. (أوسع) حال منصوبةٌ.
 - لقد أجابَ الأذكيانَ. (الأذكيان) فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الألفُ، لأنه
 مثنى.

- أكرمنا الأفضليين منهم. (الأفضليين) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الياء،
 لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٍ.
 - قَدَرْنَا الأتقيَاتِ من الزميلات. (الأتقيات) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه
 الكسرةُ؛ لأنه جمعٌ مؤنثٍ سالمٍ.

- ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]. (أحق) خبرٌ لفظِ
 الجلالةِ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة، (أن تخشوه) مصدرٌ مؤولٌ بدلِ اشتغالٍ من
 لفظِ الجلالة، مرفوعٌ محلاً، أو في محل نصبٍ على نزعِ الخافضِ، أو في محل
 جرٍ على تقديرٍ وجودِ الجر، والتقدير: بأن تخشوه.

ويجوز أن يكونَ (أحق) خبراً مقدماً، والمصدرُ المؤولُ في محل رفعٍ على
 الابتدائية، والجملةُ الاسمية في محل رفعٍ خبرٍ لفظِ الجلالة^(١).

- مثل ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].

- ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾
 [التوبة: ٩٧].

(١) ينظر: المشكل في غريب إعراب القرآن ١ - ٣٥٨ / البيان في إعراب القرآن ١ - ٣٥٩ / تفسير القرطبي

الفهرس

الصفحة

الموضوع

الحال

٣	حدها
٤	صفاتھا: متقلة
٧	مشتقة
٨	نكرة
١٢	تشمل صاحبھا
١٣	بين الحال وغيرھا عما يوصف به معنویا
١٥	قد تكون الحال غير فضلة معنویا
١٩	إعرابھا
٢٠	العامل فیھا
٢٥	مبنى صاحب الحال
٣٥	مواضع مجيء الحال من النكرة
٣٥	الحال اسما مشتقا
٣٦	الحال مصدرا
٤٠	الحال اسما جامدا غير مصدر
٤٨	الحال شبه جملة
٤٩	الحال جملة
٥٠	شروطھا
٥٥	وجوب ذكر الواو رابطا
٧٢	الشرط حالا

٧٥	جملة الحال والجمل الاعترافية.
٧٧	الحال المركبة.
٧٩	تعدد الحال.
٨٨	وجوب تعدد الحال.
٨٩	الحذف والذكر فى الحال.
٩١	حذف الحال.
٩٢	حذف العامل.
١٠٠	وجوب ذكر العامل.
١٠٢	قضية الرتبة فى الحال.
١٠٢	أولاً: الرتبة بين الحال والعامل.
١١١	ثانياً: الرتبة بين الحال وصاحبها.
١١٧	أنواع الحال.
١١٨	المبينة والمؤكدة.
١٢١	المنتقلة والثابتة.
١٢٢	المقصودة والموظنة.
١٢٣	الحقيقية والسببية.
١٢٦	المقارنة والمقدرة المحكية.
١٢٩	أقسامها من حيث موقعية صاحبها.
١٣٨	المشتقة والجامدة.
١٣٩	النكرة والمعرفة.
١٤٠	الحال من المعرفة ومن النكرة.
١٤١	الحال الاسم وشبه الجملة والجملة.
١٤٢	أقسامها من حيث مطابقتها لصاحبها فى المعنى.

١٤٣	الحال الفضلة وغير الفضلة.....
١٤٤	أمثلة للحال.....

الاستثناء

١٥٥	المصطلح لغويا.....
١٥٥	المصطلح نحويا.....
١٥٧	أركان الاستثناء.....
١٦٢	الاستثناء المنقطع.....
١٧٠	تأول الاتصال والانقطاع.....
١٧٩	(إلا) وأحكام المستثنى بها.....
١٨٨	إبدال المستثنى على الموضع.....
٢٠٤	تكرار (إلا).....
٢٠٩	قد تستثنى الجملة بـ (إلا).....
٢١١	نشدتك إلا فعلت.....
٢١٢	قد تكون إلا صفة.....
٢١٣	(إلا) وإعمال ما قبلها وما بعدها.....
٢١٤	لا تعمل أداة استثناء في شيئين.....
٢١٤	إلا وعملها اللفظي والمعنوي.....
٢١٤	الاستثناء من النكرة الموجبة.....
٢١٤	الضمير بعد إلا.....
٢١٥	غير و سوى.....
٢١٩	تكرار غير.....
٢٢١	تنوع غير في التركيب.....
٢٢٨	تعريف غير وتنكيرها.....

٢٢٩سوى
٢٣٠يبد
٢٣١عدا وخلا وحاشا
٢٣٢حاشا لله
٢٣٣ما خلا
٢٣٥وما عدا
٢٣٦ليس ولا يكون
٢٣٨إعراب المستنى
٢٤٤حذف المستنى
٢٤٤الرتبة
٢٤٤تقدم المستنى على صفة المستنى منه
٢٤٥الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات
٢٤٦تأويل الفعل المستنى بالاسم
٢٤٦العامل فى المستنى
٢٤٩تحليل بعض التراكيب
٢٥٩أمثلة للمستنى

التمييز

٢٦٢التمييز
٢٦٤تضمنه معنى (من)
٢٦٥العامل فى التمييز
٢٦٨نوعا التمييز
٢٦٨القسم الأول: تمييز الذات
٢٧٦طرق تمام الاسم

٢٧٦ بعض الكلمات الدالة.
٢٧٧ القسم الثاني: تمييز النسبة.
٢٧٨ المحول.
٢٨٢ غير المحول.
٢٨٦ تمييز الأسماء العاملة.
٢٩٣ التعيين والتمييز.
٢٩٥ المطابقة بين التمييز وعميزه.
٣٠٠ قضية الرتبة فى التمييز.
٣٠٤ جر التمييز بـ (من).
٣٠٦ قد يتوقف المعنى على التمييز.
٣٠٧ توالى تمييزين.
٣٠٨ عطف التمييز.
٣٠٨ هل يكون التمييز مؤكداً؟
٣٠٩ بين الحال والتمييز.
٣١٢ بعض التراكيب فى التمييز.

العدد

٣١٥ أولاً: العدد الصريح.
٣١٨ العددان (٢، ١).
٣١٩ العدد (واحد) فى التركيب.
٣٢١ الأعداد من (٣، ٩).
٣٢٥ العدد (١٠).
٣٢٥ الشين من عشرة.
٣٢٦ الأعداد من (١١ - ٩٩).

٣٢٩	موجز تمييز العدد.....
٣٣٠	التذكير والتأنيث بين اللفظ والمعنى.....
٣٣٢	التمييز باسم الجنس أو اسم الجمع.....
٣٣٣	التمييز الموصوف المحذوف.....
٣٣٤	المميز بتمييزين.....
٣٣٥	ياء الثمانية.....
٣٣٨	صوغ العدد على وزن فاعل.....
٣٣٩	استعمال اسم الفاعل من العدد فى التركيب.....
٣٤٥	تعريف العدد.....
٣٤٧	حذف التمييز.....
٣٥١	كم.....
٣٥١	كم الاستفهامية.....
٣٥٣	كم الخبرية.....
٣٥٩	إعراب كم.....
٣٦٤	كذا.....
٣٦٦	كأين.....

الأسماء العاملة عمل الفعل

٣٧٠	أسماء الأفعال.....
٣٧١	الفرق بينها وبين الأسماء والأفعال.....
٣٧٦	الآثر النحوى لاسم الفعل.....
٣٧٨	أقسامها من حيث معناها:.....
٣٧٨	أولها: ما وضع كذلك من أول أمره.....
٣٨٩	ثانيها: ما نقل عن غيره.....

- ٣٩٠ ما نقل عن شبه جملة .
- ٣٩٣ ما نقل عن المصدرية .
- ٣٩٧ ثالثها: ما كان قياسيا .

أسماء الأصوات

- ٤٢٣ أ - ما يستعمل لزجر ما لا يعقل .
- ٤٢٦ ب - ما يستعمل لدعاء ما لا يعقل .
- ٤٢٧ ج - ما يستعمل حكاية لأصوات الحيوان .
- ٤٢٨ د - ما يستعمل حكاية لأصوات غير حيوانية .
- ٤٢٩ إعرابها .
- ٤٣١ ملحوظات .

المصدر

- ٤٣٣ عمل المصدر .
- ٤٣٦ شروط إعمال المصدر .
- ٤٤٤ صورته البنوية .
- أولاً: المصدر الصريح الذى يجوز إحلال الحرف المصدرى وما يكمله محله
 وصوره فى التركيب .
- ٤٤٥ ثانياً: المصدر النائب مناب فعله .
- ٤٥٣ قياسية إعمال المصدر النائب مناب فعله .
- ٤٥٧ العامل فى المنصوب بعد المصدر النائب .
- ٤٥٨ ثالثاً: اسم المصدر: .
- ٤٥٨ إعمال اسم المصدر .
- ٤٥٩ اسم المصدر العلم .
- ٤٦١ اسم المصدر الناشئ عن مصدر متقوص لفظاً .
- ٤٦١ اسم المصدر الناشئ عن مصدر متقوص لفظاً .

- ٤٦٥ رابعا: المصدر الميمي.....
- ٤٦٧ الحكم الإعرابي لتابع المضاف إلى المصدر.....
- ٤٧٠ من أمثلة إعمال المصدر.....
- ٤٧١ ملحوظات:.....
- ٤٧١ أولا: وجوب ذكر مفعول المصدر
- ٤٧٢ ثانيا: إعمال المصدر في صورة الثلاث.....
- ٤٧٢ ثالثا: درجات قياسية إعمال المصدر.....
- ٤٧٣ رابعا: ذكر المصدر دون معمولاته.....
- ٤٧٣ خامسا: إعمال المصدر غير الدال على المفرد.....
- ٤٧٤ سادسا: إعمال المصدر جانب دلالي في التركيب.....

الصفات المشتقة التي تعمل عمل الفعل:

اسم الفاعل

- ٤٧٨ عمله:.....
- ٤٧٩ أ - اسم الفاعل المعرف بالأداة.....
- ٤٨١ ب - اسم الفاعل المجرد من أداة التعريف.....
- ٤٨٩ إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه.....

صيغ المبالغة

- ٤٩٠ إعمالها:.....
- ٤٩١ من إعمال صيغ المبالغة.....
- ٤٩٤ بناء صيغة المبالغة من (أفعل).....
- ٤٩٦ ملحوظات:.....
- ٤٩٦ أولا: جواز جر المعمول ونصبه.....
- ٤٩٩ ثانيا: جواز تقديم المعمول.....

- ثالثا: إعمالها حالي التثنية والجمع ٥٠٠
- رابعا: صور اسم الفاعل المعرف بالأداة ، وهو مثنى أو مجموع ٥٠٢
- خامسا: اسم الفاعل الذى يحتاج إلى مفعولين ينصب الثانى بالضرورة... ٥٠٣
- سادسا: معمول اسم الفاعل ضمير ٥٠٤
- سابعا: إضافة الفاعل المقرون بالالف واللام..... ٥٠٥
- ثامنا: تابع معمول اسم الفاعل..... ٥٠٩

اسم المفعول

- عمله:..... ٥١٥
- اسم المفعول المتعدى إلى أكثر من مفعول واحد..... ٥١٧
- إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه..... ٥١٨
- صيغ غير قياسية تؤدي معنى اسم المفعول..... ٥٢٠

الصفة المشبهة باسم الفاعل

- بين الصفة المشبهة واسم الفاعل..... ٥٢٢
- اختصاصها ٥٢٨
- مبناها ٥٢٨
- الصيغُ التى تأتى عليها..... ٥٢٩
- عمل الصفة المشبهة..... ٥٣٥
- أوجه إعراب معمولها..... ٥٣٧
- الاحتمالات النبوية للصفة المشبهة ومعمولها..... ٥٤٢
- قضية المطابقة فى الصفة المشبهة..... ٥٥٢
- إعراب الم معمول مع تثنية الصفة وجمعها..... ٥٥٥
- صيغ الصفة المشبهة على وزن فاعل ٥٥٦
- إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة..... ٥٥٨

- ٥٥٩ إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة
- ٥٦١ الاسم الجامد قد يعامل معاملة الصفة المشبهة من التراكيب
- اسم التفضيل**
- ٥٦٣ أركان التفضيل
- ٥٦٥ الجانب المعنوي في أسلوب التفضيل
- ٥٦٧ بناؤه
- ٥٧٠ كيفية التفضيل فيما لا تتوافر فيه الشروط
- ٥٧٣ الصور البنيوية لاسم التفضيل في التركيب:
- ٥٧٣ الصورة الأولى: أن يكون مقرونا بأل
- ٥٧٥ الصورة الثانية: أن يكون مجردا من أل والإضافة
- ٥٧٧ الصورة الثالثة: أن يكون مضافا إلى نكرة
- ٥٨٠ الصورة الرابعة: أن يكون مضافا إلى معرفة
- ٥٨٣ الجوانب الإعرابية في اسم التفضيل:
- ٥٨٣ أولا: إعراب اسم التفضيل
- ٥٨٤ ثانيا: الأثر الإعرابي لاسم التفضيل
- ٥٨٧ ملحوظات
- ٥٨٨ أ- عمل اسم التفضيل الرفع
- ٥٨٨ ب- الجر
- ٥٨٨ ج- النصب
- ٥٩٣ دلالة (من) في تركيب التفضيل
- ٥٩٣ تعدية اسم التفضيل بمن
- ٥٩٤ حذف (من) والمفضل عليه
- ٥٩٦ تقديم (من) والمفضل عليه
- ٥٩٧ أمثلة لإعراب اسم التفضيل